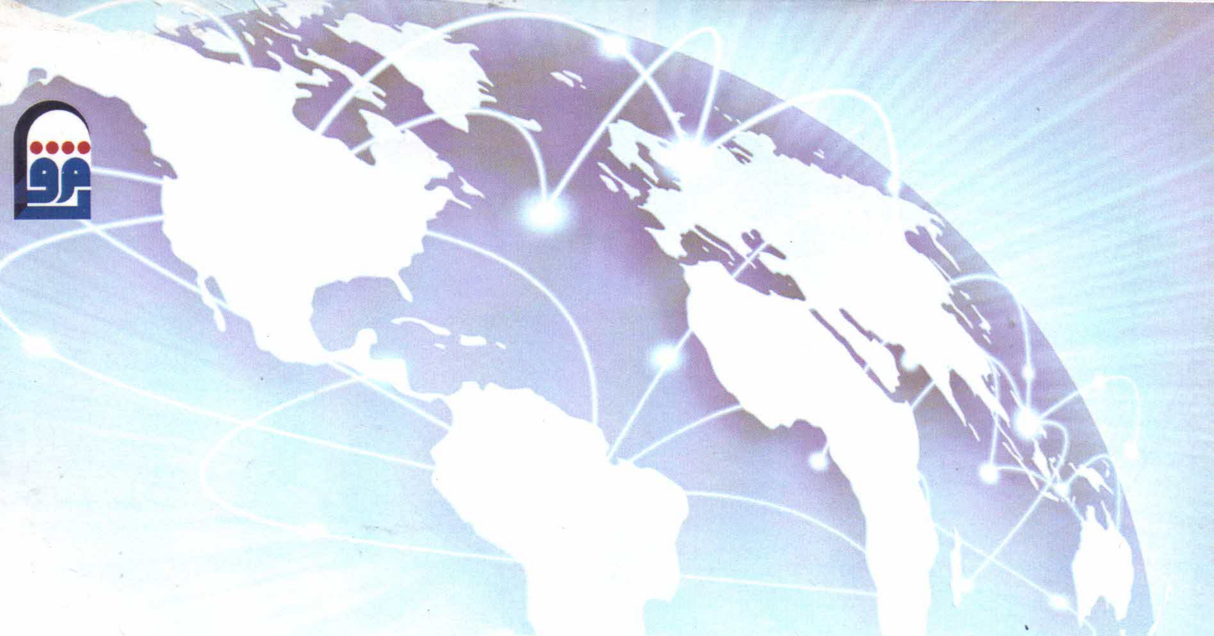


عصر الهجرة

تأليف: ستيفن كاستلز
مارك ميللر

ترجمة: منى الدروبى

1993



تشكل الهجرة الدولية جانبًا أساسيًا ومهمًا من جوانب العولمة فى العصر الحديث. يبحث هذا الكتاب الهجرات الدولية المعاصرة، وآثارها في تغيير المجتمعات. فمن منظور دولي: تنشأ حركة انتقال البشر بشكل واسع، نتيجة لتسريع عملية الاندماج عالميا. فالهجرة ليست ظاهرة معزولة: إن حركة انتقال السلع؛ ورأس المال؛ يؤدي، تقريبا، إلى زيادة في حركة انتقال البشر، كما أن التبادل الثقافي العالمي الذي ساعد على تسهيله تحسن وسائل النقل، وانتشار الطباعة، ووسائل الإعلام الإلكترونية، أدى أيضا إلى زيادة الهجرة. لذا تعتبر الهجرة واحدة من أهم العوامل في التغيير العالمي للمجتمعات.

تصميم الغلاف: نسرين كشك

عصر الهجرة

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1993
- عصر الهجرة
- ستيفن كاسلز، ومارك ميلر
- منى الدروبى
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:
THE AGE OF MIGRATION: – 4th Edition
International Population Movements in the Modern World
By: Stephen Castles & Mark J. Miller

First published in English by Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Ltd under the title THE AGE OF MIGRATION 4th Edition by Stephen Castles & Mark J. Miller.

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

عصر الهجرة

تـــــأليف: ســـــتيفن كاســـــتلز
مـــــارك ميللــــــر
ترجمـــــة: منـــــى الـــــدروبى



2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

كاستلز، ستيفن

عصر الهجرة / تأليف: ستيفن كاستلز، مارك ميللر؛ ترجمة: منى الدروبى.
ط ١ – القاهرة : المركز القومى للترجمة، ٢٠١٣
٦٩٦ ص ، ٢٤سم
١- الهجرة
(أ) ميللر، مارك (مؤلف مشارك)
(ب) الدروبى، منى (مترجمة)
(ج) العنوان ٣٢٥,٢

رقم الإيداع ٢٥٤٨ / ٢٠١٢
الترقيم الدولى : I.S.B.N 978- 977-704-933-9

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

المحتويات

قائمة بالجداول، المربعات النصية، والخرائط

الجـداول:

مربعات نصية:

1.1 شهر عسل الهجرة بين الولايات المتحدة والمكسيك.

1.2 التطهير العرقى والصراع فى وسط أفريقيا.

4.1 العمالة قسرًا (بالسخرة) فى حرب الاقتصاد النازى.

5.1 النظام الألمانى للعمالة الزائرة.

7.1 نظام الكفالة فى دول الخليج العربى.

9.1 امتداد تمرد حزب العمال الكردستانى إلى ألمانيا.

9.2 امتداد التمرد من الجزائر إلى فرنسا.

11.1 الأقليات فى الولايات المتحدة الأمريكية.

11.2 الأقليات فى أستراليا.

11.3 الأقليات فى المملكة المتحدة.

11.4 الأقليات فى فرنسا.

11.5 الأقليات فى ألمانيا.

11.6 الأقليات فى إيطاليا.

12.1 الاضطرابات فى فرنسا فى عام 2005 وعام 2007.

12.2 العاشر من أبريل فى عام 2006 فى ماديسون وويسكونسن.

12.3 أول عمدة أسود فى أيرلندا.

خـــرائط:

مقدمة الطبعة الرابعة

تم نشر كتاب "عصر الهجرة" لأول مرة عام 1993. وكان ذلك بهدف تقديم عرض سهل المنال عن دراسة الهجرات العالمية وآثارها على المجتمع. وقد روعى فى كتابته أن يجمع بين المعرفة النظرية وبين آخر ما وصل إليه العلم من معلومات عن تدفقات الهجرة وآثارها على الدول والسكان فى كل مكان فى العالم. لقد احتلت الهجرة الدولية الموضوع الرئيسى فى النقاش العام. من أكثر المستخدمين لهذا الكتاب، صناع القرار السياسي؛ والعلماء والباحثون؛ والصحفيون، كما يُوصى باستخدامه بوصفه كتابًا مدرسيًا ومرجعًا جامعيًا في برامج دراسة العلوم السياسية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

كما هو الحال مع الطبعات السابقة، فالطبعة الرابعة، تعتبر أساسًا كما لو أنها كتاب جديد. وقد تم تنقيحها ومراجعتها وتحديثها تمامًا. أضيف الفصل الثالث لإبراز العلاقة بين الهجرة والتنمية فى دول المنشأ، كما خصص الفصل التاسع، كدراسة موسعة لتحليل الهجرة والأمن، وموضوع تمت تغطيته سابقًا فى الفصل الخامس. ثمة اختلاف مهم آخر، وهو إنشاء موقع على شبكة الإنترنت من أجل الطبعة الرابعة. وقد صمم هذا الموقع كمورد للمعلومات من أجل الطلاب وغيرهم من المستخدمين. ويحتوى على رابط مع الإنترنت؛ ومعلومات إضافية؛ وأمثلة لاستكمال نصوص الكتاب. وإلى دليل لمزيد من القراءة فى نهاية كل فصل.

تبحث الطبعة الرابعة الأحداث والاتجاهات الحديثة للهجرة. فهجرة الأيدى العاملة إلى مناطق الاقتصاد الصناعى، تزداد بسرعة كبيرة. بينما تقود الصراعات العنيفة إلى تحركات واسعة وانتقال للنازحين، خاصة، فى المناطق ذات النمو الاقتصادى المتدنى. وقد سهل، مؤقتًا، تحسن وسائل النقل والاتصالات حركات الانتقال الدائرية والمتكررة. وقد ظهرت أنواع جديدة من الهجرات نتيجة للأعداد المتزايدة من الناس الذين ينتقلون من أجل التعليم؛ والزواج والتقاعد أو للبحث عن أساليب لحياة جديدة.

تبحث الطبعة الرابعة آثار الهجرة فى عام 2004 وعام 2007، بعد التوسعات فى الاتحاد الأوروبى، ودور العمالة المهاجرة إلى دول الاقتصاد الجديد التى هى على درجة عالية من التحضر؛ فالتغييرات الديموغرافية فى الدول المستقبلة للهجرة تثير القلق من ازدياد الطلب مستقبلاً للأيدى العاملة المهاجرة. بينما فى الوقت نفسه، يؤدى القلق العام من التنوع العرقى إلى اتخاذ إجراءات لزيادة التماسك الاجتماعى. على سبيل المثال من خلال عقود للاندماج والتكامل واختبارات المواطنة.

ولقد قمنا بعمل مقارنة بين أعمال الشغب فى فرنسا منذ عام 2005 إلى عام 2007 وبين المظاهرات الحاشدة دعمًا ومؤازرة، لإضفاء الصفة القانونية إلى العمال غير الشرعيين فى الولايات المتحدة فى عام 2006. نقدم أيضا دراسة للمشاركة السياسية لغير المواطنين فى جميع أنحاء العالم.

تغير الكثير فى العالم منذ نشر الطبعة الأولى. ولكن المهمة والحجة الأساسية للكتاب تبقى واحدة؛ فالتحركات العالمية للسكان تعيد صياغة الدول والمجتمعات فى جميع أنحاء العالم فى أشكال تؤثر على العلاقات الثنائية والإقليمية وعلى الأمن والهوية الوطنية والسيادة. لقد هاجر الناس دائمًا سعيًا وراء فرص جديدة أو للفرار من الصراع والاعتقال، ولكن الهجرة الدولية

وصلت اليوم إلى مستويات عالية جديدة. فالهجرة باعتبارها قـوة ديناميكيـة دافعة ومهمة داخل العولمة أصبحت جزءًا أساسيًا فى التغييـر الاقتـصادى والاجتماعى، كما أنها تساهم فى التحولات الأساسية للنظام السياسى الدولى. ومع ذلك، فإن ما تفعله الدول ذات السيادة فى مجال سياسات الهجرة، لا يـزال موضوعًا مهمًا، وتبقى نظرية الحدود المفتوحة مراوغة ومضللة، حتى داخل أطر التكامل الإقليمى، باستثناء المواطنين الأوروبيين الذين يمكنهم التجـول بحرية داخل الاتحاد الأوروبى.

فى بداية الألفية الجديدة أعادت، كما يبدو، حادثـة واحـدة تـشكيل المفاهيم العامة للهجرة الدولية. ألا وهى، الهجمات الإرهابية فى 11 سـبتمبر من عام 2001. ومع ذلك، لابد من إبداء الحجة بأن هذا الحـدث لـم يـأت بتغييرات جوهرية فى العمليات المعقدة التى تحدد عصر الهجرة الحديث. لقد أظهرت، بالفعل، حادثة 11 سبتمبر، وبشكل ملح، بأنه لابد من إدراك كيـف أن حركة انتقال الناس دوليًا قلبت وبدلت معايير المعضلات الأمنية فى دول العالم الأكثر قوة، وكيف أن الحكومات فى جميع أنحاء العالم تناضل لتتكيف مع الظروف المتغيرة؛ فالمفاهيم الأمنية التى عفا عليها الزمن تحمل شـهادة صامتة لأهمية فهم التحول التاريخى الذى يميز هذه الفترة من العولمة مـع زيادة التحرك السكانى. ثمة اتجاه قوى لمزيد من التعاون بين حكومات الدول لتحسين التحكم فى الهجرة، بينما الاستعداد للتعاون من أجل تحسين حقـوق اللاجئين يكاد لا يذكر.

يتجه مؤلفا هذا الكتاب بالشكر للأشخاص الآتية أسماؤهم الذين ساعدوا فى تحرير المخطوطات وإعدادها فى مختلف الطبعات:

جلوريا باريسى ودبجانى باجشى وأرون . س. ميللر وجيمس ميللـر وستيفانو نيمس ومارى ماكلين فى ديلوار، كولين ميتشل وكيم ماكول وليندال

مانثون فى ولونجونج ومارجريت هوسر وبريونى تراسكوت فى أوكسفورد. وسمونا فينرولى من مؤسسة الهجرة الدولية فى أكسفورد التى أخذت على عاتقها تنفيذ مهمة تحضير قائمة المراجع للطبعة الرابعة. وقد قام برسم الخرائط فى الطبعات الماضية دافيد مارتن من كادمارت؛ ورافنج ولونجنج، بينما قام برسم الخرائط الإقليمية الجديدة للطبعة الرابعة هاين دوهاس فى مؤسسة الهجرة الدولية.

كما ساهم طلبة من جامعة ديلاوير فى التحضير للطبعة الرابعة وهم: لورا أندرسون، وكريستوفر كونيهن، وكات جيبسون، وروبين ميلو، وبيتر يلوا، وجورس بوبسنوك، وسيدريك ساج، وجوليبت تولاى. ويتقدم مارك ميللر بالشكر أيضا، إلى رجال الدين العاملين فى قسم العلوم السياسية والعاملين بالعلاقات الدولية فى جامعة ديلاوير، وكذلك العاملين فى مركز دراسات الهجرة فى ستاتن أيلند فى نيورك من أجل مساعداتهم المستمرة.

قام أيضًا بالمساعدة فى مجال البحوث بعض تلاميذ جامعة أكسفورد وهم: أنيمارى هولبرت، ونورين خان. يود أيضًا، ستيفن كاستلز، أن يعبر عن شكره لزملائه فى جامعة أكسفورد فى معهد الهجرة الدولية ويخص بالشكر أوليفر باكويل، وهينى دوهاس، للحوارات والمناقشات الكثيرة التى دارت بينه وبينهم حول قضايا الهجرة، والتى أسهمت فى إصدار الطبعة الرابعة. كما يتوجه بالشكر إلى زملائه فى مدرسة جيمس مارتن للقرن الواحد والعشرين، (ويخص بالشكر مديرها أيان جولدن) ومركز دراسات اللاجئين ومركز الهجرة السياسية والمجتمع، من أجل الأفكار والدعم، الذى قاموا بتقديمه.

نود أن نتقدم بالشكر إلى ستيفن كيندى، الذى تفضل بنشر هذا الكتاب. أولاً، وقبل كل شىء لتحليه بالصبر معنا، وكذلك لتحريره هذا الكتاب

وللمشورة الفنية التى قدمها لنا. كما قدم لنا ستيفن وينهـــام أوف بـــاليجراف كثيرًا من الدعم والمساندة لتقديم الطبقة الرابعة، ويود المؤلفان أيضًا أن يعبرا عن شكرهما إلى سو كليمنت لمساهمتها فى تحرير نسخة شاملة وسريعة.

ندين بالشكر إلى جون سولوموس، وفريد هاليـــدي، وإيلـــى فاســـتا، ومارتن راث، وجوك كولينز، من أجل التعليقات البناءة التى ســـاهموا بهـــا. ويود المؤلفان أن يعبرا عن امتنانهما إلى الانتقادات الكثيرة القيمـــة، التـــى وجهها إليهما المراجعون والزملاء فى الطبعات السابقة، على الرغم من أنه ليس من الممكن الرد عليها جميعًا.

ستيـــفن كاستلز

مارك جـــ ميللر

قائمة بالاختصار

A10	الدول العشرة الأعضاء الذين اكتسبوا حق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى فى ١ مـــايو 2004 وهـــم: الجمهوريـــة التشيكية – قبرص – أستونيا – المجر – لاتفيا – ليتوانيا – مالطة – بولندا – سلوفاكيا – سلوفينيا
A8	الأعضاء الجدد فى أوروبا الوسطى والشرقية الدول العشرة الأعضاء A10 من غير قبرص ومالطا
AAE	أصدقاء الجزائريين فى أوروبا
ABS	المكتب الأسترالى للإحصاء
AFL-CIO	المنظمات الصناعية لمؤتمر العمال فى الاتحاد الأمريكى
ALP	حزب العمل الأسترالى
ANC	المؤتمر الوطنى الأفريقى
AOM	عصر الهجرة
APEC	التعاون الاقتصادى فى آسيا والمحيط الهادى
AU	الاتحاد الأفريقى
BFA	مكتب اتحاد العمال فى ألمانيا
BMET	مكتب توظيف وتدريب القوى العاملة فى بنجلاديش
CDU	الاتحاد الديمقراطى المسيحى فى ألمانيا

الاتحاد الكونفدرالى العام للعمل فى فرنسا	CGT
وكالة الاستخبارات المركزية فى الولايات المتحدة الأمريكية	CIA
لجنة دراسة الهجرة الدولية والتعاون من أجل التنمية الاقتصادية	CSIMCED
لجنة المساواة العرقية فى المملكة المتحدة	CRE
"وزارة" دائرة الأمن الوطنى فى الولايات المتحدة الأمريكية	DHS
دائرة الهجرة والمواطنة فى أستراليا	DIAC
دائرة الهجرة وشئون التعددية الثقافية فى أستراليا (والآن DIAC)	DIMA
جمهورية الكونغو الديمقراطية	DRC
المجموعة الأوروبية	EC
المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	ECOWAS
مجموعة الفحم والصلب الأوروبية	ECSC
خلفية المتحدث باللغة الإنجليزية	ESB
الاتحاد الأوروبى	EU
الـ 15 دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى حتى أبريل 2004	EU15
الـ 25 دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى منذ مايو 2004 حتى ديسمبر 2006	EU25

EU27	الـــ 27 دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى منذ يناير 2007
EVW	العامل الأوروبى المتطوع
FAS	صندوق العمل الاجتماعى فى فرنسا
FDI	الاستثمار الأجنبى المباشر
FN	الجبهة الوطنية فى فرنسا
FRG	جمهورية ألمانيا الاتحادية
FRY	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
GATS	الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات
GATT	الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GCIM	اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية
GDP	الناتج المحلى الإجمالى
GDR	جمهورية ألمانيا الديمقراطية
HTA	جمعيات دول المنشأ (مسقط الرأس)
HCI	المجلس الأعلى للتكامل فى فرنسا
HLMS	جمعيات الإسكان العام فى فرنسا
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IDP	المشردون داخليًا
I IRIRA	إصلاح الهجرة غير المشروعة ومسئولية المهاجر عن أفعاله فى الولايات المتحدة الأمريكية

منظمة العمل الدولية	ILO
صندوق النقد الدولى	IMF
معهد الهجرة الدولية (جامعة أكسفورد)	IMI
خدمات الهجرة والتجنيس فى الولايات المتحدة الأمريكية الآن (DHS)	INS
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
لجنة الإنقاذ الدولية	IRC
قانون إصلاح ومراقبة الهجرة عام 1986 فى الولايات المتحدة الأمريكية	IRCA
تكنولوجيا المعلومات	IT
الحزب الديمقراطى الكردستانى	KDP
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية	MERCOSUR
أطباء بلا حدود	MSF
اتفاقية التجارة الحرة فى شمال أمريكا	NAFTA
خلفية غير المتحدثين بالإنجليزية	NESB
منظمة غير حكومية	NGO
دول دخلت حديثًا فى التصنيع	NIC
المجلس القومى للبحوث فى الولايات المتحدة الأمريكية	NRC
منظمة الوحدة الأفريقية الآن (AU)	OAU

OCW	عقد عمل من الخارج
ODA	المساعدة على التنمية من الخارج
OECD	منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى
ONI	المكتب الوطنى للهجرة فى فرنسا
ONS	مكتب الإحصاء الوطنى فى المملكة المتحدة
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول
OWWA	إدارة رعاية العاملين فى الخارج (الفلبين)
PKK	حزب العمل الكردى
POEA	إدارة العمالة الفلبينية فى الخارج
PUK	الاتحاد الوطنى فى كردستان
RSA	جمهورية جنوب أفريقيا
SADC	تنمية المجتمع المحلى فى جنوب أفريقيا
SCIRP	اختيار لجنة الهجرة وسياسة اللاجئين (الولايات المتحدة الأمريكية)
SEA	القانون الأوروبى الموحد
SGI	الجمعية العامة للهجرة (فرنسا)
TEU	معاهدة الاتحاد الأوروبى
TFW	عامل أجنبى مؤقت
TPV	تأشيرة الحماية المؤقتة
UAE	الإمارات العربية المتحدة

الأمم المتحدة	UN
برنامج الأمم المتحدة للتنمية	UNDP
إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية فى الأمم المتحدة	UNDESA
مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين	UNHCR
صندوق الأمم المتحدة للطفولة (سابقا صندوق الأمم المتحدة الدولى فى حالات الطوارئ للأطفال)	UNICEF
لجنة الأمم المتحدة لتقسيم السكان	UNPD
أعمال الأمم المتحدة ووكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى	UNWRA
جماعة الأنجلوسكسون البروتستانتية من البيض	WASP
برنامج الغذاء العالمى	WFP
خطة تسجيل العمال (من أجل عمال دول A8 فى المملكة المتحدة منذ ١ مايو 2004)	WRS
منظمة التجارة العالمية	WTO

موقع كتاب عصر الهجرة على الإنترنت:

www.age-of-migration.com

تم تحديد موقع على شبكة الإنترنت خاص بالطبعة الرابعة لكتاب "عصر الهجرة". يمكن الدخول إليه مجانًا. وقد خصص لإعانة الطلاب وغيرهم من المستخدمين. يحتوى على رابط إلى شبكة الإنترنت، ودراسة لحالات إضافية لتوسيع نطاق التحليلات التى وردت فى هذا الكتاب، كما أن هناك فصلاً خاصًا بالإنترنت يبحث عن: تطور عملية الهجرة عن طريق إجراء مقارنة بين أستراليا وألمانيا. وهى نسخة مجددة ومنقحة وتم مراجعتها عن الفصل التاسع من الطبعة الثالثة. يحتوى الموقع أيضًا، على آخر ما وصل من معلومات حديثة، تقدم بشكل منتظم، لتغطية التطورات المهمة التى تؤثر على النص.

تجذب فقرة، المزيد من القراءة، الموجودة فى نهاية معظم الفصول الانتباه إلى المواد ذات الصلة بالفصل الموجود على موقع الإنترنت AOM4. وقد تم ترقيم هذه المواد، لتسهيل تصفحها فمثلاً الحالة المحددة للفصل 4 تسمى حالة 4.1 أو حالة 4.2 وهلم جرا.

ملاحظات على إحصائيات الهجرة

عند دراسة الهجرة والأقليات، من الضروري استخدام البيانات الإحصائية. ولكن من المهم أيضا، أن نكون على بينة من محدودية هذه البيانات. يتم جمع الإحصاءات بأساليب مختلفة، وباستخدام وسائل وتعريفات مختلفة من قبل السلطات في العديد من الدول، ويمكن أن تختلف البيانات حتى بين الوكالات المتعددة داخل الدولة الواحدة.

هناك نقطة مهمة يجب أن تؤخذ بالاعتبار، وهو الفرق بين أرقام الداخلين والأرقام المخزنة لدى الدولة المعنية. تدفق المهاجرين يعني عدد المهاجرين الذين دخلوا إلى دولة ما، ويشار إليه: (تدفق إلى الداخل، ودخول، استقبال للهجرة) في فترة معينة (عادة خلال عام) أو عدد الذين يغادرون دولة ما ويشار إليه: (تصدير للهجرة، ومغادرة، تدفق إلى الخارج) الفرق بين هذه الأرقام متعارف عليه تحت مصطلح: صافي الهجرة. أما الأرقام المخزنة فهي، مجموع عدد المهاجرين الموجودين في دولة ما، في يوم محدد. وتفيد أرقام الداخلين لفهم اتجاهات ومجرى الحركة إن كان دخولا أو خروجًا في دولة ما. في حين تساعدنا الأرقام المخزنة في دراسة تأثير الهجرة على المدى الطويل على مجموعة سكانية معينة.

حتى وقت قريب، كانت بيانات أرقام الهجرة في دول الهجرة التقليدية، والتي هي (الولايات المتحدة الأمريكية؛ وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا) تستند على معيار أن أي شخص يولد خارجها يعتبر مهاجرًا أجنبيًا، وبينما استندت البيانات بالنسبة للمهاجرين إلى الدول الأوروبية على معيار اعتبار الشخص،

غير مواطن وأجنبى (أو من الأجانب المقيمين، أو غريب) ويشمل المولودون فى الخارج الأشخاص الذين أصبحوا من المستوطنين؛ أى الذين حصلوا على جنسية الدولة التى هاجروا إليها. (وهذا ينطبق على معظم المهاجرين فى دول الهجرة التقليدية). هذه الفئة تستثنى الأطفال الذين ولدوا لمهاجرين فى الدولة التى هاجروا إليها (فهم يعتبرون من الجيل الثانى) لأنهم أصبحوا من مواطنى هذا البلد. المصطلح، "من الرعايا الأجانب" يستبعد هؤلاء الذين حصلوا على جنسية الدولة التى هاجروا إليها، ولكنه يشمل الأطفال الذين يولدون لمهاجرين لا يزالون يحتفظون بالجنسية الأم. (الأصلية) (والذين يمكن أن يشكلوا نسبة كبيرة من الأجيال حتى الجيل الثانى والثالث فى الدول التى لا تمنح الجنسية.(انظر فى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى 2006: 260 - 261).

كلا الاتجاهين، فى رؤيته لمفهوم المهاجرين يعكس التصورات والقوانين لأنواع مختلفة من دول الهجرة. ومع ذلك، ومع امتداد الإقامة والاعتراف بالحاجة لتحسين عملية دمج المهاجرين وذريتهم فى المجتمع، على المدى الطويل، نرى أن القوانين المتعلقة بالجنسية والأفكار التى تدور حول أهميتها آخذة فى التغيير. توفر الكثير من الدول الآن التعداد لكل من الرعايا الأجانب المولودين والأجانب الذين حصلوا على الجنسية. هذه الأرقام لا يمكن أن يعرف مجموعها تماما، وهى مفيدة فى سياقات مختلفة، لذلك سنستخدم كلا الاتجاهين فى الكتاب حسب ما يقتضى الأمر، وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول توفر الآن بيانات عن الأطفال الذين يولدون لآباء مهاجرين، إما على أساس العرق أو الجنس أو على مزيج من هذا وذاك. وحين نستخدم الإحصاءات فمن المهم جدًا أن نكون على بينة من تعريف المصطلحات، (التى يجب أن تعطى دائمًا عرضًا واضحًا للبيانات) وعن معنى الأفكار العامة المختلفة والغرض من إحصاءات معينة. (من أجل مناقشة مفصلة انظر إلى منظمة التنمية التعاون 2006 الملحق الإحصائى).

الفصل الأول

مقدمة

فيما بدا على السطح، كما لو أنه لا علاقة تربط بين سلسلتين من الأحداث الكبرى، التى جرت فى كل من فرنسا فى عام 2005، وفى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام 2006، إلا أن الدوافع مشتركة. فأعمال الشغب التى هزت الكثيرين فى فرنسا، بدت إلى حد بعيد، بأن لا علاقة لها، بالمظاهرات والتجمعات السلمية التى احتشدت لدعم حقوق المهاجرين فى الولايات المتحدة الأمريكية. ففى أعمال الشغب الفرنسية أحرقت عصابة من الشباب السيارات، واشتبكت مع الشرطة بعد مقتل اثنين من الصبية نتيجة تعرضهم لمطاردة مع الأمن. أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فإن نطاق المتظاهرين الضخم والمثير تجاوز أكثر أحلام المنظمين للمظاهرات جموحًا، ومع ذلك فإن العدد الأكبر من المشاركين فى السلسلتين، كان من الأحداث، من الشباب من أصول مهاجرة، سواء من الحاصلين على الجنسية من المستوطنين، أو من غيرهم. عبَّر فيها الفرنسيون عن غضبهم من عنف الشرطة، ومن التمييز العنصرى، ومن ارتفاع معدلات البطالة التى يعانى منها شباب من أصول أفريقية وشمال أفريقية. وأما فى الولايات المتحدة، فالاحتجاجات كانت تعكس مخاوف المتظاهرين من التشريعات المجحفة والمعادية للمهاجرين التى كان مجلس النواب قد أقرها. فى الوقت نفسه، أيد المتظاهرون مشروع قانون كان معروضًا أمام مجلس الشيوخ يسمح بإضفاء الشرعية على المهاجرين غير الشرعيين، ولكن فى نهاية المطاف فشل مشروع هذا القانون ولم يوافق عليه.

أظهر كل من الشغب الفرنسى والمظاهرات فى الولايات المتحدة، كيف أعادت الهجرة الدولية صهر المجتمعات فى العقود الأخيرة. فكما هو الحال فى معظم الدول المتقدمة، فإن الأفواج الجديدة من الشباب فى كل من فرنسا والولايات المتحدة اختلفت ردود فعلها، بشكل لافت للنظر عن الأجيال السابقة لها نتيجة للهجرة الدولية. من الملاحظ أيضًا أن أجيال الشباب أصبحت أكثر تنوعا واختلافًا. يمكننا القول، بأن الهجرة الدولية غيرت وجه المجتمعات بشكل واضح. كما يمكننا أن نلاحظ أن القاسم المشترك بين الحالتين هو السرعة المتزايدة فى التنوع العرقي والاختلافات الثقافية فى المجتمعات المستقبلة للمهاجرين وفى المعضلات التى نشأت وتعانى منها الدول والمجتمعات المحلية. فمعظم الشباب، الذين شاركوا فى أعمال الشغب فى فرنسا، هم من المهاجرين؛ أو من أولاد المهاجرين وأحفادهم. أما فى الولايات المتحدة فقد قام بالمظاهرات الضخمة الشباب الذين هم من أصول دول أمريكا اللاتينية، ممن يقيمون فى داخل الولايات الأمريكية بصورة شرعية أو غير شرعية. فى الحالتين، كان الشباب يحتجون بأنهم من المستبعدين والمنبوذين فى المجتمعات التى نشأوا فيها (وكثيرًا ما ولدوا فيها) من الجانب الآخر، يدعى بعض السياسيين وعناصر من وسائل الإعلام أن المهاجرين فشلوا فى الاندماج وحافظوا عمدًا على ثقافاتهم وتقاليدهم ودياناتهم وأصبحوا يشكلون تهديدًا للأمن والتماسك الاجتماعى.

أحداث مشابهة حصلت فى العديد من مناطق العالم، كان مقتل المخرج الهولندى (تيوفان جوخ) فى هولندا فى عام ٢٠٠٤، والذى أخرج فيلما ينتقد المسلمين والإسلام على يد هولندى مسلم من أصل مغربى سببًا فى مأساة مماثلة. كان رد الفعل عنيفًا ضد سياسات التعدد الثقافى مما أدى إلى تغييرات فى طلب التجنس بالجنسية الهولندية، يشمل فحصًا لقدرة طالب الجنسية على الاندماج على أساس معرفته باللغة والقيم الهولندية.

وفى أستراليا، فى أواخر عام 2005، هاجمت مجموعة من الشباب البيض وهم يمارسون رياضة التزحلق على الماء شبابًا يبدو على أشكالهم أنهم من منطقة الشرق الأوسط، مدعين أنهم تحرشوا وضايقوا فتيات محليات فى منطقة كرونولا، وهى منطقة ساحلية فى ضواحى سيدنى. فى الأيام التالية جاء إلى كرونولا، مئات من الشباب من أصول لبنانية للرد على هذا الهجوم، واستضافت إذاعة حزب جناح اليمين الشباب من البيض المتطرف فى برنامجها للتعبئة. وكانت النتيجة، اضطرابات مدنية على مستوى لم يحدث له مثيل منذ سنوات طويلة. وقد أدى هذا إلى تغيير تدريجى فى السياسة بالنسبة للمهاجرين، كما دفع إلى مزيد من عزلة الأستراليين الذين هم من أصول لبنانية مسلمة. وهو مجتمع ترتفع فيه كثيرًا معدلات البطالة. وقد أدخلهم هذا فى تجربة مريرة من الإحساس بالاضطهاد العنصرى. (كولينز وآخرون Collins et al 2001). فالأحداث التى وقعت، عززت من موقف حكومة هوارد المتشددة (Howard) والمحافظة، لتعديل السياسات الثقافية فى أستراليا.

لم تكن الدول الأحدث استقبالاً للمهاجرين، أكثر حصانة ضد التحديات غير المتوقعة. ففى دبى، فى مارس من عام ٢٠٠٦، تظاهر العمال الأجانب، الذين يقومون بإنشاء أعلى مبنى فى العالم ضد الأجور المنخفضة وعنابر النوم القذرة والظروف البائسة والخطيرة. كانت اعتراضاتهم الرئيسية بسبب رفض أرباب العمل فى كثير من الأحيان دفع أجورهم. تعد دبى واحدة من أغنى مدن النفط فى الإمارات العربية المتحدة، حيث إن معظم القوى العاملة فيها من المهاجرين من الهند وباكستان وبنجلاديش بأعداد تزيد كثيرًا عن عدد السكان المحليين.كان عدم وجود قوانين لحماية حقوق العمال والحذر من إنشاء نقابات تدافع عنهم والخوف من ترحيلهم، هو ما أجبر

العمال المهاجرين على قبول شروط الاستغلال التعسفى. وأما النساء من المهاجرات اللواتى غالبًا ما يعملن فى الخدمة المنزلية، فكن الأكثر عرضة للتجنى. وهكذا اضطرت حكومة دبى إلى إقامة تحقيق، وأجبرت أرباب العمل على الوفاء بالتزاماتهم (دو بارل De Parle 2007).

تحديات الهجرة العالمية:

أحداث خطيرة تجرى فى جميع أنحاء العالم، يزداد معها تأثر الهجرة الدولية على مجرى الساعة. وهذا ما جعلنا نسمى هذا الكتاب "عصر الهجرة". وهذا لا يعنى أن الهجرة حدث جديد. فى الواقع، فالإنسان على مر العصور هاجر وانتقل للبحث عن فرص جديدة أفضل؛ أو للهرب من الفقر والصراع والعنف؛ أو بسبب التدهور البيئى. ومع هذا، فالهجرة اتخذت صفة جديدة مع بداية التوسع الأوروبى منذ القرن السادس عشر. (انظر فى الفصل 4) كانت الهجرة الجماعية من أوروبا إلى أمريكا الشمالية أعلى موجات الهجرة منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى. يسمى بعض الباحثين هذا النزوح الجماعى "عصر الهجرة الجماعية". (هاثون وويلمسون 1998) وقد ذكروا أن هذه التحركات الدولية كانت أكبر مما هى عليه الآن. ومع هذا، فالفترة ما بين 1850 إلى 1914 كانت، على الأكثر، هجرة عبر المحيط الأطلسى. بينما الهجرات التى بدأت بعد عام 1945، وتوسعت بشدة منذ ثمانينيات القرن الماضى، فقد شملت جميع مناطق العالم. وأصبحت الحركة أسهل بكثير نتيجة لتغييرات سياسية وثقافية، وكذلك لتطور وسائل النقل الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات. فالهجرة الدولية بدورها عملية ديناميكية مركزية داخل العولمة.

كانت السمة المميزة للدول فى العصر الحديث احتفاظهـا بـسيادتها. وقد قامت الفكرة على مبدأ أن الدولة الوطنية هى التى تشكل السلطة المطلقة والنهائية فى مجتمع ما، وأنه لا حق لأى قوة خارجية التدخل لمنعهـا مـن ممارسة هذه السلطة. يتتبع المؤرخون هذا النظام إلى معاهـدات ويـستفاليا عام ١٦٤٨ التى وضعت حدًا للحرب المدمرة التى دامت ثلاثين عاما بـين الدول الأوروبية. تطور نظام ويستفاليا من أصوله الأوروبية ليصبح نظامًـا عالميا للحكومات. أولاً من خلال الاستعمار الأوروبى ومن خـلال تـشكل الدول الوطنية، على غرار النموذج الغربى، ومن خلال الاستثمار الأوروبى لقارات أخرى، وبعد ذلك، من خلال التحرر من الاستعمار وتـشكل الـدول الوطنية طبقًا للنموذج الغربى فى جميع أنحاء العالم.

أما السمة المميزة لعصر الهجرة، فهو التحدى الذى تفرضه الهجـرة الدولية على سيادة الدول وعلى وجه التحديد فى قدرتها على تنظـيم حركـة الناس عبر حدودها. فاتساع نطاق المهاجرين غير الـشرعيين (ويمكـن أن نسميهم أيضًا ممن لا يحملون وثائق أو غير قانونيين) حول العالم، لم يكـن أبدًا، أكبر مما هو عليه الآن. ومن المفارقات، أن الجهد الذى تبذله الحكومات لتنظيم الهجرة هو أيضًا، وفى كل وقت، كبير وينطوى على كثافة دبلوماسية ثنائية ومحلية وإقليمية ودولية عالية. التحدى الثانى، الذى تفرضـه الهجـرة الدولية المتجاوزة للحدود الوطنية هى: أن الهجرة أصبحت أسـهل وقـدرة الناس على الحركة أكبر. وأصبح للكثير منهم علاقات مهمـة ودائمـة ذات طبيعة سياسية؛ أو اقتصادية؛ أو اجتماعية؛ أو ثقافية؛ فى اثنين أو أكثر مـن المجتمعات فى وقت واحد. وهذا يمكن أن ينظر إليه، كما لو أنه إهدار لولاء لا يتجزأ، والذى يعتبر حاسمًا للحفاظ على سيادة الدول الوطنية.

وفى حين شكلت تحركات هجـرات النـاس عبـر الحـدود الـدول والمجتمعات منذ غابر الزمان، إلا أن ما هو مميز فى السنوات الأخيرة، هو نطاقها العالمى وأهميتها فى السياسة الداخلية والخارجية والتداعيات والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الهائلة. فمن الممكن لعمليـات الهجـرة أن تـصبح راسخة ومقاومة لسيطرة الحكومات، لدرجة أنه قد ينتج عن ذلـك ظهـور أشكال سياسة جديدة. ولكن هذا لا يعنى بالضرورة اختفاء الدول الوطنيـة. ففى الواقع، إن هذا الاحتمال يبدو بعيد المنال. ومع ذلك، فإن أشكالا جديـدة من تبادل المنافع والمصالح تكونت بين المجتمعات عبر الحـدود الوطنيـة، وظهر نوع من التعاون الثنائي والإقليمى. كان من نتائجه اخـتلاف أحـوال الملايين من البشر اختلافًا سريعًا، ونسج مصير الدول والمجتمعات بـروابط وثيقة لا تنفصم.

فى معظم الحالات، فإن النمو فى المجتمعـات والـسياسات العـابرة للحدود عملية مفيدة، لأنها يمكن أن تساعد فى التغلب على العنف والـدمار الذى ميّز عصر الدول الوطنية. ولكن هذا ليس أمرًا مضمونًا، أو أن الأمـر هكذا بطبيعته. ففى الواقع، ترتبط الهجرة الدولية أحيانًا بالنزاع والـصراع. نادرًا ما تكون المحددات الرئيسية للتغير التاريخى تغييرا عميقًا نتيجة لحدث واحد منفرد، وعلى الأصح، فأحداث مثل الهجمات الإرهابية علـى مركـز التجارة العالمى فى نيورك والبنتاجون فى واشنطن فى 9/11/2007، تعكـس الديناميكية الحاسمة والمقررة لتلك الفترة. وبالكـاد أن يكـون مـن قبيـل المصادفة، أن تحتل الهجرة وتبرز كسبب أساسى فى سلسلة الأحداث التـى أدت إلى وقوع الهجمات الإرهابية.

كان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الأحداث، هو إعلان الرئيس بوش الحرب على الإرهاب فى عام 2001. وقد أدت الهجمات علـى

أفغانستان والعراق إلى تفاقم الخلافات الأيديولوجية التى أعطت أساسا ودافعًا للأصولية العنيفة. كان نتيجتها هجمات من قبل متشددين إسلاميين على القطارات والحافلات والمطارات فى إسبانيا فى عام 2004؛ وفى المملكة المتحدة فى 2005 و2007. وكان ذلك تطورا تصاعديا فى دوامة العنف. فالبعض من المسلمين المتورطين، كانوا من المهاجرين أو من أولاد المهاجرين فيما بعد الحرب العالمية الثانية. فى البداية، كانت الاتهامات الموجهة لهذه الهجمات تشير إلى تنظيم القاعدة الذى نجح فى اتخاذ دور بوصفه نموذجًا لمحاكاة الغرب والتصدى له. ومع ذلك، ومع تقدم التحقيقات فقد وُجد أن العديد من المتشددين الإسلاميين، كان لهم صلة بتنظيم القاعدة فى باكستان أو أفغانستان. من خلال مثل هذه الأحداث، ارتبطت الهجرة الدولية بالاعتقاد بأنها تسبب تهديدًا لأمن الدول ومشاكل لإمكانية العيش معًا فى مجتمع واحد يضم مجموعات عرقية مختلفة ثقافيًا واجتماعيًا.

ترتبط هذه التطورات بدورها بتحولات أساسية اقتصادية وسياسية واجتماعية تعمل على تشكيل عالم اليوم. فالملايين من الناس يبحثون عن عمل أو مأوى جديد أو بكل بساطة، عن مكان آمن ليعيشوا خارج أوطانهم التى ولدوا فيها. بالنسبة لكثير من الدول النامية، تعتبر الهجرة أحد جوانب الأزمة الاجتماعية التى ترافق الاندماج فى الأسواق العالمية والتحديث. كما أدى النمو السكانى والثورة الخضراء فى المناطق الريفية إلى فائض ضخم من السكان. ينتقل الناس إلى مدن مازالت فى طور الإنشاء حيث فرص العمل غير كافية والظروف الاجتماعية بائسة. كما خلقت الكثافة السكانية فى أماكن الحضر فرص عمل للمراحل الأولى من التصنيع. وقد شرع بعض المهاجرين السابقين من الريف والحضر إلى هجرة ثانية سعيًا وراء تحسين حياتهم، وذلك بانتقالهم من دول دخلت حديثًا فى التصنيع فى الجنوب إلى دول عالية التحضر فى الشمال.

هذه التحركات (الهجرات) تأخذ أشكالا متعددة: يهاجر الناس إما كعمال يدويين أو متخصصين من ذوى الكفاءات العالية أو من رجال الأعمال أو اللاجئين أو كأفراد أسرة لمهاجرين سابقين. فالمستوى الاجتماعى يلعب دورًا مهمًا: تتنافس الدول المستقبلة للهجرة، على جذب ذوى الكفاءات العالية من خلال سن قوانين مشجعة ومميزة للدخول والإقامة، فى حين يعانى العمال اليدويين واللاجئين من الاستبعاد والإقصاء والتمييز العنصرى. وقد نشأت أشكال جديدة من التنقلات والهجرات منها: انتقال للتقاعد أو انتقال للبحث عن أنماط أفضل أو مختلفة للحياة أو انتقال متكرر أو دائرى. فالحاجز بين الهجرة والسياحة أصبح الآن غير واضح. بعض الناس يسافرون كسياح للتحقق من أوضاع البلد الذى اختاروه لانتقالهم للإقامة فيه. مهما كانت النية الأصلية، أهو انتقال مؤقت أو دائم، يصبح الكثير من المهاجرين من المستوطنين فى آخر الأمر. وقد تطورت الشبكات التى تعمل فى مجال الهجرة لتربط دول المنشأ بالدول المقصودة بالهجرة، وهى تساعد على القيام بتغييرات كبيرة فى كليهما. من الممكن أن تغير الهجرة البناء الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي وتحقق تنوعًا ثقافيًا جديدًا، وهذا، كثيرًا ما يثير مسألة الهوية الوطنية.

يبحث هذا الكتاب الهجرات الدولية المعاصرة وأثارها فى تغيير المجتمعات. فمن منظور دولى: تنشأ حركة انتقال البشر بشكل واسع نتيجة لتسريع عملية الاندماج عالميًا. فالهجرة ليست ظاهرة معزولة: إن حركة انتقال السلع ورأس المال تؤدى، تقريبًا دائمًا، إلى زيادة فى حركة انتقال البشر. كما أن التبادل الثقافى العالمى الذى ساعد على تسهيله تحسن وسائل النقل وانتشار الطباعة ووسائل الإعلام الإلكترونية أدى أيضًا إلى زيادة الهجرة. ولذا تعتبر الهجرة واحدة من أهم العوامل فى التغيير العالمى.

هناك أسباب متعددة تدعو إلى التوقع بأن عصر الهجرة سيعانى من: التفاوت المتزايد فى الثروة بين دول الشمال والجنوب. من المرجح، أنها ستنتج أعدادًا متزايدة من الناس الذين يسعون إلى الانتقال بحثًا عن مستويات معيشية أفضل. كما أن الضغوط السياسية والبيئية والديموجرافية، قد تجبر الناس للبحث عن ملجأ خارج بلادهم. من ناحية أخرى، فالصراعات السياسية أو العرقية فى العديد من المناطق، قد تؤدى إلى هجرات جماعية فى المستقبل. كما سوف يتسبب خلق مجالات جديدة للتجارة الحرة إلى تحرك وانتقال العمل من منطقة إلى أخرى عن قصد أو عن غير قصد من الحكومات المعنية. ولكن الهجرة ليست فقط رد فعل لظروف صعبة وقاسية فى دول المنشأ: قد يكون الدافع وراءها أيضًا البحث عن فرص وأسلوب معيشة أفضل فى مكان آخر. الفقراء، ليسوا هم فقط الذين يهاجرون. فالانتقال والهجرة بين الدول الغنية فى زيادة مضطردة أيضًا. وفى الواقع قد تؤدى التنمية الاقتصادية فى الدول الأكثر فقرًا إلى مزيد من الهجرة، لأن هذا سيمد الناس بالموارد اللازمة للانتقال. بعض المهاجرين قد يعانون من الإساءة والاستغلال، ولكن معظمهم سوف يستفيدون ويصبحون قادرين على تحسين حياتهم من خلال الحركة والانتقال. قد يمر المهاجرون فى ظروف صعبة وقاسية، ولكن غالبًا ما تكون أفضل من الفقر وانعدام الأمن وعدم وجود فرص فى دول المنشأ. وإلا فما كان للهجرة أن تستمر.

لا أحد يعرف بالضبط عدد المهاجرين الدوليين. كان تقدير شعبة الأمم المتحدة لتوزيع السكان فى منتصف عام 2005 (UNPD) أن العدد قد وصل إلى 191 مليونا (UNDESA2005). وبحلول عام 2007 اقترب هذا الرقم من 200 مليونا، أو ما يقرب من 3 فى المائة من إجمالى سكان العالم البالغ 6.5 مليار نسمة. النسبة المئوية للمهاجرين بالنسبة لسكان العالم ظلت

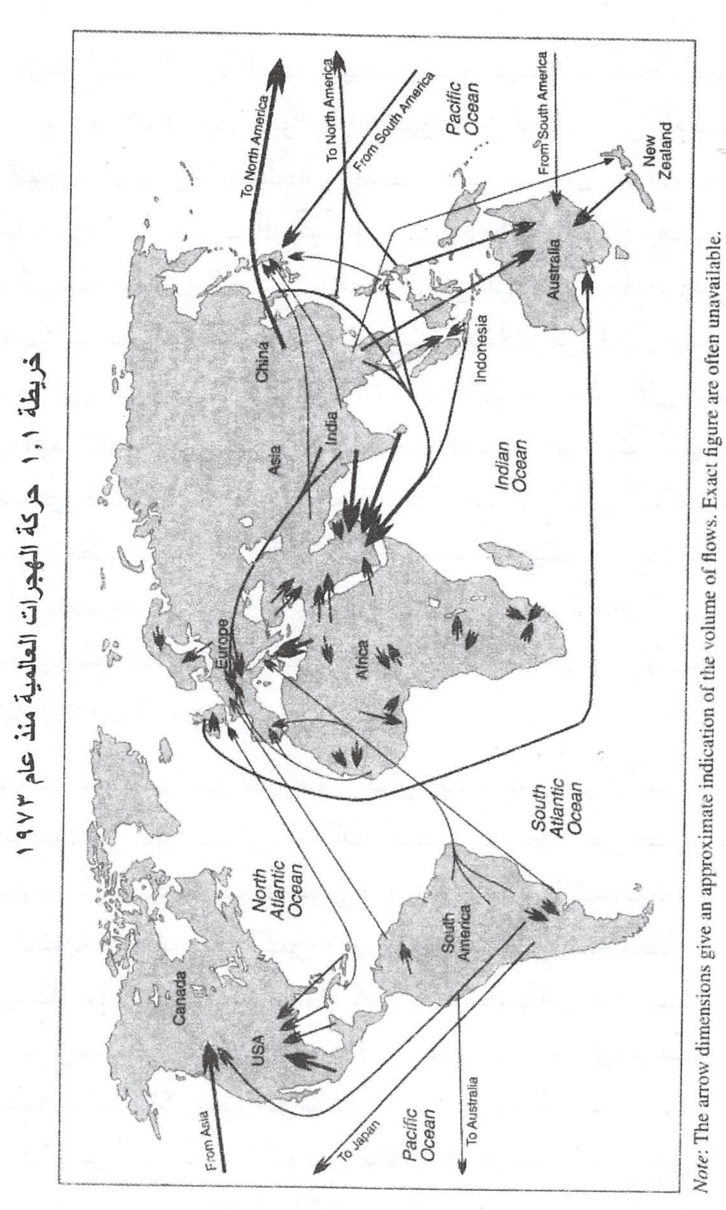
مستقرة إلى حد ما فى السنوات الأخيرة ما بين 2 و 3 مئوية. إلا أن الأرقام قد تضاعفت على مدى ربع القرن الماضى بشكل مطلق،

جدول (1.1) عدد المهاجرين الدوليين حسب المناطق
ما بين عام 1960 وعام 2005 بالملايين

المناطق	1960	1970	1980	1990	2000	2005
العالم	76	81	99	155	177	191
المناطق الأكثر تنمية	32	38	48	82	105	115
المناطق الأقل تنمية	43	43	52	73	72	75
أفريقيا	9	10	14	16	17	17
آسيا	29	28	32	50	50	53
أوروبا	14	19	22	49	58	64
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	6	6	6	7	6	7
أمريكا الشمالية	13	13	18	28	40	45
أوقيانوسيا	2	3	4	5	5	5

ملاحظة: تعرف الأمم المتحدة المهاجرين بأنهم الأشخاص الذين عاشوا خارج بلادهم الأصلية التى ولدوا فيها لمدة 12 شهرًا أو زيادة.
المصدر: إدارة الشئون الاقتصادية UNDESA 2005

خريطة ١,١ حركة الهجرات العالمية منذ عام ١٩٧٣



Note: The arrow dimensions give an approximate indication of the volume of flows. Exact figure are often unavailable.

ملاحظة: تعطى الأسهم أبعادًا تقريبية لحجم التدفقات. الأرقام الدقيقة غير متاحة.

تميزت أيضًا العهود السابقة بهجرات واسعة النطاق. فما بين عام 1846 وعام 1939 هاجر حوالى 59 مليونًا من أوروبا، فى الغالب إلى مناطق الهجرة الأساسية الصالحة للإقامة فى شمال وجنوب أمريكا وأستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا. (ستوكر:Stalker 2000) وفى مقارنة للبيانات لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى للهجرة الدولية، وفى إحصاء عن التحركات السكانية المعاصرة، أشارت البيانات إلى استمرارية ملحوظة فى الكم ما بين الفترتين. (زلوتنك Zlotnic 1999) ومع ذلك، فإن الإحصاءات الموثوق فيها ناقصة فى بعض المناطق من العالم. فهناك الكثير غير المعروف فى نطاق الهجرة غير المشروعة. كما أن التقديرات الموثوق فيها ناقصة فى معظم الأماكن فى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فمن المعتقد أن هناك ما يقرب من ١٢ مليونًا يقيمون بصورة غير شرعية فى وسط سكان يبلغ عددهم 300 مليون نسمة فى عام 2006 فى الولايات المتحدة الأمريكية.(Passel,2006)

يهاجر عدد كبير من النازحين "هجرة إجبارية" قسرًا، فهم من الشعوب التى أجبرت على الهروب من أوطانها للبحث عن ملجأ فى مكان آخر. قد يشمل أسباب الهروب العنف السياسي؛ أو العرقي؛ أو الاضطهاد؛ أو من أجل مشاريع التنمية مثل السدود الكبيرة؛ أو الكوارث الطبيعية مثل تسونامى الأسيوى عام 2004. فى عام 2006، كان هناك حوالى 15 مليون لاجئ معترفًا بهم رسميًا فى العالم. ويعد هذا تراجعًا كبيرًا عن أرقام الذروة فى أوائل التسعينيات. ولكن هذا التراجع، يرجع جزئيًا إلى عدم رغبة الدول فى استقبال اللاجئين. أما عدد المشردين داخليًا (وهم المجبرون على الهجرة) ولكنهم ظلوا فى دولهم الأصلية لأنهم وجدوا أنه من المستحيل عبور الحدود الدولية بحثًا عن ملجأ فقد ارتفع إلى 26 مليونًا.

في واقع الأمر، فإن الغالبية العظمى من البشر ما زالوا مقيمين في بلادهم التي ولدوا فيها. فالهجرة هي الاستثناء وليست القاعدة. غير أن تأثير الهجرة الدولية، في كثير من الأحيان، أكبر بكثير من التقديرات والأرقام التي تذكرها الأمم المتحدة. فالناس يميلون إلى الانتقال والهجرة، ليس بشكل فردي، ولكن ضمن جماعات. وقد أدت مغادرتهم لمناطق نشأتهم الأصلية، إلى تغييرات كبيرة. إذ ساعدت التحويلات المالية التي ترسل إلى دول المنشأ من تحسين مستوى معيشة مواطنيها وشجعت على النمو الاقتصادي فيها وأما في الدول المستقبلة للمهاجرين، فالهجرة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفرص العمل، التي تكاد تكون متركزة دائمًا في المناطق الصناعية والحضرية وحيث يكون الأثر الإيجابي على مجتمعاتها كبيرًا. إذن فتأثير الهجرة ليس فقط على المهاجرين، بل هو أيضًا على كل من المجتمعات المرسلة والمستقبلة. ربما أن هناك اليوم عددًا قليلاً فقط من الناس سواء في الدول الصناعية أو الدول النامية، ممن ليس لديهم تجربة شخصية عن الهجرة وآثارها.

مربع نص ١,١ شهر عسل الهجرة بين الولايات المتحدة والمكسيك

بدا أن انتخاب كل من جورج. بوش George W. Bush; jr وفينسانت فوكس Vincente Fox في عام ٢٠٠٠، كان مبشرًا بالخير لتغييرات أساسية وكبيرة في العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك. كلا الرئيسين أراد أن يحسن هذه العلاقة، خاصة، من خلال تعاون أوثق بشأن قضايا الهجرة. فقد أيد وساند الرئيس بوش قبول العمال المؤقتين المكسيكيين إلى أمريكا، حينما كان حاكمًا لولاية تكساس. من جانبه دعم الرئيس المكسيكي إضفاء الصفة القانونية لبرنامج يعطي الحق للمكسيكيين المقيمين بصورة غير قانونية في الولايات المتحدة الأمريكية والذين قدر عددهم في تلك الفترة ما بين ٤ إلى ٥ مليون نسمة. كانت زيارة الرئيس بوش لمزرعة الرئيس

فوكس أول زيارة خارجية له منذ تولى الحكم. تصدرت مبادرة الهجرة المكسيكية أعلى قائمة فى جدول الأعمال. وأعلن بعدها الرئيسان عن تشكيل مجموعة ثنائية رفيعة المستوى من الدولتين، كان المفروض اجتماعها دوريًا لتحديد مضمون المبادرة. عند نقطة معينة، أفصح وزير الخارجية المكسيكى جورج كاستينيدا بأن المكسيك تطالب بالحق فى العمل بكامل برنامج الإنشيلادا (enchilada). وهو برنامج يطالب بإعطاء الحقوق الشرعية للمكسيكيين، الذين يقيمون فى الولايات المتحدة بطريقة غير قانونية وزيادة عدد العمال المكسيكيين المقيمين إقامة مؤقتة واتخاذ إجراءات لخفض عدد الوفيات الكبير من القتلى، الذين يموتون على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك وهم يحاولون التسلل وتوسيع نطاق القبول القانونى لأفراد الأسر من المكسيكيين المقيمين بصفة قانونية فى الولايات المتحدة.

فى أوائل سبتمبر من عام 2001. قام الرئيس فوكس Fox بجولة "انتصار" إلى الولايات المتحدة لترويج هذه المبادرة والتى بلغت ذروتها فى خطاب ألقاه أمام جلسة مشتركة فى الكونجرس. ولكنه عاد إلى بلاده خالى الوفاض، صفر اليدين. فقد بدا واضحًا أن الكونجرس الأمريكى عارض بشدة مثل هذه المبادرة. خاصة بعد الهجوم الإرهابى فى 9/11. وهكذا وضعت المبادرة فى مؤخرة الأعمال (فى الموقد). وقد أبدى الكثير من المسئولين الأمريكيين غضبهم من رد فعل الحكومة المكسيكية تجاه أحداث 9/11 وازدادت الخلافات وتفاقم التوتر حول الحرب على العراق. وانتهت الفترة الأولى من حكم الرئيس بوش دون أى تقدم ملحوظ لهذه المبادرة؛ بل كاد أن يكون معدومًا.

إعادة انتخابات الرئيس بوش رئيسًا لفترة ثانية، أعطى للمبادرة فرصة جديدة للحياة. وأصبح من أولويات الفترة الثانية وضع خطة لإصلاح شامل للهجرة. وفى عام 2006 تبنى مجلس الكونجرس مشروع قانون الهجرة. ولكن مجلس النواب امتنع عن التصديق على هذا القانون ودعا إلى وضع حواجز إضافية على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك وإجراءات مقيدة ومجحفة أخرى. فى الوقت نفسه، تبنى مجلس الشيوخ مشروع قانون كان سيفتح طريقًا من أجل إعطاء الحق القانونى للملايين من المقيمين بطريقة غير شرعية. ولكن كلا القانونين لم توافق عليهما اللجنة المختصة بالمراجعة والبحث، لأن الاختلافات كانت أكبر من إمكانية مد الجسور بينها.

أعطت انتخابات التجديد النصفى لعام 2006 الحزب الديمقراطى قوة للسيطرة على مجلس الكونجرس الجديد. وأعلن الرئيس بوش تأيده لقانون الهجرة على غرار مشروع قانون مجلس الشيوخ وانتقد بشدة الجمهوريين من المعارضين لأى شكل من أشكال التصديق على المشروع. وفى ربيع عام 2007 أعلنت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبين مشروع قانون للتسوية. شملت التحفظات الرئيسية فيه عدم إضفاء الصفة القانونية التى أعلن الرئيس بوش فيها أنها لن تشمل عفوًا، مثل إضفاء الصفة القانونية التى تضمنتها عام 1986. بدلاً من ذلك، فقد طُلب من المتقدمين للعمل من العمال المكسيكيين الأجانب أن يعملوا كعمال مؤقتين لمدة ست سنوات إلى أن يصبحوا مؤهلين لتعديل وضعهم القائم، ومنحهم وضع عامل مقيم أجنبى بشكل دائم. تضمن نص مشروع القانون أيضًا الموافقة على دخول ٤٠٠٠٠٠ عامل زائر سنويًا. ثم تراجعوا وجعلوهم ٢٠٠٠٠٠ عامل زائر. ولكن الداعمين لمشروع هذا القانون فى

مجلس الشيوخ، خسروا فى التصويت أمام المعارضين بفارق صوت واحد وأعلن الفائزون عن رفضهم للمشروع.

سعى المنتخب الجديد للرئاسة المكسيكية الرئيس كالديرون لتأكيد أهمية الهجرة فى العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك. ومع التراجع الشديد لشعبية الرئيس بوش، تضاءلت احتمالات إصلاح شامل للهجرة من شأنه أن يشكل ميراثًا مهمًا لمدة رئاسته. فمع كل التوقعات التى تكونت عام 2001 لم ينفذ ويتغير سوى القليل جدًا منها فى جوهر العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حتى عام 2008.

الهجرات المعاصرة: الاتجاه العام

الهجرة العالمية هى جزء من الثورة العابرة والمتخطية للحدود الوطنية، التى تعيد تشكيل المجتمعات والسياسات حول العالم. فالتقسيم القديم للدول، على أنها إما مصدرة أو مستقبلة للمهاجرين، أثبت تآكله وعدم جدواه. فمعظم الدول على حد سواء يمرون بكل من التجربتين: تصدير أو استقبال للمهاجرين (على الرغم من أن حالة أو أخرى تسود فى معظم الأحيان). فى حين اتخذت بعض الدول دورًا مهمًا كمناطق عبور للمهاجرين. وهذه الأشكال المختلفة التى أثرت على هذه الاتجاهات من الهجرة فى جميع مناطق العالم هى الموضوع الرئيسى، على طول هذا الكتاب. فمناطق مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزلندا أو الأرجنتين تعتبر دولا تقليدية (كلاسيكية) فى استقبال الهجرة. سكانها فى الوضع الراهن، هم نتيجة لتاريخ من الهجرة واسعة النطاق. وفى كثير من الأحيان، تم هذا، على حساب السكان الأصليين لتلك البلاد. واليوم، تستمر الهجرة فى أشكال

جديدة. فعلى وجه التقريب، كانت أوروبا الشمالية والغربية مناطق مستقبلة للهجرة العاملة وأصبحت لاحقًا، أماكن للاستقرار الدائم بعد عام 1945. ومنذ الثمانينيات، أصبحت دول جنوب أوروبا مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا والتى كانت لفترة طويلة مناطق جذب للهجرة مناطق مصدرة للهجرة. كما أصبحت اليوم دول وسط وشرق أوروبا وخاصة بولندا والمجر والجمهورية التشيكية مناطق مصدرة للهجرة.

أما فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تأثرت هذه المساحة الواسعة التى تمتد من المغرب إلى باكستان بحركات انتقال سكانى معقدة. بعض الدول مثل تركيا والأردن والمغرب تعتبر مصدرًا أساسيًا للعمالة المهاجرة. تواجه دول النفط الخليجية هجرات مؤقتة للعمل الجماعى. ولقد أدت الاضطرابات السياسية فى المنطقة إلى هجرات جماعية للاجئين. فى السنوات الأخيرة، أصبحت أفغانستان مصدرًا رئيسيًا لتصدير اللاجئين، بينما أصبحت إيران وباكستان من أكثر الدول المستقبلة للمهاجرين. وأما فى أفريقيا، فقد أنشأ الاستعمار والمستعمرون من البيض الذين استوطنوا فى البلاد أنظمة للعمال المهاجرين لاستخدامهم فى الزراعة والمناجم. وقد ساند انتهاء الاستعمار منذ عام 1950، أنماط الهجرة القديمة، مثل تدفق عمال المناجم فى جنوب أفريقيا الذين بدءوا نوعًا جديدًا من الهجرة مثل (الهجرات) إلى كينيا والجابون ونيجيريا؛ من الملاحظ، وجود المزيد من اللاجئين والمشردين داخليًا فى أفريقيا، بنسبة تزيد بكثير عن حجم السكان وعن أى منطقة أخرى فى العالم. وأما فى آسيا وأمريكا اللاتينية، فهناك أنماط من الهجرة المعقدة داخل كل منطقة، فضلاً عن زيادة الهجرات والتوقعات إلى بقية أنحاء العالم. هناك مثالان للتطورات الأخيرة تمت مناقشتهما فى المربع النصى ١,١ و١,٢ كى نعطى فكرة عن التشعب المعقد، الذى حصل نتيجة لحركات وتوجهات الهجرة لكل من الشمال والجنوب.

إن أنماط الهجرة التى طال أمدها مازالت مستمرة فى جميع أنحاء العالم، ولكن فى أشكال جديدة. فى حين، أن الهجرات الجديدة تتطور وتنمو استجابة إلى التغيير الاقتصادي والسياسي والثقافي والصراعات العنيفة. ولكن على الرغم من هذا التنوع. فمن الممكن تحديد اتجاهات عامة معينة:

١- عولمة الهجرة

هناك اتجاه، أن يتأثر المزيد والمزيد من الدول بشكل حاسم بحركات الهجرة. فى الوقت نفسه، فإن الدول المستقبلة للهجرة، تميل إلى تلقى واستقبال المهاجرين بأعداد أكبر. وهكذا فإن معظم هذه الدول، يصلها الوافدون من خلفيات اقتصادية واجتماعية وثقافية واسعة ومتنوعة.

٢- تسارع معدل الهجرة

تزداد تحركات الناس عالميًا فى العدد، فى كل المناطق المهمة فى الوقت الحاضر. هذا النمو فى الكم يزيد بالتالى، من الحاجة الملحة لمزيد من الحلول لتفادى الصعوبات، التى تواجه سياسات الحكومات المعنية. ومع ذلك، فإن الانخفاض فى مجموع اللاجئين فى العالم منذ عام 1993، يدل على أن الحد من الهجرة الدولية، ليس شيئًا متعذرًا تغييره ويمكن للسياسات الحكومية أن تمنع أو تحد من الهجرة الدولية، فالعودة إلى الوطن احتمال وارد.

٣- التمييز (المفاضلة) فى الهجرة

لا يوجد لدى معظم الدول نوع واحد من الهجرة، فهذا تبسيط غير صحيح، فعلى سبيل المثال، هناك هجرة اليد العاملة واللاجئون السياسيون والمستوطنون استيطانًا دائمًا. وقد تشكلت الهجرة من مجموع هذه الأنواع كلها فى آن واحد. فعادة، تبدأ سلسلة الهجرة بنوع معين من حركات الانتقال،

فى معظم الأحيان، ثم تستمر بشكل وبنوع آخر. على الرغم من أنها فى كثير من الأحيان، ما هى إلا مجرد جهود تبذلها الحكومات لوقف أو للتحكم فى حركة الهجرة. هذا التمييز يشكل عقبة أساسية أمام القوانين ونظم السياسة الوطنية والدولية.

٤- تأنيث الهجرة

تلعب النساء دورًا جوهريًا فى كل مناطق العالم وفى معظم أنواع الهجرة. فى الماضى، كان يهيمن الذكور على معظم هجرات الأيدى العاملة، وكذلك، فالعديد من هجرات اللاجئين، يغلب عليها الذكور. بينما كان ينظر إلى النساء كفئة مهمتها جمع شمل العائلة. ولكن منذ الستينيات، لعبت المرأة دورًا أساسيًا فى هجرة الأيدى العاملة. واليوم، فالنساء العاملات يشكلن الأكثرية فى تحركات الهجرة المتنوعة والمختلفة. كما فى الهجرة من رأس فيرديان إلى إيطاليا؛ أو من الفلبين إلى الشرق الأوسط؛ والتايلانديات إلى اليابان. بعض حركات الانتقال من اللاجئين، تضم أغلبية كبيرة من النساء. كما تعمل بعض الشبكات الإجرامية على الاتجار بالضحايا من النساء. إن التنوع فى الجنس، كان له دائمًا دور هام فى تاريخ الهجرة العالمية، ولكن الوعى بالوضع الخاص بالمرأة فى الهجرات المعاصرة قد ازداد.

٥- التسييس المتزايد للهجرة

يزداد تأثر كل من السياسة المحلية والعلاقات الثنائية والإقليمية وسياسات الأمن القومي للدول فى جميع أنحاء العالم، بالهجرة الدولية. هناك إدراك متزايد أن قضايا سياسة الهجرة تتطلب التوجه إلى تعزيز السيطرة عالميًا؛ وإلى تعاون بناء بين الدول المستقبلة؛ ودول العبور المؤقت؛ والدول المرسلة للمهاجرين.

٦- انتشار الهجرة التى تمر بمرحلة انتقالية

يحدث هذا حين تصبح الأراضى التقليدية لتصدير الهجرة، أراض للهجرة العابرة، وكذلك لتصدير الهجرة. وهذا كثيرًا ما يكون مقدمة كى تصبح فى الغالب دولة مصدرة للمهاجرين. فدول مختلفة، مثل بولندا وإسبانيا والمغرب والمكسيك وجمهورية الدومنيكان وتركيا وكوريا الجنوبية تشهد كل منها مراحل مختلفة للهجرة الانتقالية.

مربع نص 1.2 التطهير العرقى والصراع فى وسط أفريقيا

جلبت نهاية الحرب الباردة، زيادة من العنف المرتبط بتوترات، حدثت بالأصل نتيجة لقمع عرقى فى مناطق كثيرة من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وجنوب الصحراء الكبرى فى أفريقيا من أجل التطهير العرقى – وهو عنف موجه ضد السكان المدنيين لإبعادهم عن إقليم معين أو لإبادتهم. وقد نظر إليها، على أنها أحداث خطيرة خاصة فى يوغوسلافيا السابقة ورواندا. تدخل الغرب فى البوسنة وكوسوفو، ولكنه لم يرغب فى التدخل فى رواندا.

خلق الاستعمار الأوروبى فى فرضه للحدود وللتقسيم ولاستراتيجيات الحكم ظروفًا أدت إلى التوترات العرقية فى العديد من الدول الأفريقية بعد انتهاء الاستعمار. ففى رواندا ذات الكثافة السكانية العالية، أعطت القوى الاستعمارية الأوروبية (ألمانيا أولاً؛ ثم بلجيكا؛ بعد الحرب العالمية الأولى) الأفضلية للأقلية من قبائل التوتسى واستبعدت الأكثرية من قبائل الهوتو. وعند حصول رواندا على الاستقلال، أعطيت السلطة للنخبة من التوتسى، ولكنهم خسروها بسبب النقص الكبير فى أعدادهم نسبة للهوتو. نتج عن هذا شتات لقبائل التوتسى، الذين نزحوا إلى الدول المجاورة فى زائير وأوغندا وبوروندى.

أطلق المنفيون حملة من أراضى أوغندا، بدعم من الحكومة الأوغندية للإطاحة بالحكومة التى يهيمن عليها الهوتو الرونديون. تلتها مفاوضات أسفرت عن اتفاق أورشا للسلام فى أغسطس 1993. ولكن، فى عام 1994 قتل رئيس جمهورية رواندا، حينما تعرضت طائرته لصاروخ. تبع ذلك حملة من العنف قامت بشنها ميلشيات الهوتو انتراهاموى، واتخذوا على الفور موقفًا قتاليًا ضد التوتسى والمعتدلين من سكان الهوتو. كانت استجابة المجتمع الدولى ضعيفة جدًا ومتأخرة. قتل مئات الآلاف من الروانديين بالسواطير وأسلحة أخرى خلال ثلاثة أشهر فقط. فى حين تقدمت قوات المتمردين من التوتسى المهيمنة، بلا هوادة، وتمكنت من السيطرة. ولكن، استمرت أعمال عنف متفرقة فى داخل وعلى حدود رواندا. فى عام 2004 أعلنت الحكومة الرواندية، أن العدد النهائى للقتلى الناجم عن الإبادة الجماعية 937.000 قتيلاً. (الأمم المتحدة 2004).

وهذا يعد واحد من أكثر الآثار المؤلمة فى الصراع العرقى، الذى أصبح، حتما، سببًا فى استمرار حالة عدم الاستقرار وفى الأعداد الهائلة من الهجرة الجماعية الإجبارية (بشكل قسرى) التى نتجت عن هذا الصراع. ووفقًا لتقرير بعثة الأمم المتحدة للمساعدة فى رواندا، (UNAMIR) كان هناك 1.8 مليون نازح وحوالى 1.75 مليون لاجئ فى كل من زائير؛ وأوغندا؛ وبوروندي؛ فى نهاية عام 1994.

على الرغم من الإبادة الجماعية فى رواندا، فإنها لم تحظ بتدخل دولى، كانت فى أمس الحاجة إليه، ولا إلى الاهتمام الذى تستحقه من وسائل الإعلام. حتى الصراع الدائر فى بقية أنحاء المنطقة، تلقى أقل قدر من الاهتمام. وقد مرت بوروندى، وهى أكثر جيران رواندا كثافة فى

السكان، بتجربة مشابهة جدًا للعنف الذى أصاب الهوتو عام 1993 والذى كلفهم ضحايا فى الأرواح بما يزيد عن 300.000 نسمة، ما بين قتل؛ وسوء تغذية؛ وأمراض. وصلت ذروة ضحايا القتل فى عام 1999 إلى 90.000 نسمة (أى ما يعادل ١٢ فى المائة فى مجموع السكان) وقد أشار أحدث تقرير، بأن عدد اللاجئين لا يقل عن 40.000 نسمة والنازحين عن 117.000 نسمة، لا يزالون فى حاجة للسماح لهم بالعودة إلى ديارهم. (ديلرو Delrue 2006). ومع ذلك فإن عملية المصالحة الجارية فى بوروندى تبشر بأمل فى التغيير.

جرت أكبر الصراعات فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، (جمهورية الكونغو الديمقراطية زائير سابقًا) ثالث أكبر دولة فى أفريقيا. بدأت الحكومة الزائيرية فى عام 1997 فى تسليح اللاجئين من قبائل الهوتو الرونديين كجزء من جهد أوسع لقمع التمرد المناهض للحكومة فى الجزء الشرقى من البلاد. سرعان ما انهارت الحكومة وقامت كل من أوغندا ورواندا بدعم التمرد الذى اكتسب زخما أكبر. شمل العنف الجارى فى جمهورية الكونغو الديمقراطية سبع دول أخرى وهى: أنجولا وبوروندي وزيمبابوي وناميبيا وأوغندا ورواندا وإريتريا. فجمهورية الكونغو الديمقراطية تملك موارد طبيعية وفيرة ومتنوعة، ولذا فالحكومة والشركات المتعددة الجنسيات؛ والحكومات الأجنبية والكثير من المتمردين يريدون جميعًا السيطرة عليها.

ولقد أسفرت عن حروب أهلية، تلاها نزع للسلاح وحل للمنازعات، والتى انتهت رسميًا عام 2002، وأسفرت عن أكبر عدد من القتلى منذ الحرب العالمية الثانية. كانت تقديرات عام 2006 قد بلغت مليون قتيل إضافة إلى 1.200 قتيل فى اليوم الواحد. (اليونيسيف 2007)

وهناك دراسة قدمتها لجنة الإنقاذ الدولية، لخصت فيها أن 98 فى المائة من الوفيات، كانت نتيجة لأمراض يمكن الوقاية منها وعلاجها. ولا يزال يعتقد أن هناك 1.7 مليون من النازحين و450800 من اللاجئين مشتتين فى جميع أنحاء المنطقة فى عام 2006. (USCRI 2006) جرت انتخابات ديمقراطيـة في يوليو 2007 لانتخاب رئيس جديد فى جمهورية الكونغو الديمقراطيـة. وأُعلن أن الفائز جوزيف كبلا. على الرغم من الانتخابات ومـن وجـود 18.357 من جنود بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فقد تواصل العنف فى عام 2007 (UONUC–2007).

كانت أزمة أفريقيا الوسطى صورة، تمثل الشئون العالمية فى فتـرة ما بعد الحرب الباردة، مثلها مثل اتفاقية التجارة الحرة (نافتا) فى أمريكـا الشمالية؛ أو إعلان "الحرب على الإرهاب" عالميًا. وقد أدى العنف العرقى إلى وفاة الملايين ونزوح جماعى للناس. وقد أطـاح تمـرد المهـاجرين وتسبب فى خلع حكومتين مركزيتين؛ وهدد بإطاحة عدد مـن الحكومـات الأخرى.

وقد زعزع وهدد عدم القدرة فى التحكم فى سيل المهاجرين المتدفق أمان المنطقة بأثرها. مما اضطر الأمم المتحدة إلى تثبيت إقامة بعثات حفظ السلام، بإقامة شبه دائمة، فى محاولة لإخماد العنف في المستقبل.

الهجرة العالمية تحت سيطرة العولمة:

تحدت العولمة سلطة الحكومات الوطنية من فوقها ومن تحتها. فنمـو وزيادة المجتمعات العابرة للحدود الوطنية، قد أثارت ولفتت الأنظـار إلـى

قضايا ومشاكل جديدة؛ ولمست مجالات فى السلطة وصنع القرار السياسى لم تكن فى السابق واضحة. نتيجة لذلك، ازدادت حجة التصور، أن سلطة اتخاذ القرار، فى الأنظمة السياسية، هو توجيه وسيطرة عالمية (روزونــد 1997) فإن تعقد وتفتت القوة والسلطة، الذى تم نتيجة للعولمة، عــادة مــا يتطلــب حكومة (قد تكون وطنية أو إقليمية أو محلية؛) لتتفاعل مــع غيرهـــا مــن المنظمات والمؤسسات فى القطاعين العام والخـــاص والمحلـــى والأجنبـــى، لتحقيق الأهداف المنشودة. إحدى المظاهر الهامة للسلطة العالميـــة التوســع الكبير فى العمليات الاستشارية الإقليمية، التى تركز على الهجرة الدولية.

حتى وقت قريب، لم تكن الحكومات تنظر إلى الهجرة الدولية، بـــشكل عام، كقضية سياسية أساسية. بدلاً من ذلك، كان المهاجرون يقــسّمون إلـــى فئات، على ســـبيل المثـــال، المـــستوطنون الـــدائمون؛ العمـــال الأجانـــب أو اللاجئون؛ ويتعاملون معهم، من خلال أقسام إدارية خاصة ومتنوعة. مثل قسم الهجرة؛ مكاتب العمل؛ شرطة الأجانب؛ سلطات الرعاية الاجتماعيـــة؛ ووزارات التعليم. هذا الوضع بدأ فى التغيير فى منتصف الثمانينيات. عقدت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD) فى مقرها بباريس، أول مؤتمر دولى عن الهجرة الدولية فى عام 1986 (OECD 1987) وقد وجـــدت هـــذه المنظمة أدلة على التقارب المتزايـــد فـــى الاهتمامـــات الـــسياسية للهجـــرة والتحديات التى تواجه الدول الأعضاء. عارضت الولايات المتحدة الحـــوار بين الشمال والجنوب، ولذا فلم يتم إنجاز سوى القليل مما له قيمة. ولكن بعد أن أزالت دول الاتحاد الأوروبى الحـــدود الداخليـــة بينهـــا، فـــى أواخـــر الثمانينيات، بدأت تشعر بقلق متزايد، وعملت على تعزيز الحدود الخارجيـــة للحيلولة دون تدفق المهاجرين من الجنوب والشرق. كما أمرت إدارة كلينتون من وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وضع الهجرة

الدولية ضمن تقييماتها. مع بدء التسعينيات، ساعدت تعبئة الجماعات اليمينية المتطرفة فى أوروبا، إلى جذب هذه القضايا إلى وسط الساحة السياسية.

كان لتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة – اتفاقية 1990- بشأن حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أثر فى تخفيف حدة التوتر والخلافات الحادة المحيطة بالهجرة الدولية. رفضت الدول المستقبلة للمهاجرين التوقيع على هذه الاتفاقية، ولم تدخل حيز التنفيذ حتى عام 2003. بحلول عام 2006 كان قد وقع عليها 34 دولة من بين 192 من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. كان معظمهم تقريبًا من الدول المصدرة للمهاجرين (إدارة الشئون الاقتصادية عام 2006). كانت الخلافات بين الشمال والجنوب واضحة أيضًا فى مؤتمر الأمم المتحدة للسكان عام 1994، والذى عقد فى القاهرة. وقد رفضت الدول العظمى فى العالم نداء لاجتماع بين حكومات الدول من أجل الهجرة الدولية، الذى طالبت بعقده حكومات الدول المصدرة للهجرات.

أدت العولمة إلى تقوية المؤسسات العالمية مثل: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي المسئول عن فتح اعتماد مالى للبنك الدولى من أجل التنمية الاقتصادية. وغيرها.. ولكن الرغبة فى التعاون، لم تكن قوية فى مجال الهجرة. هناك هيئات دولية ذات مهام محددة. مثل المفوض السامى لشئون اللاجئين فى الأمم المتحدة ومكتب العمل الدولى من أجل العمال المهاجرين. ولكن ليست هناك أية مؤسسة تتحمل المسئولية الشاملة من أجل تعاون عالمي ولرصد حقوق المهاجرين. تملك المؤسسة العالمية للهجرة صلاحيات واسعة، ولكنها هيئة غير تابعة للأمم المتحدة وتفتقر إلى القدرة على إحداث تغييرات جذرية. القضية الرئيسية، هى عدم رغبة الدول الغنية المستوردة لليد العاملة، فرض قوانين وتنفيذها بإعطاء المهاجرين حقوقهم،

وذلك عن طريق تقديم تنازلات، قد تؤدى إلى تحسين الأوضاع فى دول المنشأ. لأن ذلك، من شأنه أن يزيد تكاليف اليد العاملة.

ومع ذلك، هناك دلائل على التغيير، ففى عام 2003، وبعد مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان، تألفت لجنة عالمية للهجرة الدولية من شخصيات بارزة نصح بهم خبراء الهجرة. وقد أكدت اللجنة العالمية للهجرة عام 2005، على الفوائد المحتملة للهجرة بالنسبة للتنمية. (انظر فى فصل ٣). وفى عام 2003 قررت أيضًا، الجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية فى عام 2008. أوصى تقرير الأمين العام فى هذا الاجتماع، بعقد منتدى للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لمناقشة المزيد من قضايا الهجرة والتنمية. ومع ذلك، كانت مهمة المنتدى استشارية بحتة ولم يكن الغرض منها تسهيل المفاوضات. كان أول منتدى عالمى بشأن الهجرة والتنمية هو الذى استضافته الحكومة البلجيكية فى يوليو فى عام 2007 والثانى فى مانيلا فى أكتوبر فى عام 2008.

التنوع العرقى والعنصرية والتعددية الثقافية:

تنظيم الهجرة الدولية هو إحدى القضيتين الأساسيتين، اللتين نشأتا نتيجة لحركات الانتقال والهجرة فى العصر الحالى. القضية الثانية هى تزايد التنوع العرقى فى الدول المستقبلة للمهاجرين. فغالبًا ما يكون المستوطنون الجدد مختلفين عن السكان الأصليين للدول التى يهاجزون إليها: قد يأتون من مجتمعات مختلفة تمامًا: (على سبيل المثال من مناطق زراعية وريفية بدلاً من مناطق حضرية وصناعية) مع اختلاف فى اللغة والممارسات الثقافية.

قد يكون الاختلاف واضحًا من خلال المظهر الخارجي (لون البشرة والسمات ونوع الشعر) والنمط في اللباس. تتركز بعض المجموعات من المهاجرين في أنواع معينة من الأعمال، (في كثير من الأحيان في وضع اجتماعي منخفض) إذ يعيشون منعزلين في مناطق سكنية فقيرة بأسعار منخفضة. يتصف موقف المهاجرين، عادة بشكل قانوني محدد: إما أجنبي أو غير مواطن. في الكثير من الأحيان، تتلخص في مفهومين: عرق أو جنس. تزيد الهجرة من تعقيد الصراعات القائمة والانقسامات في المجتمعات، التي تطول فيها إقامة الأقليات العرقية.

يعتمد المعنى الاجتماعي للاختلاف العرقي بدرجة كبيرة على الأهمية التي يعلقها عليه السكان الأصليون، والدول المستقبلة للمهاجرين. ففي الدول التقليدية الكلاسيكية المستقبلة للمهاجرين، عادة ما، ينظر إلى المهاجرين كمستوطنين دائمين سيندمجون مع السكان الأصليين. ومع ذلك، فهذه احتمالية، ولا تنطبق، بالضرورة، على جميع المهاجرين. فكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا اتبعوا سياسات حتى الستينيات لإبعاد كل من هم من غير الأوروبيين، وحتى بعض الفئات من الأوروبيين من الهجرة إليها. كما أن هناك دولا تشترط على توظيف العمالة المؤقتة فقط. حاولت دول مثل دول أوروبا الغربية في الستينيات وأوائل السبعينيات، ومؤخرًا دول النفط في الخليج وبعض الدول ذات النمو الاقتصادي السريع في آسيا، منع جمع شمل العائلة والاستيطان الدائم. على الرغم من أن البعض منهم من المستوطنين الدائمين، إلا أن مثل هذه الدول أعلنت، بأنها ليست دولاً مستقبلة للهجرة الدائمة ومنعت إعطاء الجنسية وغيرها من الحقوق إلى المستوطنين. بين هذين النقيضين، هناك كثير من الاختلافات التي سنناقشها في الفصول القادمة.

تحافظ، عمومًا، مجموعات المستوطنين، الذين يتميزون بثقافة مختلفة، على لغاتهم وعادات بلادهم الأصلية، على الأقل لعدة أجيال قادمة. حين اعترفت الحكومات المستقبلة بالاستيطان الدائم كان هناك اتجاه للانتقال من سياسات الاستيعاب الفردية، إلى قبول درجة معينة من الاختلاف الثقافي على المدى الطويل. وكانت النتيجة منع الأقليات من الحقوق الثقافية والسياسية. كما هو وارد في سياسات التعددية الثقافية، التي تعمل بموجبها كل من كندا وأستراليا والسويد منذ السبعينيات. ومع هذا، وكما أشرنا سابقًا شهدت الأحداث في فترة 9/11 تراجعًا عن فكرة التعددية الثقافية، في العديد من الدول الديمقراطية التي اعتنقتها في السبعينيات والثمانينيات. وكذلك فالدول التي ترفض فكرة الاستيطان الدائم، تعارض أيضًا التعددية الثقافية. فهم يرون أنها تشكل تهديدًا للوحدة والهوية الوطنية. في مثل هذه الأحوال، يتجه المهاجرون لأن ينضموا إلى المهمشين من الأقليات العرقية. في حالات أخرى، (على سبيل المثال في فرنسا) قد تقبل الحكومات بواقع الاستيطان، ولكنها تطالب بالاندماج والتكامل الثقافي الفردي، في مقابل منحهم حقوق المواطنة.

مهما كانت سياسات الحكومات، فقد تقود الهجرة إلى ردود فعل قوية من جانب بعض شرائح المجتمع. عادة ما، تحدث الهجرات في نفس توقيت إعادة البناء الاقتصادي والتغييرات الاجتماعية على المدى الطويل. فالناس الذين تغيرت، بالفعل، ظروفهم المعيشية، بشكل لا يمكن التنبؤ بآثاره، غالبًا ما يرون أن المهاجرين الجدد قد تسببوا في انعدام الأمن. إحدى الصور الواضحة في الدول الأوروبية المتقدمة جدًا، هو التدفق الجماعي من الجنوب ومن المناطق المضطربة في الشرق. يحتل المهاجرون الوظائف ويرفعون أسعار السكن ويزيدون العبء على الخدمات الاجتماعية. وبالمثل، ففي الدول

المستقبلة للمهاجرين فى الجنوب، مثل ماليزيا وجنوب أفريقيا يلقى اللوم على المهاجرين كمسببين للجرائم والأمراض والبطالة. ازدادت أحزاب اليمين المتطرف، وكثفت حملاتها ضد الهجرة. فالعنصرية تشكل تهديدًا، ليس فقط، ضد المهاجرين أنفسهم، ولكن أيضًا على المؤسسات الديمقراطية والنظام الاجتماعى. إذن فإن تحليل الأسباب والآثار المترتبة عن العنصرية يجب أن يتخذ حيزًا رئيسيًا فى المناقشات الدائرة حول الهجرة وتأثيرها على المجتمع.

ليس بالضرورة أن يتولد من الهجرة الدولية تنوع واختلاف. فبعض المهاجرين مثل البريطانيين فى أستراليا أو الأستراليين فى ألمانيا، لا يمكن تمييزهم، فى الواقع، عن سكان الدول التى هاجروا إليها. مجموعات أخرى، مثل الأوروبيين الغربيين فى شمال أميركا، كان اندماجهم وانصهارهم فى المجتمع سريعًا. كما أن هناك ذوى الكفاءات العالية العابرين – أى ذوى المهارات العالية، الذين ينتقلون بشكل مؤقت داخل أسواق العمل المتخصصة – فنادرًا، ما ينظر إليهم بأنهم يشكلون مشكلة فى الاندماج مع بقية المجتمع، ولكنهم حالة استثنائية، فالهجرة الدولية تزيد من حدة الاختلافات داخل المجتمع. وهذا يسبب عددًا من المشاكل للدولة. المشكلة الأكثر وضوحًا هى تلك التى تسبب قلقًا للسياسة الاجتماعية: حيث إن عليها أن تضع خططًا وتقدم خدمات اجتماعية وتعليمية بأشكال جديدة تتوافق مع مواقف الحياة المختلفة والممارسات الثقافية المتنوعة.

الأخطر من ذلك هو التحدى للهوية الوطنية. فالدولة الوطنية، كما ابتدأت وتطورت منذ القرن الثامن عشر، قامت على فكرة الالتفاف حول الوحدة الثقافية والوحدة السياسية. ففى كثير من الدول، يعرّف الناس التجانس العرقى على أنه وحدة فى اللغة والثقافة والتقاليد والتاريخ. وكان ينظر إليها

على أنها جميعًا، أساس الدولة الوطنية. هذه الوحدة غالبًا ما كانت وهمية – مبينة من قبل النخبة الحاكمة – ولكنها أمدتهم بأساطير قوية عن الوطنية. ولذا فإن الهجرة والتنوع العرقى، تهدد مثل هذه الأفكار للأمة؛ والقومية؛ والوطنية، لأنها تخلق شعوبًا بلا أصول عرقية مشتركة. وقد تمكنت دول الهجرة التقليدية من التعامل مع هذا الوضع بسهولة أكبر لأن استيعاب المهاجرين كان جزءًا من الأسطورة فى بناء الدولة. ولكن هناك دول تضع الثقافة المشتركة فى صميم عملية بناء الأمة والوطن، إذن من الصعب حل هذا التناقض. فالحركات، التى هى ضد الهجرة أصبحت هى أيضًا حركات ضد التعددية الثقافية، والتى أدت إلى التراجع عن سياسات التعددية الثقافية فى كثير من الأماكن.

أحد الأساليب الأساسية، التى يعبر من خلالها عن الصلة بين الشعب والدولة: القواعد والقوانين التى تحكم المواطنة. فالدول التى تمنح الجنسية بسهولة للمهاجرين، دون الحاجة إلى الانتماء العرقى المشترك أو الذوبان الثقافى، تبدو أنها أكثر قدرة على التعامل مع التنوع العرقى. من ناحية أخرى فإن الدول التى تربط بين المواطنة والانتماء الثقافى تميل إلى اتباع سياسات إقصاء وتهميش للمهاجرين، وهذا فى غير صالح المهاجرين. هذا الموضوع أحد المواضيع الرئيسية فى هذا الكتاب. فاستمرار تحركات الهجرة السكانية الدولية، سيزيد من التنوع العرقى فى الدول أكثر وأكثر. وقد دعا هذا بالفعل إلى التساؤل عن جدوى هذه المفاهيم السائدة عن الدولة الوطنية والمواطنة. وهكذا فإن إجراء مناظرات حول إيجاد سبل ونهج جديد حول الاختلافات العرقية سيشكل سياسات الكثير من الدول فى العقود القادمة.

أهداف الكتاب وبنيته:

تم تأليف كتاب "عصر الهجرة" ليوفر تفهمًا للآليــات والــديناميكيات العالمية، التى نشأت نتيجة للهجرة والتداعيات التى ظهرت بالنسبة للمهاجرين وغير المهاجرين فى كل مكان من العالم. وهى مهمة كبيرة جدًا من الصعب استيعابها فى كتاب واحد. على الرغم، من أننا ننظر إلى القــضايا المتعلقــة بدول المنشأ ودول العبور فى أماكن كثيرة فى الكتاب، (ولا سيما فى الفصول ٣ و٦ و٧) إلا أن هدفنا الرئيسى، التركيز علــى التحــديات التــى تواجــه المجتمعات المستقبلة للمهاجرين. لابد أن تكون تقاريرنا عن حركات الهجرة المختلفة، موجزة ودقيقة، ولكن إلقاء نظرة عالمية على الهجرة الدولية هــو شرط مسبق لفهم كل هجرة منها على حدة. لذلك فإن الهدف الرئيسى من هذا الكتاب هو توفير مقدمة لموضوع الهجرة الدولية ولظهور مجتمعات جديــدة متنوعة فى حالة من النمو المتزايد. وهذا، من الممكن أن يساعد القراء على وضع اعتبارات أكثر تفصيلاً لعمليات الهجرة فى سياق محدد.

هدفنا الأول محدد لوصف وشرح الهجرة الدولية المعاصرة. وقد سعينا لإظهار تعقيداتها الهائلة، لكى ننقل كلاً من الاختلافات والعوامل المــشتركة فى تحركات الهجرة السكانية؛ لأنها أثرت وسيزداد تأثيرها على أجزاء كثيرة جدًا من العالم.

الهدف الثانى محدد، لشرح كيف أن المستوطنين الجدد اصطحبوا معهم المزيد من الاختلاف والتنوع العرقى إلى العديد من المجتمعات، وكيــف أن هذا ارتبط بتطورات اجتماعية وثقافية وسياسية أوسع. لأن تفهمنا وإدراكنــا لهذه التغييرات شرط مسبق للأسلوب السياسى فى التعامــل مــع المــشاكل والصراعات المرتبطة بالهجرة والتنوع العرقى.

الهدف الثالث هو الربط بين الموضوعين من خلال دراسة التفاعلات المعقدة بين الهجرة والتنوع العرقي المتزايد. هناك هيئات كبيرة تعمل في المجال التجريبي والنظري على هذين الموضوعين، إلا أن الربط بين الاثنين غالبًا غير كاف. ففي الحياة الحقيقية، فإن الهجرة والعلاقات العرقية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بطرق متنوعة. يمكننا تفهم هذه الارتباطات بشكل أفضل من خلال تحليل عملية الهجرة بشكل مجمل.

تم بناء كتاب عصر الهجرة على النحو التالي: المجموعة الأولى من الفصول تقدم لنا الخلفية الضرورية لفهم الاتجاهات العالمية المعاصرة. يفحص الفصل الثاني النظريات والمفاهيم المستخدمة لتفسير الهجرة، وكيفية تشكل الأقليات العرقية ويشدد على الحاجة إلى دراسة علمية للهجرة ككل. تمت كتابة الفصل الثالث حديثًا ليضاف إلى هذه الطبعة ويركز على العلاقة بين العولمة والهجرة في أوائل العصر الحديث حتى عام 1945.

مجموعة أخرى من الفصول تقدم نشرة مفصلة وبيانات عن الهجرات المعاصرة الداخلية وبين مناطق العالم كله. يهتم الفصل الخامس في هجرات الدول المتقدمة جدًا، ويتفحص أنماط هجرة اليد العاملة التي تطورت خلال فترة الازدهار منذ عام 1945، ويمضي لمناقشة التغييرات في أنماط الهجرة بعد أزمة النفط في عام 1973. وقد تم وصف تزايد وحجم الهجرة منذ أواخر التسعينيات، بما في ذلك الآثار التي ترتبت عن توسعات الاتحاد الأوروبي في عامي 2004 و2007. يدرس الفصل السادس أنماط الهجرة، التي أثرت على مناطق المحيط الهادي في آسيا. بينما يعالج الفصل السابع مناطق الشرق الأوسط؛ وشمال أفريقيا؛ وجنوب الصحراء الأفريقية؛ وأمريكا اللاتينية. فهذه المناطق هي مورد أساسي في تصدير المهاجرين إلى الدول المتقدمة. ومع ذلك فالتحركات الداخلية، غالبًا ما، تكون أكبر من الهجرات

لمسافات بعيدة، خاصة أن ظهور الدول الجديدة صناعيا قد قاد إلى عدم توازن اقتصادى وديموغرافى. تؤكد هذه الفصول على تحليل الفصل الثالث للدور الرئيسى للهجرة وعلى تأثيرها على العمليات المعاصرة للتنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعى.

ثم ننتقل إلى تأثير السياسات العالمية على الهجرة. يقيّم الفصل الثامن قدرة الدول الصناعية على تنظيم الهجرة الدولية. ويفحص الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والسياسات التى تخطط إلى كبح إجرامها. كما يقارن أيضًا ويشدد على أهمية أطر التكامل الإقليمى، (مثل الاتحاد الأوروبى والنافتا) من أجل السيطرة على الهجرة. يتناول الفصل التاسع الهجرة والأمن. مثل هذه الأسئلة ليست بالشيء الجديد ولكن أحداث 9/11 فى الولايات المتحدة الأمريكية والهجمات التى تلتها فى أوروبا زادت بشكل كبير من مخاوف الهجرة وخلفية المهاجرين الذين ينقلون معهم حركات التطرف وأعمال العنف.

تحلل الفصول الثلاثة التالية أثر الهجرة على الدول عالية التقدم. يبحث الفصل العاشر الوضع الاقتصادى للأيدى العاملة المهاجرة وأثر الهجرة على الاقتصاد. ثم يستمر فى مناقشة الدور الرئيسى للهجرة فى تنمية "الاقتصاد الجديد" الذى يرتكز على ممارسات التوظيف غير الشرعى، مثل التعاقد من الباطن؛ والعمالة المؤقتة والعمل فى قطاعات غير رسمية. يدرس الفصل الحادى عشر الموقف من المهاجرين داخل مجتمعات الدول عالية التقدم، وذلك بالنظر إلى مثل هذه العوامل كالوضع القانونى للمهاجرين والسياسة الاجتماعية وتشكل الجماعات العرقية والعنصرية والمواطنة والهوية الوطنية. يبحث الفصل الثانى عشر بعض الآثار السياسية للتنوع العرقي ناظرًا إلى حجم المشاركة وتدخل كل من الهاجرين والأقليات لعرقية

فى الحياة السياسية وعن الأسلوب الذى تغيير معه التيار الأساسى للسياسة، كرد فعل لاستيطان المهاجرين.

يلخص الفصل الثالث عشر الحجج والمناقشات التى دارت فى هذا الكتاب، ويستعرض اتجاهات الهجرة العالمية فى أوائل القرن الواحد والعشرين. فعلى ما يبدو، فإن حركة الهجرة الدولية من المؤكد فى ازدياد. وهذا سيؤدى إلى قدر أكبر من التنوع العرقى فى الدول المستقبلة للمهاجرين وإلى أشكال جديدة من الاتصالات المتخطية للحدود الوطنية. نناقش فى هذا الكتاب المعضلات التى ستواجه الحكومات والناس فى محاولة لإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التى يتعرض لها العالم مع ازدياد حركات الهجرة. كما نشير إلى بعض العقبات الرئيسية التى تعترض سبل تحسين التعاون الدولى.

دليل لمزيد من القراءة:

لن نتمكن من ذكر الأعداد الضخمة من الكتب التى تبحث فى الهجرة الدولية. يحتوى هذا الكتاب على الكثير من الأعمال المهمة التى أشرنا إليها فى "مزيد من القراءة " فى الفصول الأخرى. كما تم تسجيل مجموعة واسعة من الدراسات فى قائمة المراجع.

تم تقديم معلومات مهمة عن كل مجالات الهجرة فى العديد من الصحف والمجلات المختصة. ولكن، لن نتمكن من ذكر سوى بعض الاختيارات فى هذا الكتاب. كما تم إنشاء مركز لمراجع دراسات الهجرة الدولية فى عام 1964 فى نيويورك يقدم معلومات ودراسات مقارنة متميزة. وكذلك تعتبر المنظمة الدولية للهجرة فى جنيف (IOM) مصدرًا قيمًا لدراسات المقارنة. بدأ نشر مجلة الهويات الاجتماعية فى عام 1995 وتهتم بدراسة

الجنس (العرق) والدولة والثقافة. كما أن مجلـــة (Global Networks الـــشبكة العالمية) الصادرة عن أكسفورد (Oxford Blackwell) تختص بدراسة القضايا المتجاوزة للحدود الوطنية. وأما المجلات التى تبحث وتركز على القـــضايا الأوروبية فتشمل مجلة الدراسات العرقية والهجـــرة (Journal of Ethnic and Migration) التى تصدر عن مركز أبحاث الهجرة فى جامعة ساســـكس فـــى برايتـــان (Brighton Sussex Center For Migration Research University of: Sussex).

هناك مجلة فرنسية وهى المجلة الأوروبية للهجـــرات الدوليـــة التـــى تصدر باللغة الفرنسية والإنجليزيـــة فـــى بـــاريس (Revue Europenne des Migrations Internationals).

أما فى بريطانيا، فثمة العديد من المجلات الخاصة بالهجرة الدولية مثل العرق والطبقة الاجتماعية (Race and Class) التى تصدر فى لندن عن معهد العلاقات العرقية (London :Institute for Race Relation) ومجلة دراسات العرق والجنس (Ethnic and Racial Studies) التى تصدر فى نيويورك ولندن (New York and London: Routledge). أما فى أستراليا فهناك مجلة "دراسات فى تداخل الثقافات" التى تصدر فى ملبورن (journal of international studies Melbourne : Monash university) وكذلك مجلة "هجرات منطقة آسيا والمحيط الهادى التى تصدر فى الفلبين (Queson City, Philippines: Scalabrini Migration Center the Asian and Pacific Migration journal) التى تقدم معلومات وتحليلات عن تحركات الهجرة فى أكثر مناطق العالم ازدحامًا بالسكان. كما أن هناك مجلة عن دراسات مكسيكية صادرة عن جامعة زاكاتيكاس وتشمل طبعات

باللغة الإسبانية واللغة الإنجليزية. Forntera Noste (Mexico : Elcolegio de la frontera Norte) and Migracion y Desarrollo. هناك بعض المطبوعات التى تصدر على شكل مجلات تقدم معلومات متجددة وتعليقات مختصرة مثل مجلة الهجرة الآسيوية. Asian Migration :Queson City , Philippines : Scalalbrini Migration Center

وكذلك مجلة دول المنشأ والهجرات فى باريس Hommes et Migrations (Paris).

تقدم العديد من المنظمات الدولية معلومات عن دراسات مقارنة عن الهجرة. وتعتبر التوقعات الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD) الأكثر فائدة، فهى تقدم تقريرًا سنويًا وقد قدمت ما بين عام 1991 وعام 2004 دراسات وافية عن اتجاهات الهجرة العالمية.

تم تعريف التقارير السنوية السابقة الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى عن الدول الأعضاء منذ عام 1973 حتى عام 1990 باسم تقارير (SOPEMI) وهو الاسم الفرنسى المختصر " لنظام التقارير المستمرة عن الهجرة". وقد نشرت المنظمة الدولية للهجرة أول تقرير لها عن الهجرة فى العالم world Migration فى عام 2000 وآخر تقرير صدر عام 2008.

هناك العديد من المواقع على شبكة المعلومات الدولية (Internet) التى تختص بالهجرة والاختلافات العرقية. سجلنا بعضًا من الأكثر أهمية فى هذا الكتاب. وقد قدمناها لربطها مع الطبعة الرابعة لكتاب عصر الهجرة على الموقع الإلكترونى، لأنهما يرتبطان مع غيرهما من المواقع.

تقدم هذه القائمة نقطة للبدء فى السعى وراء المزيد من التحقيقات والاستكشافات:

Asia Pacific Migration Research Network (APMRN):

http://apmrn.anu.edu.au/

Center for Migration studies ,New York: http://www.cmsny.org/

Centre on migration, Policy and Society, University of Oxford :

http://www.compas.ox.ac.uk/

European Council on Refugees and Exiles: http://www.ecre.org/

European Research Center on Migration and Ethnic Relations (ERCOMER):

http://www.ercomer.org

Federation of Centers for Migration Studies, G. B. Scalabrini:

http://www.scalabrini.org/fcms

Forced Migration online: http://www.forcedmigration.org/

Immigration History Research Center ,Minnesota:

http://www1.umn.edu/ihrc/

Institute for Migration and Ethnic Studies (IMES),Amsterdam:

http://www2.fmg.uva.nl/imes/

Institute for Migration Research and Intercultural Studies (IMIS),Osnabruck:

http://www.imis.uni-osnabrueck.de/e_index.htm

International Centre for Migration and Health: http://www.icmh.ch/

International Metropolis Project: http://www.international.metroplis.net/

International Migration Institute ,University of Oxford:

http://www.imim.ox.ac.uk/

International Organization for Migration :http://www.iom.int/

Inter-University Committee on International Migration:

http://web.mit.edu/cis/www/migration

Migration Information Source:

http://www.migrationinformation.org/index.cfm/

Migration News: http://migration.ucdavis.edu/

Refugee Studies Center .University of Oxford: http://www.rsc.ox.ac.uk/

Southern African migration Project: http:www.queensu.ca/samp/

Swiss Forum for Migration and Population Studies:

http://www.migration-population.ch/Home.506.0.html

united Nations high Commission for Refugees (UNHCR):

http://www.unhcr.org/cgi-bin-texis/vtx/home

US Committee for Refugees and Immigrants

(USCRI): http://www.refugees.org/

الفصل الثانى

نظريات الهجرة

لم تكن الهجرة الدولية قط عملا بسيطا وفرديا، يقرر الفرد من خلالها التحرك بحثًا عن فرص لحياة أفضل. يقتلع الرجل أو المرأة من جـــذورهما، من أرض المنشأ ليذوبا بسرعة ويندمجا فى الدولة الجديدة التى اختاراها. إنها أكبر من ذلك بمراحل، فكثيرًا ما كانت الهجرة والاستيطان عمليـــة طويلـــة الأمد، أثرت ولعبت دورها فى حياة المهاجر لبقية حياته. كما يمتـــد أثرهـــا ليشمل الأجيال القادمة. قد تتجاوز الهجرة، حتى الموت: فمن المعروف، أن بعض الأفراد من المجموعات المهاجرة، يرتبون الأمر، كى تعود أجـــسادهم لتدفن فى تراب أوطانهم. (انظر فى Tribalat تريبالات 1995:109-116) إذن، فالهجرة فعل جماعى، ينجم عنه تغيير اجتماعى، يؤثر على المجتمع ككـــل، فى كل من الدول المرسلة أو المستقبلة للمهاجرين. علاوة على ذلـــك، فـــإن تجربة الهجرة للعيش فى بلد آخر غالبًا، ما تؤول إلى تعـــديل فـــى الخطـــط الأصلية. وهكذا فإن نوايا المهاجرين فى وقت الرحيل، لا تنبئ بالفعل عـــن سلوكهم الفعلى، وبالمثل، لا يمكن أن تخطط أى حكومة من الحكومات لبناء مجتمع متنوع ومختلف عرقيًا من خلال الهجرة، ولكن سياســـات توظيـــف الأيدى العاملة، كثيرًا ما تؤدى إلى تشكيل الأقليات العرقية، وما يتبعها مـــن آثار بعيدة المدى على سياسة العلاقات الاجتماعية العامة والهويـــة الوطنيـــة والعلاقات الدولية.

تنقسم دراسة الهجرة الدولية فى كثير من الأحيان إلى أسلوبين منفصلين تمامًا من البحث والتحقيق العلمى للمجتمع، يبحث الأول: عن محددات وعمليات وأنماط الهجرة. ويبحث الثانى: عن الطرق التى من خلالها يتم دمج المهاجرين فى مجتمعات الدول المستقبلة لهم. (مقارنة Massey et al ماسى وآخرون. 3:1998). ونحن نحتج، ونقول إن هذا تمييز مصطنع، وعلى حساب الفهم الكامل لعملية الهجرة. ولذا فنحن نستخدم مصطلح "دراسة الهجرة" بأوسع معانيه، لضم أسلوبى البحث سويًا. بالإضافة، فنحن نعتقد، أنه من الضرورى فهم مجال البحث الثانى، بشكل أوسع، على أنه الاتجاه، الذى تؤثر الهجرة وتغير، عن طريقه، الأوضاع فى كل من المجتمعات المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

يقدم هذا الفصل الإطار النظرى، كى نفهم بصورة أوضح أسباب ودوافع الهجرة والاستيطان؛ وكيفية تشكل الأقليات، التى سنأتى على ذكرها فى فصول لاحقة. ومع ذلك قد يفضل القارئ الاطلاع وقراءة هذا فى البداية، ثم يعود لقراءة النظرية فيما بعد فى أماكن مختلفة. الأسباب التى نبديها، تلفت الانتباه إلى الروابط القائمة بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية. فالهجرة الداخلية، فى كثير من الدول، خاصة الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل الصين؛ والهند؛ والبرازيل؛ ونيجيريا؛ أكبر بكثير من الهجرة الخارجية، وغالبًا ما تكونان مرتبطتين ارتباطًا وثيقًا. قد تكون الهجرة الداخلية ما بين الريف والحضر مقدمة لهجرة عابرة للحدود. (Skeldon سكلدون 1997) ومع ذلك، فهذا الكتاب لا يدخل فى منهجه دراسة الهجرة الداخلية.

شرح لعملية الهجرة:

يلخص مفهوم الهجرة مجموعة من العوامل والتفاعلات المعقدة التي تؤدى إلى الهجرة الدولية وتؤثر على مسارها. فالهجرة عملية تؤثر على كل بعد من أبعاد الوجود الاجتماعي، وتعمل على تطوير ديناميكيته الخاصة المعقدة. لا شك أن الغالبية العظمى من سكان العالم، ليسوا من المهاجرين. (حوالى ٩٧ فى المائة عام ٢٠٠٠) (إدارة الشئون الاقتصادية فى الأمم المتحدة UNDESA 2005). ومع ذلك، فإن المجتمعات كافة وطرق معيشتها، تغيرت بسبب الهجرة. بالطبع، فالتغييرات بصفة عامة، تبدو أكثر بكثير، بالنسبة للمهاجرين أنفسهم، وهذا يمكن ملاحظته فى كل مرحلة من مراحل عملية الهجرة سواء كان على دول المنشأ أو الدول المقصودة بالهجرة.

إذن يجب أن يعتمد البحث الدائر حول الهجرة، فى الواقع، على التخصصات فى علم الاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ والاقتصاد والجغرافيا والديموغرافيا وعلم النفس والدراسات الثقافية والقانون. فهذه كلها لها علاقة بهذا البحث. (برتلاند وهوليفلد Brettell and Holiffield 2007). تهتم هذه الفروع من الدراسات بجوانب مختلفة من الانتقال السكانى. وللتوصل إلى فهم كامل للهجرة، فهذا يتطلب اللجوء إليها كلها. ففى داخل كل فرع دراسى من علم الاجتماع مناهج متنوعة مبنية على أساس الاختلافات فى النظرية والأساليب المتبعة. على سبيل المثال، فالباحثون الذين يعتمدون فى عملهم على أساس التحليل الكمى لجمع البيانات الكبيرة، (مثل التعداد أو المسح الشامل) يطرحون أسئلة مختلفة ويحصلون على نتائج مختلفة، عمّن يقومون بدراسات نوعية على مجموعات صغيرة. وكذلك فالذين يجرون أبحاثًا عن دور العمالة المهاجرة فى الاقتصاد العالمى يستخدمون النهج التاريخى والمؤسسي؛ وهم أيضًا سيحصلون على نتائج مختلفة ومغايرة.

لكل من هذه الدراسات والأساليب مكانتها، طالما أنها لا تعتبر، بأنها الوحيدة التى على حق، دون غيرها من الدراسات. مع زيادة الاهتمام بأبحاث الهجرة فى السنوات الأخيرة انتشرت المناهج الدراسية وتفاعلت مع بعضها البعض؛ مما أدى إلى فهم أكثر لتعقيدات الهجرة وارتباطها بعمليات أوسع لتغيير المجتمعات، منها ما له أهمية خاصة، مثل تطبيق نظريات العولمة، ونظرية تخطى الحدود الوطنية. ليس من المتاح توفير مسح مفصل وشامل لنظرية الهجرة فى هذا الكتاب، (انظر ماسيه Massey et al, 1993 –1994-1998 بورت وديونيد Portes and Dewind 2004 بريتل وهوليفايد Brettel and Hollified 2007. ولكننا سوف نوضح بعض القضايا الرئيسية، ونوفر بعض التنويه لمزيد من القراءة.

النظريات الاقتصادية للهجرة:

ما زالت نظرية "الكلاسيكية الجديدة" النموذج المهيمن على الاقتصاد. وقد كان لها دور هام فى دراسات الهجرة. ومع ذلك، فإن بعض افتراضاتها الرئيسية أصبحت موضع تساؤل. وهناك فكرة لاستخدام مناهج وأساليب بديلة. فقبل الكلاسيكية الجديدة، كان هناك أسلوب سابق لهذه الدراسة: كان قد وضعه عالم الجغرافيا رافنستاين Ravenstein فى القرن التاسع عشر. وقد وضع أيضًا قوانين إحصائية للهجرة. (Ravenstein, 1885, 1889) وكانت تلك بيانات عامة، لا علاقة لها بالفعل، بأى حركة من حركات الهجرة. (Cohen 1987:34-35 كوهين/Zolberg, Suhurke and Aguao 1989:403-405 زولبرج وسوهرك وأجوا) تؤكد مثل هذه النظريات العامة، توجهات وميل الناس للانتقال من مناطق ذات كثافة سكانية عالية، إلى مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة، أو من المناطق ذات الدخل المنخفض، إلى المناطق ذات الدخل العالى،

أو أنها تربط الهجرات بتقلبات فى دورة الأعمال التجارية. عادة، تعرف هذه المناهج، بنظريات الجذب والدفع، لأنها تعتبر أن أسباب الهجرة، هى مزيج من "عوامل دفع" تدفع الناس وتحضهم على ترك بلادهم الأصلية "وعوامل جذب" تجذبهم إلى الدول المستقبلة لهم. تشمل "عوامل الدفع" النمو الديمغرافي؛ أى الكثافة السكانية ومستويات المعيشة المنخفضة والنقص فى الفرص الاقتصادية والقمع السياسي؛ فى حين أن "عوامل الجذب" تشمل الطلب للأيدى العاملة ووفرة الأراضي والفرص الاقتصادية الجيدة والحرية السياسية.

واليوم، يستخدم هذا النموذج خاصة، فى الاقتصاد ولكنه يستخدم أيضًا من بعض علماء الاجتماع والباحثين فى الديموغرافيا (الدراسة الإحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة والزواج) والجغرافيا. وهى نظريات تستند على دراسة للأفراد وليس على التاريخ. وتؤكد أن قرار الهجرة فردى، يقوم على أساسه الفرد بمقارنة عقلانية ما بين التكاليف والفوائد الناتجة عن بقائه فى موطنه أو الانتقال لبلد آخر. تفترض النظرية الكلاسيكية الجديدة احتمال أن يكون لدى المهاجرين معرفة كاملة عن مستويات الأجور وفرص العمل فى المناطق التى سيهاجرون إليها وأن قرار الهجرة بأغلبيته يرتكز على هذه العوامل الاقتصادية المشجعة. أما العوامل المقيدة، مثل التعليمات الحكومية المقيدة، فينظر إليها على أنها تشويه لعقلانية السوق. الفكرة الأساسية ترتكز على "رأس المال البشري". فالناس يقررون أن يستثمروا فى الهجرة، بنفس الطريقة، كما قد يستثمرون فى التعليم؛ أو التدريب المهنى. يخططون للهجرة، إذا كان المعدل المتوقع للعائد من الأجر فى الدولة التى يقصدونها أعلى من التكاليف التى سيتكبدونها خلال رحلة الهجرة. (Chiswick : 2000 تشيزويك) قدم بورجاس نموذجًا لسوق الهجرة:

تفترض النظرية الكلاسيكية الجديدة بأن الأفراد يتطلعون إلى أكبر قدر من الفائدة. فالأفراد "يبحثون" عن الدولة، التى ستهيئ لهم المزيد من الرفاهية. هناك عدة عوائق لهذا البحث منها موارد الفرد المالية؛ ولوائح تنظيم الهجرة؛ التى تفرضها الدول المتنافسة؛ والمضيفة للمهاجرين، وكذلك لوائح التنظيم التى تفرضها دول المنشأ. فى سوق الهجرة، يتم طرح مختلف الخيارات للمقارنة، بمعنى أن الدول المضيفة تقدم "عروضًا للهجرة: يقارن بينها الأفراد ويختارون.. ومن هذه المعلومات التى يتم جمعها فى هذا السوق، يصل العديد من الأفراد إلى استنتاج، فيما إذا كان من الأربح لهم البقاء فى مسقط رأسهم؛ أو على العكس، يستنتج آخرون أنهم سيكونون أحسن حالاً، إذا ما هاجروا لدول أخرى. إذن فأسواق الهجرة، لا تصنف هؤلاء الأفراد، بشكل عشوائى، للعبور والانتقال إلى الدول المضيفة. (Brgas1989:461 بورجاس).

يؤكد بورجاس أن "هذا النهج يؤدى إلى تصنيف واضح وقابل لاختيار أنواع المهاجرين، فى عالم يبحث فيه الأفراد عن الدول "الأفضل" للإقامة فيها. (بورجاس Borjas 1989:48) فإن مجرد وجود فوارق اقتصادية بين مختلف الدول، يجعل هذا سببًا كافيًا لتدفق المزيد من المهاجرين. على المدى البعيد، يجب أن تساعد هذه الموجات من الهجرة على تحقيق المساواة فى الأجور؛ والأوضاع فى كل من الدول النامية؛ والدول المتقدمة، مما سيؤدى إلى التوازن الاقتصادى. كما ناقش بورجاس أيضا، بأن هذا قد يؤدى إلى آثار سلبية للدول المستقبلة. لاسيما، انخفاض وتراجع فى متوسط مستويات المهارة، وانخفاض فى أجور العمال المحليين من ذوى الكفاءات المنخفضة. (Borjas 1990 Borjas 2001 بورجاس). إلا أن هذه النتيجة، مازالت موضع خلاف فى أبحاث النظرية الكلاسيكية الجديدة. يدَّعى "جيزويك" أن

الهجرة فعل إيجابى وأنها اختيار ذاتى بمعنى: كلما كان المهاجرون من ذوى الكفاءات العالية، كلما كانت، على الأرجح، فرصتهم فى التحرك والهجرة أكبر. لأنهم يحصلون على أعلى عائد من استثمار رأس مالهم البشرى فى الانتقال. ولكن، هذا الاختيار له آثار سلبية على دول المنشأ، لأنه يتسبب فى هجرة العقول منها. شيزويك (Chiswick 2000).

ولكن الدراسات التى أجريت عن تجارب هجرة محددة، تلقى الشك على النظرية الكلاسيكية الجديدة. فنادرًا، ما يهاجر أشد الناس فقرًا فى أقل الدول نموًا إلى الدول الغنية. كثيرًا ما يكون المهاجرون من الطبقات الاجتماعية المتوسطة، فى مناطق تمر بتغييرات اقتصادية واجتماعية. بالمثل، فإن نموذج الدفع والجذب، يتوقع تحركات من المناطق المكتظة بالسكان إلى مناطق أقل كثافة. ولكن بعض الدول المستقبلة للمهاجرين مثل، هولندا؛ وألمانيا تعد من أكثر دول العالم كثافة بالسكان. وأخيرًا، فإن نموذج الدفع والجذب لا يفسر لنا لم تختار مجموعة من المهاجرين دولة دون أخرى. كما هاجر معظم الجزائريين إلى فرنسا وليس إلى ألمانيا، فى حين أن العكس ينطبق على الأتراك؟

ولذلك، فقد وجه النقد إلى النظريات الكلاسيكية الجديدة، على أنها غير قادرة على شرح وتفسير الحركات الفعلية للهجرة أو على التنبؤ بما سيحصل فى المستقبل. (1617: Runbant 2006 and 1989 بويد Boyd 1988; ساسن Sassen).. يبدو أنه من الغريب أن نتعامل مع المهاجرين كما لو أنهم أفراد لاعبون فى السوق؛ وأن لديهم معلومات كاملة عن الخيارات المتاحة لهم؛ وحرية الاختيار العقلانى. ففى الواقع، إن المعلومات المتاحة لهم محدودة، بالفعل، ومتناقضة فى كثير من الأحيان، كما أنهم يخضعون لمجموعة من القيود (خاصة الشعور بالضعف أمام أرباب العمل

والحكومات). ينال المهاجرون تعويضا عن ذلك بتطوير رأس مالهم الثقافي والاجتماعى. (انظر أدناه). علاوة على ذلـك، فـإن المـؤرخين وعلمـاء الأنثروبولوجى وعلماء الاجتماع وعلماء الجغرافيـا قـد بينـوا أن سـلوك المهاجرين يتأثر بشدة بالتجارب والأحداث التاريخية وكـذلك بـديناميكيات الأسرة والمجتمع. (Portes and Borocz 1989 بورت و بوروك).

من الضرورى إدخال مجموعة أوسع مـن العوامـل إلـى البحـوث الاقتصادية. إحدى المحاولات للقيام بذلك، هى العمل بنظرية، ازدواجية سوق العمل (أو تجزيئاته). وهذا ما يبين لنا أهمية دوز المؤسسات، فـضلاً عـن عامل العرق، والجنس؛ فى عملية تقسيم (تجزئة) سوق العمل. يعتقـد بريـور (Priore 1979)، أن سبب الهجرة الدولية، ينتج عن الحاجة والطلب لكل مـن العاملين من ذوى الكفـاءات العاليـة، وللأيـدى العاملـة ذات المـؤهلات المنخفضة، على السواء. ففى البنيـة الاقتـصادية فـى الـدول المتقدمـة، يقومون سويًا بمهام الإنتاج، (مثل خط التجميع لمنتج مـا أو فـى صـناعة الملابس الجاهزة) أو فى العمل فى شركات الخدمات، (مثل التموين الغـذائى والتنظيف ورعاية المسنين). وهنا تظهر الحاجة إلى تقسيم أسواق العمل إلى أولى وثانوى. (Priore 1979 بريور) وبينما تتميز المـدن العالميـة الأكثـر ديناميكية باستقطاب الاقتصاد، فثمة فروق شاسعة متنامية بين العاملين مـن ذوى الأجور العالية جدًا الذين يعملون فى مجـال الإدارة الماليـة والبنـوك والإدارة والأبحاث والعاملين بأجور منخفضة الذين يخدمون احتياجات الفئة الأولى. (Sassen.1991) يتم اختيار العاملين من المميزين فى سوق العمل من الفئة الأولى ويتم تقييمهم بشكل إيجابى، على أساس اسـتغلال رأس المـال البشرى، ولكن أيضًا من خلال كونهم أعضاء ضمن مجموعة عرقية معينـة ومن الذكور. وفى حالة المهاجرين، يتم اختيار من يتمتع بوضـع قـانونى

شرعي وسليم. على العكس من ذلك، فهناك المصنفون من الدرجة الثانية في سوق العمل، بسبب عائق ما، كنقص في التعليم أو في التدريب المهني وكذلك بسبب الجنس (من الإناث) أو بسبب أصولهم العرقية أو لأنهم من الأقليات ووضعهم القانوني غير شرعي.

ذكر كتاب آخرون، أن التقسيم على أساس العرق والجنس والنوع يؤدي ليس فقط إلى ثنائية، ولكن إلى تجزئة أكثر تعقيدا في سوق العمل، مستندة، على سبيل المثال، إلى اقتصاد محاصر. (بورتر وباك Porter and Back 1985) أو منافذ لأصحاب الأعمال على أساس التفرقة العرقية. (لايت وبواسيك- والدينجر وآخرون: Light and Bouacich Waldinger et al. 1998) تساعد نظرية تجزئة سوق العمل على تفسير أهمية دور أرباب العمل في مجال الهجرة الدولية واستمرارها، حتى عندما تتراجع الفروق في الأجور. (Massey et al.. 1998: 28-34 ماسي وآخرون).

ظهر نهج الاقتصاد الجديد لهجرة اليد العاملة في الثمانينيات. (تايلور- Taylor, 1987 ، ستارك - stark 1991) وهي نظرية تبين بأن قرارات الهجرة لا تتخذ بقرار فردي منعزل، بل هو قرار عائلي وأسري أو حتى قرار المجتمع المحلي كله. قد تقرر هذه الجماعات بأن تدفع بفرد أو أكثر من أعضائها إلى الهجرة، ليس فقط للحصول على أجر أفضل، ولكن أيضًا، لتنويع مصادر الدخل وتوفير الموارد اللازمة للاستثمار في الأنشطة القائمة، مثل مزرعة العائلة. لا يمكن تفسير الهجرة بشكل كاف، من خلال معرفة الفوارق في الدخل بين البلدين فقط ولكن لعوامل أخرى، مثل إتاحة الفرص لتأمين العمل ووفرة رأس المال الاستثماري والحاجة إلى التحكم في المخاطر التي تنتج عن العمل لفترات طويلة، كي يتم النظر لتداركها. على سبيل المثال كما أشار (ماسي وآخرون في عام 1987) فالمزارعون المكسيكيون قد

يهاجرون إلى أمريكا، بالرغم من أن لديهم وفرة فى الأراضى الزراعية، إلا أنهم يفتقرون إلى رأس المال لجعل أراضيهم منتجة أو مثمرة. وبالمثل، لا يمكن فهم التحويلات المالية، ببساطة، من خلال دراسة سلوك المهاجرين أنفسهم، بل لابد من دراسة الآثار طويلة الأجل للتحويلات المالية المستخدمة فى الاستثمار وفى العمل وفى الحق بإقامة علاقات اجتماعية داخل المجتمع الجديد. (تايلور Taylor 1999)

إذن فوحدة القياس للاقتصاد الجديد فى هجرة اليد العاملة ليست الفرد، ولكن مجموعة (فئة) اجتماعية. ويستخدم الباحثون أساليب مستمدة من علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجى مثل: البحث والدراسة فى الشئون المنزلية والمقابلات لمعرفة نوعيات المعيشة كى يتفهموا قرارات الهجرة. ومع ذلك، فإن العوامل الاقتصادية الأولى تبقى واضحة من خلال التركيز على رأس المال وأسواق الائتمان فى المناطق المرسلة للمهاجرين، فضلاً عن اعتبار أن الهجرة وسيلة للتعويض عن عدم وجود أنظمة تأمينية لحماية الناس من البطالة وضياع الموسم الزراعي أو لتوفير التقاعد فى دول المنشأ. (ماسى وآخرون Massey et al 1998 : 21-28).

تقود هذه الأساليب الاقتصادية المختلفة إلى أفكار متنوعة متساوية فى الأهمية من أجل وضع سياسة للهجرة. تدعو أحياناً نظرية الاقتصاد الكلاسيكى الجديد إلى "الحدود المفتوحة" "وحرية الهجرة"، على اعتبار أن هذا سوف يؤدى، على المدى الطويل، إلى تحقيق التكافؤ والمساواة فى مستويات الأجور عالميًا. اقترح بورجاس فى أول عمله أن على الولايات المتحدة "أن تحرر سوق الهجرة" من خلال بيع تأشيرات الدخول لأعلى عرض فى الطلب (بورجاس Borjas 1990. 225-228). ومع ذلك فقد أشار النقاد أن مستويات الأجور – خاصة بالنسبة للأعمال التى تتطلب مهارات متدنية – قد تنخفض

إلى مستويات تقل عن الأجور فى أفقر دول المنشأ. مما يتسبب فى اضطرابات اجتماعية فى الدول الأكثر تقدمًا. طالب بورجاس فى آخر عمل له باتخاذ دور أقوى فى سياسة الهجرة: ينبغى على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحد من عدد المهاجرين إلى ٥٠٠,٠٠٠ مهاجرًا فى العام وأن تدخل نظام النقط، الذى يعطى الأفضلية للعمال الأكثر مهارة. (بورجاس Borjas 2001 فصل ١١)

هناك أوجه تشابه بين أسلوب التعامل فى الاقتصاد الجديد، وبين النظرية الكلاسيكية الجديدة، فكلاهما يركز على الجانب التموينى (المالى) للهجرة: بمعنى أنه العامل الذى يدفع الناس إلى عبور الحدود بحثًا عن العمل. ومع ذلك فإن النظرية الكلاسيكية تركز على زيادة الأجور الفردية لأقصى حد. فى حين يركز أسلوب الاقتصاد الجديد على القرارات الجماعية المعنية على نطاق أوسع، بالكثير من العوامل. فالسياسات المعنية فقط فى التحكم فى الدخول، على الأرجح، لن تنجح. ولكن يمكن للحكومات أن تؤثر على قرارات الهجرة، باتباع سياسات تساعد على إتاحة وتشكيل نظم تؤمن المهاجرين وأسواق الائتمان، فضلاً عن إتاحة الفرص للاستثمار فى دول المنشأ. (Massy et al., 1998 :27 ماسى) وهذا سيتبعه روابط أقوى فى السياسات المتعلقة بالهجرة والتجارة الدولية والتنمية من السياسات الموجودة فى الوقت الحاضر.

على النقيض من ذلك، تركز نظرية تجزئة سوق العمل، على جانب الطلب، مؤكدة أن العوامل البناءة فى الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة، تدفع إلى المزيد من الهجرة. فالطلب القوى من أصحاب العمل لعمالة ذات مهارة متدنية، يسهل السيطرة عليها واستغلالها (مثل العمال غير المسجلين رسميًا) من المرجح، أنه، سيقوض سياسات تقييد الحدود ويخلق سوقًا سوداء للعمالة

المهاجرة. كما يتيح الفرص للمهربين ووكلاء التوظيف. لا يمكن للحكومات أن تواجه الهجرة غير الشرعية إلا من خلال اتخاذ إجراءات لإحداث تغيير جذرى فى أسواق العمل؛ وإزالة الحوافز لتوظيف العمال من هذا النوع. وهذا بدوره يمكن أن يجعل قطاعات هامة من الأعمال غير قادرة على البقاء، مثل الزراعة وتجهيز الأغذية وخدمات العمالة المكثفة.

من خلال دراستهم الهامة عن نظرية الهجرة، أكد ماسى وآخرون (50-59:1998) بأن النظريات الاقتصادية المختلفة، تعمل على مستويات مختلفة من التحليل، وتركز على جوانب متنوعة من الهجرة. وتقدم كلها معلومات هامة. ومع ذلك، فإن الاختلافات فى النهج الاقتصادى وآثارها على السياسات، تشير أيضًا إلى استنتاج آخر: وهو أنه لا يمكن ببساطة فهم الهجرة من خلال التحليل الاقتصادى. وبأن هناك حاجة إلى تحقيق أوسع من ذلك بكثير. فدراسة الهجرات التاريخية والمعاصرة (انظر فصل ٤ و٧) يدل على أن الدول (خاصة الدول المستقبلة) تلعب دورًا رئيسيًا فى المبادرة والتشكيل والمراقبة والتحكم فى تحركات الهجرة. السبب الأكثر شيوعًا للسماح بالدخول، هو الطلب للعمالة. ولكن الاعتبارات الديموغرافية والإنسانية قد تكون مهمة أيضًا. لقد لعبت الهجرة دورًا كبيرًا كجزء فى بناء الولايات والدول فى دول العالم الجديد، مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وكندا والأرجنتين والبرازيل وأستراليا. كما أن فرض السياسات على اللاجئين وعلى طالبى اللجوء السياسى من العوامل الرئيسية التى تحدد تحركات السكان المعاصرة.

وهكذا يبدو أن من الأهمية بمكان، إعادة فهم الهجرة على أنها عملية معقدة تؤثر عليها وتلعب فى تكوينها عوامل مشتركة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. فالتركيز على عوامل الدفع والجذب فقط، تبسيط مضلل.

تتأثر قرارات الهجرة بمجموعة واسعة جدًا من الظروف والأوضاع في كل من الدولة المرسلة والمستقبلة. وهذه الظروف ليست ثابتة بل في تغيير مستمر، مرتبطة بكل من العوامل العالمية والطريقة التى تتداخل فيها هذه الظروف مع الأنماط التاريخية والثقافية والمحلية. يقترح Zolberg زولبرج وآخرون، بأنه من المهم تحليل هجرة اليد العاملة وتخطيها للحدود الوطنية والتى هى بدورها تحدد كلا من "الدفع" "والجذب". إذن فالهجرة ظاهرة جماعية ينبغى دراستها وبحثها كفرع متزايد فى الأهمية في نظام اقتصادي وسياسى عالمى.

النهج التاريخى لبنية الهجرة ونظرية الأنظمة العالمية:

فى الثمانينيات والتسعينيات، قدم تفسير بديل للهجرة الدولية، من خلال ما أطلق عليه لاحقًا "نهج التاريخ التأسيسي". ففى سياق التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية فى الاقتصاد العالمى، كان ينظر إلى الهجرة أساسًا، على أنها الوسيلة لنقل اليد العاملة الرخيصة إلى الدول الرأسمالية. وكانت النتيجة استمرار الاقتصاد غير المتكافئ واستغلال لموارد الدول الفقيرة لجعل الأغنياء أكثر غنى. (1987 Sassen 1989 Castles and Kosak Cohen 1973) فى حين مالت النظريات الاقتصادية إلى التركيز على الهجرة الطوعية للأفراد، مثل تلك الهجرات من أوروبا إلى الولايات المتحدة قبل عام 1914، وقد ركز البناء التاريخى للهجرة على التوظيف الجماعى، سواء للمصانع فى ألمانيا أو للأعمال الزراعية فى ولاية كاليفورنيا أو لمشاريع البنية التحتية فى أستراليا فى مخططهم لبناء المشروع الكهرومائى فى جبل الثلج. كان توافر العمالة آنذاك، على حد سواء، موروث استعماري ونتيجة للحرب ولعدم المساواة إقليميًا بين دول أوروبا.

تكمن جذور هذه التحليلات الفكرية فى الاقتصاد السياسى الماركسى، خاصة فى نظرية التبعية، والتى تأثرت بهـا دول أمريكـا اللاتينيـة فـى الستينيات. كان تخلف دول العـالم الثالـث، نتيجـة لاسـتغلال مواردهـا، (بما فيها العمالة) من خلال الاستعمار. فى حين، تفاقمت التبعيـة وازدادت سوءًا فى فترة ما بعد الاستعمار بفرض شروط غير عادلة علـى التجـارة والاقتصاد من الدول المتقدمة ذات الاقتصاد القوى. (فرانـك وبـاك Frank 1960 Back 1993). تطورت فى السبعينيات والثمانينيات نظرية النظم العالمية وأصبحت أكثر شمولاً. (والرستاين wallerstein 1984 أمين Amin 1974). وقد ركزت على الأسلوب الذى من خلاله يمكن إدراج المناطق النامية والمهمشة فى اقتصاد عالمى، تسيطر عليه أساسًا الدول الرأسمالية. كما أدت، سـرعة انتشار الشركات المتعددة الجنسيات، وتدخلها فى اقتصاديات الدول الأقل نموًا إلى تغيير سريع فى المناطق الريفية وتسبب فى مزيد من الفقـر؛ وتـشريد العمالة وإلى السرعة فى نمو المناطق الحضرية والنمو فى الاقتـصاد غيـر الرسمى.

فى البداية، كانت التبعية ونظرية الأنظمـة العالميـة، تهـتم أساسًـا بالهجرات الداخلية.(ماسى Massey et al.. 1998 : 35) ولكن منـذ منتـصف السبعينيات، أصبح الاتجاه الأساسى لهجرة الأيدى العاملة نحو اقتـصاد دول الشمال، أكثر وضوحًا. بدأ المنظرون لأنظمة العالم فى تحليل ودراسة هجرة اليد العاملة الدولية باعتبارها إحدى السبل التى مهدت، لهيمنة العلاقات بـين الاقتصاد الرأسمالى المهم، وبين المناطق المحيطة المهمشة وغير المتطورة. عززت الهجرة من تأثير الهيمنة العسكرية؛ ومن التحكم فى التجارة العالمية والاستثمار عن طريق استمرار بقاء العالم الثالث تابعًا ومعتمدًا على الـدول الأولى الرأسمالية القوية. يمكن رؤية مثل هذه النظريات، كتمهيد سبق ظهور نظريات العولمة، فى عام 1990. (انظر فصل ٣).

ومع ذلك، فإن النهج التاريخى لبنية الهجرة كان موضع انتقاد من بعض علماء الهجرة فى الثمانينيات. فإذا كان منطق رأس المال ومصالح الدول الغربية هو المسيطر بهذه الكثافة، فكيف يمكن تفسير الانهيار المتكرر لسياسات الهجرة، مثل التحول من هجرة العمل غير المخطط لها إلى الاستيطان الدائم لليد العاملة فى بعض الدول. يبدو أن كلاً من النظرية الكلاسيكية الجديدة والنظرية المبنية على دراسة تاريخية تأخذان جانبًا واحدًا دون الآخر، وهذا ما يمنعهما من التحليل الصحيح بدرجة كافية، للتعقيدات الكبيرة للهجرة المعاصرة. فالنهج الكلاسيكى الجديد أهمل الأسباب التاريخية لحركات الهجرة وقلل من أهمية دور الدول؛ فى حين أن النهج التاريخى، أكد على البنية الاقتصادية والاجتماعية، وغالبًا، اعتبر أن مصالح رأس المال هى المسيطرة، وهى التى تحدد مجرى الهجرات، فى حين لم يعط الاهتمام الكافى إلى القوة الإنسانية. (الدوافع والمبادرات التى يقوم بها الأفراد والجماعات المشاركون فى عملية الهجرة).

أنظمة الهجرة وشبكة الاتصالات: الاتجاه إلى اتباع نهج متعدد التخصصات

لتفادى مثل هذه الانتقادات ظهر عدد من المناهج الجديدة. فنظرية أنظمة الهجرة، لها جذورها فى علم الجغرافيا. فى حين أن نظرية شبكات الاتصال نشأت معتمدة على علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجى (علم الدراسات الإنسانية). ومع ذلك، فكلا النظريتين تسعيان إلى توفير أساس للحوار عبر تخصصات وسلوكيات العلوم الاجتماعية. ومع النمو السريع لأبحاث الهجرة منذ التسعينيات ساعدت مثل هذه المبادرات ومهدت الطريق لإيجاد أطر أكثر شمولاً لفهم الهجرة.

يتشكل نظام الهجرة بين دولتين أو أكثر، يتبادلون المهاجرين بين بعضهم البعض. ينصب التركيز الأساسى على أنظمة الهجرة الإقليمية، مثل منطقة جنوب المحيط الهادي وغرب أفريقيا أو المخروط الجنوبى من أمريكا اللاتينية. (كيرتز وآخرون Kirtz et al.. 1992). ومع ذلك، قد يجرى التبادل مع مناطق بعيدة جدًا، مثل نظام الهجرة الذى ضم منطقة البحر الكاريبي وغرب أوروبا وأفريقيا الشمالية أو هذا الذى يربط بين شمال وغرب أفريقيا وفرنسا. كما يمكن لدولة معينة أن تكون جزءًا من عدة أنظمة للهجرة. اتباع نهج أنظمة الهجرة يعنى دراسة وفحص كلا الطرفين الدول المرسلة والدول المستقبلة للهجرة ودراسة كل الروابط التى تربط بين المناطق المعنية بالدراسة. يمكن تصنيف هذه الروابط، مثل العلاقات بين دولة وأخرى وإجراء مقارنة بينها. أو دراسة نوع التواصل بين الثقافة الجماهيرية والأسرية والشبكات الاجتماعية. (فاوست وآرنولد Fawcett and Arnold، 457 – 456 1987).

تشير نظرية أنظمة الهجرة إلى أن حركات الهجرة تنشأ، بشكل عام، نتيجة لوجود صلات سابقة بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين. قامت على أسس متعددة، كالاستعمار والنفوذ السياسي والتجارة والاستثمار أو الروابط الثقافية. وهكذا، فقد كان أصل الهجرة من المكسيك نتيجة للتوسع باتجاه الجنوب الغربى للولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر وحاجة أرباب العمل فى الولايات المتحدة لتوظيف العمال المكسيكيين فى القرن العشرين. (رانبانت Runbant, 2006: 354 -355) أما الهجرة من جمهورية الدومينيكان إلى الولايات المتحدة فقد كانت بوادرها نتيجة للاحتلال العسكرى فى الستينيات. وبالمثل، فإن الهجرات من كلا الكوريتين وفيتنام إلى الولايات المتحدة كانت نتيجة للتورط العسكرى لفترة طويلة فى تلك الدول.

(ساسن9 – 6 Sassen 1988). بينما ارتبطت الهجرة من الهند وباكستان وبنجلادش إلى بريطانيا بوجود الاستعمار البريطانى فى شبه القارة الهندية وبالمثل، اتجه المهاجرون فى منطقة البحر الكاريبى للانتقال إلى القوى الاستعمارية التى سبق أن استعمرتهم. فهاجروا من جامايكا إلى بريطانيا ومن المارتينيك إلى فرنسا ومن سورينام إلى هولندا. وهكذا، يمكن تفسير هجرة الجزائريين إلى فرنسا (وليس إلى ألمانيا) لوجود الاستعمار الفرنسى فى الجزائر. فى حين أن الهجرة التركية إلى ألمانيا كانت نتيجة لزيادة الطلب على اليد العاملة فى ألمانيا فى الستينيات وأوائل السبعينيات.

المبدأ الأساسى فى نهج أنظمة الهجرة هو أنه من الممكن رؤية أى حركة للهجرة كنتيجة للتفاعل الكلي والجزئي فى البنية التى تؤسس عليها الهجرات. تشير البنية الكلية إلى عوامل المؤسسات الواسعة النطاق، بينما تعتمد البنية الجزئية على الهيكلة الشبكية وممارسات ومعتقدات المهاجرين أنفسهم. يرتبط هذان المستويان بعدد من الآليات الوسيطة يشار إليها باسم "بنية وسطية".
تشمل البنية الكلية الاقتصاد السياسى فى السوق العالمية والعلاقات بين الدول والقوانين والهياكل والممارسات التى سنتها كل من الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين للسيطرة على الهجرة الاستيطانية والذى هو من المواضيع المهمة فى المناهج التى تعتمد على المؤسسات التاريخية. ولاشك أن تطور الإنتاج والتوزيع المتبادل، فى إطار عالمى متكامل، بصورة متزايدة على مر القرون الخمسة الماضية، كان حافزًا أساسيًا فى زيادة الهجرة. كما أن دور العلاقات العالمية والدولية فى تنظيم أو تسهيل الحركة بين الدول، له أيضًا أهمية كبرى. Bohning 1984، بوهنيك Cohen 1987, 2000, 2004) ،Mitchell 1989, Hollifield دوهس ،Dohse 1981).

البنية الجزئية، هى الشبكات الاجتماعية غير الرسمية التــى وضــعها وطورها المهاجرون أنفسهم، لكى يتأقلموا مع الهجــرة ومــع الاســتيطان. استخدم العلماء الأوائل مفهوم "سلسلة الهجرة" فى هذا السياق. (برايس Price 11 - 108 : 1963) فقد أظهرت الأبحاث المتعلقة بالمهاجرين فى المكسيك فــى السبعينيات، أن تسعين فى المائة من الذين شملهم الاستطلاع كانوا يقيمــون إقامة شرعية فى الولايات المتحدة، حصلوا عليها من خلال الأسرة أو عــن طريق أرباب العمل. (Portes and Bach, 1985) واليوم، يؤكد العديد من الكتاب على دور رأس المال الثقافى (المعلومات ومدى المعرفــة بالــدول المزمــع الهجرة إليها والقدرة على تنظيم السفر والعثور على عمل والتكييف مع البيئة الجديدة) فى بدء حركات الهجرة ومساندتها لكى تــستمر. تــوفر الــشبكات الإلكترونية غير الرسمية موارد حيوية للأفراد والمجموعات والتــى يمكــن تصنيفها كرأس مال اجتماعى (Bourdieu and Wacquant 1992 : 119) والتــى تشتمل على العلاقات الشخصية وعلى نماذج من العلاقات الأسرية والعائلية وروابط الصداقة والعلاقات الاجتماعية والمساعدة المتبادلــة فــى المــسائل الاقتصادية والاجتماعية. تربط الشبكات الالكترونية غير الرسمية المهاجرين وغير المهاجرين معًا فى شبكة معقدة من الأدوار الاجتماعيــة والعلاقــات الشخصية. (Boyd 1989:639)

إذن، فالأسرة والمجتمع أمر مهم وحاسم فى شبكات الهجرة، (هنا نرى التشابه مع نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة اليد العاملة) لقد دلت الأبحاث حول الهجرة الآسيوية أن قرارات الهجرة لا تتم عادة بقرارات فردية ولكن من قبل العائلة ككل. ففى حالات التغيير السريع فى المجتمع، قد تقرر العائلة إرسال فرد أو أكثر من أعضائها للعمل فى منطقة أو دولة أخرى من أجل تحــسين الدخل وخلق فرص أفضل للمعيشة. فى كثير من الأحيان يتم اتخاذ القرارات

من قبل كبار السن، (لا سيما الذكور منهم). وبالتالى فمن المتوقع من الشباب ومن النساء طاعة السلطة الأبوية. قد تقرر العائلة إرسال الشابات من أعضائها للعمل فى المدينة أو فى الخارج، لأنه لا يمكن الاستغناء عن الشباب من الذكور للعمل فى المزرعة. كما أنهم يرون أن الشابات، عادة، أكثر أهلاً للثقة، ويمكن الاعتماد عليهن فى إرسال التحويلات المالية للعائلة. تتوافق مثل هذه الدوافع مع زيادة الطلب العالمى على اليد العاملة النسائية التى تسهم فى زيادة الهجرة النسائية. (هنا يمكننا ملاحظة ارتباطها مع نظرية تجزئة سوق العمل).

كثيرًا ما يوفر الترابط العائلي رؤوس الأموال المالية والثقافية والاجتماعية اللازمة التى تجعل الهجرة ممكنة. فعادة، تبدأ سلسلة الهجرة تبعًا لعوامل خارجية مثل التجنيد أو الخدمة العسكرية أو عن طريق حركات أولية من الرواد (الذين يكونون عادة من الذكور) الشباب. ما إن يتم التحضير لأول حركة للهجرة، حتى يتبع بقية المهاجرين خطوات الرواد الأوائل (Stahl 1993) حيث يلقون مساعدة الأقارب والأصدقاء الذين سبقوهم بالهجرة وأخذوا يعملون بالفعل فى مجال الهجرة. تساعد الشبكات القائمة على الأسرة أو على من هم من أصل مشترك على توفير المأوى والعمل والمساعدة فى التعامل مع الإجراءات البيروقراطية ودعم المهاجرين فى تخطى الصعوبات الشخصية. تجعل هذه الشبكات الاجتماعية عملية الهجرة أكثر أمنًا للمهاجرين وأسرهم وأكثر قدرة على تخطى صعوباتها. ما إن تبدأ حركات الهجرة حتى تصبح مكتفية ذاتيًا ومتساندة كعمليات اجتماعية يقترح ماسى وآخرون استخدام مصطلح "العلاقة السببية التراكمية" للإشارة إلى هذا الاتجاه. بمعنى أن كل عمل من أعمال الهجرة يغير السياق الاجتماعى، الذى يتم من خلاله اتخاذ القرارات اللاحقة للهجرة بشكل يجعل، من المرجح، القيام بهجرات لاحقة إضافية. (ماسى وآخرون 46 – 45 : Massey et al., 1998)

تسهل أيضًا شبكات الهجرة عمليات الاستيطان وتشكيل المجتمعات في المناطق المهاجر إليها. فالمجموعات المهاجرة تطور بنيتها التحتية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها: أماكن العبادة والجمعيات والمحلات التجارية والمقاهي والمهنيون المتخصصون (مثل المحاميين والأطباء) وغيرها من الخدمات. كل هذا، لجمع شمل الأسرة في الهجرة: ومع زيادة مدة البقاء في الغربة، يبدأ المهاجرون الأصليون (سواء من العاملين أو اللاجئين) في جلب زوجاتهم وأولادهم أو في العثور على أسر جديدة. ويبدأ الناس في تقييم حياتهم في هذا البلد الجديد. ترتبط هذه العملية خاصة، في أسلوب التفكير وفي أضاع أولاد المهاجرين: فما إن يبدءوا في الذهاب إلى المدرسة في الدولة الجديدة ويتعلمون لغتها من اتصالهم بزملائهم ويطورون هوياتهم الثقافية الثنائية، حتى يصبح الأمر أكثر صعوبة على الأهل في التفكير بالعودة إلى موطنهم الأصلي. تشمل مثل هذه العمليات الاجتماعية أيضًا، غير المهاجرين ممن يتعاملون معهم: كأصحاب العمل الذين يسعون إلى الاحتفاظ بالعاملين المهرة ويدعمونهم للبقاء لأطول فترة ممكنة. ومع زيادة الاختلافات والتنوع الثقافي في المجتمعات المحلية، بدأ الهاجرون يلعبون دورًا في التجمعات الاجتماعية؛ والثقافية؛ والسياسية.

ولقد جذبت البنية الوسطية اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة. فبعض الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أخذت على عاتقها أن تلعب دور الوساطة بين المهاجرين وبين المؤسسات السياسية أو الاقتصادية. وظهرت "صناعة الهجرة" التي تشمل منظمات التوظيف والمحامين والوكلاء والمهربين وغيرهم من الوسطاء. (هاريس Harris 1998: 132-136) يمكن لمثل هؤلاء الناس أن يكونوا إما من المساعدين أو من المستغلين للمهاجرين، في حالات الهجرة غير الشرعية، أو لإدخال أعداد زائدة عن المفروض من

المهاجرين. وقد يسود هذا الدور من الاستغلالية: فالعديد من المهاجرين وقعوا بالفعل ضحايا للاحتيال، بعد أن سلبت مدخراتهم وتقطعت بهم السبل ووجدوا أنفسهم بلا عمل أو دون مورد فى بلد غريب. إن ظهور ونشأة صناعة الهجرة التى لها مصلحة قوية مع استمرار الهجرة، كثيرًا ما جابهت وأربكت جهود الحكومة للسيطرة عليها وإيقافها. (كاسلز Castles 2004) وكما أشار كينج فإن هذه "الخصخصة للهجرة" تتلاءم تمامًا مع الاتجاهات السائدة إلى تحرير وإلغاء القيود التنظيمية للاقتصاد العالمى. (كينج King, 2002: 95).

تتداخل كل من البنية الكلية والوسطية والجزئية فيما بينها فى عملية الهجرة، ولا يوجد خطوط واضحة تفصل بينها. فلا يوجد أبدًا سبب واحد كافيًا، ليفسر لماذا يقرر الناس أن يتركوا بلادهم الأصلية والاستقرار فى بلد آخر. من الضرورى محاولة فهم جميع جوانب عملية الهجرة من خلال طرح مثل هذه الأسئلة على النحو التالى:

١- ما العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية أو السياسية التى تغيرت، إلى حد، جعل الناس يشعرون بالحاجة إلى مغادرة مناطقهم الأصلية؟

٢- ما العوامل التى توفر فرصًا للمهاجرين فى المناطق المقصودة؟

٣- كيف تطورت الشبكات الاجتماعية وغيرها من الروابط التى تربط بين كلا المنطقتين لتوفير المعلومات ووسائل السفر وإمكانية الدخول إلى من يحتمل أن يصبحوا من المهاجرين؟

٤- ما الأسس القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والممارسات الموجودة أو التى ظهرت لتنظيم الهجرة والاستيطان؟

٥- كيف يتحول المهاجرون إلى مستوطنين ولماذا يؤدى هذا إلى التفرقة العنصرية والصراع والتحيز الجنسي فى بعض الحالات وإلى التعددية الثقافية فى مجتمعات أخرى؟

٦- ما تأثير الاستيطان على البنية الاجتماعية والثقافية والهوية الوطنية فى المجتمعات المستقبلة للهجرة؟

٧- كيف يغير المهاجرون والعائدون من الهجرة من أوضاع المنطقة التى نشئوا فيها؟

٨- إلى أى مدى تقود الهجرات إلى ارتباطات جديدة بين المجتمعات المرسلة والمستقبلة؟

نظريات الهجرة عبر الحدود الوطنية:

وقد اجتذب هذا السؤال الأخير الكثير من الاهتمام فى السنوات الأخيرة، مما أدى إلى ظهور مجموعة جديدة من النظريات حول الهجرة عبر الحدود الوطنية؛ والمجتمعات التى تكونت نتيجة لها. أحد جوانب العولمة هو التحسن السريع فى مجال تكنولوجيات النقل والاتصالات، مما سهل على المهاجرين على نحو متزايد الحفاظ على علاقات وثيقة مع مناطقهم الأصلية. كما سهل زيادة الانتقال الدائرى والمؤقت بشكل مكن الناس من الهجرة المتكررة بين منطقتين أو أكثر، تربطهم بها ارتباطات وعلاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية. وقد نشطت المناقشات حول الهجرة المتخطية للحدود الوطنية من خلال أعمال قام بطرحها باك وآخرون (Bach et al. 1994) أكدوا فيها أن فكرة تراجع أهمية الدول الوطنية آخذة فى البروز، مع العواقب التى ستنتج عنها. وهو أمر مهم بالنسبة للهوية الوطنية والسياسات الدولية.

وقد بنى هذا النهج استنادًا على نظريات شبكات الهجرة. ولكنه أكد أيضًا، بأن أهميتها تذهب إلى أبعد من المستوى الجزئى. يحدد بورتز (Portes) نشاطات الهجرة العابرة للحدود الوطنية بالشكل التالى:

الهجرات التى تجرى على أساس الانتقال المتكرر عبر الحدود الوطنية والتى تتطلب التزامًا منتظمًا بالوقت من المشاركين بهذه الهجرات. مثل هذه النشاطات يمكن أن يقوم بترتيبها أشخاص أقوياء، نسبيًا، مثل ممثلى الحكومات الوطنية وموظفى الشركات المتعددة الجنسيات. أو قد يقوم بها أفراد عاديون من المهاجرين عن طريق العلاقات بينهم وبين ذويهم ومعارفهم. لا تقتصر هذه النشاطات على الأنشطة الاقتصادية، وإنما تشمل أيضًا المبادرات السياسية والثقافية والدينية أيضًا. (بورتز Portes 1999:464).

إن فكرة وجود مجتمع عبر الحدود الوطنية يؤكد على ضرورة وجود وكالات للناس لمساعدتهم. فى سياق العولمة، يمكن أن تمتد الحدود الوطنية السابقة للمجتمعات التى كانت مواجهة لبعضها البعض على أساس القرابة والجيرة وأماكن العمل إلى أماكن عمل ثانية ومجتمعات مختلفة كل الاختلاف، حيث يمكنهم التواصل عن بعد. أكد بورتز ومعاونوه على أهمية الأعمال العابرة للحدود الوطنية بين المجتمعات، سواء كانت مشاريع على نطاق واسع يقوم بتنفيذها رجال الأعمال أو أعمالا صغيرة من الباطن يقوم بها مقاولون على أساس عرقى. ولكنه أيضًا أشار إلى أهمية المجتمعات السياسية والثقافية. كما أنهم فرقوا بين الهجرة العابرة للحدود الوطنية ذات النشاطات العالية المستوى التى "تجريها وتديرها الجهات الفاعلة فى المؤسسات القوية، مثل الشركات المتعددة الجنسيات والدول"، وبين الهجرة العابرة للحدود، التى تعمل بنشاطات منخفضة المستوى والتى هى نتيجة لعلاقات على مستوى القاعدة الشعبية، يقوم بها المهاجرون ونظراؤهم من أهل دولة المنشأ. (Portes et al, 1999 : 221).

هناك مصطلح أقدم بكثير للمجتمعات. العابرة للحدود الوطنية وهو "المجتمعات المشتتة: التى تعيش فى الشتات". هذا المفهوم يعود إلى مصطلح يونانى قديم، "diaspora" بمعنى، "تشتت الشعوب". ويشير إلى ممارسات الاستعمار فى حال الغزو لمدينة معينة. كلمة شتات" كثيرًا ما تستخدم لوصف الشعوب المتشردة والمتشتتة بالقوة، (على سبيل المثال اليهود والعبيد الأفارقة الذين تشردوا إلى العالم الجديد). كما أنه ينطبق على مجموعات تجارية معينة مثل الإغريق اليونانيين فى غرب آسيا وأفريقيا أو على التجار العرب الذين أدخلوا الإسلام إلى جنوب شرق آسيا وكذلك العمال المهاجرين (الهنود فى الإمبراطورية البريطانية؛ والإيطاليون منذ عام ١٨٦٠ (فان هير Van hear 1998. كوهين Cohen 1999). مصطلح الشتات كثيرًا ما يسبب دلالات عاطفية قوية. فى حين أن فكرة وجود مجتمع عبر الحدود الوطنية أكثر حيادية.

يناقش اليوم العديد من الباحثين والمحللين، أن العولمة تؤدى إلى الانتشار السريع للمجتمعات العابرة للحدود الوطنية (فيرتوفيك Vertovec 1999 : 447) وأن أهمية هذه المجتمعات ستزداد بسبب قدرتها على تنظيم الأنشطة والعلاقات والهوية لأعداد متزايدة من الناس الذين ينتمون لدولتين أو أكثر. كما اقترح جليك شيللر (Glick Schiller 1999 : 203) استخدام مصطلح "عابر للحدود" لتحديد صفة الأفراد، الذين يشاركون فى المجتمعات المتخطية للحدود على أساس الهجرة. يجادل فيرتوفيك (Vertovec 2004 : 97) بأن الممارسات العابرة للحدود الوطنية بين المهاجرين تتطلب حدوث اتجاهات أساسية من التحولات الملحوظة، بشكل واضح، على الأقل فى ثلاث من المجالات الأساسية: الثقافة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما نصت دراسات (ليفيت وجليلك شيللر 2004:1003) بأنه لم يعد بالإمكان فهم حياة الأعداد المتزايدة من

الأفراد، بالنظر فقط، إلى ما يجرى داخل حدودهم الوطنية. وهذا يجعل من الضرورى إعادة النظر فى الاقتراحات الأساسية فيما يخص المؤسسات الاجتماعية، مثل المواطنة؛ والدول الوطنية. هناك بالفعل دعوة لإعادة صياغة مفهوم المجتمع.

على العكس بينت دراسة جوارينزو وآخرون، (Guarnizo et al ; 2003 : 212) على أن زيادة استخدام مصطلح عابر للحدود الوطنية، قد اقترن "بزيادة الغموض والتشويش التحليلى للنظريات. وهم يجادلون بأن مفاهيم مثل "مهاجر وعابر للحدود الوطنية" لا تعطى تعريفات دقيقة وأن الأساليب الإثنوغرافية (الدراسات الإنسانية) السائدة فى أبحاث الهجرة عبر الحدود الوطنية لا تمكن من تحديد المدى الحقيقى لوعى وسلوك المهاجرين. يتفحص جوارينزو وآخرون المجال والكثافة النسبية والمقررات الاجتماعية للمشاركة السياسية للمهاجرين عبر الحدود الوطنية من خلال دراسة استقصائية لثلاث مجموعات من المهاجرين من أمريكا اللاتينية، (من كولومبيا والدمينيكان والسلفادور) إلى أربعة مناطق وعواصم إدارية منفصلة فى أمريكا. ووصلوا إلى نتيجة، أن عدد المهاجرين الذين يشاركون بانتظام فى تخطى الحدود الوطنية صغير نسبيًا. ويختلف اختلافًا كبيرًا من حيث النوع والجنس، كما أنه مرتبط ومحدد بالعمر والرأس المال البشري والاجتماعى. إن الأنشطة السياسية العابرة للحدود للوطنية ليست ملاذًا للمهمشين أو من ذوى التعليم الضعيف، ولكنها، غالبًا، تشمل ذوى المراكز الاجتماعية المرتفعة نسبيًا. وهذه الأنشطة لا تتراجع مع طول الإقامة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما هو جدير بالذكر، بناء على ما وجده جوارينزو وآخرون، فإن النشاط السياسى للمهاجرين عبر الحدود الوطنية لا يزال بعيدًا عن تقويض

أو تقليل أهمية الدولة الوطنية. بل إنه يربط المهاجرين إلى مناطق محددة فى كل من الولايات المتحدة ودولهم المرتبطة بقوة بالأنظمة السياسية القائمة. وغالبًا، ما تتزامن وتستند على أساس من السلطة الأبوية والتى هى نموذج للسياسات فى أمريكا اللاتينية. وهكذا لا نجد أى تناقض أو تعارض فى النشاط عبر الحدود الوطنية وبين المهاجرين الذين اندمجوا فى المؤسسات السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية. (جواريتزو وآخرون Guarinzo 2003: 1239). وهذا أمر مهم لأن السياسيين والأكاديميين كثيرًا ما يجادلون بأن ارتباط المهاجرين عبر الحدود الوطنية بأوطانهم الأصلية، قد يقلل من اندماجهم فى الدول المستقبلة. (انظر فصل ١١)

أثار النمو السريع لنظرية الهجرة عبر الحدود الوطنية من التساؤلات أكثر مما يمكن الإجابة عليه من خلال النتائج والأبحاث التى فى حوزتنا. فالدرجة التى يضطر معها المهاجرون للاندماج السلوكى، فعليًا، أثناء تخطيهم لحدودهم الوطنية، لم تتكون لدينا بعد، بالدقة الكافية لنؤسس عليها. كما أننا لا نعلم مدى أهمية مثل هذا السلوك لدى الدول المستقبلة والدول المرسلة وتأثير هذا على العلاقة بينهما. (لمناقشة دور المشتتين أو المجتمعات العابرة للحدود الوطنية فى تنمية أوطانهم أو دول المنشأ انظر فى فصل ٣). عبور الحدود الوطنية موضوع هام يتطلب المزيد من البحث ولكن، ينبغى تجنب استخدام مصطلحات تضخم المعنى مثل مجتمعات عابرة للحدود أو مهاجرون عابرون. فغالبية المهاجرين، على الأرجح، لا ينطبق عليهم هذا النمط. فالعمال الذين يهاجرون لفترة مؤقتة إلى الخارج لبضع سنوات يرسلون تحويلاتهم المالية ويتواصلون مع الأسرة فى الوطن ويزورونها فى بعض الأحيان ليسوا بالضرورة من عابرى الحدود الوطنية ولا هم من المهاجرين هجرة دائمة من الذين يرحلون عن بلادهم إلى الأبد. فهم بكل

بساطة، يظلون على اتصال فضفاض مع دول المنشأ. السمة المميزة، هى أن الأنشطة عبر الحدود الوطنية تشكل جزءًا مهمًا فى حياة الفرد. وإلى أن نتمكن من برهنة هذا تجريبيًا، لتطبيقه على مجموعة من المهاجرين، حينذاك، يمكننا الحديث بشكل صحيح عن مجتمع عابر لحدوده الوطنية.

من الهجرة إلى الاستيطان:

على الرغم، من أن لكل حركة من حركات الهجرة أنماطها التاريخية المحددة، فإنَّ من الممكن تقييم الديناميكية الاجتماعية لعملية الهجرة. ومع ذلك، من الضرورى التمييز بين الهجرة لأسباب اقتصادية والهجرات التعسفية التى تفرض بالقوة. فمعظم الهجرات الاقتصادية تبدأ مع شباب نشطين اقتصاديًا، عادة ما تكون أهدافهم المكسب المادى. يرغبون فى الحصول على مستوى مادى أفضل من الذى يتحقق لهم فى بلادهم لتحسين أوضاعهم فى دول المنشأ لشراء أرض وبناء بيت وإقامة مشروع تجاري أو دفع مصاريف التعليم أو لدفع المهر للزواج. وبعد قضاء فترة فى الدولة المستقبلة لهم فإن البعض من هؤلاء المهاجرين الأوائل يعودون إلى الوطن، ولكن البعض الآخر يطلبون مدّ مدة إقامتهم فى المهجر. أو أنهم يعودون ثم يهاجرون من جديد. ومع مرور الوقت، يرسل المهاجرون المقيمون إقامة مؤقتة فى الغربة فى طلب زوجاتهم أو يبحثون عن شريكة حياة فى البلد الجديد. ومع ولادة الأطفال يأخذ الاستيطان طابعًا أكثر ميلاً للإقامة الدائمة.

هذه الديناميكية الداخلية القوية لعملية الهجرة، كثيرًا ما تربك توقعات المشاركين وتقوض من أهداف واضعى السياسات فى كلا الدولتين المرسلة والمستقبلة للمهاجرين. (كاستلز Castles 2004 a بوهنك Bohning 1984) ففى

العديد من الهجرات، لا تتوفر البنية الأولية لجمع شمل العائلة والإقامة الدائمة. ومع ذلك، فعندما تحاول الحكومات وقف تدفق الهجرة، على سبيل المثال بسبب انخفاض الطلب على اليد العاملة، قد يجدون أن حركة الهجرة قد أصبحت متساندة ذاتيًا. فما بدأ كهجرة عمل مؤقت يتحول إلى جمع شمل للعائلة أو هجرة غير شرعية أو حتى إلى تدفق من هجرات اللاجئين. كل هذا كان نتيجة لنضج حركة الهجرة والمهاجرين أنفسهم خلال مرورهم في دورة الحياة. كما قد يكون بسبب الحاجة للاعتماد على العمال المهاجرين فى قطاعات معينة والذى أصبح سمة فى البنية والأساس الاقتصادى.

إن فشل صناع القرار السياسى والمحللين من رؤية الهجرة الدولية باعتبارها عملية ديناميكية اجتماعية هو أساس المشاكل السياسية والاجتماعية. مصدر هذا الفشل هو، غالبًا، ما يكون التركيز على جانب واحد من النماذج الاقتصادية للهجرة التى تدعى أن الهجرة ما هى إلا استجابة شخصية لعوامل السوق، مما أدى إلى الاعتقاد بأنه من الممكن قفل وفتح باب الهجرة، كما لو أنه صنبور من خلال تغيير الخلفيات السياسية التى تؤثر على التكاليف والفوائد الناتجة عن حركة انتقال المهاجرين. ولكن، قد تستمر الهجرة بسبب العوامل الاجتماعية، حتى حينما تتغير تمامًا، العوامل الاقتصادية التى كانت هى السبب الأصلى للهجرة.

تتضح مثل هذه التطورات فى تجربة أوروبا الغربية للاستيطان بمتابعة نماذج هجرة العمال الزائرين منذ عام ١٩٤٥ إلى ١٩٧٣. نشأت نماذج مشابهة من تحركات المهاجرين من المستعمرات السابقة لكل من المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا. وكذلك هجرات من أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا. (انظر فصل ٥) نستنتج هذا من أحد دروس نصف القرن الماضى: ففى الواقع، أصبح من

الصعب جدًا للدول الديمقراطية التى تفرض أنظمة قانونية صارمة منع تحول الهجرة إلى استيطان. وأما الوضع فيختلف فى الدول التى هى بحاجة لليد العاملة ولكنها لا تضمن لهم حقوقهم الإنسانية، مثل دول الخليج العربي وبعض دول شرق وجنوب شرق آسيا، حيث تمنع القيود الوضعية لحكومات الدول المستقبلة جمع شمل الأسر أو الاستيطان الدائم. (فصل ٦ و٧).

أما فى حالة اللاجئين وطالبى اللجوء السياسى، فالديناميكية تختلف تمامًا. فهم يغادرون بلادهم بسبب الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف العام الذى يجعل الحياة فى بلادهم غير محتملة. معظم الذين يجبرون على هجرة بلادهم يلجأون إلى الدول المجاورة التى تمنحهم اللجوء السياسى الأول والتى، عادة ما تكون، هى نفسها دول ضعيفة وغير مستقرة سياسيًا. فى معظم الأحيان الانتقال منها إلى دول توفر فرصًا اقتصادية واجتماعية أفضل لا يمكن أن يتحقق إلا إلى أقلية صغيرة. ومع ذلك، هناك تمييز: فلا يمكن أن يتابع الهجرة إلا الذين يملكون الموارد المالية والرأس المال البشرى، خاصة، التعليم والشبكات الاجتماعية فى الدول التى يقصدون الهجرة إليها. (Zolberg and Benda 2001 زولبرج وبندا) هناك دافعان مهمان لمتابعة الهجرة، أولاً: الهروب من العنف والصراع، وثانيًا: الأمل فى بناء حياة جديدة أفضل فى بلد آخر. تقيدت محاولات واضعى السياسات الذين يجدون صعوبة فى التمييز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية وبين الذين أجبروا على الهجرة، لاختلاط الدوافع.

وقد أدى هذا إلى فكرة فصل هجرة اللجوء السياسى عن بقية الهجرات. تختلف الظروف والنظم القانونية التى تطبق على فئات متنوعة من المهاجرين. فهناك هجرة الأيدى العاملة وهجرة الذين حصلوا على استيطان دائم وهجرة اللاجئين السياسيين وغيرهم. إلا أن جميع هذه التحركات

السكانية هى نتيجة للحداثة والعولمة. فقد دمر الاستعمار والتصنيع؛ والاندماج فى الاقتصاد العالمى الأشكال التقليدية للإنتاج والعلاقات الاجتماعية التقليدية وساهم فى إعادة تشكيل الأمم والدول. فالتخلف والفقر وسوء الحكم والصراع المتوطن وانتهاكات حقوق الإنسان ترتبط كلها ارتباطًا وثيقًا. تؤدى هذه الظروف، على حد سواء، إلى الهجرة سواء لأسباب اقتصادية أو إلى الهروب لأسباب سياسية. فالعديد من حركات الهجرة تشمل النوعين: المهاجرون لدواع اقتصادية واللاجئون السياسيون. مما جعل المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة تتحدث عن تدفقات الهجرات المتنوعة والمختلطة ككل.

تشكل الأقليات العرقية:

تظهر الآثار طويلة الأجل للهجرة على المجتمعات فى مراحل لاحقة لعملية الهجرة والاستيطان الدائم. وقد تكون النتائج مختلفة جدًا. فهى تعتمد على ردود أفعال الدول والمجتمعات المستقبلة. فمن الجانب المبالغ فيه، نجد الانفتاح والترحيب باستيطان المهاجرين ومنحهم حق المواطنة والقبول بالتنوع الثقافى التدريجى الذى يسمح بتشكيل الجماعات العرقية والذى يمكن رؤيته كجزء من مجتمع متعدد الثقافات. ومن الجانب الآخر المفرط أيضًا فى المبالغة، نجد النقيض، الرفض لواقع الاستيطان ولإعطاء الحق فى المواطنة؛ والحقوق للمستوطنين ورفض التنوع الثقافى الذى ينتج عنه تشكل الأقليات العرقية غير المرحب بوجودها، وهذا يؤدى إلى تقسيم المجتمع. معظم الدول المستقبلة للهجرة، تميل إلى أن تتصرف فى دور وسطى بين هذين النقيضين.

يصور منتقدو الهجرة، الأقليات العرقية على أنها تمثل تهديدًا للرخاء الاقتصادي والنظام العام والهوية الوطنية. مع أن هذه الأقليات العرقية، قد تكون فى الواقع نتيجة لتصرف هذه المجتمعات التى تخشى وجودها. يمكن تعريف الأقليات العرقية كمجموعات من الناس على النحو التالى:

(أ) المجموعات التى تم تصنيفها، من جانب الجماعات المهيمنة على أنهم مختلفون على أساس علامات فارقة فى أوضاعهم الاجتماعية أو فى الشكل الظاهر (أى اختلافهم فى المظهر أو العرق أو الأصل أو الثقافة).

(ب) المجموعات التى لديها درجة من الوعى الجماعى أو الشعور بأنهم يؤلفون مجتمعًا يرتكز على الاعتقاد بأنهم يشتركون فى اللغة والتقاليد والدين والتاريخ والتجارب.

إذن فالأقلية العرقية مصطلح تحدده رؤية وتعريف الآخرين وتعريف الأقليات لذاتهم. تعريف الآخرين يعنى: تصنيفهم ضمن الفئات غير المرغوب فيها فى المجتمع ومعاملتهم بتحيز عنصرى وعرقي وعزلهم فى مراكز متدنية، حسب تقييم الجماعات المسيطرة. التعريف الذاتى: يشير إلى وعى أعضاء المجموعة من الأقليات بانتمائهم جميعًا إلى خصائص مشتركة اجتماعية وثقافية. تختلف قوة هذه الرؤية والمعاملة نسبيًا، فقد تشكلت أساسًا بعض الأقليات من خلال عمليات الإقصاء (التى قد يشار إليها كنوع من العنصرية أو الكراهية للأجانب) التى تمارسها الأغلبية السائدة فى المجتمع. وتشكل البعض الآخر على أساس من الوعى الثقافى والتاريخى (الاعتراف بالهوية العرقية) وقبول الأقليات بين أعضاء المجتمع. مفهوم الأقليات العرقية، يعنى عادة، درجة من التهميش أو الاستبعاد، مما يؤدى إلى حالات من العنف والنزاع القائم أو المحتمل. نادرًا ما يحتل الاختلاف العرقى أهمية سياسية حين يكون فقط، مجرد ممارسات ثقافية لمجموعات مختلفة.

ـ ـسرقي:

فى المعنى الشائع، ينظر عادة، إلى العرق على أنه صفات لمجموعات من الأقليات. ولكن معظم علماء الاجتماع يحاجون مؤكدين، أن لكل فرد منا انتماءه العرقى ويعرف بأنه الإحساس بالانتماء إلى جماعة ما، تستند على فكرة المشاركة فى الأصول والتاريخ والثقافة والخبرة والقيم. (انظر فيشمان Smith 1986 : 27 ؛ Fishman 1985 :). هذه الأفكار لا تتغير إلا تدريجيا وببطء وهذا ما يعطى الانتماء العرقى متانة على مدى الأجيال، بل حتى القرون. ولكن هذا لا يعنى أن الوعى والثقافة العرقية ضمن مجموعة ما ثابت دائمًا ومتجانس. يناقش كل من كوهين وبينز (Cohen and Bains) بأن العرق خلافًا عن العنصرية يشير إلى عملية حقيقة ذات تمييز تاريخى منفرد – وهى الممارسات اللغوية والثقافية. ينشأ من خلالها الشعور بالهوية الجماعية أو "الجذور" وينتقل هذا الشعور من جيل إلى جيل ويتغير مع الوقت. (كوهين وبينز 1988:24) (يمكن التأكد بالرجوع إلى النص الأصلى Cohen and Bains).

يختلف العلماء فى تفسيراتهم للأصول العرقية. يمكننا أن نميز بداياتها وظروفها وفعاليات آلياتها. على سبيل المثال يرى جريتز (Greetz) أن العرقية ارتباط متأصل حدث نتيجة "ولادة الفرد داخل طائفة دينية معينة فى مجتمع ما متحدثًا بلغة معينة أو حتى بلهجة من لغة معينة ويتبع ممارسات اجتماعية معينة. هذا التوافق فى الدم واللغة والعادات وغيرها من العوامل يربط أعضاء هذا المجتمع العرقى بعلاقة حميمة ومتينة لها من القدسية ما يستعصى وصفه. فهم أحيانًا يعانون من القهر والاستعباد من داخل ومن خارج مجتمعاتهم. (1986:26-27 نقلاً عن جريتس ريكس Greetz, Rex). وبناء على هذا الرأى، فالانتساب لعرق ما، ليس اختياريًا لأنه موجود قبل

تكون المجتمعات، فهو أقرب ما يكون إلى شعور غريزى فطرى يولد الواحد منا ليجد نفسه منتميًا إليه.

على النقيض، يستند العديد من علماء الأنثروبولوجى علـــى فكـــرة أن الظروف هى التى تشكل الأقليـــات. إذ يقـــرر أعـــضاء مجموعـــة معينـــة "استدعاء" العرق أو السلالة، كمعيار لتحديد هويتهم فى الحالات التى يكـــون فيها مثل هذا التماثل مفيدًا وهذا يفسر تنوع الحدود العرقية والتغييرات التـــى تبرز من وقت لآخر. كما أن العلامات التى يختارونها لهذه الحـــدود قابلـــة للتغيير أيضًا. ولكنهم يؤكدون بشكل عام على الخصائص الثقافية مثل اللغـــة والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد والدين. وأحيانًا، يضيفون الخـــصائص الجسدية المميزة. (ولمان 229: Wallman 1986) من وجهـــة النظـــر هـــذه، لا يوجد فرق جوهرى بين الحدود المرسومة على أساس الاختلاف الثقـــافى أو الاختلاف فى تماثل المظهر والتى هى علامات مرئية على الشكل الظاهر (لون البشرة والسمات والتقاطيع ولون الشعر وهلم جرا) وهذا يتوافق مع ما هو متعارف عليه فى المفهوم الشعبى باسم (السلالة). إلا أننـــا نحـــاول أن نتجنب استخدام مصطلح (سلالة) كلما أمكن. إذ إن هناك اتفاقا بين العلمـــاء على أن تصنيف البشر إلى (سلالات) غير سليم، حيث إن التباين الـــوراثى ضمن أى شعب أكبر من الاختلافات بين المجموعات العرقية. إذن، السلالة بناء اجتماعى نتج عمّا يشار إليه بالعنصرية. (مايلز Miles 1989) .

وبالمثل، يرى بعض علماء الاجتماع أن الهدف من استخدام الهويـــة العرقية أو التحرك، كسلوك أو أداة عقلانية هو الوصول لأقصى قـــدر مـــن القوة لمجموعة ما فى وضع يؤهلها للتنافس فى السوق. مثل هذه النظريـــات لها جذورها فى فكرة (ماكس ويبر Max Weber) "الانغـــلاق الاجتمـــاعي". والتى من خلالها تضع مجموعة من الناس القواعد والممارســـات لاســـتبعاد

الآخرين من أجل اكتساب ميزات تنافسية. (ويبر Weber 1968:3). فالبنسبة لويبر، كما هو الحال بالنسبة (لماركس) فإن تكوين المنظمات على "معايير عاطفية مؤثرة" مثل (الدين أو الهوية العرقية أو الطائفية أو الوعى الجماعي) يمكن على المدى الطويل، أن تحل محله منظمة تستند على ما يتناسب مع المصالح الاقتصادية والفئة الاجتماعية أو البيروقراطية الرشيدة. ومع ذلك، من الممكن استخدام هذه المعايير من الانتماءات بشكل عقلانى إذا ما أدت إلى حركات انتقالية ناجحة.

يرفض بعض علماء الاجتماع الآخرين فكرة الانتماء العرقى رفضًا باتًا لأنهم يرون أنها تمثل "أسطورة أو حنينا إلى الماضي" والتى لا يمكن أن تصمد أمام القوى العقلانية للتكامل والاندماج الاقتصادي والاجتماعى واسع المدى فى المجتمعات الصناعية. (ستينبرج Steinberg 1981). ولكن، من الصعب تجاهل الأهمية المتزايدة لحركات الهجرة العرقية. ولذا فقد بذلت محاولات عديدة لإظهار الترابط بين الانتماء العرقى والسلطة. وقد أكدت دراسات قام بها علماء الاجتماع فى الولايات المتحدة (جلازر ومونيهان Glawer and Mognihan 1975 وبيل Bell 1975) عن أهمية "الإحياء العرقي"، أكدوا فيها على الدور الفعال لتحديد الهوية العرقية: تستخدم الخصائص الثقافية والمظهر الخارجى لتقوية صمود المجموعة كى تناضل على نحو أكثر فعالية لاكتساب فوائد السوق أو لكى تخصص لهم الدولة المزيد من الموارد. وهذا لا يعنى بأن العلامات مثل لون البشرة واللغة والدين والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد ليست واقعًا حقيقيًا، ولكن، القرار باستخدامها لتحديد مجموعة (إثنية) عرقية قرار تعسفى إلى حد ما، "واختيار استراتيجي".

سواء نظرنا إلى العرقيـــة باعتبارهـــا شـــكلا "أصـــليا" أو ظرفيـــا" أو "أداة"، فإن النقطة الأساسية هى أن العرقية تقود إلى تحديد الانتماء إلـــى مجموعة معينة ذات علامات مرئية – مثل الشكل الظاهر واللغـــة والثقافـــة والعادات والتقاليد والدين والسلوك. ويمكـــن أن تـــستخدم كلهـــا، كمعـــايير للاستبعاد من قبل المجموعات الكبرى. فالعرق يأخـــذ معنـــاه الاجتمـــاعى والسياسى حين نربطه بعمليات رسم الحدود بـــين المجموعـــات المهيمنـــة والأقليات. وهكذا، فالأقليات العرقية تتشكل تلقائيًا ليس نتيجة للهجرة، بل هى على الأكثر، بسبب آليات وعمليات محددة من التهميش والعزل الذى يـــؤثر فى مجموعات مختلفة بطرق مختلفة.

العنصرية:

التحيز العنصرى ضد جماعات معينة موجود تقريبًا فـــى جميـــع دول الهجرة. يمكن تعريف العنصرية بأنها العملية التى تقوم من خلالها فئة معينة من المجتمع بتصنيف مجموعة أخرى مختلفة عنها أو تعتبرها أدنى منها فى المستوى على أساس اختلافات إما فى العلامات الظاهرة من ناحية الـــشكل الخارجي أو فى الثقافة. يستخدم فى تنفيذ هذا الاستقصاء القوة الاقتـــصادية والاجتماعية والسياسية. وبشكل عام، يكون هدفها استغلال الشرعية لاستبعاد فئة محددة لا يرغبون فى اندماجها بالمجتمع.

فالعنصرية تعنى القيام بتنبـــؤات حـــول طبـــاع النـــاس وقـــدراتهم أو سلوكهم على أساس علامات اجتماعية مفروضة للتفرقة بين المجموعـــة العرقية والمجموعة المهيمنة التى تستمد قوتها مـــن خـــلال تطـــوير البنيـــة الأساسية (مثل القوانين والسياسات والممارسات الإدارية) التى عن طريقهـــا

تستبعد أو تستخدم التمييز التعسفى ضد الأقليات. هذا الجانب من جوانب العنصرية معروف بشكل عام بأنه عنصرية مؤسسية أو قائم على بنية أساسية وأنها مواقف عنصرية وسلوك تعسفى للتمييز العرقي من جانب أعضاء المجموعة المسيطرة والمهيمنة. ويشار إليهم، بأنهم من العنصريين غير الرسميين. يستخدم بعض علماء الاجتماع الآن مصطلح "تطبيق العنصرية" للإشارة إلى الخطاب العام الذى يعنى أن مجموعة من المشاكل الاجتماعية والسياسية كانت نتيجة "طبيعية" لبعض الخصائص التى يعود مرجعها لمواصفات مختلفة فى الثقافة والشكل الظاهري للأقليات فى المجتمع. يمكن استخدام "تطبيق العنصرية على البناء الاجتماعى لمجموعة معينة، باعتباره مشكلة، أو بالمعنى الأوسع تطبيق العنصرية السياسية على المناطق الحضرية فى الدول. (مورجى وسولومون ٢٠٠٥ Murji and Solomos).

فى بعض الدول ولا سيما فى ألمانيا وفرنسا هناك نفور من ذكر مصطلح العنصرية. ويستخدمون بدلاً منه مصطلحات مثل "العداء للأجانب" "والنعرة العرقية" أو "كراهية الأجانب". ولكن النقاش حول التسمية يبدو عقيمًا. ما هو أهم، تفهم هذه الظاهرة وأسبابها. تعمل العنصرية بطرق مختلفة وفقًا للتاريخ الخاص لمجتمع من المجتمعات. فى كثير من الأحيان فإن الاختلافات البيولوجية المفترضة ليست هى العلامات الرئيسية المهمة: هناك اختلافات أخرى مثل الثقافة والدين واللغة أو غيرها من العوامل التى تؤخذ كمؤشرات أو كمظاهر للاختلافات. فعلى سبيل المثال "العنصرية ضد الإسلام" والتى يشار إليها أحيانا "الإرهاب الإسلامي" فى أوروبا ترتكز على رموز ثقافية والتى فى نفس الوقت ترتبط بعلامات مميزة من ناحية المظهر الخارجى. (مثل الملامح العربية والأفريقية).

التفسير التاريخي للعنصرية فى أوروبا الغربية وفى مجتمعات المستوطنين فى فترة ما بعد الاستعمار (مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا) يوضح بأنها تكونت من خلال التقاليد والأيديولوجيا والممارسات الثقافية التى تطورت من خلال الصراعات العرقية المرتبطة ببناء الدولة؛ والتوسع الاستعمارى. (قارن مايلز 1989). من وجهة نظرنا، أسباب العنصرية الزائدة فى الفترة الأخيرة تكمن فى التغييرات الاقتصادية؛ والاجتماعية، التى تشكك فى النظرة المتفائلة للتقدم والمتجسدة فى الفكر الغربى. فمنذ أوائل السبعينيات، ومع إعادة الهيكلة وزيادة التبادل الثقافى الدولى بدأت شرائح كبيرة من الناس تعانى، بشكل مباشر، من عدم القدرة على كسب أرزاقها ومن ظروف اجتماعية متدنية ومن ضياع الهويات. هذه التحولات تضع أيضًا علامة استفهام وتساؤل حول هيمنة المجموعات التى كانت مميزة فى السابق، مما أدى إلى رد فعل تأكيدى على الوطنية ورموزها. (هاج Hage 1998) فهذه التحولات قد تزامنت مع وصول الأقليات العرقية الجديدة إلى الدول المستقبلة حيث اتجه الميل إلى النظر إلى القادمين الجدد على أنهم السبب فى التغييرات التى تهدد أمنهم. تفسير نال التشجيع الحماسى من قبل اليمين المتطرف وكذلك من عدد كبير من المنتمين إلى التيار الرئيسى من السياسيين.

فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 وإعلان الحرب العالمية على الإرهاب، توجهت العنصرية بشكل متزايد، إلى التركيز على كل "المختلفين شكلاً وعرقًا" من الأقليات المسلمة داخل الدول الغربية وإلى الأجناس العرقية التى اعتبروها مهددة لأمنهم. وكانت النتيجة توسع "العنصرية وأمركتها" على الصعيد العالمى (جولدبرج Goldberg 2005:98-101). أو ظهور العنصرية

العابرة للحدود الوطنية التى هددت وكانت فى غير صالح فئات كبيرة من الناس. كما أنها عملت أيضا على إضعاف الحركات العمالية وثقافات الطبقة العاملة التى لو كانت بالقوة الكافية لوفرت قدرًا من الحماية للأقليات. كان لتراجع أحزاب الطبقة العاملة والنقابات العمالية ومحو وتآكل شبكات الاتصال المحلية السبب فى خلق البراح الاجتماعى للعنصرية كى تصبح أكثر ضراوة وتعسفا (وايفيوركا Wicviorka 1995 وفاستا وكاستل Vasta and 1996 Castle).

العرق والطبقة الاجتماعية والجنس (من حيث التذكير والتأنيث) ودورة الحياة:

الانقسامات العرقية "أو الإثنية" هى جانب من التمييز الاجتماعى. تشمل الاختلافات الأخرى الطبقة الاجتماعية والجنس (ذكر أو أنثى) والوضع الاجتماعى فى دورة الحياة. لا ينقص أى منها من هذه الاختلافات، ولكنها تتداخل وتتقاطع وتتفاعل بشكل يؤثر على الحظ وفرص الحياة وأنماطها وعلى الوعى الثقافي والاجتماعى. فالمجموعة المهاجرة والأقليات العرقية هى مجرد مجموعات غير متجانسة مثل باقى السكان. فالمهاجر بحسب نوعه من ذكر أو أنثى يرتبط بنطاق واسع من العلاقات الاجتماعية.

فى المراحل الأولى بعد نهاية الحرب العالمية عام ١٩٤٥ كانت هجرات اليد العاملة الدولية هى العلاقة الحيوية بين الهجرة والطبقة الاجتماعية. كان يتم تحليل الهجرة، بشروط تتوافق مع مصلحة مختلف قطاعات العمل ورأس المال. (كاستلز وكوزاك Castles and Cosak 1973) أو نتيجة لاندماج أنواع مختلفة من العاملين من خلال تجزئة أسواق العمل. (ديور Diore 1979). أما اليوم، فالهجرة الدولية لا تزال مرتبطة ارتباطًا وثيقا

بديناميكيات القوة العاملة والطبقة الاجتماعية التـى تـؤثر علـى الفـرص والظروف التى تتيح للنـاس الهجـرة والتحـرك للبحـث عـن عمـل (انظر فصل ١٠). ومع هذا، فإن هناك إدراكا متزايدا بالعوامل الحاسمة التى ترتبط بالطبقة الاجتماعية والعرق والجنس.

فى المراحل الأولى من الهجرات، كان دور المرأة يقتصر على تدبير شئون الأسرة فى دول المنشأ وولادة المزيد من العاملين. وهو أمر ضرورى للفوائد الاقتصادية الناتجة عن هجرة الأيدى العاملة. ومع ذلك، هناك نـسبة كبيرة من العاملات المهاجرات. فكما أشـار فتزاكليـا، PHizacklea 1983، من السهل إحالة الأعمال المتدنية إلى المهاجرات من النساء لأنه قـد سـبق وتحددت أدوارهن فى المجتمعات الأبوية كزوجة وأم تعتمد فى معاشها على معيل من الذكور. ولذا فمن المتوقع أن ترضى بأجر أقل من الرجل. كما أنه من الأسهل السيطرة عليها.

واليوم، مازالت النساء المهاجرات يملن للعمـل فـى أقـل الأعمـال المرغوب العمل فيها مثل العمل فى المصانع والوظائف التى تتطلب أقل قـدر من المهارة فى قطاعات الخدمات الخاصة والعامة. ومع ذلـك، فقـد حـصل البعض منهن على فرص الانتقال للعمل فى أعمال راقية فى السنوات الأخيرة. غالبًا ما، ترتبط بالقيام بالعمل بأدوار الرعاية التقليدية. تعرضت النـساء مـن الأقليات العرقية، لتجربة القيام بأعمال مؤقتة عرضية أو للبطالة. (التى غالبًـا لا تظهر فى الإحصاءات بسبب وضعهن القانونى كتابعـات لمعيـل). وقـد تطورت أنماط معقدة من تقسيم العمل على أساس عرقى وجنسى (ذكر وأنثى) (انظر فصل ١٠) أحد هذه الأنماط هو عودة ظهور الخدمة المنزلية كمجـال مهم فى العمالة فى الـدول المتقدمـة. (أندرسـون Andrson 2000) وكـذلك فى دول الاقتصاد الصناعى الجديد. (ونج Wong 1996).

ومع ذلك، فقد أصبح الجنس بؤرة تركز عليها النساء المهاجرات لمقاومة التمييز العنصرى ضدهن. (فاستا Vasta 1993). فالدراسات الحديثة عن الحركات النسائية مثل دراسة (فيتزاكليا Phizacklia 1998) طرحت تحولا فى تفسير الهجرة الأنثوية: قد تعمل على تقوية استغلال النساء ولكنها قد تساعد اللواتى يخضعن لمجتمعات أبوية لكسب المزيد من الاستقلالية والتحكم فى حياتهن الخاصة. وهذا ما يجعلهن مترددات فى الرغبة بالعودة إلى دول المنشأ لأن ذلك قد يفقدهن حريتهن الجديدة المكتسبة. (كينج وآخرون King et al 2006:250-251). كما تعرضت نظرية عبر الحدود الوطنية أيضًا، للانتقاد، لأنها تجاهلت الخبرات الخاصة للنساء المهاجرات. (بيسار وماهلر Pessar and Mahlr 2003) فى الوقت ذاته، فإن الحاجة إلى مزيد من التحليل للارتباط بين الجنس والعرق يلقى اهتمامًا جديدًا فى كل من أوروبا وشمال أمريكا. (لوتز 1995 Lutz – ستاسيلوس ويوفال دافيز 1995 Stasilis and Yuval Davis (أندال 2003 Andall).

تربط تحليلات (أنتياس Anthias ويوفال دافيز yuval Davis 1989) فى العلاقات بين الجنس فى بناء الوطن والمجتمعات العرقية. فالنساء، لسن فقط المنتجات بيولوجيًا لمجموعة عرقية معينة، ولكنهن أيضًا، "الحاملات والناقلات للثقافة" اللواتى يملكن الدور الأساسى فى نقل وتمرير اللغة والرموز الثقافية إلى الأولاد. (انظر أيضًا فاستا Vasta 1990.1992). فالعنصرية و"الجنس" والهيمنة الطبقية ثلاثة أشكال من التطبيع الاجتماعى والإقصاء التى أصبحت جوهر الرأسمالية والحداثة والتى تطورت إلى علاقة وثيقة فيما بينهما. (باليبار Balibar 1991:49).

فالعنصرية والتفرقة بين الجنسين، كلاهما، ينطوى على توقع ينبئ بسلوك على أساس ثابت من الخصائص البيولوجية والثقافية. ووفقًا إلى

"إسيد" فالعنصرية والتفرقة بين الجنسين الذكر والأنثى، تتشابك بشكل ضيق وتمتزج وتتجمع فى ظل ظروف معينة لتتصهر فى ظاهرة هجين واحد. ولذا فمن المفيد التحدث عن العنصرية ضد الجنس للإشارة إلى الاضطهاد العنصرى الجنسى للنساء من السود، كما هو مؤسس ومبنى كمفهوم من مفاهيم العنصرية والعرقية. (إسيد Essed 1991:31 ولمزيد من التأكد ارجع إلى النص الأصلى).

لا تزال التفرقة العرقية فى المعاملة بين الجنسين الذكر والأنثى فى قوانين الهجرة واضحة. فهى فى معظم الأحيان تعتبر أن الرجال هم المهاجرون الرئيسيون. فى حين أن النساء والأطفال يعتبرون مجرد تابع وعالة على الرجال. وقد استخدمت بريطانيا إجراءات معينة تتعلق بالحد من زيادة السكان السود فيها. ففى السبعينيات تعرضت النساء القادمات من شبه القارة الهندية للانضمام إلى أزواجهن والخطيبات لاختبارات العذرية فى مطار هيثرو – كما سعت السلطات لمنع النساء الأفريقيات فى منطقة الكاريبى والآسيويات من اصطحاب أزواجهن، على أساس أن المكان الطبيعى لإقامة العائلة هو مسكن الزوج فى دولة المنشأ. (كلاج Klug 1989:24-29) واليوم، فى كثير من الدول، فالنساء اللاتى يسمح لهن بالدخول كتابعات لأزواجهن لا يحق لهن الإقامة بمفردهن وقد يواجهن أمرًا بالترحيل فى حالة حصولهن على الطلاق.

تقسيم مراحل دورة الحياة من مرحلة الطفولة فالشباب فالنضوج ثم منتصف العمر وأخيرًا الشيخوخة يمثل أيضًا عوامل مهمة فى تحديد الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والوعى. (كينج وآخرون King 2006). غالبًا ما يكون ثمة هوة بين خبرات الأجيال الناضجة من المهاجرين وتلك التى لأولادهم الذين نشأوا وترعرعوا وذهبوا إلى المدارس فى الدول الجديدة.

فهؤلاء الشباب يدركون التناقض بين الأيديولوجيات التى تقر بتكافؤ الفرص؛ وبين واقع التمييز العرقى الذى يعانون منه والعنصرية التى تواجههم فى الحياة اليومية. يمكن لكل هذا أن يؤدى إلى ظهور الثقافات المضادة وإلى التطرف السياسى. وفى المقابل يُنظر إلى الأقليات العرقية من الشباب بأنهم "قنابل اجتماعية موقوتة" أو تهديد للنظام والاستقرار العام الذى يجب احتواؤه من خلال مؤسسات اجتماعية لمراقبتهم مثل الشرطة والبوليس والمدارس وبيروقراطية الرعاية الاجتماعية. (انظر فصل ١١).

الثقافة، والهوية، والمجتمع:

فى سياق العولمة، فإن الثقافة والهوية والمجتمع فى كثير من الأحيان تخدم فى كونها وسيلة لمقاومة مركزية القوى التى تسعى للتجانس والاندماج. (كاستلز Castells 1997). وقد أصبحت هذه الظاهرة من الموضوعات الرئيسية فى المناقشات الدائرة عن الأقليات العرقية الجديدة. أولاً، كما هو ظاهر بالفعل، فإن الاختلافات الثقافية هى بمثابة علامة للحدود العرقية. ثانيًا، تلعب الثقافات العرقية دورًا مركزيًا فى تشكيل المجتمع: فحينما تتكتل الجماعات العرقية مع بعضها البعض ينشئون أحياءهم الخاصة بهم التى تتميز باستخدامهم لأماكن ومساحات خاصة وعامة. ثالثًا، ينظر بعض الأعضاء من أغلبية المواطنين، إلى الأحياء العرقية بأنها تأكيد لمخاوفهم من سيطرة الأجانب عليهم. كما أن رموز المجتمعات العرقية تشكل تهديدًا للثقافة المهيمنة وللهوية الوطنية. رابعًا، قد ترى المجتمعات المهيمنة من الأغلبية السكانية أن ثقافات المهاجرين ثابتة ورجعية. فاحتفاظهم بلغاتهم وصيانتهم لثقافاتهم، قد تؤخذ على الأقليات العرقية كدليل على التخلف وعدم القدرة على التأقلم مع مجتمع صناعى متقدم. فهؤلاء الذين لا يذوبون

ويندمجون فى المجتمع "لن يلوموا سوى أنفسهم" لأنهم سيظلون من المهمشين فى المجتمع.

تلعب الثقافة بالنسبة للأقليات العرقية دورًا حيويًا كمصدر للهوية ويركزون عليها لمقاومة التهميش والتمييز العنصرى. فثقافة دولة المنشأ تساعد الناس فى المحافظة على احترام الذات فى وضع يتم فيه العمل على تقليل وتقويض قدراتهم وخبراتهم. لكنها ثقافة ثابتة وبدائية لا يمكنها أن توفر المهمة المطلوبة، لأنها لا تستطيع التأقلم فى بيئة معادية. فالطبيعة الديناميكية للثقافة تكمن فى قدرتها على ربط تاريخ وتقاليد مجموعة من الناس مع الوضع الفعلى فى عملية الهجرة. إن الهجرة وثقافة الأقليات فى حاجة مستمرة لإعادة صياغتها على أساس احتياجات وتجربة المجموعة المهاجرة وإلى دفعها للتفاعل مع البيئة الفعلية فى الدولة التى هاجرت إليها. (شيروب والاند Schirup and Alund 1987) (فاستال وآخرون Vastal et al .. 1922). فالتخلف الواضح، على سبيل المثال، فى الأصولية الدينية. من الجائز، أنه يكون، حصرًا، نتيجة لشكل من أشكال التحديث، الذى مارس التمييز العنصري؛ والاستغلال وأدى إلى تدمير الهوية والانتماء الوطنى.

ولذلك فمن الضرورى فهم تطور الثقافات العرقية وتأمين الاستقرار للهويات لكل من الأفراد والمجموعات العرقية وتشكيل المجتمعات العرقية كوجوه، لعملية واحدة. وهذه العملية لا يمكن أن تتم ذاتيًا: فهى تعتمد على تفاعل مستمر مع مختلف المؤسسات والمجموعات فى الدول المستوردة للهجرة وكذلك مع مجتمعات دول المنشأ. فالمهاجرون وذريتهم لا يملكون هوية عرقية ثابتة ومغلقة ومتجانسة ولكنهم، على الأغلب، يملكون هويات ديناميكية متعددة متأثرة بعوامل ثقافية واجتماعية متنوعة.

أصبحت الثقافة خاضعة للسياسة "مسيسة" بشكل متزايد، في جميع الدول المستقبلة للهجرة. فبعد أن بدأت أفكار التفوق العنصري تفقد قوتها الأيديولوجية تركزت ممارسات الاستبعاد ضد الأقليات بشدة حول قضايا الاختلاف الثقافي. وفي الوقت نفسه تبلورت سياسة المقاومة عند الأقليات أكثر وأكثر حول رموزهم الثقافية. فالأهمية السياسية التي أعطيت للزي الإسلامي في فرنسا وبريطانيا وهولندا وغيرها من بلدان الهجرة يوضح هذا الاتجاه. في حين أن مثل هذه الرموز ترتكز جزئيًا فقط، على نماذج وأشكال مستوردة من خلفياتهم العرقية. فالقوة الأساسية والفعلية للمدافعين عن المجتمع والهوية تأتي من قدرتهم على دمج التجارب الجديدة لمجموعات الأقليات العرقية في الدول المستوردة للهجرة.

الدولة والأمة والوطن:

قد يكون للهجرات واسعة النطاق وتنوعها المتزايد تأثيرات هامة على المؤسسات السياسية والهويات الوطنية في العالم المعاصر. فهناك اليوم حوالي ٢٠٠ دولة وطنية هي الشكل السائد في التنظيم السياسي والتي تستمد شرعيتها من مطالبتها بتوفير الأمن والنظام وبأنها تمثل تطلعات شعوبها أو مواطنيها. وهذه الشرعية الأخيرة تستدعي مطلبين آخرين: أن يكون هناك توافق في الآراء الثقافية التي تسمح بالموافقة على قيم أو مصالح الناس وبأن يكون هناك نظام ديمقراطي يستطيع الشعب من خلاله أن يعبر عن إراداته. مثل هذه المطالب، غالبًا ما، يكون مشكوكًا فيها لأن معظم الدول يغلب عليها عدم التجانس بسبب الاختلاف العرقي والطبقة الاجتماعية وغيرها من الانقسامات مع أنه لا يستخدم آليات الديمقراطية سوى القليل من الدول بشكل مستمر لحل الصراعات ولإعلاء القيم والفوائد. ومع ذلك، فقد

أصبحت الدول الديمقراطية الآن نموذجًا للعولمة. (هابرماس وبنسكى Habormas and Pensky 2001، شو Shaw 2000 جيدنز Giddens 2000).

إن هجرة الناس المختلفين ثقافيًا يضع الدول الوطنية المستقبلة للمهاجرين فى معضلة: فاندماج وتجانس القادمين الجدد من المهاجرين ومعاملتهم كمواطنين، قد يقوض ويقلل من تأثير الأساطير عن التجانس الثقافى، ولكن الفشل فى مزجهم قد يقود إلى مجتمعات منقسمة تتسم بتفاوت شديد وعدم مساواة وصراع. كانت جميع الدول قبل العصر الحديث تخضع لسلطة الملك المطلقة الذى يحكم إقليمًا محددًا. وكان الناس جميعًا أتباعًا له بدلاً من أن يكونوا من المواطنين. لم يكن هناك مفهوم الثقافة الوطنية، التى تتجاوز الفجوة بين الحكام الأرستقراطيين والفلاحين. على النقيض من ذلك، فالدولة الوطنية الحديثة كما جرى تصورها فى أوروبا الغربية؛ وأمريكا الشمالية فى سياق التحديث والتصنيع والاستعمار تفرض صلة وثيقة بين الانتماء الثقافى والهوية السياسية. (كاستلز ودافيوسون 2000 Castles and Davidson).

وفقًا لسيتون واتسون (1997:1 Seton Watson) فالدولة منظمة قانونية وسياسة لها من القوة ما يجعلها تتطلب الطاعة والولاء من مواطنيها. كما أنها تنظم العلاقات السياسية؛ والاقتصادية والاجتماعية فى منطقة معينة. معظم الدول الحديثة تحدد وتعرف رسميًا بدستورها وقوانينها. ووفقًا لهذا، فإن قوتها مستمدة من الشعب أو الأمة. وبالتالى فإنه من الضرورى تحديد من ينتمى إلى الشعب. فالعضوية تتميز وترتكز على المواطنة التى تفرض الحقوق والواجبات. يستثنى من بعض هذه الحقوق والواجبات غير المواطنين. إذن فالحصول على المواطنة (الجنسية) مهم جدًا للوافدين الجدد إلى البلاد.

ويصف سيتون واتسون الدولة، بأنها مجموعة من الناس، يرتبط أعضاؤها سويًا بشعور من التضامن؛ والتكافل؛ والثقافة المشتركة؛ والوعى الوطنى. (سيتون واتسون Seton Waston 1997:1) مثل هذه الظاهرة الذاتية يصعب قياسها. فليس من الواضح كيف يمكن لها أن تختلف عن الجماعة العرقية، حيث يتم تعريفهما بصفات متشابهة (انظر أعلاه). يقدم لنا أندرسون (Androson) ردًا على هذا التساؤل بأن يشرح لنا عن مفهومه للدولة: "فالدولة مجتمع سياسى متخيل وهو متخيل فى كونه، على السواء، محددًا بالأصل، وبأنه ذو سيادة. (أندرسون Anderson 1983:15) وهذا يعنى أن أى مجموعة عرقية تحصل على سيادة على رقعة محددة من الأرض تكون دولة وطنية. أو كما عرفها (سميث Smith 1991:14): يمكن تعريف الدولة بأنها مجموعة إنسانية لها اسم معين يتقاسم أفرادها الإقامة تاريخيًا فى إقليم معين ويتشاركون فى الأساطير الشائعة والذكريات التاريخية وفى ثقافة عامة شاملة واقتصاد مشترك؛ وحقوق وواجبات قانونية مشتركة؛ لجميع أعضائها.

يعتبر أندرسون الدولة الوطنية ظاهرة حديثة. بدأ تاريخ ميلادها مع ولادة دستور الولايات المتحدة الأمريكية عام 1787. ويؤكد جيلنر 1787 Gillner بأنه، لا وجود للدول فى مجتمعات متخلفة وذلك بسبب الفجوة الثقافية بين النخبة المميزة والفلاحين. فى حين أن المجتمعات الصناعية الحديثة تتطلب التجانس الثقافى لوجودها وبالتالى توليد الأفكار الأيديولوجية اللازمة، لبناء الدول. ومع ذلك، فكل من (سيتون واتسون Seton Waston 1977 وسميث Smith 1986) يؤكدان بأن الدولة كانت موجودة منذ العصور القديمة. فهى تعود إلى الحضارات القديمة فى شرق آسيا؛ والشرق الأوسط؛ وأوروبا. يبدو أن جميع هؤلاء المؤلفين يتفقون على أن "الدولة" فى جوهرها، اعتقاد فى نظام قائم على أساس من الارتباط فى المشاعر والثقافة الجماعية المشتركة.

وهذا ما يرسخ الشعور بالهوية والانتماء والذى يمكن الإشارة إليه بأنه الوعى بالوطنية.

ما هو خاص بالدولة الوطنية الحديثة هو ربط الوعى الوطنى مع مبدأ الديمقراطية. بمعنى أن كل شخص يصنف بوصفه عضوًا فى مجتمع وطنى لديه الحق المتساوى للمشاركة فى صياغة الإدارة السياسية. وهذا الربط بين المواطنة والجنسية، متناقض للغاية. فالنظرية الليبرالية تهدف إلى أن يكون جميع المواطنين أحرارًا ومتساوين أمام القانون ويعاملون كشعب متجانس داخل المجال السياسى. وهذا يتطلب الفصل بين حقوق الفرد السياسية والتزاماته وواجباته وبين عضويته ضمن مجموعات معينة على أساس العرق والدين والطبقة الاجتماعية أو موقع إقامته المحلية. فالمجال السياسى هو أحد المجالات الكلية الشاملة. وهذا يعنى أنه تجريد من الخصوصية الثقافية، ومن الاختلاف. فالاختلاف يجب أن يقتصر على "هوية غير عامة". (راولز Rawls 1985-232-241).

وهذا يتعارض مع واقع تشكيل الدولة الوطنية والذى بموجبه لكى يصبح الفرد مواطنًا عليه أنه يكون عضوًا فى جماعة وطنية معينة تستند عادة، على هيمنة وسيطرة غالبية المجموعة العرقية على المنطقة المعنية. وهكذا فالمواطن هو أيضًا عضو فى موطنه بشكل دائم. (وهو ما يسمى بالوطنية). تتطلب الأيديولوجيات الوطنية بأن تكون المجموعة العرقية والدولة واجهات للمجتمع نفسه وأن يكون لهما نفس الحدود – ينبغى أن تشكل كل مجموعة عرقية نفسها كوطن وأن يكون لها مواصفات الدولة الخاصة مع كل ما يتماشى معها ويناسبها: مثل العلم والجيش والفريق الأولمبي والطوابع البريدية. ولكن فى الواقع هذا التطابق نادرًا ما يتحقق:

فالوطنية كانت دائما أيديولوجية تحاول تحقيق مثل هذا الشروط بدلاً من ما هو متحقق بالفعل.

ولقد شمل البناء التاريخى للدولة الوطنية التوسع المكانى لسلطة وقوة الدولة ودمج الأراضي والمناطق الإقليمية للمجموعات العرقية المختلفة. وهذا قد يجعلها تندمج فى أمة واحدة على مر الزمان. المحاولات لتعزيز الدولة الوطنية يمكن أن يعنى الاستبعاد والاستيعاب أو حتى الإبادة لمجموعات من الأقليات. من الممكن المحافظة على مجموعات صغيرة نسبيًا فى حالات القهر والاستبعاد الدائم من "مجتمع متصور على نحو ما". وقد طبق هذا على سبيل المثال مع اليهود والغجر فى الدول الأوروبية المختلفة ومع الشعوب الأصلية فى المستعمرات التى استوطنوها حيث قاموا بقهر واستبعاد من هم من نسل الجنس الأسود؛ والعمال المتقاعدين؛ فى بعض المناطق من الاستعمار الأوروبى. كما أن الهيمنة السياسية والإقصاء الثقافى أكثر صعوبة إذا كانت الدولة الخاضعة للاستعمار ما زالت محتجزة كقاعدة إقليمية كما كان الحال مع الإسكتلنديين ومنطقة ويلز والأيرلنديين فى المملكة المتحدة أو إقليم الباسك فى إسبانيا.

وقد ساعدت الخبرة التاريخية للأقليات فى صياغة الأساسات والمواقف التى أثرت على ظروف المجموعات الجديدة من المهاجرين. فانتشار الخوف من "الجيتو" و"الجيوب العرقية" تشير إلى أن الأقليات تبدو أكثر تهديدًا عندما تتركز فى مناطق ومجالات مختلفة ومتميزة. بالنسبة للوطنيين، فإن المجموعة العرقية هى دولة، من المحتمل إنشاؤها، فهى لم تتمكن بعد من التحكم بأى منطقة أو إقليم أو أن يكون لها دولة خاصة. معظم الدول الحديثة تبذل جهودًا واعية لتحقيق التكامل الثقافي والسياسي مع الأقليات وهى تشمل آليات المواطنة ومركزية المؤسسات السياسية ونشر اللغات الوطنية وأنظمة

تعليمية عامة وإنشاء مؤسسات وطنية مثل الجيش أو الكنيسة كمؤسسة معترف بها. (شناب Shnappe 1991-1994). تتشابه المشاكل فى كل مكان، سواء كانت الأقليات "قديمة" أو "حديثة". فكيف يمكن تعريف الوطن، إن لم يكن من خلال اشتراك مواطنيه فى هوية عرقية واحدة أو متعددة؟ وكيف يمكن لجوهر القيم والسلوك المنصوص عليها أن تنفذ إن كان هناك العديد من الثقافات والتقاليد؟

المواطنة:

كان على الدول المستقبلة للمهاجرين استنباط سياسات ومؤسسات مختلفة للاستجابة للمشاكل الناتجة عن زيادة التنوع العرقى. فالقضايا الأساسية هى: تعريف من هو المواطن؟ وكيف يمكن للمهاجرين الجدد أن يصبحوا من المواطنين؟ وماذا تعنى المواطنة؟ من حيث المبدأ، فالدولة الوطنية لا تسمح سوى بعضوية واحدة لمواطنيها ولكن المهاجرين وذريتهم يمكن أن يكون لهم علاقة فى أكثر من دولة واحدة. فمن الممكن أن يكونوا مواطنين فى دولتين أو أن يكونوا مواطنين فى دولة ويعيشون فى دولة أخرى. يمكن لهذه الأوضاع أن تقود إلى "وعى وشعور بالولاء العابر للحدود الوطنية"، أو "إلى تقسيم الولاء" وبالتالى فهذا يؤدى حتمًا إلى نقاش حول المواطنة.

المواطنة تعنى المساواة فى الحقوق لجميع المواطنين داخل مجتمع سياسى. فضلاً عن مجموعة من المؤسسات المتناظرة تضمن للمواطن هذه الحقوق. (بولوك Baulök 1991:28) ومع ذلك، فالمساواة الرسمية، نادرًا ما تؤدى إلى تحقيق المساواة فى الممارسات العملية. فالمواطنة تعنى دائمًا شيئًا مختلفًا للرجال يميزهم عن النساء. لأن مفهوم المواطنة يستند على الأسرة

الذكورية – التى يترأسها الأب وهو الذى يمثل فيها امرأتـــه وأولاده. (أنثيـــا ويوفال دافيز Anthia and Yuval - Davis 1989) وبوجه عـــام، تـــم تعريـــف المواطن من حيث الثقافات والقيم والمصالح التى تتشارك فيها مجموعة مـــن الأغلبية العرقية. وأخيرًا، فإنه كما هو متصور، صراحة أو ضمنًا، يتم تقييمه حسب المستوى والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها. وهكذا كـــان اكتـــساب حقوق المشاركة الحقيقية فى عضوية الطبقة العاملة أحد المهـــام التاريخيـــة؛ المركزية للحركة العمالية إذن فتاريخ المواطنـــة كـــان أحـــد الـــصراعات للمضمون الحقيقى للطبقة الاجتماعية من حيث الحقوق المدنيـــة والـــسياسية والاجتماعية. (مارشال Marshall 1964).

إن الشاغل الأول للمهاجر، ليس المضمون الدقيق للمواطنـــة، ولكـــن كيف سيتمكن من الحصول عليها حتى يحوز على وضع قانونى رسمى كى يتساوى فى الحقوق مع غيره من المواطنين والسكان الأصليين. فالحـــصول على وضع قانونى صحيح يتفاوت، بشكل كبير، تبعًا للمفـــاهيم أو القـــوانين السائدة للدولة. يمكننا تمييز وتصنيف الأنواع التالية للمواطنة المثالية:

١- النموذج الإمبراطورى: يعرف بالانتماء إلى أمة من حيث كونها تخضع لسلطة أو حاكم واحد مسيطر. هذه الفكرة ظهرت قبل قيام الثـــورات الفرنسية والأمريكية. وقد أتاحت اندماج مختلف الشعوب المختلفـــة عرقيًـــا لإمبراطوريات متعددة مثل (البريطانية والنمساوية والهنغاريـــة والعثمانيـــة وغيرها) هذا النموذج ظل يعمل به رسميًا فى المملكة المتحدة حتـــى سـن قانون الجنسية الذى صدر فى عام ١٩٨١ والذى أدى للمرة الأولى إلى نوع حديث من المواطنة. كما كان هذا النموذج ساريًا بالنسبة للاتحاد الـــسوفيتى السابق. فهذا المفهوم كان له دائمًا طابع أيديولوجى، بمعنى أنه يساعد علـــى حجب السيطرة الفعلية لجماعة عرقية أو جنسية معينة لممارسة سلطتها على شعوب أخرى.

٢- النموذج الشعبى أو العرقى: يعرف بالانتماء إلى أمة من حيث العرق (أصل مشترك واللغة والثقافة) وهذا يعنى إقصاء الأقليات من المواطنة ومن المجتمع. (كانت ألمانيا تتبع هذا النموذج إلى أن تم إدخال مادة المواطنة الجديدة).

٣- النموذج الجمهورى: يعرف الوطن كمجتمع سياسى مبنى على الدستور وعلى القوانين وعلى المواطنة مع إمكانية قبول وافدين جدد للانضمام إلى المجتمع، بشرط خضوعهم للأنظمة السياسية وأن يكونوا على استعداد لتبنى الثقافة الوطنية. هذا النهج من الاندماج يعود إلى تاريخ الثورة الفرنسية والأمريكية. فرنسا هى المثل والتيار الأكثر انتشارًا حاليًا.

٤- النموذج متعدد الثقافات: يعرف الوطن هنا أيضًا كمجتمع سياسى مبنى على الدستور والقوانين والمواطنة مع إمكانية قبول وافدين جدد. ومع ذلك فهذا النموذج يسمح للمهاجرين بالاحتفاظ بثقافاتهم المختلفة، وبأن ينشئوا مجتمعاتهم العرقية بشرط التزامهم بقوانين الدولة. هذه التعددية أو النهج المتعدد الثقافات أصبح سائدًا فى السبعينيات والثمانينيات فى أستراليا وكندا والسويد كما أنه أصبح مؤثرًا فى دول غربية أخرى. إلا أن العديد من الدول بدأت بالابتعاد عن نهج التعدد الثقافى منذ التسعينيات وأوائل القرن الواحد والعشرين.

تشترك جميع هذه النماذج المثالية فى عامل واحد: أنها مبنية على المواطنين الذين ينتمون إلى أمة أو دولة واحدة. ينظر إلى استيطان المهاجرين باعتباره عملية نقل الولاء الذى كان أساسًا لدولة المنشأ إلى الدولة الجديدة التى سيقيم فيها. هذه العملية التى قد تكون طويلة الأمد وقد تستمر لأجيال متعاقبة تعرف رمزيًا بالتجنس أى الحصول على جنسية الدولة الجديدة. تناقش نظرية عبور الحدود الوطنية (انظر أعلاه) بأن هذا لم يعد

ينطبق على المجموعات المتزايدة من المهاجرين وبالتالى فإن إضافة نوع مثالى جديد من المواطنة قد ينشأ قريبًا.

٥- النموذج العابر للحدود الوطنية: تتجاوز وتعلو الهويات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات العابرة الحدود الوطنية. مما يؤدى إلى أشكال متعددة ومتباينة للانتماء. قد يكون للمجتمعات العابرة للحدود آثار هامة على المؤسسات الديمقراطية والانتماء السياسى فى المستقبل وهذا يتوافق مع حقيقة أنه من خلال العولمة سيتحول قدر كبير من السلطة السياسية الاقتصادية إلى الشركات العابرة للحدود وإلى الوكالات الدولية، التى ليست مفتوحة حاليًا للرقابة الديمقراطية. (كاستلز ودافيوسون 2000 Castles and Davidson). قد يعتمد بقاء الديمقراطية على إيجاد سبل، كى ينضم المزيد من الناس من الذين يحملون هويات متعددة إلى عدد من المجتمعات السياسية. وهذا يعنى أيضًا ضمان مشاركة المواطنين فى مواقع جديدة للسلطة سواء كانت عالية أو منخفضة، عامة أو خاصة.

وسوف نناقش مدى تطابق هذه النماذج فى دول محددة بمزيد من التفصيل فى فصل (١١). فمثل هذه النماذج غير مقبولة عالميًا، وغير ثابتة، حتى داخل الدولة الواحدة. (بولوك وراندل Baulök and Rundell 1998:1273) علاوة على ذلك، فإن التمييز بين المواطنين وغير المواطنين أصبح أقل وضوحًا. فقد أصبح من الممكن للمهاجرين من الذين طالت إقامتهم بصورة شرعية فى دولة لعدة سنوات، فى أحيان كثيرة، الحصول على وضع خاص يرقى إلى "شبه مواطنة". وهذا يعطيهم حقوقًا مثل تأمين إقامة آمنة والحق فى العمل أو البحث عن عمل والقيام بأعمال تجارية واستحقاقهم للضمان الاجتماعي والخدمات الصحية والالتحاق بالتعليم والتدريب؛ وحقوق سياسية محددة، مثل الحق فى تكوين جمعيات أو تجمعات. فى بعض الدول يُعطى

للأجانب المقيمين إقامة طويلة، الحق فى التصويت فى الانتخابات المحلية. مثل هذه الترتيبات تعطيهم مركزًا قانونيًا جديدًا وصلاحيات أكثر من أى أجنبى، ولكن أقل من أى مواطن. اقترح (هامار 23-15 Hammar1990). هامار استخدام مصطلح "مقيم لأجل معين"، وهذا يشمل وضع الأجانب الذين يحصلون على إقامة قانونية دائمة". وهو ينطبق على الملايين من الأجانب المقيمين، على المدى الطويل فى أوروبا الغربية. وفى الواقع فالكثير منهم ولدوا فى هذه الدول التى يقيمون فيها.

هناك عنصر جديد ظهر مع وضع "شبه المواطنة" وهو تطوير المعايير الدولية لحقوق الإنسان على النحو الذى نصت عليه هيئات مثل الأمم المتحدة؛ (UN) ومنظمة العمل الدولية (ILD) والمنظمة العالمية (WTO). فقد سنت هذه المنظمات مجموعة كاملة من الحقوق المدنية التى تضمن الحقوق الاجتماعية للمواطنين وغير المواطنين على حد سواء فى الدول التى تعتمد هذه المعايير الدولية. (سويال Soysal 1994). ومع ذلك فإن الحماية القانونية التى توفرها هذه الاتفاقيات الدولية، قد تكون قاصرة وناقصة لدى الدول التى لا تصدق عليها أو التى لا تطبق هذه المعايير الدولية فى قوانينها الوطنية والذى هو الحال، غالبًا، فى الإجراءات الدولية التى تتخذ لحماية حقوق المهاجرين. (انظر فصل ١ إلى ١٣).

قدم الاتحاد الأوروبى أكثر الأمثلة تقدمًا عن النوعية الجديدة للمواطنة. (انظر الفصل ٨) ففى معاهدة (ماستريخت Mastricht 1994) حددت أسس المواطنة فى الاتحاد الأوروبى وتبنت حقوق الإنسان: الحق فى حرية الانتقال والإقامة على أراضى الدول الأعضاء حق التصويت والترشيح للمناصب فى انتخابات البرلمان الأوروبى فى الدولة التى يقيمون فيها حق الحماية الدبلوماسية للدبلوماسيين فى الاتحاد الأوروبى وفى أى

دولة من دول العالم الثالث؛ حق تقديم التماس إلى البرلمان الأوروبى ومناشدة أمينها بالتحقيق فى المظالم. (مارتينيلو Martiniello 1994:31) لكن مواطنى الاتحاد الأوروبى الذين يعيشون فى دولة هى الأخرى عضو فى الاتحاد لا يملكون الحق فى التصويت فى انتخابات البرلمان الوطنى لهذه الدولة. كما لا يحق للأشخاص الذين يعتمدون على الضمان الاجتماعى فى معيشتهم الإقامة فى دولة أخرى من أعضاء الاتحاد الأوروبى، إضافة إلى أن الالتحاق بالوظائف العامة لا يزال، بشكل عام، محصورًا بالمواطنين فقط. (مارتينيلو Martiniello 1994:41). مازالت أوروبا منقسمة بين منطقة شنيجيج (Schengen zone) التى تسمح بحرية السفر لبعض أعضاء الاتحاد الأوروبى، بينما تستثنى دولاً أخرى من الأعضاء، فى حين تسمح لبعض الدول من خارج الاتحاد الأوروبى وغيرهم بحرية السفر. وإلى الآن لم يتم إنجاز سوى القليل بالنسبة لقانون المواطنة فى دول الاتحاد الأوروبى، فغالبية المهاجرين، الذين يأتون من خارج الاتحاد الأوروبى لا تنطبق عليهم هذه المعاهدة.

عملية التكامل والاندماج الأوروبى مازالت مستمرة: ففى معاهدة أمستردام لعام 1997 (مادة 63) تم إنشاء جمعية اختصاصها، مجالات الهجرة واللجوء السياسى الجديد. دخلت هذه السياسة الجديدة حيز التنفيذ فى الفترة التى سبقت توسع الاتحاد الأوروبى. فى 1 مايو 2004 حيث تم قبول عشر دول أعضاء (لا سيما من وسط وشرق أوروبا) للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. كما تم انضمام دولتين أخريين: رومانيا وبلغاريا فى 1 يناير 2007. تضع لوائح الاتحاد الأوروبى معايير مشتركة لمعاملة طالبى اللجوء السياسى والمهاجرين. على الرغم من أن فرض القوانين الدقيقة وتنفيذها لا يزال يخضع لسيادة كل دولة بمفردها. قدمت المفوضية الأوروبية مقترحات فى عام 2005 لوضع سياسة مشتركة بشأن الهجرة الاقتصادية،

ولكنها قوبلت بالرفض من أعضاء، لهم أهميتهم، فـــى الـــدول الأوروبيـــة (كاستلز Castles 2006).

والسؤال الذى يطرح على المدى البعيد هـــو، هـــل ســـتتمكن الـــدول الديمقراطية أن تعمل بنجاح مع مجموعة متباينة من السكان، ما بين مواطنين أصليين وشبه مواطنين وأجانب؟ فعلى الأرجـــح، أن الهجـــرات ستـــستمر وستكون هناك أعداد متزايدة من الناس الذين ينتمون إلى أكثر مـــن مجتمـــع واحد. فقد أصبح الحصول على جنسية مزدوجة أو متعددة أمرًا شائعًا علـــى نحو متزايد. كما غيرت معظم دول الهجرة قوانين الحصول على جنسية على مدى ٤٠-٥٠ عامًا الماضية. وفى بعض الأحيان عدة مرات. كما غيـــرت الدول المصدرة للمهاجرين، مثل المكسيك؛ والهند؛ وتركيا؛ أيـــضًا قوانينهـــا فيما يتعلق بالمواطنة والجنسية، من أجل القيام بصلات مع مواطنيهـــا فـــى الخارج. هناك المزيد من الدول التى تقبل بالجنسية المزدوجة، على الـــرغم من أن هذه الممارسات مازالت تلقى معارضة. (فيست وأخـــرون Faist 2004). المحور الرئيسى للإصلاح، هو التركيز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لدمج الجيل الثانى فى المجتمع السياسى من خلال الحصول على المواطنة، عـــن طريق الولادة أو الحصول على الجنسية بطريقة أسهل. (انظـــر البنكـــوف وكلوزمير Aleinikoff and Klusmeyer 2000) – (كاستلز ودافيوسون / فصل Castles and Davidson 2004:4). والنتيجة هو أن معنـــى المواطنـــة، علـــى الأرجح، سيتغير. وأن هذا الارتباط المنحصر بدولة واحدة سوف يصبح أكثر هشاشة وضعفًا، وهذا قد يؤدى إلى شكل من أشكال "المواطنة عبر الحدود". كما يقترح (بولوك Baulöck 1994 b). ولكن هذه النظريـــة بـــدورها، تثيـــر التساؤل حول كيفية قيام الدول بتنظيم الهجرة، إذا مـــا أصـــبحت المواطنـــة والجنسية أكثر انتماء للعولمة.

استنتاجات:

لقد استعرض هذا الفصل بعض التفسيرات النظرية للهجرة ولتشكيل الأقلية العرقية. إحدى الحجج الرئيسية كانت أن الهجرة والاستيطان يرتبطان ارتباطا وثيقا بروابط أخرى اقتصادية؛ وسياسية وثقافية تكونت بين دول مختلفة في عملية تسريع نحو العولمة. فالهجرة الدولية في أشكالها المختلفة، لابد من أن ينظر إليها باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من تطورات العالم المعاصر. ومن المرجح، أنها ستنمو في العدد في السنوات المقبلة، وذلك بسبب الضغوط القوية لمواصلة الاندماج العالمي.

الحجة الثانية هي أن للهجرة ديناميكيات داخلية معينة تستند على الشبكات الاجتماعية التي هي في صميم تكوينها. يمكن لهذه الديناميكيات أن تؤدى إلى تطورات ليست، في الأصل، مقصودة من المهاجرين أنفسهم ولا من الدول المعنية. النتائج الأكثر شيوعًا لحركة الهجرة، أيا كان طابعها الأولي، هو استيطان نسبة كبيرة من المهاجرين وتشكيل الجماعات العرقية أو الأقليات في البلد الجديد. وبالتالي يجب أن يُنظر إلى ظهور المجتمعات التي هي أكثر تنوعًا ثقافيًا وعرقيًا كنتيجة حتمية للقرارات الأولية التي سبق واتخذت لاستخدام وتوظيف العمال الأجانب أو السماح بالهجرة.

والحجة الثالثة هي أن أعدادًا من المهاجرين الدوليين لا ينتقلون ببساطة من مجتمع إلى آخر، ولكنهم يحافظون على روابط مهمة ومتكررة في مكانين أو أكثر. فهم يشكلون مجتمعًا عابرًا للحدود الوطنية يعيش عبر الحدود. وقد أصبح هذا الاتجاه أكثر سهولة نتيجة للعولمة، سواء من خلال التحسينات في مجال النقل وتكنولوجيا المعلومات أو من خلال نشر القيم الثقافية العالمية. لا تضم المجتمعات العابرة للحدود في الوقت الراهن سوى أقلية من المهاجرين، ولكن يمكن، على المدى الطويل، أن يكون لها نتائج هائلة على الهوية الاجتماعية والمؤسسات السياسية في كل من الدول المستقبلة ودول المنشأ.

تهتم الحجة الرابعة بطبيعة الأقليات العرقية وكيف تشكلت. فقد تشكلت معظم الأقليات من خلال مزيج من تعريف الآخرين لهم وتعريفهم الذاتى لأنفسهم. يشير تعريف الآخرين إلى الأشكال المختلفة من التمييز العرقى والاستبعاد أو الإقصاء (أو العنصرية) أما التعريف الذاتى، فله طابع مزدوج ويتضمن التأكيد وإعادة خلق الهوية العرقية التى ترتكز على الرموز والممارسات الثقافية المتوارثة وتشمل أيضًا التعبئة السياسية ضد الإقصاء والتمييز العنصرى، وذلك باستخدام الرموز الثقافية والممارسات بطريقة مفيدة وفعالة. وبعد أن يتم استيطان المهاجرين وتكون الأقليات العرقية، تسييس هذه الرموز، إلى حد كبير، فى فترة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. فالقضايا التى لها علاقة بالثقافة والهوية والمجتمع، يمكن أن تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمعات المستقبلة للمهاجرين.

تركز الحجة الخامسة على أهمية الهجرة بالنسبة للدولة الوطنية. يبدو أن زيادة التنوع العرقى، على الأرجح، سيسهل حدوث تغييرات فى المؤسسات السياسية المركزية مثل المواطنة ويمكن أن يؤثر على طبيعة الدولة الوطنية.

تساعد هذه الاستنتاجات على تفسير البروز السياسى المتنامى فى القضايا المرتبطة بالهجرة والأقليات العرقية. فقد أدت حركات الهجرة فى الـ ٦٠ سنة الماضية إلى تغييرات لا رجعة فيها فى كثير من الدول. وسوف يتسبب استمرار الهجرات فى تغيير وتحول جديد فى كل من المجتمعات التى تضررت بالفعل وفى دول أخرى دخلت الآن ساحة الهجرة الدولية. ستوفر الفصول القادمة وصفًا أكثر تفصيلاً لمواصلة نقاش هذه الأفكار.

دليل لمزيد من القراءة:

هناك بحثان حديثان يوفران لنا نظرة عامة عن نظرية الهجرة العالمية: فقد قدم لنا ماسي وآخرون (1998) مناقشة ونقدا منهجيا، بينما تضمنت أعمال بريتل وهوليفيلد (2007) على فصول تتناول مساهمات بعض التخصصات العلمية الاجتماعية المهمة. يمكن العثور على مجموعة مهمة عن نظرية الهجرة ومنهجيتها فى عدد خاص ومميز فى مجلة الهجرة العالمية (International Migration Revue) {Portes &De Wind2004}؛ بينما ثمة عدد أقدم، ولكنه لا يزال مفيدًا، يمكن العثور على خلاصة وافية له فى العدد الخاص من مجلة الهجرة العالمية لعام (23:3 1989) كما يعطينا ساسن (1988) رؤية مبتكرة عن السياسة الاقتصادية للهجرة. بينما قدم لنا بورجاس (1990 & 2001) الرؤية الكلاسيكية الجديدة. وكذلك مدنا كل من بورتس وورومبو (2006) بدراستين حديثتين عن الهجرة والاستيطان فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهى نظريات ذات خلفيات قيمة. بينما قدم بويل وآخرون نصًا تمهيديًا جيدًا قام بكتابته متخصصون فى علم الجغرافيا. كتب كيرتز وآخرون (1992) مجموعة مميزة عن نظرية أنظمة الهجرة.

تشتمل الأعمال السابقة عن "الجنس" والهجرة، على أبحاث قام بها فيزاكليا (1983) وموروكفاسيك (1984) ولوتز وآخرون. كما أنه هناك وجهات نظر حديثة، يمكن العثور عليها لدى أندل (2003). ثمة مجموعة شاملة من المقالات عن الدراسات العرقية والإثنية قام بكتابتها كل من بيسار وماهلر (2003) وفيزاكليا (1998) وجولدبرج وسولوموس. (2002). قدم كل من ركس وماسون (1986) عروضًا مفصلة عن النهج النظرى. أما عن الدراسات العرقية فدراسات كل من موس (1985) وكوهين وبينز (1988) ومايلز (1989)، وباليبار والبرستاين (1991) وإيسيد (1991) ويفيوركا (1995.1992.1991)، وسولوموس

(2003)، ومورجى وسولوموس (2005) جيدة. كما قدم كل من أندرسون (1983) وجيلنر (1983) وإيجناتيف (1994) تحليلات مثيرة عن الوطنية. بينما ناقش سميث (1991،1986) العلاقة بين العرقية والوطن.

يمكن العثور على تحليلات بين الهجرة والمواطنة فى أعمال بوبوك (1991 و1994أ و1994ب) وفى بوبوك وراندل (1998) وبوبوك وآخرون (2006 أوب). وفى الينيكوف وكلازمييير (2000، 2001) وفى كاسلز ودافيدسون (2000) وفى جوتمان (1994) وشنابر (1994) وسويسال (1994) وكيمليكا (1995). وقد قدموا جميعًا رؤى مختلفة عن ذات الموضوع. أما دى ويند وآخرون، فقد قدموا مجموعة من المقالات عن أسلوب تغيير الاندماج فى الولايات المتحدة. تشمل أبحاث باش وآخرون (1994) تعريفًا جيدًا بالمجتمعات المتخطية للحدود الوطنية. ناقش كل من كوهين (1997) وبورتز وآخرون (1999) وفيرتوفيك (1999، 2004) وفيست (2000) نظرية تخطى الحدود الوطنية من وجهة نظر حركات اللاجئين. كما كانت أعمال زولبرج وبندا (2000) مفيدة من أجل فهم الروابط بين الهجرة الاقتصادية وتحركات اللاجئين.


الفصل الثالث

العولمة والتنمية والهجرة

هناك سؤال مهم للباحثين الأكاديميين فى الجامعات وصانعى القـرار السياسى وهو هل تشجع الهجرة وتساعد على تنمية دول المنشأ أو أنها على العكس تعوق هذه التنمية؟ هذا الاهتمام ليس جديدًا، ولكن الموضوع أصبح أكثر وضوحًا وإثارة للقلق فى السنوات القليلة الماضية. يتناول هذا الفصل القضايا الرئيسية فى النقاش الدائر حول تأثير الهجرة على التنمية عن طريق ربطه بأبحاث أكثر شمولاً فى علم الاجتماع. يبرز أمامنا من خلال هذا التحليل موضوع مهم ومثير للجدل. فقد أدت العولمة إلى تغييرات اجتماعية أساسية فى كل من الشمال والجنوب، وهذه بدورها وفرت الظروف لمزيد من معدل تدفق الهجرة فى الزمن الحاضر. وهذا يدعو إلى ضرورة إعادة التشكيل والتصور لوضع الهجرة العالمية. مهمة هذا الفصل أن يكون كجسر يربط القضايا والمفاهيم بين النظرية التى قدمت فى الفصل الثانى وبين دراسات عن تاريخ الهجرة عالميًا حتى عام ١٩٥٤، والتى سنأتى على ذكرها فى الفصل الرابع وبين البيانات والتقديرات للهجرات المعاصرة فى مختلف مناطق العالم والتى سيرد ذكرها فى الفصل الخامس والسادس والسابع.

يتركز الاهتمام فى النقاش الدائر، بشكل أساسى، على تطور الهجرات ومدى توسعها من الجنوب إلى الشمال. ونعنى الهجرات من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى الدول المتقدمة حضاريًا فى كل من أوروبا وأمريكا وأوقيانوسيا وعلى نحو متزايد أيضًا إلى مناطق الاقتصاد الصناعى فى

جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية والخليج الفارسى. تبين الأرقام التى أصدرتها الأمم المتحدة (انظر جدول 1.1) بأن المجموع العالمى للمهاجرين (على اعتبار أنه يشمل كل الذين يعيشون خارج مكان ولادتهم لمدة تزيد عن عام) كان حوالى ١٥٥ مليونًا فى عام ١٩٨٠، منهم ٨٤ مليونًا هاجروا إلى الدول المتقدمة و٥٢ مليونًا إلى الدول النامية. وفى عام ٢٠٠٦ قدر مجموع من هاجروا عالميًا ب١٩١ مليون شخص. هاجر منهم ٦١ مليونًا من الجنوب إلى الجنوب (أى من إحدى الدول النامية إلى أخرى) كما هاجر ٥٣ مليونًا من الشمال إلى الشمال، و١٤ مليونًا من الشمال إلى الجنوب، و٦٢ مليونًا أخرين من الجنوب إلى الشمال. (إدارة الشئون الاقتصادية الأمم المتحدة ٢٠٠٦) وبعبارة أخرى، نلاحظ أن معظم الزيادة فى الهجرات التى تمت مؤخرًا، كانت من الجنوب إلى الشمال، ولكن هذا التقدير مبالغ فى تبسيطه، فالكتلة السوفيتية السابقة والدول الصناعية الجديدة لا يمكن تصنيفها بسهولة، بأنها دول من الشمال أو من الجنوب، فهذا تبسيط مبالغ فيه، ولكنه مؤشر على أنه اتجاه مهم.

شدد الباحثون فى اقتصاد التنمية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى على أن هجرة الأيدى العاملة جزء لا يتجزأ وحيوى فى عملية التحديث. انصب جلّ بحثهم أولاً وقبل كل شيء، على دراسة آثار التنمية على الهجرة، كما اهتموا بالمقابل بدراسة آثار الهجرة على التنمية. أى نقص الطلب للعمالة (وبالتالى البطالة) فى دول المنشأ وتدفق رؤوس الأموال من خلال تحويلات المهاجرين (الأموال التى يرسلها المهاجرون إلى عائلاتهم فى الوطن والمجتمعات المحلية) التى يمكن معها تحسين معدل الإنتاج والدخل. (Massey et all ماسى وآخرون 233 : 1998).

شاركت، فى وجهة النظر هذه حكومات دول مثل المغــرب وتركيــا والفلبين وشجعت مواطنيها على الهجرة إلى أوروبــا الغربيــة والولايــات المتحدة الأمريكية وبعد ذلك إلى دول النفط فى الخليج العربى. وقد أعلنــت هذه الدول أن تصدير العمالة يسهل تنمية الاقتصاد فى الداخل. ومع ذلك، فإن هجرة الأيدى العاملة والخطط التى وضعت لتوظيفها فى الخارج كانت على المدى الطويل، على الأغلب، مخيبة للآمال ومحبطة. فالفوائد التــى عــادت على دول المنشأ كانت قليلة جدًا كما بينت سلسلة من الدراسات أجريت على تركيا. (Paine باين 1974، Abadan-Unat أبادن يونات Martin 1988 مــارتن 1991). كانت النتيجة وجهة نظر، فى الغالب، متشائمة "بأن الهجرة تقــوض فرص التنمية الاقتصادية المحلية وتخضع الدولة إلى حالــة مــن الركــود والتبعية" (Massey et al ماسى وآخرون 1998:272)

إذن، لمَ كل هذا الميل والحماس والاهتمام الجديــد (نيولانــد 2007) بالهجرة والتنمية؟ لمَ تعتقد كل من الوكالات الدولية وحكومات كل من الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين بأنه من الممكن أن تساهم الهجرة فى تنميــة الدول الفقيرة؟ وإلى أى مدى يمكن اعتبار هذه الدعوى مبررة وصــحيحة؟ هذه هى الأسئلة المهمة والرئيسية التى يجب توجيهها للحسم فيها فــى هــذا الفصل. ومع ذلك، من المهم أن نتفحص السياق فى مثل هــذه المناقــشات: ولذا، فإننا نبدأ بالبحث، من خلال النظر فى عمليــات العولمــة المعاصــرة والتحولات الاجتماعية وعواقبهما على حركات الهجرة البشرية.

العولمة:

شددت كل من النظريات التى تدعو إلى تنظيم الهجرة وشبكات برامج الهجرة وقوانين تخطى الحدود الوطنية التى تم بحثها فى الفصل الثانى على

الحاجة لفهم الهجرة كجزء من علاقات أكثر توسعًا وشمولاً بين المجتمعات. وهذا بمثابة صدى للقلق من اقتصاد سياسى عالمى موجـود فـى نظريـة الأنظمة العالمية. ومع ذلك، فمنذ أواخر السبعينيات ظهر نموذج جديد وهـو نظرية العولمة التى أصبحت إطارًا مقبولاً، على نطـاق واسـع، لإجـراء مناقشات حول الهجرة الدولية.

لا يمكننا، تلخيص الكتابات الموسعة التى دارت حول هذا الموضوع، كما أنه من الصعب تقديم تعريف دقيق لها. أقرب تعريف لتحديد خـصائص العولمة هو أنها تعمل على توسيع وتعميق وتسريع الترابط والتـداخل فـى جميع أنحاء العالم، فى كافة مجالات وجوانب الحياة الاجتماعية المعاصـرة. (Held et al هيلد وآخرون 1999:2) وبالتالى، فالمؤشر الأساسى للعولمة هـو الزيادة السريعة للهجرات المتخطية للحدود بكافة صورها. بدءًا من التمويـل والتجارة ولكنها تشمل أيضًا الديمقراطية والحكم الرشيد والإنتـاج الثقـافى والإعلامي والتلوث البيئي والأكثر أهمية فى بحثنا هذا تأثير العولمة علـى البشر. كانت البنية الأساسية فى تنظيم هذه الموجات مـن الهجـرات هـى تأسيس شبكة مهمتها تنظيم الهجرة عالميًا والتى يمكن الاستعانة بها من خلال شركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية، أو كما لوحظ بالفعل، من خـلال الجمعيات والمؤسسات العالمية المنظمة للهجرة ولعبور الحدود الوطنية. من أهم آليات العولمة، الحصول على معلومات جديدة حديثة وتقنيات الاتصالات ورحلات جوية رخيصة. (Castells كاستلز 1996) من الضرورى الإقرار أن الثورة العلمية والتكنولوجيا التى ترتكز على الحاسوب أمر أساسـى لتأكيـد فكرة أن العولمة واقع جديد لا مفر منه.

كثيرا ما تصور العولمة على أنها عملية اقتــصادية بحتــة لوصــف الأنشطة التى كانت تعتمد وترتكز على الاقتصاديات الوطنية، ولكنها امتدت وتدفقت بعد العولمة إلى خارج حدودها:

تشير العولمة، فى معناها الأعم، إلى تــصاعد الاســتثمار المباشــر وتحرير رأس المال وسعر الصرف والتكنولوجيا والخدمات لتنطلــق عبــر الحدود الوطنية، فضلا عن إنشاء وخلق نظام عــالمى للإنتــاج – اقتــصاد عالمى جديد. (Petras&Veltmayer بيتراس وفيلتماير 2000:2).

فى العالم الاقتصادى الجديد هذا، نجد أن الشركات المتعددة الجنسيات هى الفاعل الرئيسى. (MNCs) وهى شركات عملاقة ضخمة تعمل فى دول متعددة وفى أسواق السلع والأموال العالمية، فالعولمة تخضع لمنطق الأرباح المشتركة لهذه الشركات (Bello بللو malig- ماليج 2004:85). تعمل الأسواق العالمية بشكل مستمر عبر الحدود من خلال التجارة الإلكترونية.وينظر إليها على أنها خارج سيطرة أى دولة. أنصار العولمة يرون أن ســيطرة الــدول الوطنية على الاقتصاد عائق وطراز قديم ويطالبون بأن يحل محلهــا قــوة الأسواق واختيار المستهلك (Ohmae أوهما، 1995). ترتبط وجهة النظر هذه بالمبادئ الليبرالية الجديدة التى تنادى بدول صغيرة وبخصخــصة المرافــق والخدمات ورفع القيود عن الاقتصاد وتحريره وفتح الأسواق (خاصة أسواق الدول النامية) إلى أسواق المنافسة العالميــة. مــن ناحيــة أخــرى، يــشدد المعارضون للعولمة ويؤكدون بأن لها أثارًا سلبية علــى أنظمــة الرعايــة الاجتماعية وعلى الانتماء الوطني وعلى حقوق العمال وعلى الديمقراطيــة. (Martin & Schumann مارتن وشومان 1997) من الواضح، أن تأثير العولمة لا يقتصر فقط على الاقتصاد فهى أيضًا منهج سياســى يُفهــم مــن خــلال مصطلح ومعيار أيديولوجى:

وضح المنظرون لهذا المنهج والكثيرون من المدافعين عن موجات الهجرة المتزايدة وعمليات الاندماج والتكامل الاقتصادي والتحول الاجتماعى، بأنه نظام عالمى جديد يعتمد على مؤسساته الخاصة وتصوراته للسلطة التى حلت محل الهياكل السابقة التى كانت مرتبطة بالدولة الوطنية. وهكذا عملوا على خلق أوضاع وأنظمة جديدة فى حياة الشعوب فى جميع أنحاء العالم (Petras & Velimayer بتراس وفيلماير 2000:2).

يحاول كل من بتراس وفيلماير، مثل غيرهم من منتقدى العولمة أن يبرهنوا على أن هذا النظام العالمى الجديد ليس فريدًا ولا جديدًا، ولكنه بالأحرى مرحلة أخيرة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى تسلل وتوغل فى كل ركن من أركان الأرض منذ القرن الخامس عشر الميلادى. وفى الواقع، فإن خطوات التكامل والاندماج الاقتصادى ليست أكبر مما كانت عليه فى الفترة السابقة، حيث كان النظام الرأسمالى فى أوسع مراحله منذ عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩١٤ (Hirst & Thomson هرست وتومسون 1996) فقد ظهر نموذج العولمة فى سياق إستراتيجية الليبرالية الجديدة التى تم تأسيسها تحت إدارة الرئيس رونالد ريجان فى الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة تاتشر فى المملكة المتحدة التى خططت لتحد من نظام الرعاية الاجتماعية ومن الأجور العالية نسبيًا بعد فترة ازدهار ما بعد الحرب.

فقد أدى فتح الأسواق وإزالة الحماية عن العمل المنظم إلى تغييرات كبيرة فى الدول الصناعية القديمة، كما تم نقل الإنتاج إلى مناطق اقتصادية ذات أجور منخفضة مثل ماكيلادوراس فى المكسيك أو إلى مناطق الإنتاج البحرى فى جنوب شرق آسيا. كما أدت هذه الإستراتيجية إلى إعادة تشكيل الحياة السياسية عن طريق إضعاف اليسار فى الدول الصناعية ودعم وتعزيز الأنظمة الاستبدادية فى الجنوب. (Frobel et al فروبل وآخرون 1980).

وهكذا نرى أن العولمة لم تضعف فقط المفهوم الوطنى للدول، بل إنها أصبحت بالفعل شكلاً جديدًا من أشكال الإمبريالية تهدف إلى تعزيز قوة ومركز الدول الشمالية وطبقاتها الحاكمة. (Weiss ويس 1997؛ Hardt & Negri هاردت ونيجرى 2000 Petras&Veltmayer 2000 بيتراس وفيلماير2000). وأصبح هذا أكثر وضوحًا فى أوائل عام ٢٠٠٠، حيث استخدم المحافظون الجدد فى الولايات المتحدة الأمريكية تحكمهم وسيطرتهم بأقوى جهاز عسكرى فى محاولة لتأكيد هيمنتهم العالمية. (Bello & Malig بيلو ومااليج Bello 2004 بيلو 2006).

فحتى الاقتصاد الليبرالى العالمى الجديد يحتاج إلى آليات الرقابة، ولكن هذه، تم توفيرها، ليس من قبل الحكومات الوطنية ولكن، عن طريق مؤسسات دولية، خاصة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والتى لم تكن مهمتها حماية الاقتصاد الضعيف أو الفئات الاجتماعية الضعيفة، بل، لضمان أن الاقتصاد والمجتمعات فى العالم مفتوحة لرياح المنافسة الباردة- من خلال برامج تأسيسية للإصلاح. ترتبط هذه المؤسسات بصلات وثيقة مع وزارة الخزانة الأمريكية وتؤثر مصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية بشدة فى توجيه سياساتها. والنتيجة كانت واضحة، فشل واضح فى السياسة، خاصة خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الروسى والأزمة المالية الآسيوية فى التسعينيات. فالدول التى اتبعت تعليمات صندوق النقد الدولى، غالبًا، أحرزت نتائج سلبية، على العكس، فدول أخرى مثل ماليزيا، رفضت الأخذ بأفكار صندوق النقد الدولى، وكان أداؤها الاقتصادى أفضل. (Stiglitz ستيجليتز 2002)

كانت إحدى الحجج المهمة التى تدعو لصالح العولمة الليبرالية الجديدة، الاعتقاد بأن العولمة ستؤدى إلى تسريع النمو الاقتصادى فى الدول الفقيرة،

وبالتالى، على المدى البعيد، إلى الحد من الفقر والاقتراب ثم الالتقــاء مــع الدول الغنية (Milanovic ميلانوفيك 2007:34). هناك طرق متعددة لقياس عدم المساواة بين الدول، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الجدل والخلاف فــى هذا المجال. (للحصول على معالجة مفصلة فى هذا الموضوع انظــر إلــى (Held &Kaya هيلد وكايا 2007) هناك دراسة أجراها (ميلا نوفيــك) وهــو اقتصادى ترأس وحدة البحث الاقتصادى عن الفقر فى العالم بتكليف من البنك الدولى، لخص فيها الاتجاهات فى العشرين إلى الخمــس والعــشرين ســنة الماضية:

بين فيها أن الاقتصاد فى كل من الصين والهند كانا فى المقدمة، بينما تراجعت دول متوسطة الدخل، مثل أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية ومــال الوضع فى أفريقيا إلى الأسوأ. أما فى العالم الغنى الذى يضم أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا فقد نما اقتصادها نسبيًا نموًا سريعًا. من ناحيــة أخرى، ازدادت حدة عدم المساواة داخل الدول، تقريبًا، فى كل مكــان مــن العالم. ونشهد الآن حالة عامة من الفقر المدقع فى أفريقيا، حيث إن معظــم الدول الأفريقية تقع تحت خط الفقر، حتى إن معظمهم أصبحوا فى الواقــع، أشد فقرًا مما كانوا عليه فى عام ١٩٦٠ (هذا ما أكده ميلانفيك فــى الــنص الأصلى: 2007:32).

يرى ميلانفيك أن عدم المساواة فى العالم قد بلغ الذروة وقد يكون أعلى من أى وقت مضى. ولذا برأيه أن العولمة نموذج خاطئ ولا يعتمد عليه فى شرح التغييرات العالمية الكبرى. فهى ليست سوى أيديولوجية تــم جمعهــا والإجماع عليها فى واشنطن تدعو إلى أهمية تحرير السوق؛ والخصخــصة وعدم تقييده بقوانين اقتصادية (Stiglitz ستيجليتز 2002: 67) كما أنها تستند علــى فكرة، إعادة تشكيل العالم وتعتمد فى أساس افتراضها هذا، على أن الاقتصاد،

هو الذى سيقود الحضارة. (Saul سول 2006:xi) وقد تم ربط هذا، بفكرة أن العولمة أمر لا مفر منه، وأنه لا جدوى من المقاومة والرجعية والعودة إلى الوراء. يستخدم بعض النقاد مصطلح (عولمية) بدلاً من عولمة، كوهين وكينيدى ٢٠٠٠ بيتراس وفالتماير ٢٠٠٠؛ سول ٢٠٠٦ ليؤكدوا على هذا الطابع الأيدلوجى. وقد ناقش بعض المحللين فى عام ٢٠٠٥ دور العولمة، وقرروا أنها فى طريقها إلى الانهيار وأن تغييرا جزريا فى النظام العالمى على وشك الظهور (مثال: سول ٢٠٠٦).

ومع ذلك، يبدو أن من الأهمية بمكان، التمييز بين العولمة كمشروع سياسى وبين كونها منحى اقتصاديا. فعلى المستوى السياسى، يبدو أن الهيمنة الأيديولوجية للعولمة باعتبارها وسيلة لفهم العالم المعاصر قد انتهت، كما أصبح واضحا أن الزيادة فى عدم المساواة وتزايد الصراعات وعدم تحقيق قواعد تجارية عادلة فى صالح الدول الفقيرة قد أثبت أن العولمة لم تحقق الغرض الذى قامت من أجله وخانت الوعود التى بنيت عليها. إن ظهور القوى الجديدة، خاصة الصين والهند واليابان وجنوب أفريقيا تحدى ونافس الهيمنة الغربية فى عالم السياسة الحديث. كما يبدو، فإن العالم يدخل مرحلة من إعادة تأكيد أهمية الدول الوطنية وفاعليتها فى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى.

ومع ذلك، فعلى المستوى الاقتصادى، فإن الزيادة فى سيطرة سوق رأس المال العالمى لا تظهر أى بادرة فى الانحسار والتقهقر. إن البورصة الإلكترونية العالمية تعمل بشكل متواصل وتضيف على مدار الساعة منتجات وسلعا جديدة للمضاربة. منها (مشتقات ثانوية أو مستقبلية أو عقود آجلة وصناديق إحاطة وأسهم وغيرها)، إضافة إلى السلع والأسواق المالية التقليدية. وهكذا فإن الخصخصة وتحرير السوق وعدم تقييده بالقوانين

ما زال قائمًا دون هوادة. أصبح الاقتصاد المحلى والوطنى مشدودًا ومرتبطًا بشدة بالإنتاج العالمى وبحركة التجارة العالمية اللذين تغيرا بشكل عميق. فمن الممكن الآن أن تتحدى دول عملاقة فى اقتصادها مثل الصين والهند القوى الصناعية القديمة، ولكنها ستلعب بالقواعد الاقتصادية ذاتها، وتعتبر أن الاستقرار وتوازن النظام أمرًا مهمًا وضروريًا بالنسبة لمصالحها الخاصة.(Zhao زاهاو 2007).

تبقى العولمة سياقًا مهمًا وحاسمًا لفهم الهجرة فى القرن الواحد والعشرين. فهى من ناحية تحرك الهجرة وتغير من مسارها وأشكالها، ومن ناحية أخرى فالهجرة، جزء لا يتجزأ من العولمة، وهى فى حد ذاتها قوة كبيرة، تعيد تشكيل المجتمعات والتجمعات السكانية. تقود العولمة إلى تغيير وتحول اجتماعى سائد وعام فى جميع أنحاء العالم.

التحول الاجتماعى:

يتضمن مفهوم فكرة التحول الاجتماعى إلى التحول الجذرى فى طريقة تنظيم المجتمع والتى تتجاوز عمليات التغيير العادى التى هى فى تطور دائم. (قارن Polanyi بولاني 1944). ينشأ هذا التغيير عندما تحدث تحولات أساسية فى علاقات القوة السائدة. فقد أدت التحولات الأخيرة الهائلة فى المجالات الاقتصادية والشئون السياسية والعسكرية إلى هذا التحول الجذرى. للعولمة آثار ونتائج متفاوتة. فمن الممكن اعتبارها بالفعل، عملية لتجميع وضم مناطق وفئات اجتماعية معينة فى علاقات السوق الرأسمالى العالمى واستبعاد آخرين. (Castells كاستلز 1996) فقد أدى الاختراق الذى قام به المستثمرون الشماليون والشركات متعددة الجنسيات نحو الاقتصاد الجنوبى إلى إعادة الهيكلة

الاقتصادية التى من خلالها تم ضم بعض المجموعات مــن المنتجــين إلــى الاقتصاد الجديد، فى حين وجدت مجموعات أخرى بأن أماكن عملها قد دُمرت وكفاءاتها فى العمل انخفضت. وهكذا نرى أن عولمة الاقتصاد تعنــى تحــولاً عميقًا فى جميع المناطق. أدى الإهمال فى هذا الصدد من جانب صندوق النقد الدولى وغيره من المؤسسات المالية الدولية إلى الفشل والذى بدوره أدى إلــى انتكاس جدول أعمال التنمية كما أدى إلى إتلاف نسيج المجتمعات بــدون داع. (Stiglitz ستيجليتز 2000:76-77).

كثيرًا ما يشار إلى النمو السريع فى التفاوت الاقتصادى بــين الــدول المتقدمة وبقية دول العالم، بعبارة "عدم مساواة بين الشمال والجنوب". ومــع ذلك، فهذا المصطلح العام يخفى بعض الاختلافات المهمة. أولاً، العديد مــن الدول أو المناطق لا ينطبق عليها هذا التقسيم. إن كلا من الاقتصاد الانتقالى لدول الكتلة السوفيتية السابقة والاقتصاد الصناعى الجديد فى آسيا وأمريكــا اللاتينية موجود فى منطقة متوسطة. ثانيًا، إن عدم المساواة والتفاوت المتزايد فى النمو الاقتصادى موجود أيضًا داخل المناطق الغنية والرئيــسية ذاتهــا. حيث نجد أن النخب الجديدة فى الجنوب اغتنوا وتكسبوا من خلال دورهم فى حركة تراكم رأس المال عبر الحدود الوطنية. فــى حــين أن العمــال فــى المراكز الصناعية السابقة فى الشمال خسروا رزقهم وعانوا من البطالة. ففى أوروبا، وضح هذا التغيير فى تراجع الرعاية الاجتماعيــة وفــى وتزايــد العنصرية ضد الأقليات العرقية. (Schierup et al. شيراب وآخــرون 2006). بشكل عام، يمكننا القول أن العولمة لم تقد فقط، لاتساع الفجوة بين الــشمال والجنوب، ولكنها أدت أيضًا إلى زيادة عدم المساواة داخل كل منطقــة مــن المناطق فى العالم.

كثيرًا ما يبدأ التحول الاجتماعى فى الزراعة. فالثورة الخضراء فى عام ١٩٨٠ ساهمت فى إدخال سلالات جديدة من الأرز والمحاصيل الأخرى التى وعدت بارتفاع هائل فى المحصول. ولكن فى المقابل، فقد تطلبت رصد استثمارات كبيرة لتأمين الأسمدة والمبيدات الحشرية والميكنة. وكانت النتيجة زيادة كبيرة فى الإنتاج، على الأقل لفترة من الوقت – ففى بعض الأحيان يتراجع الإنتاج وينخفض نتيجة لكثرة استهلاك التربة– وكذلك بسبب تركيز ملكية الأرض فى أيدى المزارعين الأكثر ثراء. وهكذا فقد المزارعون الفقراء سبل عيشهم. وكثيرًا ما اضطروا لهجرة أراضيهم والتخلى عنها. ما زالت هذه العملية مستمرة إلى يومنا هذا، حتى مع بدء إدخال البذور المعدلة وراثيًا. وهكذا ازدادت الضغوط على المزارعين فى المناطق الفقيرة، نتيجة للدعم الزراعى الذى حظى به المزارعون فى الدول الغنية – خاصة دعم القطن فى الولايات المتحدة الأمريكية ودعم السياسة الزراعية فى الاتحاد الأوروبى، مما أدى إلى كساد الأسواق العالمية (Oxfam ألكسفام 2002). نتيجة لذلك، حدثت زيادة كبيرة فى حالات الانتحار بين المزارعين. وقد سجلت الحكومة الهندية حوالى ١٥٠,٠٠٠ حالة خلال العشر سنوات الماضية.(Swift سويفت 2007)

يعتمد التقدم الاقتصادى فى الدول الناشئة والقوية صناعيًا مثل الصين؛ والهند والبرازيل على فروق هائلة من عدم المساواة فى الدخل بين المناطق الحضرية والريفية.. (ميلانوفيك 2007:35-39) يرحل المزارعون إلى مدن مزدهرة مثل سان باولو وشنغهاي وكلكوتا وجاكرتا. وهكذا نرى أن بعض المدن فى الجنوب تنمو بمعدل ٧٠ مليون نسمة فى السنة. ففى عام ٢٠٠٥ أشارت التقديرات أن حوالى مليار نسمة يعيشون فى الأحياء الفقيرة والعشوائيات القذرة مثل مدن الصفيح فى جنوب أفريقيا أو فى البرازيل. هذا الرقم من المتوقع أن يتضاعف بحلول عام ٢٠٣٠. (القائمة الدولية الجديدة 2006).

وهكذا نرى أن فرص العمل والوظائف مهما ازدادت لا يمكن لهـا أن تواكب هذه الزيادة من البشر في مناطق الحضر، وبالتالي فـالملايين مـن النازحين الجدد قلما يجدون فرصهم في العمل. يكابد معظمهم من فقر مـدقع ويكادون لا يحصلون على لقمة العيش إلا بممارسة أعمال غير شـرعية أو غير آمنة. كما أن مستويات السكن والصحة والتعليم منخفضة جدًا. في حين تنتشر الجريمة والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. تعتبـر هـذه الظـروف مجتمعة دافعًا قويًا للسعي إلى تحسين المعيشة وكسب الرزق في مكان آخر، سواء في المنطقة ذاتها أو للهجرة إلى الشمال. ومع هذا، فالهجرة الدولية في الواقع انتقائية، فهي للنخبة فقط. لا يمكن أن يهاجر إلا الذين يملكون رؤوس الأموال لتغطية ارتفاع تكاليف الانتقال ورأس المال الذي يكفل لهـم إيجـاد فرص في الخارج.

من الواضح، أن التحولات الاجتماعية التي جاءت نتيجة للعولمة لـم تؤثر فقط، على الازدهار والرفاهية الاجتماعية، بل، أدت أيضًا إلى زيادة في العنف وإلى نقص في الأمن البشري في الدول الأقل تحضرًا. كما ازداد عدد البشر الذين أجبروا على الفرار من ديارهم كلاجئين أو كمـشردين داخليًـا. (انظر الفصل ٨) وقد ظهرت واضحة حالات الصراع والعنف الجماعي في الجنوب منذ ستينيات القرن الماضي. وفي سـياق الـصراع علـى إنهـاء الاستعمار وتكوين الدول الوطنية، أصبحت النزاعـات المحليـة كحـروب بالوكالة لمواجهة الصراع بين الشرق والغرب، حيث قامت الدول العظمـى بتوفير الأسلحة الحديثة للدول التي تقع تحت حمايتها.

تصاعدت حدة هذه الصراعات منذ الثمانينيات، وذلك بـسبب الفـشل في تحقيق نمو اقتصادي مستمر وإنشاء دول مستقرة في مناطق واسعة مـن الجنوب. فقد حلت الحروب الداخلية المرتبطة بالانقسامات العرقية ونزاعات

ومشاكل تأسيس الدول والمنافسة على المصادر الاقتصادية محل الرخاء والرفاهية الدولية المرجوة. تسعون في المائة من الذين قتلوا خلال هذه الصراعات كانوا من المدنيين، وغالبًا كان الهدف منها إستراتيجيًا، الطرد الجماعي. وبالتالي فقد أدت الحروب الجديدة إلى تصاعد الهجرة على نحو قسرى (Caldor كالدور 1999). الغالبية العظمى من المتضررين من هذا العنف نزحوا إلى أماكن أخرى داخل بلادهم أو لجأوا إلى دول مجاورة تتساوى مع دولهم في الفقر. ومع هذا، فالبعض منهم حاول الحصول على لجوء سياسي في الدول الغنية في الشمال حيث كانوا يأملون في العثور على مكان أكثر أمنًا وحرية ومستوى معيشي أفضل. هذا هو الواقع الذى أقرته اللجنة العالمية للهجرة الدولية حيث تبين أن الدافع الأساسي للهجرة العالمية هى: التنمية الاقتصادية والديموغرافيا والديمقراطية.(GCIM اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005:12).

تساعد العولمة على خلق تكنولوجيا جديدة لتسهيل الحركة والانتقال: فقد أصبح السفر الجوى أكثر رخصًا وسهولة. وساعدت وسائل الإعلام الإلكتروني على نشر صور عن الازدهار في دول العالم الأول إلى القرى النائية في أقصى المعمورة. كما تساعد العولمة على خلق رأس المال الثقافي اللازم للانتقال: فشبكة الاتصالات الإلكترونية تسهل نشر المعلومات والمعرفة اللازمة لمعرفة طرق الهجرة والبحث عن فرص للعمل. يعتقد الكثيرون من المرفوضين والمستبعدين في العالم أن الانتقال يزيد من فرص الرخاء والنجاح ويستقتلون على الهجرة. تساعد العولمة أيضًا على خلق رأس المال الاجتماعي الضروري: فالشبكات غير الرسمية تسهل الهجرة، حتى عندما تحاول السياسات الرسمية منعها. في حين تعتبر صناعة الهجرة واحدة من أسرع الأعمال الدولية نموًا وازدهارًا. فشبكات الهجرة تساعد على

إعادة الاتصال والربط بين الجنوب والشمال فى زمن أصبح العديد من المناطق فى الجنوب لا صلة لها، بالاقتصاد المرتبط بالعولمة. (دافيلد Duffield 2001)

من الواضح أن الهجرة ليست، فقط، نتيجة للتحول الاجتماعى ولكنها فى حد ذاتها شكل من أشكال التحول الاجتماعى الذى أثار ردود فعل على المجتمعات المعنية. فالموجات البشرية والشبكات التى تشكل العولمة تتخذ أشكالاً محددة على مستويات مكانية مختلفة منها الإقليمي ومنها الوطني ومنها المحلى. وهذه لا ينبغى أن تفهم على أنها تتعارض مع بعضها البعض، وإنما بوصفها عناصر من العلاقات الديناميكية المعقدة التى تؤثر عليها القوى العالمية بتأثيرات متفاوتة وفقًا لعوامل مختلفة فى البنية الأساسية والثقافية وردود فعل على المستويات الأخرى. (انظر هيلد وغيره Held et al. 1999:14-16). فالتجارب التاريخية والقيم الثقافية والمعتقدات الدينية والمؤسسات والبناء الاجتماعى، كلها سويًا، تحدد وتشكل آثار القوى الخارجية وتقود إلى أشكال من التحول والتغيير والمقاومة التى تؤدى إلى نتائج مختلفة فى مجتمعات معينة.

بالنسبة لمعظم الناس المستوى المحلى هو الأكثر وضوحًا وبروزًا لاختبار الهجرة وآثارها. وهذا ينطبق خاصة حين تجبر التحولات الاجتماعية الناس على التخلى عن مجتمعهم والتحرك إلى مناطق أخرى: على سبيل المثال من خلال التغيير فى الممارسات الزراعية أو حيازة الأرض أو من خلال إعادة تشكيل الإنتاج عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات أو من خلال مشاريع التنمية (مثل بناء سد أو مطار أو مصنع) الذى يتطلب الانتقال من مكان إلى آخر. كذلك مغادرة الشباب النشط العامل وعدم وجود توازن بين الجنسين من الذكور والإناث بسبب الهجرة والتحويلات المالية

والاجتماعية؛ كل هذا يبدل الظروف والأحوال فــى المجتمعــات المحليــة. وبالمثل فإن تأثير الهجرة على المناطق المستقبلة يبدو واضحًا فــى عمليــة إعادة بناء الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية فى مجتمعاتهم المحلية.

علينا أيضًا، عدم إهمال البعد الوطنى، فبالرغم من مطالبة المناصرين للعولمة بإلغاء الدولة الوطنية، إلا أن عدد الدول الوطنية فى الأمم المتحدة قد ازداد من ٥٠ دولة حين تأسست هذه الجمعية عام ١٩٤٥ ليصبح ١٩٢ دولة فى الوقت الحاضر. فالدول الوطنية مهمة وستبقى على هــذه الدرجــة مــن الأهمية كما هو متوقع فى المستقبل. فهى المركز للسياسات فــى تحركاتهــا المتخطية للحدود وللمواطنة وللنظام العام وللرعاية الاجتماعيــة وللخــدمات الصحية والتعليمية. تحتفظ الدول الوطنية بأهمية سياسية كبيرة كما أن لهــا مهمات ودورا ثقافيا ورمزيا مهما جدًا. ومع هذا، فلم يعد بالإمكان تجاهــل العوامل المؤثرة عبر الحدود فى اتخاذ القرارات والتخطيط. إحــدى النتــائج لهذا، زيادة أهمية التعاون الإقليمى من خلال هيئات مثل الاتحاد الأوروبــي والنافتا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن عدم المساواة الناشئ عن العولمة وعن التحولات الاجتماعية أصبح واضحًا، لا سيما فيما يتعلق بأنظمة الهجرة. سنت أنظمة وقــوانين مجحفــة وغير عادلة تشجع ذوى الكفاءات العالية على الانتقال، فى حــين اســتبعدت ومنعت العمال ذوى الكفاءات المنخفضة والفارين من الاضطهاد. وكما ذكر بومان: "فى عالم العولمة، أصبحت الهجرة أكثر العوامل قوة وأكثرها تقسيمًا للطبقات، فالأغنياء هم الذين ينتمون للعولمة، بينمــا ظــل الفقــر محليًــا. (بومان 1998) وأصبح التحكم وتقييد الهجرة والتفرقة فى المعاملة بين مختلف فئات المهاجرين هو الأساس من أجل خلق نوع جديد مــن البنيــة الطبقيــة

المتخطية للحدود. فالعولمة تعنى حرية الحركة لرأس المال وللأكثر خبرة وكفاءة من الناس من أجل ضمان ما يعود بالفائدة لسياساتيا. بينما يواجه العاملون الأقل كفاءة، أنظمة قانونية صارمة ومجحفة تدعو إلى تقييد الهجرة.

الهجرة والتنمية:

والآن، يمكننا العودة إلى السؤال الأساسى فى هذا الفصل: هل تشجع الهجرة على زيادة التنمية فى دول المنشأ أم أنها تعمل على إعاقتها؟ فى الماضى، كانت القضية الأساسية هى الموازنة فى أن يزيد العائد من التحويلات المالية للعاملين فى الخارج على الخسارة الناتجة عن رحيل الأيدى العاملة النشطة، خاصة، ذوى الكفاءة العالية: أو ما يشار إليه بهجرة العقول. (نيولاند 2003) وهم عادة، الأفضل، الذين يهاجرون من بلادهم إما كعمال حرفيين أو كمهنيين من ذوى الشهادات الجامعية العالية. (إليرمان 2003:17) قد تتسبب الهجرة فى نقص الشباب العامل النشط، الذى تحتاجه دول المنشأ من أجل التنمية. ففى الواقع، يرى قادة بعض الدول أن المهاجرين ليسوا سوى هاربين تخلوا عن أوطانهم. (كادريا 2008)

والآن، فإن الأفكار التى تدور حول التأثير الإيجابى للهجرة على التنمية هى فى صلب سياسات المبادرة والجهات المشاركة. وقد عقدت عدة مؤتمرات رسمية وصدر الكثير من التقارير التى تدور حول هذا الموضوع. (مثل اللجنة العالمية 2005 والبنك العالمى 2005 ووزارة التنمية الدولية 2007) فالهجرة والتنمية كانتا موضوعًا لحوار رفيع المستوى بين الوزراء وكبار المسئولين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر عام ٢٠٠٦ الذى أدى

إلى إنشاء المنتدى العالمى المعنى بالهجرة والتنمية. وقد اجتمعوا ثانية فى بروكسل عام ٢٠٠٧ وفى مانيلا عام ٢٠٠٨. ففى دول المنشأ مثل الهند، أعيد تعريف المهاجرين واعتبروا إما "ملائكة" أو أبطالاً تقديرًا لدورهم الإيجابى على التنمية (كادريا 2006). كان التركيز الأساسى والأهم على النمو السريع للتحويلات المالية إلى الدول النامية (جوش 2006. البنك العالمي 2006). ومع ذلك، فالاهتمام بدأ مؤخرًا يتحول إلى الدور الذى من المحتمل أن يقوم به المهاجرون الذين يعيشون فى الشتات من أجل تنمية أوطانهم الأصلية. (المنظمة الدولية للهجرة 2005، نيولاند 2007).

أشار (كابور 2004) بأن التحويلات المالية أصبحت شعارًا جديدًا للتنمية: فهو يعتقد أن التحويلات المالية التى تعود إلى الوطن تقوى وتعمل على زيادة التنمية محليًا وإقليميا ووطنيًا. أو لو أشرنا إليها بشكل أقل إيجابية، فالفكرة هى أن المطلوب من البعض، ممن هم أكثر استغلالاً للعمال فى العالم توفير رأس المال اللازم للتنمية بعد أن ثبت فشل برامج المساعدات الرسمية. من المفيد توسيع نطاق مفهوم هذا الشعار الجديد ليشمل مجموعة كاملة من الفوائد والمزايا التى يمكن حينئذ القول بأن الهجرة استطاعت أن توفرها للتنمية:

- قد يكون لتحويلات أموال الهاجرين أثار إيجابية كبيرة على اقتصاد دول المنشأ.

- ينقل المهاجرون أيضًا إلى بلادهم المهارات والسلوك – التى تعرف تحت اسم التحويلات الاجتماعية – والتى تدعم التنمية.

- تم استبدال مفهوم هجرة العقول بتداول العقول ودورانها بين الدول وهذا يعود بالفائدة على كل من الدول المرسلة والمستقبلة.

- هجرة الأيدى العاملة المؤقت أو دورانها بين الدول عامل محفز للتنمية.
- يمكن أن تكون هجرة الشتات قوة فعالة فى التنمية من خلال نقل الموارد والأفكار.
- التنمية الاقتصادية ستحد وتقلل من الهجرة إلى الخارج.
- أشار (ماسيه وآخرون 1998:272) فى التسعينيات من القرن الماضى إلى القصور فى كل من المفاهيم النظرية أو فى جمع البيانات حول العلاقة بين الهجرة والتنمية. وبالرغم من الجهود التى بذلت مؤخرا، فما زال هناك العديد من الفجوات. فقد وجد فى ورقة عمل قام بها البنك العالمى للبحوث السياسية أن العلاقة بين الهجرة والتنمية ما زالت غير مستقرة ولم تحل بعد. (إليرمان 2003) فى حين أعلن (نيولاند 2007) أن الأدلة التى يستند عليها للربط بين الهجرة والتنمية ما زالت ضعيفة. كل العوامل المذكورة أعلاه لا تزال معقدة متناقضة ومثيرة للجدل. سنناقش كل واحدة منها بدورها.

التحويلات الاقتصادية:

أصبح للأموال المحولة التى ترسل إلى دولة المنشأ دورًا اقتصاديًا حاسمًا ومهمًا فى العديد من الدول النامية. يقدر برنامج التنمية فى الأمم المتحدة أن ٥٠٠ مليون شخص (ثمانية فى المائة من سكان العالم) يتلقون أموالاً محولة. تتدفق هذه الأموال مباشرة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض ويكون لها تأثير مباشر للحد من الفقر (نيولاند 2007). قدر البنك الدولى لعام ٢٠٠٦ العدد الإجمالى لتحويلات المهاجرين من خلال القنوات الرسمية فى الدول النامية ب ١٩٩ مليار دولار أميركى بمعدل زيادة ١٠٧ فى المائة

منذ ٢٠٠١ (البنك العالمي 2007). ومع ذلك، فالواردات غير المسجلة من خلال القنوات غير الرسمية، قد تضيف ٥٠ فى المائة إلى الأرقام المسجلة.

إن الكم الحقيقى لهذه التحويلات بما فيها الواردات غير المسجلة، يعتبر أكبر من واردات الاستثمار الأجنبى المباشر وأكثر مرتين من المساعدات الرسمية التى تتلقاها الدول النامية من الدول الغنية. إذن فالتحويلات تعتبر أكبر مصدر من التمويل الخارجى فى الكثير من الدول النامية. (البنك الدولى 2007).

السبب الرئيسى الذى يدفع المهاجرين لإرسال تحويلاتهم إلى دول المنشأ من خلال قنوات غير رسمية هو الرسوم العالية والمتكررة التى تفرضها البنوك أو منظمات تحويل الأموال (مثل منظمة ويسترن يونيون أو مونيغرام). وقد أدركت مؤخرًا الحكومات فوائد نقل الأموال والتحويلات الرسمية واتخذت خطوات لتخفيضها ولجعلها أكثر ملاءمة. كما اقترحت اللجنة العالمية للهجرة الدولية مجموعة من القوانين. (اللجنة العالمية للهجرة الدولية ٢٧-٢٨:٢٠٠٥) وقد أنشأت إدارة الحكومة البريطانية فى قسم التنمية الدولية موقعًا إلكترونيًا يسمى "إرسال الأموال إلى الوطن" www.send money home.org لمساعدة الناس على اتخاذ قرار مستنير لإيجاد الطرق الأرخص والأكثر فعالية حين يرغبون فى إرسال تحويلاتهم إلى بلادهم الأصلية. (إدارة الحكومة البريطانية للتنمية الدولية ١٧:٢٠٠٧).

فى الواقع، ليس كل الوارد من التحويلات المالية محولاً من الشمال إلى الجنوب: فتقريبًا نصف المهاجرين يهاجرون من دول نامية ليعملوا فى دول نامية أخرى. من المقدر أن التحويلات المنقولة من دول فى الجنوب إلى دول جنوبية أخرى، هى ما بين ١٥ إلى ٢٩ فى المائة من مجموع التحويلات. (رانا وشو 2007).

الجدول 3.1 يعطينا معلومات عن التحويلات التى ترسل إلى بعض الدول النامية تقييمًا بالدولار. تعتبر كل من الهند والصين أكثر الدول تلقيًا للتحويلات، بالرغم من أن الهجرة الدولية منهما، صغيرة نسبيًا مقارنة مع عدد سكانهما الضخم. تأتى بعدهما المكسيك ثم الفلبين ثم المغرب حيث يهاجر نسبة كبيرة من السكان. ومع هذا، وكما يتضح من البيانات فإن نسبة التحويلات للناتج الإجمالى المحلى تبين أن العديد من الدول الصغيرة تعتمد فى اقتصادها اعتمادًا كبيرًا على تحويلات المهاجرين من أبنائها. كما هو الحال فى دول مثل تونغا ومولدونا وهايتي وليسوتو ففرص العمل فى تلك الدول محدودة للغاية. جدول 3.1 يقدم بيانًا فى العشر دول النامية التى حصلت على أعلى عائد من تحويلات المهاجرين فى عام ٢٠٠٤ بما يعادل مليار دولار أمريكى أو من نسبة الناتج الإجمالى المحلى.

الدولة	التحويلات: مليار $	الدولة	التحويلات كنسبة من الناتج الإجمالى المحلي
الهند	21.7	تونجا	31.1
الصين	21.3	مولدوفا	27.1
المكسيك	18.1	ليسوتو	25.8
الفلبين	11.6	هايتي	24.8
المغرب	4.2	بوسنة والهرسك	22.5
باكستان	3.9	الأردن	20.4
البرازيل	3.6	جامايكا	17.4
بنجلادش	3.4	صربيا والجبل والأسود	17.2

مصر	3.3	السلفادور	16.2
فيتنام	3.2	هندوراس	15.5

المصدر: (البنك الدولي 2006)

وقد أصبحت الهجرة من أجل العمل هى القاعدة للداخلين إلى سوق العمل من الشباب. فكما يلاحظ، قد يكون للتحويلات تأثير كبير على اقتصاد دول المنشأ. بلغت التحويلات إلى الهند عام ٢٠٠٥ ما يساوى ضعف ما تنفقه الحكومة الهندية على التعليم أو الصحة العامة. كما أن استثمارات الهنود المقيمين فى الخارج كانت أيضًا مهمة إذ إنها ساعدت على ارتفاع قيمة الأسهم والأسواق العقارية. (شيشتي 2007).

قد ينخفض تدفق التحويلات المالية مع نضوج عمليات الهجرة، فعلى سبيل المثال فى خلال التسعينيات انخفضت مبالغ التحويلات إلى تركيا من ذروة بلغت ٥,٤ مليار دولار أميركى فى عام ١٩٩٨ إلى ١,٧ مليار فى عام ٢٠٠٣، كان هذا نتيجة لانخفاض معدل الهجرة واستقرار المهاجرين القدماء وإقامتهم إقامة دائمة فى أوروبا الغربية. (أفيك وكريسكى 2008) ومع ذلك، فالتحويلات لا تتراجع دائمًا، فبعض الدراسات أشارت إلى أن هناك نوعا من الارتباط عبر الحدود، يتطور على المدى الطويل وأن المهاجرين الذين استقروا فى بلد المهجر- حتى هؤلاء الذين حصلوا على جنسية الدولة التى هاجروا إليها - ربما استمروا فى دعم أسرهم فى دول المنشأ لفترة طويلة.

ففى الواقع، فإن مقدرتهم على إرسال الأموال تزداد مع تحسن أوضاعهم المهنية. (جارنيزو وآخرون 2003).

تعتبر التحويلات المالية كأملاك خاصة للمهاجرين. إنها ثمرة أعمالهم الشاقة ومكافأة لهم على المخاطر الكبيرة التى كثيرًا ما يتعرضون لها والتى يجب عليهم اتخاذها لكسب العيش. يبعث المهاجرون بأموالهم، خاصة، إلى عائلاتهم فى بلد المنشأ من أجل تحسين مستوى معيشتهم. على سبيل المثال، من أجل الطعام والسكن وشراء السلع الاستهلاكية وكذلك لتمويل حفلات الزفاف والجنازات وغيرها من الاحتفالات. تساهم تحويلات المهاجرين فى تحسين حال أسرهم فى بلد المنشأ وفى الحد من الفقر. فهي مثلاً تشكل ٢٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى ولاية كيرالا الهندية والتى تعتبر المصدر الرئيسى للعمال الهنود المهاجرين لدول النفط فى الخليج. (تشيشتى 2007). ومع ذلك فالتحويلات المالية لا تسهم بالضرورة فى التنمية وربما تركت آثارًا سلبية، إذ إنها تساعد على زيادة عدم المساواة بين المهاجرين وغير المهاجرين أو قد تتسبب فى تضخم أسعار الأراضى العقارية وغيرها من الموارد النادرة. (انظر ماسيه وآخرين 1998:262-275).

وجهة النظر السلبية هذه تخالف دراسات أخرى معارضة ترى أن عائلات المهاجرين تستخدم هذه التحويلات من أجل تحسين مستوياتهم الصحية والتعليمية والتى بدورها تعمل على تحسين إنتاجية القوى العاملة. علاوة على ذلك، يستثمر المهاجرون وأسرهم التحويلات بشكل مباشر فى الزراعة والصناعة فى المناطق الريفية مما يساعد على تحسين أساليب العمل ويرفع من مستويات الدخل (دو هاس 2006). فى الوقت ذاته، يولد إنفاق أسر المهاجرين طلبًا وفرص عمل يعود أثرها على المجتمع ككل. قد يكون شراء السيارات أو البذخ فى الصرف على لوازم الزفاف مفيدًا من الناحية الاقتصادية وله أثار إيجابية مضاعفة. فالاقتصاد الجديد الذى يبحث فى هجرة

الأيدى العاملة يؤكد على أن (انظر فى الفصل ٢) التحويلات المالية قد تكون مصدرًا للاستثمار ولتنويع مصادر الدخل والتأمين فى اقتصاد يفتقر إلى المؤسسات الرسمية التى تقوم بتأدية هذه الأدوار.

يرسل اللاجئون الذين ينجحون فى الحصول على عمل فى دول ذات دخل عالى نسبيًا بتحويلاتهم المالية أيضًا إلى دول المنشأ. أحيانًا، تتسبب هذه الأموال فى إطالة الصراع حيث تستخدم لشراء السلاح وغيره من الموارد للمقاتلين. ولكن يمكن أيضًا أن تكون مصدرًا له قيمته فى التعمير والبناء (على المدى الطويل للتنمية) فى حال توقف الصراع والقتال. (نايبنرج-سورنسن وآخرون 2002).

وقد أبرزت الدراسات الحديثة أن الزيادة فى التحويلات الجماعية والتى من خلالها تعمل المؤسسات والجمعيات على جمع مواردها من الأعضاء من أجل تحسين مجتمعاتهم المحلية عن طريق بناء الطرق أو تحسين المدارس والكنائس أو التسهيلات الطبية. من أشهر هذه المنظمات التى تعمل على تحسين دول المنشأ المؤسسات المكسيكية فى الولايات المتحدة. كما أن هناك مؤسسات أيضًا معروفة تعمل من أجل الأفارقة فى كل من أوروبا والولايات الأمريكية المتحدة. وكذلك من أجل المهاجرين من الفلبين وماليزيا وإندونيسيا الذين يعملون فى اليابان وغيرها من الدول الآسيوية. على المدى الطويل فالمهاجرون، على الأغلب، هم الأكثر قدرة على اتخاذ أدوار قيادية فى تمويل التحويلات الجماعية وجمعها من الأعضاء الآخرين. (أوروزكو وروس 2007) وقد منحت السلطات المكسيكية حوافز من أجل تشجيع المهاجرين على تمويل التحويلات الجماعية عن طريق إضافة دولار لكل دولار ترسله مؤسسات التحويلات الجماعية. وفى بعض الولايات المكسيكية مثل ولاية (زاكتيكاس) أضافت الحكومة دولارًا آخر وكذلك البلدية

هي الأخرى أضافت أيضًا دولارًا فى خطة لتجميع ثلاثة دولارات مقابل كل دولار يتم تحصيله عن التحويلات الجماعية. (اليرمان 2003:22-23). ومع ذلك، فالتحويلات الجماعية ما هى إلا جزء يسير من الأموال التى ترسل على حدة وبشكل شخصى إلى عائلات المهاجرين. (أرزوكو وروس 2007). وقد أوضح التقرير أن مؤسسات التحويلات الجماعية للمكسيك، قد جمعت حوالى ٢٠ مليون دولار أمريكى من أجل مشاريع التنمية فى عام ٢٠٠٥ فى مقابل ٦٠ مليون تم جمعها من تمويل الأموال العامة للدولة. ولكن يجب مقارنة هذه بمجموع التحويلات التى أرسلت إلى المكسيك والتى بلغت عام ٢٠٠٦ حوالى ٢٠ مليار دولار أمريكى.

يبين لنا الدرس العام الذى ينبثق من العديد من هذه الدراسات أن التحويلات المالية لا تؤدى تلقائيًا إلى نمو اقتصادى واجتماعى مستقر. إضافة فإنه غالبًا ما ننسى أن العديد من المهاجرين يأخذون معهم رؤوس أموالهم إلى الدولة التى يهاجرون إليها، خاصة، لدفع الرسوم التعليمية. هناك القليل من البيانات حول هذا الدفق (أو الغسيل العكسى الصامت للأموال) من الجنوب إلى الشمال (كادريا 2008). ففى عام ٢٠٠٦ دعا تقرير البنك الدولى إلى اتباع نهج أكثر حذرًا فى تقدير التحويلات المالية ذاكرًا أن تقدير الفوائد مبالغ فيه وأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية لا تؤخذ بعين الاعتبار (لابير ٢٠٠٦). إن الزعم بأن هناك ارتباطا إيجابيا بين التحويلات والنمو الاقتصادى لا ينطبق إلا إذا وضعت سياسات مناسبة لتحسين نظام الإدارة العامة والسياسات الاقتصادية للنظم المالية فى دول المنشأ. المطلوب نظام مالى سليم ومستقر ومناخ مناسب للاستثمار وإدارة نزيهة وحيوية. (المؤسسة العالمية للهجرة الدولية). وبعبارة أخرى، هناك حاجة لخطوات تمهيدية ومبادرة للتطوير والتنمية لتحريك إنتاجية التحويلات المالية وليس العكس.

التحويلات الاجتماعية:

على الرغم من أن مصطلح "التحويلات الاجتماعية" بدأ استعماله حديثًا نسبيًا، إلا أن الاعتقاد من احتمال التأثر من نقل الأفكار والمواقف السلوكية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية أمر متعارف عليه ومعتقد قديم. هناك تقرير إيجابى جدًا يمكن الحصول عليه من وثيقة صدرت مؤخرًا عن الحكومة البريطانية (وزارة التنمية الدولية 2007:18).

تعرف ليفيت التحويلات الاجتماعية بأنها الأفكار والسلوكيات والهويات ورأس المال الاجتماعى الذى ينتقل من الدول المستقبلة إلى الدول المرسلة للهجرة. (ليفيت 926: 1998) تفحص أبحاث ليفيت التغييرات التى حصلت فى قرية الدومينيكان التى هاجر ٦٥ فى المائة من سكانها خاصة إلى بوسطن. وقد بينت أهمية التحويلات الاجتماعية فى تشكيل المجتمعات المتخطية للحدود القومية. كما حاولت أن تبرهن بأن التحويلات الاجتماعية شكل من أشكال نشر الثقافة التى تربط وتنقل كلاً من التغييرات الاقتصادية والسياسية العالمية إلى المستوى المحلى فى الفعل والسلوك. ومع ذلك، فإن ليفيت تحذر من أن التحويلات الاجتماعية لها أثارها الإيجابية والسلبية أيضا، فليس هناك ما يضمن أن ما يتعلمه المهاجرون فى الدولة المستقبلة بناء ومفيد أو أنه سيترك آثارًا إيجابية على مجتمعات دول المنشأ. (ليفيت 949: 1998).

أكدت دراسة الحالات التى تمت مؤخرًا لمعرفة آثار الهجرة على أكبر خمس دول مرسلة للمهاجرين على التناقض والتضارب فى طبيعة التحويلات الاجتماعية (كاستل ودولجادو وايز 2008). فعلى الجانب الإيجابى أشارت الدراسات فى كل من الهند والمغرب وتركيا بأن الهجرة كانت معبرًا (قناة) لإظهار الكفاءات؛ والسلوك الذى أدى إلى التغيير وكان لها أثر إيجابى على تنمية الدول المهاجر منها. وأما على الجانب السلبى، فإن النجاح الكبير فى

الهجرة قد يكون عائقًا على التنمية فى بلد المنشأ: فلو أن القصص المتفائلة عادت لتحكى فى مجتمعات دول المنشأ عن انخفاض معدل الخطر والفوائد العالية التى يجنيها المهاجرون فى الانتقال إلى دول يسمح اقتصادها بالحصول على أجور عالية فإن هذا يشجع المزيد من الناس، خاصة الشباب منهم على الهجرة. وقد يؤدى هذا إلى ما يعرف بثقافة الهجرة حيث يصبح من الطبيعى أن يهاجر الناس لقضاء فترة زمنية للعمل خارج الوطن. وقد أشارت دراسة بعض الحالات فى كل من المكسيك والمغرب والفلبين إلى هذه الظاهرة المتفشية. من الواضح، أن غياب الرجال والنساء، فى السنوات الأكثر إنتاجًا لها آثار سلبية على التحول الاجتماعى وعلى النمو الاقتصادى فى دول المنشأ.

تنتقل التحويلات الاجتماعية مع عودة المهاجرين إلى بلادهم الأصلية، إما من خلال زيارة مؤقتة أو بنية العودة الدائمة والاستقرار. كما تنتقل من خلال زيارة الأقارب غير المهاجرين إلى ذويهم فى دول المهجر أو من خلال المكالمات الهاتفية والرسائل وشرائط الفيديو. (ليفيت 1998) من الواضح أن الكثير يعتمد على ظروف المهاجرين فى الخارج. فهؤلاء الذين مروا بتجارب عمل مهينة ومجحفة واستغلالية مع رداءة فى السكن أو أنهم عانوا من تمييز عنصرى، فمن المرجح، أنهم لن ينقلوا قيمًا إيجابية عند عودتهم إلى أوطانهم. وهذا ينطبق بشكل خاص على أولئك الذين ينساقون نحو الإجرام والتدنى الثقافى. فالتقارير المقدمة من دول أمريكا اللاتينية تشير إلى أن أطفال المهاجرين فى الولايات المتحدة الأمريكية يعملون فى بعض الأحيان مع عصابات العنف والجريمة وحين يعودون إلى بلادهم فإنهم يصحبون معهم تجارة المخدرات التى اعتادوا على تعاطيها وكذلك العنف والفوضى إلى أماكن فى موطنهم كان هذا النوع من الإجرام غائبًا عنها.

بالإضافة، فحتى التحويلات الاجتماعية الإيجابية لن تأتى بالإصلاح بشكل تلقائى. فكما هو الحال مع التحويلات المالية، هناك حاجة لوضع سياسة تقرب وتربط السلوك الجديد المنقول والمواقف والقدرات مع التنمية الاقتصادية المفيدة والإصلاح الاجتماعي إلى دولة المنشأ. من الممكن تحفيز أنواع معينة من تدفق التحويلات الاجتماعية بشكل هادف (ليفيت 1988:944). ولكن، من المرجح، أن هذه السياسة الإصلاحية لن تنجح إلا فى ظل إطار سياسى شامل يهدف إلى وضع نهج بناء للحصول على أكبر فائدة مرجوة من الهجرة بهدف التنمية.

فالفكرة من نقل – ما هو صحيح ومفيد – بزعم الغرب، أى المواقف الغربية وأنماط السلوك الغربى من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والذى بدوره يقود إلى تغير إيجابى يعود إلى القرن التاسع عشر. والفكرة التى يروجون لها بأن المستعمرين الأوروبيين احتلوا الدول الضعيفة لتأدية رسالة حضارية. كما أنه كان أسلوبا أساسيا فى نظريات التحديث فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى. (روستو 1960) والتى على أساسها، كانت التنمية بالنسبة لهم تعنى، أن لهم الحق فى تبديل وتكييف – القيم والعادات– التى هى ثقافات شعوب العالم التى لا تنتمى للغرب كى تتمكن هذه الشعوب من المشاركة والأخذ بنهج المؤسسات والمنظمات الحديثة التى قامت بخلقها السياسة والاقتصاد الغنى فى الدول الغربية المتقدمة. (بورتز: 1997). فشلت هذه السياسات فى تحفيز التنمية وفى تحسين المستوى المعيشى للفقراء وفى الوقت الحاضر، تؤكد النظرية الليبرالية الجديدة، بالمثل، على فكرة، أن النماذج الغربية فى الخصخصة وفى إقامة المشاريع تلعب دورًا فى غاية الأهمية بالنسبة للتنمية. ولكن هذا النهج لم يؤد حتى الآن سوى إلى الزيادة فى عدم المساواة. ويبدو أن ثمة ما يبرر الشكوك المؤكدة فى جدوى استيراد السلوكيات والمواقف الغربية إلى الجنوب.

هل هى هجرة للعقول أو دوران لها؟

قادت الزيادة التدريجية لهجرة خريجى الجامعات من الهنود فى الخمسينيات من القرن الماضى إلى القلق من خسارة رأس المال البشرى والى البدء فى استخدام مصطلح "هجرة العقول". تحولت القطرات إلى سيل بعد ترضيات عام ١٩٦٥ التى سمحت بالهجرة إلى الولايات المتحدة بعد صدور قانون يمنحهم حق التجنس بالجنسية الأمريكية. ففى عام ١٩٦٥ هاجر حوالى ١٠٠,٠٠٠ من المهندسين والأطباء والأساتذة فى العلوم ومن المدرسين مع عائلاتهم من الهند إلى الولايات المتحدة الأمريكية. (كادريا 2008) قامت أيضًا، كل من أستراليا وكندا بوضع قوانين إصلاح وترضية وتنازلتا عن التعسف العنصرى بالسماح فقط للأوروبيين بالهجرة إلى بلادهم وبدأتا فى تشجيع دخول المهاجرين ذوى الكفاءات العالية. كما ازدادت هجرة وتدفق المهاجرين المؤهلين تأهيلاً عاليًا فى كل من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا مع انحسار الاستعمار وإصلاح النظم التعليمية. فقد وجدت إحدى الدراسات التى أقيمت فى أواخر التسعينيات من القرن الماضى، أن هناك حوالى ٤٠٠,٠٠٠ مهندس وطبيب وعالم قدموا من الدول النامية؛ ويعملون فى مجال الأبحاث؛ والتطوير؛ والتنمية فى الدول المتقدمة الصناعية، مقارنة بحوالى ١,٢ مليونا من المواطنين الذين يعملون فى هذه القطاعات فى هذه الدول. (المنظمة الدولية للهجرة 2005:173).

فى هذه الأيام، هناك منافسة عالمية لجذب رأس المال البشرى. وقد وضعت معظم الدول المستقبلة للمهاجرين نظام دخول تفضيلى خلق بشكل فعال حرية الحركة لذوى المهارات فى مجال الإدارة والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والتعليم والممارسة الطبية. يدور معظم التداول لذوى الكفاءات العالية بين الدول المتقدمة. ولكن، هناك نسبة كبيرة أيضا، تنزح من الجنوب

إلى الشمال. وقد يحرم هذا النظام الدول الفقيرة من أفراد وموظفين هي بحاجة إليهم لتوفير الخدمات الأساسية ولتسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (اللجنة العالمية للهجرة 25-23 2005).

وهذا ينطبق بشكل خاص على الأفراد الذين يعملون في مجال الطب. فهناك ١١ في المائة من الممرضات و١٨ في المائة من الأطباء العاملين في دول منظمة التنمية والتعاون من المولودين في الخارج كما بينت إحصائية عام ٢٠٠٠ (منظمة التنمية والتعاون 2007:162). كما أشارت التقارير الدراسية الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون إلى زيادة سريعة في هجرة العاملين في مجال الطب إلى الدول الغنية منذ عام ٢٠٠٠ (منظمة التعاون والتنمية (2007:181-182) وفي عام ٢٠٠٥، كان هناك ١,٥ مليونا من الأجانب المولودين في الخارج من العاملين في مجال الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية – بما يعادل ١٥ في المائة من مجموع الموظفين في هذا القطاع. (كليرفيلد وباتالوفا 2007) هناك أيضًا ٢٥ في المائة من مجموع الأطباء العاملين في الولايات المتحدة الأميركية وثلث الأطباء في المملكة المتحدة من الأجانب الذين تلقوا تدريبهم في الخارج. (منظمة التنمية والتعاون (2007:181) ففي قسم الرعاية الصحية في المملكة المتحدة كان هناك زيادة عن ٣٠,٠٠٠ ممرضة من أصول أجنبية في عام ٢٠٠٢. فهم يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على الموظفين المدربين في الخارج من أفريقيا وآسيا. (ألكاير وشين 2006:104-105) يوفر المهاجرون العاملون في المجال الصحي قوة عاملة مرنة، فهم على سبيل المثال، يضمنون استمرارية الخدمة الليلية أو عطلة نهاية الأسبوع (منظمة التعاون والتنمية 2007:164) على النقيض من ذلك، تعاني دول المنشأ من نقص في الموارد البشرية الحيوية. فالممرضات المولودات في الفلبين وعددهم (١١٠,٠٠٠) والأطباء المولودون في الهند

وعددهم (٥٦,٠٠٠) يشكلون أكبر مورد للـدول التابعـة لمنظمـة التنميـة والتعاون فى إحصاء عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فالأثر السلبى، عادة، أكبر على الدول الصغيرة، خاصة فى منطقة البحر الكاريبى والمحيط الهادى وأفريقيا. فهذه الدول تزيد فيها معدلات الاغتراب عن خمسين فى المائة. مما يعنى أن هناك المزيد من الأطباء المولودين فى هذه الدول، ولكنهم يعملون فى الدول التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى أكثر مما يعملون فـى بلادهـم. وهذه الدول تشمل: دول هـايتي وفيجـى وموزمبيـق وأنجـولا وليبيريـا وسيراليون؛ وتنزانيا. وأما معدلات الاغتراب التى تزيد عن ٤٠ فى المائـة فتؤثر على كل من جامايكا وغينيا وبيساو والسنغال والرأس الأخضر (كاب فيردى)؛ والكونغو؛ وبنين؛ وتوجو. بينما، فقدت كل مـن غانـا؛ وكينيـا، وأوغندا؛ ومالاوى، أكثر من ٣٠ فى المائة من أطبائها. هناك حوالى ٩٠ فى المائة من ممرضات هاييتي؛ وجامايكا؛ يعملون فى الدول التابعـة لمنظمـة التنمية والتعاون. وكذلك توفر كل من الفلبين والمكـسيك وسـاموا وجـزر الموريشيوس؛ أعدادًا كبيرة من الممرضات للعمل فى الدول الغنية. (منظمة التنمية التعاون 177-176: 2007).

ولكن الخسارة، تشكل خطرًا، خاصة، لـدول يـنخفض فيهـا معـدل العاملين فى المجال الطبى نسبة لعدد السكان. وهذا ينطبق بشكل خاص على الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية مثل السنغال. فقد جذبت قـضية مـالاوى الكثير من الاهتمام: فالدولة تصارع وتعانى من انتشار مرض الإيدز الوبائى، ولكن العديد من أطبائها وممرضاتها ينجذبون بعيـدًا سـعيًا وراء تحـسين أجورهم وأوضاعهم إلى المملكة المتحدة. (اللجنة العالمية للهجـرة الدوليـة 2005:24) وأما فى الفلبين وبعض دول البحر الكاريبى، فالحالة أقل مأسوية، فقد أنشأت مدارس تدريب لتأهيل العاملين فى المجال الطبـى علـى وجـه

التحديد، من أجل العمل فى الهجرة. ولكن حتى فى هذه الـدول فالخـسارة مثيرة للقلق خاصة- كما هو الحال فى الفلبين حيث يجرى تدريب الأطبـاء للعمل كممرضين لأن إجراءات الهجـرة فـى مجـال التمـريض أسـهل. (أزيس 2008).

بعض المهاجرين لا يعترف بمؤهلاتهم أو أنهم يفشلون فى العثور على عمل يتناسب مع كفاءتهم وشهاداتهم. فهناك مثلاً الأطبـاء مـن الجـراحين الذين يضطرون للعمل كندلاء فى المطاعم أو المهندسون الذين يعملون فـى مواقع البناء. وهذا واقع يعكس حقيقة ما يتعرض له البعض من المهاجرين. كما أن هناك اللاجئين الفارين من بلادهم الذين لم يتمكنوا من وضع خطـة لهجرتهم أو أن يأخذوا شهاداتهم معهم فهم من بين الأكثر تـضررًا- ففـى المملكة المتحدة تم تشكيل مجلس لمساعدة الأكاديميين من اللاجئين وخصص لهم موقعًا إلكترونيًا: (www.academic-refugee.org) ومـع ذلـك، فـالهجرة الاقتصادية تأثرت أيضًا جيث نرى أن بعض الممرضين المـدربين تـدريبًا عاليًا من المهاجرين من الجنوب يعملون فى مجال الرعاية الصحية فى دور المسنين فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأوروبا. فالمهاجرون الذين لا يستطيعون أن يمارسوا كفاءتهم وهم فى الخارج لا يسهمون إذا ما عادوا إلى بلادهم فى نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب.

تتم حركة وانتقال رأس المال البشرى من الدول الفقيرة إلـى الـدول الغنية ليس فقط، من خلال بوابة التوظيف، ولكن أيضًا مـن خـلال بوابـة الأكاديمية التعليمية. وهذا يعنى، زيادة انتقال الأشخاص الذين يحملون درجة البكالوريوس من جامعات فى الجنوب إلى الشمال للحصول علـى شـهادات الدراسات العليا. يدفع المتخرجون الأجانب رسومًا عالية ويساعدون فى دعم

نظم التعليم فى الدول المتقدمة. (كادريا 2008). فى السنوات الأخيرة، بـدلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وأستراليا وألمانيا مـن قوانين الهجرة لتشجيع مثل هؤلاء الخريجين على البقاء – خاصـة هـؤلاء الدارسين للإلكترونيات والهندسة والعلوم. فى الواقع يشكل الهنود والصينيون "العمود الفقري" فى إنتـاج وادى الـسيليكون ومنـاطق أخـرى لمنتجـات التكنولوجيا العالية. قد يقود النقص فى كفاءة الموظفين فى الدول النامية إلى ركود اقتصادي وإهدار الأموال العامة المستثمرة فى التعليم العالي ونضوب فى ضريبة الدخل. إن استنزاف الموارد البشرية النادرة من الـدول الفقيـرة للتعويض عن نقص الموظفين فى الدول الغنية وعدم كفاية توفير التدريب فى دول الشمال يعمل على زيادة حدة عدم المساواة فى العالم (المنظمة الدوليـة للهجرة 2005:175). لقد أصبحت هجرة العقول قضية مهمة وأساسية بالنسبة لحكومات الدول المرسلة لمواطنيها للعمل فى الخارج.

ومع هذا، فإن حكومات الدول المستقبلة للهجرة والوكـالات العالميـة يؤكدون أن المهاجرين من ذوى الكفاءات العالية يمكن أن يـوفروا الـربح والفائدة لكل من الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين. والهدف من هذا، هو استبدال مفهوم هجرة العقول بمفهوم، تداولها ودورانها بين الدول. (فينـدلى 2002 ، لويل وآخرون 2002). يشير المحللون الاجتماعيون إلى تجربة تايوان التى عانت من خسارة ملحوظة بعد هجـرة ذوى الكفـاءات العاليـة فـى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى، ولكن لاحقًا، وحين انطلق قطـاع التكنولوجيا العالية وارتفع مستواه استطاعت الحكومة أن تجذب ثانية وتستعيد مواطنيها من ذوى الخبرة من الولايات المتحدة الأمريكية. كان هذا عـاملاً مهمًا، فى معدل النمو الاقتصادى السريع فى تايوان، بدءًا من الثمانينيات وما بعدها. (انظر نيولاند 2007). وبالمثل، بـدأت الهنـد فـى إنـشاء معاهـد

التكنولوجيا منذ الخمسينيات من القرن الماضى وما بعدها من أجل دعم التنمية الوطنية. ولكن العديد منهم هاجروا إلى الولايات الأمريكية المتحدة وغيرها من الدول الغنية. ومع ذلك، فأعداد كبيرة من خبراء تكنولوجيا المعلومات عادوا إلى بلادهم فى وقت لاحق للمساعدة فى إنشاء قطاع التكنولوجيا فى الهند نفسها الذى شهد توسعًا سريعًا. (كادريا 2008).

فالجدال القائم حول تداول العقول ودورانها فى العالم يسير على النحو التالى. إن لم يكن بالإمكان استخدام الأشخاص من ذوى الكفاءات العالية فى بلدهم فمغادرتهم لن تخرب اقتصاده. فالأشخاص من ذوى الكفاءة العالية لا يهاجرون فقط للحصول على رواتب أعلى فى دول الشمال، ولكن أيضًا، لأن ظروف العمل والمعيشة فى الجنوب تعانى من التخلف والفقر. وتكاد الفرص من أجل تحسين وتطوير حياتهم، والترقى فى مهنتهم، تكون منعدمة. وبالفعل، من الممكن أن ينظر إلى تدريب الناس فى الخارج على أنه إستراتيجية منطقية، لأنها على المدى القصير، ستزيد من تدفق التحويلات، وعلى المدى البعيد، قد تقود إلى عودة الأشخاص الذين حصلوا على تدريب أفضل لنقل التكنولوجيا إلى دول المنشأ. وعلى أى حال، فإن الهجرة حق من حقوق الإنسان. ومن الصعب جدًا منع الناس من مغادرة بلادهم. فالجهود المبذولة لمنع الهجرة (على سبيل المثال من خلال مطالبة المغادرين بتكاليف تعليمهم) غير مثمرة، ومن المحتمل، أن تأتى بنتائج عكسية، فقد يشجعون الناس على المغادرة بطرق غير شرعية وتمنع ذوى الخبرة وتثبط من همتهم، حتى فى حال كانوا يتمنون العودة. وبالمثل، أثبتت المحاولات لجعل الدول المقصودة بالهجرة، تدفع تعويضات لدول المنشأ عن خسارتها للعمالة المؤهلة، بأنها غير عملية ولا جدوى منها. (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005:25).

تقترح وكالات التنمية والمنظمات الدولية، بأنه من الأفضل، تسهيل هجرة ذوى المهارات بطرق إيجابية، بدلاً من محاولة الحد من تداولها.

تشمل هذه الاقتراحات:

- وضع برامج لدعم النظم الصحية وتحسين ظروف العمل فى الدول النامية. (وزارة التنمية الدولية 2007:29)
- وضع برامج للمشاركة فى الاستثمار بين الدول الغنية بالعمالة والدول الفقيرة بالعمالة من أجل رفع مستوى التعليم وتسهيل التدريب فى الدول الغنية. (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2003:25)
- زيادة الاستثمار فى الدول الغنية لتعليم وتدريب المواطنين من أجل خفض الحاجة لمهارات وكفاءات مستوردة. (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005:26)
- إنشاء قواعد وبيانات عن العمال من المواطنين ذوى الكفاءات الذين يعملون فى الخارج كأساس لمخططات لحملهم على العودة مؤقتاً، من أجل القيام بنشاطات محددة أو مشاريع معينة. تنظم برامج الأمم المتحدة من أجل التنمية والمنظمة الدولية للهجرة برامج من أجل العودة المؤقتة للموظفين المهرة من ذوى الكفاءات العالية. (المنظمة العالمية للهجرة الدولية 2005:177)
- إقامة اتصالات مع متخطى الحدود الوطنية، من الذين يعيشون فى الشتات للاستفادة من مهاراتهم ومواهبهم.

تم التخطيط لهذه القوانين كى تكون هجرة ذوى الكفاءات مفيدة لكل من دول المنشأ والدول المقصودة بالهجرة على السواء. ومع ذلك، فعلينا أن

نتذكر ونعى بأن الدول المتقدمة تملك قوة السوق، وبالتالى فهى قادرة على سلب الموارد البشرية من الجنوب. وأن هذا التخطيط لا يزال مفيدًا ومربحًا لهم حتى الآن. هل هناك أمل لحدوث تغيير رئيسى فى قلب الأحداث؟

لقد ألقى الضوء بشكل مثير للاهتمام على هذه القضية فى وثيقة سياسية هامة صدرت عن الاتحاد الأوروبى تحت عنوان: خطة المفوضية الأوروبية السياسية بشأن الهجرة الشرعية فى ديسمبر ٢٠٠٥. كان التركيز الرئيسى فى خطة هذه السياسة هو جذب ذوى الكفاءات العالية وذلك، بإعطائهم الأفضلية فى شروط القبول وتسهيل دخولهم ومنحهم الإقامة الدائمة. هذه الخطة تمارسها حاليًا العديد من دول الاتحاد الأوروبى. كما تؤكد هذه الخطة على ضرورة التعاون من أجل تحسين العلاقة مع دول العالم الثالث (أى دول المنشأ ودول المرور العابر) من أجل إعطاء فرص ومكاسب متبادلة للمهاجرين والدول المعنية. إن الاعتراف ومعالجة التأثيرات السلبية لحالات معينة من هجرة العقول هو أحد جوانب هذه الخطة. ومع ذلك، فإنه مازال بعيدًا عن الوضوح مدى استعداد الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى إلى إجراء تغييرات كبيرة فى هذا المجال. (كاستيل 2006a-2006b)

تمثل هجرة ذوى الكفاءات العالية انتقالاً لرأس المال البشرى من دول فقيرة إلى دول غنية. وهذا يعود بالفائدة على مصالح الدول المستوردة لليد العاملة، ولكنه يعرقل التنمية فى دول المنشأ. ومع هذا، تبين المبادرات الحالية التى تقوم بها وكالات التنمية والمنظمات الدولية الطرق المناسبة كى تتحول هجرة الكفاءات والمواهب العالية ليتسنى تداولها ودورانها بشكل عالمى. والذى بدوره سيعود بالنفع والفائدة لكل من الدول المستقبلة والمصدرة على حد سواء. فهل سيتحقق هذا أم لا؟ هذا يعتمد على مدى استعداد الدول المعنية، للتعاون من أجل التنمية الاقتصادية. على الدول

المستقبلة أن تتنازل عن بعض المزايا الاقتصادية التى تحظى بها نتيجة للوضع القائم، بينما على دول المنشأ أن تبحث عن طرق لتحسين ظروف العمل والمعيشة لذوى الكفاءات العالية من مواطنيها وتشجيعهم على البقاء أو العودة إلى أوطانهم. وبالرغم من ظهور بعض البوادر الإيجابية فى السنوات الأخيرة، إلا أنه، ما علينا سوى أن ننتظر لنرى ما إذا كانت إرادة التغيير قوية بما يكفى للتغلب على التركيز على المصالح القصيرة الأجل والنظر إلى ما هو فى الصالح العام للجانبين.

الهجرة المتداولة (الدائرية):

أصبحت الهجرة الدائرية موضوعًا أساسيًا فى المناقشات الدائرة حول الهجرة والتنمية. وهو مصطلح جديد إلى حد ما ولكنه يشير إلى ظاهرة قديمة راسخة: الهجرة المؤقتة تعنى انتقال المهاجرين إلى المنطقة التى تستقبلهم لبضعة أشهر أو سنوات ثم يعودون ثانية إلى بلادهم. والسؤال المهم هو فيما إذا كان هذا النوع من الهجرة مجديًا فى الوقت الحاضر مع أنه كثيرًا ما أثبت فشله فى الماضي وفيما إذا كان بالفعل مفيدًا لدول المنشأ.

خلال الستينيات من القرن الماضى كانت الهجرة بنظام (عامل زائر) هو أساس أنظمة التوظيف المستخدمة فى كل من ألمانيا وهولندا والدول الأوروبية للحصول على عمال مؤقتين. ولم يكن يسمح لهم باصطحاب أسرهم أو الإقامة الدائمة. (انظر الفصل ٥ أدناه) ومع ذلك، فى أعقاب التراجع الاقتصادى فى منتصف السبعينيات من القرن الماضى استقر العديد من (العمال الزائرين) واصطحبوا معهم عائلاتهم وأقاموا إقامة دائمة وشكلوا فى نهاية المطاف أقليات عرقية جديدة. فقد تبين أن أنظمة العمالة

الزائرة من الصعب تطبيقها فى دول ديمقراطية. فالدستور والنظم القانونية تضمن الحقوق الأساسية للجميع. ومع هذا، استمرت أنظمة عقود العمل المؤقتة فى دول الخليج النفطية وبعض الدول الآسيوية حيث نجد أن قوانين حقوق الإنسان ضعيفة نسبيًا. ومن السهل فرض حظر على جمع شمل العائلة وعلى الإقامة الدائمة.

يستند الاهتمام الحديث لإحياء الهجرة المؤقتة فى أوروبا وأمريكا الشمالية، على فكرة أنها قد تؤدى إلى فائدة وربح متبادل لجميع الأطراف المعنية. (انظر لجنة الانتخابات المركزية (YDC 2004 - 2005a). توصى اللجنة العالمية للهجرة الدولية بما يلى: ينبغى أن يؤخذ بالاعتبار أن للدول والقطاع الخاص الحق فى الاختيار لإدخال برامج الهجرة المؤقتة وأن تكون مصممة بحرص وعناية كوسيلة لمعالجة الاحتياجات الاقتصادية لكل من دول المنشأ والدول المقصودة بالهجرة.(اللجنة العالمية للهجرة الدولية 16-2005) فى هذه الحالة، من المفروض أن يعود هذا بالفائدة على الدول المقصودة بالهجرة لأنها ستتمكن من الحصول على العمالة من غير التعرض إلى مشاكل الاندماج أو لإقامة علاقات بين المجتمعين. وأما دول المنشأ، فهى تأمل أن تجنى الأرباح من خلال التحويلات المالية ونقل المهارات والمعرفة. أما المجموعة الثالثة من الفائزين فهم المهاجرون أنفسهم الذين يحظون بفرص عمل ودخل وتجربة؛ أفضل.

أعادت بعض الدول الصناعية إدخال خطط وبرامج لهجرة العمالة المؤقتة والموسمية خاصة فى قطاعات محددة مثل الزراعة والأطعمة الغذائية والبناء. أدت البرامج الجديدة للعمالة الزائرة فى أواخر التسعينيات فى ألمانيا (ريدولف 1996) إلى توفير وظائف مؤقتة إلى حوالى ٣٥٠,٠٠٠ عامل أجنبى. (مارتين 2004:293) كما قامت كل من هولندا والنرويج والمملكة

المتحدة وأيرلندا وبلجيكا والسويد واليونان وإيطاليا وإسبانيا بوضع خطط لهجرة العمال بشكل مؤقت (بليوا وميللر 2005). انظر أيضًا (منظمة التنمية التعاون 2005:103-105) هناك آلية هامة للهجرة المؤقتة وهى حرية الحركة داخل المجتمعات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبى. (انظر الفصل ٨). لم تؤد حرية الحركة داخل دول الاتحاد الأوروبى إلى نقل جماعى دائم للسكان (على الرغم من المخاوف المسبقة) بسبب التزام المجموعة الأوروبية بتحقيق تكافؤ فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل بين الدول الأعضاء. وبناء عليه، فإن منح الحق فى حرية الحركة شجع المهاجرين على العودة لأن لهم الحق فى الهجرة مرة أخرى إذا لم تتوفر لهم الظروف للعمل وكسب العيش فى دول المنشأ.

ومع هذا، فإن معظم العمال المهاجرين فى العالم، هم مهاجرون من خارج القنوات الشرعية التى تسمح بقبولهم. (مارتن ٢٠٠٥) فبعض أصحاب العمل يفضلون العمال غير الشرعيين لأنه يسهل استغلالهم، بينما قد تفضل بعض الحكومات استخدامهم لسد احتياجات سوق العمل دون الحاجة لاتخاذ القرارات السياسية الصعبة. ففى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان قوة ضخمة من الأيدى العاملة المهاجرة غير الشرعية. كما استخدمت العديد من دول جنوب أوروبا، بشكل منتظم مهاجرين لا يحملون وثائق هجرة شرعية، ثم تلا ذلك تسوية أوضاعهم القانونية كنظام للتوظيف. فى حين، تستخدم العديد من الدول ذات الاقتصاد الناشئ فى آسيا أعدادًا كبيرة من القوى العاملة غير الشرعية. وحتى فى دول أوروبا الغربية الذين يدّعون بأنهم يطبقون بشدة قوانين الهجرة مثل ألمانيا والمملكة المتحدة ولكنهم فى الواقع يعتمدون على المهاجرين غير الشرعيين فى قطاعات ومواسم معينة مثل

قطف الثمار والخدمات فى المطاعم وخدمات النظافة. إذن فالتحول إلى هجرة دائرية شرعية يتطلب تغييرات جذرية فى السلوك والسياسات.

ثمة مؤشرات تدل بأنه من الممكن تحقيق هذا. ويرجع ذلك لإدراك متزايد من الدول المتقدمة أن مراقبة الحدود لا تكفى لمنع الهجرة غير الشرعية للأيدى العاملة، بل قد يقود إلى المزيد منها. فمنذ ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١ أيقنت الحكومات أن الهجرة غير الشرعية أصبحت مشكلة أمنية: وإن كان ولابد من الهجرة فمن الأفضل المراقبة والتحكم فى منافذ الدول. وفى الوقت نفسه، هناك اعتقاد يتزايد بأن وضع السياسات الملائمة وضبط الهجرة سيمكنهم من تجنب أخطاء الماضى. وقد أشار تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية إلى الخطر من أن برامج الهجرة المؤقتة قد تؤدى إلى استغلال العمال وإلى الاستيطان العشوائى. ولكنه ناقش أيضًا أنه من الممكن تجنب هذه الأخطاء من خلال سياسات ملائمة تخطط من أجل تحقيق المساواة فى المعاملة للعمال المهاجرين حين يعملون فى الخارج وفرض عقوبات على كل من أرباب العمل والعاملين المهاجرين الذين ينتهكون شروط هذه البرامج. على أن تشجع هذه السياسات المهاجرين فى العودة إلى بلادهم وتساعد على إعادة اندماجهم فى دول المنشأ. (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005-17-18).

ولكن كيف يمكن تنفيذ العودة الإجبارية للعمال المؤقتين إلى أوطانهم؟ يؤكد راهز أنه يجب أن يشمل أى برنامج للعمالة المؤقتة مفاضلة بين المكاسب الاقتصادية. وكذلك يجب وضع قيود على بعض الحقوق الفردية للمهاجرين أثناء عملهم فى الخارج. (راهز 2005:14) هناك طريقة واحدة من الممكن تنفيذها للعودة الإجبارية وهو إنهاء تصاريح العمل والإقامة بعد فترة محددة. (مع افتراض أن يتبعه ترحيل إجبارى لغير الراغبين بالعودة إلى

أوطانهم). هناك اقتراح آخر، أن يطلب من أصحاب العمل أن يودعوا حصة من أجور المهاجرين فى حسابات التوفير التى لا يمكنهم الحصول عليها إلا بعد عودتهم إلى أوطانهم. هناك فكرة ثالثة يتطلب العمل بها شراء سندات خاصة إما من قبل العمال أو من قبل أصحاب العمل لتستخدم هذه الأموال إما فى التنفيذ للترحيل الإجبارى أو للمساعدة على تطبيق الاندماج. (أجونياس 2007) وهذا يثير قضايا قانونية لأن الادخار الإجبارى يعد انتهاكا لحقوق العمال المهاجرين. كما أن هناك سؤالاً عمليا: فما الذى سيمنع المهاجرين من التسلل إلى القطاع غير الرسمى ليعملون بطريقة غير مشروعة؟

من ناحية أخرى، إذا كانت العودة حقًا طوعيًا، فكيف يمكن خلق حوافز للمهاجرين لحثهم على العودة؟ يقترح تقرير صادر عن البرلمان البريطانى بأنه إذا ما شعر المهاجرون أن قرار العودة إلى الوطن ليس قطعيًا ومن الممكن الرجوع فيه. فهذا سيحضهم على اتخاذ مثل هذا القرار. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتباع مرونة فى الحصول على الجنسية أو فى حق الإقامة. والفكرة إذن، هى تمكين المهاجرين من العمل على فترات قصيرة متكررة فى الخارج وهذا يساعد على مرونة سوق العمل وعلى الحد وتخفيض الإقامة الدائمة للمهاجرين خارج بلادهم (IDC.2004:48). تشتمل الأنواع الأخرى من الحوافز الممكنة أسعار الفائدة التفضيلية على المدخرات فى حسابات محلية معتمدة فى دول المنشأ والسماح بنقل معاشات التقاعد والتأمينات وغيرها من حقوق التأمين الاجتماعى حين عودتهم إلى أوطانهم. (أجونياس 2007). يمكن ربط الهجرة الدائرية بتدريب مهنى مناسب. وكذلك التدريب على الأعمال التجارية والمشورة فى الاستثمار فى سياق ما تتطلبه ظروف دولة المنشأ.

إحدى الأفكار المشجعة على زيادة الهجــرة المؤقتـــة هـــى اســـتخدام الاتفاق العام على التجارة والخدمات الذى أقرته منظمـــة التجـــارة العالميـــة (الجات صيغة ٤) والذى يشمل حركة الأشخاص العاديين لتقـــديم خـــدمات فى دول أخرى. يمكن اعتبار هؤلاء الأشـــخاص مـــن مقـــدمى الخـــدمات كمتعاقدين مستقلين بدلاً من اعتبارهم كموظفين. وبالتالى، فقانون العمـــل لا يشملهم. على الرغم أن لوائح الهجرة تبقى سارية عليهم. مع أنه فى الأصل كان المفروض أن يطبق هذا القانون على قطاع المهنيين (مثل المحاســـبين؛ أو المهندسين المعماريين) الذين يقدمون خدمات خاصة لفترة قصيرة. وقـــد اقترحت بعض دول المنشأ مثل الهند أنه ينبغى السماح لجميع العاملين فـــى قطاع الخدمات التحرك بنفس الأسلوب. وبما أن ثمانين فى المائة من العمالة تعمل فى مجال الخدمات فى اقتصاد الدول المتقدمة فإن حرية التنقل لمقدمى الخدمات قد يؤدى إلى زيادة كبيرة فى الهجرة التى قد تفيد كـــلاً مـــن دول المنشأ والدول المقصودة (جمهورية الكونغو الديمقراطية – ساسكس 2005). ومع هذا يحتج النقاد بأن هذا الوضع يمكن أن يقود إلى اســـتغلال ظـــروف المهاجرين وتخفيض وتقويض أجور وظروف العمال المحليـــين. ولا تـــزال المفاوضات جارية فى منظمة التجارة العالمية بشأن هذه المسألة.

والأمر، مازال بعيدًا كل البعد عن الوضوح. فهل هذا الحماس الرسمى للهجرة الدائرية يمثل رغبة حقيقية لربط الهجـــرة بالتنميـــة؟ أو أن الـــدافع الأساسى هو الرغبة فى حشد حكومات دول المنشأ لاتباع إستراتجياتهم فـــى إدارة الهجرة. هذا الغموض يبدو واضحًا فيما يتعلق بمفهوم المـــشاركة فـــى التنمية التى أطلقته فرنسا فى أواخر التسعينيات بربطه مع برامج المـــساعدة على العودة الطوعية والتى عملت بموجبه، فى وقت لاحق إسبانيا وإيطاليـــا. (نايبرج – سورنسن وآخرون 2000) الفكرة الأساسية هى تمويـــل مـــشاريع

التنمية فى دول المنشأ لتشجيع المهاجرين غير المرغوب فيهم لمغادرة الدولة المستقبلة. وهكذا تبدو التنمية كأداة فى سياسة الهجرة وليست غاية فى حد ذاتها. (دوهاس 2006 b) فى الآونة الأخيرة فضل الاتحاد الأوروبى المشاركة فى الحركة مع الدول المرسلة للمهاجرين (شرانك 2007). فعلى سبيل المثال، أقام الاتحاد الأوروبى فى مالى عام 2006 مركزًا للعمل لتوظيف العمال الشباب وبالتالى لتقليل الحوافز التى تشجع على الهجرة بطريقة غير مشروعة. وقد اتبعت الحكومة الإيطالية النهج ذاته باتباع نظام الحصص القانونية وذلك بالاتفاق مع ١٥ دولة وافقت حكوماتها على التوقيع على اتفاقات إعادة القبول لضمان قبول عودة الأشخاص الذين تم ترحيلهم من إيطاليا.

ربما، أن مجلة رجال الأعمال البريطانية "العالم الاقتصادي"كانت قريبة من الحقيقة حين كتبت عن خطة الهجرة الدائرية للاتحاد الأوروبى: أخيرًا انهار البنس "أصغر عملة نقدية": هذا هو الاسم الجديد الأنيق لإبعاده عن برامج جاستر بايتر السابقة... أبدت مجلة العالم الاقتصادى انطباعًا طيبًا بهذا المزج فى استخدام العصا والجزرة، مثل منح تأشيرات تمييزية وصرف أموال أوروبية للمساعدة على حراسة الحدود واستخراج جوازات سفر لمربى الحيوانات واتفاقات إعادة القبول. وتزداد المجلة حماسًا فتذكر: إذا ما وقّع عدد قليل فقط، من الدول الأفريقية على صفقات من هذا القبيل، فسيكون هناك زيادة كبيرة من الترحيل من أوروبا (شرانك 2007). وهذا يعنى، أن الهجرة الدائرية هى قبل كل شيء وسيلة شرعية من أجل جهاز لمراقبة الحدود أكثر صرامة. تشارك الهجرة الدائرية فى العديد من المشاكل التى تسببت بها البرامج الماضية التى وضعت للحد من العمالة المؤقتة. ويبدو أنه من غير الممكن حدوث التغييرات المهمة اللازمة لجعل الهجرة قوة قوية من أجل تنمية دول المنشأ.

تحريك المشتتين "المغتربين" من أجل التنمية:

يتركز جوهر الفكرة فى النقاش الدائر حول الهجرة والتنمية بأن على كل من الحكومات والوكالات الدولية أن تعمل مع المشتتين "المغتربين" فى العالم (انظر IDC 2004 اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005). ينظر إلى المشتتين بأن لديهم الإمكانية لنقل التحويلات المالية والاجتماعية والتكنولوجيا؛ وتداول المهارات إلى دول المنشأ. ناقشنا فى الفصل الثانى نظرية تخطى الحدود الوطنية والتى ذكرت أن النقلة التكنولوجية والثقافية المرتبطة بالعولمة تسمح للمهاجرين بالحفاظ على علاقات واتصالات وثيقة ودائمة مع دولهم الأصلية. أجريت مؤخرًا العديد من الدراسات والتقارير لمعالجة هذه القضية مستخدمين بشكل رئيسى مصطلح الشتات، بدلاً من المجتمعات العابرة للحدود الوطنية. ووفقًا لرأى (فان هير وآخرين 2004:3):

يعرف المشتتون "المغتربون"، بأنهم السكان الذين كانوا بالأصل من المهاجرين والذين انتشروا وتفرقوا بين وجهتين أو أكثر. وكان من نتائجها إقامة صلات وارتباطات متشعبة بما فيها تدفق وتبادل فى الناس والموارد ما بين الموطن الأصلى وكل من الدول التى هاجروا إليها.

فى الماضى، كان ينظر إلى المشتتين بأنهم من غير المرغوب فيهم وكانت حكومات الدول المستقبلة تراهم كشكل من المواطنين عن بعد، لانتمائهم لبلادهم الأصلية، وقد يسبب هذا تهديدًا وخطرًا على سياسة وأيديولوجية وديانة الدول المستقبلة. كما تنظر إليهم دول المنشأ على أنهم مصادر محتملة للتخريب ولدعم ومساندة النزاعات المسلحة. (وزارة التنمية الدولية عن النزاع المسلح 2007). فعلى سبيل المثال فإن الحكومة المغربية والحكومة التركية أقامتا نظام جمعيات صديقة للحكم للعمال الذين كانوا يعملون فى أوروبا الغربية فى الستينيات لمواجهة الجناح اليسارى ونفوذ

الاتحاد التجارى. وكان الشك الأكبر ينصب حول المشتتين الذين نزحوا من بلادهم نتيجة لنفى سياسى أو هروب من حرب أهلية (فان هير 1998- نيبرج سورنسن وآخرون 2002). فقد حاولت بعض الحركات المتمردة، (على سبيل المثال فى إرتريا وسيريلانكا) أن تمارس سيطرتها على المشتتين بفرض ضرائب على الدخل لتمويل النشاطات السياسية والعسكرية. ولكن مع زيادة تعقيد تدفقات الهجرة فالمغتربون الآن هم خليط من المهاجرين لأسباب اقتصادية ومن المجبرين عليها لأسباب سياسية وهم أيضًا خليط من طبقات اجتماعية مختلفة. لعبت النساء دورًا متزايدًا فى الأهمية، من خلال تحويل أرباحهن وتنسيق الشبكات الاجتماعية والحفاظ على الروابط الثقافية.(Nyberg_Sorensen et al,2002:13)

حتى وقت قريب، كانت نشاطات المشتتين المتعلقة بالتنمية تستند على مبادراتهم الفردية. والآن، مع (إعادة الاكتشاف المفاجئ) لقضايا الهجرة والتنمية والتحول السريع من نظرة متشائمة إلى نظرة متفائلة فقد مالت الحكومات للتركيز على جمعيات المغتربين- على افتراض - أنها أسهل فى التأثير عليهم من التأثير بشكل فردى على المهاجرين. أقيمت العديد من جمعيات المغتربين وكانت فى الأصل، لمساعدة المهاجرين على التعامل مع القضايا القانونية والمادية فى الدول المستقبلة وكذلك من أجل التركيز على الأنشطة الاجتماعية والثقافية. بعض الجمعيات تعتمد أيضا دورًا أكثر انفتاحًا وصراحة سياسيًا. وكثيرا ما يكون اهتمامها الأصلى قضايا دولة المنشأ وبعدها، يصبح الاهتمام أكبر بالحقوق والأوضاع الاجتماعية والمواطنة فى الدولة المستقبلة للهجرة (ويتهول دو ونيسدن 1995- ويتهول دو ونيدون وليفو 2001). فالمشاركة الواضحة فى قضايا التنمية هى فى معظم الحالات تطور حديث. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة فى المملكة المتحدة بأن "نسبة

صغيرة جدًا من المنظمات من بين ٦٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ من منظمات الأقليات السوداء، والعرقية تعرّف نفسها بـأن توجهاتهـا نحـو التنميـة الدوليـة. (دوهاس 2006:62)

ظهر تغيير ملحوظ فى العشر إلى العشرين سنة الماضية، فالتركيز فى دول المنشأ ينصب على المهاجرين "باعتبارهم أبطال التنمية والتطـور فـى بلادهم الأصلية" وقد بذل الكثير من الجهد لاكتساب المهـاجرين وإغـرائهم بالعودة إلى بلادهم الأصلية. فهـم القنـوات لإعـادة التحـويلات الماليـة والكفاءات والمعرفة فى إدارة الأعمال. ففى الهند تساند وزارة الهنـود فـى الخارج المشتتين المغتربين وتربط المهاجرين عن طريق شـبكة اتـصالات تهدف إلى الاتصال بالمهاجرين من ذوى الكفاءات العالية ومدهم بالمعلومات لإتاحة الفرص للعودة والعمل فى بلادهم. كما تساند الحكومـة المكـسيكية استثمارات الجمعيات المنظمة من خلال مؤسسات تعمـل لإصـلاح دولـة المنشأ. كما أنشأت المغرب بنك "الأمل" فى عام ١٩٨٩ لتـشجيع التحويـل الشرعى للأموال المحولة ولمساندة مشاريع المغتربين فى المغرب. وأما فى الفلبين فإن لجنة الإدارة المالية للمقيمين فى الخارج تساند وتـدعم مؤسـسة الاتصال من أجل تنمية وتطوير الفلبين ومن أجل تحريك موارد المهـاجرين والمشتتين. على النقيض؛ يبدو أن الحكومة التركية لا تنظر إلـى المـشتتين والمهاجرين إلا من أجل المحافظة على الهوية الوطنية من خـلال دعمهـا للأنشطة الدينية والثقافية والاجتماعية. (كاستلز وديلجادو وايز 2008).

ربما أن الخطوة الأهم التى يجب أن تتخذها حكومـات المنـشأ هـى إشراك المهاجرين ومن يعيشون فى الشتات فى السياسية من خلال الـسماح بالحصول على جنسية مزدوجة ومنحهم حق التصويت. وقد اتخذت الهند هذه المعايير مع الهنود الذين يعيشون فى الخارج (باسـتثناء منطقـة باكـستان

وبنجلاديش لأسباب متعلقة بتقسيم الهند الذى تم عام ١٩٤٧) وقـد سـمحت المكسيك بالجنسية المزدوجة للمواطنين المكسيك الذين يعيشون فى الخـارج فى عام ١٩٩٦. بينما بدأ استخدام حق التصويت من أجل انتخـاب رئـيس الجمهورية فى عام ٢٠٠٥. منذ عام ٢٠٠٥ أصبح من حق المهاجرين مـن المغرب الانتخاب والترشيح للبرلمان. وأما فى الفلبين فقد منحت الحكومـة للمهاجرين الفلبينيين الذين يعيشون فى الخارج الحق فـى الحـصول علـى جنسية مزدوجة وفى الانتخاب فى عام ٢٠٠٣ (كاستلز وديلجادو وايز 2008) تظهر مثل هذه المبادرات من بعض الدول الرئيسية المصدرة للهجرة تقاربًـا ملحوظًا (انظر أيضًا بورت وآخرين 2007).

أما الجهود المبذولة من بعض حكومات الدول المـستقبلة للمهـاجرين ومن الوكالات العالمية لتحريك المشتتين، من أجل تنمية دول المنشأ فلم تبدأ سوى من فترة قريبة. ويبدو أن أول بيان هام فى هذا المنطلق صـدر فـى المملكة المتحدة، على ورقة بيضاء، للقضاء على الفقر فـى العـالم والـذى تقدمت به حكومة حزب العمل التى كانت قد انتخبت مؤخرًا فـى عـام ١٩٩٧ (وزارة التنمية الدولية 1997) وبناء عليه، التزمـت وزارة التنميـة الدوليـة بالاستفادة من كفاءات المهاجرين وغيرهم مـن الأقليـات العرقيـة، الـذين يعيشون فى المملكة المتحدة لتعزيز التنمية فى بلدانهم الأصـلية (ورد عـن دوهاس b:61 2006). كما ظهر هذا لاحقًا فى الوثائق الصادرة من مجلـس العموم ووزارة التنمية الدولية (وزارة التنمية الدولية 2007) التى عملت على تكرار هذا المنهج. كما ذكر فى تصريحات بعـض الحكومـات الأوروبيـة الأخرى. (انظر دوهاس 2006 b).

بدأ العمل فى البرامج التى وضعتها الوكالات الدولية من أجل تـسهيل عودة المهاجرين إلى بلادهم منذ بضع سنوات ماضية، ولكن، لم يتم ربطهـا

بالدور المحتمل للمغتربين سوى فى الآونة الأخيرة فقط. (انظر أعلاه). ففى عام ٢٠٠١ وضعت كل من المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الوحدة الأفريقية برنامج الهجرة من أجل التنمية فى أفريقيا. (MIDA) وهو برنامج من أجل تسهيل نقل كفاءات وموارد المغتربين الأفارقة الذين يعيشون فى الشتات إلى دولهم الأصلية. فالمشاريع التى نفذت حتى الآن كانت صغيرة نسبيًا، من حيث الحجم، وأسفرت عن نتائج متباينة. (دوهاس 2006b:18-21). فاتصالات المفوضية الأوروبية بشأن الهجرة والتنمية (كما ذكرتها لجنة الانتخابات المركزية ٢٠٠٥) اعترفت بأنه من الممكن أن يكون للمغتربين دور فى تنمية وتطور دول المنشأ. وقد اهتمت اللجنة بشكل خاص من خلال الاقتراحات التى قدمتها على ضرورة بناء قواعد بيانات لمنظمات المهاجرين ومساعدتهم على إيجاد آلية لتمثيلهم على مستوى الاتحاد الأوروبى.

أوصت اللجنة العالمية للهجرة الدولية بأنه ينبغى تشجيع المهاجرين لتعزيز التنمية عن طريق الادخار والاستثمار فى دولهم الأصلية والمشاركة فى شبكات المعرفة العابرة للحدود (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005 القسم ح فقرة 32). ولفتت اللجنة العالمية للهجرة الدولية الانتباه إلى الدور المهم الذى تقوم به المؤسسات التى تعمل لإصلاح دول المنشأ وشبكة معلومات المغتربين وغيرها من الجمعيات. لكن اللجنة حذرت من التوقعات المبالغ فيها عن إمكانيات المغتربين. فالتنمية تتطلب وجود بيئة عمل صحية، تتميز بأطر قانونية سليمة ونظام مصرفى فعال وإدارة عامة نزيهة وصادقة وبنية تحتية مادية ومالية ذات فعالية (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005:2/38). فالتنمية، يجب أن تبدأ أولاً فى دول المنشأ. ويجب أن تنهض وتقوم على كفاءات الناس الذين ظلوا مقيمين فى دولهم الأصلية. (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005:2/40).

وقد قدمت الحكومات والوكالات الدولية مجموعة من الإجراءات للعمل مع المغتربين. ولكن، تقرير منظمة "أوكسفام" وجد أنه من المثير للدهشة أنه من حيث الصياغة وتنفيذ السياسات الملموسة لم يتم تحقيق سوى القليل على الصعيد الدولى (دوهاس 2006b:31 للتأكد ارجع إلى النص الأصلى). أما بالنسبة للإجراءات التى تمت من جانب الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية فإنها تبدو صغيرة فى الحجم وبنهج تدريجى وإلى حد ما فى مرحلة مبكرة. ولذا فإن التقييم لا يزال غير ممكن. ولكن المشكلة الكبرى تكمن فى أصل تكوين هذه البرامج، فى المحاولات الحكومية المتعددة لإدارة الهجرة، حيث وضعت هذه الحكومات معظم جهدها ومواردها للسيطرة على الحدود وعلى اتفاقات إعادة القبول مع دول المنشأ. وهذا ما يدعو جمعيات المهاجرين إلى الشك فى نوايا هذه البرامج التى تدعى دعم المغتربين.

هل تحد التنمية من الهجرة:

حتى الآن كان التركيز حول السؤال فيما إذا كانت الهجرة تساعد على تنمية دول المنشأ، ومع ذلك، فهناك قضية مهمة أخرى ضمن هذا التساؤل: هل تساعد سياسات التنمية فى الحد من الهجرة من الدول الفقيرة؟ هذه ليست فكرة جديدة: فإذا عدنا إلى عام ١٩٧٠، حين ادعت الحكومات والوكالات الدولية بأن توسيع التجارة العالمية سيعمل على تسريع التنمية وعلى جعل الهجرة أمرًا غير ضرورى وارتبط هذا بإستراتيجية تصدير الإنتاج الصناعي الكبير بالجملة فى اقتصاد يعتمد على تدنى أجور العاملين. (فروبيل وآخرون 1980).

أعيد إحياء هذا النهج فى سياق تصاعدى مع زيادة العداء للهجرة إلى أوروبا. وفى عام ١٩٩٤ طلب وزراء التنمية والتعاون الأوروبى من المفوضية الأوروبية البحث فى احتمال استخدام مساعدات للتنمية فى دول المنشأ للتقليل من ضغوط الهجرة. تلخصت الفكرة فى بيان صدر عن رئيس الوزراء الدنماركى السابق راسموسن فى عام ١٩٩٥ قال فيه: "إذا لم تقدموا المساعدات للعالم الثالث فستجدون هؤلاء الفقراء فى وسط مجتمعاتنا. (دوهاس، 2006c). لتأكيد هذا الربط وهذه القرينة عقد فى عام ٢٠٠٢ اجتماعًا للمجلس الأوروبى فى إشبيلية اقترحت فيه، كل من الحكومة البريطانية والإسبانية جعل مساعدات التنمية مشروطة باتفاقات إعادة القبول. وذلك بإلزام دول المنشأ بأن يستعيدوا طالبى اللجوء الذين تم رفض طلبات هجرتهم. (كاستلز وآخرون 2003).

تستند الخطط لاستخدام التنمية للحد من الهجرة إلى فكرة أن الفقر والتخلف والبطالة فى دول المنشأ هم سبب الهجرة. وأن التصدى لهذه "الأسباب الجذرية" قد تبقى الناس فى بلادهم. وهذا يقودنا إلى فكرة وجود "دائرة حميدة" بين الهجرة والتنمية وبناء عليه، تستخدم الهجرة الدائرية لدعم الجهود المبذولة من أجل التنمية، والتى بالتالى ستقلل من الهجرة (باكويل 2007). إلا أن الباحثين فى شئون الهجرة شككوا منذ فترة طويلة من هذا الربط المبسط وأشاروا إلى أن التنمية، على الأرجح، قد تؤدى بشكل أولى إلى زيادة الهجرة إلى الخارج بدلاً من الحد منها (مثال تابينوس 1990).

وهذا لأن الناس بحاجة إلى الموارد من أجل الهجرة. فمعظم الدول الرئيسية المصدرة للهجرة عالميًا ليست من بين الدول الأكثر فقرا فعلى سبيل المثال، فقد وصلت المكسيك فى التصنيف إلى فئة الدول ذات الدخل فوق المتوسط، حسب تقييم البنك الدولى. فى حين تعتبر تركيا والمغرب

والفلبين من فئة الدول ذات الدخل الأقل من المتوسط (البنك الدولى 2006). بشكل عام، فالمهاجرون من الدول الفقيرة فى أفريقيا أو من جنوب آسيا هم عادة، من أسر ذات دخل أعلى من متوسط الدخل المحلى والتى يمكنها من تجميع مواردها لتمويل هجرة أبنائها. أما الفقراء جدًا فعادة، لا يهاجرون إلا إذا أجبروا تحت ضغط الصراعات أو الكوارث. وهم عادة ينتقلون إلى الدول المجاورة لبلادهم. يأتى المهاجرون أساسًا من مناطق خاضعة بالفعل إلى عملية التحول الاقتصادى والاجتماعى. فالتنمية بالفعل تساعد على توفير الموارد اللازمة للهجرة.

هناك تفسير نظرى من خلال فكرة التحول ثم الانتقال إلى مرحلة الهجرة. (أبيلا 1994). فوفقًا (لزيلنسكى 1971) فى بدايات عمليات التحديث والتصنيع يزيد الميل، أحيانًا، للهجرة إلى الخارج بسبب النمو السكاني وتراجع وانخفاض فرص العمل فى الريف وتدنى مستويات أجور الفلاحين. هذا ما كان عليه الحال فى أوائل القرن التاسع عشر كما حدث فى بريطانيا وكما حدث فى أواخر القرن التاسع عشر فى اليابان وفى عام ١٩٧٠ فى كوريا. فمع تقدم الصناعة ينخفض العرض من العمالة المحلية وترتفع مستويات أجور العمال. نتيجة لهذا تتراجع الهجرة من هذه الدول وتبدأ هجرة العمالة لتحل محلها فى الدول الأقل نموًا. توازى هذه العملية الانتقالية النقلة فى الخصوبة والتى من خلالها يزداد النمو السكانى بسرعة نتيجة تحسن خدمات الصحة العامة والنظافة ثم يتحقق نوع من الاستقرار حيث تتراجع الخصوبة فى الدول الصناعية. وهكذا تميل الدول الصناعية إلى التحرك من خلال المرحلة الأولى من الهجرة. تليها مرحلة من الهجرات الداخلية والخارجية إلى أن تمر بمرحلة انتقالية لتصبح هى نفسها دولة مستقبلة للهجرة (مارتن وآخرون 1996:171-172) وقد استخدمت فكرة أكثر حداثة

لوصف هذا النمط هو "منحنى الهجرة" وهو رسم بيانى للهجرة يبدو فيه الخط مرتفعًا مع تطورها ويتصاعد إلى أن يصل إلى أعلى مستوى ثم يعود ويتراجع إلى أن ينسطح ثم يليه على المدى البعيد انخفاض وتراجع، نتيجة لظهور اقتصاد صناعى قوى وناضج. (مارتن وتيلور 2001).

ومع ذلك، فالقضايا التى تمت دراستها عن حالة الهجرة فى دول محددة تلقى ظلالا من الشك على صحة هذه النظريات ومراحل تطورها (كاستيل ودلجادو وايز 2008). يبدو أن التغييرات أخذت مسارات أكثر تعقيدًا وكان لها آثار متفاوتة. فعلى سبيل المثال، أظهر التحول الاقتصادى فى الهند ازدواجية ملحوظة. فيبدو أن تأثير قطاع التكنولوجيا العالية يكاد لا يذكر على غالبية المناطق الريفية الفقيرة. كما أن معدل الهجرة منخفض جدًا بالنسبة لعدد السكان الضخم ولهذا فليس لها تأثير كبير على التنمية ككل. وإن أخذنا الحالة فى الفلبين، نلاحظ أن الهجرة مرتفعة جدًا بالنسبة لعدد السكان منذ سنوات عديدة. ولكن هناك علامات تكاد لا تذكر عن تحسن فى تنمية اقتصادية مضطردة، كما أن الهجرة مستمرة فى الزيادة. تبين التجربة المكسيكية أن هجرة العمل الجماعى قد لا تسهم بالضرورة فى تحقيق التنمية الاقتصادية بأى شكل من الأشكال. فكل من التحويلات والزيادة الإنتاجية فى مصانع صناعة التصدير، (وهى مصانع فى المكسيك تنتج البضائع لسوق الولايات المتحدة الأمريكية)، على ما يبدو، لا تعمل سوى على تعميق تبعية واعتماد المكسيك على الولايات المتحدة الأمريكية، بدلاً من أن تساعد على تحقيق تنمية حقيقة ملموسة. (ديلجادو وايز وجاينزو 2007) من الواضح أن كل دولة من دول الهجرة تحتاج إلى النظر إليها بالتفصيل.

النقطة الأساسية هنا هى أن العلاقة بين الهجرة والتنمية معقدة للغاية. ولا يمكن حصرها فى تعميمات سهلة وبسيطة. فعلى المدى القصير فإن التنمية، على الأرجح، تسبب المزيد من الهجرة. على عكس ما يفكر به العديد من صناع السياسات. وأما على المدى الطويل، فقد تقود التنمية إلى انتقال الهجرة من مكان إلى آخر، ولكن هذا ليس أكيدًا، ويتوقف على عوامل كثيرة (نايار 1994). فى الواقع، فإن العلاقة السببية تبدو وكأنها يجب أن تكون على العكس: فبدلاً من الاعتقاد بأن الهجرة ستؤدى إلى التنمية يجب الإقرار بأن ما تحتاجه الدول النامية هو إصلاح سياسي وتحديث للمؤسسات ونقلة ديموغرافية وتحولات اجتماعية لخلق وتهيئة الظروف لنمو وتطور اقتصادى مستمر. وهذا بدوره قد يجعل الهجرة أقل ضرورة للسكان للبحث عن مستوى معيشى أفضل. ولكن هذا لا يعنى أن الهجرة ستنخفض بالضرورة: فحيث يجد الناس الموارد والاختيارات فهم على الأرجح، سيميلون إلى الحركة والانتقال، كما هو واضح وظاهر فى هجرة ذوى الكفاءات العالية بين الدول المتقدمة.

الاستنتاجات:

حتى وقت قريب، كانت الرؤية إلى العلاقة بين الهجرة والتنمية فى الغالب متشائمة. وكما قال مسئول فى منظمة العمل الدولية أثناء القيام بمقابلة معه "الهجرة والتنمية نظرية لم يعد أحد مقتنعًا بها" (ماسى وآخرون 1998:260). ففى أوائل القرن الحادى والعشرين كان هناك تحول ملحوظ. فبعد سنوات من رؤية أن الهجرة من الجنوب إلى الشمال تسبب مشكلة للهوية الوطنية والتماسك الاجتماعى حتى إنها فى الآونة الأخيرة اعتبرت تهديدًا للأمن القومى، إلا أن السياسيين الأقوياء والمسئولين الحكوميين

يؤكدون احتمال أن تحقق الهجرة الدولية تحسنًا فـــي التنميـــة الاقتـــصادية والاجتماعية فى دول المنشأ.

التفسير المعتاد لهذا التغيير فى الرؤية هـــو إدراكهـــم أن التحـــويلات المالية هى الآن المصدر الرئيسى للدخل الخارجي للعديد من الدول حتى إن قيمتها تتجاوز كلا من المساعدات الخارجيـــة الأجنبيـــة وحتـــى الاســـتثمار الأجنبى المباشر. إضافة لذلك، فإن التحويلات المالية تشكل مصدرًا مـــسئولا يمكن الاعتماد عليه من الموارد التى تذهب مباشرة إلى الأسر وتسهم بصورة مباشرة فى الحد من الفقر، وكما يحتمل استخدمها فـــي الاســـتثمار وزيـــادة الإنتـــاج. وقـــد أدى ذلـــك إلـــى أن أعطـــى للتحـــويلات اســـم "التعويـــذة أو السحر". وكانت الفكرة أنه من الممكن توجيهها، لتمويـــل الاســـتثمارات الاقتصادية التى من شأنها التغلب على التخلف والفقر.

ومع ذلك فوراء هذا السحر عوامل أخرى: فالدول المتقدمة فى أمـــس الحاجة إلى العمال على السواء، من ذوى الكفاءات العاليـــة مثـــل الأطبـــاء والمهندسين المتخصصين فى تكنولوجيا المعلومـــات ومـــن ذوى الكفـــاءات المنخفضة مثل العمال الذين يعملون فى قطف الفاكهة والخضار والحـــصاد وتنظيف المستشفيات والخدمة فى المطاعم والـــذين يعملـــون فـــى رعايـــة المسنين. فى الوقت ذاته، ينظر إلى المهاجرين من الجنوب، خاصة، طـــالبى اللجوء السياسى باعتبارهم مشكلة أو بالأحرى تهديدًا للدول الشمالية. فإن لم يكن بالإمكان منع الهجرة، فواضعو القرار السياسى يريدون السيطرة علـــى تحركات المهاجرين والاستفادة بأكبر قدر ممكن. ومع ذلك، يتطلـــب نجـــاح إدارة الهجرة تعاونًا من جانب حكومات دول المنشأ وحكومات دول المرور العابر. وهذا من الممكن تحقيقه إذا ما استفادوا هم أيضا بالمقابل من الهجرة. إذن فربط الهجرة بالتنمية طريقة جيدة لمعالجة هذه المعضلة.

النقاش الجديد الدائر حول الهجرة والتنمية يتجاوز التحويلات الاقتصادية، فهناك زيادة فى التركيز على التحويلات الاجتماعية: إذ ينقل المهاجرون السلوك والقدرات المكتسبة إلى بلادهم الأصلية والتى قد تساعد على تحقيق نوع من التنمية. ولكن الحقيقة تبقى أكثر غموضًا. فقد يكون للتحويلات الاجتماعية آثار إيجابية وأيضًا سلبية. علاوة على أنها تحمل معها صدى من نظريات التحديث التى ظهرت فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى والتى تدعى بأنه مع نقل "الحقوق" الغربية بما فيها القيم والسلوك والمواقف يمكن التغلب على التخلف الثقافى فى الدول التى كانت تحت الاستعمار.

تركز أيضا الحكومات والوكالات الدولية على تغيير الرؤية إلى، ما كان ينظر إليه سابقًا على أنه تخريب نتيجة لهجرة العقول والنظر إليه بشكل أكثر إيجابية على أنه تداول للعقول أو اكتساب لها. ومع ذلك، فهناك فجوة كبيرة بين الإعلان الرسمى والحقيقة. فالدول الغنية ما زالت تبذل مجهودًا كبيرًا لجذب والمحافظة على الموظفين الأكفاء (خاصة فى مجال الطب والتعليم وتكنولوجيا المعلومات) من الدول النامية. بالإضافة، فإن تداول العقول يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفكرة أهمية عودة المهاجرين. وهنا نجد غموضًا قويًا فحكومات الدول المتقدمة تريد من المهاجرين ذوى الكفاءات المتدنية العودة إلى بلادهم بشكل دائم، بينما تريد بقاء ذوى الكفاءات العالية. فالبرامج التى وضعت من أجل العودة المؤقتة لذوى الكفاءات العالية لا تتلاءم مع الحاجة الملحة لبقائهم لفترات طويلة فى بلادهم لتحسين أوضاعها.

التناقض بين سياسات الهجرة والتنمية يبدو أكثر وضوحًا فيما يتعلق بالحماس المتجدد من أجل الهجرة المؤقتة. والآن تحت ملصق وادعاء أكثر إيجابية وهو الهجرة الدائرية. وهذا كما يقال، سيعود بالفائدة على دول

المنشأ. ولكن فى الحقيقة فمن مصلحة هذه الدول أن تكون الهجـرة الدائمـة من فائض العمالة المتدنية والهجرة المؤقتة للكفاءات العالية. ولكن مـصالح الدول الغنية المستوردة لليد العاملة يتناقض مع هذه الحقيقة. هـذا التنـاقض مازال سائدًا فى المناقشات الدولية حتى الآن. فالمهاجرون من ذوى المهارات المتدنية، مرحب بهم فى أوروبا وأمريكا الشمالية والدول الصناعية الجديـدة ولكن فقط كعمال زائرين وبشكل مؤقت. وقد ثبت أن هذا الوضـع صـعب ومربك من الناحية السياسية، فأرباب العمل يعتمدون علـى العمـال غيـر المسجلين رسميًا، بالإضافة إلى أنه من الـسهل الحـصول علـى العمالـة المتدنية. فى واقع يزداد فيه فائض العمالة عالميًا وتُمنح السلطة للسوق كـى يتحكم فى الطلب.

وأخيرًا، فقد تفحص هذا الفصل أمل الدول المستوردة لليد العاملة بـأن التنمية قد تخفف من ضغوط الهجرة فى الدول المصدرة للعمالة، ونحن نرى، أن مثل هذه الأفكار، سواء نظريًا أو تجريبيًا فاشلة ومعيبة. وأن التنمية، على الأرجح، ستؤدى إلى زيادة فى الهجرة ولن تخفض منها. فإذا ما اتـضح أن العمل بسياسات التنمية، بدلاً من سياسات الهجرة، محكوم عليهـا بالفـشل، (دوهاس 2006c) فما هى الآثار المترتبة على هذه السياسة؟ فى الواقع تـم الرد على هذا، مؤخرًا بشكل مقنع، من بعض الجهات الرسمية، فقد أوضـح تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، أن سياسات الهجرة لا يمكن أن تكـون بديلاً عن سياسات أوسع، تهدف إلى معالجة التخلف وعدم المساواة. فـدول العالم الأكثر رخاء بحاجة إلى أن تقر بتأثير سياساتها على ديناميكية الهجرة العالمية- على سبيل المثال من خلال إصلاح التجارة لإعطاء الدول الناميـة فرصًا أكثر إنصافًا للوصول إلى الأسواق العالمية. (اللجنة العالمية للهجـرة الدولية (2005:1/49). يمكننا أن نضيف أن العالم بحاجة إلى إيقـاف تجـارة

تصدير السلاح إلى مناطق الصراع. فضلاً عن اتخاذ إجراءات لبناء معايير حقوق الإنسان فى اتفاقيات المعونة والتجارة.

أما بالنسبة لدول المنشأ، فإن الاعتماد على تمويل تحويلات المهاجرين من أجل التنمية، يمكن أن يكون مضللا. فالهجرة وحدها لا يمكن أن تسهم فى التنمية ففى غيبة الإصلاح السياسي والاقتصادى فعلى الأرجح، ستقود التحويلات المالية إلى التضخم والى زيادة فى عدم المساواة والفروق الاجتماعية بدلاً من التغيير الإيجابى. من ناحية أخرى، فحين تتم الهجرة، فى نفس الوقت، التى تتم فيه التحسينات فى مجال الحكم وإنشاء مؤسسات فعالة وبناء البنية التحتية وظهور مناخ ودى وسليم للاستثمار، حينذاك يمكن أن تكون الهجرة جزءًا من الحل. فالسياسات الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الفائدة لدول المنشأ من الهجرة يجب أن تكون جزءًا من إستراتيجيات أوسع من ذلك بكثير، تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية. (وزارة التنمية الدولية 2007:37-40).

ولهذا فمن الخطأ رؤية الهجرة والتنمية فى معزل عن القضايا الأوسع نطاقًا: القوى العالمية والغنى وعدم المساواة. فقد أصبح انتقال البشر وحركتهم جزءًا من التحولات الرئيسية، التى تؤثر حاليًا على جميع مناطق الكرة الأرضية. فالتكامل والاندماج السياسى والاقتصادى المتزايد ينطوى على تدفقات عبر الحدود لرأس المال والسلع والأفكار والبشر. ففى السنوات الأخيرة جعلتنا التحديات البيئية المتزايدة ندرك أننا نعيش فى عالم واحد. وأن اتباع نهج الوطنية بمفرده لم يعد كافيًا وسليمًا. ينطبق المبدأ نفسه على الهجرة: إذن، فالتعاون العالمى أصبح أمرًا ضروريًا. وهذا يتطلب اتباع نهج جديد بالتخلى عن المصالح الوطنية، قصيرة الأجل، لصالح خطة لتعاون طويل الأجل بين الدول الغنية والفقيرة. علينا إيجاد أشكال من الهجرة أكثر

إنصافا، وأن تكون جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجيات التنمية الشاملة التى تهدف إلى الحد من عدم المساواة فى العالم.

دليل لمزيد من القراءة:

من بين الأعمال الكثيرة التى تبحث عن العولمة والتحول الاجتماعى، فالأعمال الآتية مفيدة كمقدمات وتعريف. فهى نصوص مهمة عن عدم المساواة فى العالم: كاستيلز (1996.1997.1998) هيلد وآخرون (1999) – بومان (1998) وكوهين وكيندى (2000) – هيلد وكايا (2007). كما قدم كل من فريمان وكاجرليستكى نقدا مفيدا (2004) هناك الكثير من النقاش المفيد عن العولمة فى مقالات المجلات المتخصصة تم ذكر البعض منها فى هذا الفصل.

من الصعب العثور على أعمال شاملة فيما يخص الهجرة والتنمية، ربما لأن الجدال أو النقاش الدائر حولهما لم يكتسب شهرة إلا فى الآونة الأخيرة. الفصول ٨ و٩ فى أبحاث ماسى وآخرين (1998) جيدة لمعرفة المزيد حول النظرية الاقتصادية. وقد ورد تعريف مفيد للغاية حول القضية الخاصة بالهجرة فى فبراير من عام ٢٠٠٧.

مصدر المعلومات http://www.migrationinformation.org.jel.2007-clm (انظر أيضا نيولاند 2007) وغيره ممن جاء ذكرهم أعلاه. تفحص كل من كاستلز وديلجادو وايز (2008) تجربة الدول الخمس الرئيسية فى الهجرة. تضم اللجنة العالمية للهجرة الدولية (2005) العديد من الرؤى، وهى متاحة على الموقع الإلكترونى http://www.geim.org/en/finalreport.html. وهو موقع تجد فيه، أيضًا، العديد من الأوراق الأخرى المهمة. يقدم كل من البنك الدولي

(2006) وجوش (2006) تحليلات جيدة عن قضية التحويلات المالية. وتبـــرز المنظمة الدولية للهجرة تقارير عن الهجرة، وتستعرض صورًا أوسع (علـــى سبيل المثال المنظمة الدولية للهجرة 2005). كما أن الموقع الإلكترونى للبنك الدولى يحتوى على العديد من الأوراق المهمة بما فى ذلك إليرمـــان (2003)، وكابور (2004) وراتاشو (2007) على موقع http://www.worldbank.org.

الفصل الرابع

الهجرة الدولية قبل عام ١٩٤٥

قد تكون الهجرة بعد عام ١٩٤٥ جديدة في الكم والمدى، ولكن تحركات السكان نتيجة للنمو السكاني؛ وتغير المناخ وتطور الإنتاج والتجارة كانت دائمًا جزءًا من تاريخ البشرية. فقد قادت الحروب والغزوات وتشكل الأمم وظهور الدول والإمبراطوريات إلى الهجرة، سواء بشكل طوعي أو قسرى. كان الاستعباد والترحيل للشعوب المهزومة شكلاً متكررًا وسابقًا لهجرة اليد العاملة. انتهى هذا الشكل مع نهاية العصور الوسطى وأعطت التنمية والتطور فى الدول الأوروبية، واستعمارها لبقية العالم، دفعة جديدة للهجرات الدولية بأنواع عديدة مختلفة.

ففى أوروبا الغربية، كانت الهجرة لفترة طويلة جانبًا مهمًا من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية منذ حوالى عام ١٦٥٠ فصاعدًا، ولعبت دورا حيويًا فى التحديث والتصنيع (موتش Moch، 1995: 126 أنظر ايضا موتش Moch 1992 وباد، 2003). لم تنعكس مركزية الهجرة، من وجهات النظر السائدة على شكل ربتات (أو ضربات خفيفة): كما أشار نويريل جيرارد Noiriel Gerard (1988 15-67) فقد كان تاريخ الهجرة "بقعًا عمياء مظلمة" فى الأبحاث التاريخية فى فرنسا. وهذا ينطبق على حد سواء، على أبحاث أخرى فى أماكن أخرى. فكما تبين، فإن هذا كان نتيجة لإهمال المؤرخين المتكرر عن حجم وتأثير الهجرة على المجتمعات الأوروبية، ابتداء من العصور الوسطى وما تلاها. (لوكاسين وآخرون 2006:7 Lucassen) ولقد كان تجاهل دور المهاجرين فى بناء الوطن حاسمًا ومهمًا فى خلق الأساطير عن التجانس الوطنى. ومؤخرا فقط، شكك جيل جديد من

المؤرخين الأوروبيين (مثل نواريل Noiriel، ولوكاسين Lucassen) فى ماضى العقيدة القومية. فمثل هذه المناهج كما هو واضح مستحيل فى الدول الكلاسيكية للهجرة مثل الولايات المتحدة وأستراليا (رئيس الشمامسة 1983؛ يوب، 2001-2002).

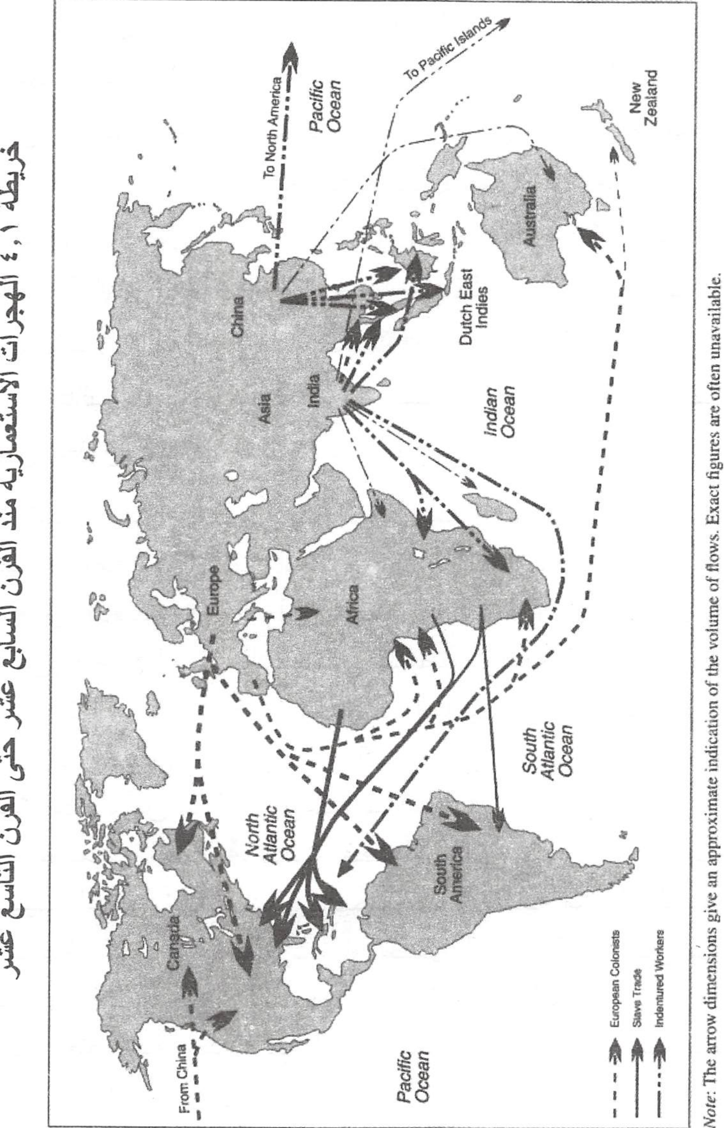
تصور الحرية الفردية باعتبارها واحدة من الإنجازات المعنوية والأخلاقية الكبيرة للرأسمالية. فهى على النقيض من المجتمعات السابقة، حيث تم تقييد الحرية بقيود من العبودية التقليدية. يصور منظرو الكلاسيكية الجديدة الاقتصاد الرأسمالى بأنه يستند على الأسواق الحرة، بما فى ذلك سوق العمل، حيث يتقابل أصحاب العمل والعمال كأشخاص أحرار ومتساوين أمام القانون، كما أنهم متساوون فى حق إبرام العقود. كما تصور الهجرة الدولية باعتبارها السوق الذى يمنح العاملين الحق فى الاختيار الحر للانتقال إلى المنطقة التى تمكنهم من الحصول على أعلى دخل. (قارن بورجاس، 1990:9-18). لكن هذه الصورة المتناغمة، غالبًا، ما تفشل فى التلاؤم مع الواقع. فكما أظهر كوهين فقد استخدمت الرأسمالية كلاً من العمال الأحرار وغير الأحرار، على حد سواء، فى كل مرحلة من مراحل تطورها. فالعمال المهاجرون غالبًا ما يكونون غير أحرار، إما لأنهم كانوا يؤخذون بالقوة إلى المناطق التى هى فى حاجة إلى عملهم، أو لأنهم محرومون من الحقوق التى يتمتع بمزاياها غيرهم من العمال، وبالتالى لا يمكن أن يتنافسوا معهم فى ظل ظروف غير متكافئة. وحتى عندما تكون الهجرة طوعية وغير منظمة فإن المؤسسات والتمييز العنصرى غير الرسمى قد يحد من الحرية الحقيقية والمساواة بين العمال المعنيين.

وحيث إن القوة الاقتصادية ترتبط عادة بالسلطة السياسية فإن حشد العمال وتحريكهم، فى كثير من الأحيان، هو عنصر من عناصر الإكراه الذى ينطوى على العنف، فى بعض الأحيان، وعلى تدخل القوة العسكرية والسيطرة

البيروقراطية. ومن الأمثلة على ذلك اقتصاد الرقيق فى الأمـريكتين والعمـل بالسخرة تحت حكم الاستعمار فى كل من آسيا وأفريقيا والأمريكتين وعمـال المناجم فى جنوب أفريقيا فى القرنين التاسع عشر والعشرين والعمال الأجانب فى ألمانيا وفرنسا قبل الحرب العالمية الثانية وعمال السخرة فـى اقتـصاد الحرب النازية و"العمال الزائرون" فى أوروبا ما بعد ١٩٤٥. وكذلك رفـض إعطاء الحماية القانونية للعمال المهاجرين فى كثير من الـدول فـى الوقـت الحاضر والاتجار بالمهاجرين – وخاصة النساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي. – غالبًا ما يكون هذا شكلاً من أشكال الاستعباد والرق الحديث، الذى من الممكن العثور عليه فى جميع أنحاء العالم.

هناك موضوع مهم لن يتم التعامل معه هنا لأنه يتطلب معالجة أكثر كثافة مما هو ممكن فى العمل الحالى: وهو الآثار المدمرة للهجـرة الدوليـة على الشعوب الأصلية فى الدول المستعمرة. فـالغزو الأوروبـى لأفريقيـا وآسيا وأمريكا وأوقيانوسيا قاد إما إلى السيطرة واستغلال للشعوب الأصـلية أو إلى الإبادة الجماعية، على حد سواء، المادية والثقافية. فبنـاء الأمـة – خاصة فى الأمريكتين وأوقيانوسيا – قـام عـن طريـق جلـب واسـتيراد مجموعات جديدة من السكان. وهكذا ساهمت الهجرة فى عمليات الإقـصاء والتهميش للشعوب الأصلية. كانت نقطة الانطلاق لبناء هوية وطنية جديـدة هو التمجيد واعتبار القيام بتدمير المجتمعات الأصلية من المثاليات: صـور وشعارات مثل "كيف فزنا بالغرب" أو نضال الرواد الأستراليين ضد السكان الأصليين من الأبوريجينال كانت تعد من الأساطير القوية. إنها جذور وصور نمطية من العنصرية الحديثة فى الزمن الحاضر الموجهة ضد المجموعـات من المهاجرين الجدد. وهى غالبا ما تكمن فى المعالجة التاريخية للـشعوب المستعمرة. هناك إدراك متزايد فى الوقت الحاضر بأنه من الضرورى وجود نماذج مناسبة للعلاقات بين المجموعات لتلبى احتياجات السكان الأصـليين وكذلك المجموعات من المهاجرين.

خريطة ٤,١ الهجرات الاستعمارية منذ القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر



ملاحظة: تعطى الأسهم أبعادًا تقريبية لحجم التدفقات. الأرقام الدقيقة غير متاحة

الاستعمار:

أطلق الاستعمار الأوروبى أنواعًا مختلفة من الهجرة. (انظر خريطة ٤،١) كانت إحداها الحركة الواسعة للهجرة من أوروبا إلى الخارج. (إلى ما وراء البحار) فى البداية إلى أفريقيا وآسيا ثم إلى الأمريكتين وفى وقت لاحق إلى أوقيانوسيا، سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، كان المهاجرون، إما من البحارة أو الجنود أو المزارعين أو الكهنة أو التجار أو من المسئولين الإداريين. كان البعض منهم قد سبق وهاجر بالفعل داخل أوروبا. وقد تم إثبات (لوكاسين Lucassen يناير 1995) أن حوالى نصف الجنود والبحارة العاملين فى شركة الهند الشرقية الهولندية فى القرنين السابع والثامن عشر لم يكونوا من الهولنديين، بل كان معظمهم من المهاجرين العابرين من مناطق فقيرة فى ألمانيا. كان معدل الوفيات من هؤلاء العمال المهاجرين نتيجة لغرق السفن وتحطمها والحروب والأمراض والأوبئة الاستوائية مرتفعًا جدًا. لكن الخدمة فى المستعمرات، فى الغالب، كانت الفرصة الوحيدة للهرب من الفقر. ساعدت هذه الهجرات إلى الخارج على خلق تغييرات كبيرة فى البنية الأساسية الاقتصادية والثقافية، فى كل من الدول الأوروبية المرسلة للمهاجرين وفى المستعمرات.

كان نظام الاستغلال والاستعباد الأسلوب الذى شكل البنية الأساسية فى إنتاج السلع الأساسية فى المزارع والمناجم فى العالم الجديد فى أواخر القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، بمثابة تمهيد وسبق هام، لهجرة اليد العاملة فى العصر الحديث. كان عمال السخرة المستعبدون يعملون فى إنتاج التبغ والسكر والقهوة والقطن واستخراج الذهب. وكان هذا مهمًا وحاسمًا للقوة الاقتصادية والسياسية لبريطانيا وفرنسا - الدولتان الاستعماريتان السائدتان فى القرن الثامن عشر - كما لعب أيضًا دورًا رئيسيًا بالنسبة لإسبانيا والبرتغال وهولندا. مع حلول عام ١٧٧٠ كان هناك

ما يقرب من ٢,٥ مليونًا من العبيد فى الأمريكتين يقومون بإنتاج ثلث إجمالى التجارة الأوروبية. وقد قاموا بوضع نظام لتجارة الرق فى "التجارة الثلاثية" سيئة السمعة: تحمل السفن بالبضائع المصنعة مثل البنادق أو الأدوات المنزلية وتبحر من موانئ مثل بريستول وليفربول وبوردو ولوهافر (بلاكبورن Blackburn 1988.) إلى سواحل أفريقيا الغربية حيث يتم مطاردة واختطاف الأفارقة، إما بالقوة أو عن طريق شرائهم من الزعماء المحليين أو التجار فى مقابل السلع المحملة. ثم تبحر السفن عائدة إلى منطقة البحر الكاريبي؛ أو سواحل أمريكا الشمالية أو الجنوبية حيث يتم بيعهم كعبيد نقدًا. تستخدم هذه النقود لشراء منتجات المزارع الأمريكية التى تنقل ثانية عبر السفن ليتم بيعها فى أوروبا.

من المقدر أن هناك ما يزيد عن ١٥ مليون شخص من الرقيق الذين أخذوا قسرًا إلى الأمريكتين قبل عام ١٨٥٠ (Appleyard,1991:11) أما بالنسبة للنساء فقد تم استغلالهن فى الأعمال الشاقة فى المناجم وفى المزارع وفى الأعمال المنزلية بالإضافة لاستغلالهن جنسيًا. وظل أبناء الرقيق من المنقولات الشخصية للملاك. وفى عام ١٨٠٧ وبعد حملة إنسانية بقيادة ويليام ويبيلفورس تم إلغاء الاتجار بالعبيد فى أنحاء الإمبراطورية البريطانية - وقد تم الاحتفال بذكرى مرور ٢٠٠ سنة على هذا الحدث وسط احتفال كبير فى عام ٢٠٠٧ - فى حين، اتبعت الدول الأوروبية الأخرى خطى بريطانيا فى عام ١٨١٥. وانطلقت حركة تمرد من الرقيق بالتحديد فى سنت دومينيك (التى أصبحت لاحقًا هايتى) (Shama 2006) ولكن، الرق لم يلغ حتى عام ١٨٣٤ فى المستعمرات البريطانية وفى عام ١٨٦٣ فى المستعمرات الهولندية وفى عام ١٨٦٥ فى الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية. (Cohen, 1991:9). لقد نما الرق بالفعل فى الكم وفى أهميته الاقتصادية.

إذ تضاعف أعداد الرقيق من ٣ مليون فى عام ١٨٠٠ لتصبح ٦ مليون فى عام ١٨٦٠ مع نمو متطابق فى مساحة الأرض المزروعة فى الجنوب الغربى من الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا والبرازيل .(Blackburn 1988:544)

كان الرق موجودًا فى العديد من المجتمعات السابقة للرأسمالية، ولكن النظام الاستعمارى كان جديدا من نوعه. فقد كان القوة المحركة لظهور الإمبراطوريات العالمية التى بدأت فى إنشاء سوق عالمى تحت هيمنة رأس المال التجارى. كان التجار المتخصصون ينقلون العبيد إلى مسافات بعيدة حيث يقومون ببيعهم وشرائهم كسلع تجارية ويعتبرونهم ملكية اقتصادية، وهذا ما كان يعرضهم لظروف قاسية من التحكم والرقابة لتحقيق أقصى قدر من الإنتاج. وقد تم استغلال الغالبية العظمى منهم للعمل فى المزارع التى يتم تصدير معظم إنتاجها، وذلك كجزء من نظام دولى لتكامل واندماج زراعى وصناعى.

فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، تم استبدال العبيد بالعمال الذين يعملون بالسخرة بوصفهم المصدر الرئيسى للعمالة فى المزارع. وهو نظام إلزامى يقتضى وثيقة ملزمة (أو نظام الحمالين أو العمال غير المهرة) حيث يقومون بتجنيد مجموعات كبيرة من العمال، أحيانا بالقوة، ونقلهم إلى مناطق أخرى للعمل. قامت السلطات الاستعمارية البريطانية بتجنيد العمال من شبه القارة الهندية للعمل فى مزارع قصب السكر فى ترينيداد وغويانا البريطانية وغيرها من دول منطقة البحر الكاريبى. كما تم تسخير آخرين ليعملوا فى المزارع والمناجم وإنشاء السكك الحديدية فى ماليزيا وشرق أفريقيا وفيجى. قام البريطانيون أيضا بتجنيد العمالة الصينية للعمل في "مالايا" وغيرها من المستعمرات. من جانب آخر، استخدمت السلطات

الاستعمارية الهولندية العمالة الصينية فى مشاريع البناء فى جزر الهند الشرقية الهولندية. إضافة إلى أنه تم تعيين مليون عامل بالسخرة من اليابان، على الأكثر، للعمل فى هاواي والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وبيرو. (شيمبو Shimpo 1995)

وفقا لبوتس (1990:63-103) استخدمت كل القوى الاستعمارية الكبرى عمالاً بالسخرة فى ٤٠ دولة. وقدرت بوتس أيضًا أن هذا النظام شمل من ١٢ إلى ٣٧ مليون عاملاً فيما بين عام ١٨٣٤ و١٩٤١. حينما تم إلغاء الرق أخيرًا فى المستعمرات الهولندية. كان عمال السخرة مرتبطون بعقود عمل صارمة جدًا لفترة قد تطول لعدة سنوات. وكانت الأجور وظروف العمل عمومًا سيئة للغاية. كان العمال يخضعون للتأديب ولعقوبات فى غاية القسوة لأى خرق فى العقود. غالبًا، ما يكون عمال السخرة أقل تكلفة لأرباب العمل من العبيد. (كوهين Cohen1991:9-11). من ناحية أخرى، فالعمل فى الخارج أعطى للعمال فرصة للهرب من الفقر وحالات القمع فى بلادهم. مثل هروبهم من النظام الطبقى الهندى. آثر كثير من العمال البقاء فى المناطق التى كانوا يعملون فيها بالسخرة وأقاموا فيها كمستوطنين أحرار فى كل من شرق أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وفيجي وغيرها، حيث أصبح بإمكانهم الحصول على أرض أو إقامة مشاريع تجارية (كوهين cohen 1995:46).

تلخص عقود العمل والوثائق مبدأ فرق تسد. وكانت من أسباب العديد من صراعات ما بعد الاستعمار. (على سبيل المثال العداء والكراهية للهنود فى أفريقيا وفيجى وللصينيين فى جنوب شرق آسيا) فعقود العمل لها جذورها فى مثل هذه الانقسامات. أظهرت تجربة الكاريبى تأثير تغيير ممارسات العمل الاستعمارية على الشعوب التى يهيمنون عليها: فقد تم القضاء على السكان الأصليين من الكاريب والأراواك بسبب الأمراض التى انتقلت إليهم من الأوروبيين ومن ممارسة العنف عليهم. مع تطور وتنمية صناعة السكر

فى القرن الثامن عشر جيء بالأفارقة للعمل كعبيد. وبعد أن تم تحريرهم فى القرن التاسع عشر اشتغلوا، بشكل عام، بالزراعة التى كانت تمدهم بحد الكفاف، على نطاق صغير. وحل محلهم فى صناعة السكر عمال السخرة من الهند. وبعد أن انتهت عقود عملهم استقر الكثير من الهنود فى منطقة البحر الكاريبى. وجاءوا بعائلاتهم للاستيطان معهم. ظل البعض منهم عمالاً فى الملكيات الكبيرة، فى حين أقام الآخرون وكونوا طبقة من المهنيين والتجار الذين عملوا كوسطاء بين العرق الأبيض والطبقة الحاكمة التى هى خليط من الأجناس المختلفة؛ والأغلبية السوداء.

التصنيع والهجرة إلى أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا قبل ١٩١٤

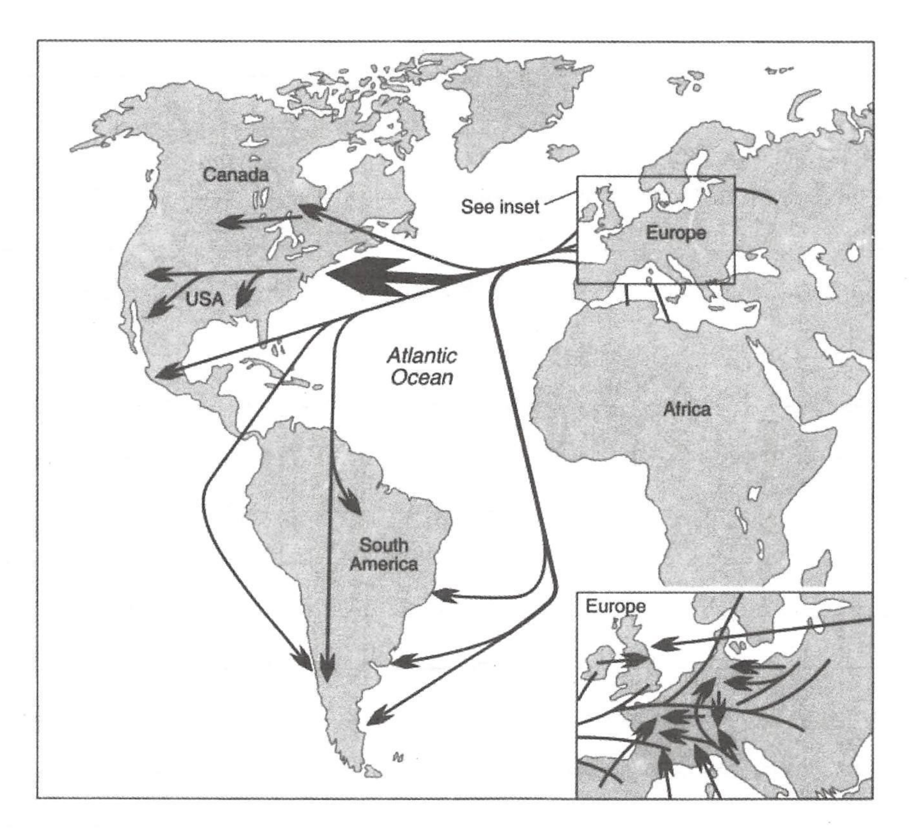
وفرت الثروة المتراكمة فى أوروبا الغربية من خلال الاستغلال الاستعمارى الكثير من رأس المال الذى أطلق العنان للثورة الصناعية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ففى بريطانيا، استخدمت الأرباح التى جمعت من المستعمرات فى استثمارات لتصنيع أشكال جديدة من المنتجات وكذلك شجعوا الزراعة التجارية وعملوا على تسريع حصر الأراضى الصالحة للزراعة وتطويقها وفصلها عن المراعى. استخدم المزارعون المستأجرين، الذين رحلوا من الريف والمشردين من الفقراء من المناطق الحضرية المتاحة كعمال فى المصانع الجديدة. وسرعان ما انضم إلى هذه الفئة الناشئة من العمال المأجورين الحرفيون المعدمون، مثل عمال النسيج اليدوى الذين فقدوا مصدر رزقهم من خلال المنافسة مع شركات التصنيع الجديدة. وهنا يبدأ أساس هذه الطبقة الجديدة التى كانت مهمة بالنسبة للاقتصاد الصناعى البريطانى والتى سميت: "البروليتاريا الحرة" والتى كانت متحررة من القيود التقليدية ولكن لا حق لهم فى ملكية وسائل الإنتاج.

ومع ذلك، كنظرة عامة، لعبت العمالة المقيدة، دورًا مهمًا في جميع أنحاء أوروبا، فقد سنت قوانين صارمة للسيطرة على الفقراء والمزارعين النازحين والحرفيين "وجحافل المتسولين" الذين كانوا يهددون النظام العام. كانت إصلاحيات الأحداث والملاجئ، في كثير من الأحيان، الشكل الأول للمصانع حيث استخدمت فيها الوسائل التأديبية التي طبقت في نظام مصانع المستقبل بعد أن تم تطويرها واختبارها فيما بعد. (ماركس Marx.1976 الفصل ٢٨) تم التعاقد في بريطانيا على تأجير الأطفال المتدربين في الأبرشيات ودور الأيتام الذين يخضعون لرعاية السلطات المحلية للعمل في المصانع على أساس أنهم أيدى عاملة غير ماهرة ورخيصة. وكان هذا شكلاً من أشكال العمل بالقوة، مع ما يصطحبه من عقوبات شديدة في حالة العصيان أو رفض العمل.

وكانت ذروة الثورة الصناعية خلال الفترة الرئيسية لهجرة البريطانيين إلى أمريكا: بين عام ١٨٠٠ وعام ١٨٦٠. كان ٦٦ في المائة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة من بريطانيا و٢٢ في المائة منهم من ألمانيا. ومنذ عام ١٨٥٠ حتى عام ١٩١٤ جاء معظم المهاجرين من أيرلندا وإيطاليا وإسبانيا وأوروبا الشرقية مناطق بدأ فيها التصنيع في وقت لاحق. قدمت أميركا الحلم للمهاجر، كي يصبح تاجرًا؛ أو مزارعًا حرًا ومستقلاً في الأراضي الجديدة الواعدة بالفرص. كثيرا ما أدى هذا الحلم إلى خيبة الأمل: فقد أصبح المهاجرون عمالاً مستأجرين بأجور زهيدة لبناء الطرق والسكك الحديدية عبر مساحات شاسعة في العالم الجديد أو "رعاة بقر" أو تجارا بالجملة في المزارع الكبيرة أو عمالا في المصانع في الصناعات الناشئة في الشمال الشرقي من الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد حقق العديد من المستوطنين، في نهاية المطاف، بعضًا من حلمهم ليصبحوا من الفلاحين والعمال ذوى الياقات البيضاء أو رجال الأعمال، بينما تمكن آخرون من

رؤية أطفالهم وقد حصلوا "على الأقل" على درجة من التعليم والقدرة علـــى الحراك الاجتماعي إلى مستويات أعلى.

عادة ما ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها أهم دول الهجرة وأنها تجسد فكرة حرية الهجرة. هناك تقدير بأن عدد المهاجرين الذين دخلوا إليها حوالي ٥٤ مليون شخص ما بين عام ١٨٢٠ و ١٩٨٧ (بورجـــاس Borjas 1999:3). وكانت فترة الذروة منذ عام ١٨٦١ إلى عام ١٩٢٠. دخل خلالها ٣٠ مليون شخص. ينظر بعض مؤرخي الاقتصاد إلى الهجـــرة الجماعيـــة باعتبارها مظهرًا مهمًا في "الاقتصاد الأطلسي الكبير" (هـــاتون ويليامـــسون ١٩٩٨). فحتى الثمانينيات كانت الهجرة غير منظمة: كان بإمكان كل مـــن يملك القدرة على عبور المحيط، أن يأتي للبحث عن حياة جديدة في أمريكا. ثم صدر قرار مهم من المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٤٩ وأعطى "السلطة المطلقة" للحكومة الفيدرالية لتنظيم الهجرة الدوليـــة وبالتالي أحبطت محاولات بلديات الساحل الشرقي ومنعت وصول المهاجرين الأيرلنديين. (دانيلز Daniels 2004). ومع ذلك، نظم أرباب العمل الأمريكيين حملات لجذب العمال المحتمل دخولهم، وقد ســـاعدت أعـــداد كبيـــرة مـــن الوكالات وشركات الشحن على تنظيم هذه التحركات. فالعديد من المهاجرين من الشباب الأعزب الذين يأملون بالعودة إلى الوطن وتكوين عائلة. ولكـــن كان هناك أيضًا نساء غير متزوجات أو أزواج أو عائلات. قادت العنصرية حملات للحض على إصدار قانون إقصائي لمنع دخول الصينيين وغيرهم من الآسيويين منذ الثمانينيات. أما بالنسبة للأوروبيين والمهاجرين مـــن أمريكـــا اللاتينية، فقد ظل الدخول حرًا حتى عام ١٩٢٠) بورجاس Borjas. 1990:77) وقد أظهر تعداد تلك السنة أن هناك ١٣,٩(مليونا من الأجانب المولودين في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعادل٢ .١٣ بالمائة من مجموع الـــسكان. (بريجز Briggs. 1984:77)



خريطة ٤,٢ الهجرة العالمية المرتبطة بالتصنيع فى الولايات المتحدة الأمريكية

من عام ١٨٥٠ - ١٩٢

ملاحظة: تعطى الأسهم أبعادًا تقريبية لحجم التدفقات. الأرقام الدقيقــة غير متاحة

كان الرق مصدرًا رئيسيًا لتراكم رأس المال فى أوائل نشأة الولايات المتحدة.. لكن انطلاق النهضة الصناعية كان بعد اندلاع الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥) التى مولتها وغذتها الهجرة الجماعية من أوروبا. وفى الوقت نفسه، تم استخدام نظام "جيم كرو" العنصرى للحفاظ على بقاء العمال العبيد الأفارقة، الذين أصبحوا الآن من الأمريكيين، للعمل، تقريبًا بالمجان، فى مزارع الولايات الجنوبية. فقد كانت زراعة القطن الرخيصة، وغيرها من المنتجات الزراعية مهمة وضرورية للصناعة. كانت أكبر المجموعات المهاجرة منذ عام ١٨٦٠ إلى عام ١٩٢٠ من الأيرلنديين والإيطاليين واليهود الذين هاجروا من أوروبا الشرقية. ولكن كان هناك مهاجرون من معظم الدول الأوروبية الأخرى. فضلاً عن المكسيك. ارتبطت أنماط الاستيطان ارتباطًا وثيقًا بمتطلبات الاقتصاد الصناعى الناشئ. فقد أدى توظيف شركات شق القناة والسكة الحديد إلى استيطان الأيرلنديين؛ والإيطاليين على طول طريق هذه الإنشاءات. استقرت بعض المجموعات من الأيرلنديين والإيطاليين واليهود على موانئ الساحل الشرقى حال وصولهم، حيث كان العمل متاحًا فى أعمال البناء والنقل والمصانع. بينما استقر الصينيون فى البداية على الساحل الغربى ثم انتقلوا إلى الداخل، وفق متطلبات شركات التوظيف للعمل فى إنشاء السكك الحديدية. وبالمثل تجمع وتمركز المهاجرون الأوائل من المكسيكيين فى الجنوب الغربى قريبًا من الحدود المكسيكية، ولكن العديد منهم انتقلوا إلى الشمال تلبية للحاجة إليهم للعمل فى إنشاء السكك الحديدية. بعض المهاجرين من وسط وشرق أوروبا تمركزوا فى الوسط الغربى حيث وفر تطوير الصناعات الثقيلة فى مطلع القرن، فرصًا للعمل. (بورتس ورامبرانت Portes and Rumbaut,2006:38- 40) وهكذا تطورت الطبقة العاملة الأمريكية من خلال سلسلة من الهجرات التى أدت إلى أنماط من الانقسامات العرقية.

هاجر إلى كندا العديد من الموالين لها الذين هم من أصول بريطانية بعد الثورة الأميركية. فمن أواخر القرن الثامن عشر تلقت كندا هجرات من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من دول شمال أوروبا، كما وصلها العديد من الأفارقة الأميركيين عبر الحدود الطويلة مع الولايات المتحدة هربًا من العبودية. منذ عام ١٨٦٠ كان هناك ٤٠،٠٠٠ من الأفارقة السود في كندا. كان مما حفز الناس على الهجرة في القرن التاسع عشر السعي للتنقيب عن الذهب، في حين، تم تشجيع المهاجرين للاستيطان في الريف في مناطق البراري الشاسعة. فيما بين عام ١٨٧١ و ١٩٣١ ازداد عدد سكان كندا من ٣,٦ مليونا ليصل إلى ١٠,٣ مليونا. كما بدأت الهجرة من الصين واليابان والهند في أواخر القرن التاسع عشر. جاء الصينيون إلى الساحل الغربي وبخاصة إلى كولومبيا البريطانية حيث ساعدوا في بناء سكة حديد الباسيفيك الكندية. منذ عام ١٨٨٦ اتخذت سلسلة من الإجراءات لوقف الهجرة الآسيوية (كابا Kuba 1987: 229-235). تلقت كندا موجة كبيرة من المهاجرين من جنوب وشرق أوروبا خلال الفترة من ١٨٩٥ حتى ١٩١٤. ومع ذلك، في عام ١٩٣١، كان هناك تصنيف لأربع فئات من المهاجرين المفضلين: الرعايا البريطانيون مع دعم في الموارد المالية اللازمة من المملكة المتحدة؛ ومن أيرلندا وأربعة مناطق أخرى تابعة للتاج البريطاني؛ ثم مواطنو الولايات المتحدة التابعون لها والمقيمون بصفة دائمة في كندا ومن المزارعين. لم تشجع كندا الهجرة من جنوب وشرق أوروبا، في حين منعت الهجرة الآسيوية منذ عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٧٤.

أما بالنسبة لأستراليا فقد كانت الهجرة عاملاً حاسمًا في التنمية الاقتصادية وبناء الأمة منذ بدء الاستعمار البريطاني في عام ١٧٨٨، حيث تم دمج المستعمرات الأسترالية إلى الإمبراطورية البريطانية كمورد للمواد

الخام مثل الصوف والقمح والذهب. وقد قامت الإمبراطورية بدور نشط في توفير العمال للمشاريع التوسعية من خلال ترحيل المحكوم عليهم والمدانين. (شكل آخر من أشكال الاستعباد والعمل المقيد) وشجعت على الاستيطان الحر. في البداية، كانت هناك زيادة كبيرة من المهاجرين الذكور، خاصة في المناطق الواقعة على الحدود، والتي كانت، في كثير من الأحيان، مجتمعات من الرجال من غير نساء. ولكن بعد ذلك، تم نقل العديد من المحكوم عليهن من النساء. كما كانت هناك مخططات خاصة لتوريد النساء غير المتزوجات للعمل كخدم في المنازل وكزوجات للمستوطنين.

وحينما لم يعد الفائض السكاني في بريطانيا كافيًا لتلبية احتياجات العمل من منتصف القرن التاسع عشر دعمت الحكومة البريطانية طلب أرباب العمل الأستراليين للاستعانة بالعمالة الرخيصة القادمة من أماكن أخرى من الإمبراطورية مثل: الصين والهند وجزر جنوب المحيط الهادئ. ومن ثم، تصادمت المصالح الاقتصادية البريطانية مع مطالب الحركة العمالية الأسترالية الوليدة. وجاءت هذه الدعوة للمطالبة بأجور عادلة إلا أن صياغتها كانت عنصرية (ومتحيزة جنسيًا) فالطلب كان لأجور لائقة تناسب "الرجال من البيض" فقط. كما أصبح العداء ضد العمال الصينيين وغيرهم من الآسيويين قويًا وعنيفًا. وهكذا وضعت قوانين الاستبعاد والتفرقة لإنشاء أمة أسترالية قائمة على خطوط عنصرية. وقد كانت واحدة من أولى أعمال البرلمان الاتحادي الجديد في عام ١٩٠١ التمهيد لسياسة أستراليا البيضاء. (انظر ليبيرفانش Lepervanche. 1975).

استوطن المهاجرون البريطانيون نيوزيلندا منذ عام ١٨٣٠. وكانت معاهدة ١٨٤٠ بين التاج البريطاني وبين ٥٤٠ رئيسًا من سكان الموارى الأصليين تمهيدًا لتجريد وتهميش الموارى من كل امتيازاتهم. ظل دخول

المستوطنين البريطانيين (بمن فيهم الرعايا البريطانيون البيض من أماكن أخرى من أرجاء الإمبراطورية) من غير قيود حتى عام ١٩٧٤. وقد وفرت الحكومة النيوزلندية المساعدة للبريطانيين لدخولها، فى حين، كان يلزم الحصول على تصاريح دخول "لغير البريطانيين". وحينما، تم توظيف أعداد صغيرة جدًا من العمال الصينيين للعمل فى المناجم وكعمال يدويين ابتداء من ١٨٦٠، وما بعد، أدى الهياج العام إلى اتخاذ إجراءات رقابية صارمة، وتبنى سياسة "نيوزيلندا البيضاء". يعتبر الغالبية العظمى من السكان أنفسهم من البريطانيين وليسوا من النيوزيلنديين. فالمهاجرون البريطانيون هم من "الأقارب" البريطانيين. كان هناك تمييز واضح بين "قريب" و"أجنبي". وبالطبع، لم يكن الموارى من "الأجانب"، فقد ضمنتهم معاهدة وايتانغى إلى الرعايا البريطانيين. (ماكينون ١٩٩٦McKinnon).

هجرة اليد العاملة داخل أوروبا:

فى أوروبا، توافقت الهجرات إلى الخارج مع الهجرات الداخلية ومضتا جنبًا إلى جنب. فمن بين ١٥ مليونًا من الإيطاليين الذين هاجروا بين عام ١٨٧٦ و١٩٢٠ انتقل ما يقرب من نصفهم (٦٨٠٠٠٠٠) إلى دول أوروبية أخرى. (خاصة إلى فرنسا وسويسرا وألمانيا انظر (سينانى Cinanni 196: 29) كما هاجر الأوروبيون الغربيون إلى الخارج (إلى ما وراء البحار) فى محاولة (غالبًا غير مجدية) للهرب من تصنيفهم من العمال الكادحين من فئة البروليتاريا، وبالتالى حلّ محلهم عمال من المناطق المحيطة مثل بولندا وأيرلندا وإيطاليا للعمل على نطاق واسع، فى الزراعة والصناعة.

كانت بريطانيا بوصفها الدولة الأقدم فى الصناعة أول من مر بتجربة هجرة العمالة منها بشكل كبير. جذبت المدن الصناعية الجديدة بسرعة فائض العمالة من الريف. كما أدت ظروف العمل القاسية، والمعيشة المجحفة إلى سوء الحالة الصحية وارتفاع معدل وفيات الرضع من الأطفال وقصر عمر متوقع للبالغين. وقد أجبرت مستويات الأجور المنخفضة كلاً من النساء والأطفال إلى العمل مما أدى إلى حدوث معاناة وكوارث للأسر. فالزيادة الطبيعية فى التصنيع لم تعد كافية لتلبية احتياجات العمل وهكذا أصبحت أيرلندا أقرب مستعمرة بريطانية مصدرًا لتصدير العمالة. أدى هذا إلى ضياع المواسم الزراعية، وإلى قحط فى المناطق الزراعية، نتيجة لغياب الفلاحين والملاك الأيرلنديين عن أراضيهم، إلى جانب تدمير الصناعة المحلية، نتيجة للمنافسة البريطانية. كل هذا أدى إلى انتشار الفقر. وكان من نتائجه انتشار المجاعة فى عام ١٨٢٢، والتى أطلقت العنان إلى المزيد من الهجرات الجماعية ما بين ١٨٤٦-١٨٤٧ إلى بريطانيا؛ والولايات المتحدة وأستراليا.

مع حلول عام ١٨٥١، كان هناك أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ أيرلنديًا فى بريطانيا ليشكلوا ٣ فى المائة من سكان إنجلترا وويلز و٧ فى المائة من سكان إسكتلندا. (جاكسون Jackson 1963). تمركزوا فى المدن الصناعية، وخاصة فى مصانع النسيج وتجارة البناء. وقد قام الملاحون ("navies" وهو مصطلح مشتق من اللغة العامية الأيرلندية) الأيرلنديون بحفر القنوات فى بريطانيا وإنشاء السكك الحديدية. وصف إنجلز (١٩٦٢) الوضع المروع للعمال الأيرلنديين وأكد أن الهجرة الأيرلندية شكلت خطرًا على الأجور وعلى الظروف المعيشية للعمال الإنجليز. (انظر أيضًا كاستلز وكوساك Casles and Kosack, 1973: 16-17 ولوكاكسين Lucacassen, 2005).

ظل عداء البريطانيين للأيرلنديين واضحًا وتاركًا آثاره حتى القرن العشرين. وقد انطبق هذا الحال أيضًا، فى أستراليا، حيث ترافق هذا التمييز العنصرى منذ بداية الهجرة البريطانية والأيرلندية، ثم استمر حتى بعد الاستيطان. فى الدولتين البريطانية والأسترالية، كان للدور النشط الذى قام به العمال الأيرلنديون فى الحركة العمالية الفضل فقد تمكنوا، فى آخر الأمر من التغلب على هذه العدائية والانقسام فى صفوف الطبقة العاملة فى الوقت المناسب. لتحل محلها انقسامات جديدة بعد عام ١٩٤٥ عندما جاء العمال السود إلى بريطانيا والمهاجرون من جنوب أوروبا إلى أستراليا.

تشكلت الهجرة الرئيسية الثانية إلى بريطانيا من ١٢٠,٠٠٠ يهوديًا، جاءوا كلاجئين هربًا من المذابح فى روسيا بين عامى ١٨٧٥ و١٩١٤. استقر معظمهم، فى البداية، فى نهاية الطرف الشرقى من لندن، حيث عمل العديد منهم فى صناعة الملابس. أصبح الاستيطان اليهودى البؤرة التى تركز عليها الحملات العنصرية مما أدى إلى إصدار أول تشريعات مقيدة للهجرة منها: قانون الأجانب لعام ١٩٠٥ وقانون تقييد الأجانب عام ١٩١٤ (فوت Foot 1965: جيرارد Gerard 1971). وعادة ما، تذكر التجربة اليهودية فى الحراك الاجتماعى، كمثال على نجاح المهاجرين. تمكن العديد من الجيل الأول من التحول من عامل بأجر ليصبح من أصحاب المشاريع الصغيرة فى "التجارة بقطع القماش" (تصنيع الملابس) أو فى قطاع تجارة التجزئة. وقد اهتموا كثيرًا وركزوا على تعليم أولادهم. وتمكن الكثيرون من الجيل الثانى أن ينطلقوا للعمل فى الأعمال التجارية أو فى أن يحظوا بوظيفة ليصبحوا من "ذوى الياقات البيضاء"، مما مهد الطريق لخوض الحياة المهنية للجيل الثالث. ومن المثير للاهتمام، أن إحدى المجموعات من المهاجرين الجدد إلى بريطانيا – من البنغاليين من بنجلاديش – يعيشون الآن فى المناطق نفسها

فى نهاية الطرف الشرقى، وغالبا ما يعملون فى المصانع ذاتهـا المـستغلة للعمال بأجور زهيدة والتى كان يعمل فيها اليهـود. وهـم الآن يمارسـون طقوسهم الدينية، فى المبانى نفسها التى كانت معابد لليهـود (بعـد أن تـم تحويلها إلى مساجد). ومع ذلك، فهم معزولون بـسبب التفرقـة العنـصرية والعنف ولا يظهر عليهم فى الوقت الحاضر أى علامات تذكر لتكرار مسيرة اليهود. ويبدو أن العنصرية البريطانية اليوم أكثر صرامة مما كانت عليه من قرن مضى.

لا يمكن تصنيف هجرة العمال المهاجرين الأيرلنديين واليهود "كعمال غير أحرار". فالأيرلنديون من الرعايا البريطانيين ولـديهم مـن الحقـوق الرسمية كغيرهم من العمال البريطانيين، فى حين أن اليهود، سـرعان مـا، أصبحوا من الرعايا البريطانيين. ولكن القيود التى كانت مفروضـة علـى حرية عملهم فى السوق لم تكن قانونية بل اقتصادية. وهكذا أجبـرهم الفقـر والنقص فى الموارد وجعلهم يرضخون ويقبلون بوظـائف وشـروط عمـل وظروف اجتماعية متدنية، وقد قيد التمييز والعنصرية مـن حـريتهم فـى الحركة. من الملاحظ أن ألمانيا وفرنسا هما أول من أوجـد، علـى نطـاق واسع، استخدام نظام عامل أجنبى لتقييد حقوق العمال.

وفى ألمانيا، جذبت الصناعات الثقيلة التى أنشأها الفهرر فى منتصف القرن التاسع عشر العمال الزراعيين من الإقطاعيات البعيـدة فـى شـرق بروسيا، كما أن ظروف العمل فى المناجم كانت قاسية جدًا، ولكنهـا ظلـت أفضل من العمل تحت ضغوط الاضطهاد الشبيه بالإقطاع الذى كان يمارسه كبار ملاك الأراضى الزراعية عليهم. وكان العمال الذين انتقلوا إلى الغرب من خلفية عرقية بولندية، ولكن كانت لديهم الجنسية البروسية (الألمانية فـى وقت لاحق). كانت بولندا فى ذلك الوقت مقسمة بين بروسيا والإمبراطورية

النمساوية الهنغارية؛ وروسيا وقد قدر فى عــام ١٩١٣ أن ١٦٤,٠٠٠ مــن عمال المناجم كانوا من أصول بولندية من أصل ٤١٠،٠٠٠ عــاملاً كــانوا يعملون فى مناجم الفهرر (ستيرن Stirn,1964: 27). استعاض كبــار مــلاك الأراضى عن النقص فى اليد العاملة من البولنديين الذين رحلوا للعمل فــى المناجم بتوظيف (البولنديين الأجانب) والأوكرانيين كعمال زراعيين. وكثيرًا ما كان يتم توظيف الزوجين، الرجل كقاطع للزرع؛ والزوجة كحازمة لــه. وهذا ما أدى إلى ما سمى "بزواج الحصاد". ومع ذلك، كان هناك خوف من أن استيطان البولنديين قد يضعف السيطرة الألمانية فى المقاطعات الشرقية. فى عام ١٨٨٥ رحلت الحكومة البروسية ٤٠,٠٠٠ من البولنديين وأغلقــت الحدود. واحتج ملاك الأراضى من افتقاد ما يصل إلى ثلثى القوى العاملــة. (دوهاس Dohse1981: 29-32) بحجة أن هذا يهدد الاقتصاد ويقــضى عليــه. (انظر أيضا لوكاسين Lucassen 2005: 50-73).

بحلول عام ١٨٩٠، ظهر حل وسط بين المصالح السياسية والاقتصادية على شكل نظام مراقبة صارم. تم فيه تعيين "البولنديين الأجانــب" كعمــال موسميين بشكل مؤقت فقط. لا يسمح لهم باصطحاب عائلاتهم وإجبارهم على مغادرة الأراضى الألمانية لعدة أشهر كل عام. فى البداية اقتصر هذا علــى العمل الزراعى. ولكن، فى وقت لاحق، سمح لهم بالحصول على وظــائف للعمل فى الصناعة فى سيليزيا وتورينجيا (وليس فى المناطق الغربية مثــل الرور). وقد منحتهم عقود عملهم هذه، أجورًا وظروفًا أقل بكثير مــن تلــك التى كان يحصل عليها العمال الألمان. وأنشئت أقسام شرطة خاصة للتعامل مع "انتهاكات العقود" وهذا يعنى (فى حالة ترك العمال لوظيفتهم للعمل فــى وظائف أفضل أجرًا) وإعادتهم بالقوة للعمل لدى أرباب عملهــم أو الــسجن أو الترحيل. وهكذا تم استخدام قوة الشرطة ضد الأجانب كوسيلة للحفاظ على انخفاض الأجور ولخلق انقسام فى سوق العمل. (Dohse.1981:33-83).

لعبت العمالة الأجنبية دورًا مهمًا فـــى مجـــال التـــصنيع الألمـــانى، كان العمال خليط من الإيطـــاليين والبلجيكيـــين والهولنـــديين إلـــى جانـــب البولنديين. فى عام ١٩٠٧ كان هناك ٩٥٠،٠٠٠ عاملاً أجنبيًا يعملون لـــدى الرايخ الألمانى. منهم ما يقرب من ٣٠٠،٠٠٠ عاملاً زراعيًـــا و ٥٠٠،٠٠٠ عاملاً فى الصناعة و ٨٦،٠٠٠ فى التجارة والنقل. (دوهاس Dohse1981: 50) بذلت السلطات الحكومية قصارى جهدها لمنع لم شمل الأسرة والاســـتيطان الدائم. ولكن فى واقع الأمر، لم يؤخذ تمامًا بأى منهما، ولكـــن مـــن غيـــر الواضح لأى مدى كان عدم الانضباط ساريًا. كان لتطوير نظـــام المراقبـــة واستغلال العمالة الأجنبية دور رائد، على حد سواء، للتحكم واستغلال العمالة الأجنبية بشكل قسرى فى حرب الاقتصاد النازى وفي"نظام العمالة الزائـــرة" الذى تم تنفيذه تحت حكم الجمهورية الاتحادية الألمانية بعد عام ١٩٥٥.

ازداد عدد الأجانب فى فرنسا بسرعة من ٣٨١،٠٠٠ أجنبيًا فى عام ١٨٥١ (١,١ بالمائة من مجموع السكان) إلى ١ مليون شخـــصًا (٢,٧ فـــى المائة) فى عام ١٨٨١. ثم تباطأت الهجرة إلى ١,٢ مليونًا (٣ فى المائة) فى عام ١٩١١ (ويل Weil 1991b جدول ٤) جاء غالبيتهم من الدول المجـــاورة مثل: إيطاليا وبلجيكا وألمانيا وسويسرا وفى وقـــت لاحـــق، مـــن إســـبانيا والبرتغال. وكانت هذه الحركات الانتقالية عفوية نسبيًا، على الرغم مـــن أن البعض منها قامت عن طريق جمعيات واتحاد المزارعين؛ وعمال المنـــاجم. (كروس Cross 1983: الفصل ٢) وكان معظم العمال الأجانب من الرجـــال الذين يقومون بالأعمال اليدوية التى لا تتطلب مهارة معينة للعمل فى المناجم والزراعة ومصانع الصلب. (الأعمال الثقيلة والمجهدة التـــى كـــان العمـــال الفرنسيون لا يرغبون القيام بها. (انظر أيضا روزنبرغ ٢٠٠٦).

تعود أسباب خصوصية الحالة الفرنسية لنقص فى العمالة خلال فترة التصنيع. فقد انخفضت معدلات الولادة بحدة بعد عام ١٨٦٠. اتبع كل من الفلاحون وأصحاب المتاجر والحرفيون تعاليم مالثوسيان "Mallhusian" لتحديد النسل، أدى هذا إلى صغر حجم العائلات في وقت مبكر وسابق لأى مكان آخر فى العالم. (كروس7-5 :Cross. 1983). وفقا لنواريبل (Noiriel 1988: 297-312) هذا "الإضراب عن الحمل" كان الهدف منه مقاومة تصنيفهم من العمالة المتدنية من طبقة العمال الكادحين، من البروليتاريا. كان الإبقاء على أسر صغيرة يعنى أنه يمكن نقل الممتلكات العائلية، كما هى، من جيل إلى جيل وأن الموارد ستكفى للسماح بتعليم لائق للأولاد. على عكس بريطانيا وألمانيا، شهدت فرنسا، نسبيًا، هجرات قليلة إلى الخارج خلال فترة التصنيع. وكان الاستثناء الوحيد المهم هو حركة الاستيطان الكبيرة إلى الجزائر بعد الغزو الفرنسى فى عام ١٨٣٠. كما كانت أيضًا الهجرة من الريف إلى الحضر محدودة إلى حد ما. فقد تطور المزارعون "إلى فلاحين وعمال فى آن واحد": فصغار المزارعين الذين لم تمدهم الزراعة سوى بالكفاف استعاضوا من خلال العمل، بشكل متقطع، فى صناعات محلية حتى لا يغادروا أملاكهم فى الريف إلاّ للانتقال مباشرة للعمل فى الوظائف الحكومية الجديدة التى تكاثرت فى أواخر القرن التاسع عشر على التوالى لكل من هو مؤهل، بدءًا من المرحلة الابتدائية وصولاً إلى التعليم العالى.

وفى ظل هذه الظروف، أصبح هذا التحول من المشاريع الصغيرة إلى المشاريع الكبيرة فى الحجم ضروريًا بسبب المنافسة الدولية منذ حوالى عام ١٨٨٠. والذى لم يكن له أن يتم سوى من خلال توظيف العمال الأجانب. وهكذا لعبت الهجرة العمالية دورًا حيويًا فى ظهور الصناعة الحديثة وفى سن القوانين للطبقة العاملة فى فرنسا. كما اعتبرت الهجرة مهمة

لأسباب عسكرية. كان الهدف من سن قانون الجنسية لعــام ١٨٨٩ تحويــل المهاجرين إلى فرنسيين وأبنائهم إلى مجندين فى الجيش، تعبئـــة للــصراع الوشيك مع ألمانيا. (سشنابر Schnapper 1994: 66) وهكذا منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر، أصبح سوق العمل بشكل منتظم، ممــولاً بالهجرة الأجنبية. يشكلون، فى المتوسط مــن ١٠- ١٥ فــى المائــة مــن الطبقة العاملة. يقدر نواربيل أنه من غير الهجرة كــان الــشعب الفرنــسى فى منتصف ١٩٨٠ لا يزيد عن ٣٥ مليوناً، فى حين أنه أصبح بعدها، يزيد عن ٥٠ مليوناً. (نواربيل Noiriel. 1988:308-318).

فترة ما بين الحربين العالميتين:

فى مستهل الحرب العالمية الأولى، عاد العديد من المهــاجرين إلـــى الوطن للمشاركة فى الخدمة العسكرية أو فى إنتاج الــذخائر. ومـــع ذلـــك، سرعان ما تطور النقص فى العمالة فى الدول المتقاتلة.

فمنعت السلطات الألمانية العمال البولنديين الأجانب من مغادرة البلاد وجندتهم بالقوة للعمل فى المناطق المحتلة من روســيا وبلجيكــا. (دوهـــاس Dohse.1981:77-81) ووضعت الحكومة الفرنسية أنظمة لتجنيد العمال والجنود من مستعمراتها فى شمال وغرب أفريقيا ومستعمراتها فى الهنــد الــصينية والصين، (فى مجملهم حوالى ٢٢٥،٠٠٠ مجنداً) الذين كانوا يقيمــون فـــى الثكنات ويتقاضون حداً أدنى من الأجور ويقوم على مــراقبتهم والإشــراف عليهم مشرفون من المناطق الاستعمارية السابقة. كما تم تجنيد العمـــال فـــى البرتغال وإسبانيا وإيطاليا واليونان للعمل فـــى المــصانع الفرنــسية وفـــى الزراعة. (كروس Cross 1983 42-34). جلبت بريطانيا أيضاً الجنــود والعمـــال

إلى أوروبا من مستعمراتها الأفريقية ومن جنوب آسيا أثناء القتال، وإن كان فى أعداد قليلة. كما استخدمت جميع الدول المتحاربة العمال بالسخرة من أسرى الحرب. أجبرت كل من ألمانيا وبريطانيا وغيرهم من الدول الأفريقية العديد من الأفارقة للخدمة كجنود و"حمالين" داخل أفريقيا. أشارت الأرقام الرسمية البريطانية إلى أن عدد القتلى العسكريين فى شرق أفريقيا كان ١١،١٨٩ فى حين توفى ٩٥,٠٠٠ من الحمالين. كما أشارت التقديرات إلى أن الخسائر فى صفوف المدنيين كانت أعلى من ذلك بكثير - على سبيل المثال قتل مالا يقل عن ٦٥٠,٠٠٠ شخصًا فى المستعمرات الألمانية فى شرق أفريقيا. (بايك Paice2006).

وكانت الفترة ما بين ١٩١٨ حتى ١٩٤٥ واحدة من الفترات التى نقصت فيها هجرة العمالة الدولية. وكان هذا من ناحية، بسبب الركود الاقتصادى والأزمات، ومن ناحية أخرى، بسبب زيادة العداء للمهاجرين فى العديد من الدول. فالهجرة إلى أستراليا، على سبيل المثال، انخفضت إلى مستويات متدنية منذ أوائل عام ١٨٩١ ولم تعد إلى النمو بصورة ملحوظة حتى بعد عام ١٩٤٥. كان هناك استثناء، وهو تشجيع الهجرة من جنوب إيطاليا إلى ولاية كوينزلاند فى عام ١٩٢٠. كما اعتبر الصقليون والكالابريون من العمال الذين يتحملون العمل القاسى الذى يقسم الظهر فى مزارع قصب السكر فى أستراليا، وهكذا حلوا محل سكان جزر جنوب المحيط الهادئ الذين تم ترحيلهم فى إطار سياسة أستراليا البيضاء. ومع ذلك، فقد تعاملوا مع شعوب جنوب أوروبا بعين الشك. كان يرفض السماح للسفن المحملة بالمهاجرين أن ترسو على الأرض، وكانت هناك أعمال شغب معادية للأجانب فى عام ١٩٣٠. كما تم سن قوانين خاصة بولاية كوينزلاند تمنع الأجانب من تملك الأراضى. والتضييق عليهم لمنعهم من القيام بصناعات معينة. (دى لبرفانش deLepervanche1975)

أما فى الولايات المتحدة، فقد ادعت المجموعات "الوطنية" أن الشعوب القادمة من جنوب شرق أوروبا غير قابلة للاندماج وأنها تشكل تهديدا للنظام العام والقيم الأمريكية. أصدر الكونجرس سلسلة من القوانين فى علم ١٩٢٠ تدعو إلى وضع القيود والحد، بشكل كبير، من السماح بالدخول إلى أمريكا، باستثناء شعوب منطقة شمال وغرب أوروبا. (بورجـــاس29-28 :Borjas. 1990). أوقف نظام الحصص بأصوله الوطنية الهجرة على نطاق واسع إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٦٠. ولكن إنتاج الصناعات الجماعية الجديد للعصر "الفوردي" وجد بديلاً للقوة العاملة التى كانت فى متناول اليد وهـــم: العمال السود من الجنوب. كانت الفترة من حوالى عام ١٩١٤ إلى١٩٥٠ هى فترة الهجرة الكبرى، حيث تمكن الأمريكيون الذين هم من أصل أفريقى من الفرار من التفرقة العنصرية والاستغلال فى ولايات الجنوب ونزحـــوا مـــن أجل تحسين أجورهم، كما أنهم كانوا يأملون بالحصول على المـــساواة فـــى الحقوق فى الشمال الشرقى والغرب الأوسط والغرب. ولكـــنهم اصـــطدموا بأشكال جديدة من التمييز العنصرى، مثل عزلهم فى الأحيـــاء الفقيـــرة فـــى نيويورك أو شيكاغو وأنواع أخرى من التفرقة العنصرية، مثل استبعادهم من النقابات العمالية التابعة للاتحاد الأمريكى.

وفى الوقت نفسه. أُطلقت حملات الأمركة لضمان تعلـــم المهـــاجرين اللغة الإنجليزية ليصبحوا من المواطنين الموالين إلى الولايات المتحدة. خلال فترة الكساد الكبير تم ترحيل المهاجرين المكسيكيين بأمر مـــن الحكومـــات المحلية ومنظمات المجتمع المدني مع بعض التعاون من جانـــب حكومـــات الولايات المتحدة الأمريكية والمكـــسيكية. (كـــايزر وكـــايزر 1979:66-33) (كان الكثير من المكسيكيين حوالى ٥٠٠،٠٠٠ من الذين عادوا إلى بلادهـــم مكرهين على المغادرة، فى حين أن آخرين رحلوا لأنه لم يعد هنـــاك عمـــل

لهم. وفى ظل هذه الظروف، لم يكن بالإمكان فعل، سوى القليل، لمساعدة اليهود الفارين من صعود نجم هتلر. لم يكن هناك مفهوم لقبول اللاجئين فى القانون الأمريكى، وكان من الصعب حشد الدعم لقبول اللاجئين اليهود، فى حين أن الملايين من المواطنين الأمريكيين كانوا عاطلين عن العمل. كما كان العداء للسامية عاملاً آخر، لم يكن هناك احتمال كبير أن تجد الأعداد الكبيرة من يهود أوروبا ملاذً آمنًا، قبل الحرب العالمية الثانية.

كانت فرنسا الدولة الأوروبية الغربية الوحيدة التى مرت بتجربة استقبال المهاجرين بأعداد كبيرة فى السنوات ما بين الحربين العالميتين. "فالعجز الديموغرافي" كان قد تفاقم بسبب خسائر الحرب: فقد قتل ١,٤ مليونًا من الرجال وكان هناك ١,٥ مليونًا من المعاقين إعاقة دائمة (بروست Prost. 1966: 538). لم يعد هناك مجال للعودة إلى سياسة حرية الحركة التى كانت تمارس قبل الحرب، وبدلاً من ذلك، قامت الحكومة وأرباب العمل بصقل أنظمة العمالة الأجنبية التى أنشئت خلال الحرب وأبرمت اتفاقات توظيف مع بولندا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا. تم تنظيم معظم هذا التوظيف عن طريق المؤسسة العامة للهجرة (SGI). وهى هيئة خاصة تم تشكيلها من أجل مصالح الأعمال الزراعية والتعدين. وكذلك ازدادت الهجرة من شمال أفريقيا وتطورت. وبالإضافة إلى ذلك، أزال قانون ١٩١٤ الحواجز أمام هجرة المسلمين الجزائريين إلى فرنسا، على الرغم من أنهم ظلوا من غير المواطنين. ازدادت أعدادهم من ٦٠٠ شخص فى عام ١٩١٢ إلى ٦٠,٠٠٠ فى عام ١٩٢٨. (روزنبرج Rosenberg 2006:130-131).

كانت تتم السيطرة على العمال الأجانب من خلال نظام بطاقات الهوية وعقود العمل. وكان يتم توجيههم إلى العمل فى مجال الزراعة والبناء والصناعات الثقيلة. ومع ذلك، فإن معظم العمال الأجانب على الأرجح،

جاءوا تلقائيًا خارج نظام مكاتب التوظيف. تعاونت الحركة النقابيــة غيــر الشيوعية مع المهاجرين فى مقابل الإجراءات الرامية إلى حمايــة العمــال الفرنسيين من التشرد ومن انقطاع أجــورهم. (كــروس Cross1983:51-63؛ ويل 1991:24-27h Weil).

دخل إلى فرنسا أقل بقليل من ٢ مليون عامل أجنبى منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٠. تم توظيف حوالى ٥٦٧،٠٠٠ مــنهم مــن قبــل وحــدة المخابرات (كروس Cross1983:60). وتشير التقديرات إلى أن نحو ٧٥ فــى المائة من النمو السكانى الفرنسى بين عامى ١٩٢١ و١٩٣١ كــان نتيجــة للهجرة. (ديكلواتر Decloitres. 1967: 23). ونظرًا للفائض الكبير من الإنــاث فى فرنسا فمعظم الذين تم توظيفهم كانوا من الرجال، وهــذا مــا أدى إلــى حدوث درجة معقولة من التزاوج. مع حلــول عــام ١٩٣١، كــان هنــاك ٢٧٠٠٠٠٠ أجنبيًا فى فرنسا (٦,٦ فى المائة من مجموع السكان). وكانــت أكبر المجموعات المهاجرة من الإيطاليين (٨٠٨,٠٠٠) يلــيهم البولنــديون، (٥٠٨,٠٠٠) ثم الأسبان، (٣٥٢,٠٠٠) فالبلجيكيون، (٢٥٤٠٠٠) (ويل Weil 1991b جدول ٤). وكانت الهجرة من شمال أفريقيا إلى فرنسا فــى تطــور وازدياد أيضًا. تكونت مستعمرات كبيرة من الإيطاليين والبولنديين واشتغلوا فى التعدين والمدن الصناعية الثقيلة فى شمال وشرق فرنــسا: كــان تعــداد الأجانب فى بعض المدن الفرنسية بمقدار الثلث أو أكثر من مجموع السكان. كما أقام المستوطنون الزراعيون من الإسبان والإيطاليين فى الجنوب الغربى من فرنسا.

فى فترة الكساد الاقتصادى فى عام ١٩٣٠، ازداد العداء للأجانــب. مما أدى إلى سياسة التمييز لصالح العمال الفرنسيين. وفى عام ١٩٣٢ صدر قانون تثبيت الحد الأقصى لحصص العمال الأجانب فى الوظــائف. وتبعتــه

القوانين التى تسمح بفصل العمال الأجانب فى القطاعات التى تكثر فيها البطالة. وهكذا تم فصل وترحيل الكثير من المهاجرين ونقص عدد السكان الأجانب إلى نصف مليون فى عام ١٩٣٦. (ويل Weil 1991b: 27-30). وصل كروس إلى نتيجة، أنه فى عام ١٩٢٠ وفرت العمالة الأجنبية قوة عاملة رخيصة ومرنة وضرورية من أجل تراكم رأس المال والنمو الاقتصادى. فى نفس الوقت، سمح العمال الأجانب للعمال الفرنسيين بالحصول على درجة من "الحراك الاقتصادى. من ناحية أخرى ففى عام ١٩٣٠ كانت الهجرة بشكلها الهزيل، كبش فداء الأزمة الاقتصادية". (كروس Cross 1983: 218).

مربع نص ٤,١ تجنيد العمالة الأجنبية بالقوة فى اقتصاد الحرب النازية

جند النظام النازى أعدادًا هائلة من العمال الأجانب - غالبًا بالقوة - ليحلوا محل ١١ مليونًا من العمال الألمان الذين تم تجنيدهم فى الخدمة العسكرية بالجيش. كان الدافع وراء احتلال بولندا التى كانت دائمًا المخزون الاحتياطى التقليدى للعمالة فى ألمانيا، جزئيا، بسبب الحاجة إلى اليد العاملة. أقيمت مكاتب التوظيف والتجنيد فى غضون أسابيع من الغزو، كما قامت الشرطة والجيش باعتقال الآلاف من الشبان والشابات (دوهاس Dohse 1981:121). حدث التجنيد الإجبارى للعمال بالقوة فى جميع الدول التى غزتها ألمانيا، فى حين تم الحصول على بعض العمال المتطوعين من إيطاليا وكرواتيا وإسبانيا وغيرها من الدول الصديقة أو المحايدة". قبل نهاية الحرب، كان هناك ٧,٥ مليونًا من العمال الأجانب يعملون لدى الرايخ، منهم ١,٨ من أسرى الحرب. وقد قدر أن ربع الإنتاج الصناعى كان قائمًا على العمال الأجانب فى عام ١٩٤٤. (بفاهلمان Pfahlman 1986:232) فلولا اليد العاملة الأجنبية لانهارت آلة الحرب النازية فى وقت مبكر جدًا. أعلن سوكل (Sauckel) الرئيس المفوض عن حزب العمل أن المبدأ الأساسى لمعاملة

العمال الأجانب يحض على ضرورة تغذية كل الرجال العاملين وإيوائهم والاعتناء بهم ومعاملتهم بالطريقة المناسبة حتى نتمكن من استغلالهم إلى أقصى حد ممكن بأقل وأدنى درجة متصورة للإنفاق. (هومز Homzc. 1967: 113). وكان هذا يعنى، تسكين العمال فى ثكنات تحت السيطرة العسكرية وإعطاءهم أدنى أجر ممكن. (أو حتى بدون أجر على الإطلاق) تحت ظروف اجتماعية وصحية مروعة وحرمان كامل من الحقوق المدنية. كان البولنديون والروس مثل اليهود مجبرين على ارتداء إشارات "علامات مميزة" خاصة تبين أصولهم. مات الكثير من العمال الأجانب نتيجة لسوء المعاملة والعقوبات القاسية. وكانت هذه المنهجية واضحة فى كلمة ألقاها سوكل أمام أرباب العمل وشدد على ضرورة الانضباط الصارم قائلاً: "أنا لا أهتم أبدًا بالعمال الأجانب". إذا ما أخطأوا بأقل جنحة طفيفة أثناء تأديتهم للعمل، ما عليكم سوى تقديم تقرير عنهم للشرطة فى الحال. اشنقوهم وأطلقوا النار عليهم. هذا لا يثير عندى أى اهتمام. إن كانوا يشكلون خطرًا، لابد من تصفيتهم. (دوهاس Dohse1981:127).

استغل النازيون المهاجرين المحرومين من أى حقوق استغلالاً وصل إلى حد التطرف والذى لا يمكن مقارنته إلا بالعبودية. ولكن كان جوهره القانونى – الاختلاف الحاد بين وضع مواطن وأجنبى. وهذا ما نجده فى كل الأنظمة، للعمالة الأجنبية السابقة واللاحقة.

وفى ألمانيا، ومن خلال تعرضها لأزمة جمهورية فايمار لم تعد فى حاجة كبيرة إلى العمال الأجانب: فمع حلول عام ١٩٣٢، انخفض عددهم إلى نحو ١٠٠,٠٠٠ مقارنة، بما يقرب من مليون فى عام ١٩٠٧ (دوهاس Dohse 1981: 112) وبالرغم من ذلك، تم وضع نظام جديد لتنظيم العمالة الأجنبية.

وكان هذا يتضمن: رقابة صارمة من الدولة لعدم السماح لليد العاملة الأجنبية بالدخول والأفضلية للعمالة الوطنية ومعاقبة أصحاب العمل في حال استخدامهم المهاجرين غير الشرعيين وسلطة غير مقيدة لقوة الشرطة لترحيل الأجانب غير المرغوب فيهم. (دوهاس Dohse 1981: 114-117). وكان هذا النظام يعزى، جزئيا، إلى تأثير قوة الحركة العمالية، التي أرادت اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية العمال الألمان، لكنه أكد على ضعف الوضع القانوني للعمال المهاجرين. مربع 4.1 يصف استخدام العمالة الأجنبية بالقوة خلال الحرب العالمية الثانية.

الاستنتاجات:

كثيرًا ما تأثرت تحركات الهجرة المعاصرة وسياساتها تأثرا عميقًا بالأحداث التاريخية السابقة لها. وقد جاء في هذا الفصل وصف للدور الرئيسي الذي لعبته هجرة اليد العاملة بالنسبة للاستعمار والتصنيع. فقد كانت الهجرة، دائمًا، عاملاً رئيسيًا في بناء السوق الرأسمالية العالمية، في كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا. (وكذلك في دول أخرى لم نأت على ذكرها، هنا) لعب العمال المهاجرون دورًا، يختلف في طبيعته، وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولكن في كل حالة من هذه الحالات، كانت مساهمة الهجرة في التصنيع وفي البناء السكاني مهمة وفي بعض الأحيان حاسمة.

ولكن، إلى أي مدى طبق النموذج النظري لعملية الهجرة الذي تم اقتراحه في الفصل ٢ على أمثلة تاريخية معينة؟ فتحركات الهجرة غير الطوعية للعبيد ولعمال "السخرة"- العمال الذين أجبروا على العمل بدولة

غريبة بالقوة- لا تندرج بسهولة تحت هذا النموذج. لأن نوايا المشاركين ورغباتهم لم تؤخذ بالاعتبار، ولم تلعب سوى دورًا صغيرًا. وبالرغم من ذلك، يمكن تطبيق بعض جوانبها مثل: توظيف العمالة كزخم أولي وهيمنة الشباب من الذكور في المراحل المبكرة وتكوين الأسر والاستيطان طويل الأمد وظهور الأقليات العرقية. كانت هجرات العمال إلى إنجلترا وألمانيا وفرنسا في القرنين التاسع عشر والعشرين تنطبق مع هذا النموذج تمامًا. كانت النية في الأصل هجرة مؤقتة، لكنها انتهت بلم شمل الأسرة والاستيطان. أما بالنسبة للهجرة إلى أمريكا وأوقيانوسيا في القرون التاسع عشر وأوائل العشرين، فالمعتقد عمومًا، أن معظم المهاجرين هاجروا بنية الاستيطان الدائم. ولكن ذهب الكثير من الشباب والشابات بنية العمل لبضعة سنوات ثم العودة إلى بلادهم. وبالفعل عاد البعض منهم. ولكن على المدى الطويل، ظلت الغالبية العظمى مقيمة في العالم الجديد. على الأغلب، ليشكلون مجتمعات عرقية جديدة. وهنا نرى أن هذا النموذج متطابق أيضًا.

كما رأينا. انتقل العديد من المهاجرين في ظل ظروف صعبة وخطيرة. تحطمت آمالهم، أحيانًا، في ظروف معيشية أفضل. ولكن كانت لديهم الأسباب الوجيهة للمخاطرة. لأن الأوضاع، عادة، كانت أكثر سوءًا في دول المنشأ: حيث الفقر وهيمنة ملاك الأراضي والتعرض للعنف التعسفي كانت كل هذه أسبابا قوية للمغادرة. وفي الواقع، نجح معظم المهاجرين في بناء حياة أفضل في الدول الجديدة إن لم يكن من أجل أنفسهم، فلأطفالهم. وهكذا يمكننا أن نرى أهمية موازاتها بهجرات الوقت الحاضر: فالمهاجرون ما زالوا يواجهون العديد من المصاعب لكنهم، غالبا، ما ينجحون في الهرب من الفقر ومن فقدان الأمل في مواطنهم الأصلية وفي إيجاد فرص عمل جديدة في أماكن أخرى. أن تكون مهاجرًا، قد يكون صعبًا جدًا، ولكن البقاء في الوطن الأصلي يمكن أن يكون أسوأ.

من الواضح، أن دراسة العمالة المهاجرة، ليست هى السبيل الوحيد للبحث فى تاريخ الهجرة. فحركات الهجرة التى كانت بسبب الاضطهاد السياسى أو الدينى كانت دائمًا مهمة ولعبت دورًا رئيسيا فى تنمية دول مختلفة مثل: الولايات المتحدة وألمانيا. غالبًا ما يكون من المستحيل رسم خطوط جازمة بين مختلف أنواع الهجرة. فقد أدت أنظمة العمالة المهاجرة دائمًا إلى نوع من الاستيطان، تمامًا مثلما، ارتبطت حركة الاستيطان واللاجئين، دائمًا، بالسياسة الاقتصادية للتنمية الرأسمالية.

كانت الفترة ما بين عام ١٨٥٠ وعام ١٩١٤، فترة اتسمت بالهجرة الجماعية إلى أوروبا وإلى أمريكا الشمالية. فالتصنيع كان سببًا لهجرات من وإلى على حد سواء. (فى بعض الأحيان فى الدولة ذاتها، كما بينا فى الحالة البريطانية) بعد حرب ١٩١٤، تسببت الكراهية للأجانب والركود الاقتصادى فى تراجع كبير فى معدلات الهجرة، وقد بدا أن حركات الهجرة الواسعة النطاق، فى الفترة السابقة، كانت نتيجة لطفرة فريدة، منقطعة النظير ولن تتكرر. ولكن، حينما حصل النمو الاقتصادى السريع والمطرد بعد الحرب العالمية الثانية أُخذ العالم، على حين غرة، بعصر جديد من الهجرة.

دليل لمزيد من القراءة:

هناك نصوص إضافية، موجودة على الموقع الإلكترونى لكتاب عصر الهجرة

www.ag-of-migration.com تحت عنوان ٤,١ "الهجرة والوطن فى التاريخ الفرنسى" و ٤,٢ "الهجرات التى شكلت تاريخ أفريقيا".

قدم كوهين نظرة عامة قيمة عن هجرة العمالة فى التقسيم الدولى للعمل (١٩٨٧) بينما استعرض بوتز (١٩٩٠) تاريخ الهجرة منذ عصور

الرق والعمل بالسخرة حتى الأنظمة الحديثة للعمالة الزائرة. وقد حلل كل من بلاك بيرن (١٩٨٨) وفوكس جينوفيس وجينوفيس (١٩٨٣) الرق ودوره في النمو الرأسمالي. في حين بيّن شاما (٢٠٠٦) تاريخ إلغاء الرق وتأثيره على السياسة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

تفحص أرشدياكون (١٩٨٣) الهجرة في تاريخ الولايات المتحدة مبينًا كيف تحولت الموجات المتعاقبة من الدخول، إلى منح المهاجرين الحق في أن يصبحوا من الأمريكيين. وقدم كل من هاتون وويليمسون (١٩٩٨) تحليلاً اقتصاديًا عن الهجرة الجماعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. بينما قدما في بحثهما اللاحق (هاتون وياسون ٢٠٠٥) مقارنة بين هجرات ما قبل عام ١٩٢٠، وبين نماذج أكثر حداثة. وقدم كل من بورت ورامبو (٢٠٠٦) تحليلات عن نماذج الدخول على مدى التاريخ ونتائجها على المدى الطويل.

حلل كل من باد (٢٠٠٣) ولوكاسين (٢٠٠٥) دور الهجرة في تاريخ أوروبا. بينما كانت دراسة موك (١٩٩٢) جيدة عن التجارب السابقة في الهجرة الأوروبية. كما اختصت العديد من مساهمات كوهين (١٩٩٥) بدراسة تاريخ الهجرة. تفحص لوكاسان وآخرون (٢٠٠٦) تاريخ اندماج المهاجرين في مجتمعات أوروبا الغربية. وقد وصف هومز (١٩٦٧) الاستغلال المتطرف الذي مارسته آلية الحرب النازية على العمالة المهاجرة. وأعطى كروس (١٩٨٣) وصفًا تفصيليًا عن دور العمالة المهاجرة في عملية التصنيع الفرنسية. ونشير إلى قراء الفرنسية، بقراءة الأبحاث المميزة التي قدمها نواريل. (١٩٩٨- ٢٠٠٧). كما قدم جوب (٢٠٠٢) وصفًا تفصيليًا عن التجربة الأسترالية.

الفصل الخامس

الهجرة إلى أوروبا وشمال أمريكا وأوقيانوسيا منذ عام ١٩٤٥

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ازدادت الهجرة الدولية في الكم وتغيرت في طبيعتها. وكانت هناك مرحلتان أساسيتان. الأولى من عام ١٩٤٥ إلى أوائل السبعينيات، وفيها اتبعت الدول الرأسمالية الكبرى النظرية الاقتصادية التي ترتكز على الاستثمار والتوسع في الإنتاج في البلاد المتقدمة جدًا. ونتيجة لذلك نزح عدد كبير من العمال المهاجرين من الدول الأقل نموا إلى المناطق ذات التوسع الصناعي السريع في غرب أوروبا وشمال أمريكا وأوقيانوسيا. وكانت نهاية هذه المرحلة "أزمة النفط" عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤. تلا ذلك الركود الاقتصادي الذي أدى إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية وإعادة توزيع رؤوس الأموال في مناطق صناعية جديدة وتغير في أنماط التجارة العالمية وإدخال تكنولوجيا جديدة. وكانت نتيجة ذلك، بداية مرحلة جديدة من الهجرة الدولية، بدأت في منتصف السبعينيات وازدادت قوة في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين. انطوت هذه المرحلة على أنواع معقدة جديدة من الهجرة. على سبيل المثال، المناطق السابقة المصدرة للهجرة، مثل جنوب أوروبا، شهدت استيرادا للهجرة واسع النطاق، بينما بلاد شرق ووسط أوروبا التي كانت منفصلة تمامًا عن بقية أوروبا أصبحت مناطق عبور واستيراد للهجرة، في الوقت ذاته.

يناقش هذا الفصل حركات الهجرة منذ عام ١٩٤٥ إلى الدول الأكثر تحضرًا في أوروبا وشمال أمريكا وأوقيانوسيا (أستراليا ونيوزيلندا). أما هجرة الأيدي العاملة إلى اليابان التي لم تكن بأعداد كبيرة حتى منتصف

الثمانينيات، فسوف نأتى على ذكرها، فى الفصل السادس، فى سياق الهجرة الإقليمية الآسيوية. لن يناقش هذا الفصل آثار الهجرة طويلة المدى على المجتمعات المستقبلة والتى ستكون موضوع المناقشة فى الفصول التالية، خاصة الفصل العاشر والحادى عشر والثانى عشر.

ومن أجل فهم أفضل للمعلومات الواردة فى هذا الفصل، يرجى مراجعة الملاحظات عن إحصاءات الهجرة الواردة فى مقدمة الكتاب.

الفترة الطويلة المزدهرة للهجرة:

ظهرت مابين عام ١٩٤٥ إلى أوائل السبعينيات ثلاثة أنواع من الهجرة أدت إلى تشكيل عرقى جديد للسكان فى الدول المتقدمة صناعيًا:

هجرة العمال من المحيط الأوروبى إلى أوروبا الغربية من خلال نظام "العامل الزائر".

هجرة "العمال من مناطق كانت مستعمرة من قبل" إلى المناطق الاستعمارية السابقة.

الهجرة الدائمة إلى أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا فى البداية من أوروبا؛ ثم من آسيا وأمريكا اللاتينية.

اختلف التوقيت الدقيق لهذه الحركات المتنوعة، فقد بدأت فى وقت لاحق فى ألمانيا وانتهت فى وقت سابق فى المملكة المتحدة، بينما نمت الهجرة سريعًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية عقب إصلاحات قانون الهجرة عام ١٩٦٥، على خلاف الهجرة إلى أوروبا الغربية وأستراليا التى لم تتراجع حتى منتصف السبعينيات.

أدت هذه الأنواع الثلاثة من الهجرات إلى سلسلة من الهجرات المتتالية ومن لم شمل الأسر. وسوف نقوم بفحص هذا فى هذا الفصل. وهناك أيضا أنواع أخرى من الهجرة لن يتم بحثها هنا لأنها لم تسهم بشكل كبير فى تشكيل الأقليات العرقية:

- التحركات الجماعية للاجئين الأوروبيين فى نهاية الحرب العالمية الثانية. (تحركات اللاجئين فى أواخر عام ١٩٤٥ وكانت الأكثر أهمية الهجرة من ألمانيا).
- عودة المهاجرين إلى بلادهم الأصلية التى كانت مستعمرة بعد حصولها على الاستقلال وهناك نوع آخر من الهجرة زادت أهميته بعد عام ١٩٦٨.
- حرية الحركة للعمال داخل المجتمع الأوروبى والتى أصبحت منذ عام ١٩٩٣ دخولا حرا لجميع مواطنى الدول الأعضاء، داخل دول الاتحاد الأوروبى.

وهذه سوف يتم تغطيتها فى الفصل الثامن. (انظر أيضا الفصل الثالث سشيراب وآخرون .Schierup et all ٢٠٠٦)

الموضوع الرئيسى فى هذا القسم يعتمد أساسا على (دليل لمزيد من القراءة) الموجود فى نهاية هذا الفصل. وسنضيف بعض المراجع الدقيقة عند الحاجة إليها. كما ستعطى الخريطة رقم (5.1) فكرة عن تدفقات الهجرة التى حدثت فى هذه الفترة.

العمال الأجانب ونظام "العامل الزائر":

استخدمت الدول المتقدمة صناعيًا فى أوروبا الغربية فى بعض المراحل العمالة المؤقتة، وذلك مابين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٣، بالرغم من

أنها لعبت دورًا صغيرًا، مقارنة بالعمالة غير الشرعية. كان النمو الاقتصادى السريع قادرا على الاستفادة من احتياطى العمالــة القادمــة مــن المحــيط الأوروبى، الأقل تقدما، مثل دول البحر المتوسط وأيرلندا وفنلندا. وفى بعض الحالات، كان التخلف الاقتصادى فى بعض الدول ناتجًــا عــن الاســتعمار السابق مثل: (أيرلندا وفنلندا وشمال أفريقيا). أما فى حالة جنــوب أوروبــا، فكان التخلف ناتجًا عن السياسة العتيقة والبنية الاجتماعية التى تم تــدميرها أثناء الحرب.

خريطة 5.1 الهجرة العالمية، ١٩٤٥-١٩٧٣

Note: The arrow dimensions give an approximate indication of the volume of flows. Exact figures are often unavailable.

ملاحظة: تعطى الأسهم أبعادًا تقريبية لحجم التدفقات. الأرقام الدقيقـــة غير متاحة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة قامت الحكومـة البريطانيـة بإحضار ٩٠,٠٠٠ عاملاً من معسكرات اللاجئين ومن إيطاليا مـن خـلال "مخطط عامل متطوع" وكان هؤلاء العمـال مـرتبطين بوظـائف معينـة، ولا يحق لهم جمع شمل عائلاتهم، وكان من الممكن ترحيلهم فى حالة عـدم انضباطهم. وكان هذا مخطط صغير، وتوقف العمل بموجبه فى ١٩٥١ لأنه كان من الأسهل الاستفادة من عمالة المستعمرات السابقة. (انظر أدناه) دخل أكثر من ١٠٠,٠٠٠ عامل أوروبى إلى بريطانيا بتصاريح عمل مـا بـين عامى ١٩٥١ و١٩٦٤ وظل البعض من المهاجرين الأوروبيين لوقت لاحق ولكن ليس بتدفق كبير. (كاى وميلز 1992 key and Miles)

بدأت بلجيكا أيضًا بتوظيف العمالة الأجنبية مباشرة بعد الحرب. وكانوا من الرجال الإيطاليين وتم توظيفهم فى منـاجم الفحـم ومـصانع الحديـد والصلب. أما بعد عام ١٩٦٣ فقد سمح للراغبين فى العمل الحضور من تلقاء أنفسهم، فحضر العديد واستقروا بصفة دائمة وغيروا التركيبة العرقيـة فـى المناطق الصناعية فى بلجيكا.

قامت فرنسا بتأسيس (المكتب الوطنى للهجرة بفرنساً ONI) فى عـام ١٩٤٥ لتنظيم عملية توظيف العاملين من شمال أوروبا. كانت الهجرة لتحل محل النقص فى العمالة بعد الحرب أو ما يطلق عليه الفرنسيون "القـصور الديموغرافي". ونظرًا لاستمرار الانخفاض فى أعداد المواليد وخسائر الحرب كان استيطان العائلة الكبيرة هو الحل الأمثل. كما قام المكتب الوطنى للهجرة بفرنسا بتوفير عمل على مدار العام لعمال وصل عـددهم إلـى ١٥٠,٠٠٠ عامل فى الموسم الزراعى، جاء معظمهم من إسبانيا. وبحلول عـام ١٩٧٠، استقر فى فرنسا مليونا عامل و٩٦٠,٠٠٠ من المعيلين. وقد وجد الكثيـرون أنه من الأسهل حضورهم "كسائحين" والحصول علـى عمـل ثـم تـسوية

أوضاعهم القانونية. وكان أغلبهم بصفة خاصة، من العمال البرتغاليين والإسبان الهاربين من الحكم الديكتاتورى والذين يفتقرون إلى جوازت سفر. بحلول عام ١٩٦٨، كشفت إحصائيات المكتب الوطنى للهجرة بفرنسا أن ٨٢ ٪ من الأجانب الذين تم الاعترف بهم جاءوا كمتسللين. على أى حال، فالمكتب الوطنى للهجرة بفرنسا لا يملك السلطة على المواطنين الفرنسيين المقيمين بالخارج، ولا على سكان بعض المستعمرات السابقة. (انظر أدناه).

اتبعت سويسرا سياسة استيراد الأيدى العاملة بشكل واسع، منذ عام ١٩٤٥ حتى ١٩٧٤. كان أصحاب العمل هم الذين يقومون بتعيين العمال الأجانب، بينما كانت الحكومة تسيطر على قبولهم واستخراج تصاريح الإقامة الخاصة بهم. كما كان من الممنوع تغيير الوظيفة والإقامة الدائمة وجمع شمل الأسر بالنسبة للعمال الموسميين، حتى منتصف الستينيات. كما تم بكثرة استخدام عابرى الحدود لليوم الواحد. تضمنت الإحصاءات السويسرية هذين النوعين كجزء من القوى العاملة، ولكن ليس كجزء من التعداد السكانى للدولة واعتبرتهم من "العمال الزائرين" المميزين.

اعتمدت الصناعة السويسرية بشكل كبير على العمالة الأجنبية التى أصبحت تشكل ما يقرب من ثلث القوى العاملة فى بداية السبعينيات. وأدت الحاجة إلى جذب العاملين والسماح لهم بالبقاء، مع زيادة الضغوط السياسية من إيطاليا، للتساهل فى قانون منع جمع شمل الأسر والإقامة الدائمة، لذلك عاشت سويسرا أيضا تجربة الاستيطان وتشكل مجتمعات من المهاجرين.

وتستمر الأمثلة: فهولندا أيضا استخدمت "العمال الزائرين" فى الستينيات وبدايات السبعينات، واعتمدت صناعات لوكسمبورج كثيرا على العمالة الأجنبية، كما قامت السويد بتشغيل العمال القادمين من فنلندا وبلاد أوروبا الجنوبية. وهناك حالة أخرى جديرة بالذكر، وهى حالة إيطاليا التى كانت

الهجرة إليها من الجنوب الإيطالى، الأقل تقدما، دافعا للانطلاق فى المثلث الاقتصادى ميلانو وتورينتو وجنوا فى الستينيات. كانت هذه الهجرة داخلية، ولكنها كانت مشابهة اقتصاديا واجتماعيا لتحركات العمال الأجانب فى الدول الأوروبية الأخرى. أما المثال الأهم لفهم نظام "العامل الزائر" فهى جمهورية ألمانيا الاتحادية، التى استخدمت تنظيمًا عالى المستوى فى عملية توظيف العاملين. (انظر مربع 5.1)

مربع (5.1) النظام الألمانى فى العمالة الزائرة

بدأت الحكومة الألمانية فى استخدام العمالة الأجنبية فى منتصف الخمسينيات. قام مكتب العمل الاتحادي (مكتب اتحاد العمال فى ألمانيا) فى ألمانيا بإنشاء مكاتب للتوظيف فى بلاد البحر المتوسط. يدفع أصحاب العمل الذين يرغبون فى العمالة الأجنبية الأتعاب لمكتب اتحاد العمال فى ألمانيا الذى يقوم بانتقاء العمال واختبار مهاراتهم وتأمين الفحص الطبى لهم؛ والكشف عن سجلاتهم الأمنية.

يتم إحضار العاملين إلى ألمانيا فى مجموعات. ويطلب من أصحاب العمل، فى أول الأمر، توفير وتجهيز الإقامة والسكن. كما يتم تنظيم ظروف العمل والضمان الاجتماعى عن طريق الاتفاقية الثنائية المبرمة ما بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والدول المرسلة للعمال: بدءًا من إيطاليا ثم اسبانيا فاليونان فتركيا فالمغرب فالبرتغال فتونس ثم يوغوسلافيا.

تراوح عدد العمال الأجانب فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ما بين ٩٥,٠٠٠ عاملاً فى عام ١٩٥٦ وإلى ١,٣ مليونًا فى عام ١٩٦٠ و٢,٦ مليونًا فى عام ١٩٧٣. كانت الهجرة بأعداد كبيرة، نتيجة لسرعة النمو والتوسع الاقتصادي والتحول إلى أساليب جديدة لإنتاج كميات كبيرة

والتى كانت بحاجة إلى عدد كبير من العمال من ذوى المهارات المتدنية. لعبت المرأة العاملة الأجنبية دورًا كبيرًا خاصة، فى السنوات اللاحقة. كان الطلب عليهن كبيرًا جدًا، فى صناعة النسيج والملابس والأجهزة الكهربائية وفى قطاع الصناعات الإنتاجية الأخرى.

رأت السياسات الألمانية، أن استخدام العمال الأجانب كعمال مؤقتين من الذين يمكن توظيفهم ثم إعادتهم مرة أخرى لبلادهم حسب طلب أصحاب العمل، سياسة مناسبة. يحتاج العامل للدخول والاستمرار فى عضوية اتحاد العمال فى ألمانيا والبقاء إلى الحصول على تصريح إقامة وعمل صالحين لمدة محددة. وغالبًا ما يتحدد عملهم أيضًا بوظائف وأماكن معينة. لم يكن مسموحًا أيضًا بالدخول المستقل. وقد يحرم العامل أو العاملة من الأجر لأسباب متعددة. كما قد يتم ترحيلهم.

ومع ذلك، كان من المستحيل منع جمع شمل الأسر والإقامة الدائمة. لذلك كان غالبًا ما يطلب من العمال الأجانب إحضار أزواجهم أو زوجاتهم كعمال أيضا. أدت المنافسة بين الدول المستوردة للعمال الأجانب إلى التساهل فى قيود الدخول المستقل فى الستينيات. وتم تكوين العائلات ومن ثم ولادة الأطفال وهكذا بدأت العمالة الأجنبية تفقد الرغبة فى الانتقال، كما لم يعد بالإمكان تجنب التكلفة الاجتماعية لتأسيس المنازل والتعليم والرعاية الصحية. وعندما توقفت الحكومة الفيدرالية عن توظيف العمال الأجانب فى نوفمبر ١٩٧٣ لم يكن الدافع فقط الأزمة التى بدأت تلوح فى الأفق، "أزمة البترول" ولكن أيضًا، الإدراك المتأخر لفكرة، أن الإقامة الدائمة للعمال المؤقتين قد أصبحت واقعًا، لا رجعة فيه.

نستطيع أن نرى فى جمهورية ألمانيا الاتحادية القوانين الأكثر تطورًا التى تجمع كل المتناقضات- فى أنظمة توظيف العمالة الأجنبية المؤقتة، وهذه تشمل الاعتقاد بصحة الإقامة المؤقتة وتقييد سوق العمل وحقوق المواطنة وتوظيف العمال العزاب فقط. (الرجال فى البداية مع زيادة عدد النساء مع مرور الوقت) والعجز عن منع جمع شمل الأسر كليًا والتحرك التدريجى نحو إقامة أطول والضغوط المتصلبة للاستيطان وتشكيل المجتمعات. استخدمت جمهورية ألمانيا الاتحادية هذا النظام لأبعد حد، لكن كان العنصر الأساسى هو التفريق والتمييز القانونى ما بين وضع المواطن ووضع الأجنبى كمعيار لتحديد السياسة والحقوق الاجتماعية – وهى سياسة متفشية، يمكن العثور عليها فى جميع أنحاء أوروبا. (انظر هامر Hammar 1985).

استخدمت أيضًا الاتفاقيات المتعددة الجنسيات لتسهيل هجرة اليد العاملة. كان الانتقال الحر للعمال فى داخل المجموعة الأوروبية والتى أصبحت قوة فى عام ١٩٦٨ ذا صلة أساسًا بالعمال الإيطاليين الذين ذهبوا إلى ألمانيا. بينما تأثر سوق العمل فى الدول الشمالية إثر ذهاب العمالة الفنلندية للعمل فى السويد. كانت اتفاقيات المجموعة الأوروبية، فى البداية، لخلق "سوق عمل أوروبي" والذى تحقق لاحقًا فى عام ١٩٩٣. ومع ذلك، ففى الستينات وبداية السبعينيات، كانت تحركات العمال داخل المجموعة قد بدأت تتراجع بالفعل، نظرًا للتكافؤ والتساوى التدريجى فى الأجور ومستوى المعيشة داخل المجموعة الأوروبية، بينما بدأت الهجرات من خارج المجموعة فى التزايد. يوضح جدول (5.1) النمو فى الأقليات السكانية الناشئة عن الهجرة فى بعض البلاد الأوروبية المختارة بعد عام ١٩٧٥.

جدول (5.1) الأقليات من السكان المهاجرين

فى دول أوروبا الغربية الرئيسية (١٩٥٠-١٩٧٥) (آلاف)

البـــلاد	1950	1960	1970	1975	النسبة المئوية لإجمالى السكان 1975
بلجيكا	354	444	716	835	8.5
فرنسا	2.128	2.663	3.339	4.196	7.9
ألمانيا	548	686	2.977	4.090	6.6
هولندا	77	101	236	370	2.6
السويد	124	191	411	410	5.0
سويسرا	279	585	983	1.012	16.0
المملكة المتحدة	1.573	2.205	3.968	4.153	7.8

ملاحظة: هذه الأرقام لجميع السكان الأجانب فى الدول التى أتينا علـــى ذكرها، ما عدا المملكة المتحدة. وقد تم استبعاد الحاصـــلين علـــى الجنـــسية والمهاجرين من المستعمرات الهولندية والفرنسية. بيانات المملكة المتحدة هـــى أرقام التعداد لعام ١٩٥١ ١٩٦١ و١٩٧١ والتقديرات لعـــام ١٩٧٥. بيانـــات عامى ١٩٥١ و١٩٦١ هى للأفراد المولودين فى الخارج، وتم استبعاد الأطفال المولودين لمهاجرين فى المملكة المتحدة. تشتمل أرقام عامى ١٩٧١ و١٩٧٥ على الأطفال المولودين فى المملكة المتحدة من أبوين ولدا خارج البلاد.

المصدر: كاستلز وآخرون 1984:87-88 (حيث يمكنكم الحصول علـــى تفصيل لهذه المصادر).

العمال من الدول التى كانت مستعمرة:

كانت الهجرة من الدول المستعمرة سابقًا مهمـــة بالنـــسبة لبريطانيـــا وفرنسا وهولندا. وكان صافى التدفق إلـــى بريطانيـــا، حـــوالى ٣٥٠,٠٠٠ مهاجرًا وصلوا من أيرلندا التى كانت تعتبر الاحتياط التقليدى للعمالة بالنسبة لبريطانيا. كان العمال الأيرلنديون ما بين عام ١٩٤٦ وعـــام ١٩٥٩، مـــن العمال اليدويين فى المصانع ومشاريع البناء وقد أحضر العديد منهم عائلاتهم واستقروا بصفة دائمة. تمتع السكان الأيرلنديون فى المملكة المتحـــدة بكافـــة حقوق المواطنة والتى تشمل حق التصويت فى الانتخابات. أما هجرة العمال من الكومنولث الجديد (المستعمرات البريطانية السابقة فى منطقة الكـــاريبى وشبه القارة الهندية، وأفريقيا، فقد بدأت بعد عام ١٩٤٥ ونمت خلال فتـــرة الخمسينيات. جاء بعض العمال تلبية لزيادة وسائل النقل والمواصـــلات فـــى لندن. ولكن جاء أغلبهم بشكل تلقائى، تجاوبًا مع متطلبـــات ســـوق العمـــل. بحلول عام ١٩٥١، كان هناك ٢١٨,٠٠٠ شخصًا ينتمون إلـــى الكومنولـــث الجديد، (بما فيهم باكستان، التى خرجت لاحقًا مـــن الكومنولـــث) ثـــم ازداد الرقم إلى ٥٤١,٠٠٠ مهاجرًا فى عام ١٩٦١. توقف دخول العمال القادمين من الكومنولث الجديد بعد عام ١٩٦٢ جزئيًا، بسبب القانون الـــذى صـــدر عام ١٩٦٢، وفرض قيودًا صارمة على المهاجرين مـــن دول الكومنولـــث وجزئيًا، بسبب بداية الركود الاقتصادى فى بريطانيا.

ومع ذلك، فأغلب المهاجرين من الكومنولـــث جـــاءوا بنيـــة البقـــاء والاستمرار بعد أن تبعتهم عائلاتهم وفق قانون جمع شمل العائلة الـــذى تـــم إلغاؤه لتقييد دخول المهاجرين عام ١٩٧١. ومع ذلك، ازدادت أعداد السكان القادمين من الكومنولث الجديد ووصلت إلى ١,٢ مليونًا فـــى عـــام ١٩٧١ وإلى ١,٥ مليونًا فى عام ١٩٨١. تمتع معظم المهاجرين الذين هم من أصل

كاريبى والآسيويين وأبنائهم فى بريطانيا بشكل رسمى بالجنسية البريطانية، (بالرغم، من أن هذا القانون لم يعد سارى المفعول، بعد صدور قانون الجنسية عام ١٩٨١) لم يعد تعريف هذه الأقليات، على أنهم من الأجانب، بل على أساس من التحيز العنصرى غير الرسمى. عثر أغلب العمال الأفارقة والآسيويين على أعمال يدوية لا تحتاج إلى مهارات فى الصناعة والخدمات العامة. وظهرت درجة عالية من العزل السكانى لهم داخل المدن. وأصبح النقص التعليمى والاجتماعى عائقًا أمامهم للخروج من الوضع الاجتماعى المتدنى. بحلول السبعينيات، كان ظهور الأقليات العرقية، أمرًا واقعًا.

خاضت فرنسا تجربة تدفق تلقائى كبير للمهاجرين القادمين من مستعمراتها السابقة وأيضًا من أوروبا الشرقية. بحلول عام ١٩٧٠، كان هناك أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ جزائريًا و١٤٠,٠٠٠ مغربيًا و٩٠,٠٠٠ تونسيًا؛ كما جاء العديد من العمال الأفارقة الذين قدموا من مستعمرات شمال أفريقيا السابقة، مثل السنغال ومالي وموريتانيا. حضر البعض من هؤلاء العمال قبل الاستقلال، حينما كانوا يعتبرون من المواطنين الفرنسيين. حضر البعض الآخر، بعد ذلك، من خلال ترتيبات الهجرة التفضيلية، أو بشكل غير شرعى. كانت الهجرة من الجزائر منظمة نتيجة للاتفاقيات الثنائية بين الدولتين التى منحت المهاجرين الجزائريين وضعًا خاصًا وفريدًا. على العكس فقد تم قبول المغاربة والتونسيين عن طريق المكتب الوطنى للهجرة بفرنسا. حضر العديد من المهاجرين أيضا من كل أنحاء العالم مثل، غواديلوب والمارتينيك ورينيون. فقد كانوا من المواطنين الفرنسيين، لذلك، لم يدخلوا ضمن إحصاءات الهجرة. على الرغم من ذلك، قدرت أعدادهم بـ٢٥٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ مهاجرًا فى عام ١٩٧١. كان أغلب هؤلاء المهاجرين من الرجال، ولكن ازداد عدد النساء مع تقدم حركة الهجرة. كان ترتيب المهاجرين من غير الأوروبيين فى فرنسا فى قاع سوق العمل وتم استغلالهم

فى أعمال متدنية، وفى ظروف سيئة. كما تم في معظم الأحيان، عزلهم فى مساكن وأحياء فى غاية الفقر والسوء. لقد كانت، فى الواقع، كما أطلق عليها، مدن الصفيح (المعروفة باسم bidonvilles) التى ظهرت فى فرنسا فى الستينيات. بدأ العديد من جماعات اليمين المتطرف حملات عنف ضد المهاجرين غير الأوروبيين حيث تم قتل ٣٢ شخصًا من شمال أفريقيا فى عام ١٩٧٣.

دخلت إلى هولندا موجتان رئيسيتان من مستعمراتها السابقة ما بين عام ١٩٤٥ وبداية الستينيات، كان هناك أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ مهاجرًا من الحائزين على الجنسية الهولندية، من "العائدين" من شرق الهند والتى هى (الآن اندونيسيا) إلى هولندا. بالرغم من أن أغلبهم ولدوا خارج البلاد والعديد منهم من خليط من أبوين هولنديين وأندونيسيين وأصبحوا من المواطنين الهولنديين. يبدو أن السياسة الرسمية للاستيعاب قد لعبت دورًا جيدًا فى هذه الحالة، ويكاد ألا يكون هناك أى دليل عن وجود تمييز عنصرى ضد هذه المجموعة. والاستثناء كان فقط، فى حوالى، ٣٢,٠٠٠ من المولوكان الذين كانوا يريدون العودة إلى وطنهم، إذا استطاع الحصول على الاستقلال عن أندونيسيا. وهكذا ظلوا منعزلين فى معسكرات خاصة بهم، ورفضوا الاندماج داخل المجتمع الهولندى. فى أواخر السبعينيات، أدى استياءهم إلى العديد من حوادث العنف. بعد عام ١٩٦٥، ازداد عدد العمال الأفارقة القادمين إلى هولندا من إقليم سورينام فى منطقة الكاريبى ووصلت أعدادهم إلى الذروة فى العامين السابقين للاستقلال عام ١٩٧٥، فى تلك الفترة، فقد السوريناميون (ماعدا الذين يعيشون فى هولندا) جنسيتهم الهولندية. وفى أواخر السبعينات أظهرت التقديرات أن هناك ١٦٠,٠٠٠ سورينامى فى هولندا.

الهجرة الدائمة لشمال أمريكا واوقيانوسيا:

ازدادت الهجرة، بشكل كبير إلى أمريكا فى فترة لاحقة للهجرة إلى أوروبا الغربية بسبب القوانين المقيدة التى سنت فى عام ١٩٢٠. بلغ متوسط الهجرة ٢٥٠,٠٠٠ شخصًا، سنويًا، فى الفترة مابين ١٩٥١ إلى ١٩٦٠ و٣٣٠,٠٠٠ شخصًا سنويًا ما بين ١٩٦١ -١٩٧٠. بينما تزايد الفرق بشكل كبير، حيث وصل المعدل إلى ٨٨٠,٠٠٠ مهاجرًا فى السنة، ما بين عام ١٩٠١ وعام ١٩١٠. وقد بين تعداد عام ١٩٧٠ أن عدد المهاجرين، الذين ولدوا فى الخارج انخفض إلى ٩,٦ مليون شخص بنسبة ٤,٧% من إجمالى السكان. (بريجز Briggs 1984:7) وقد اعتبرت التعديلات التى اتخذت فى عام ١٩٦٥ على قوانين الهجرة والجنسية جزءًا من تشريعات حقوق المواطنة لتلك الفترة. والتى صممت لتزيل نظام التمييز السابق الذى كان يرتكز على الأصول العرقية. ولكنهم لم يتوقعوا، أو أنهم لم يقصدوا أن يقود هذا إلى هجرة واسعة النطاق من غير الأوروبيين. (بورجاس Borjas 1990:29-33). فى الواقع، أنتجت هذه التعديلات نظامًا للهجرة من جميع أنحاء العالم والذى كان أهم معيار فيها للقبول هو صلة القرابة بمواطن أمريكى أو مقيم فى أمريكا. النتيجة كانت تصاعدا دراميا فى الهجرة من آسيا وأمريكا اللاتينية.

قام أصحاب العمل الأمريكيون، بتوظيف العمال المهاجرين بشكل مؤقت، ولاسيما، فى الأعمال الزراعية، خاصة الرجال منهم، القادمين من المكسيك ومنطقة الكاريبى. كان تنظيم العمالة حرجا ومنتقدا بشدة، بحجة أن هذا سيؤدى إلى تشريد العمالة المحلية وانخفاض أجورها. تنوعت السياسات الحكومية، ففى فترة ما، تم العمل بأنظمة توظيف العمالة المؤقتة، على سبيل المثال البرنامج المكسيكى (Bracero) الذى سن فى الأربعينيات. وفى فترات أخرى، كان التوظيف ممنوع رسميًا، لكن مسموح به ضمنيًا، وقد أدى هذا إلى دخول أعداد كبيرة من المهاجرين بشكل غير شرعى. والمهم، أن

التعديلات التى تمت فى عام ١٩٥٢ على قوانين الهجرة الأمريكية والتى اشتملت على ما سمى بـ"شرط تكساس"، فسر، على أنه عقاب لأصحاب العمل الذين استخدموا عمالا أجانب غير مصرح لهم بالإقامة والعمل.

اتبعت كندا سياسة الهجرة الجماعية بعد عام ١٩٤٥. فى البداية كان الأوروبيون هم المقبولين فقط. كان أغلب القادمين فى البداية من البريطانيين، ولكن سرعان ما لعب القادمون من غرب وشمال أوروبا دورًا متزايدًا. كانت أكبر تدفقات الهجرة، فى الخمسينيات والستينيات من الألمان والإيطاليين والهولنديين. وكان هذا بداية العمل بنظام عدم التمييز ووفقًا "لنظام النقط"، الذى يعتمد على فحص مؤهلات من يحتمل قبولهم كمهاجرين: نظام الورقة البيضاء بعد عام 1966 والذى فتح باب الهجرة على مصراعيه لغير الأوروبيين. كانت الدول الأساسية المصدرة للهجرة فى السبعينيات جامايكا والهند والبرتغال والفلبين واليونان وإيطاليا وترينيداد. (بريتون وآخرون Breton et al 1990:14-16). خلال هذه الفترة تم تشجيع دخول الأسر واعتبر المهاجرون من المستوطنين وأنهم مواطنو المستقبل.

شرعت أستراليا برنامج الهجرة الجماعية بعد عام ١٩٤٥، وذلك لاعتقاد صناع القرار السياسى أن تعداد السكان الذى كان فقط ٧,٥ مليون نسمة يحتاج إلى الزيادة، لأسباب اقتصادية وإستراتيجية. (انظر كولينز Collins1991 – كاستلز وآخرون Castles 1992). تم تلخيص هذه السياسة فى شعار شهير "إما الزيادة فى أعداد الشعب أو الفناء" وكان الهدف هجرات عائلية كى يصل العدد إلى ٧٠,٠٠٠ مهاجرًا فى السنة بنسبة عشرة بريطانيين مقابل كل "أجنبي" آخر. على الرغم، من أنه ثبت استحالة جذب أعداد كافية من المهاجرين البريطانيين. بدأت إدارة الهجرة بعدها بقبول

اللاجئين من دول البلطيق وسلوفيكيا الذين كان ينظر إليهم على أنهم من "المقبولين عرقيًا" وأعداء للشيوعية. اتسع تدريجيًا مفهوم "السلالة الأوروبية المقبولة" ليشمل القادمين من شمال أوروبا ومن ثم من جنوب أوروبا. بحلول الخمسينيات، كان أكبر مصدر للهجرة إيطاليا ثم اليونان ومالطا. وأما غير الأوروبيين فلم يكونوا من المقبولين على الإطلاق. كانت سياسة أستراليا البيضاء، لا تزال سارية. كان هناك فائض من الذكور بين الوافدين مما أدى إلى وضع مخططات لتشجيع النساء غير المتزوجات للحضور من بريطانيا ومن أماكن أخرى. لم يكن من المسموح للنساء حتى عام ١٩٧٥ أن يكونوا عائلات.

كثيرًا ما اعتبرت الهجرة بأنها كانت المحرك للنمو الاقتصادى فيما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد وفرت منذ عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٧٣ حوالى ٥٠% من نمو القوى العاملة. وبحلول الستينيات أصبح من الصعب جذب المهاجرين من شمال أوروبا، كما أن العديد منهم عادوا إلى أوطانهم بسبب النمو الاقتصادى فيها. وكان رد الفعل مزيدا من التحرر فى قوانين جمع شمل الأسر والسماح بمجىء المهاجرين من يوغوسلافيوأمريكا اللاتينية وبعض التساهل فى سياسة أستراليا البيضاء. وبحلول السبعينيات، اعتمد الإنتاج الصناعى الأسترالى، بشكل كبير، على العمال المهاجرين. وأصبحت الوظائف الصناعية معروفة بأنها خاصة "بالعمال المهاجرين".

استمرت نيوزيلندا فى سياستها، "استقبال المهاجرين من الأقارب" من بريطانيا بعد عام ١٩٤٥. فقد كان يصل مابين ٩,٠٠٠ إلى ١٦,٠٠٠ سنويًا خلال الخمسينات والستينات. كان من المسموح للبريطانيين الدخول بحرية كما كان باستطاعتهم طلب الحصول على الجنسية النيوزلندية، (التى بدأ العمل بها عام ١٩٤٩) فقط بعد عام واحد من التقديم. (على الرغم، من أن

معظمهم لم يهتم بالمطالبة بها) كما تم قبول بعض المهاجرين مـــن البـــيض. وكان أغلبهم من هولندا أو من المشردين من شرق أوروبا. ازداد الـــدخول تدريجيًا من جزر المحيط الهادئ ولكن جاء أغلبهم من أراض نيوزيلندية ولم يعتبروا من المهاجرين. أظهر تعداد عام ١٩٦٦ أن سدس الـــسكان الـــذين، كانوا من المولودين فى الخارج كان حوالى ٦٠% منهم من بريطانيا؛ ١٥% من أيرلندا وأستراليا. أدى الازدهار الاقتصادى فى بداية الـــسبعينيات إلـــى سعى الحكومة لزيادة الهجرة التى وصلت إلى تدفق قياسى بلغ لـــــ ٧٠,٠٠٠ شخصًا فى الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٤ ماكينون 1996 Mckinnon).

مقارنة بين وجهات النظر:

هناك سمة مشتركة فى حركات الهجرة فى الفترة ما بين أعوام ١٩٥٤ - ١٩٧٣ وهى هيمنة الدوافع الاقتصادية. كان السبب فى هجرة العمال الأجانب إلى غرب أوروبا، فى المقـــام الأول، اعتبـــارات اقتـــصادية، مـــن جانـــب المهاجرين وأصحاب العمل والحكومات. وينطبق هذا أيضًا علـــى العمالـــة المؤقتة التى تم جلبها للعمل فى الزراعة فى الولايات المتحدة. لعبت الدوافع الاقتصادية دورًا هامًا فى برنامج هجرة ما بعد الحرب العالمية فى أستراليا، على الرغم من أن زيادة السكان أُخذت فى الاعتبار. وقد كانت هجرة العمال القادمين من المستعمرات إلى بريطانيا وفرنسا وهولندا بشكل عام لأســـباب اقتصادية. بالرغم من أن اعتبارات السياسات الحكومية، لعبت أيـــضًا دورًا (مثل الرغبة فى البقاء على اتصال بالمستعمرات السابقة). ربما أن الهجرة الدائمة إلى الولايات المتحدة هى الوحيدة التى كانت فيها العوامل الاقتصادية أقل هيمنة. ومع ذلك، فإن المهاجرين أنفسهم كانت لهم دوافـــع اقتـــصادية. ولعب عملهم دورًا مهمًا فى نمو الاقتصاد الأمريكى. وبالطبع، كـــان هنـــاك

أيضًا المهاجرون من اللاجئين والتى كانت الدوافع الاقتصادية بالنسبة لهم تأتى فى المرتبة الثانية. فقد أصبحت أهمية الدوافع الاقتصادية للهجرة أقل وضوحا، فيما بعد عام ١٩٧٣م.

والسؤال هو عام ما مدى أهمية القوة العاملة المهاجرة بالنسبة لاقتصاد الدول المستقبلة للهجرة؟ أكد بعض الاقتصاديين بأنها كانت أمرًا مصيريًا من أجل التوسع الاقتصادى. فقد حل المهاجرون محل العمال المحليين الذين صار بإمكانهم الحصول على وظائف تحتاج لكفاءات عالية خلال فترة الازدهار. فمن غير المرونة التى أتاحتها الهجرة لم يكن من السهل الخروج من اختناقات عنق الزجاجة فى الإنتاج ولازداد الميل للتضخم. ومع ذلك، يرى غيرهم من الاقتصاديين بأن الهجرة تسببت فى للتضخم. حافز الترشيد وجعلت إنتاج الشركات منخفضًا وغير قابل للنمو وأعاقت تحول رؤوس الأموال إلى أشكال أخرى من الإنتاج. وذكر هؤلاء المراقبون أيضًا أن نفقات رأس المال الاجتماعى التى تصرف على تأسيس المنازل والخدمات الاجتماعية لهؤلاء المهاجرين خفضت من رأس المال اللازم للإنتاج الاستثمارى بشكل عام ليس هناك شك، فى أن الدول المستقبلة للهجرة بصورة كبيرة مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا وفرنسا وأستراليا كان لديها أعلى معدلات للنمو الاقتصادى فى الفترة مابين ١٩٤٥- ١٩٧٣. أما البلاد الأقل نسبيًا فى الهجرة (مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت) فكانت معدلات نموها أقل بكثير. (انظر كاستلز وكوساك Castles and Kosak 1973: فى الفصل التاسع وكاستلز وآخرون Castles et al 1984 فى الفصل الثانى) وبالتالى فإن الحجة القائلة بأن الهجرة كانت مفيدة اقتصاديًا فى تلك الفترة حجة مقنعة.

هناك سمة عامة أخرى فى الفترة مابين ١٩٤٥ -١٩٧٣، وهى الزيادة فى تنوع مناطق المنشأ والزيادة فى الاختلافات الثقافية بين المهاجرين وسكان الدول المستقبلة. فى بداية الفترة، كان أغلب المهاجرين إلى جميع الدول الرئيسية المستقبلة للهجرة من مناطق متنوعة من أوروبا، ومع مرور الوقت، ازدادت نسبة القادمين من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. أصبح هذا الاتجاه أكثر وضوحًا فى الفترة التالية.

ثمة فائدة من المقارنة بين وضع العمال القادمين من المستعمرات ووضع العمال الزائرين. فالاختلافات واضحة: كان العمال القادمون من المستعمرات، مواطنين لقوات استعمارية سابقة أو أنهم استحقوا بعض التفضيل فى الدخول والعيش فى تلك الدول. وقد جاءوا فى الغالب بشكل تلقائى، وفى كثير من الأحيان، بعد أن تتبعوا خطوط اتصال تم بناؤها فى فترة الاستعمار. وهم عادة يحصلون بمجرد حضورهم على جميع الحقوق المدنية والسياسية. فالبعض منهم (وليس الجميع) ينوى البقاء بصورة دائمة. من ناحية أخرى، فالعمال الزائرون وغيرهم من العمال الأجانب ليسوا من المواطنين. وقد تم تقييد حقوقهم بشكل صارم. جاء أغلبهم بناء على عقود عمل لتوظيفهم والبعض الآخر جاء بشكل تلقائى، ومن ثم تمكن البعض منهم من تقنين أوضاعهم، هناك آخرون جاءوا بشكل غير شرعى وعملوا بدون وثائق. بشكل عام، كان ينظر إليهم على أنهم عمال مؤقتين ومن المتوقع ترحيلهم بعد سنوات قليلة.

ومع ذلك، هناك أيضا أوجه تشابه، خاصة، فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين هاتين الفئتين. فكلتاهما انصب تركيزها، بشكل كبير، على الأعمال والوظائف اليدوية ذات المهارات المنخفضة، خاصة، فى المصانع وأعمال البناء. كما عانت كل منهما، من سكن متدن فى أحياء منعزلة وحالة

اجتماعية بائسة وفقيرة وحرمان من التعليم. مع مرور الوقت، كــان هنــاك تقارب فى الأوضاع القانونية، فى السماح بجمع شمل الأسر وزيــادة مــنح الحقوق الاجتماعية للعمال الأجانب. بينمــا، فقــد العمــال القــادمون مــن المستعمرات العديد من امتيازاتهم. فى النهاية، تعرضت كل من الفئتين بشكل متماثل لعوامل التهميش التى أدت إلى درجة مــن الانفــصال والاســتبعاد والعزلة عن باقى المواطنين. وهكذا أخذوا وضع الأقليات العرقية المستهدفة.

الهجرات فى فترة إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية:

كان تراجع الدول الصناعية عن التوظيف المــنظم للأيــدى العاملــة فى أوائل السبعينيات رد فعل أساســى لتقييــد الاقتــصاد العــالمى. كثيــرًا ما توصف، الفترة اللاحقة بأنها "عصر العولمة" (انظــر الفــصل الثالــث) وقد اتصفت بالآتى:

(أ) التغييرات فى أنماط الاستثمار العالمى: أدت زيادة تصدير رؤوس الأموال من الدول المتقدمة فى السبعينيات والثمانينيات إلى إنشاء صــناعات إنتاجية فى بعض المناطق التى كانت نامية فى السابق، وبحلول التــسعينيات ظهرت مراكز جديدة تتسم بالديناميكية الاقتصادية فى دول الخليج النفطيــة وأيضا فى آسيا وأمريكا اللاتينية.

(ب) أدت الثورة الإلكترونية إلى تخفيض الحاجة إلى العمال اليــدويين فى الصناعة.

(ج) تآكل الحاجة إلى الكفاءات اليدوية فى المهن التقليدية فــى الــبلاد المتقدمة.

(د) التوسع فى قطاع الخدمات التى تتطلب عمالة من ذوى الكفاءات العالية والمتدنية على السواء.

(هـ) نمو القطاع غير الرسمى فى اقتصاد الدول الصناعية المتقدمة.

(و) أدت زيادة التوظيف بشكل عرضى وبدوام جزئى، إلى زيادة ظروف العمل غير الآمنة.

(ز) دفعت زيادة الاختلافات والتمييز بين القوى العاملة على أساس الجنس والسن والنوع والعرق العديد من النساء والشباب وأعضاء من الأقليات العرقية إلى العمل بالقطاعات غير الرسمية وبشكل عرضى، كما أجبرت العاملين من ذوى الكفاءات التى لم تعد مطلوبة إلى التقاعد المبكر.

كما ذكرنا فى الفصل الثالث، كان لهذه التحولات تأثيرات وعواقب مأسوية فى كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. حدثت فى بعض المناطق، نقلة سريعة نحو التصنيع مما أدى إلى تغييرات اجتماعية، ولكن فشلت مخططات التنمية فى كثير من المناطق التى كانت خاضعة للاستعمار. اتسمت العديد من الدول بتسارع فى النمو السكاني وبالإفراط فى استخدام وتدمير الموارد الطبيعية والانتقال من غير انضباط إلى المدن والحضر ومن عدم الاستقرار السياسي وتدنى المستوى المعيشي والفقر إلى حد المجاعة. وكانت النتيجة ازدياد عدم المساواة داخل وبين المناطق. لقد أدت العولمة إلى تحولات اجتماعية إضافية كبيرة فى الشمال والجنوب وازدادت الضغوط، التى أجبرت الناس على الهجرة وولدت أشكالاً جديدة من حركات الانتقال.

وتشتمل الاتجاهات الرئيسية على:

(أ) تراجع هجرة العمال التى كانت تنظمها الحكومات إلى غرب أوروبا، تلا ذلك ظهور السياسات الخاصة بالجيل الثانى التى فرضت العمل المؤقت على العمال الأجانب فى التسعينيات.

(ب) جمع شمل أسر العمال الأجانب السابقين والعمال القادمين من المستعمرات وتكون أقليات عرقية جديدة.

(جـ) تحول بعض دول جنوب ووسط أوروبا من دول مصدرة للهجرة إلى دول لعبور واستقبال المهاجرين.

(د) استمرار الهجرة إلى "بلاد الهجرة التقليدية" فى شمال أمريكا وأوقيانوسيا ولكن مع بعض التحولات عن المناطق الأصلية وفى أشكال الهجرة.

(هـ) ارتباط حركات الهجرة الجديدة (الداخلية والخارجية) بالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الصناعية الجديدة.

(و) توظيف العمال الأجانب بشكل خاص من الدول النامية فى بلاد النفط الغنية فى الخليج.

(ز) تطور ونمو التحركات الجماعية للاجئين ولطالبى اللجوء السياسى، غالبا، يكون الانتقال من الجنوب إلى الشمال وأيضًا (خاصة بعد انهيار كتلة الاتحاد السوفيتى) من الشرق إلى الغرب.

(ح) زيادة التحركات الخارجية للأشخاص من ذوى الكفاءات العالية فى كل من التدفقات المؤقتة والدائمة.

(ط) تكاثر الهجرة غير الشرعية وسياسات تقنين أوضاع المهاجرين.

سوف يتم شرح هذه التحركات من الهجرة بتفصيل أكبر فى الفصول القليلة القادمة.

تم عرض تدفقات الهجرات الرئيسية لسكان العالم فى فترة ما بعد عام ١٩٧٣ فى الخريطة رقم (1.1) فى الفصل الأول.

الهجرات والأقليات فى أوروبا الغربية:

تقوية وتدعيم من ١٩٧٤ – ١٩٨٥

كانت الفترة التى تلت عام ١٩٧٣، فترة تقوية وتدعيم وتطبيع ديموغرافى للسكان المهاجرين فى أوروبا الغربية. فقد توقف التوظيف والاستعانة بالعمالة الأجنبية، وكذلك العمال القادمين من المستعمرات إلى حد كبير. بينما استمر الاتجاه نحو جمع شمل الأسر والاستيطان الدائم، بالنسبة للمهاجرين من المستعمرات فى كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا. أدت عملية الاستيطان وولادة الجيل الثانى والثالث من المهاجرين فى أوروبا الغربية إلى نشوء اختلافات داخلية وتطور فى أشكال المجتمع وفى الوعى. بحلول الثمانينيات أصبح المهاجرون من المستعمرات السابقة وذريتهم فئات اجتماعية موجودة فى المجتمع بشكل واضح للعيان.

عندما توقفت الحكومة الألمانية عن توظيف العمالة الأجنبية فى عام ١٩٧٣، اتبعتها الكثير من الحكومات التى كانت تتمنى رحيل هؤلاء الضيوف غير المرغوب فيهم إلى مكان بعيد. أعلنت العديد من دول أوروبا الغربية أن "بلادهم أصبحت خالية تمامًا من المهاجرين". فى الواقع عاد بالفعل بعض العمال الأجانب إلى أوطانهم، ولكن العديد منهم استمروا فى البقاء. وكان هؤلاء الذين غادروا من دول تطورت وازداد ونموها

الاقتصادى، وأصبح من الممكن إيجاد فرص عمل للعائدين. أما الذين ظلوا فكانوا من مناطق نامية خاصة تركيا وشمال أفريقيا. وجاء فى المرتبة الأولى الجماعات غير الأوروبية التى تم إقصاؤها اجتماعيا واقتصاديا من خلال التفرقة العرقية والتمييز العنصرى. مثل جماعات العمال القادمة من المستعمرات السابقة. حاولت الحكومات بشدة منع جمع شمل الأسر فى أول الأمر ولكن دون نجاح يذكر. ففى العديد من الدول لعب القانون فى المحاكم دورًا عادلاً لمنع سياسات تعتبر انتهاكًا لحماية الأسر، الوارد نصه فى الدستور الوطنى.

حدث تغيير فى بنية وهيكلة السكان الأجانب. ففى ألمانيا على سبيل المثال، انخفض عدد الرجال الأجانب انخفاضا طفيفًا ما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨١، ولكن ازداد عدد النساء من الأجانب بنسبة ١٢% ، بينما نما عدد الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة بنسبة ٥٢%. (كاستلز، بوث وولاس Castles, booth and Wallace 1984:102) وبدلاً من الانخفاض الإجمالى الذى توقعه صناع القرار السياسى ظل عدد "السكان الأجانب المقيمين" فى ألمانيا ثابتًا إلى حد ما، حوالى ٤ مليون شخص فى نهاية السبعينيات ليزداد العدد مرة أخرى إلى ٤,٥ مليون شخص فى أوائل الثمانينيات.

الهجرات الجديدة فى الثمانينيات والتسعينيات:

كانت فترة التدعيم والتماسك فترة وجيزة، مجرد تمهيد لمرحلة جديدة من التغير والتنوع السريع. بحلول منتصف الثمانينيات شهدت دول أوروبا الجنوبية التى كانت تعتبر مخزنًا للعمالة لدول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا لأكثر من قرن تجربة جديدة. فقد أصبحت مناطق للهجرة العابرة

والنمو الاقتصادى الذى ترافق مع انخفاض حاد فى معدلات المواليد، مما أدى إلى نقص خطير فى الأيدى العاملة فى إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان، وهكذا أصبحت هذه الدول من الدول المستقبلة للهجرة. استخدمت هذه الدول العمالة القادمة من شمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ومؤخرا من أوروبا الشرقية فى وظائف تحتاج إلى كفاءات متدنية. (كينج وآخرون (King et al., 2000

أصبح التغيير أسرع بعد سقوط حائط برلين فى عام ١٩٨٩. كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا الاشتراكية إلى عدم استقرار فى وسط أوروبا وإلى تقويض العديد من الحواجز التى جعلت انتقال السكان موضع مساءلة وتفتيش. تحدث السياسيون المشهورون، ووسائل الإعلام المثيرة عن "أزمة الهجرة". (بالدوين إدواردز وسكاين Baldwin-Edwards and Schain 1994) وحذروا من "فيض" المهاجرين البائسين الذين سيحيلون أنظمة الرعاية الاجتماعية فى أوروبا الغربية إلى "مستنقع"، وينحدرون بمستوى المعيشة إلى الحضيض. (Thranhardt 1996)

ولكن بحول منتصف التسعينيات، أصبح من الواضح أن هذا "الغزو" المرتقب لم يتم. بلغ دخول اللاجئين السياسيين إلى دول الاتحاد الأوروبى الذروة حيث وصل عددهم إلى ٦٩٥,٠٠٠ لاجئًا فى عام ١٩٩٢، كرد فعل للحروب الأهلية اليوغوسلافية. ثم عاد وانخفض. (بالرغم من أنهم ازدادوا مرة أخرى حوالى عام ٢٠٠٠) ازدادت التحركات أيضًا من الشرق إلى الغرب. ولكن أغلب المهاجرين كانوا أعضاء فى حركة انتقال الأقليات العرقية إلى ما أسموه العودة إلى أوطانهم الأصلية، حيث كان لهم الحق فى الدخول والمواطنة: عادت الأقليات الألمانية (Aussiedler) لألمانيا

(Levy,1999:Thranhardt ,1996:237) وعاد اليهـود الـروس إلـى إسـرائيل والأتراك البلغار إلى تركيـا واليونـانيون الإغريـق إلـى اليونـان. انتقـل الملايين من الناس داخل وبين الدول التى خلفت الاتحـاد الـسوفيتى الـسابق (NHCR, 1995:24-25). وهكذا أصبحت روسيا دولـة رئيـسية مـن الـدول المصدرة للهجرة: فقد غادرها حوالى 2 مليون من العرق الروسى أو نزحـوا من دول البلطيق والدول الجديدة فى وسط آسيا وأجزاء أخرى مـن الاتحـاد السوفيتى السابق. (ميونز Munz,1996: 206) ازدادت أيضًا تحركات البولونديين Poles والروس والأوروبين الشرقيين إلى غرب أوروبا للبحـث عـن عمـل فى التسعينيات. ولكنها لم تصل إلى الحد الأقصى الذى كان متوقعًا.

سرعان ما أصبح واضحًا أن انتهاء الحرب الباردة لم يكـن العامـل الوحيد المتسبب فى تغيير أنواع الهجرة. تزامنت هذه التحولات الجيوسياسية مع تسارع العولمة الاقتصادية فضلا عن زيادة العنف وانتهاكـات حقـوق الإنسان فى أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية.

فقد أثار وحفز كل من التغير الاقتـصادي والتحـولات الاجتماعيـة والاضطرابات السياسية الشعوب للهجرة اختلف المهاجرون الجدد القـادمون إلى غرب وجنوب أوروبا، اختلافًا كبيرًا فى مـستوياتهم التعليميـة وفـى مواردهم الاقتصادية والسياسية والثقافية. كان العديد منهم لاجئين سياسـيين أو عمالا غير شرعيين، ولكن جاء آخرون من ذوى الكفاءات العالية للبحث عن أجور أعلى أو فرص أفضل. وكانت النتيجة تنوع متزايد من أى وقـت مضى فى الخلفيات الجغرافية والعرقية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين.

عزز المزيج غير المتوقع من المستوطنين من العمال الزائرين السابقين وعائلاتهم بعد عام ١٩٧٣ ومن المهاجرين الجدد الـذين جـاءوا فـى فتـرة التسعينيات فكرة تسييس الهجرة "جعلها قضية سياسـية". ففـى التـسعينيات،

صورت وسائل الإعلام اللاجئين السياسيين على أنهم مهاجرون بسبب الظروف الاقتصادية ولكنهم متخفون تحت ستار سياسي وأصبحوا هدفا للعداء على نطاق واسع. تنافست الحكومات لتجنب قبول العمال المهاجرين لأن وجودهم، لا محال، سيؤدى إلى استيطانهم وإلى آثار اجتماعية غير متوقعة. شدد صناع القرار السياسى القيود على الهجرة الدولية وقاموا بزيادة التعاون الأوروبى للسيطرة على الحدود. (انظر الفصلين الثامن والتاسع).

اتجاهات الهجرة فى الألفية الجديدة:

استقرت تحركات الهجرة لفترة فى منتصف التسعينيات بسبب كل من تقييد قوانين الهجرة والاستقرار الاقتصادى والسياسى فى أوروبا الشرقية. ولكن فى بداية الألفية الجديدة ازدادت تحركات الهجرة مرة أخرى بحدة لأسباب متعددة. استمرت العولمة الاقتصادية فى خلق فرص متزايدة فى التجارة والعمل، خاصة لذوى الكفاءات العالية. سنت العديد من الحكومات قوانين دخول تعطى الأفضلية لهذه الفئة. مع ذلك، استمرت الحكومات فى إنكار الحاجة للعمال المهاجرين من ذوى المهارات المتدنية. لذلك تم تلبية الاحتياجات من خلال مشاريع محددة لتوظيف العمالة المؤقتة والعمل الموسمي أو على نحو متزايد عن طريق الهجرة غير الشرعية. أضاف توسع الاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٤ عشرة أعضاء جدد، بينما أضاف توسع عام ٢٠٠٧ رومانيا وبلغاريا. تحرك العديد من المواطنين من الدول الأعضاء الجدد بحثا عن العمل. خاصة فى المملكة المتحدة وأيرلندا. (انظر إلى القسم الذى يبحث منطقة وسط وشرق أوروبا أدناه).

ومع ذلك، على الرغم من التصريحات الرسمية بإعطاء الأولوية للهجرة الاقتصادية لا تزال أكبر الهجرات فى الغالبية العظمى من البلاد الأوروبية لجمع شمل الأسرة. ففى عام ٢٠٠٤ على سبيل المثال، شكل جمع شمل الأسرة أكثر من ٦٠% من تدفقات الهجرة القانونية طويلة الأجل فى فرنسا وايطاليا والسويد وحوالى نصف هذه النسبة فى هولندا وألمانيا (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى. ٢٠٠٦ الجزء الرابع) على النقيض، فنسبة اللاجئين السياسيين والقادمين لأسباب إنسانية أخرى كانت أقل بكثير من ١٠% من جميع التدفقات فى عام ٢٠٠٤، فى معظم الدول الأوروبية. ولكنها كانت أعلى (بنسبة ١٥-٢٣%) فى السويد والمملكة المتحدة وهولندا. ارتفع دخول اللاجئين السياسيين منذ نهاية التسعينيات وبلغ الذروة ٤٧١,٠٠٠ لاجئًا فى أوروبا الغربية فى عام ٢٠٠١، ولكنه عاد وانخفض إلى ٢٤٣,٠٠٠ لاجئًا بحلول عام ٢٠٠٥. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى 253 :2006) (انظر الفصل الثامن).

كان إجمالى التدفقات إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى الأوروبى (وهى الـ٢٥ دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى منذ مايو ٢٠٠٤ حتى ديسمبر ٢٠٠٦ بإضافة سويسرا والنرويج) أكثر من ٢ مليونًا كل عام منذ عام ٢٠٠٠. وكان الترتيب تصاعديا: أعلى تسجيل كان عام ٢٠٠٤ بدخول ٢,٨ مليون شخص جديد. (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :2006 233). مع ذلك، انخفض عدد الداخلين الجدد إلى دول الهجرة الرئيسية – مثل ألمانيا وفرنسا- هناك الآن تدفق كبير إلى ألمانيا، لذلك فصافى الهجرة فى عام ٢٠٠٤ كان فقط ٨٢,٠٠٠ شخصًا. شهدت المملكة المتحدة التدفق الأكبر، على الإطلاق، فى عام ٢٠٠٤ – حيث دخلها ٤٩٤,٠٠٠ شخص. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى. 30 :2006) وكان صافى الهجرة ٢٠٢,٠٠٠

شخصنا. حدثت أكبر الزيادات فى أعداد المهاجرين الشرعيين فى أوروبا الجنوبية، حيث دخل ٦٤٥,٠٠٠ مهاجرًا إلى إسبانيا و ٣١٩,٣٠٠ إلى إيطاليا. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى 2006:233) ومع ذلك، تبين أن معظم هؤلاء الذين اعتبروا من المهاجرين الجدد كانوا من المقيمين بالفعل فى تلك الدول من الذين أصبحت إقامتهم شرعية بعد تقنين أوضاعهم.

من أكبر القضايا العامة فى مجال الهجرة الأوروبية اليوم هجرة وتوظيف العمالة غير الشرعية التى تتجذب، من ناحية، باحتياجات سوق العمل للعمال من ذوى الكفاءة المتدنية، ومن ناحية أخرى، بالزيادة فى الدخل المحتمل الحصول عليه مقارنة بالدخل فى الدول الفقيرة التى نشأوا فيها فى أوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا الرقم الفعلى لأعداد المهاجرين غير الشرعيين غير معروف. يشير دوفيل Duvell إلى أن التقديرات هى، ما بين ٠,٥ و ١,١ مليونا فى ألمانيا و ٥٠,٠٠٠ إلى ٠,٥ مليون فى المملكة المتحدة وتأرجحات مماثلة فى أماكن أخرى. بشكل عام، فهو يقدر أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في (الـ٢٥ دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى منذ مايو ٢٠٠٤ حتى ديسمبر ٢٠٠٦) ما بين ٤,١ -٧,٣ مليونا. (دوفيل Duvell, 2005 جدول 2.1).

جنوب أوروبا:

حولت العقود الأولى من فترة ما بعد الحرب الباردة مجتمعات أوروبا الجنوبية بشكل واضح. انضمت إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان كمجموعة فرعية مميزة لدول الاتحاد الأوروبى. فقد كانوا يعتبرون حتى عام 1973 على أنهم مناطق مصدرة للهجرة. ثم مروا بمنعطف مختلف نوعًا ما من التحول فى الهجرة. وهكذا أصبحت هذه المناطق، على السواء

مصدرة ومستقبلة للهجرة. تضاءلت أدوارهم، فى فترة ما بعد الحرب الباردة، كأراض مصدرة للهجرة، بينما أصبحت أدوارهم كأراض مستقبلة للهجـــرة أكثر وضوحًا. وأصبحوا يتشاركون فى العديد من الاهتمامات والخـــصائص التى يتسم بها شركاؤهم من دول الاتحاد الأوروبى فى الشمال. ولكن ظلـــوا موصومين بالدور الأساسى الذى لعبوه لزيادة تدفق الهجرة غيـــر الـــشرعية عن طريق اقتصاد مشبوه "تحت الأرض" ورجحان الهجرة غير الـــشرعية أكثر من الأنواع الأخرى وضعف قدرة الحكومات علـــى تنظـــيم الهجـــرة الخارجية. (رينيرى Reyneri, 2001).

فى ايطاليا، تضاعف عدد الأجانب المقيمين بتصاريح إقامة مـــا بـــين أعوام ١٩٨١ و١٩٩١ ، من ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٦٠٠,٠٠٠ أجنبى بمـــن فـــيهم الأجانب الذين لم يبلغوا سن ١٨ سنة، والذين يعيشون مـــع آبـــائهم ولكـــنهم لا يمتلكون تصاريح إقامة. بلغ إجمالى عدد السكان الأجانب المقيمين بصورة قانونية ما يقدر بـــ ١,٥ مليونًا أو بنسبة ٢,٦% من السكان المقيمين فى إيطاليـــا فى عام ٢٠٠١، (ستوروزا وفينترينـــى Strozza and Venturini, 2002:265). أعطى فى عام ٢٠٠٤، ٣٢٠,٠٠٠ تصريح إقامة لأول مرة، وكـــان أكثـــر المستفيدين منها، الرومانيون والألبان والمغاربة. ازداد إجمالى عدد الـــسكان الأجانب، إلى ٢,٤ مليونًا وكانـــت أكبـــر المجموعـــات مـــن الرومـــانيين. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى 2006:190)

جاء معظم الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية أو أنهـــم انتهكـــوا شروط تأشيرة الدخول وبعد ذلك قاموا بتقنين أوضاعهم. بدأ أحـــدث تجديـــد للتشريعات الموجودة منذ عام ١٩٨٦ فى عام ٢٠٠٢ وانتهى العمل بموجبـــه فى عام ٢٠٠٤. وكانت النتيجة منح ٦٥٠,٠٠٠ تأشيرة دخـــول. (منظمـــة التنمية ولتعاون الاقتصادى ٢٠٠٦) تصاعدت وتيرة الهجرة وتزامنت مـــع

استمرار ارتفاع مستويات البطالة على المستوى العالمي والانخفاض الكبير والحاد في معدلات الخصوبة والأزمة الحادة في المناطق المجاورة مثل البوسنة وكوسوفو وألبانيا. ومع ذلك، فالنمط الذى ساد كان فى زيادة طلب أصحاب العمل إلى الاقتصاد المشبوه "تحت الأرض"، الذى يفترض أنه أكثر انتشارًا فى إيطاليا وفى دول أوروبا الجنوبية الأخرى أكثر من دول أوروبا الشمالية. كانت معظم حركات المهاجرين للمناطق التى فى إيطاليا، توفر لهم فرص العمل وليس إلى المناطق الأخرى التى تنتشر فيها البطالة بنسبة عالية. (رينيرى Reyneri, 2001)

تشغل الهجرة حيزًا كبيرًا من سياسات إيطاليا الخارجية والأمنية. نتج عن تهريب المهاجرين عبر السواحل الايطالية على البحر الأبيض المتوسط عدد كبير من الوفيات منذ عام ١٩٩٠. ومن خلال عملها مع الدول الشركاء فى الاتحاد الأوروبى ودول حلف الناتو لعبت إيطاليا دورًا رئيسيا فى ربط التعاون الدولى لمنع مثل هذه الهجرات، مع اتخاذ تدابير ملموسة لمساعدة الحكومات والمجتمعات على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط. أدى التعاون مع ألبانيا ومصر وتركيا على وجه الخصوص إلى انخفاض الدخول غير الشرعى إلى السواحل، كما انخفضت أعداد المتسللين الأجانب الذين تم منعهم إلى ١٤,٠٠٠ شخصًا فى عام ٢٠٠٤ من ٢٤,٠٠٠ شخصًا فى عام ٢٠٠٢. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ٢٠٠٦ باستور Pastore 2006:118-119). ومع ذلك، ظلت عمليات التهريب من ليبيا مشكلة عويصة.

خاضت إسبانيا تحولاً مشابهًا ترك آثارًا عميقة على السياسات الخارجية والأمن القومى. فقبل عام ١٩٨٠ كانت إسبانيا أرضًا مصدرة للهجرة ومنطقة عبور للمهاجرين القادمين من أفريقيا إلى أوروبا الشمالية. بدأ هذا الوضع الراهن فى التغيير مع مرحلة انتقالها للحكم الديمقراطى

(ما بعد فرانكو) وتقاربها مع المجتمعات الأوروبية. نما عدد السكان الأجانب فى إسبانيا من ٢٧٩,٠٠٠ أجنبيًا فى عام ١٩٩٠ إلى ٨٠١,٠٠٠ فى عام ١٩٩٩. وبحلول عام ٢٠٠٥ توقف حجم المغتربين فى إسبانيا عند ٢,٦ مليونا تقريبًا. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ٢٠٠٦)

دخل جميع الأجانب المقيمين إلى إسبانيا تقريبًا إما بطريقة غير قانونية أو تجاوزوا مدة تأشيرات الدخول. أصدرت إسبانيا ما بين عامى ١٩٨٥ و٢٠٠٥ ، ١٢ تشريعًا قانونيًا. (بليوا Plewa, 2006:247) وتم تقنين أوضاع ٥٦٠,٠٠٠ شخص، فى عام ٢٠٠٥ (منظمة التنمية التعاون الاقتصادى 2006:216). تم توجيه انتقادات من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى للتشريعات الحالية فى إسبانيا وإلى دول أخرى فى أوروبا الجنوبية. (كرينبيرك Kreienbrink ,2006:192) فعلى غير العادة، سمح حتى للسكان غير الشرعيين التسجيل فى البلديات المحلية الإسبانية. (بهدف التعليم أو للحصول على إعانة) سجلت بيانات البلدية، أن عدد الأجانب المقيمين بشكل شرعى أو غير شرعي، بلغ ٣٥٠,٠٠٠ من الإكوادوريين؛ و٢٠٠,٠٠٠ من الرومانيين؛ الذين تم تسجيلهم مابين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٤. يميل الأفارقة للعمل فى القطاع الزراعى والقادمون من أمريكا اللاتينية للعمل فى البناء والإنشاء، والقادمون من أوروبا للعمل فى الصناعة. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ٢٠٠٦).

أصبحت إسبانيا كغيرها من دول أوروبا الجنوبية جزءًا من الجيل الجديد من الدول التى تسمح بسياسات توظيف العمالة الأجنبية بشكل مؤقت. تأرجح عدد المصرح لهم بالدخول سنويًا ما بين، ٢٠,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ اجنبيًا، وكذلك، كان هناك العديد من الذين سويت أوضاعهم وفق شروط معينة، (أو كما أطلق عليها خدمة تشريعات الباب الخلفى) وهذا يعنى، أنه لم

يتم توظيف العمال الأجانب القادمين من الخارج ولكنهم كانوا من الأجانب المقيمين بالأصل بصورة غير شرعية على الأراضى الإسبانية، ومن ثم، تم توظيفهم رسميًا ومنحهم تصاريح إقامة. (بليوا وميللر Plewa and Miller, 2005).

لعبت الجهود الإسبانية لمنع الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر من أفريقيا، دورا هامًا فى سياسات الهجرة العالمية والأمن القومى. اعتبرت مشاركة العشرات من المهاجرين وأفراد من أصول مهاجرة فى تفجيرات مدريد عام 2004 منبعًا أساسيًا لإثارة الشغب والقلق. (بنجامين وسيمون Benjamin and Simon 2005). وقد أصبحت جزر الكناريا الإسبانية هدفًا كبيرًا لتهريب البشر والاتجار بهم، خاصة، بعد التشديدات المغربية التى اتخذت بناء على طلب إسبانيا والاتحاد الأوروبى. وهكذا أصبحت المغادرة أكثر صعوبة على القوارب الصغيرة التى تقل المهاجرين الهاربين "pateras". وقعت إسبانيا سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع دول أفريقية كجزء من جهود حماية الحدود. اشتملت الاتفاقيات، بشكل نموذجى، على توفير العمالة بطريقة شرعية، من الدول الأفريقية. (انظر الفصل السابع)

تطور تاريخ الهجرة البرتغالية على ثلاث مراحل. منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف السبعينيات. تركت الهجرة البرتغالية إرثا، من ٥ مليون برتغالى وأحفادهم يعيشون فى الخارج. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى 2004:254) كانت ثورة عام ١٩٧٤ علامة على بدء هجرة كبيرة من الممتلكات البرتغالية السابقة فى أفريقيا. أما المرحلة الحالية، فقد بدأت فى نهاية الثمانينيات مع الانضمام المنشود للبرتغال إلى ما أصبح يسمى الاتحاد الأوروبى. (كورديرو Cordeior, 2006: 235-237). جاء معظم المهاجرين الحاليين بشكل غير شرعى أو تجاوزوا مدة التأشيرات. مرة

أخرى، كان هناك تقنين متكرر يعود تاريخه إلى عام ١٩٩٢، عندما حصل ٣٨,٠٠٠ أجنبى على تصاريح إقامة.. (كورديرو Cordeior.2006:242) بدأ التقنين فى عام ٢٠٠١ وانتهى فى أوائل عام ٢٠٠٤ بتسوية أوضاع ١٨٤,٠٠٠ من الأغراب، تم منحهم "تراخيص إقامة"، تمنح حقوق أقل من التى تمنحها تصاريح الإقامة الدائمة. حصل حوالى٤٠% من الأجانب المقيمين بصورة شرعية فى البرتغال على مثل هذه التصاريح. كما تم العمل بقانون جديد فى الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ منح العمال الأجانب من غير الأوروبيين الذين كانوا موجودين قبل مارس من عام ٢٠٠٣ تصاريح إقامة. معظم هؤلاء الذين تم تقنين أوضاعهم كانوا من البرازيليين. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي 2007:276)

شكل المهاجرون من أوروبا الشرقية والبرازيل وأفريقيا الكتلة الأكبر من السكان الأجانب. بحلول عام ٢٠٠٥ كان هناك العديد من الأوكرانيين كما كان هناك برازيليون ومن خليج فيردى. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى 2006:210) تم تهريب العديد من الأوكرانيين إلى داخل البرتغال كما فى إيطاليا وإسبانيا عانى المسئولون فى البرتغال للسيطرة على الهجرة. وقد كتب (كورديور): "شددت البرتغال مثل دول الاتحاد الأوروبى الأخرى على سياسة تقنين تدفقات الهجرة وحماية الحدود، ولكنها لم تصل إلى النجاح المتوقع مما يثبت ضعف الدول فى مواجهة مثل هذه الظاهرة المعقدة". (كورديور Cordeior. 2006:243)

حتى عام ١٩٩٠، تركزت الهجرة العالمية إلى اليونان أساسًا على عودة اليونانيين الإغريقيين إلى وطنهم وفى عبور اللاجئين السياسيين. ارتفعت الهجرة فى فترة ما بعد الحرب الباردة وشكل الأجانب نسبة ٨% من إجمالى السكان، بما يقرب من ١١ مليونًا وبنسبة ١٣% من القوى العاملة،

بحلول عام ٢٠٠١. (فاكيولاس Fakiolas, 2002:281) فى عام ٢٠٠٥ كان تعـــداد الأشخاص المولودين فى الخارج ١,١ مليون شخص، منهم ٦٥٦,٠٠٠ أجنبيًـــا، و١٠٥,٠٠٠ أجنبيًا ولدوا فى اليونان. أشارت البيانات عن المقيمـــين الـــذين أعطيت لهم تصاريح إقامة منذ عام ٢٠٠٤ إلى أن هناك ٦٨٦,٠٠٠ أجنبـــى يقيمون بصورة شرعية، منهم ٦٠% من الألبانيين. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ٢٠٠٦) كانت البيانات الإحصائية عن الهجرة العالمية إلى اليونان ضعيفة وينبغى أن ينظر إليها بتشكك. (بالدوين وإدواردز Balwin-Edwards, 2005) فى غضون عقدين من الزمان، وعلى الرغم، من ارتفـــاع معـــدلات البطالة والعداء العام للمهاجرين إلا أن اليونان أصبحت مـــن دول الاتحـــاد الأوروبى الأكثر تأثرًا بالهجرة العالمية غير الشرعية.

وسط وشرق أوروبا:

تمتد هذه المنطقة الشاسعة وغير المتجانسة من حـــدود أودر– نيـــسى بين ألمانيا وبولندا إلى السهوب الأوراسية لروســـيا الاتحاديـــة ومـــن دول البلطيق فى الجنوب الشرقى إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود فـــى الجنوب. ولما كانت هذه المنطقة تشتمل سابقًا على منطقة شاسعة من كتلـــة حلف وارسو فإن الانتقال من الحكم الشيوعى إلى الديمقراطيـــة ومـــن ثـــم، إلى سوق الاقتصاد العالمى، حوّل بشكل كبير الدول والمجتمعـــات. تكثفـــت الهجرة مركزيًا خلال الأزمة وانهيار الأنظمة الشيوعية وقد شـــهدت أوائـــل التسعينيات تدفقات كبيرة. هاجر من ينتمون إلى العرق الألمانى من حـــوض نهر الفولغا ومن مناطق أخرى من المستوطنين الألمان إلى ألمانيا الموحدة. كما هاجر ما يقرب من مليون من الذين يطلق عليهم يهود الاتحاد السوفيتى بشكل أساسى إلى إسرائيل، ولكنهم ذهبوا أيـــضًا إلـــى الولايـــات المتحـــدة

الأمريكية. ومع ذلك، فالكتلة الكبرى من السكان لم تشارك فى فرص الهجرة التى كانت متاحة لمثل هذه الأقليات.

بدلاً من ذلك، عانى السكان من التحول إلى الديمقراطية وإلى السوق الاقتصادية التى أدت فى كثير من الأحيان إلى زيادة معدلات البطالة والمعاناة والقسوة الاجتماعية والاقتصادية والتوترات العرقية. كان الهدف الرئيسى للسياسات الخارجية والسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبى المشاركة فى تقديم المساعدة لتقوية ودعم المؤسسات الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية فى وسط وشرق أوروبا. كما اتخذت سياسات منع الهجرات غير الشرعية نحو الغرب درجة عالية من الأهمية. استأنفت ألمانيا توظيف العمالة الأجنبية المؤقتة، بشكل رئيسى من بولندا. استلم المواطنون من بولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا تأشيرة دخول حرة إلى الاتحاد الأوروبى فى مقابل التعاون فى المسائل المتعلقة بمكافحة الهجرة، مثل المشاركة فى توقيع المعاهدات، التى تتعهد فيها بقبول عودة المهاجرين غير الشرعيين. بعد عام ١٩٩٣ انخفضت الهجرة من وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبى، على الرغم، من استمرار التدفقات الكبيرة من العمال الأجانب المؤقتين و"السائحين،" الذين يعملون فى وظائف مؤقتة. العدد الإجمالى الذى تم تسجيله رسميا للعمال الأجانب المؤقتين من وسط وشرق أوروبا فى ألمانيا يتراوح مابين ٢٠٠,٠٠٠ و٣٠٠,٠٠٠ سنويا. (هونيكوب Honekopp.1999:22).

فى الوقت ذاته، أصبحت الكثير من الدول المتقدمة صناعيًا، مثل بولندا وهنغاريا والجمهورية التشيكية، دولاً مستقبلة للهجرة بين عشية وضحاها. وكانوا عمومًا غير مهيئين لتنظيم الهجرة الدولية ويفتقرون إلى القوانين المناسبة والوكالات الإدارية. لم تظهر الإحصاءات الرسمية

الهجرات غير المسجلة " للسياح" الذين حصلوا على وظائف فـــي الاقتـــصاد غير الرسمى، "القطاع الخاص". استقبلت بولندا مـــا يقـــدر بـــــ ٨٠٠,٠٠٠ أوكرانيًا من العاملين بحلول عام ١٩٩٥. (اكولوســـكى Okolski, 2001:115) عمل الأوكرانيون بشكل خاص فى الزراعة وأعمال البناء ولكـــنهم اهتمـــوا أيضًا بالأنشطة التجارية. لعبت الفوارق فى مـــستويات النمـــو الاقتـــصادي والأجور وفرص العمل المتاحة دورًا كبيرًا فى الهجرات الداخليـــة. ازدادت معدلات البطالة فى دول مثل بيلاروسيا وأوكرانيا بشكل مرتفع: ربما كانـــت نصف الأيدى العاملة الأوكرانية مـــن العـــاطلين عـــن العمـــل. (بيـــدزير Bedzir,2001) ولم يكن الدخل الذى يحصلون عليه من العمل كافيًا للعديد من العاملين فى بيلاروسيا ورومانيا، ومن ثم، سعوا إلى زيادة دخولهم من خلال العمل المؤقت فى الخارج. (والاس وستولا Wallace and Stola, 2001:8).

سجلت معظم دول المنشأ زيادة كبيـــرة مـــن عـــابرى الحـــدود فـــى التسعينيات. تحركت الهجرات العابرة من رعايا دول العالم الثالث من خلال وسط وشرق أوروبا إلى مناطق فى الغرب يزداد نموها الاقتصادى بـــسرعة كبيرة. كان هناك ثلاث تيارات رئيسية:

١- مواطنون من دول حلف وارسو السابق الذين حتى وقـــت قريـــب كانوا يستطيعون الدخول بطريقة شرعية بدون تأشيرة، ثم حـــاولوا الهجـــرة بطريقة غير شرعية إلى الاتحاد الأوروبى. شارك فى مثل هـــذه الهجـــرات العديد من الغجر (أو الروما) من دول مثل رومانيا.

٢- اللاجئون الهاربون من الصراعات فى غرب البلقان، خاصة فـــى البوسنا وكرواتيا، (١٩٩١-١٩٩٣) وكوسوفو، (١٩٩٩) استقبلت كل مـــن هنغاريا والجمهورية التشيكية أكثر من بولندا العديد من اللاجئين.

٣- أما بالنسبة للأفارقة والآسيويين، فقد كــان اتحــاد الجمهوريـــات الاشتراكية السوفيتية بمثابة حاجز كان يمنعهم. وعندما تفكك أصبحت الدول التى تخلفت عنه جسرًا سهل العبور ما بين (أقطــاب متفاوتــة اقتــصاديًا) (ستولا Stola,2001:89) تكاثر المهربون والمتاجرون بالبشر فى هــذه البيئــة وأصبحوا من الراسخين فى هذه التجارة القذرة، بالرغم من الإجراءات التى تتخذ ضدهم. (المنظمة الدولية للهجرة 2000a)

كانت هناك أيضًا تحركات داخلية كبيرة للسكان بين الدول التى خلفت الاتحاد السوفيتى السابق. بحلول عام ١٩٩٦ عاد ٤,٢ مليون شــخص إلــى أوطانهم. بشكل خاص، ذهب العــرق الروســى إلــى روســيا الاتحاديــة. بالإضافة، كان هناك ما يقرب من مليون لاجئ هربوا من صراعات ســابقة و٧٠٠,٠٠٠ من بعض المشردين بيئيًا، بشكل خاص، من المنــاطق التــى تأثرت بكارثة تشرنوبيل. (والاس وستولا Wallace and Stola, 2001:15).

بصورة عامة، أسفرت الخمس عشرة سنة الأولى من فترة مــا بعــد الحرب الباردة عن أنماط فى غاية التعقيد من الهجرة. معظم تحركات الهجرة كانت قصيرة الأجل أو متذبذبة فى طبيعتها، وهذا مألوف فى بداية أى مرحلة فى عملية الهجرة. يبقى السؤال المهم، ما الذى سيحدث بعد اتساع الاتحــاد الأوروبي؟

فى ١ مايو ٢٠٠٤، اكتسبت عشر دول أعضاء جدد حق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى وهم: الجمهورية التشيكية وقبرص وأستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا (المعروفون بــ A10). قررت معظم الدول الأعضاء الأصليين (الـــ15 دولــة الأعــضاء فــى الاتحــاد الأوروبى) منع الهجرة من الدول الأعضاء الجدد من شرق ووسط أوروبــا، (الأعضاء الجدد فى أوروبا الوسطى والشرقية، الأعضاء العشرة A10 مــن

غير قبرص ومالطا) على مدى الفترة الانتقالية، ولكن أيرلندا والمملكة المتحدة والسويد اختاروا عدم الامتثال لذلك، مما أدى إلى تدفقات كبيرة من البولنديين ومواطنين من جمهوريات البلطيق خاصة الليتوانيين إلى المملكة المتحدة وأيرلندا، ولكن ليس إلى السويد، (بسبب ظروف العمل).

بحلول ٣٠ يونيه عام ٢٠٠٦ تقدم ٤٤٧,٠٠٠ مواطناً من دول A8 إلى مكاتب العمل وفق (خطة لتسجيل عمال A8 للعمل فى المملكة المتحدة منذ ١مايو/٢٠٠٤). والتى أعطتهم الحق فى العمل فى المملكة المتحدة (المكتب الرئيسى 2006:1) كان الغالبية العظمى من هؤلاء العمال الجدد من صغار السن وليسوا من المعيلين.

وأما فى أيرلندا، فبحلول عام ٢٠٠٦ شكل العمال من غير المواطنين نسبة ٨% من مجموع القوى العاملة. جاء ٣١% من العمال من غير المواطنيين من الدول A8. شكل العمال الأجانب نسبة ٩% من إجمالى القوى العاملة واشتغلوا فى أعمال البناء والتشييد. جاء نصفهم أو أكثر من الدول A8(بيجز وبولوك Beggas& Pollock). تاريخيًا، لم تؤد التوسعات، (فيما هو معروف الآن بالاتحاد الأوروبى)، إلى تدفقات كبيرة من العمال من الدول الأعضاء الجدد. كان النمط السارى انتقال رؤوس الأموال لتحل محل انتقال العمال. (كوسلوسكى Koslowski,2000:117) هل ينبغى أن يعاد النظر فى هذه الحكمة على ضوء نتائج توسعات عام ٢٠٠٤؟ على ما يبدو لن يتم: بيّن تقرير المفوضية الأوروبية أن العمال القادمين من الدول الأعضاء الجدد شكلوا نسبة أقل من ١% من السكان الذين هم فى سن العمل فى جميع الدول الأعضاء باستثناء النمسا وأيرلندا. (المنظمة الدولية للهجرة 2006:107-108).

ومع ذلك، فعملية التوسع، على ما يبدو، كان لها تـأثير كبير علـى تسوية وضع العمال غير الشرعيين من الدول A8، الذين يعملون فى الـدول الـ ١٥ الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى قبل ١ مايو من عام ٢٠٠٤: استفاد مئات الآلاف من تقنين أوضاعهم كأمر واقع. (توماس وميـونز Tomas and Munz, 2006) وبرأى "ميونز" فإن انضمام بلغاريا ورومانيـا إلـى الاتحـاد الأوروبى فى الأول من يناير عام ٢٠٠٧ كان له نفـس التـأثير القـانونى. (ميونز وآخرون Munz et al.,2007) ومع ذلك، قررت الحكومة البريطانيـة تحت تأثير تقارير الإعلام السلبية الانسحاب من منح حرية الانتقال للعمـال القادمين من بلغاريا ورومانيا فى عام ٢٠٠٧.

وكان تقييم هذه الفترة أقل وردية فى بولندا. فقد هاجر مليون بولنـدى ما بين الأول من يناير عام ٢٠٠٤، وأبريل ٢٠٠٧ بشكل خاص إلى المملكة المتحدة وايرلندا وألمانيا أدى حجم التدفق إلى استجابة حكومية شاملة، شملت فتح قنصليات جديدة. بحلول منتصف السبعينيات، أفـسحت النـشوة التـى صاحبت الانضمام وإمكانية الهجرة الطريق إلى تزايد المخاوف من الهجـرة مثل استنزاف العاملين فى المجال الطبي والنقص فـى صـفوف العـاملين بكفاءات عالية. وازدادت المخاوف أيضًا من سوء معاملة العمال البولنديين، خاصة فى إيطاليا. وبدأت وزارة الخارجية فى تحذير البولنديين من المخاطر المحتملة للهجرة.

وبما أن بولندا كانت من أكثر الدول A8 كثافة سكانية، فقد كانت مثـالاً على تعقيدات الانتقال والهجرة. فى عام ١٩٩٧، أدى العمل بقانون الأجانـب الجديد، إلى جعل التحرك ذهابًا وإيابًا، عبر حدود بولندا الشرقية أكثر صعوبة على الأوكرانيين والروس وغيرهم. ونتيجة لذلك اشتغل المزيد من المهاجرين فى الأعمال الزراعية وفى التشييد والبناء. وبحلول عام ٢٠٠٣، عندما فرضت

بولندا تأشيرة دخول على المواطنين القادمين من أوكرانيا وبلغاريا وروسيا الاتحادية اعتمد بعض أصحاب العمل البولنديين على العمال المهاجرين. زودت هجرة العمال البولنديين بعد الأول من مايو ٢٠٠٤ من مخاوف أصحاب العمل لحدوث نقص فى اليد العاملة. عانت بولندا مثل دول شرق ووسط أوروبا من انخفاض فى معدلات الخصوبة وزيادة عدد المسنين من السكان. بحلول عام ٢٠٠٧ بدأت حكومات هذه الدول ترى نفسها كدول مستقبلة للهجرة فى المستقبل وأخذوا يخططون لإنشاء الترتيبات القانونية والمؤسسية الضرورية.

تلقت بولندا مثل معظم الدول الأعضاء الجدد فى أوروبا A10، تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة فى قطاع الصناعات الإنتاجية، لأن الشركات نقلت صناعاتها إلى الشرق للاستفادة من انخفاض الأجور التى هى أقل بكثير عن مثيلها فى ألمانيا وفرنسا. بحلول عام ٢٠٠٧، أصبح نقص العمالة الماهرة مصدر قلق للحكومات كما انخفض معدل البطالة البولندية إلى نسبة ١٣,٨%. سجلت إحصائيات الدول الثمانية الأعضاء نقصًا فى صافى عدد السكان فى عام ٢٠٠٦ (بيرى وباور Perry and Power ,2007) وبناء عليه، رفعت بولندا القيود المفروضة على عمال المدى القصير، (العمال المؤقتين) من البلاروسيين والأوكرانيين. ووصل فى عام ٢٠٠٧، عدة مئات من العمال من أوزباكستان وطاجاكستان. (بيرى وباور Perry and Power, 2007).

برزت كل من أوكرانيا وروسيا الاتحادية كمصدر رئيسى للهجرة إلى دول (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى) منذ عام ٢٠٠٠. (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية 2006:34) إلا أنهما تواجهان أيضًا انخفاضًا ديموغرافيًا كبيرًا فى المستقبل. يبدو أن التفرع والتشعب أصبح محتملاً بين الدول

الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى وهؤلاء الذين فى خارجه الراغبون فى الانضمام إليه. خاصة، بعد فشل الاستفتاء على دستور الاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٥. وبالرغم من أن الاستفتاء لم يتعلق بالهجرة بحد ذاتها، إلا أن النتائج عكست خوف الناخبين المصوتين من زيادة هجرة العمال من الدول A8. وكذلك من تركيا. والسؤال فيما إذا كانت الهجرة الدولية قد تصبح موضوعًا يزيد من التعاون الثنائى والإقليمى يطرح بشكل صارخ. هناك قضية مهمة فى العلاقات بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبى، على سبيل المثال، تردد المعنيون فى أوكرانيا فى التوقيع على معاهدة بالعودة، خوفا من أن تصبح أوكرانيا أرضًا لإلقاء المهاجرين غير الشرعيين المقبوض عليهم فى دول الاتحاد الأوروبى. (بانكيفيتش Pankevych. 2006:205-206) يتوقف الكثير على ما إذا كان باستطاعة الاتحاد الأوروبى العمل بسياسة الهجرة الأوروبية التى دعت إليها معاهدة ١٩٩٧ فى أمستردام والتى لم تتحقق حتى الآن.

تغيير السكان فى أوروبا:

بعد مرور أكثر من نصف قرن من الهجرة ظهر تحول كبير على السكان الأوروبيين. وها هى ألمانيا اتحدت من جديد فى عام ١٩٩٠ بعد انهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وهذا مثال جيد لهذا التحول. بحول عام ١٩٩٦ كان إجمالى السكان الأجانب المقيمين فيها، ٧,٣ مليونًا، وقد ظل هذا الرقم ثابتًا، إلى حد ما، حتى عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فى عام ٢٠٠٤ انخفض هذا الرقم بحدة إلى ٦,٧ مليونًا. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى 2006:274) كان هذا بسبب مزيج من العوامل: فقد اتخذت إجراءات إدارية لإلغاء أسماء الأجانب الذين غادروا ألمانيا من السجل المركزى للأجانب كما

تراجع صافى الهجرة إلى ألمانيا وانخفض عدد المواليد من الأجانب بعد قانون التجنس فى عام ٢٠٠٠ (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى والتنمية 2006:182). على النقيض من ذلك، ازداد عدد السكان الأجانب المولودين فى ألمانيا، (والذى يشمل المهاجرين الحاصلين على الجنسية، باستثناء الأطفال المولودين فى ألمانيا ولكنهم يحملون جنسية أجنبية) من ٩,٤ مليوناً عام ١٩٩٥ إلى ١٠,٦ مليوناً فى عام ٢٠٠٣ (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى 2006:262) وبالتالى شكل السكان الأجانب المقيمين نسبة ٨,٩% من إجمالى سكان ألمانيا، بينما شكل السكان الأجانب المولودين نسبة ١٢,٩%.

أكدت مثل هذه التعقيدات على حقيقة أن إحصائيات الهجرة تعتمد بشدة على الأسس والممارسات الإدارية. جدول (5.2) يمدنا بمعلومات عن النمو السكانى للأجانب المقيمين فى بعض الدول الأوروبية المستقبلة للهجرة، بينما يمدنا جدول 5.3 بمعلومات عن السكان الأجانب المولودين بالخارج.

بلغ عدد السكان الأجانب المقيمين فى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى الأوروبى فى عام ١٩٩٥، ١٩,٤ مليوناً. (منظمة التنمية التعاون الاقتصادى 1997:30) وبحلول عام ٢٠٠٥ أصبح إجمالى المقيمين أكثر من ٢٤ مليوناً. ومع ذلك، كان عدد السكان الأجانب المولودين فى هذه الدول ٣٩ مليون شخص. شكل عدد السكان الأجانب المقيمين فى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى نسبة حوالى ٥% من إجمالى السكان. بينما كان عدد السكان الأجانب المولودين بنسبة أكثر من ٨%. وإذا ما أضفنا دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى من الدول غير الأوروبية إلى جدول (5.3) :(الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا ونيوزلندا) فهذا يعنى أن دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى تضم حوالى ٨٩ مليون شخص أجنبى مولود فى الخارج – أى ما يقرب من نصف المهاجرين فى العالم. من

الملاحظ، أن العديد من الدول الأوروبية لـديها الآن عـددًا مـن المهـاجرين يساوى ذات القدر الذى كان ينظر إليه تاريخيًا، على أنه أكبر عدد من الهجرة فى الولايات المتحدة الأمريكية. (انظر فى المنظمة الدولية للهجرة 2005:139-144)

كان لمثل هذه الاتجاهات آثار ديموغرافية واقتصادية هامة. اتـسمت دول الاتحاد الأوروبى بمعدل منخفض فى الخصوبة بشكل عـام: فمتوسـط خصوبة كل امرأة مدى حياتها ١,٥ طفلاً. وهذا أقل بكثير مما يحـل محلـه من الزيادة المتوقعة فيمن هم فى متوسط العمر وما فوق بمعدل ٢,١ وهكـذا سينخفض عدد الشباب العاملين، والذين سيطلب منهم فى المـستقبل إعالـة المسنين. (الأمم المتحدة ٢٠٠٠) بينت التوقعات الأوروبية أن عـدد سـكان الدول ككل (الـ٢٥ دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى منذ مايو ٢٠٠٤ حتى ديسمبر ٢٠٠٦) من المرجح، أن ينخفض قليلاً عن ٤٥٧ مليونًا فى عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٤٥٠ مليونًا بحلول عام ٢٠٥٠ (الانخفاض بنسبة ١,٥%). بينما سيكون الانخفاض أكثر حدة فى ألمانيا (بنـسبة ٩,٦%) وايطاليـا (بنـسبة ٨,٩%) ودول شرق ووسط أوروبا التى انضمت إلى الاتحـاد الأوروبـى عام ٢٠٠٤ .(بنسبة ١١,٧%) الأكثر خطورة هو انخفاض عدد السكان الذين هم فى سن العمل (١٥ -٦٤) حاليًا فى (الـ٢٥ دولة الأعضاء فى الاتحـاد الأوروبى، بنسبة ٦٧% من إجمالى السكان الذين هـم فـى سـن العمـل مقارنة بنسبة ١٦% من السكان الذين هم فى عمر ٦٥ سنة وأكبـر. بحلـول عام ٢٠٥٠ ستصبح نسبة السكان العاملين ٥٧% من السكان والذين سيطلب منهم إعالـة نـسبة ٣٠% مـن الـسكان الـذين ازداد سـنهم ٦٥ عامًـا. (لجنة الانتخابات المركزية 2005a الجداول الملحقة 1 و2: وانظر أيضا هولزمـان وميونز Holzmann and Munz. 2006).

جدول (5.2) السكان الأجانب المقيمون فى دول مختارة من منظمة التنمية التعاون الاقتصادى (بالآلاف)

الدولـــة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	النسبة المنوية لإجمالى السكان 2005
أستراليا	283	272	413	724	702	801	9.7
بلجيكا	-	845	905	910	862	901	8.6
جمهوريـــة التشيك	-	-	-	159	201	278	2.7
الدنمارك	102	117	161	223	259	270	5.0
فنلندا	-	-	-	69	91	114	2.2
فرنسا	3.714[a]	-	3.597	-	3.263[b]	-	5.6[b]
ألمانيا	4.453	4.379	5.242	7.174	2.297	6.756	8.8
اليونان	-	-	-	-	305	553	5.2
هنغاريا	-	-	-	140	110	154	1.5
أيرلندا	-	79	80	94	126	259	6.3
ايطاليا	299	423	781	991	1.380	2.670	4.6
لوكسمبورج	94	98	-	138	165	189	40.0
هولندا	521	553	692	757	668	691	4.2
النرويج	83	102	143	161	184	223	4.8
بولندا	-	-	-	-	49[c]	-	0.1[c]
البرتغال	-	-	108	168	208	432	4.1
جمهوريـــة سلوفيكيا	-	-	-	22	29	26	0.5
إسبانيا	-	242	279	500	896	2.739	6.2
السويد	422	389	484	532	477	480	5.3
سويسرا	893	940	1.100	1.331	1.384	1.512	20.3
للمملكة المتحدة	-	1.731	1.875	2.060	2.342	3.035	5.2

ملاحظة: لمعرفة الفرق بين السكان الأجانب المقيمين والسكان الأجانب المولودين بالخارج انظر "ملاحظات على إحصاءات الهجرة" فى مقدمة الكتاب.

الأرقام الخاصة بالمملكة المتحدة الموجودة فى الجدول غير قابلة للمقارنة مع أرقام (مسقط الرأس) التى أعطيت فى الجدول رقم 5.1

تشير الأرقام الخاصة بألمانيا إلى منطقة الجمهورية الاتحادية القديمة قبل عام ١٩٩٠ حتى ألمانيا الموحدة بعد ذلك.

– تشير إلى أن البيانات غير متوفرة.

a رمز يشير إلى ١٩٨٢.

b رمز يشير إلى ١٩٩٩ عن مترو بوليتان فرنسا فقط.

c رمز يشير إلى ٢٠٠٢

المصادر:

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى

(1992:131:1997:29:2000:2001:2007:343)

جدول (5.3): السكان الأجانب المولودون خارج دول مختارة من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (بالآلاف)

الدولة	1995	2000	2005	النسبة المئوية لحصتهم من مجموع السكان 2005
أستراليا	4.164	4.417	4.826	23.8
النمسا	-	843	1.101	13.5
بلجيكا	983	1.059	1.269	12.1
كندا	4.867	5.327	5.896	19.1
جمهورية التشيك	-	434	523	5.1
الدنمرك	250	309	350	6.5
فنلندا	106	136	177	3.4
فرنسا	-	4.306[a]	4.926	8.1
ألمانيا	9.378	10.256	10.621[b]	12.9[b]
اليونان	-	-	1.122[c]	10.3[c]
هنغاريا	284	295	332	303
أيرلندا	-	329	487	11.0
ايطاليا	-	-	1.147[c]	2.5[c]
لوكسمبورج	128	145	152	33.4
هولندا	1.407	1.615	1.735	10.6
نيوزيلندا	-	663	796	19.4
النرويج	240	305	380	8.2
بولندا	-	-	776[d]	1.6[d]
البرتغال	533	523	661	6.3
جمهورية سلوفيكيا	-	119[c]	249	3.9[c]
إسبانيا	-	-	2.172[c]	5.3[c]
السويد	936	1.004	1.126	12.4
سويسرا	1.503	1.571	1.773	23.8
المملكة المتحدة	4.031	4.667	5.842	9.7
الولايات المتحدة الأمريكية	24.648	31.108	38.343	12.9

ملاحظة: لمعرفة الفرق بين السكان الأجانب المقيمين والسكان الأجانب المولودين بالخارج انظر "ملاحظات على إحصاءات الهجرة" في مقدمة الكتاب.

a رمز يشير إلى ١٩٩٩

b رمز يشير إلى ٢٠٠٣

c رمز يشير إلى ٢٠٠١

d رمز يشير إلى ٢٠٠٢

e رمز يشير إلى ٢٠٠٤

المصادر: (منظمة التنمية والتعاون الاقتصاد ٢٠٠٦: ٢٦٢؛ ٢٠٠٧:٣٣٠).

ونتيجة لذلك، أصبح الآن معظم النمو السكانى تقريبا من خلال الهجرة. رصد ميونز وآخرون (٢٠٠٧) النمو السكانى للدول (الـ٢٧ دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى منذ يناير ٢٠٠٧) فكان ١,٩ مليون شخص فى عام ٢٠٠٥ منهم ١,٦ مليونًا كانوا من خلال الهجرة، و ٣٠٠,٠٠٠ شخصًا من خلال الزيادة الطبيعية. ولولا الهجرة، لعانت بالفعل العديد من الدول الأوروبية من انخفاض فى عدد سكانها. كان إجمالى عدد السكان فى الـ٢٧ دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٦، ٤٩١ مليونًا منهم ٤٠,٦ مليون شخص من الأجانب المولودين فى الخارج والمقيمين بصورة دائمة. منهم ١٣,٢ مليونًا (بنسبة ٢,٧ % من إجمالى عدد سكان الإتحاد الأوروبى) كانوا من دول أخرى من دول الاتحاد الأوروبى، بينما ٢٧,٣ مليونا (بنسبة ٥,٦ %) كانوا من دول من خارج الاتحاد الأوروبى. (ميونز وآخرون Munz et al.,2007:2-4).

ويمثل هذا تحولاً تاريخيًا هامًا: فقد تحولت أوروبا من منطقة لنزوح وهجرة جماعية فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى منطقة تغلب عليها حركة للعمالة من داخل أوروبا ما بين أعوام ١٩٤٥-١٩٧٤. واليوم، أصبحت أوروبا منطقة تصلها التدفقات الواسعة المجال، من جميع أنحاء العالم، وهذا يزيد من القلق والمخاوف الأوروبية عامة ليس فقط، فى المناطق الصناعية الأقدم فى الشمال الغربى من أوروبا كما كان فى الماضى. وقد ترك هذا آثارًا كبيرة على المجتمع والسياسة الأوروبية، وهذا ما سنناقشه فى الفصول اللاحقة.

أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا:

ازدادت الهجرة إلى الولايات المتحدة بشكل ثابت بعد عام 1970. ارتفع إجمالى الهجرات الذى يشير إلى الأجانب المقيمين الدائمين الذين حصلوا

على إقامة دائمة بشكل قانونى، من ٤,٥ مليونا؛ ما بين ١٩٧١ -١٩٨٠ إلى ٧,٣ مليونا؛ ما بين ١٩٨١ -١٩٩٠ وإلى ٩,١ مليونا؛ ما بين ١٩٩١ و٢٠٠٠. فى عام ٢٠٠٦، تم الاعتراف بحوالى ١,٣ مليون أجنبى مقيم بشكل دائم. شكل المكسيكيون والصينيون والفلبينيون أكبر الجماعات من المهاجرين. كان أغلب المقيمين الجدد يعيشون بالفعل فى الولايات المتحدة الأمريكية. وكان لأغلبهم أقارب فى الولايات المتحدة الأمريكية. ارتفع عدد المتجنسين فى عام ٢٠٠٦ من ٦٠٤,٢٨٠ شخصًا إلى ٧٠٢,٥٨٧ شخصًا. كان المكسيكيون والهنود والفلبينيون الاكثر عددًا من الذين أصبحوا من المواطنين الأمريكيين الجدد. (وزارة الأمن الوطنى فى الولايات المتحدة الأمريكية 2006a,2006b)

أما بالنسبة للاجئين فقد ذكرت وزارة الأمن الوطنى فى الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع خدمات الهجرة والتجنس أنه تم الاعتراف بحوالى ٤١,١٥٠ لاجئًا فى عام ٢٠٠٦، مقارنة بحوالى ٥٣,٨١٣ لاجئًا فى ٢٠٠٥. انخفض قبول اللاجئين فى أعقاب أحداث ٩/١١ بسبب الإجراءات الأمنية الصارمة. تأثر اللاجئون من الشرق الأوسط وأفريقيا تأثرا سلبيا. بالإضافة إلى ذلك تم منح ٢٦,١١٣ شخصًا حق اللجوء فى عام ٢٠٠٦، وأكثر من ٢٥,٢٥٧ شخصًا فى عام ٢٠٠٥. شكل الصينيون والهايتيون والكولومبيون أكبر الجماعات من اللاجئين.

ازداد إجمالى قبول العمال الأجانب المؤقتين/ المتدربين وعائلاتهم بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة. (مارتين Martin. 2006) وفى عام ٢٠٠٥، تم قبول ٨٨٣,٧٠٦ منهم، ولكن كان بينهم ٧,٠١١ عاملاً فقط، من العمال الزارعين الأجانب (H-2A) بالمقارنة مع ٢٢,١٤١ عاملاً فى عام ٢٠٠٤، و ١٤,٠٩٤ عاملاً فى عام ٢٠٠٣.(وزارة الأمن الوطنى فى الولايات المتحدة الأمريكية 2006b) عكس هذا الانخفاض استياء أصحاب العمل، فقد

كانوا مع برنامج الانتشار الواسع للعمال الزراعيين الذين لا يملكون وثائق رسمية (غير الشرعيين). يعتبر العمال الزارعيون المجموعة التى تتلقى أسوأ وأقل الأجور فى اقتصاد الولايات المتحدة وأغلبهم من المكسيكيين.

ظلت كندا إحدى الدول القليلة فى العالم التى تملك سياسات هجرة دائمة فعالة وشاملة، تهدف إلى قبول ما يعادل نسبة ١% من إجمالى عدد سكانها، البالغ ٣٠ مليونًا كل عام. وهكذا يشكل الـ ٥,٤ مليون أجنبى من المقيمين المولودين فى الخارج نسبة ١٨,٤% من عدد السكان الكنديين حسب تعداد عام ٢٠٠١. (إحصائيات كندا ٢٠٠٧) إحدى أعلى الحصص فى أى دولة من دول العالم المتقدم. هناك توافق وإجماع كبير وراء هذه السياسة تتناقض بحدة مع عدم وجود إجماع وتوافق فى الآراء السياسية فى الولايات المتحدة بشأن سياسة الهجرة.

سجلت كندا ٢٥١,٦٤٩ قادمًا أو مهاجرًا كما يسميهم الكنديون فى ٢٠٠٦. وصل نصفهم إلى مقاطعة أونتاريو. ازداد الدخول من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط بينما انخفضت الهجرة الأوروبية. فى عام ٢٠٠٤ تصدرت قائمة الدول الأربع المصدرة للهجرة الدائمة الصين والهند والفلبين وباكستان وتلتهم الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والمملكة المتحدة. (منظمة التمية والتعاون الاقتصادى 2006:236) تم تحديد مستوى مهارات ٦٠,٩٧٥ من المهاجرين الجدد، كان منهم ٣١,٢١٤ من الحرفيين والمهنيين، و٢٣,٢١٤ كانوا من المهرة والتقنيين. تعكس هذه الأرقام التحول فى نظام الهجرة الكندى الذى يفرض على المتقدم لطلب للهجرة الحصول على المزيد من النقط فى التعليم والمهارات التقنية. ومع ذلك، كانت هناك مخاوف من أن هذا التحول، قد ساهم فى نمو وزيادة معدلات البطالة

وفى نقص العمالة بين المهاجرين، على الرغم من كفاءاتهم المثيرة للإعجاب (ريتيز Reitz, 2007a. 2007b).

شهدت كندا زيادة مستقرة فى أعداد العمال الأجانب المؤقتين منذ عام ١٩٩٣. كان هناك ٦٤,٨٧١ عاملاً فى عام ١٩٩٣ و١١٢,٦٥٨ فى عام ٢٠٠٦، من بينهم ١٣,٩٣٣ من العمال المكسيكيين فى عام ٢٠٠٦، مقارنة ب ٦,١٣٣ فى عام ١٩٩٧.(المجلس الإسلامى الكندى ٢٠٠٦) منذ عام ١٩٧٤، تعاونت الحكومة المكسيكية والكندية على برنامج لجلب العمال المكسيكيين للعمل فى قطاع الزراعة الكندى، خاصة فى زراعة الطماطم عن طريق الصوبات البلاستيكية فى أونتاريو. كانت الوظائف مقتصرة على الرجال غير المتزوجين، ولكن تم حديثا توظيف بعض النساء. كان متوسط فترة الإقامة فى كندا خمسة أشهر، بحد أدنى ٦ أسابيع. وكان يعود من النصف إلى ثلثى العمال للعمل فى كل موسم.

تعتبر الهجرة من أهم العوامل التى شكلت السكان والمجتمع الأسترالى. وكانت النتيجة، على المدى الطويل التحول من مجتمع غالبية سكانه من العرق الأبيض الذين يحملون، فى الغالب، الجنسية البريطانية، إلى واحد من أكثر المجتمعات المتنوعة عرقيًا فى العالم. تصادف التخلى عن سياسة أستراليا البيضاء فى عام ١٩٧٣ مع الخطاب الرسمى الذى أعاد تعريف أستراليا على أنها مجتمع متعدد الثقافات وبنى من خلال هجرة واسعة النطاق من جميع أنحاء العالم. حافظت أستراليا أيضًا على دورها التقليدى لإعادة استيطان اللاجئين من خلال برنامجها الإنسانى. بدأت الهجرة الآسيوية، بشكل خاص، فى أواخر السبعينيات مع وصول اللاجئين من الهند الصينية. جذبت أيضًا أستراليا القادمين من أمريكا اللاتينية (كل من العمال واللاجئين) والأفارقة (بأعداد صغيرة إلى حد ما) والنيوزيلنديين (الذين يستطيعون

الدخول بحرية) والذين جاءوا بأعداد متزايدة. فى التسعينيات تسببت الأزمات الاقتصادية والسياسية بتدفقات جديدة من الاتحاد السوفيتى السابق ويوغسلافيا السابقة والشرق الأوسط وجنوب أفريقيا. كان من حق جميع المهاجرين الشرعيين (بمن فيهم اللاجئين) جمع شمل أسرهم وكانت هذه أكبر فئة تم قبولها.

تغير المناخ فى عام ١٩٩٦، مع انتخاب حكومة ائتلاف اليمين الوسط الرافضة للهجرة والتعددية الثقافية. خططت حكومة هوارد لتوجيه سياسة الهجرة بقوة أكثر نحو الاحتياجات الاقتصادية. كما أدت المخاوف العامة حول الدخول غير الشرعى لما أطلق عليه (قوارب البشر) (فى الحقيقة لم يزيدوا عن ٤٠٠٠ شخصًا سنويًا) إلى اتخاذ إجراءات صارمة للسيطرة على الحدود. وشمل ذلك الاحتجاز الإجبارى للطالبين لحق اللجوء السياسى (وفى كثير من الأحيان عزلهم فى مخيمات نائية). فى الواقع، أدى الانتعاش الاقتصادي ونقص الإيدى العاملة فى الكثير من القطاعات إلى زيادة الهجرة المنظمة فى أوائل القرن الواحد والعشرين (كاستلز وفاستا Castles and Vasta, 2004).

بلغ مجموع التدفقات غير الإنسانية الدائمة فى ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ١٤٢,٩٣٠ مهاجرًا، وكانت الأعلى خلال قرن (إحصاءات الهجرة الأسترالية مرتبطة بالسنة المالية من يوليو إلى يونيو) (دائرة الهجرة والمواطنة فى أستراليا، 2007c) بالإضافة إلى ١٤,١٤٤ شخصًا تم قبولهم تحت مظلة البرنامج الإنسانى (أيضا أعلى رقم لسنين عديدة) (دائرة الهجرة والمواطنة فى أستراليا 2007b) نمت الهجرة المؤقتة أيضًا فى عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ فقد منحت ٩٣,٥١٣ تأشيرة للعمال المؤقتين. كما اهتمت الحكومة بمنح تأشيرات للطلاب من كافة أنحاء العالم بقدر ١١٦,٧١٦ تأشيرة، وكان الطلاب يعملون

بدوام جزئى أثناء دراستهم، وقد أصبح الآن مسموحًا لهم التحول إلى العمل الدائم بعد التخرج، إذا كانوا يملكون المهارات المطلوبة. هناك مصدر آخر مهم للعمل المؤقت وهو عمل القادمين فى إجازة (بشكل عام من الشباب من دول أخرى متقدمة. وقد حصلوا على ١٠٤,٣٥٣ تأشيرة فى عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥. (دائرة الهجرة والمواطنة فى أستراليا 2007a) وليس أمامنا سوى الانتظار لنرى كيف ستتعامل حكومة حزب العمال الأسترالية المنتخبة فى نوفمبر ٢٠٠٤ مع تحديات الأنواع الجديدة من الهجرة.

شهدت نيوزيلندا أيضًا هجرات مطردة ومتنوعة فى نشأتها، واتجاهها نحو الهجرة المؤقتة. ازدادت تدفقات الهجرة الدائمة على هيئة موجات وصلت إلى الذروة فى أوائل التسعينيات (٥٥,٦٠٠ مهاجرًا فى عام ١٩٩٥) وأخرى فى القرن الجديد (٥٤,٤٠٠ مهاجرًا فى عام ٢٠٠١) ولكنها انخفضت إلى ٣٦,٢٠٠ مهاجرًا فى عام ٢٠٠٤. كما ازدادت أيضا الهجرة من نيوزيلندا (خاصة إلى أستراليا) كان صافى الهجرة الدائمة ٧٠٠٠ فقط فى عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥.

اشتملت الهجرة المؤقتة على العمال المؤقتين والطلاب والعاملين فى الإجازات الذين وصل عددهم إلى ١٤٥,١٠٠ عامل فى عام ٢٠٠٤ –٢٠٠٥ اهتمت التغيرات السياسية الحديثة بزيادة المهاجرين المميزين وشجعت الطلاب على البقاء للعمل بعد التخرج. (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية 2006:202-203,233).

فى عام ٢٠٠٤، كان إجمالى عدد السكان المهاجرين فى نيوزيلندا حوالى ٧٦٣٦٠٠ مهاجرًا، بنسبة ١٨,٨% من إجمالى السكان. يسود الآن المهاجرون من غير الأوروبيين، كنتيجة لزيادة الدخول من آسيا والمحيط الهادئ منذ الثمانينيات، حسب تعداد عام ٢٠٠١. يشكل المهاجرون المولودون

فى المملكة المتحدة، نسبة 31% من عدد السكان المهاجرين، يليهم المولودين فى أستراليا (نسبة 8%)، يأتى بعدهم المهاجرون من ساموا والصين وجنوب أفريقيا وفيجى وهولندا والهند وتونجا وكوريا. (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية 2006:262:268) أدت الهجرة فى نيوزيلندا أيضًا إلى تغيرات جوهرية مع عواقب وتداعيات مهمة للهوية الثقافية والسياسية.

استنتاجات:

لن نستطيع أن نزعم، أن هذه النظرة العامة التى أوضحناها عن الهجرة العالمية إلى أوروبا وشمال أمريكا وأوقيانوسيا منذ عام ١٩٤٥ مكتملة. يشير التصاعد فى حركات الهجرة فى مرحلة ما بعد عام ١٩٤٥ خاصة، منذ منتصف الثمانينيات، أن الهجرة العالمية لعبت دورًا مهمًا فى التحول العالمى لأنها جعلت الإنتاج والتسويق والاستثمار مرتبطًا "بالعولمة" عالميًا، كما أصبح لها أيضًا دورًا بنفس القدر من الأهمية فى نشر ثقافة عالمية. أضافت نهاية الحرب الباردة وانهيار كتلة الاتحاد السوفيتى أبعادًا جديدة لإعادة هيكلة الأوضاع العالمية. كان أحدها إعادة توجيه بعض الاستثمارات فى الدول الرأسمالية بعيدًا عن جنوب أوروبا نحو شرقها. أما البعد الاخر، فكان زيادة الهجرة من الشرق إلى الغرب مع دخول تدفق الهجرة العالمية إلى بعض الدول التى كانت منعزلة فى السابق.

كانت دوافع العديد من الهجرات الواسعة النطاق والمهمة دوافع اقتصادية، خاصة، هجرة الأيدى العاملة فى الفترة مابين ١٩٤٥ -١٩٧٣. وكان للأنواع الأخرى من الهجرات التى تلت فى الأعوام اللاحقة مثل إعادة شمل الأسر وحركات انتقال اللاجئين وطالبى حق اللجوء السياسى

أهمية أكبر. حتى الهجرات التى لم يكن لها دوافع اقتصادية ظلت سائدة وكان لها آثار كبيرة على أسواق العمل وعلى الاقتصاد فى كل من المناطق المستقبلة والمرسلة للهجرة. ولكن لا يمكن تفهم أى هجرة بما يكفى على أساس من المعايير الاقتصادية فقط. فالأسباب الاقتصادية للهجرة لها جذورها فى عمليات التغيير الاجتماعية والثقافية والسياسية. علاوة على ذلك، فأثرها على كل من المجتمعات المستقبلة والمرسلة كان دائمًا أكبر من التأثير الاقتصادى: فالهجرة تغير البناء الديموغرافي والاجتماعى للمجتمعات وتؤثر على مؤسساتها السياسية وتساعد على إعادة تشكيل الثقافات.

فى أوائل التسعينيات، كانت أوروبا الغربية ترزح تحت وطأة المخاوف من تدفقات الهجرة غير المنظمة من الشرق والجنوب. بحلول عام ١٩٩٥ انحسر هذا السيناريو، على السواء، بسبب التغيرات فى البلاد المرسلة وبسبب التشديد فى قوانين الدخول ومراقبة الحدود. فى الطبعة الثانية من هذا الكتاب (التى تم نشرها فى عام ١٩٩٨) أبدينا ملاحظتنا عن تباطؤ الهجرة إلى الدول المتقدمة. ولكننا ذكرنا بأنها قد تكون مرحلة عابرة تشبه تلك التى كانت فى أواخر السبعينيات وهذا ما ثبت بالفعل مع الزيادات الكبيرة فى الهجرة فى عام ١٩٩٧، فضلا عن الاختلاف فى أنواع الهجرات. وكما أشرنا فى الطبعة الثالثة، (٢٠٠٣) فإن الزيادة الرئيسية فى ذلك الوقت كانت فى هجرات اللجوء السياسي والهجرة غير الشرعية والمهاجرين من ذوى الكفاءات العالية ومنذ ذلك الحين تنافست الدول الغنية مع بعضها البعض لجذب العمالة المؤهلة بينما انخفضت طلبات اللجوء السياسى بشكل ملحوظ جزئيًا، نتيجة للقوانين المتشددة فى الدول المستقبلة. ولكن يبدو أنه حتى مع

مراقبة الحدود الصارمة؛ وبناء الجدران والأسوار (كما هو الحال على الحدود الأمريكية المكسيكية) وتشديد وزيادة المراقبة البحرية (في البحر الكاريبي والبحر الأبيض المتوسط) كل هذا لم يكن له رد فعل يذكر لوقف تدفقات هجرة العمال غير المشروعة. وهذا الصراع بين ضغوط الهجرة والقوانين التي تفرضها الدول سيكون موضوعنا في الفصل الثامن.

دليل لمزيد من القراءة:

موقع "عصر الهجرة" على شبكة الإنترنت www.age-of-migration.com يشتمل على مربع (5.1) والذي يعرض تفاصيل إضافية عن الهجرة إلى اليونان. مواد الموقع الإلكتروني التي لها علاقة بالفصل الحادي عشر عن أستراليا وألمانيا وكندا وهولندا والسويد مفيدة أيضًا لفهم أنماط الهجرة في هذه البلاد.

من أجل الحصول على بيانات عن تدفقات الهجرة الحالية، من الأفضل مراجعة المصادر على شبكة الإنترنت التي أتي ذكرها في نهاية الفصل الأول. ومن أجل الحصول على نظرة عامة وتحليل عن الدول المتقدمة فإن "التوقعات السنوية للهجرة الدولية" الصادرة عن (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي) متوفرة حاليا. كما أننا نوصي بالاطلاع على "تقارير الهجرة العالمية" الخاصة بـ (المنظمة الدولية للهجرة) والمواد التي يجرى تحديثها بانتظام من خلال "مصادر معلومات الهجرة".

قدم كاسلز وكوساك (1973) Castles and Kosack دراسة مقارنة بين العمال المهاجرين في فرنسا وألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة؛ منذ ١٩٤٥ حتى ١٩٧٣، بينما أمدنا ميللر (1981) Miller بتحليل مبكر، عن التأثير

السياسى للهجرة. استكمل كاستلز وآخرون (1984) Castles et al تاريخ الفترة التى تلت نهاية توظيف العاملين فى ١٩٧٣ -١٩٧٤. قدم بورتس ورمبو Portes and Rumbaut (2006) إحصائية مفصلة عن الهجرة والاستيطان فى أمريكا. بينما فحص كل من كولينز (1991) Collins وجوب Jupp (2002)، هجرة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى أستراليا. أما عن تاريخ الهجرة فى نيوزيلندا فمن الممكن الحصول عليه لدى ماكينون (1996) Mckinnon .

كان لزيادة الكتابة فى الآونة الأخيرة عن الهجرة إلى الدول المتقدمة ما جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد فى القراءة على مصدر واحد. قدم كورنيلوز وآخرون (2004) .Cornelius et al دراسة مقارنة مفيدة عن سياسات الهجرة العالمية. كما أن بحث جيدس (2003) Geddes عن السياسات الحالية للهجرة جيد ومفيد. تفحص سكيرب وآخرون Schierup et al. 2006 "المعضلة الأوروبية" التى سببتها الهجرة وزيادة التنوع والاختلاف. وقدم جرين Green (2004) دراسة للتغيرات الحالية فى ألمانيا. بينما أعطى دوفيل (2005) Duvell نظرة عامة جيدة عن الهجرة غير الشرعية. هناك كتب أخرى مفيدة تشتمل على دراسة قام بها ميسينا (2002) Messina عن أوروبا الغربية، ولاس وستولا (2001) Wallace and Stola عن وسط أوروبا وباجانا (1997) Baganha؛ عن جنوب أوروبا. قدمت مؤسسة التنمية الأمريكية - لوسو (1999) وكينج وآخرون (2000) .King et al وكينج (2001) King، هورتيز ونويريال Horowitz and Noiriel(1992) وتوجمان (2002) Togman مقارنات بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.


الفصل السادس

الهجرة فى منطقة أسيا والمحيط الهادى

يعيش أكثر من نصف سكان العالم فى منطقة آسيا والمحيط الهادى. وفى عام ٢٠٠٠ استضافت آسيا ٥٣ مليونا من مجموع المهاجرين فى العالم والذى بلغ عددهم ١٩١ مليونا. (إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية فى الأمم المتحدة، UNDESA.٢٠٠٤) تتضمن منطقة آسيا والمحيط الهادى بالتحديد، دول النفط الخليجية وتركيا وباقى دول الشرق الأوسط. ولكن هذه الجزئية سيتم تغطيتها فى الفصل السابع، أما فى هذا الفصل فسيكون التركيز الأساسى على جنوب آسيا (شبه القارة الهندية) وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا. وتعد أوقيانوسيا أيضًا التى تتكون من أستراليا ونيوزيلندا والعديد من جزر المحيط الهادى، جزءًا من منطقة آسيا والمحيط الهادى وسيتم فى هذا الفصل مناقشة بعض سمات هذه المنطقة التى تعتبر فرعية، أما السمات الأخرى فسيتم مناقشتها فى الفصول التى تتحدث عن الدول المستقبلة للمهاجرين والتى هى على درجة عالية من التطور.

ازدادت الهجرة الدولية من آسيا بشكل هائل فى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. وكانت الدول الأساسية المقصودة أمريكا الشمالية وأستراليا والدول التى تعتمد فى اقتصادها على النفط فى الشرق الأوسط. ازدادت حركة تصدير الهجرة منذ التسعينيات داخل آسيا زيادة كبيرة وخاصةً من الدول النامية والتى تعانى من زيادة كبيرة فى الأيدى العاملة إلى دول سريعة النمو دخلت حديثًا فى التصنيع. وعادةً، هناك صلة بين الحركات الدولية والهجرة الداخلية. يبين سكلدون تعقد العلاقة بين الهجرة

الداخلية والهجرة الدولية ويؤكد ضرورة تحليل كل منهما كرد فعل لتغلغل قوى خارجية مثل الاستعمار والعولمة. (سكلدون، Skeldon,1997 2006a). كما ذكرنا فى الفصل الثالث، تواجه الهند هجرة داخلية من الريف نحو المدن على نطاق واسع. أما فى الصين، فقد تسبب التدفق الهائل من المناطق الريفية التى تقع فى وسط الدولة وغربها إلى الأماكن الصناعية الجديدة فى الشرق (وخاصة بكين وشنغهاي ودلتا نهر "بيرل" اللؤلؤ) إلى حدوث "طوفان سكاني" بما يعادل ما بين ١٠٠-١٥٠ مليون نسمة. أما برنامج ترانسميجراسى (transmigrasi) الأندونيسى فقد نقل حوالى ١,٧ مليون أسرة من جزيرة جاوة، ذات الكثافة السكانية العالية إلى جزر ذات كثافة سكانية منخفضة، مثل سومطرة وسولاويسي وإيريان وجاوا منذ عام ١٩٦٩. (Tirtosudarmo 2001:211 تيرتوسودارمو) وتخضع دول أخرى فى المنطقة إلى تغييرات مماثلة.

ومن المشاكل الرئيسية أيضًا التهجير الاضطرارى الداخلى. (Cohen and Deng, – كوهين ودنج، ١٩٩٨): ففى عام ٢٠٠٦، بلغ عدد المشردين داخليًا، (IDPs) فى آسيا ٣ مليون شخصًا وهذا لا يشمل المشردين فى الشرق الأوسط الذى يبلغ عددهم ٢,٧ مليون شخص. (IDMC مركز رصد الهجرة الداخلية، ٢٠٠٧: ٤٣) والأسباب الرئيسية التى أدت لهذا هى إما الصراع والعنف أو انتهاكات حقوق الإنسان، كما أن هناك ملايين كثيرة ممن شردتهم مشاريع التنمية مثل التوسع فى بناء السدود بينما هرب آخرون بسبب تغييرات فى البيئة والكوارث الطبيعية مثل البراكين والفيضانات. فى بعض الأماكن تواجه المجموعات الضعيفة (خاصةً السكان الأصليون أو الأقليات العرقية) العديد من الكوارث المتضاعفة، كما حدث فى سريلانكا حيث أُرغم الكثيرون على الهجرة بسبب مشاريع السدود الضخمة والحرب

الأهلية ثم التسونامى الذى حدث عام ٢٠٠٤. ولكننا لـن نناقش الهجـرة الداخلية هنا. إلا أنه من المهم أن ندرك أنها عادة، هى الخطوة الأولى التـى تؤدى إلى تحرك نحو الهجرة الدولية.

تسعى الحكومات الآسيوية إلى فرض سيطرة مشددة علـى الهجـرة، وغالبًا ما تكون حقوق المهاجرين محدودةً للغايـة، لـذلك يـشجع صـناع السياسات الهجرة المؤقتة للعمل، ولكنهم يمنعون لم شمل العائلـة والإقامـة الدائمة. ولذا فأغلب حالات الهجرة فى المنطقة هجرات مؤقتة على الرغم من أن الهجرة الطويلة الأمد أصبحت ظاهرة واضحة فى بعض الحالات. ومـع ذلك قد تؤدى ضوابط الدخول الصارمة إلى نتائج عكسية، (كما حـدث فـى مناطق أخرى فى العالم) مسببةً تزايدا فى الهجرة غير الشرعية وحتى إلـى إقامة غير مخطط لها، حيث إن المهاجرين المخالفين يفضلون البقـاء علـى المخاطرة فى تخطى الحدود مرات متعددة. (Hugo – هيوجو، ٢٠٠٥).

تطور الهجرة الآسيوية:

الهجرة الآسيوية ليست جديدة من نوعها: فقـد سـاهمت الحركـات المتجهة غربًا من وسط آسيا فى تشكيل التاريخ الأوروبـى فـى العـصور الوسطى، بينما تعود الهجرة من الصين إلى جنوب شرق آسيا إلـى عـدة قرون ماضية. فى فترة الاستعمار تم تجنيد ملايـين مـن العمـال للعمـل بالسخرة، وكثيرًا ما استخدمت القوة (انظر فى الفـصل الرابـع)، وأصـبح الصينيون المقيمون فى الدول التى تقع فى جنوب شرق آسيا (Sinn – سين، ١٩٩٨) وكذلك مواطنى جنوب آسيا المقيمون فى أفريقيا من الأقليات التـى تعمل فى التجارة، كما كان لهم دور هـام فـى العمـل كوسـطاء لخدمـة

الاستعمار، وهذا ما أدى، فى أغلب الأحيان، إلى الشعور بالعداء نحوهم أو حتى إلى ترحيلهم جماعيًا بعد الاستقلال، ولكن ذلك ساعد على تشكيل شبكة عرقية عملت على تشجيع الهجرات الحديثة. (المنظمة الدولية للهجرة IOM,200b:69) فى القرن التاسع عشر، كثرت الهجرة من الصين واليابان إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا بشكل ملحوظ، وقد تم وضع تشريعات عنصرية فى هذه الدول الثلاث لمنع الهجرة إليها.

كانت الهجرة من آسيا فى أوائل القرن العشرين منخفضة، وذلك يعود إلى السياسات المقيدة التى وضعتها الدول المستقبلة للمهاجرين وقوى الاستعمار، ومع ذلك، استمرت حركات الهجرة داخل آسيا، وغالبًا ما كانت مرتبطة بالصراعات السياسية. فقد جندت اليابان بين عامى ١٩٢١ و١٩٤١- ٤٠,٠٠٠ عاملاً من كوريا التى كانت تحت استعمارها فى ذلك الحين، كما استخدمت اليابان العمل بالإكراه استخدامًا واسعًا خلال الحرب العالمية الثانية. هاجر حوالى ٢٥ مليون شخص من الأقاليم الصينية، الأكثر كثافة فى السكان إلى منشوريا فى الفترة ما بين ١٨٩٠s و١٩٣٠s، بينما ظل ٨ مليون "لتأكيد حق الصينيين بإقليمهم الوطني" فى وجه التوسع اليابانى". (Skeldon – سكلدون 23 :a ٢٠٠٦) وكذلك، ومن خلال الانتقالات السكانية الجماعية التى تكون، على الأغلب عنيفة والتى حدثت بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧، فقد رحل من باكستان إلى الهند حوالى ٥ مليون شخص من الهندوس والسيخ، بينما انتقل حوالى ٦ مليون مسلم من الهند إلى باكستان. (Khadria – خادرية، ٢٠٠٢).

شرعت الحركات الخارجية فى النمو بدءًا من الستينيات من القرن العشرين وكانت الأسباب معقدة (Fawcett and Cariño – فاوست وكارينيو،

١٩٨٧ :Skeldon – سكلدون، ١٩٩٢: ٢٠-٢٢). فقد تم إلغاء القوانين العنصرية ضد دخول الآسيويين إلى كندا في الفترة ما بين (١٩٦٢ و١٩٧٦)، وفي الولايات المتحدة عام (١٩٦٥)، وفي أستراليا في الفترة ما بين (١٩٦٦ و١٩٧٣). وقد ساعد زيادة الاستثمار الأجنبي والتجارة في صنع شبكات التواصل التي تحتاجها الهجرة. كما نشط الوجود العسكري الأمريكي في كوريا وفيتنام ودول آسيوية أخرى الروابط عبر الحدود الوطنية. فضلاً عن تنشيط مباشر عن طريق اتخاذ الجنود الأمريكيين زوجات من تلك الدول. ولقد تسببت حرب فيتنام في حركات لهجرة اللاجئين واسعة النطاق. كان انفتاح الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا على قبول الهجرة العائلية دليلاً على أن حركات الهجرة الأساسية، رغم اختلاف أغراضها، أدت إلى دخول عدد أكبر من المستوطنين الدائمين. وقد أدت مشاريع البناء الضخمة في دول النفط الخليجية إلى توظيف جماعي لعمال متعاقدين بشكل مؤقت، كما أدى النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول الآسيوية إلى الهجرة على السواء لكل من العمال ذوي الكفاءات العالية والمنخفضة.

يعتبر أن دخول آسيا المكثف إلى مرحلة الهجرة العالمية كان نتيجة لانفتاح القارة على علاقات اقتصادية وسياسية مع الدول الصناعية الكبرى في فترة ما بعد الاستعمار. وقد وفر التغلغل الغربي عن طريق التجارة والمعونة والاستثمار الوسائل المادية ورأس المال الثقافي الضروريين للهجرة، وفي الوقت نفسه، فإن تغير الأشكال التقليدية للإنتاج والبنية الاجتماعية بسبب التصنيع والثورة الخضراء والحروب (كثيرًا ما كانت بتشجيع من القوى العظمى كجزء من الحرب الباردة) أرغمت الناس على ترك المناطق الريفية بحثًا عن مكان ووضع أفضل في المدن في الخارج والتي كانت بدورها في مرحلة التطور والنمو. كما تسبب، فيما بعد،

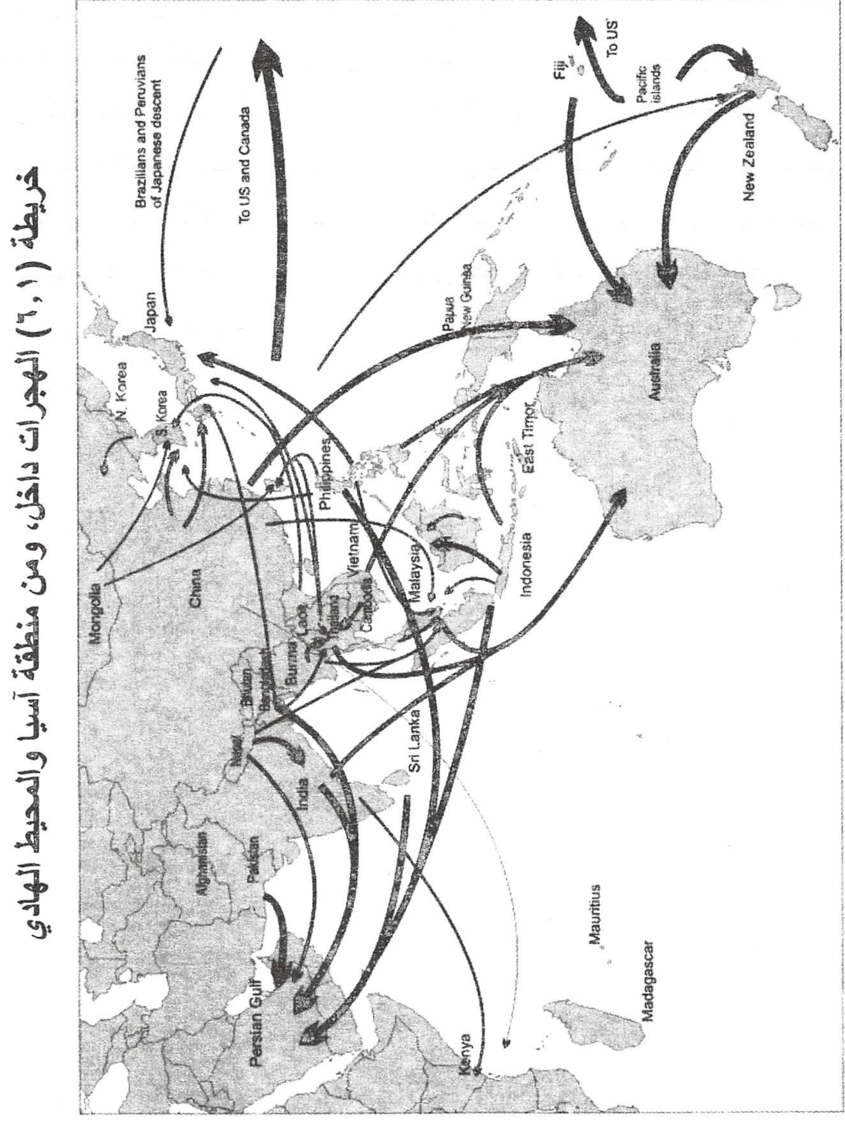
الانطلاق الصناعى السريع فى بعض المناطق والركود المستمر فى مناطق أخرى فى خلق ضغوط جديدة للهجرة.

فى أوائل القرن الواحد والعشرين، بلغ عدد الآسيويين الموظفين خارج أوطانهم فى المنطقة الآسيوية ٦,١ مليون شخصًا، أما العاملون فى الشرق الأوسط فبلغ عددهم ٨,٧ مليون شخصًا. ويقدر هيوجو أن عدد المهاجرين الآسيويين على مستوى العالم بلغ ٢٠ مليون مهاجر. (Hugo – هيوجو، ٢٠٠٥). وقد ازدادت الهجرة من حيث الكم، وأصبحت أكثر تنوعًا على مدار العشرين سنة الماضية. ولم يكن للأزمة المالية الآسيوية التى ظلت منذ ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ أثر كبير على الهجرة إلا أنها عملت على إبطائها بشكل مؤقت. (Abella – أبيلا، ٢٠٠٢). وقد تتراوح مستويات مهارات المهاجرين مع زيادة فى تدفق المؤهلين تأهيلاً عاليًا والذين يتحركون من وإلى وفى داخل المنطقة. ومن الاتجاهات الهامة أيضًا تأنيث الهجرة (.Huang et al– هوانج وآخرون، ٢٠٠٥)، فى حين ازداد لم الشمل العائلى واستمرت حركات اللاجئين. كما ازدادت أيضًا الهجرة من أجل العمل فى داخل دول المنطقة بمعدل ٦ فى المائة كل عام على مدار العقدين الماضيين، مما يعادل ٢,٦ مليون شخصًا تركوا ديارهم سنويًا بحثًا عن العمل. (منظمة العمل الدولية، ILO,2006:37).

تواجه جميع الدول فى المنطقة على السواء الهجرة منها وإليها (بل وكثيرًا ما تكون دولاً فى مرحلة انتقالية أيضًا) ومع ذلك، يمكن التمييز بين الدول الأساسية المستقبلة للمهاجرين مثل (بروني وهونج كونج واليابان وسنغافورة؛ وكوريا الجنوبية وتايوان) والدول التى تشهد هجرة منها وإليها بشكل متساو مثل (ماليزيا وتايلاند) والدول الأساسية المصدرة للمهاجرين مثل (بنجلادش وبورما وكمبوديا والصين والهند وإندونيسيا ولاوس ونيبال

وباكستان والفلبين وسريلانكا وفيتنام) (Hugo– هيوجو، ٢٠٠٨: ٨) تختلف الأسماء الرسمية لبعض الدول عن أسمائها فى الاستخدام الشائع. يستخدم اسم تايوان لما تشير إليه الأمم المتحدة بتايبيه الصينية ويستخدم اسم هونج كونج لما أصبحت تسمى منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة بالمنطقة الصينية (SAR) منذ عام ١٩٩٧. أما جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) فاسمها كوريا إلا إذا كان هناك احتمال للبس بينها وبين كوريا الشمالية، ويستخدم اسم بورما بدلاً من مايانمار.

خريطة (٦,١) الهجرات داخل، ومن منطقة آسيا والمحيط الهادي



Note: The arrow dimensions give an approximate indication of the volume of flows. Exact figures are often unavailable.

ملاحظـــة: تعطـــى الأســـهم أبعـــادًا تقريبيـــة لحجـــم التـــدفقات. الأرقام الدقيقة غير متاحة.

سيتم فى هذا الفصل دراسة نظم الهجرة الآسيوية الأساسية، مثل الهجرة نحو الدول الغربية وهجرة العمال المتعاقدين إلى الشرق الأوسط والهجرة من أجل العمل داخل آسيا وتحركات العاملين ذوى الكفاءات العالية وانتقال الطلاب وحركات اللاجئين حيث تتضمن هذه الحركات الهجرات الهامة غير الشرعية، والتى غالبًا ما تحدث من خلال حصول المسافرين على تأشيرة سياحية، ومن ثم يظلون فى البلد الذى سافروا إليه إلى ما بعد انتهاء المدة المسموح لهم البقاء فيه. ومن الأمثلة الشائعة الأخرى التهريب والاتجار فى الأشخاص وقد قدر هوجو أن عدد المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب شرق آسيا فى أوائل القرن الواحد والعشرين بلغ مجموعهم حوالى ٣,٨ مليونًا (Hugo, 2005:22)،على الرغم من أن هذا الرقم تقديرى جدًا.

الهجرة الآسيوية إلى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا:

واجهت ثلاث دول أوروبية هجرة آسيوية ضخمة ارتبطت بانتهاء الاستعمار وهى هولندا التى استقبلت مهاجرين من الهند الشرقية (إندونيسيا) المعروفة سابقًا بهولندا الشرقية وفرنسا من فيتنام وبريطانيا من شبه القارة الهندية وهونج كونج. وكان هناك أيضًا حركات هجرة أصغر، مثل الحركة من غوا ومكاو وتيمور الشرقية إلى البرتغال، ولكن انخفضت مثل هذه الحركات من الهجرة بشدة فى أواخر السبعينيات من القرن العشرين. وفى الثمانينيات، وظف الاتحاد السوفيتى وجمهورية ألمانيا الديمقراطية عمالاً فيتناميين. وعلى الرغم من أنهم، عادة، يسمّونهم عمالا خاضعين للتدريب، إلا أن هؤلاء المهاجرين تمتعوا بكثير من صفات العمال المتعاقدين. وبعد إعادة اتحاد ألمانيا عام ١٩٩٠ استمر الكثيرون منهم فى الإقامة وكانوا عادة

يعملون فى أعمال صغيرة وأحيانًا كانوا يبدؤون بتجارة السجائر غير المشروعة ثم ينتقلون إلى مشروع من المشروعات العامة المعروفة.

يقيم معظم المهاجرين الآسيويين فى الدول المعروفة المستقبلة للهجرة مثل (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزلندا)، ولكن ظهر اتجاه جديد، وهو ازدياد الهجرة الآسيوية إلى أوروبا. تعد الصين والهند واليابان والفلبين وفيتنام وتايلاند من المصادر المهمة. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، OECD,2007:40). ويشمل المهاجرون العاملين فى مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الطبية وكذلك عاملات المنازل (وخاصةً إلى جنوب أوروبا) وأيضًا عمال العمل اليدوي (الذين يتحركون بشكل غير شرعى.) أظهرت الإحصاءات التى تمت على الدول التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى عام ٢٠٠٠ أن هناك ٢ مليون مهاجر تقريبًا (تبلغ أعمارهم ١٥ عامًا أو أكثر) من الصين، وهناك أيضًا عدد مماثل من الهند ليصل العدد إلى حوالى ٥,٥ فى المائة من مجمل عدد المهاجرين إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى. (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، OECD,2007:44).

كانت أكبر الحركات الآسيوية هى حركة الهجرة إلى الولايات المتحدة بعد إصدار قانون الهجرة لعام ١٩٦٥، فقد ازداد عدد المهاجرين من آسيا من ١٧،٠٠٠ مهاجر عام ١٩٦٥ إلى عدد بلغ ٢٥٠،٠٠٠ مهاجر سنويًا فى الثمانينيات، (Arnold et al. – أرنولد وآخرون، ١٩٨٧) وأكثر من ٣٥٠،٠٠٠ مهاجر سنويًا فى أوائل التسعينيات. (OECD – منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، 1995:236) جاء معظم الآسيويين إلى الولايات المتحدة من خلال أحكام لم الشمل العائلى لقانون الهجرة لعام ١٩٦٥، بالرغم من أن هجرة اللاجئين والعاملين من ذوى الكفاءات العالية كانت

فى الأغلب، الحلقة الأولى فى سلسلة الهجرة. منذ عام ١٩٩٢، أصبحت آسيا المصدر الرئيسى لحوالى ثلث المهاجرين فى العالم، وبحلول مارس من عام ٢٠٠٠، أصبح هناك ٧ مليون مقيم من أصل آسيوى. فى عام ٢٠٠٥، أصبحت الهند المصدر الثانى الأكبر للمهاجرين بعدد يقارب ٨٤،٧٠٠ مهاجر، وقد سبقتها فى الترتيب المكسيك بعدد ١٦١،٤٠٠ مهاجر، وجاءت الصين فى المرتبة الثالثة بعدد يبلغ ٧٠،٠٠٠ مهاجر، بينما كانت الفلبين وفيتنام وكوريا ضمن الدول التى تعد من المصادر العشر الأوائل للمهاجرين. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD,2007: 316).

تطورت الهجرة الآسيوية إلى أستراليا بعد إلغاء سياسة أستراليا البيضاء، وتأثرت أيضًا بحافز إضافى وهو حركة انتقال اللاجئين من الهند الصينية فى نهاية السبعينيات. الدول العشر الأوائل المصدرة للاجئين إلى أستراليا فى عام ٢٠٠٥ هى: الصين (الدولة الثالثة بعد نيوزلندا والمملكة المتحدة) ثم الهند والفلبين وماليزيا وسريلانكا وهونج كونج. (OECD 2007:303) وقد أظهرت إحصاءات عام ٢٠٠١ أن عدد المهاجرين المولودين بآسيا بلغ ١,٢ مليون نسمة، (مما يعادل حوالى ربع العدد الإجمالى للمهاجرين) بينما أشارت تقديرات عام ٢٠٠٥ إلى أن المهاجرين المولودين بآسيا وصلوا إلى ٧ فى المائة من مجموع السكان الذى يبلغ عددهم ٢٠,١ مليون نسمة (مصدر معلومات الهجرة Migration Information Source, 2007a).

أما فى كندا، فقد فتح قانون الهجرة لعام ١٩٧٦، الأبواب للهجرة الأسيوية والذى لا يتضمن معايير الاختيار العنصرى، بل ويؤكد على دخول العائلات واللاجئين، ومنذ عام ١٩٩٣ جاء أكثر من نصف عدد المهاجرين من آسيا، وفى عام ٢٠٠٥ أصبحت الصين والهند والفلبين وباكستان

أعلى أربع دول مصدرة لمزيد من المهاجرين الجدد، وتلتهم الولايات المتحدة الأمريكية. (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، (OECD 2007:239). بحلول عام ٢٠٠١ أشارت الإحصاءات إلى أن عدد المقيمين من أصول أسيوية بلغ تقريبًا ٢,١ مليون نسمة، مما يعادل ثلث مجموع السكان المهاجرين الذين بلغ عددهم ٥,٦ مليون مهاجر (Migration Information Source – مصدر معلومات الهجرة، 2007b).

تخلت نيوزلندا، هى الأخرى، عن سياساتها الانتقائية العنصرية التقليدية لقبول المهاجرين، منذ الخمسينيات من القرن العشرين، أدت الروابط الاقتصادية والسياسية مع جزر المحيط الهادى القريبة منها إلى تدفقات جديدة. (ترلين Trlin,١٩٨٧) كما شجعت السياسات، منذ عام ١٩٩١ دخول الهاجرين من ذوى الكفاءات المهنية العالية ورأس المال للاستثمار، وقد جاء الكثير منهم من هونج كونج وتايوان وكوريا واليابان. (ليدجارد، Lidgard 1996:6) أصبحت الصين عام ٢٠٠٥ ثانى أكبر بلد مصدر (بعد المملكة المتحدة) وكانت الهند وكوريا والفلبين أيضًا ضمن العشر الدول الأوائل، وكذلك جزر المحيط الهادى: ساموا وفيجي وتونغا (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى. (OECD,2007:273) وهكذا أصبح تكوين نيوزلندا العرقى أكثر تعقيدًا: فمع حلول عام ٢٠٠١ وصل عدد السكان من الماورى إلى ١٤,٧ فى المائة من مجموع السكان الذى يبلغ عددهم ٣,٦ مليون نسمة، أما سكان جزر المحيط الهادى فوصل عددهم إلى ٦,٥ فى المائة ووصل عدد الآسيويين إلى ٦,٦ فى المائة (Ministry of Social Development – وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٦). وأدى ذلك إلى مناقشات عامة ساخنة وحملات انتخابية، كان التركيز فيها على سياسات الهجرة. (المنظمة الدولية للهجرة، .(IOM,200b:282-283

تتصف جميع الهجرات من آسيا إلى أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، بأنها تتشارك فى صفات محددة ومتشابهة، فقد تطورت حركات الهجرة الواسعة أساسًا، من خلال استخدام أحكام لم الشمل العائلى بشكل غير متوقع، إذ أصبحت دول المنشأ أكثر تنوعًا، فمثلاً كان اللاجئون الفيتناميون واللاجئون من الهند الصينية من المجموعات المهاجرة السائدة فى السبعينيات والثمانينات. وأصبحت هونج كونج مصدرًا رئيسيًا فى الفترة التى سبقت اندماجها مع الصين عام ١٩٩٧، على الرغم من عودة بعض المهاجرين إليها. استمر تدفق حركات الهجرة من هذه الدول ثم انضمت إليهم موجات من الفلبين والهند واليابان وكوريا ولكن كان أكبر هذه الهجرات الهجرة من الصين. غيرت جميع الدول المستقبلة للمهاجرين من أنظمتها لتشجيع دخول المهاجرين من ذوى الكفاءات العالية والمهاجرين من رجال الأعمال، وقد نشأ سوق عمل عالمى لليد العاملة من ذوى المهارات العالية، وهكذا أصبحت آسيا المصدر الأساسى للهجرة.

هجرة العمال المتعاقدين إلى الشرق الأوسط:

تطورت هجرة اليد العاملة من آسيا إلى الشرق الأوسط بشكل سريع، بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣. فقد تم استيراد اليد العاملة من قبل الدول الغنية بالنفط، أولاً من الهند وباكستان ثم من الفلبين وإندونيسيا وتايلاند وكوريا ولاحقًا من بنجلادش وسريلانكا. كان أكثر المهاجرين فى السبعينيات من الرجال الذين تم توظيفهم باعتبارهم عمالا يدويين فى مشاريع البناء العديدة. وقد سوقت الدول المرسلة للمهاجرين مثل الهند وباكستان والفلبين الأيدى العاملة إلى الخارج بمنتهى النشاط. وعقدت اتفاقيات مع دول الخليج لإمدادها باليد العاملة، مما شجع شركات البناء الكورية على أن تبرم عقودًا

فى المنطقة العربية تتضمن توفير اليد العاملة. ولقد سمحت الدول الآسيوية المرسلة للعاملين للوكالات الخاصة كى تعمل على تنظيم عمليات التوظيف (أبيللا، Abella,١٩٩٥).

وصل عدد العاملين الآسيويين فى دول الخليج إلى ٣,٢ مليون عامل بحلول عام ١٩٨٥، إلا أن الغزو العراقى للكويت وحرب الخليج التى استمرت منذ عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩١ أدت إلى العودة الاضطرارية لحوالى ٤٥٠،٠٠٠ آسيوى إلى بلادهم الأصلية. ولكن عاد توظيف العاملين الآسيويين مرة أخرى إلى الارتفاع بعد انتهاء الحرب، ويرجع هذا جزئيًا إلى الحاجة إليهم فى إعادة التعمير، ولكن أيضًا لاستخدامهم بدلاً من الفلسطينيين فى الكويت الذين "لا يمكن الاعتماد عليهم سياسيًا"، وكذلك بدلاً من اليمنيين فى السعودية. (Abella – أبيللا، ١٩٩٥). كما بدأت إسرائيل فى توظيف الفلبينيين والتايلانديين فى الزراعة والبناء والعمل المنزلى بعد أن منعت الإجراءات الأمنية دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة.

شجع التراجع المؤقت فى قطاع البناء بعد عام ١٩٨٥ على تنوع وظائف العاملين المتعاقدين، وخاصة فى التحول إلى مجال الخدمات. فقد تصاعد الطلب على العاملين فى المنازل والممرضات وموظفى المبيعات وغيرها من الخدمات، مما أدى إلى طلب الإناث بشكل ملحوظ فى تدفقات العمالة المهاجرة، وكانت سريلانكا وإندونيسيا المصدرين الأساسيين. وفى سنوات لاحقة، أصبحت دول أخرى فى الشرق الأوسط مثل لبنان والأردن وإسرائيل من الدول المستوردة للعمالة النسائية. (أسيس، Asis, 2008) تتعرض النساء العاملات بالمنازل إلى استغلالهن فى العمل والاعتداء عليهن جنسيًا ومن الصعب على دول المنشأ أن توفر لهن الحماية (جامبرد، Gamburd,٢٠٠٥). منعت حكومات بنجلادش وإيران

ونيبال وباكستان بعض أنواع الهجرات النسائية إلى الخليج، ولكـــن وجـــدوا استحالة تطبيق هذا الحظر نتيجةً لنشاط عملاء التوظيف غير القانونى، لذلك تم رفع الحظر إلى حدٍ ما، على الرغم من بقاء بعض القيود، خاصـــةً فـــى باكستان وبنجلادش، أما سريلانكا فهى الدولة الوحيدة التى تـــشجع هجـــرة النساء إلى الخليج. (المنظمة الدولية للهجرة، IOM, 2005: 110).

مع مرور الوقت، تباينت الهجرة الآسيوية إلى الشرق الأوسط، فبينما، مازال هناك مهاجرون من العاملين من ذوى المهارات المتدنية، هناك أيضًا من لديهم مهارة أو شبه مهارة فى مهنهم مثل السائقين والميكانيكيين وتجار البناء. وقد جاء آخرون بحرف ومؤهلات عالية أو متوسطة، مثل (المهندسين والممرضين وممارسى الطب) يشغل الآسيويون الكثير من المراكز الإدارية والوظائف التقنية، إلا أنهم، أحيانًا، يأتون فى المرتبة الثانية فـــى التسلـــسل الهرمى للوظائف إذ يحتل المراكز العليا كبار الموظفين من أوروبا وأمريكا الشمالية. وفى كثير من الحالات، لا يكون المهاجرون العاملون من الآسيويين الفقراء العاطلين من الريف أو المدينة، بل من الأفراد الحاصلين على علـــم فوق مستوى المتوسط الذين سيؤثر رحيلهم تأثيرًا سلبيًا على اقتصاد بلادهم. (سكلدون، Skeldon, 1992:٣٨).

كان الطلب للعمل هو الدافع الأساسى للهجرة، تتركز القـــوى العاملـــة الوطنية الصغيرة فى الدول الست لمجلس التعـــاون الخليجـــى (GCC) فـــى القطاع العام، مما يترك فجوة عميقة فى القطاع الخاص. وكانـــت النتيجـــة الاعتماد الشديد على العمال الأجانب. فى أواخر التسعينيات. كانـــت نـــسبة العمال الأجانب فى السعودية ٢٨ فى المائة من إجمالى سكانها الـــذى يبلـــغ عددهم ٢٠ مليون نسمة، وكان للدول الأصغر فى مجلس التعاون الخليجـــى (GCC) نصيب أكبر من العمالة الأجنبية: بلغت النسبة فى الكويت ٦٥ فـــى

المائة وفى البحرين ٣٧ فى المائة وفى قطر ٧٧ فى المائة وفى الإمارات العربية المتحدة ٧٣ فى المائة وفى عمان ٢٧ فى المائة ومع كثرة تنوع الهجرات وتدفقها ازدادت الهجرة غير المؤقتة بشكل حاد. (المنظمة الدولية للهجرة ,IOM,2006b:107-115). وقد أشارت توقعات عام ٢٠٠٢ إلى أن عدد العاملين الآسيويين فى الشرق الأوسط كالآتي: ٣ مليون هندي ومليون باكستاني و١,٨ مليون بنجلاديشي و٠,٩ مليون سريلانكي و١,٥ مليون فلبيني و٠,٤ مليون إندونيسي. (هيوجو، Hugo,2005:10).

كانت خطة دول الخليج من السبعينيات إلى التسعينيات توظيف العمال الذين هم فى حاجة إليهم، لاستثمار رأس المال المتزايد، من خلال فرض أنظمة وعقود صارمة. (أو العمل بنظام عامل زائر)، وقد صممت هذه الأنظمة وفق قواعد صارمة لمنع الإقامة الدائمة ولمنع لم شمل العائلات. (أبيللا، ١٩٩٥ Abella) ، ولكن الاعتماد المبنى على هجرة اليد العاملة ورغبة أصحاب العمل فى الاحتفاظ بالعاملين المدربين جعل المنع الكامل للإقامة الطويلة الأمد أمرًا صعبًا. إضافةً إلى ذلك، أوضحت مظاهرات وإضراب العاملين المهاجرين فى دبى فى أوائل ٢٠٠٦ (أخبار البى بى سى، ٢٠٠٦ BBC News) صعوبة قمع حقوق العمال بشكل دائم. لذلك قدمت دول الخليج فى أواخر التسعينيات، إستراتيجيات لتقليل الاعتماد على اليد العاملة الآسيوية، وذلك من خلال توظيف العاملين المحليين وتقييد الدخول الجديد وكذلك ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، ومن العوامل التى ساهمت فى تخفيض تدفقات العاملين (وخاصةً عمال العمل اليدوى من الرجال) الانتهاء من مشاريع البناء الضخمة. (المنظمة الدولية للهجرة، IOM,2005:105).

يواجه الآسيويون فى الدول العربية ظروفًا صعبةً بسبب عدم الاعتراف بحقوق العاملين وبسبب الاختلاف الشديد فى القيم الثقافية. فالعمال

لا يملكون الحق فى الاستقرار أو فى إحضار عائلاتهم، وغالبًا، ما يتم عزلهم فى ثكنات خاصة. إضافةً إلى ذلك، أنه من الممكن لأصحاب العمل الاحتفاظ بجوازات سفر المهاجرين، كما أنهم أحيانًا، يتاجرون تجارة غير شرعية فى تأشيرات العمل. ومن الممكن طرد المهاجرين لسوء السلوك، وكثيـرًا مـا يضطر العاملون للعمل لساعات طويلة. ولكن الجانب المغرى هو الأجـور المرتفعة نسبيًا، إذ يستطيع العامل السرلنكى من ذوى الكفاءة المتدنية الـذى يعمل فى الشرق الأوسط تحصيل ثمانية أضعاف ما يمكن تحصيله فى وطنه، ويستطيع العامل البنجلادشى تحصيل أكثر بثلاث عشرة مرة (المنظمة الدولية للهجرة). يستغل العملاء والسماسرة الكثير من العمال بفرض رسوم عاليـة (التى تصل أحيانًا إلى ٢٥ فى المائة من الأجور) وفى الغالـب لا يـوفرون للعمال المهن والأوضاع التى وعدوهم بها.

هجرة اليد العاملة داخل آسيا:

أدى النمو الاقتصادى السريع وانخفاض الخصوبة إلى الطلب الـشديد لليد العاملة فى اقتصاد الصناعات الجديدة فى شرق وجنوب- شرق آسيا منذ منتصف الثمانينيات وفى النصف الأول من التسعينيات. ازدادت هجرة اليـد العاملة داخل آسيا بشكل ضخم. وخلال أزمة آسيا المالية التى ظلـت منـذ عام ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩، كان هناك بعض الهجرات العائدة ولكن سرعان ما عادت هجرة اليد العاملة إلى الزيادة. وبينما استمرت التدفقات من دول مثـل بنجلادش وإندونيسيا والفلبين، أصبحت دول أخرى مثـل فيتنـام وكمبوديـا ولاوس وبورما مصادر أكثر أهمية. وقد عمل العمال المهاجرون، فى جميع دول "اقتصاد النمور"، بأكثر الوظائف المتدنية والخطرة والـصعبة (أو فـى مهن بمهارات متدنية أو بأجور منخفضة) وهى مهن يرفضها أهـل البلـد

الأصليون. من المستحيل التحدث هنا بالتفصيل عن التجربة المعقدة التي مرت بها كل دولة من الدول الآسيوية، لذلك سيتم مناقشة بعض الظواهر العامة والاطلاع باختصار على البعض منها.

كان من أكثر الاتجاهات وضوحًا زيادة هجرة اليد العاملة داخل آسيا، إلا أن مساهمة القوى العاملة ظلت منخفضة نسبيًا، إلى حد ما، في الدول المستقبلة، فقد بلغ عدد المهاجرين العاملين الآسيويين من٤٠ إلى ٧٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة في دول الخليج، ولكن لم يزد عددهم عن ٤ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا، ولدينا المثال على ذلك اليابان التي لا يبلغ عدد العاملين المهاجرين فيها أكثر من ٢ في المائة، ولكن يختلف الوضع في سنغافورة وماليزيا، حيث يصل عدد المهاجرين إلى ٢٨ في المائة، و١٢ في المائة من إجمالي القوة العاملة تقريبًا. (ILO – منظمة العمل الدولية 2006:40). ومن الظواهر الهامة الأخرى زيادة التنوع فالتدفقات الأولى كانت أساسًا من عمال لا يتمتعون بخبرات عالية، أما في السنوات الأخيرة، فقد ازدادت تدفقات العاملين من ذوي الخبرات العالية في جميع أنحاء المنطقة وازداد الطلب على العاملين في الرعاية الصحية.

تأنيث الهجرة:

من التطورات الهامة الجديدة تأنيث الهجرة. (IOM – المنظمة الدولية للهجرة، 2005:109-110) كان هناك القليل من هجرة اليد العاملة النسائية في آسيا قبل أواخر السبعينيات، ولكن بعدها اشتد الطلب على عاملات المنازل في الشرق الأوسط أولاً ثم داخل آسيا منذ التسعينيات. وبلغ عدد النساء ٨١ في المائة من إجمالي المهاجرين العاملين الجدد من إندونيسيا في

عام ٢٠٠٤. (ILO – منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧) واتجهت التدفقات الرسمية الأساسية من إندونيسيا إلى ماليزيا والسعودية وما كانت النساء في الدولة الأولى سوى أغلبية بسيطة أما فى الثانية فقد ازداد عدد النساء على عدد الرجال حيث أصبح عددهن ١٢ سيدة مقابل رجل واحد. (Hugo – هيوجو، ٢٠٠٥). وارتفعت حصة النساء من المهاجرات للمرة الأولى من اليد العاملة، من الفلبين من ٥٠ فى المائة عام ١٩٩٢ إلى ٦١ فى المائة عام ١٩٩٨، (Go – جو، 2002:66)، و٧٢ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦. (ILO – منظمة العمل الدولية،٢٠٠٧).

تتركز أعمال النساء المهاجرات فى الوظائف التى تعتبر "نسائية" مثل أعمال المنازل والأعمال الترفيهية (وهو تعبير ألطف يستخدم عادة بدلاً من المومس أو الدعارة) والعمل فى الفنادق والمطاعم وخطوط تجميع الملابس والإلكترونيات. ولكن هذه الوظائف لا توفر سوى أجور منخفضة وأوضاع سيئة، وعادةً ما تكون مرتبطة بالصورة النمطية للمجتمع الأبوى الذى يفرض على النساء أن يكن منقادات ومطيعات وراغبات فى تقديم الخدمات الشخصية ومن المحتمل أن يصبح الطلب على مقدمات الرعاية الصحية من العوامل المهمة فى المستقبل، نتيجةً لتقدم سن السكان فى كثير من الدول التى يقصدها المهاجرون. لقد أثرت هجرة النساء تأثيرًا كبيرًا على العائلة وعلى فاعلية المجتمع فى دول المنشأ فالمتزوجات عليهن أن يتركن أبناءهن فى رعاية الآخرين والغياب الطويل يؤثر على العلاقات والأدوار بين الجنسين وتعكس الزيادة فى الخدمات المنزلية النمو الوظيفى المزدوج لعمل كل من الزوج والزوجة سويًا فى نفس المنزل فى دول التصنيع الآسيوى الجديد.

هناك شكل آخر لهجرة النساء حيث يكون الدافع إليها الزواج، فكثير من النساء الآسيويات انتقلن باعتبارهن زوجات للجنود الأمريكيين منذ الأربعينيات من القرن العشرين – من اليابان أولاً وبعدها من كوريا ثم من فيتنام. كما نشأت ظاهرة جديدة منذ الثمانينيات وهى التى تسمى زوجات "بالطلب البريدي" إلى أوروبا وأستراليا (Cahill – كاهل، ١٩٩٠). ومنذ التسعينيات سعى مزارعون من الريف فى اليابان وتايوان إلى البحث عن زوجات أجنبيات نتيجةً للهجرة الجماعية للنساء المحليات إلى المناطق الحضرية فى المدن التى هى أكثر جاذبية وهذه إحدى النماذج القليلة للهجرة الدائمة المسموح بها فى آسيا. وقد تواجه الشابات اللواتى يقمن بهذا النوع من الهجرة (من الفلبين؛ وفيتنام؛ وتايلاند) تجربة العزلة الاجتماعية القاسية. (IOM – المنظمة الدولية للهجرة، 2000:65).

ازدادت الهجرة إلى كوريا من أجل الزواج بحلول أوائل القرن الحادى والعشرين، كما تم طلب زوجات للرجال الهنود من بنجلاديش وطالب المزارعون الصينيون بزوجات من فيتنام ولاوس وبورما، فقد أدت سياسة الطفل الواحد فى الصين إلى عدم توازن شديد بين الجنسين، حيث صار معدل المولود الذكر ١١٨ فى مقابل ١٠٠ مولودة من الإناث. (IOM – المنظمة الدولية للهجرة، 2005:112) وبلغ عدد الزيجات الدولية ١٤ فى المائة من مجموع الزيجات فى كوريا عام ٢٠٠٥، وكانت النسب أعلى فى المناطق الريفية. وتقوم وكالات معينة بتنظيم هذه الزيجات. (OECD – منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، 2007:260) وبحلول عام ٢٠٠٣ بلغ عدد الزوجات فى تايوان القادمات من مناطق فى الصين أو من دول أخرى ٣٢ فى المائة ووصل عدد المواليد من أمهات مهاجرات إلى ١٣ فى المائة من إجمالى عدد المواليد. (Skeldon – سكلدون، 2006b:281) وهذا يترك أثرًا ثقافيًا مثيرًا

للاهتمام: يعتبر الريف عادة مهدًا للقيم التقليدية، ويرى البعض أن ارتفاع نسبة الأمهات الأجنبيات يشكل تهديدًا للهوية الوطنية.

وكلاء الهجرة، والهجرة غير الشرعية:

هناك سمة أخرى تميز الهجرة الآسيوية لليد العاملة، وهو الدور الهام الذى تلعبه "صناعة الهجرة"، فمعظم المهاجرين من العمال إلى الخليج وداخل آسيا تمت هجرتهم بتنظيم من وكلاء الهجرة وسماسرة العمال.

وقد أدى هذا التخطيط إلى مخالفات وانتهاكات فى جميع مراحل عملية الهجرة، فهؤلاء الوكلاء يرهقون المهاجرين وأسرهم بتكاليف باهظة مجحفة ومرهقة. كما شاع الإفراط فى طلب مصاريف التوظيف واستبدال العقود وانتهاكات العقود والأجور المنخفضة وعدم دفع أجور العاملين خاصة للمهاجرات من النساء اللاتى يقمن بالعمل المنزلى والترفيهى. ويعتبر المهاجرون غير المصرح لهم بالعمل والأشخاص الذين تم الاتجار بهم من أكثر الأشخاص المعرضين للمخاطر لأنهم يعتبرون من المهاجرين المخالفين غير الشرعيين الذين لا يملكون أى نوع من الدعم أو ما ينصفهم من الظلم الواقع عليهم.

تبين دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية، أن الزيادة فى درجة تسويق عمليات الهجرة فى آسيا التى لا يوجد لها مثيل فى أى منطقة أخرى من العالم يفسر سرعة توسع هذا النظام وكفاءته النسبية، ولكنه تسبب أيضًا، بمشاكل خطيرة نتيجة للاحتيال والانتهاكات، مما جعل الهجرة مشروعًا مكلفًا ومحفوفًا بالمخاطر. (ILO – منظمة العمل الدولية، 2006:43) وتعتمد

سيطرة الوكلاء الخصوصيين جزئيًا على عدم رغبة الدول المستقبلة فى عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المنشأ لإمدادهم باليد العاملة، بينما تحاول هذه الأخيرة، أن تحدد أدنى الأجور لرعاياها، وهكذا يتم تسعير هؤلاء العمال خارج السوق.

بالرغم من أن بعض الوكلاء يمارسون الأنشطة المشروعة، إلا أن هناك آخرين، يخدعون ويستغلون العمال، وأحيانًا لا يمكن التفريق بين المنظمات التى توفر التوظيف المشروع وخدمات السفر وبين هؤلاء المتورطين فى تهريب الناس والاتجار بهم. (IOM – المنظمة الدولية للهجرة، 2005:112-114) والمقصود بالتهريب هو مساعدة المهاجرين على دخول الدول المعنية بشكل غير مشروع ومساعدتهم فى وسائل النقل وعبور الحدود، وتتضمن منظمات تهريب الناس أحيانًا مهاجرين وموظفين سابقين من الدول المستقبلة والدول المرسلة وكذلك الوسطاء على طول الطريق. وقد يكون الحافز لهذه المنظمات مساعدة المهاجرين وأيضًا الربح المادى. أما عن الاتجار فهو يتضمن استخدام العنف أو الإكراه أو الخداع لاستغلال المهاجرين، فهم يعاملون الناس وكأنهم سلع للاتجار بهم. (قارن مع ILO – منظمة العمل الدولية، 2006:42). قد يتضمن الاتجار أيضًا إكراه الرجال والنساء على الرضوخ لأشكال جديدة من العبودية وهذا يتم تطبيقه خاصةً لتوفير النساء والأطفال لاستخدامهم فى صناعة الجنس، وعادةً ما يكون عن طريق عصابات إجرامية منظمة. (انظر الفصل الثامن أدناه).

ازدادت الهجرة غير الشرعية (أو غير الموثقة) بشكل سريع، وقد أثرت على دول كثيرة فى المنطقة، فالعديد من تدفقات اليد العاملة من إندونيسيا إلى ماليزيا لم تكن موثقة، وكذلك يتحرك العمال التايلانديون بشكل غير نظامى إلى ماليزيا ودول أخرى بحثًا عن العمل، بينما تستضيف تايلاند

ما يصل إلى ١,٧ مليون عامل،على الأخص من بورما من اليد العاملة غير الشرعية. (IOM – المنظمة الدولية للهجرة، 2005:110-112) – يشير هيوجو إلى تعقد الهجرة غير الشرعية مؤكدًا أن هناك تواصلا بين الحركة الفردية للهجرة من خلال استخدام الوسطاء فى عمليات الاتجار باليد العاملة وعمال السخرة. (Hugo – هيوجو، 2005:25). ويرتبط نمو الهجرة غير الشرعية بعدم رغبة الحكومات على إدارة الهجرة بشكل فعال، كما يرتبط برغبة أصحاب العمل في الحصول السهل على عمال يمكن استغلالهم. وبالرغم من أن الهجرة غير الشرعية التلقائية قد تكون مفيدة للغاية فى تلبية احتياج العمال للعمل، إلا أنها تخلق لهم حالة من عدم الأمان؛ حيث إنها لا تضمن لهم أيا حق من الحقوق. إضافة لذلك، قد يصبح العمال أكباش فداء للمشاكل الاجتماعية فى الدول المضيفة، مثل الجرائم والأمراض والبطالة. وقد أدت مؤخرًا رغبة الحكومات القوية لمحاربة الاتجار فى المخدرات والإرهاب إلى محاولات متعددة الأطراف للتعاون لمنع الهجرة غير الشرعية. (IOM – المنظمة الدولية للهجرة، 2005:111-112).

مدة الإقامة:

كما سبق وذكرنا، يعتبر صناع السياسة أن الهجرة فيما بين البلاد الآسيوية هى هجرة مؤقتة لليد العاملة، وليس من المتوقع أن تصل إلى إقامة دائمة أو إلى استيطان، ويلائم هذا التفكير رغبات الممثلين الأساسين فى هذا الموضوع، فأصحاب الأعمال يريدون عمالاً ذوى مهارات متدنية لتلبية الاحتياج العاجل لليد العاملة، وكذلك يرغب الكثير من المهاجرين من العمال أن يعملوا فى الخارج لفترة محدودة لتحسين أحوال أسرهم فى أوطانهم. كما أن حكومات الدول المرسلة لا تريد أن تفقد رعاياها نهائيًا، لذلك لا تحظى

الأفكار القادمة من أوزوبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا عن فوائد التعددية الثقافية، بشعبية فى معظم الدول الآسيوية، أما عن تحويل المهاجرين إلى مواطنين فهو أمر مرفوض. يمكن تلخيص السياسة السائدة فى الدول الآسيوية فى عدة مبادئ: الهجرة ليست فى صالح الدولة الوطنية"، ويجب ألا تكون أكثر من وسيلة مؤقتة؛ يجب أن تهتم سياسات الهجرة على الأخص بتقييد الهجرة وليس بإدارتها؛ كما يجب ألا يسمح للمهاجرين بالاستيطان؛ كما لا ينبغى أن تقدم الجنسية للمقيمين من الأجانب كأمر مفروغ منه؛ ولا ينبغى أن تتغير الثقافة القومية استجابةً للتأثيرات الخارجية. (انظر Hugo – هيوجو، 2005؛ Castles – كاستلز، 2004b). والسؤال المهم الذى سيطرح نفسه فى المستقبل، فيما إذا كان الدعم لهذا النموذج الاستبعادى سيستمر. سنعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

شرق آسيا:

أدى المزيج من الازدهار الاقتصادى السريع مع انخفاض نسبة المواليد وتقدم سن السكان وازدياد الهجرة غير الشرعية فى شرق آسيا إلى تناقضات خطيرة، وخاصةً فى اليابان. بدأت تظهر أيضًا، فى كوريا وهونج كونج وتايوان والصين. (ستتم مناقشة الدول الأخيرة أدناه فى قسم الدول المصدرة للهجرة).

ازدادت واختلفت هجرة اليد العاملة فى اليابان منذ منتصف الثمانينيات. فقد ارتفع عدد السكان الأجانب فى اليابان من ٨١٧،٠٠٠ أجنبى عام ١٩٨٣ إلى مليونين عام ٢٠٠٥ (OECD – منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى 2007:349). هناك حوالى ٣٩ فى المائة من المقيمين الدائمين، (MOJ –

م.و.ج، 2006) أغلبهم من أصل كورى من الذين تم توظيفهم (أحيانًا بالقوة) باعتبارهم عمالاً منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها. بلغ عـــدد الكوريين عام ٢٠٠٥، ٥٩٩،٠٠٠ كوريًا. كما نتج عن هجرات اليد العاملـــة الحديثة مجموعات أخرى: من الصين (٥٢٠،٠٠٠) مهاجرًا؛ ومن البرازيل (٣٠٢،٠٠٠)؛ ومن الفلبين (١٨٧،٠٠٠)؛ ومن بيرو (٥٨،٠٠٠) (OECD - منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، 2007). ولكن لم تزل سياسات الحكومة والموقف العام معارضين لتوظيف اليد العاملة من الخارج والإقامة طويلـــة الأمد، خوفًا من إضعاف التجانس العرقى للسكان، ونظرًا للتدفقات المستمرة، فإن هذه السياسة تؤدى إلى ضغوط كبيرة.

أما عن كوريا، فقد تم تصدير اليد العاملة للخليج العربى فى السبعينيات والثمانينيات. ولكن منذ ذلك الوقت، مرت كوريا بفترة انتقالية من الهجـــرة: فبحلول عام ١٩٩٥، وصل نصيب الفرد من الناتج المحلـــى الإجمـــالى ١٠ آلاف دولار أمريكى، وبالتالى انخفضت الرغبة، بشكل واضـــح، لمغـــادرة البلاد من أجل العمل. لذلك أنشأت الحكومة عـــام ١٩٩٤ "نظـــام التـــدريب الصناعي" ليكون إطارًا متخفيًا لاستيراد اليد العاملة ذات الكفـــاءة المتدنيـــة. يفرض هذا النظام عدم تمتع "المتدربين" بحقوق العمال الـــشرعية، كمـــا أن أجورهم لا تصل إلى الحد الأدنى. وفى هذا الحال من ندرة العمالـــة تـــرك العمال وظائفهم ووجدوا وظائف غير شرعية بأجر وأوضاع أفضل. لـــذلك طرحت الحكومة الكورية عام ٢٠٠٤ نظامًا جديدًا لتصاريح العمـــل تعطـــى المهاجرين بموجبه نفس حقوق الكوريين فى سوق العمل، بما فيها حق تغيير الوظيفة والمعاملة بالمثل ولكن هذه التصاريح ظلت سارية المفعول لمـــدة ٣ سنوات فقط، ولم تطبق إلا على مواطنى الدول التى لديها اتفاق ثنـــائى مـــع

كوريا، (مثل الصين وغيرها من دول جنوب شرق آسيا ودول آسيا الوسطى) وقد منحت منظمة العفو الدولية وضعًا قانونيًا للمهاجرين الموجودين غير الشرعيين. (IOM – المنظمة الدولية للهجرة، 2005؛ OECD – منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، 2007:260) ولأول مرة، فاق عدد السكان الأجانب المقيمين فى كوريا الذى بلغ ٤٨٥,٠٠٠ أجنبيًا نسبة ١ فى المائة من إجمالى عدد السكان فى عام ٢٠٠٥. بصرف النظر عن العمالة المهاجرة فهذا العدد يشتمل على العرائس الأجنبيات (انظر أعلاه) والصينيين الذين هم من العرق الكورى. وقد أعدت الحكومة لجنة سياسية للأجانب عام ٢٠٠٦ لمعالجة التمييز العنصرى ضد الأجانب الذى اعتبر أنه سيكون مصدرًا لصراع اجتماعى محتمل. كما تم التخطيط لاتخاذ إجراءات قانونية لتنظيم الزواج عن طريق الوكلاء ولمنح تصاريح لدخول وتوظيف المهاجرين من العرق الكورى ممن لديهم الجنسية الصينية. (OECD – منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، 2007) وتمثل هذه الإجراءات، تحولاً كبيرًا، لدولة تهتم بشدة بالتجانس العرقى.

أما هونج كونج، فقد تحولت من اقتصاد صناعى كثيف العمال إلى اقتصاد ما بعد التصنيع، معتمدة على التجارة والخدمات والاستثمار، وذلك ما بين الخمسينيات وحتى إعادة اتحادها مع الصين عام ١٩٩٧، وقد تم توظيف عمال أجانب مؤهلين تأهيلاً عاليًا من أمريكا الشمالية وغرب أوروبا والهند فى مجالات التمويل المالى والإدارة والتعليم. كما دخلت أعداد هائلة من العمال الصينيين غير المهرة، بشكل غير شرعى. هاجر الكثير من العمال من هونج كونج من ذوى الكفاءات العالية إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا فى التسعينيات خوفًا من إعادة التوحيد (Skeldon - سكلدون، 1994)،

ولكن عاد الكثير منهم بعد حصولهم على حقوق الإقامة بالخارج أو الجنسية. (Pe-Pua et al. – بى بوا وآخرون، 1996). أصبحت هونج كونج منطقة إدارية خاصة (SAR) بقوانينها ومؤسساتها الخاصة. ويبين إحصاء عام ٢٠٠٦، أن إجمالى عدد السكان بلغ ٦,٩ مليونا، منهم ٦٠ فى المائة من مواليد هونج كونج، و٣٤ فى المائة مولودين فى مناطق أخرى من الصين، و٦ فى المائة مولودين فى دول أخرى. (HKCSD, 2007). لا يُسمح للعمال من ذوى الكفاءات المتدنية القادمين من اليابسة بالدخول، ولكن سُمح لحوالى ٣٨٠،٠٠٠ شخصًا بالدخول فى الفترة ما بين ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤ من خلال أحكام لم شمل الأسرة – وكان أغلبهم من النساء والأطفال. تعمل معظم النساء خادمات أو عاملات فى المطاعم (Sze, 2007 – سزى) وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٥، بلغ عدد الخادمات الأجانب فى هونج كونج ٢٢٣،٣٩٤، منهم ٥٣ فى المائة من الفلبين؛ و٤٣ فى المائة من إندونيسيا؛ و٢ فى المائة من تايلاند؛ لا يضمن للخادمات من الأجانب سوى الحد الأدنى من الأجور، كما أن تصاريح عملهن محدودة، ولا يسمح لهن بتغيير الوظيفة. (HKG – هكج، 2006).

أدخلت تايوان سياسة توظيف الأجانب عام ١٩٩٢ التى تسمح بتوظيف العمال المهاجرين فى المهن التى تعانى من نقص فى اليد العاملة، وتم تحديد مدة التوظيف إلى سنتين. جاء معظم العمال من تايلاند والفلبين وماليزيا وإندونيسيا قام بتوظيفهم سماسرة اليد العاملة، وقد ظل الكثير منهم بعد انتهاء المدة المصرحة لهم بشكل غير شرعى أو باللجوء إلى تغيير وظائفهم للحصول على أجور أعلى وللهرب من إعادة الدفع للسماسرة. (Lee and Wang – لى ووانج، 1996). وتتفاوت الإحصاءات فى الوقت الحالى بشدة: فالأرقام الرسمية تبين أن عدد العمال الشرعيين فى عام ٢٠٠٥ بلغت ٣٢٢،٧٧١

مهاجرًا (Skeldon– سكلدون، 279 :2006b)، بينما أكد هيوجو أن إجمالى عدد العمال الأجانب فى عام ٢٠٠٤ بلغ ٦٠٠،٠٠٠ مهاجر (Hugo – هيوجو، 2005:10). وقد وقعت الحكومة التايوانية اتفاقيات عمل مع فيتنام وتايلاند وإندونيسيا ومنغوليا والفلبين سعيًا وراء تنظيم نشاط وكالات للتوظيف، ولكن تضيف شبكة الوكالات المعقدة الممتدة بين تايوان ودول المنشأ، من تكاليف التوظيف بشكل كبير. (Skeldon سكلدون، 2006b:290).

جنوب شرق آسيا:

يتميز جنوب شرق آسيا بتنوعه الشديد فى العرق والثقافة والدين كما يتميز بفوارقه الكبيرة فى التنمية الاقتصادية، ولذا شعرت حكومات الدول المستوردة للمهاجرين بالقلق واهتمت بالمحافظة على التوازن فى القضية العرقية المعقدة وبمحاربة أى تهديد محتمل للأمن.

فسنغافورة مثلاً، دولة تفتقر للموارد الطبيعية، ولكنها استطاعت بنجاح أن تبنى اقتصادًا متحضرًا على مستوى دول العالم الأول من خلال التخصص فى صناعة الخدمات الحديثة، وهى تعتمد اعتمادًا كبيرًا على استيراد اليد العاملة بجميع مستويات الكفاءة. ويبيّن إحصاء عام ٢٠٠٠ أن إجمالى عدد السكان وهو ٤ مليون شخص، يشتمل على ٣,٣ مليون مقيم (أى ٨١,٢ فى المائة من إجمالى السكان)، و ٧٥٤،٠٠٠ شخصًا غير مقيم. (أى ١٨,٨ فى المائة). وقد ارتفعت أعداد القوى العاملة غير المقيمة من ٢٤٨،٠٠٠ إلى ٦٧٠،٠٠٠ عاملاً بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٦، ووصل الآن إلى ثلث إجمالى عدد القوى العاملة. تم تصنيف حوالى ٥٨٠،٠٠٠ من

المهاجرين عام ٢٠٠٦ على أنهم من الأقل كفاءة (Yeoh – إيـوه، ٢٠٠٧)، جاءوا من ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين وسريلانكا والهند والصين. يعمل الرجال الأجانب فى البناء وبناء السفن والنقل والخدمات، أما النساء فتعملن على الأغلب فى الأعمال المنزلية وخدمات أخرى. تفرض الحكومة ضريبة على العامل الأجنبى لتشجيع أصحاب الأعمال على الاستثمار فى التكنولوجيا الجديدة، بدلاً من تأجير المهاجرين، ومع ذلك فهذا لم يقلل من توظيف الأجانب، وإنما أدى إلى ضغط أشد على أجور المهاجرين. لا يُسمح للعمال من ذوى الكفاءة المتدنية أن يقيموا لفترة طويلة أو أن يأتوا بأسرهم، وعادة، يعمل المهاجرون لساعات طويلة ولمدة ستة أيام أسبوعيًا ويعيشون فى ثكنات، ولكن الحكومة تفضل دخول العمال من ذوى الكفاءة العالية والمهنيين المهرة وتهيئ لهم أوضاعًا مميزة. (IOM– المنظمة الدولية للهجرة، 2000b:82). وقد بلغ عدد حاملى تصاريح العمل، للكفاءات العالية ٩٠٠،٠٠٠ شخصًا عام ٢٠٠٦ (Yeoh – إيوه، 2007)، مما شجع هؤلاء المهاجرين – وخاصةً من ذوى العرق الصينى – على الاستيطان الدائم.

تعد ماليزيا هى الأخرى دولة من دول الاقتصاد الصناعى فى جنوب شرق آسيا التى تعتمد اعتمادًا كبيرًا على العمالة المهاجرة، وقد أدخل النمو الاقتصادى السريع ماليزيا منذ الثمانينيات لتحتل "الموجة الثانية فى اقتصاد النمور"، بالرغم من النقص الشديد فى اليد العاملة، خاصةً فى القطاع الزراعى. وقد وصل العدد الذى قدر مؤخرًا لليد العاملة الأجنبية ٢,٦ مليونًا (Skeldon - سكلدون، 2006b) نصفهم من العمال غير الشرعيين. كانت الهجرة مجالاً لجدل خاص بسبب التكوين العرقى المعقد فى ماليزيا، وقد عانت الحكومات المتتالية فى سعيها لإيجاد تقارب ملائم.

أما تايلاند، فقد أصبحت منذ الثمانينيات من القرن العشرين دولة مصدرة رئيسية للأيدى العاملة إلى الخليج ثم إلى تايوان وماليزيا واليابان وسنغافورة فى أوائل التسعينيات، وقد أدى النمو الاقتصادى السريع فى التسعينيات إلى بدء فترة انتقالية للهجرة. فقد جذبت الوظائف فى مجالات البناء والزراعة وأعمال التصنيع أعدادًا كبيرة من العمال من بورما وكمبوديا ولاوس وبنجلادش. يهرب الكثيرون من بورما بسبب العنف فى بلادهم، حيث إنه أصبح من الصعب التفريق بين العمال المهاجرين واللاجئين. معظم المهاجرين من غير الشرعيين: يشير سكلدون إلى أن تقديرات العمال الشرعيين الأجانب وصلت إلى ١٠٠،٠٠٠ عاملاً أجنبيًا فيما بين ١٩٩٩-٢٠٠٠، بينما وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين، إلى أكثر من مليون. بلغ العدد الإجمالى من العمال الأجانب فى تايلاند عام ٢٠٠٤ مليونيين. ولقد أنشأت السلطات التايلاندية نظام تقسيم المهاجرين إلى فئات "العمال المسجلون" ومنحت المهاجرين الذين دخلوا بشكل غير قانونى فرصة العمل بشكل قانونى. (Skeldon – سكلدون، 2006b:285) مازال بعض التايلانديين يسعون للعمل فى دول أخرى كما يبقى الاتجار فى النساء التايلانديات بغرض الجنس مشكلة كبرى. (Hugo – هيوجو، 2500:24-25) ومع انخفاض الخصوبة والنمو الاقتصادى السريع لم يعد العديد من التايلانديين مهتمين بالعمل فى المهن الدنيئة والصعبة والخطيرة. أما عن تحول تايلاند إلى دولة مستقبلة للهجرة فهو قائم على قدم وساق. (Skeldon– سكلدون، 2006b:285).

دول الهجرة:

مثلما دعمت دول محيط البحر الأبيض المتوسط التوسع الصناعى الأوروبى حتى السبعينيات، كان لآسيا مناطقها التصنيعية الخاصة التى تمدها

باليد العاملة مثل الصين ودول آسيا الجنوبية والفلبين وإندونيسيا وفيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما. وأصبحت هذه الدول من الدول الممولة المهمة لليد العاملة لهذه المنطقة بل ولبقية العالم. ولقد أسست حكومات الدول الآسيوية المرسلة للعمالة إدارات خاصة لتنظيم التوظيف وحماية العمال. والمثال على ذلك مكتب بنجلادش للقوى العاملة والتوظيف والتدريب (BMET)، وأيضًا المكتب الهندى لحماية المهاجرين الذين يعملون فى الخارج والذى اندرج مؤخرًا تحت وزارة جديدة خاصة بالهنود العاملين فى الخارج. فحكومات الدول التى ترسل اليد العاملة ترى أن الهجرة أصبحت أمرا حيويًا لدعم اقتصادها، فهى جزئيا، تأمل أن تحد من البطالة وتوفر لليد العاملة التدريب والخبرة الصناعية. ولكن السبب الرئيسى هو تحويلات العاملين (انظر الفصل الثالث أعلاه؛ وHugo – هيوجو، 2005:28-33). ولقد أصبح التغيير واضحًا بأوائل القرن الواحد والعشرين، حيث انتشر التطور الصناعى إلى مناطق جديدة وأصبحت أنماط الهجرة أكثر تعقيدًا. وهكذا تجذب بعض الدول المرسلة لليد العاملة المهاجرين للتعويض عن عدم التوازن الديموغرافى مثل الموظفين ذوى الكفاءات العالية أو الأزواج والزوجات.

الصين دولة واسعة تكثر فيها الهجرة الداخلية – خاصةً من المناطق الزراعية التى تقع فى الغرب والوسط إلى سواحل البحر شرقًا، حيث التصنيع السريع. أما بالنسبة للهجرة الدولية فمازالت الصين تعتبر منطقة مصدرة للهجرة على شكل موجات نحو أمريكا الشمالية وأوروبا– ومؤخرًا نحو أفريقيا.– فهذه الأخيرة ترتبط بقوة باهتمامات الصين التجارية الجديدة فى دول مثل موزامبيق وزامبيا وزمبابوي والسودان. ولكن من الجدير بالذكر أن "عهد العمالة الرخيصة فى الصين قد انتهى" (Skeldon – سكلدون، 2006:282)، يشير التوسع الاقتصادى السريع والانخفاض الحاد فى المواليد،

بسبب سياسة الطفل الواحد إلى أن أعداد اليد العاملة الريفية فى الصين آخذة فى النفاد، وقد تم الإبلاغ عن نقص فى اليد العاملة خاصةً فى الموظفين من ذوى الكفاءات العالية فى المدن الصناعية التى تقع على الساحل الشرقى. وقد ساعد دخول المهنيين من هونج كونج وتايوان ودول أخرى على ملء الفجوة، بينما تستمر الهجرة العاملة من الصين وقد تصبح الصين على المدى البعيد وجهة هامة لاستيراد المهاجرين الذين يرغبون فى تحسين وضعهم الاقتصادى وكذلك للبحث عن عرائس.

أما الهند، فقد هاجر منها الكثيرون ويقدر أن عدد "الهنود المشتتين" وصل إلى حوالى ٢٠ مليون شخص (بمن فيهم الأشخاص الذين من أصل هندى ويحملون الآن جنسيات أخرى). ولا يزال الهنود يذهبون فى أعداد كبيرة إلى الخليج كعمال يدويين كما يذهبون إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة باعتبارهم موظفين من ذوى الكفاءات العالية، (مثل متخصصين فى تكنولوجيا المعلومات وممارسى الطب وما إلى ذلك) ومع ذلك، ففى مقابل تصدير العاملين من ذوى الكفاءات العالية عادت تدفقات الكثير منهم من ذوى الكفاءات ورأس المال الذى ساهم فى تطوير الصناعة الحديثة وصناعة الخدمات فى بعض المناطق فى الهند. (Khadria, 2008 – كادريا).

تعد الفلبين دولة مهمة من دول الهجرة، حيث يبلغ عدد الفلبينيين بالخارج ثمانية مليون شخصًا، وهو عدد يمثل ١٠ فى المائة من إجمالى عدد سكان الدولة الذى يبلغ ٨٥ مليونًا وهؤلاء المهاجرون متفرقون فى جميع دول العالم. أصبح تصدير اليد العاملة من السياسات الرسمية منذ السبعينيات من القرن العشرين بعد أن نمت "ثقافة الهجرة"، حيث أصبح السفر إلى الخارج للعمل شيئًا متوقعًا وعاديًا للكثير من الناس. وقد أنشأت الفلبين

مؤسسات قوية لإدارة تصدير اليد العاملة وللحفاظ على الروابط مع الذين يعيشون فى الغربة أو الشتات. ومع ذلك، أصبحت الهجرة أمرًا مثيرًا للجدل فى الفلبين، فمساهمتها فى تطوير البلد اقتصاديًا واجتماعيًا ليست واضحة كل الوضوح. (Asis – أسيس، 2008).

المهاجرون ذوى الكفاءات العالية والطلاب:

على الرغم من أن معظم المهاجرين الآسيويين عمال من ذوى المهارات المتدنية، إلا أن حركة المتخصصين والمديرين التنفيذيين والفنيين وغيرهم من الموظفين من ذوى الكفاءات العالية بدأت فى الزيادة. فمنذ الستينيات من القرن العشرين، بدأ انتقال الحاصلين على مؤهلات جامعية من الدول الأقل تقدمًا فى الجنوب للعمل فى أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وأوروبا وأحيانًا للاستيطان الدائم. وقد تمثل "هجرة العقول" هذه، خسارة كبيرة فى رأس المال البشرى فى مجال الطب والعلوم والهندسة والإدارة والتعليم وقد تمثل أيضًا عقبة خطيرة أمام التنمية. فالطلاب المهاجرون الذين حصلوا بالفعل على درجة البكالوريوس، عادة ما يذهبون إلى دول أكثر تقدمًا للقيام بدراسات عليا، حيث يظل الكثير منهم هناك بعد التخرج ولا تبقى لهم أى صلة ببلادهم الأصلية.

إلا أنه فى السنوات الأخيرة تغيرت النظرة نحو هجرة ذوى الكفاءات العالية بعد أن أظهر المحللون التأثيرات الإيجابية المحتملة من الانتقال دوليًا للموظفين ذوى الكفاءات العالية المبنية على تطور فكرة المشتتين، فمن الممكن أن يكونوا مصدرًا للتحويلات المالية والاستثمار فى بلادهم الأصلية،

كما أنهم، قد يساعدون المنتجين فى بلادهم للحصول علـــى أســـواق جديـــدة بالخارج. يستطيع المشتتون أن يساعدوا فى نقل المعرفة والمهـــارات وفـــى تسهيل العودة المؤقتة أو العودة الدائمة للخبراء. (انظـــر Hugo – هيوجـــو، 2005:33-37) تركز المناقشات المهمة، حاليًا، على ما يمكن أن تفعله الـــدول بشكل خاص من أجل تخفيض "هجرة العقول" وتسهيل "تداولها بين الـــدول" ولكن مازالت سياسات الدول المتقدمة تهدف إلى جـــذب المـــوارد البـــشرية النادرة والشحيحة من الجنوب. وقد تم تناول هذه القضايا فى الفصل الثالث فيما سبق، أما هنا فسنتناول بعض الاتجاهات الآسيوية.

بينت الدراسات التى أجريت على الدول الآسيوية أنه كان هنـــاك فـــى الثمانينيات والتسعينيات، خسارة كبيرة فى عدد المواطنين من ذوى الخبـــرة. ففى حالة الفلبين بلغ عدد المهاجرين منها بشكل دائم من الذين يحملون شهادة جامعية ٤٠ فى المائة؛ كما هاجر ٣٠ فى المائة من العـــاملين فـــى مجـــال تكنولوجيا المعلومات؛ و٦٠ فى المائة من الأطباء. أما فى سريلانكا فيـــشكل المتخصصون المؤهلون أكاديميًا ما يقارب ثلـــث عـــدد المهـــاجرين منهـــا. (Lowell et al. – لويل وآخرون، 2002). من جانب آخر، هناك اعتماد كبير على الحاصلين على دراسات عالية والمتخصصين مـــن المهـــاجرين مـــن الشمال. تبين الإحصاءات فى الولايات المتحدة أن ٤,٣ مليونًا من الأشخاص المولودين بالخارج من خريجى الجامعات مما يعادل ١٢ فـــى المائـــة مـــن إجمالى عدد خريجى الجامعات فى أمريكا، وكان نصف الخـــريجين الـــذين وصلوا فى التسعينيات من آسيا، قادمين من أهم مصدرين من الهند والصين. عمل الثلث منهم تقريبًا فى مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية وفى الوظائف المتعلقة بالحاسب الآلى، فعلى الأرجح، أن أعداد المتخرجين مـــن الجامعـــة من المولودين بالخارج من أطباء أو جراحين، ضِـــعف أعـــداد المولـــودين

فى أمريكا. (Batalova – باتالوفا، 2005). وقـد لعـب المتخصـصون فـى تكنولوجيا المعلومات من الهنود والصينيين دورًا هامًا فـى نهـوض وادى السيلكون. وحاليًا تتنافس الدول الأوروبية مثل المملكـة المتحـدة وألمانيـا وفرنسا مع أمريكا وأستراليا وكندا على جذب ذوى الكفاءات العالية.

هناك نوع آخر من هجرة المؤهلين تأهيلاً عاليًا، وهى التـى تتعلـق بانتقال المديرين التنفيذيين والخبراء داخل الشركات المتعـددة الجنـسيات أو الموظفين الذين يتم تعيينهم بالخارج من قِبل المنظمات الدولية. يمكن اعتبار استثمار رأس المال فى الدول النامية بديلاً لهجرة العاملين من ذوى المهارات المتدنية إلى الدول المتقدمة، ولكنه يؤدى إلى حركـة المـوظفين مـن ذوى الخبرة فى اتجاه عكسى، حيث بلغ عدد الإخصائيين الأجانب فـى الـصين ٢٠٠,٠٠٠ شخصًا عام ٢٠٠٠، وفى ماليزيا كان هناك ٣٢,٠٠٠ شخصًا؛ وفى فيتنام بلغوا ٣٠,٠٠٠ شخصًا؛ جاءوا من دول آسيوية أخرى، وكـذلك من الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا (Abella، 2002). يحفز استثمار رأس المال الوارد من الخارج على التغيير الاجتماعى والاقتصادى وإلى الاتجـاه نحو السكن فى المدن. فالمتخصصون من العابرين ليسوا وكلاء فقط للتغيير الاقتصادى، فهم حاملون أيضًا لقيم ثقافية جديدة. والروابط التى يخلقونها، قد تشجع الناس من الدول النامية إلى الانتقال إلى الدول المستثمرة للبحث عـن التدريب أو العمل. أما العائدون من المتخصصين العـابرين، فيحـضرون معهم خبرات وقيمًا جديدة، وقد يؤدى هذا إلى تغيرات هامة فـى أوطـانهم الأصلية.

غالبًا ما يسبق انتقال الطلاب هجرة ذوى الكفاءة، فقد انتقل ٢,٦ مليون طالب آسيوى إلى دول أخرى للدراسة ما بين عام ١٩٩٨ و٢٠٠٣. وكـان

الصينيون أكبر مجموعة، حيث بلـــغ عـــددهم ٤٧١،٠٠٠ طالبًـــا؛ وتلاهـــم الكوريون الجنوبيون؛ (٢٤١،٠٠٠)، ثم الهنود (٢٠٧،٠٠٠)، ثم اليابـــانيين (١٩١،٠٠٠) (Hugo – هيوجو، 2005:12). هناك تنافس شديد بـــين الـــدول المتقدمة لجذب الطلاب الذين يدفعون المصاريف الدراسية، كما أن الكثير من الطلبة آثروا البقاء فى الدول المتقدمة بعد التخرج، خاصةً الحاصلين علـــى الدكتوراه. (Abella – أبيللا، 2002). ولقد غيرت أستراليا قـــوانين الهجـــرة فى عام ١٩٩٩: ففى الماضى كان مفروضًا على الطلاب مغادرة أســـتراليا بعد التخرج مباشرة، كما كان عليهم الانتظار على الأقل لمدة عامين قبـــل التقدم بطلب للهجرة. أما الآن فيمكن للطلبة البقاء فى أستراليا خلال تكملـــة أوراق الهجرة.

ومن الاتجاهات الهامة والبارزة كثرة تنقل ذوى المهارات العالية داخل آسيا، وقد أصبحت تدفقات الهجرة الإقليمية أكثر تنوعًا. تحاول جاهدة كل من الهند واليابان وسنغافورة وتايوان وكوريا وماليزيا جذب المتخصصين مـــن الخارج، إما بشكل مؤقت أو على أساس الإقامة الدائمة. قدمت هـــذه الـــدول لهذه الفئة هجرة مميزة وأنظمة للإقامة كما فعلت دول الشمال تسعى الـــدول الآسيوية فى الغالب إلى استعادة مواطنيهـــا المـــشتتين مـــن المتخصـــصين والطلاب الذين رحلوا حينما كانت الفرص فى بلادهم قليلة. نجحت تـــايوان، على وجه الأخص، فى المحافظة على التواصل مع المغتربين وجذبهم للعودة مع تقدم عمليات التصنيع. (Hugo – هيوجو، 2005:35-37) تحاول دول أخرى السير على نهجها. ويمثل المشتتون من الصينيين مصدرًا محوريًـــا لـــرأس المال والخبرة فى الطفرة الاقتصادية الصينية.

يعكس الوجه المتغير فى هجرة ذوى المهـــارات العاليـــة التحـــولات الكبيرة التى تتم فى مجال الهجرة فى آسيا، والمثال على ذلك عدد الصينيين المسافرين إلى الخارج كل عام، (للعمل وللسياحة)، حيث قفز العدد من أقـــل من مليون عام ١٩٩٠ إلى ما يقارب ١٥ مليونًا بحلول عام ٢٠٠٣.(Hugo – هيوجو، ٢٠٠٥:١١) وقد حصل تغيير مماثل لهذا وهو ارتفاع مستوى التعليم العالى داخل المنطقة، حيث يتنافس على الطلاب الأجانب كل مـــن اليابـــان والصين وكوريا يسافر القليل من الطلبة الصينيين إلى الخارج، بينما تـــزداد تدفقات الطلاب الأجانب (وخاصةً من تايلاند) للدراسة فى الصين. أما فـــى اليابان، فازدياد الطلاب الأجانب فيها أصبح ملحوظًـــا: ففـــى عـــام 2005) التحق بالدراسة ١٠٩،٥٠٨ طالبًا. (IOM – المنظمة الدولية للهجرة، 2005) وقد بدأت كل من أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وأوروبا فى افتقـــاد مكانتهـــا وسيطرتها، على صناعة التعليم الدولية.

اللاجئـــون:

أشارت اللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن عدد اللاجئين فى آسيا (منطقة المحيط الهادى) فى أواخر عام ٢٠٠٤، بلغ ٣,٤ مليونًا، وهو ما يعادل ٣٣ فى المائة من العدد الإجمالى العالمى، ويعد هذا هبوطًـــا حـــادًا مقارنةً بعام ٢٠٠٠ الذى بلغ فيه عدد اللاجئين فى آسيا ٥,٤ مليونًـــا، ممـــا يعادل ٤٤ فى المائة من العدد الإجمالى العالمى، الذى كـــان ١٢,١ مليونًـــا) (اللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، UNHCR,2000b:118). ويعكـــس هذا الهبوط استقرارًا سياسيًا منذ النصف الثانى من القرن العـــشرين، حيـــث تأثرت آسيا بالاضطرابات العنيفة التى نشأت نتيجةً لصراعات التحرير مـــن الاستعمار ومن الحرب الباردة. وبمعنى أوســـع نتيجـــة للهجـــرة القـــسرية

(انظر الفصل الثامن) حيث تم ترحيل الملايين من النـــاس نتيجـــة للعنـــف والكوارث ومشاريع التطوير ولكن في الواقع، ظلت الأغلبية العظمـــى مـــن الناس في أوطانهم. سينصب تركيزنا هنا على عابري الحدود الدولية. مـــع أواخر عام ٢٠٠٦، استمرت أفغانستان في تصدر قائمة اللاجئين في العالم، فهناك ٢,١ مليون لاجئ مبعثرين في ٧١ دولة مختلفة من الدول التي أعطتهم حق اللجوء السياسي. (بنسبة ٢١ في المائة من إجمالي عدد اللاجئـــين فـــي العالم)، وتليها العراق بعدد ١,٥ مليون لاجئ يقيمون علـــى الأخـــص فـــي الأردن وسوريا. وفي الحقيقة، ازداد عدد اللاجئين في العالم زيـــادة كبيـــرة لأول مرة في عام ٢٠٠٦ منذ عام ٢٠٠٢، والسبب الرئيسي حرب العراق. (UNHCR - اللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئـــين، 2007a)، وهكـــذا تعتبر منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي هادئة نسبيًا مقارنة بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

حدثت في آسيا ثلاث حالات طارئة لنزوح وهجرة جماعية للاجئـــين. أولاً نتيجة لتقسيم الهند في عام ١٩٤٧ ثم بسبب الحروب في الهند الصينية وأفغانستان. وقد هرب أكثر من ٣ مليون شخص من فيتنام ولاوس وكمبوديا بعد انتهاء الحرب في فيتنام عام ١٩٧٥. غادر الكثير منهم فـــي "قـــوارب بشرية" مبحرين إلى مسافات بعيدة، في قوارب صغيرة الحجـــم ومزدحمـــة بالناس ومعرضة للغرق أو لاعتداءات القراصنة. خلال العشرين عامًا التالية، وجد ٢,٥ مليونًا منهم مأوىً جديدًا في مناطق أخرى، بينما عاد ٠,٥ مليونـــًا منهم إلى فيتنام. كما أعيد استيطان أكثر من مليون منهم في الولايات المتحدة وعددًا أقل في أستراليا وكندا وأوروبا الغربية. وافقت الصين علـــى قبـــول حوالي ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ، على الأغلب من الذين هم بالأصـــل مـــن عـــرق صيني. ولم تقبل دول آسيوية أخرى باستيطانهم، لذلك تبنت جميـــع الـــدول

المهتمة بالقضية "خطة عمل شاملة" عام ١٩٨٩. تم من خلالها إعادة توطين الأشخاص الذين كانوا يقيمون بالفعل فى المخيمات، أما طالبى اللجوء السياسى فكان يتم التأكد من أنهم بالفعل من ضحايا الاضطهاد. وأما الذين يثبت عليهم أنهم مهاجرون من أجل العمل فكان يفرض عليهم العودة إلى أوطانهم. قدمت فيتنام فى عام ١٩٧٩ "برنامج الترحيل المنظم" للسماح بالهجرة الشرعية، خاصةً لهؤلاء الذين لهم أقارب فى الخارج. وبحلول عام ١٩٩٥ أُغلقت معظم المخيمات واعتُبرت حالة الطوارئ منتهية. (اللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR,2000b:79-103).

فر من أفغانستان حوالى ثلث سكانها، بلغ عددهم الإجمالى ١٨ مليونًا بعد التدخل العسكرى السوفيتى عام ١٩٧٩ وعثرت الأغلبية الساحقة منهم على ملجأ فى الدول المجاورة مثل باكستان (٣,٣ مليونًا فى عام ١٩٩٠)، وإيران (٣,١ مليونًا) اللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR,2000b:79-103)، ولم تكن هناك أية مبادرة لإعادة توطينهم بالخارج بشكل رسمى. فقد حصلت حالة الطوارئ الأفغانية، مباشرةً بعد الترحيل الجماعى للهنود الصينيين، ولم يكن لدى الدول الغربية استعداد لتوفير مأوى لموجات اللاجئين الجديدة. إضافةً إلى ذلك، أراد قادة المجاهدين (المقاومة المسلحة الإسلامية) أن يستخدموا مخيمات اللجوء كقواعد للتجنيد والتدريب. كانت باكستان وإيران على استعداد لتوفير الملجأ لفترات طويلة لأسباب سياسية وإنسانية ودينية وثقافية ووفرت الولايات المتحدة لباكستان دعمًا عسكريًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا كبيرًا من ناحية أخرى لم تحظ إيران بمساعدة خارجية تذكر رغم كونها واحدة من أهم الملاجئ فى العالم للاجئين. (UNHCR – اللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، 2000b:118).

يعتبر الاختلاف فى التعامل والمعالجة بين القضيتين الفيتنامية والأفغانية مثالاً واضحًا عن الكيفية التى يمكن من خلالها أن تصبح حركات الهجرة الاضطرارية جزءًا من اعتبارات سياسية خارجية أوسع تتحكم فيها القوى العظمى. (Surke&Klink – سورك وكلينك، 1987) وقد عاد إلى الوطن أكثر من ١,٥ مليون لاجئ أفغانى بعد انتهاء التدخل السوفيتى عام ١٩٩٢، ولكن تأخرت عودة الباقين بسبب استيلاء طالبان المتعصبين على الحكم، وبسبب القحط والجفاف الذى دام أربع سنوات، وأيضًا بسبب حالة الدمار التى كانت مخيمة على البلاد. ذهبت أعداد متزايدة من الأفغان للعمل فى دول الخليج للمساعدة فى تمويل التكاليف من أجل إعادة بناء القرى، بينما طلب الآخرون اللجوء السياسى فى الدول الغربية. (اللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، UNHCR,1995:182-183).

أدرك العالم بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ العواقب التى تؤدى إليها حالات الصراع المطولة، فقد أصبحت أفغانستان مركزًا للشبكة الإرهابية العالمية القاعدة، وأيضًا المنتج الأكبر فى العالم للهيروين. كما اعتبر العالم أن الأعداد الهائلة من اللاجئين الأفغان الذين يعيشون فى الشتات قد أصبحوا أحد عناصر التهديد للأمن العالمى. كان هدف الغزو الأمريكى لأفغانستان تدمير القاعدة وطالبان والمساعدة على تأسيس حكومة شرعية، والسماح بعودة اللاجئين. بدأت كل من السلطة الأفغانية الانتقالية واللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين برنامجًا للعودة الجماعية فى مارس ٢٠٠٢، وبحلول يوليو، كان قد عاد أكثر من ١,٣ مليون أفغانى منهم و١,٢ مليونًا من باكستان و١٠٠,٠٠٠ من إيران. وتسببت هذه العودة السريعة وغير المتوقعة للوطن بضغوط مالية شديدة على اللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. (UNHCR – اللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون

اللاجئين،2002). لم تكن الدول الغربية التى كانت على استعداد لإنفاق المليارات على التدخل العسكرى جاهزة لتمويل الغوث والإعانة. بينما بدأت حكومة أستراليا والمملكة المتحدة ودول غربية أخرى فى إعادة طالبى اللجوء السياسى الأفغان إلى بلادهم، رغم أنه لم يكن واضحًا إذا كانت الأحوال آمنة فى أفغانستان، وقد عطل تكثف العداوة بين القوة الأمريكية وطالبان منذ عام ٢٠٠٥ من عودة المزيد منهم. استمرت باكستان وإيران فى استضافة أكبر مجموعة من اللاجئين فى العالم- وهو ما يقارب من مليون لاجئ فى كل بلد منهما. (UNHCR - اللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، 2007a).

وإلى جانب هاتين الحركتين الكبيرتين للاجئين كانت هناك هجرات أقل فى العدد، ولكنها ليست أقل شعورًا بالصدمة والدمار بالنسبة لأولئك المعنيين، فقد طلب الآلاف من الصينيين اللجوء إلى الخارج بعد فشل الحركة الديمقراطية عام ١٩٨٩، كما أدت الصراعات المتعلقة بتفكك الاتحاد السوفيتى السابق إلى نزوح جماعى فى التسعينيات، مما أثر على دول جديدة من ضمنها جورجيا والشيشان وأرمينيا وأذربيجان وطاجاكستان. كما فر ٥٠،٠٠٠ شخص على الأقل من كوريا الشمالية إلى الصين. تشمل مجموعات اللاجئين طويلة الأمد اللاجئين من التبت والبهتان إلى الهند ونيبال وأيضًا اللاجئين من بورما إلى تايلاند وبنجلادش. كما فر المسلمون من جنوب تايلاند وجنوب الفلبين إلى ماليزيا ما بين ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ هربًا من الصراع الداخلى المستمر. وقد أدت الحرب الأهلية الطويلة فى سريلانكا إلى إزاحة جماعية داخلية وكذلك إلى تدفقات من اللاجئين إلى الخارج. أظهرت التقديرات فى عام ٢٠٠١ أن عدد "التاميل" من السرلانكيين المقيمين فى مخيمات بالهند بلغ ١٤٤,٠٠٠ لاجئ؛ بينما انتشر الباقون حول العالم. تسببت عودة الصراعات عام ٢٠٠٦ إلى نزوح جديد لحوالى ٢٠٠،٠٠٠

شخصًا، كما أُجبر أغلبية عدد السكان فى شرق تيمور على الفرار نتيجة للعنف فى زمن التصويت من أجل الاستقلال عام ١٩٩٩، بالرغم من أن معظمهم استطاع العودة بعد مهمة حفظ السلام للأمم المتحدة. ولكن عاد العنف من جديد ليرغم ١٥٠،٠٠٠ شخص على ترك منازلهم مرة أخرى عام ٢٠٠٦. وأيضًا أدت التحولات السياسية الشديدة فى إندونيسيا بعد عام ١٩٩٨ إلى هجرة جماعية، وكذلك إلى تدفقات اللاجئين من مناطق الحرب الأهلية مثل آتشيه، ومرة أخرى، استطاع الكثير من الناس العودة بفضل تسويات السلام الأخيرة. (UNHCR – اللجنة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، 2006a).

تبين التجربة الآسيوية مدى تعقد حالات اللجوء فى أحوال التغيير الإقليمى السريع، فالحالات عادةً لا تكون مجرد اضطهاد سياسى على المستوى الشخصى، بل تلعب جميع الضغوط والأوضاع الاقتصادية والبيئية دورًا أساسيًا. فتحركات اللاجئين مثل الهجرة الجماعية لليد العاملة ما هى إلا نتيجةٌ لتحول اجتماعى شامل يتم حاليا فى آسيا. (Van Hear – فان هير، 1998). تؤدى الاختلافات، طويلة الأمد، فى الدين والعرق إلى تفاقم الصراعات، وعادةً تشجع على العنف بأعلى مستوى. يعوق النقص فى الموارد الاقتصادية وعدم وجود ضمانات تكفل حقوق الإنسان فى الدول الضعيفة والاستبدادية تحسن الأحوال التى تسمح فى عودة اللاجئين مرة أخرى إلى أوطانهم. وقد شاركت الدول الغربية فى الصراعات حول تشكيل الدول والأمم فى آسيا، وتم وضع شروط للاستجابة لقبول اللاجئين السياسيين وفقًا لهذه التجارب.

استنتاجات: رؤية شاملة للهجرة الآسيوية

بدأت الهجرة الآسيوية الأخيرة من خلال تدفقات الاستيطان الدائم إلى أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وأوروبا منذ ١٩٥٠ ثم ازدادت بشدة منذ ١٩٧٠، مدفوعة بالطلب الشديد إلى اليد العاملة فى منطقة الخليج وبعدها التوسع الصناعى السريع ولكن غير المنظم داخل المنطقة. مازالت معظم الحكومات ترى الهجرة الآسيوية من منظور يرتكز على الاقتصاد – فالدول المستقبلة تؤكد أهمية العمل لفترة مؤقتة، أما الدول المرسلة فتنظر إلى الفوائد الاقتصادية الناتجة عن التحويلات المالية وإلى احتمال تطوير مشكلة الشتات، ولكن فى الحقيقة، تتحرك الهجرة الآسيوية بشكل سريع إلى ما هو أبعد من التأثيرات الاقتصادية البحتة، فهى فى طريقها لأن تصبح عنصرًا رئيسيًا للتغيير الديموغرافى والاجتماعى والسياسى.

كان القرن الواحد والعشرون فترة تنوع متزايد فى الهجرة الآسيوية، حيث نرى تراوحًا فى مستويات الكفاءة لدى المهاجرين الآسيويين: يهاجر الكثير من العمال من ذوى الكفاءات المتدنية خارج المنطقة ولكنهم يهاجرون داخل المنطقة بشكل أكبر، بينما يهاجر كثير من العمال المميزين إلى الدول التى تقع فى الشمال. ويهاجر عدد أكبر إلى دول آسيوية أخرى. أما المغتربون المقيمون فى مناطق أخرى من العالم فينجذبون إلى المناطق ذات النمو الاقتصادى المنتعش. والأمر البالغ الأهمية، هو تأنيث الهجرة، حيث إن الطلب على النساء الآسيويات يزداد فى مهن متعددة، بينما تزداد الهجرة من أجل الزواج بشكل سريع، والسبب الرئيسى فى ذلك هو التغير الديموغرافى فى شرق آسيا وجنوبها. من الواضح أن إطالة المهاجرين لمدة إقامتهم فى الخارج قد أدى إلى جمع شمل الأسرة وتكوين المجتمعات، أما عن اللاجئين وغيرهم من مجموعات الهجرة قسرًا، فما زال عددهم كبيرًا وأوضاعهم فى غاية السوء.

ينطبق هذا التنوع الشديد أيضًا على المستوى القومي والمستوى الإقليمي، ولم يعد هناك خط فاصل كما كان في الماضي بين الدول التي كانت في الغالب مستقبلة للمهاجرين والدول المصدرة لهم: فالدول الأسيوية جميعها تشهد بالفعل هجرة منها وإليها في آن واحد، وعلى أشكال مختلفة. وأحيانًا تعتبر هذه الدول أيضًا مناطق انتقالية خلال الهجرة. وتعتبر بعض الدول التي كان لديها عمالة فائضة من جيل مضى مثل كوريا وتايلاند وماليزيا الآن أقطابًا جاذبة. أوقفت بعض الدول التي كانت مصدرة للمهاجرين المميزين، خاصة تايوان وكوريا وأيضًا الصين بشكل أوَّلي هجرة العقول بنجاح، وهكذا استفادوا من خبرات وكفاءات العائدين.

بالرغم من أن الهجرة الآسيوية أصبحت أكثر تعقيدًا، إلا أنها مازالت تحمل سمات عامة، أحدها نقص التخطيط على المدى البعيد: فقد تشكلت الهجرات ليس فقط وفقًا لسياسات الحكومات من أجل المزيد من العمل، بل أيضًا، نتيجة لنشاط أصحاب العمل والمهاجرين وصناعة الهجرة ككل. ازدادت الهجرة غير الشرعية بشكل كبير ولعب الوكلاء والسماسرة في ذلك دورًا هامًا. يتناقض الضعف في إدارة الهجرة في بعض الدول بشدة مع النموذج السائد للهجرة الآسيوية القائم على الرقابة الصارمة على العاملين الأجانب وعلى حظر الاستيطان ولم شمل العائلة وعلى إنكار حقوق العاملين. تشير الحكومات الآسيوية بشكلٍ صريح إلى التجربة الأوروبية التي تحول فيها العاملون من زائرين مؤقتين إلى مستوطنين وإلى تشكل الأقليات العرقية الجديدة مما أدى إلى تغيرات جذرية في الثقافات القومية والهويات. تؤكد السلطات الآسيوية على أهمية المحافظة على التجانس العرقي، بينما تتمنى حكومات جنوب شرق آسيا حماية التوازن العرقي الموجود حاليًا، غير أن

عولمة الهجرة أدت إلى تغييرات سريعة، مما جعل الأمر غير واضح، كيف ستتمكن الحكومات الآسيوية من منع هذه التحولات المفاجئة وغير المرتقبة.

عندما حاول الأوروبيون الغربيون أن يخفضوا من عدد السكان الأجانب فى عام ١٩٧٠، وجدوا أنه أمر صعب التحقيق لعدة أسباب: فقد أصبح اقتصادهم قائمًا على اليد العاملة الأجنبية، كما أن أصحاب العمل أرادوا قوى عاملة ثابتة ومستقرة، كان المهاجرون محميين بأنظمة شرعية قوية مالت لأن تضمن لهم رعاية اجتماعية، شملت حتى من هم ليسوا من المواطنين. بدأت مثل هذه الضغوط، تتضح أيضًا فى آسيا، فهناك مؤشرات تدل على زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية لاستخدامهم فى الوظائف "المتدنية والخطيرة والصعبة"، بسبب بطء حركة نمو القوى العاملة فى الدول الصناعية ورفض العاملين المحليين الوظائف المتدنية، ففى هذه الأحوال، يسعى أصحاب العمل إلى الاحتفاظ "بالعمالة الجيدة"، ويطيل المهاجرون مدة بقائهم، مما يؤدى إلى لم شمل الأسر أو تكوين أسر جديدة فى الدول المستقبلة، وهذا يحدث خاصة للعاملين من ذوى الكفاءات الضعيفة، أما ذوى الكفاءات العالية فيتميزون بتصاريح عمل وقوانين إقامة مغرية. وهذا عامل يشجعهم على الاستيطان الدائم، مما يؤدى إلى تنوع ثقافى كبير.

قد يكون لتأنيث الهجرة على المدى الطويل تأثيرات هامة على الأنماط الديموغرافية والقيم الثقافية. كما أن الميل نحو الاتجاهات الديمقراطية وسيادة القانون جعل من الصعب تجاهل حقوق الإنسان. يشير نمو المنظمات غير الحكومية التى تعمل من أجل حقوق المهاجرين فى اليابان وماليزيا والفلبين إلى قوة المجتمع المدنى الآخذة فى التزايد، لذا فيبدو أنه من المعقول التنبؤ أن الاستيطان والتنوع الثقافى المتزايد سوف يؤثر على كثير من الدول

الآسيوية المصدرة لليد العاملة، إلا أن الحكومات الآسيوية بدأت فى التفكير فى أهمية وضع خطط للتعامل مع آثار الهجرة على المدى البعيد.

بالرغم من النمو السريع فى الهجرة، إلا أنها مازالت تعتبر حركات انتقالية صغيرة مقارنة بعدد سكان آسيا الهائل، فنسبة العاملين المهاجرين من القوى العاملة فى دول مثل اليابان وكوريا أصغر بكثير من نسبتهم فى القوى العاملة فى الدول الأوروبية. (رغم أن نسبتهم فى سنغافورة وماليزيا عالية) ولكن احتمالات النمو واضحة، فالنمو الاقتصادى السريع فى الشرق والجنوب الشرقى من آسيا سوف يجذب بالتأكيد أعدادًا هائلة من العمال المهاجرين فى المستقبل. وقد ينتج عن هذا عواقب اجتماعية وسياسية بعيدة المدى. ولقد سمى القرن الواحد والعشرين "قرن منطقة المحيط الهادي" لإظهار مدى أهمية التطور الاقتصادى والسياسى فى هذه المنطقة، ولكنه سيكون أيضًا بالقطع عصرًا لنمو سريع فى الهجرة وفى التنوع السكانى فى المنطقة الآسيوية.

دليل لمزيد من القراءة:

تشكل آسيا نصف سكان العالم، والتعميم يبدو فى غاية الصعوبة. وتقريرنا هنا لا محالة مجزأ وسطحى. يشمل موقع عصر الهجرة www.age-of-migration.com نصوصا إضافية مثل (٦,١) حول وضع العاملات الأجنبيات فى سنغافورة، ويوفر بعض النماذج الموجزة للدراسة عن تجارب الهجرة فى اليابان (٦,٢) وماليزيا (٦,٣) والفلبين (٦,٤).

بالرغم من أن الكتابة عن الهجرة الآسيوية ازدادت بشكل استثنائى فى السنين الأخيرة، إلا أنه مازال ناقصًا وجود كتاب واحد يحتوى على معالجة

شاملة للموضوع. وتمثل مقالات أسيس (Asis, 2005) وهيوجو (Hugo, 2005) وسكلدون (Skeldon. 2006b) كبداية، مراجع مفيدة. وهذا موجود فى تقــارير الهجرة العالمية للمنظمة الدولية للهجرة.

(IOM World Migration Reports – e.g. IOM, 2005) وهى مراجعــات عامة إقليمية مفيدة. توفر منشورات مركز سكالابرينى للهجـــرة (Scalabrini (Migration Center – Quezon City, Philippines (http://www.smc.org.ph/ Cuerpo.htm) مصادر مستمرة ومتنوعة للمعلومات وتحليلات خاصةً صحيفة هجرة آســـيا ومنطقة المحيط الهـــادى (The Asian and Pacific Migration Journal- APMJ) ومجلة المهاجر الآسيوى. (Asian Migrant). وتعتبر شبكة أبحاث هجرة آسيا ومنطقة المحـــيط الهـــادى (http://apmrn.anu.edu.au) مفيـــدةً للاتـــصالات والمعلومات. أما Appleyard (١٩٩٨)، فهو مفيد فى الهجرة من جنوب آسيا، Huang et al. (٢٠٠٥) ومفيد للغاية فى مسألة العمل المنزلى وبصفة عامــة فى الهجرة النسائية. أما عن الدراسات الجيدة حول اليابان باللغة الإنجليزية، فمنهـــا Komai (١٩٩٥) وMori (١٩٩٧) وWeiner and Hanami (١٩٩٨). وتوفر الفصول فى Cornelius et al. (2004) حول اليابان وكوريا ملخـــصات جيدة. أما عن باقى الدول، فالمصادر الأفضل تبقى مقالات الصحف.

الفصل السابع

الهجرة فى جنوب الصحراء الكبرى فى أفريقيا (أفريقيا السوداء) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية

خلال العقود القادمة، ستشهد المناطق الثلاثة التى سوف نتناولها فى هذا الفصل بالإضافة لقارة آسيا، أكبر ازدياد سكانى فى العالم (تشامي Chamie, 2007). غير أن معظم دول شمال أفريقيا ودولة المكسيك ستمر بتغيّرات ديموغرافية ستؤدى إلى تراجع فى معدل المواليد مما قد ينقص من مستوى الهجرة فى المستقبل. أصبحت الهجرة الدولية فى العقود الأخيرة فى هذه المناطق أكثر تنوعًا وتعقيدًا وأكثر ارتباطًا بالسياسة والدبلوماسية. يمكن للأجزاء التالية فى هذا الفصل أن تسلط الضوء فقط على الأنماط التاريخية والمعاصرة الأساسية، ومع ذلك، من السهل باللجوء للاتجاهات الأساسية الستة التى ترسم تاريخ الهجرة، التى جئنا على ذكرها فى الفصل الأول.

جنوب الصحراء الكبرى فى أفريقيا (أفريقيا السوداء): التحركات فى داخل القارة وإلى خارجها

يعيش الأفريقيون على الكرة الأرضية كلها. يمكن لأى إنسان فى العالم إذا ما اقتفى أثره الجينى أن يجد أن جذوره تعود إلى أوائل البشر الذين هاجروا من الوادى المتصدع الكبير (Great Rift Valley) فى تنزانيا منذ ٢٠٠,٠٠٠ عام. تدعى بعض الأبحاث والدراسات التاريخية والمعاصرة أن

قارة أفريقيا – والتى تمثل ٢٥% من الكتلة الأرضية للعالم والتى تشمل ١٠% من تعداد سكان العالم– هى القارة التى تضم أكبر عدد للسكان المتنقلين فى العالم. (كورتن، 1997 Curin). وبالرغم من عدم حسم الأدلة المطروحة لهذه الادعاءات، إلا أنها ساعدت على تصوير أفريقيا "كقارة متحركة"، وهذا أدى إلا اختلاق الخرافات عن الهجرة الجماعية غير الشرعية عبر الصحراء الكبرى (Sahara Desert) والبحر المتوسط إلى أوروبا. ففى الواقع يتنقل أكثر المهاجرين الأفارقة فى داخل القارة ذاتها. وقد زاد تدفق المهاجرين إلى أوروبا، بالفعل، ولكنها تعتبر هجرة ضئيلة مقارنة بحجم التنقلات والهجرة داخل القارة نفسها (باكويل ودى هاس Bakewell and De Hass 2007).

كانت الهجرة المتكررة فى عصر ما قبل الاستعمار من التقاليد القديمة لدى المجموعات العرقية الصغيرة فى أفريقيا الذين كانوا يعتمدون على الصيد والحصاد والزراعة والرعى. ونظرًا لارتباط أسلوب الحياة هذا بنزوات الطبيعة، كان على هذه الشعوب السفر وراء قطعانهم بحثًا عن المراعى حين تندر النباتات أو تفقد التربة خصوبتها. أما الهجرات الأكثر دوامًا فكانت بسبب الحروب أو النمو السكانى أو العوامل الاقتصادية. فإحدى أعظم الهجرات فى تاريخ البشرية كانت لشعب البانتو (Bantu) الذين تركوا منطقة نيجيريا والكاميرون ليستقروا فى مستوطنات على طول النصف الجنوبى للقارة بأكمله جالبين معهم لغاتهم ومنضمين إلى السكان الأصليين لتلك المناطق. بدايةً من القرن السادس عشر، تسببت، ٤٠٠ عام من تجارة العبيد الأطلسية فى تهجير أكثر من ١٥ مليون أفريقى قهرًا من القارة، وكان إرث الاستعمار الأوروبى فى القارة قد وضع حجر الأساس لكثير من أنماط الهجرة التى تلت فى المستقبل.

حتى يومنا هذا، تحافظ بعض المجموعات على أساليب الحياة التقليدية ومن ضمنها السفر الموسمي والدورى من أجل الرعى والزراعة. ولكن أصبحت دوافع الهجرة على نحو متزايد اقتصادية وسياسية واجتماعية (مافوكدزى Mafukidze ٢٠٠٦). ينتقل ملايين الناس ضمن حدود بلادهم من أجل العثور على فرص عمل أو مستوى معيشة أفضل، بينما يتم تشريد آخرين بسبب أعمال العنف والاضطهاد فى بلادهم. يعبر الكثير من الأفارقة الحدود الدولية كعمال مهاجرين أو محترفين أو لاجئين أو كأفراد فى عائلة لأحد هؤلاء الأشخاص. فى الوقت ذاته، تعد معظم الهجرات الداخلية والخارجية هجرة من الريف إلى المدن. ومع ذلك، أصبحت هجرة الأفارقة أكثر ميلاً للعالمية، ففى عام ١٩٥٠ كان تعداد سكان أوروبا ثلاثة أضعاف عدد سكان أفريقيا. أما فى عام ٢٠٠٧ فقد تساوت القارتان تقريبًا فى عدد السكان. ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان أفريقيا إلى ثلاثة أضعاف عدد سكان أوروبا بحلول عام ٢٠٥٠ (تشامى، Chamie2007). أصبحت الهجرة إلى أوروبا وما أبعد منها موضوعًا سياسيًا كبيرًا، بالرغم من صغر حجمها، مقارنة بالهجرة داخل القارة.

فى عام ٢٠٠٦، كانت هناك ٣٩ دولة أفريقية ضمن ٥٠ دولة من أقل الدول نموًا فى العالم. (UNDP2006) مع وجود أكثر من ٧٠% من مواطنى بعض الدول الأفريقية يعيشون على أقل مما يعادل دولارًا أمريكيًا واحدًا فى اليوم. وهكذا أصبحت الهجرة سبيلاً للهرب من الفقر المدقع. ففى عام ٢٠٠٥ كان هناك نحو ١٧ مليون مهاجر دولى من أفريقيا. (ECOSOC2 2006) منهم ١٨% من اللاجئين. (أى حوالى ٣ مليون) وتعد هذه أعلى نسبة مقارنة بالقارات الأخرى (UNFPA 2006) تم تقدير عدد الأفراد المشردين داخل دولهم فى أفريقيا السوداء، بأكثر من ١١ مليون شخص فى عام ٢٠٠٦ (IMDC 2006). (سيتم مناقشة فئات الهجرة القسرية فى الفصل الثامن).

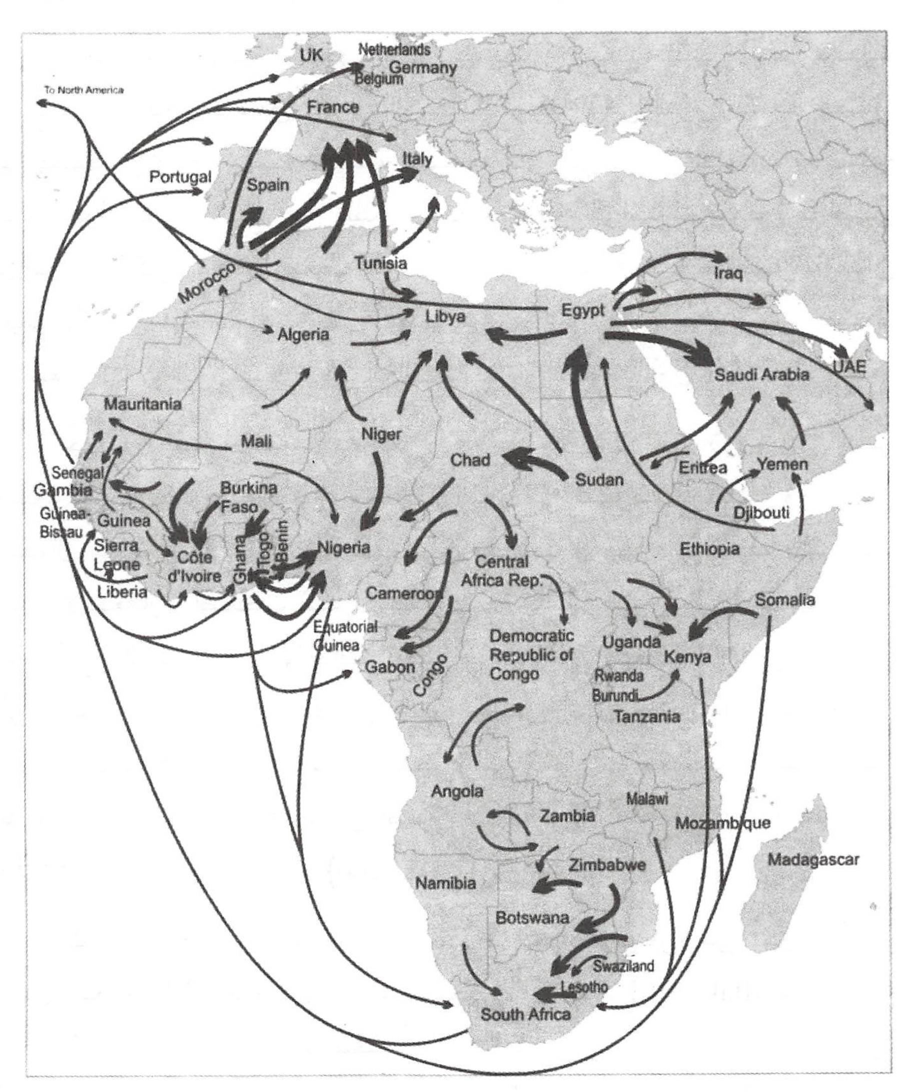
يصعب الحصول على معلومات موثقة عن المهاجرين الأفارقة (خاصة الذين تم تشريدهم قسرًا). فبعض الدول لم تجر أى إحصاءات رسمية لسكانها والكثير من الأفراد لا يمتلكون إثباتات شخصية موثقة. كما أن قوانين الهجرة والمواطنة تختلف من دولة لأخرى. فمثلاً لا تعتبر دولة ساحل العاج أى مولود لأبوين مهاجرين مواطنًا لها، وإنما تعتبره مهاجرًا أيضًا، بينما فى دول أفريقية أخرى يُعد المولود مواطنًا لتلك الدول طبقًا لمكان ولادته. (كرس Kress 2006).

سنناقش فى هذا الجزء الهجرة داخل أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، بينما سيتم مناقشة منطقة شمال أفريقيا فى الجزء التالى مع منطقة الشرق الأوسط. ولكن يجب التنويه بأن بعض الدراسات تشكك وتتساءل عن فكرة تقسيم قارة أفريقيا إلى جزئين تفصلهما الصحراء الكبرى:

على مر التاريخ، كانت هناك تنقلات سكانية كثيفة بين شقّى الصحراء الكبرى من خلال التجارة والغزو والحج ونشر التعاليم الدينية. فالصحراء الكبرى نفسها منطقة تحول ضخمة، وتشهد الحضارات المتنوعة الموجودة فى واحات الصحراء الكبرى على التاريخ الطويل لهجرة وانتقال الشعوب. (باكويل و دى هاس Bakewell and De Hass 2007:96).

عادت اليوم طرق القوافل التجارية القديمة لتصبح طرقًا للهجرة، مع عبور الكثير من الأفارقة للصحراء الكبرى. ومع ذلك، بالنسبة للكثيرين ظلت الوجهة النهائية ليبيا ومصر والمغرب بينما قلة منهم فقط، تسعى لعبور البحر المتوسط.

خريطة (٧,١) الهجرة فى داخل أفريقيا ومنها



ملاحظة: تعطى الأسهم أبعادًا تقريبية لحجم التدفقات. الأرقام الدقيقة غير متاحة.

الجذور الاستعمارية للهجرة:

تشكلت التنقلات والهجرة الأفريقية بطرق متعددة نتيجة للممارسات الاستعمارية. كان قد سبق تقسيم "الكعكة الأفريقية"، فى القرن التاسع عشر إلى كيانات إدارية سياسية، وهذا، غالبًا ما أدى إلى فرض حدود تعسفية قسّمت دول أفريقيا. نتج عن ذلك، أن أبناء العرق الواحد قد يكونوا مواطنين لدولتين أو أكثر. وكانت معظم المجتمعات الأفريقية تضم أفرادًا من مجموعات عرقية متعددة. وظل العديد من هؤلاء الأفراد يعبرون حدود المستعمرات. واليوم يسهل، فى الغالب، اختراق حدود الدول الأفريقية.

جلبت الحقبة الاستعمارية المزارعين ورجال الإدارة الأوروبيين إلى أرجاء القارة، كما جاء التجار من بلاد الشام إلى غرب أفريقيا والتجار والعمال من شبه القارة الهندية إلى شرق وجنوب أفريقيا. فى الحقبة التى تلت زمن الاستعمار، أصبحت تلك الأقليات تتمتع بامتيازات وغالبًا لعبت دورًا أساسيًا فى التجارة، ولكنها كانت أيضًا مهددة. ففى سبعينيات القرن الماضى طُرد جميع المواطنين الأوغنديين الذين هم من أصل هندى من دولة أوغندا فى عهد حكم عيدى أمين وطلبوا اللجوء إلى المملكة المتحدة. أما فى سيراليون فقد تم منع الأفراد من أصول لبنانية من التصويت، بالرغم من تواجدهم بالبلاد لعدة أجيال. (USDS 2006).

كان الاستعمار مهتمًا دائمًا بالتحكم فى حركة الهجرة من أجل توفير الأيدى العاملة الأفريقية للمزارع والمناجم الأوروبية. (Bakewell، باكويبل، ٢٠٠٧) كان أساس نظام توظيف الأيدى العاملة فى زمن الاستعمار الهجرة المؤقتة، فقد كان ينظر للتجمعات الدائمة على أنها تهديد محتمل للاستقرار، ولكن مع ذلك، كان الاستعمار سببًا لبداية عملية تمدّن سريعة، ما زالت مستمرة حتى اليوم. ففى عام ٢٠٠٧ كان معدل النمو لمُدُن أفريقيا السوداء

٤,٦% سنويًا، ومن المتوقع، أنه فى عام ٢٠٣٠ سيسكن ٥٤% من الأفارقة المدن بسبب الهجرة من الريف. (UN-HABITAT 2007). أدى توسع المدن إلى زيادة عدد المشردين والفقراء وساكنى الأحياء الفقيرة. فإن اقتران الفقر المدقع بالكثافة السكانية العالية يعزز من انتشار الأمراض فى المدن.

تقصد أغلب الوفود الأفريقية المهاجرة إلى قارات أخرى، خاصة، إلى أوروبا الغربية إلى الدول التى كانت سابقًا تحت سيطرتها الاستعمارية. مثلاً: يهاجر أهل الكونغو إلى بلجيكا والسنغاليون إلى فرنسا والنيجيريون إلى المملكة المتحدة. أدى نقل السلطة فى جنوب أفريقيا من السكان البيض إلى السكان السود (من الأقلية للأغلبية) فى التسعينيات من القرن الماضى، إلى هجرة جماعية للسكان البيض، مثلما حدث فى الستينيات فى عهد الاستقلال. هاجر ربع مليون من سكان جنوب أفريقيا البيض، منذ انتهاء نظام الأبارتيد أو الفصل العنصرى فى عام ١٩٩٤، ومع ذلك، تظل جمهورية جنوب أفريقيا موطنًا لـ ٨٠% من سكان القارة من البيض (SAMP 2005). كان لهذه الهجرة آثار اقتصادية مهمة، حيث لعب السكان البيض أدوارًا أساسية فى مجال الزراعة والتجارة والسلطة الحاكمة.

الهجرة القسرية:

تعانى معظم دول أفريقيا من الهجرة القسرية، ومن المشاكل الاقتصادية. ففى بعض المناطق تُعد الهجرة القسرية هى الشكل الرئيسى لحركة السكان، وسببها الحروب الطويلة والمتكررة الداخلية والخارجية. ينطبق ذلك منذ نهاية الحقبة الاستعمارية على مناطق القرن الأفريقي وشرق

أفريقيا؛ ومنطقة البحيرات العظمى ووسط أفريقيا (خاصة جمهورية الكونغو الديموقراطية). كان الشكل السائد للهجرة فى غرب وجنوب أفريقيا هى الهجرة الاقتصادية، ولكن، كان هناك أيضًا، تدفق هائل للاجئين الهاربين من حروب التحرير فى موزمبيق وأنجولا وزيمبابوي وجنوب أفريقيا ما بين الستينيات والتسعينات، ومن الحروب الأهلية فى نيجيريا فى الستينيات وفى سيراليون وليبريا وساحل العاج فى التسعينيات، وأوائل القرن الحادى والعشرين. (Manfukidze مانفوكدزى ٢٠٠٦).

فى فترة التحرر من الاستعمار، هرب الملايين من الناس من الصراعات الوحشية التى كانت قائمة آنذاك مع القوى الاستعمارية والتى كانت غير مستعدة للتنازل عن سيطرتها فى الجزائر وكينيا، والكونغو، .. إلخ، أو مع المستوطنين البيض المصرين على التمسك بامتيازاتهم فى زيمبابوى وجنوب أفريقيا. ولكن انهزام الأسلوب القديم للاستعمار وتأسيس دول مستقلة بدلاً منه، لم يكن يعنى إحلال حالة من السلام فى أغلب الأحيان. فأثناء الحرب الباردة بين الغرب والشرق كان الطرفان يتقاتلان فى حروب بالوكالة فى قارة أفريقيا. فالضغوط السياسية والاقتصادية والإمدادت العسكرية والمرتزقة وحتى التدخلات العسكرية المباشرة كلها كانت عوامل ساهمت فى خلق نزاعات جديدة أو على استمرارية النزاعات القائمة. (Zolberg et al. زولبرج و آخرون 1989) كان الصراع على الحكم فى موزمبيق وأنجولا وأثيوبيا مرتبطًا بتدخلات أجنبية كبيرة، وهذا ما أدى إلى خسائر بشرية هائلة للسكان المحليين. كان معظم تدفق اللاجئين آنذاك، ضمن نطاق قارة أفريقيا، استمرت أعمال العنف حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث كان معظمها حروب داخلية واضطهاد للأقليات، مع حدوث بعض النزاعات الحدودية أو التدخلات بين الدول. (Duffield دافيلد 2001، Kaldor كالدور).

تم تشريد أكثر من نصف اللاجئين الأفارقة من مناطق القرن الأفريقى وشرق أفريقيا. (Bakewell and de Hass باكويل ودى هاس 2007:100، Oucho أوشو 2006:132) تعرف منطقة القرن الأفريقى بأنها منطقة تكثر فيها الاضطرابات، مع تكرار النزاعات المسلحة فى أثيوبيا وإريتريا والصومال. جعل التدخل الأمريكى الفاشل فى الصومال ما بين عام ١٩٩٢- ١٩٩٣ الوضع أكثر سوءا، بينما عجز التدخل الأثيوبى المدعوم من أمريكا فى عام ٢٠٠٦ من استعادة الاستقرار فى البلاد. هرب عدد كبير من الصوماليين إلى كينيا واليمن وأوروبا وأمريكا الشمالية، بينما اعتمد العديد من الصوماليين على التحويلات المالية الواردة من الخارج والتى كانت مهمة جدًا لتدبير أمور ممعيشتهم (Lindley ليندلى 2007). بالإضافة إلى الحروب، تعانى منطقة القرن الأفريقى من المجاعة والجفاف والمخططات الحكومية التى تجبر الناس على الهجرة من أجل أهداف سياسية أو اقتصادية. أدى كل هذا الهيجان إلى نزوح داخلى وتدفق للاجئين فى ظروف مروعة فى أغلب الأحيان. (Turton تورتن 2006)

كان العنف فى منطقة البحيرات العظمى فى شرق أفريقيا لافتًا للنظر. فالحروب الأهلية الطويلة فى رواندا وبوروندي وأوغندا وجمهورية الكونغو الديموقراطية خلّفت الملايين من القتلى وسببت نزوحًا جماعيًا لسكان تلك المناطق. تعد أكثر أعمال العنف إجرامًا فى هذه المنطقة الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤. عانت السودان أكثر من ثلاثين عامًا من الحروب والهجرة الداخلية والخارجية. وفى أوائل عام ٢٠٠٨ ظهر العنف السياسى والعرقى فى كينيا بسبب خلافات على الانتخابات الرئاسية. وبالرغم من ذلك، استقبلت دول شرق أفريقيا اللاجئين، حتى فى ظل صراعاتها الخاصة: فأوغندا استقبلت لاجئين من رواندا وبوروندى والسودان، كما تم استقبال

اللاجئين الأوغنديين فى السودان. خلال الأربعين سنة الماضية، كان لـدى تنزانيا ما بين ٤٠٠٠٠-٨٠٠٠٠ لاجئ من جنـوب أفريقيـا وموزمبيـق ومالاوي وأوغندا ورواندا وبورندي والكونغو. كان المجتمع الدولى، يعتمـد على هذه "الضيافة الأفريقية" للحدّ من تدفق اللاجئين شمالاً، إلى أن حـدثت لحظة تحول فى عام ١٩٩٤ حينما طردت تنزانيا اللاجئين الروانديين، فمنذ ذلك الحين أصبحت الدول الأفريقية أكثـر تـشددًا فـى قبولهـا للاجئـين. (Bakewell and De Hass باكويل و دى هاس 2007).

تحسن الوضع الأمنى اليوم فى أفريقيا بشكل عـام وانخفـض عـدد اللاجئين المـسجلين لـدى UNHCR مـن ٦,٨ مليونـا فـى عـام ١٩٩٥ (UNHCR 1995) إلى ٢,٤ مليونًا فى ٢٠٠٦ (UNHCR 2006d). ولكن تعتبر UNHCR أن أكثر أولئك اللاجئين فى حالة "لجوء ممتد"، أى أنهـم يعيـشون فى المخيمات منذ أكثر من خمسة أعوام وأن فرصة عودتهم إلـى بلادهـم أو تحسن أوضاعهم السيئة ضئيلة جدًا. ولكن فى الحالات التـى تـم فيهـا إجراء، وتطبيق معاهدات سلام ناجحة عاد اللاجئون إلى بلادهم وتم توطين المشردين منهم. مع انتهاء نظام الأبارتايد فى جنوب أفريقيا، انزاحت إحدى أكبر مسببات النزاعات، ففى موزمبيق تسببت المساعدات والتمويل العسكرى لحركة المتمردين RENAMO من قبل جنوب أفريقيا فى تشريد وتهجيـر ٥٧ مليون موزمبيقى فى أوائل التسعينيات، منهم ١,٧ مليون لاجئ و ٤ ملايـين من الأفراد المشردين داخل بلادهم. بحلول عام ١٩٩٦ عاد معظمهـم إلـى أوطانهم. (USCR 2001).

شهد القرن الواحد والعشرون نهاية نزاعات شرسة فى أنجولا وليبريا وسيراليون ومنطقة البحيرات العظمى. والآن، تمر كل واحـدة مـن هـذه المناطق على حدة، بمراحل مختلفة من المـصالحة والتنميـة بعـد انتهـاء

الصراعات المسلحة. وأكبر دليل على زيادة الاستقرار هو عودة الناس إلى بلادهم بأعداد ضخمة. ولكن ما زالت هناك مشكلة بالنسبة للدول التى عانت من نزوح ضخم لمواطنيها، فهى ليست مؤهلة بعد من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمادية لاستقبال تلك الأعداد الضخمة من البشر، مما يهدد بزعزعة الاستقرار فى البلاد.

أما فى مناطق أخرى، فقد بدأت صراعات جديدة. فالسلام الهش بين شمال وجنوب السودان الذى تم الاتفاق عليه فى عام ٢٠٠٥ والذى أنهى ٢٢ عامًا من الحرب الأهلية، سلط الضوء على أعمال العنف بولاية دارفور الغربية حيث تم تقدير أنه قتل فيها ٤٠٠٠٠٠ سودانى وامتد النزاع لدولة تشاد المجاورة. بحلول عام ٢٠٠٦ هرب ٦٤٨٠٠٠ لاجيء من السودان إلى دول أخرى، بينما تشرد ٥٣ مليونًا بداخل السودان. وبالرغم من ذلك، كانت السودان تستضيف ٢٣١٠٠٠ لاجيء، أكثرهم من إريتريا (USCRI 2006). هناك تباين صارخ بين العبء الهائل المفروض على شعوب تلك الدول الفقيرة بسبب الهجرة القسرية وعدد اللاجئين الضئيل فى دول الشمال الغنية (انظر فى الفصل الثامن). من الأمثلة الحديثة للهروب الجماعى بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والقمع السياسى دولة زيمبابوى، فقد فرّ الملايين من البشر وسعى معظمهم للجوء السياسى أو للعمل فى جنوب أفريقيا.

الهجرة الاقتصادية داخل قارة أفريقيا:

تحتل الهجرة، بسبب العوامل الاقتصادية أو "الهجرة الاقتصادية" أهمية كبيرة فى جميع أنحاء أفريقيا، حتى فى المناطق التى تعانى من الهجرة القسرية. فكما يوضح أكوكبارى (Akokpari أكوكباري 2000:3-4) من الصعب

فى حالات الحرب التمييز بين اللاجئين الهاربين من أعمال العنـف والـذين هاجروا لتدهور حياتهم المعيشية بسبب الانهيار الاقتـصادى فـى بلادهـم. ويقترح أن يُعتبروا من "اللاجئين الاقتصاديين"، مما يطرح تساؤلات عديـدة حول الفئات التى تحددها القوانين الرسمية لطلب اللجوء. ومع ذلـك، فـإن الهجرة الاقتصادية هى المهيمنة فى مناطق كثيرة فى أفريقيا وقد تم تطـوير نظم مهمة للهجرة فى بعض البلاد التى تُعد مراكز للتنمية الاقتصادية مثـل ليبيا فى الشمال وساحل العاج وغانا والجابون فى الغرب وجنـوب أفريقيـا وبتسوانا فى الجنوب (Bakewell and de Hass باكويل ودى هاس 2007:96).

ينظر لغرب أفريقيا على أنها المنطقة التى تحدث فيها أكثر التحركات البشرية فى القارة. أظهرت دراسة أجرتها الأمم المتحدة أنه فى عام ٢٠٠٠ كان هناك ٦,٨ مليون مهاجر دولى (أى ٢,٧% من تعداد سكان غرب أفريقيا الكلى) (Zlotnik زلوتنيك 2004) تم استبدال السفر الدورى والموسمى الـذى كان يسود حقبة ما قبل الاستعمار من أجـل الزراعـة والتجـارة والـدين بتجارة العبيد العابرة للمحيط الأطلسى أولاً ثم بعد ذلك بنظام توظيف الأيدى العاملة للعمل بالمناجم والمزارع والشرطة والجيش. تستمر حتى اليوم فى منطقة الساحل الأفريقى (مالى والنيجر وبوركينا فاسو وتـشاد) الهجـرة التقليديـة المعتمدة على دورات هطول الأمطار والجفاف. أكبر التحركات الحالية تبـدأ شمالاً من المناطق الداخلية بالقارة إلى المناطق الساحلية جنوبًا حيث يبحـث المهاجرون على فرص عمل فى المصانع والمناجم والمزارع أو فى مجـال الخدمات (الرسمية؛ وغير الرسمية) فى المدن التى بها نسبة نمو سريع مثل لاجوس وداكار وأكرا.

تتسم الهجرة الدولية بالتلقائية. ففى فترات النمو السريع ترحب حكومات الدول بالعمال الوافدين، أما عند حدوث أزمات اقتصادية، فيتم ترحيل أعداد كبيرة من المهاجرين. مثلاً، فى الخمسينيات والستينيات، توافدت أعداد كبيرة من المهاجرين من توجو ونيجيريا إلى غانا. لكن بعد الانقلاب العسكرى الذى حدث فى عام ١٩٦٦ والتدهور الاقتصادى الذى تلاه، أمرت الحكومة بترحيل جماعى لحوالى ٢٠٠٠٠٠ مهاجر، أغلبهم من نيجيريا. أما فى نيجيريا، فبعد أن حظيت على ثروة نفطية جديدة فى عام ١٩٧٣، سعى الملايين من أهل غانا ومن غرب أفاريقيا للعمل فيها من ضمنهم الكثير من الأطباء والمدرسين ورجال الإدارة. لكن ما بين عام ١٩٨٣-١٩٨٥، تسبب الفساد والسياسات الاقتصادية المضللة فى حدوث كارثة، مما نتج عنه ترحيل مليونى عامل أفريقى غربى من ذوى المهارات المتدنية بينهم أكثر من مليون غانى (Bakewell and de Hass باكويل ودى هاس 2007:104). وجد أحد الباحثين أن ١٦ دولة أفريقية قامت بحوالى ٢٣ عملية ترحيل جماعى للمهاجرين فى الفترة ما بين ١٩٥٨ و١٩٩٦ (Adepoju أدبوجو 2001).

تغيرت أنماط الهجرة فى غرب أفريقيا كثيرًا بسبب الانهيار الاقتصادى فى الثمانينيات وبسبب الحروب الأهلية فى سيراليون (١٩٩١-٢٠٠١) وليبريا (١٩٨٩-١٩٩٦ و١٩٩٩-٢٠٠٣) وغينيا (١٩٩٩-٢٠٠٠) وساحل العاج؛ (منذ ٢٠٠٢) (Bakewell and de Hass باكويل ودى هاس 2007). تدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين والنازحين مما أدى إلى تخلخل فى أنماط العمالة المهاجرة. فمثلاً، كانت الهجرة الموسمية للعمال من بوركينا فاسو إلى ساحل العاج مهمة للغاية حتى قبل فترة الاستعمار الفرنسى فى ١٨٨٦. ولكن فى عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ أدى عدم استقرار الأوضاع فى السنغال وبدء الحملة المناهضة للأجانب إلى رجوع أكثر من ٣٦٥٠٠٠ شخص إلى بوركينا فاسو. (Kress كرس 2006).

واليوم، مازالت هناك أنماط متعددة الاتجاهات لهجرة الأيدى العاملة فى داخل المنطقة وأغلبها تأخذ شكل الهجرة المؤقتة. ولكن هناك عدد متزايد من الأفارقة الغربيين من ذوى المهارات العالية والمتدنية يبحثون عن فرص للعمل خارج المنطقة، حيث ينجذب أكثرهم لقطبى القارة التى أصبحت مقصدًا للهجرة الجديدة: ليبيا شمالاً وجنوب أفريقيا وبتسوانا جنوبًا. أما الآخرون فيبحثون عن العمل فى أوروبا وأمريكا الشمالية وحتى اليابان والصين.

بعد انقضاء نظام حكم الأبارتايد، أصبحت جنوب أفريقيا القوة الاقتصادية الأعظم فى جنوب الصحراء فى أفريقيا وأصبحت منطقة جذب للمهاجرين من أنحاء القارة. تعود جذور الهجرة إلى نظام العمل بالمناجم الذى نشأ ما بين ١٩٢٠ و١٩٨٠ من أجل توفير الأيدى العاملة لمناجم الألماس والذهب. كان يتم توظيف العمال فى عهد نظام الأبارتايد من موزمبيق وبتسوانا وليسوتو وسوازيلان ومالاوى. وكان أغلبهم من الشباب. كان عليهم السكن فى بيوت قذرة، كما أجبروا على العودة إلى بلادهم بعد عامٍ أو عامين، وبسبب غياب فرص العمل فى بلادهم كانت المناجم هى الخيار الوحيد لأغلب هؤلاء الشباب، بالرغم، من خطورة العمل فيها، حيث إن نسبة الإصابة أو الوفاة عالية جدًا. كان هناك أيضًا حجم كبير من الهجرة غير الشرعية من الدول المجاورة وقد أصبح الدخول غير الشرعى لجنوب أفريقيا أكثر خطورة بعد اتخاذها إجراءات أمنية مشددة من ضمنها تشييد سياج كهربائى على طول الحدود مع موزمبيق.

زاد الدخول غير المشروع بشكل كبير بعد عام ١٩٩٤، وفى نفس الوقت عاد العديد من اللاجئين إلى جنوب أفريقيا. أدت البطالة والفوضى المنتشرة إلى تعقيد الأمور. صدر قانون الهجرة فى عام ٢٠٠٢ ولكن كان

من الصعب تطبيقه. كان التركيز الأكثر على توظيف أصـــحاب الكفـــاءات العالية. لكن استمر العمل بنظام العمالة المؤقتة فى المناجم والمزارع، كمـــا فرضت غرامات باهظة على الهجرة غير الشرعية. ازدادت نسبة توظيـــف الأيدى العاملة من موزمبيق وبتسوانا وليسوتو وسوازيلاند حتى بلغت نـــسبة العمال الأجانب بالمناجم فى أواخر التسعينيات ٦٠% ولا يـــزال الاعتمـــاد الاقتصادى على الدول المجاورة مستمرًا حتـــى الآن، فحـــوالى ٨١% مـــن مواطنى ليسوتو (دولة صغيرة تحيط بها أراضى جنوب أفريقيا من كل اتجاه) يعملون فى جنوب أفريقيا، بينما تصل نسبة العاملين إلى ٢٠% فى موزمبيق و٢٣% فى زيمبابوى. (Crush كرش ٢٠٠٣).

توافد الأفارقة منذ التسعينيات على "الدورادو" التى تقع فى جنوب أفريقيـــا من أنحاء بعيدة، مثل غانا ونيجيريا وجمهورية الكونغـــو الديمقراطيـــة. حمـــل العديد منهم مؤهلات وخبرات عالية فـــى مجـــالات الطـــب والتعلـــيم والإدارة والتجارة، بينما اشتغل آخرون فى أفرع الاقتصاد غير الرسمية فعملوا كبـــائعين متجولين وبائعى أطعمة فى الشوارع أو تجار بسطاء. ومنـــذ عـــام ١٩٩٤ تـــم ترحيل أكثر من مليون مهاجر. (Crush كرش ٢٠٠٣) يدخل معظم المهـــاجرين غير النظاميين البلاد بطرق شرعية ولكن البعض مـــنهم يجـــازفون بـــأرواحهم ويعبرون السياج الحدودى بطرق غير شرعية. ولقد دخلت مؤخرًا وفود كبيـــرة من الدولة المجاورة من زيمبابوى. بمجرد دخول المهاجرين البلاد تتـــوفر لهـــم فرص العمل فى كل من القطاعين الرسمى وغير الرسمى. ولكن العداء للهجرة أعاق من تطوير آلية التوظيف وتسويتها بشكل قانونى. أصـــبح الخـــوف مـــن الأجانب (Xenophobia) مشكلة كبيرة، ففى الأشهر الثمانية الأولى لعـــام ٢٠٠٦ قتل ما لا يقل عن ٢٦ صوماليًا فى ولاية وست كايـــب (Cape Times جريـــدة

كايب تايمز ١ سبتمبر ٢٠٠٦) وفى مايو من عام ٢٠٠٨ ، اندلعت أعمال عنف ضد المهاجرين حيث تم قتل وضرب واغتصاب الكثير منهم وأجبروا على الرحيل بهجوم قامت به عصابات من شباب الأحياء الفقيرة.

الهجرة الأفريقية إلى أوروبا ومناطق أخرى: .

كانت أغلب الهجرات الأفريقية على مر التاريخ تحدث ضمن القارة نفسها، حيث كانت الشعوب تعبر حدود الدول المجاورة وتتجول فى داخل القارة. وما زال هذا الوضع قائمًا حتى اليوم، ففى غرب أفريقيا، المنطقة التى بها أعلى معدل للهجرة إلى الدول المتقدمة، تُعدّ الهجرة الإقليمية أكبر سبع مرات من الهجرة إلى باقى أنحاء العالم. (Bakewell and de Hass باكويل ودى هاس 2007:111). بالرغم من الضجة الإعلامية حول زيادة الهجرة الأفريقية إلى أوروبا، فالأرقام فى الواقع ضئيلة جدًا، ومما يدعو للدهشة نقص المعلومات الكافية عن تلك الهجرات. وفقًا لدراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة IOM كان هناك حوالى ٣,٥ مليون أفريقى فى أوروبا فى عام ٢٠٠٠ (IOM 2003 جدول ١٢,١، صفحة ٢١٩) وبناء عليه فإن "الشتات الأفريقى فى أوروبا" يعادل نصف بالمئة فقط من تعداد سكان أوروبا.

ولكن منذ الثمانينيات، خلقت فترة العولمة السريعة ظروفًا أدت إلى ازدياد حركة هجرة السكان من أفريقيا إلى الدول المتقدمة. فالدور المتزايد لرأس المال العالمى فى أفريقيا لم يساعد على رفع متوسط دخل الفرد، بل إنه على العكس، عمل على انخفاضه، بشروط مطلقة، وكذلك نسبة لباقى دول العالم. (Akokpari أكوكبارى 2000). فسياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتنظيم الهيكلة لم تحفز مجالات الصناعة والتجارة كما كان

متوقعًا، بل كانت غالبًا تؤدى إلى تقليص فرص عمل الطبقة الوسطى فى مجالات الصحة والتعليم والإدارة. (Adepoju 2006) أدت تلك العوامل إلى دفع الهجرة نحو الشمال، كما ساهم التقدم التكنولوجي، مثل رخص وسائل المواصلات والاتصالات على تيسير حركة المهاجرين.

شارك العمال من ذوى التعليم البسيط فى الهجرة الأفريقية إلى أوروبا والشرق الأوسط بصورة متزايدة، وفى الهجرة غير الشرعية. تنال دول البحر المتوسط القريبة من الشواطئ الأفريقية مثل: إسبانيا وجزر الكناري وإيطاليا ومالطة الاهتمام الأكبر عند المهاجرين الدوليين الأفارقة. أجبرت الإجراءات الأمنية المشددة ودوريات حرس الحدود البحرية لدى دول الاتحاد الأوروبى المهاجرين على أخذ طرق أطول للسفر فى البحر، مما زاد من المخاطر ومن نسبة الوفاة. ففى عام ٢٠٠٦ وصل ما يُقدر بـ ٣١٠٠٠ مهاجر غير شرعى إلى جزر الكنارى، مما يعادل ٦٠٠% زيادة عن عام ٢٠٠٥. ويعتقد أن هناك ٦٠٠٠ آخرين لاقوا حتفهم فى محاولتهم للوصول إلى الجزر. (BBC News Online أخبار BBC الإلكترونية ٢٠٠٦) وفى محاولة لمنع انطلاق قوارب الهجرة من الشواطئ الأفريقية، بدأت منظمة حماية حدود الاتحاد الأوروبى (FRONTEX) بإرسال دوريات على سواحل موريتانيا والسنغال. اتخذت بعض الدول فى غرب أفريقيا إجراءات أمنية مشددة، بينما سمحت بعض الدول الأخرى مثل غينيا باستمرار العمل فى الموانئ لتهريب البضائع والبشر. (Fleming فلمنج 2006) يواجه الأفارقة الذين ينجحون فى الوصول إلى أوروبا صعوبات مثل، البطالة والعنصرية والتشرد، ولكنهم مستعدون لمواجهة تلك المخاطر من أجل الفرار من انعدام الفرص فى بلادهم. وصل بعض العمال من ذوى المهارات المتدنية إلى مناطق بعيدة مثل روسيا واليابان للعثور على فرص للعمل، كما ذكر أن هناك تجارا غانيين فى الصين.

بدأت دول الاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى بالعمل سويًا من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية. فى عام ٢٠٠٦ وقعت الحكومة الإسبانية على عدة اتفاقيات ثنائية خاصة بالهجرة مع دول غرب أفريقيا. وافقت كل من السنغال وزامبيا وغينيا وبيساو ومالي على المساهمة فى منع أى عملية هجرة محتملة، غير شرعية، وعلى تسهيل إجراءات عودة أى مهاجر غير شرعى يتم القبض عليه على الشواطئ الإسبانية. فى المقابل، وافقت إسبانيا على دعم تلك الدول بملايين اليورو على مدار خمس سنوات والسماح لبعض العمال الأفارقة من ذوى الكفاءات العالية والمتدنية بالعمل فى إسبانيا. بالإضافة لذلك، عقد الاتحاد الأوروبى عدة معاهدات تهدف إلى تقليص الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وجذب العمالة الماهرة وخلق نظام لتداول العقول بدلاً من هجرتها. وقد خصص الاتحاد الأوروبى ١٠ ملايين يورو لتوفير فرص العمل فى غرب أفريقيا.

تعتبر هجرة العقول (انظر الفصل الثالث) إحدى أكبر المشاكل التى تعانى منها التنمية فى أفريقيا، فالكثير من الأفارقة المهاجرين إلى الدول المتقدمة حاصلون على تعليمٍ عالٍ. ففى الولايات المتحدة الأمريكية يتميز الأفارقة على فئات المهاجرين الأخرى بأعلى المعدلات التعليمية: ٤٩% من الأفارقة المهاجرين يحملون درجة الباكالوريا، بينما يحمل ١٩% منهم درجة الماجستير وحصل ٣٠٠٠٠ منهم على الدكتوراه قبل دخولهم الولايات المتحدة الأمريكية. ("African Immigrants" 1999-2000)

تجذب صور "الحياة الكريمة" بالدول المتقدمة التى تبثها وسائل الإعلام العالمية الكثير من الأفارقة الذين يذهبون إليها، حيث يُصور لهم أن الفرد ينال النجاح فى الحياة عن جدارة فردية. دول أفريقية عديدة فقدت هذه الصورة، حيث إن الفساد والمحسوبية أصبحا سائدين. ورغمًا عن ذلك، يمر

المهاجرون الأفارقة بعملية "إهدار للعقل" حيث لا تستغل مهاراتهم ويتلقـون أجرًا منخفضًا فى العمل. فمتوسط دخل الأسر الأفريقية بالولايات المتحـدة الأمريكية يُقدر بـ ١١٦٠٠ دولار أمريكى فى السنة، وهو أقل من متوسـط دخل الأسر من المهاجرين الآسيويين. ("African Immigrants" 1999-2000). فغالبًا، لا يكون لخبرات العمل أو الدراسة أو التدريبات التى حـصل عليهـا المهاجرون فى دولهم أى قيمة فى الدول التى يهاجرون إليها. لذلك يـضطر المهاجرون إلى العمل فى وظائف أقل بكثير من مؤهلاتهم.

من العواقب المقلقة لظاهرة هجرة العقول تـأثر الرعايـة الـصحية. فالدول المتقدمة تجذب أعدادًا كبيرة من الأطباء والممرضات الأفارقة (منهم من تدرب فى أفريقيا أو فى الدول المستقبلة لهم) من خلال حوافز تقدم لهم، كحصولهم على أجور أعلى، قد تصل إلى عشرين مرة أكثـر ممـا كـانوا يتلقونه فى أفريقيا. (Kaba كابا 2006) بالإضـافة إلـى حمـلات التوظيـف العالمية. (Batata باتاتا 2005). تحدد منظمة الصحة العالمية أن الحد الأدنـى فى مستوى الرعاية الصحية الأساسية هى طبيب واحد لكل ٥٠٠٠ فرد، أما فى أفريقيا السوداء فهناك ٣٨ دولة لا ترتقى للمستوى الأدنى، بل هناك ١٣ دولة بها طبيب واحد لكل ٢٠٠٠٠ فرد أو ربما أكثر من ذلك. فدولة النيجر، التى حصلت على أدنى مؤشر للتنمية البشرية فى عام ٢٠٠٦، كـان لـديها ثلاثة أطباء فقط لـ ١٠٠٠٠٠ فرد. (UNDP 2006). تتعقد المشاكل مع تزايد عدد الإصابات وحالات الوفاة فى أنحاء القارة بسبب الأمراض الوبائية، مثل الإيدز والسُل والملاريا، مما أدى إلى نشأة حالة مزدوجـة مـن إسـتنزاف العقول: أى بسبب الهجرة والوفاة. فمثلاً فى مالاوى هناك ممرضة واحـدة لكل ٥٩٠٠ فرد (Hamilton and Yau هاميلتون وياو ٢٠٠٤) ومعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة HIV يبلغ ١٤,٢% (2007 CIA).

التحويلات المالية:

يبعث الأفارقة المقيمون بالخارج أموالاً لعائلاتهم بأفريقيا، سواء كانوا مهاجرين فى القارة نفسها أو خارجها أو كانوا عمالاً من ذوى المهارات العالية أو المتدنية أو كانوا من المهاجرين الشرعيين أو غير الشرعيين، أو كانوا مهاجرين اقتصاديين أو لاجئين. فالتحويلات المالية تمثل شكلاً أساسيًا من دخل ملايين الأفراد فى أفريقيا. وفقًا للبنك الدولى بلغت الحوالات المالية إلى أفريقيا ١٠,٨ مليار دولارًا أمريكيًا فى عام ٢٠٠٧ (Ratha and Zhimei رذا وزمى 2008). فى أغلب الأحيان تصل الحولات المالية بسهولة إلى الأسر الفقيرة، أكثر من أى مساعدات أخرى، وتساعد على دعم الدخل المتاح لتلك الأسر، ومنح الفرص لحصول الأطفال على التعليم وبناء المنازل وبدء مشاريع تجارية صغيرة. (انظر الفصل الثالث) فى بعض المناطق أصبح للحوالات المالية أهمية كبيرة جدًا لدرجة أنه فى عام ٢٠٠٧ بدأت شركات التليفون المحمول فى كينيا وتنزانيا السماح للمهاجرين بتحويل النقود لذويهم عبر الرسائل القصيرة (Mwakugu مواكوجو 2007). الحوالات المالية من الموضوعات الرئيسية فى منقاشات الهجرة والتنمية. (انظر Ghosh غوش 2006، Lindley ليندلى 2007، Ratha and Shaw راذا وشو 2007، World Bank البنك الدولى 2007).

المنظمات الإقليمية:

شهدت أفريقيا السوداء نشأة منظمات دولية عديدة تهدف إلى إزالة الحواجز أمام التجارة وإلى حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والناس. فقد أدخلت منظمة المجتمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا (The Economic

(ECOWAS،Community of West African States)، ومنظمة مجتمع جنوب أفريقيا للتنمية، (SADC،The Southern Africa Development Community)، ومنظمة مجتمع شرق أفريقيا، (EAC ،East African Community) ومنظمة السوق المشتركة، لشرق وجنوب أفريقيا أو "الكوميسا"، (The Common Marker for East and Southern Africa، COMESA) قوانين تنص على حرية انتقال المواطنين بين حدود الدول الأعضاء. ولكن هناك اختلاف فى الرأى بمدى فاعلية تلك القوانين، ولكن بشكل عام نُفذت تلك الاتفاقيات بشكلٍ سيئ أو تناقضت مع سياسات وممارسات الدول الأعضاء. (Ricca ريكا 1990، Adepoju أدبوجو 2001) بالرغم من وجود حرية، نوعًا ما، فى الانتقال بين مناطق متعددة إلا أن هناك أيضًا نسبة كبيرة من الهجرة غير النظامية. فلا تزال دولة جنوب أفريقيا تُحد من هجرة القادمين من دول أخرى فى منظمة مجتمع جنوب أفريقيا للتنمية. (SADC) ساهمت منظمة المجتمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) فى تيسير حركة الغانيين والنيجيريين فى السبعينيات والثمانينيات، ولكنها لم تتمكن من منع عمليات الترحيل الجماعى، التى نفذتها الحكومات عندما رأت ذلك مناسبًا بالنسبة لها. (Akokpari أكوكبارى 2007:27) أما اليوم فيبدو أن حرية الحركة بين الست عشرة دولة المنضمة فى منظمة المجتمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) قد أدت إلى زيادة الانتقالات وتحسن مستوى الحماية للمهاجرين فى تلك المنطقة. يلفت أوشو الانتباه إلى عمليات السفر بدون تأشيرات وجوازات السفر المشتركة فى شرق أفريقيا، ولكنه قام أيضًا بذكر التحديات للتوفيق بينها وبين الممارسات والسياسات والتشريعات الوطنية. (Oucho أوشو 2006:131).

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: منطقة "جيوستراتجية" حرجة:

تمتد تلك المنطقة من شواطئ المغرب على المحيط الأطلسي إلى حدود باكستان الغربية وتشمل الدول العربية وغير العربية، مثل: تركيا وإيران وإسرائيل. أدى التنوع الاقتصادي والسياسي والحضاري الهائل في تلك المنطقة إلى ظهور أشكال عديدة ومختلفة للتنقل والهجرة. ولكن بالرغم من عدم التجانس هذا، إلا أن هناك خصائص تاريخية وجغرافية ودينية وحضارية مشتركة توحد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فى الوقت ذاته، توجد علاقات قوية تربط شمال أفريقيا بأفريقيا جنوب الصحراء أو "أفريقيا السوداء" من خلال السياسة والاقتصاد، مما أدى إلى ظهور حركة انتقال عبر الصحراء الكبرى كما ذكرنا سابقًا (De Hass 2006d). لم تكن الحدود الإقليمية جامدة أو صارمة أبدًا حتى إن تخللها أصبح أكثر سهولة فى عصر الهجرة.

يعتبر إلقاء نظرة شاملة على الهجرة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديًا كبيرًا. ويرجع ذلك لسببين رئيسيين: الأول هو نقص الدراسات، فالدراسات الحالية تركز على الهجرة من تلك المنطقة إلى دول الغرب. لا يسلط الضوء على شبكة الهجرة المعقدة التى تحدث ضمن المنطقة نفسها. فإلى وقت قريب كان لا ينظر للهجرة فى تلك المنطقة سوى عبر عوامل الجذب والدفع الاقتصادية. تنادى الدراسات الأحدث بإجراء أبحاث تعكس منهجية العمل الميدانى ونطاق أفضل للنظريات (مثل نظرية الشبكات) واستخدام أدوات العلوم الاجتماعية الحديثة مثل تحليل رؤوس الأموال الاجتماعية والحضارية. علاوة على ذلك فالمعلومات المتاحة متفاوتة، فهناك مثلاً دراسات كثيرة عن حالات معينة كالأدرن، ولكن مناطق أخرى مهمة من ناحية الهجرة مثل ليبيا لا تطالها الدراسة كثيرًا.

السبب الثانى هو النمط المعقد للهجرة داخل وخارج المنطقة، فالفئات المحددة رسميًا لا تتلائم دائمًا مع الواقع، فالسفر لمكة من أجل الحج هو أيضًا فرصة لبناء علاقات مع شريك تجارى. والمهاجرون الفلسطينيون فى الخليج قد يعتبرون لاجئين وكذلك عمالا مهاجرين فى نفس الوقت. حتى عام ١٩٩٠، كان من السهل التمييز بين الدول المستقبلة للمهاجرين والدول المرسلة، فعادةً، كانت الدول المنتجة للنفط هى الدول المستقبلة للمهاجرين، أما الدول غير المنتجة له فهى دول مرسلة. ولكن فى العقدين الأخيرين، أصبح التمييز بين الاثنين أمرًا صعبًا، حيث قامت الدول المستقبلة للمهاجرين بالحدّ من الهجرة إليها، بينما تحولت الدول التى كانت ترسل المهاجرين سابقًا إلى دول مستقبلة للمهاجرين أو لمهاجرين عابرين من خلالها إلى دول أخرى. (Fargues فارجوس 2007).

هناك ستة أنواع للهجرة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أسلوب الانتقال التقليدي والهجرة للاستيطان فى المنطقة والنزوح إلى مناطق أخرى من العالم وهجرة الأيدى العاملة فى المنطقة وتدفق اللاجئين فى المنطقة وهجرة العابرين "الترانزيت". يجب فهم القضايا المترابطة التى تؤثر فى المنطقة من أجل تحليل أنواع الهجرة المختلفة، مثل الأنظمة السياسية الضعيفة والتغيرات الديموجرافية وانعدام الحقوق الأساسية للمواطنين والعولمة والفقر فى بعض المناطق مقارنة بمناطق أخرى تتمتع بوفرة الموارد والثروات.

خريطة (٧,٢) الهجرة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها

ملاحظة: تعطى الأسهم أبعادًا تقريبية لحجم التدفقات. الأرقام الدقيقة غير متاحة.

الشكل التقليدى للهجرة: البدو، التجار، الحجاج:

كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نشطة بالتحركات السكانية على مر التاريخ. ومن أسباب ذلك: المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية التى ساعدت على استمرار أسلوب الحياة البدوية. وقد شجع وجود عدة أماكن مقدسة، للحج إليها. (Chiffoleau تشفولو 2003)، كما أن تاريخ المنطقة حافل بنشأة إمبراطوريات ضخمة وحدود يسهل النفاذ منها عززت من تبادل المعرفة والسلع التجارية. (Lauren لورنس 27-2005:25) انخفضت نسبة التحركات السكانية فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين بسبب زيادة تنظيم الدول للحركة والسفر. كانت الشعوب البدوية الضحايا الأكثر تأثرًا من التنظيمات الأقوى، حيث قامت الحكومات بفرض سياسات قهرية لتوطينهم من أجل التحكم بهم وفرض الضرائب عليهم. كما قامت الدول بتنظيم حركة التجار والحجاج أيضًا، فعلى سبيل المثال تحدّ المملكة العربية السعودية من عدد الحجاج المسافرين إلى مكة والمدينة عن طريق فرض حصة معينة من الحجاج المسموح بدخولهم من كل دولة. (Chiffoleau تشفولو 2003).

بالرغم من ازدياد تنظيم الدول لحركة هجرة السكان، فقد ظلت أشكال الانتقال التقليدية مستمرة بسبب قدرة المهاجرين والمسافرين على التكييف وعلى تطوير ممارساتهم ضمن هذا الإطار الجديد. كما فقدت الحكومات القدرة التسويقية للتحكم فى حركة السكان بشكل كامل. هناك انتعاش لحركة الحجاج ويرجع ذلك لزيادة عدد الحجاج المسلمين من دول الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. (Balci بالتشى 2003، Chiffoleau تشفولو 2003). علاوة على ذلك تم استبدال تجار القوافل القدامى بتجار معاصرين يطلق عليهم "مهاجرو حقائب السفر". جاء هؤلاء التجار من الاتحاد السوفيتى وشمال أفريقيا إلى مراكز الاقتصاد الجديدة التى ظهرت فى دول الخليج العربى مثل دبى. (Jaber جابر 2005:20).

الهجرة من أجل الاستيطان:

كانت الإمبراطوريات المختلفة، تعتمد لقرون عديدة على هجرة وتهجير الشعوب كوسائل إستراتيجية لنشر الاستقرار فى الأراضى التى تم غزوها. على سبيل المثال، عندما كانت الإمبراطورية العثمانية فى دور التوسع، أمرت الحكومة بتوطين الرعايا المسلمين فى الأراضى التى تم غزوها حديثا، وكان يطلق على هذه العملية "سورجن". (Surgun Tekeli تكلى 1994:204-206). ولكن مع تقلص حجم الإمبراطورية وتأسس دول وطنية حديثة، ظهرت سياسات اتسمت بالتمييز الوطنى. عكست عمليات طرد "الأجانب" بالتزامن مع الترحيب بـ"المواطنين" منهجية ذات سمة قومية للهجرة، وأدى ذلك إلى عمليات تبادل للسكان، مثلما حدث فيما بين ١٩٢٣-١٩٢٤ عندما تبادلت تركيا واليونان السكان ونتيجة لذلك تم إعادة توطين مئات الآلاف من النازحين. (Mutluer موتلر 2003:88-94).

الميل للنظر للهجرة على طول الخطوط القومية والوطنية أصبح واضحًا فى شكل سياسات الهجرة لدى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففى عام ١٩٢٤ أصدرت تركيا قانونًا لإعادة الاستيطان (Law of Resettlement) الذى سمح لمن له أصول تركية من القاطنين بالأراضى التى كانت تملكها الإمبراطورية العثمانية بالهجرة والعودة للاستيطان بالجمهورية التركية. (Tekeli تكلى 1999:217) استمرت هذه السياسة طوال القرن العشرين، ففى الثمانينيات فرّ ٣١٠٠٠٠ شخص من أصل تركى من بلغاريا هربًا من الاضطهاد، مع أنه لاحقًا، رجع الكثير منهم إلى بلغاريا. أجبرت النزاعات المسلحة فى غرب البلقان الكثير من المسلمين إلى طلب اللجوء إلى تركيا: حوالى ٢٥٠٠٠ من البوسنيين فى عام ١٩٩٢ و٢٠٠٠٠ من الكوسفيين فى عام ١٩٩٩ و٢٠٠٠٠ من الألبان فى عام ٢٠٠١.

(Icduygu إكديوج 2000:362-363، Danis and Perouse 2005:97).

ولكن تركيا ليست الدولة الوحيدة التى طبقت المعيار القومى فى سياسات الهجرة لديها؛ فهناك "قانون العودة" (Law of Return) الإسرائيلى الذى شجع على "عودة" اليهود إلى إسرائيل. استقبلت إسرائيل خلال التسعينيات حوالى مليون مهاجر جديد من الاتحاد السوفيتى السابق. كانت لموجة المهاجرين "الروس"، كما يُطلق عليهم، آثار ديموجرافية وسياسية هامة. (انظر الفصل الثانى عشر) وصل تعداد سكان إسرائيل من ٨٠٠٠٠٠ شخص فى عام ١٩٤٧ إلى ٦ مليون فى عام ١٩٩٨، ويشكل المهاجرون ٤٠% من النمو السكانى الكلى. (Kop and Litan كوب ولايتان ٢٠٠٢:٢٣-٢٥).

تبنّت بعض الدول العربية سياسات قومية للهجرة مثل تركيا وإسرائيل. أعطت الدول العربية بشكل عام حق الاستيطان والاستقرار فى أراضيها للذين لهم صلة تاريخية أوعرقية بتلك الدولة. ففكرة "الأمة العربية" كان لها تأثير ضعيف على سياسات الهجرة، ما عدا فى حقبة الستينيات والسبعينيات، حينما كانت هناك أفضلية للعمال العرب على العمال الأجانب للعمل فى الدول الغنية بالنفط مثل العراق. (Lavergne لافيرن 2003) تحددت تدفقات اللاجئين الكبيرة والمتكررة سياسات الهجرة والمواطنة لدى الدول العربية، خاصة تدفق اللائجين الفلسطينيين وأيضًا الأكراد العراقيين.

بحلول القرن الواحد والعشرين، عدلت تركيا من سياستها الخاصة بالهجرة وطلب اللجوء السياسى إليها، وذلك بسبب ضغوط من الاتحاد الأوروبى، وهكذا تراجعت تدريجيًا عن اتباع التقليد بتفضيل استقبال المهاجرين من ذوى الأصول العرقية التركية المقيمين بالخارج. (Kirisci كيرسى 2006). أما فى دول الخليج العربية فما زالت الفكرة متزمتة بما يخص القومية والمواطنة ونتج عن ذلك آثار متناقضة من أنماط الهجرة، حيث يُنظر إلى العمالة العربية كمصدر يهدد الأمن القومى فى تلك الدول.

مما أدى إلى تشجيع هجرة الأيدى العاملة الأجنبية، غالبًا من جنوب أو جنوب شرق آسيا (Lavergne لافيرن 2003، Laurens لورنس 2005:33).

الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مناطق أخرى فى العالم، هى أكثر شكل من أشكال الهجرة التى تم توثيقها فى تلك المنطقة. تم دراسة وتوثيق حالات الهجرة من تركيا ودول شمال أفريقيا بشكلٍ جيد بسبب أعداد المهاجرين الكبيرة الذين جاءوا من تلك المناطق إلى ألمانيا وهولندا وفرنسا. فالإحصاءات مثيرة للإعجاب. فى عام ٢٠٠٥ كان عدد النازحين من الجيل الأول الوافدين من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المطلة على البحر المتوسط (الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وتركيا) ما بين ١٢- ١٥ مليونًا. كانت الوجهة الرئيسية هى أوروبا التى وصل إليها حوالى ٦ مليون مهاجر من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما الجهة التى تتمتع بثانى أكبر شعبية عند المهاجرين فهى دول الخليج الغنية بالنفط، حيث يأتى معظم المهاجرين من الإقليم ذاته من مصر وفلسطين وسوريا والأردن. هناك تنبؤات بارتفاع معدلات الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المطلة على البحر المتوسط باستثناء تركيا التى انخفض لديها معدل النزوح. (Fargues فارجوس 2007).

الأسباب الضمنية لمعدلات الهجرة العالية هى التزايد المتفجر فى عدد الأفراد دون الثلاثين من العمر من السكان واقتران ذلك بنسبة مرتفعة من البطالة ودخول جماعات جديدة فى سوق العمل. كانت المنطقة ما بين

المغرب وتركيا حتى وقت قريب، منطقة يرتفع فيها معدل النمــو الــسكاني فأماكن مثل بيروت وغزة ومنطقة الدلتا بوادى النيــل ذات كثافــة ســكانية ضخمة مما أدى إلى دفع الناس وحثهم على الهجرة بسبب زيادة الفجوة بــين إمكانية خلق فرص للعمل ومعدل دخول أعداد جديدة لسوق العمل. أما فــي المناطق الأخرى المجاورة فهناك مساحات صــحراوية مقفــرة ذات كثافــة سكانية قليلة ونمو اقتصادى سريع أصبح ممكنًا إنعاشــه فقــط مــن خــلال توظيف عدد هائل من الأيدى العاملة الأجنبية. ولكن فى العقدين الأخيــرين تغيرت ديموجرافية الشرق الأوسط وشمال أفريقيــا بــشكل كبيــر حيــث انخفضت معدلات الولادة بشكل حاد ونتيجة لذلك هناك تنبؤات أنه فى خلال الفترة ما بين ٢٠١٠- ٢٠١٥ سوف يَخف الضغط على سوق العمل، وربما ستقِل حالات الهجرة. (Fargues فارجوس 2007) فى الأعوام القريبة الماضية. مالت الدراسات التى تجرى عن حالات الهجرة من الشرق الأوسط وشــمال أفريقيا إلى التركيز بشكل أقل على العوامل الاقتصادية والتركيز بشكل أكبر على العوامل النفسية والاجتماعية: مثل نسبة رضا الأفــراد عــن بلادهــم الأصلية والفوائد التى يتوقعون الحصول عليها فى الدول المضيفة؛ ما يسمى بمــصطلح "جاذبيــة الغــرب" (De Bel-Air دى بــل أيــر 2003، Mutluer موتلر 2003). تصر دراسات أخرى على أهميــة رأس المــال الاجتمــاعي ونظرية شبكات الهجرة التى تخلق وتحافظ على أنمــاط الهجــرة. (Roussel روسل 2003، Hanafi حنفى 2003).

الآثار الناتجة عن حالات الهجرة كبيرة وهامة؛ كمــا أن للتحــويلات المالية أثر اقتصادى كبير على دول المنشأ. فى عام ٢٠٠٧، حصلت المغرب على ٥,٥ مليار دولار أمريكى جراء الحوالات المالية وهو ما يعادل ٩,٥% من الناتج المحلى الإجمالى (Ratha and Zhimi راذا وذمــى 2008). أثــرت

الحوالات المالية بنفس الشكل على اقتصاد تونس والجزائر، ولكن لم يتم تسجيل الكثير من التعاملات النقدية فى الجزائر. فى عام ٢٠٠٤ دفعت المملكة العربية السعودية ١٣,٥ مليار دولار أمريكى من الحوالات المالية للأجانب. (Adams أدامز 2006).

من الممكن أن تثير الهجرة خلافات سياسية بين الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين. فمثلاً فى عام ١٩٧٣ أوقفت الجزائر هجرة مواطنيها للعمل فى فرنسا بسبب اندلاع أعمال العنف التى كانت تستهدف العرب فى جنوب فرنسا. وبعدما سمحت الجزائر بالهجرة، سعا الرئيس الفرنسى جيسكارديستان (١٩٧٤-١٩٨١) إلى منع تجديد جوازات الإقامة وتراخيص العمل لمئات الآلاف من الجزائريين. وأعلن الرئيس الجزائرى بومدين حينذاك، بأنه ما من شيء يمكن أن يمنع الهجرة بأى شكل إلى الشمال إلى أوروبا، ولكن تنبؤاته لم تكن صائبة، فحتى خلال فترة اندلاع أعمال العنف بالجزائر فى التسعينيات لم يكن بوسع إلا قلة منهم الذهاب إلى أوروبا. ومع ذلك، ظلت الهجرة سببًا كبيرًا للتوتر بين البلدين خاصة بعد أن امتد العنف من الجزائر إلى فرنسا. عانت كل من تركيا والمغرب من مشاكل مشابهة: الأولى فى محاولات ألمانيا للحدّ من تدفق المهاجرين الأتراك فى السبعينيات والثمانينيات، والأخرى بسبب محاولات إسبانيا لمنع الهجرة غير الشرعية للمغاربة والأفارقة.

هجرة الأيدى العاملة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

كان لأزمة النفط فى عام ١٩٧٣ أثر كبير على نمط الهجرة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالزيادة المفاجئة فى أسعار النفط

وفرت موارد مالية كافية لتمويل مشاريع بناء مكلفة فى الدول المصدرة للنفط. وقد تطلبت طفرة البناء هذه، توظيف آلاف العمال الأجانب مما أحدث تحركات سكانية كبيرة. كان معظم المهاجرين فى فترة منتصف الستينيات إلى السبعينيات من مصر واليمن وفلسطين والأردن ولبنان والسودان. أما اليوم، فالنسبة الأعلى من العمال ليست من العرب. يُقدر عدد سكان الإمارات العربية المتحدة بأكثر من ٣ مليون من ضمنهم ٧٥% من المهاجرين وثلاثة أخماس هؤلاء من جنوب آسيا، بينما حوالى ربعهم فقط من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (Rycs ريكس 2005) (انظر الفصل السادس).

يتم استغلال المهاجرين لخدمة المصالح السياسية للدول المضيفة لهم. وليبيا أكبر مثال على ذلك. ففى السبعينيات والثمانينيات سمحت ليبيا بدخول أعداد كبيرة من المصريين والتونسيين والفلسطينيين ولكنها قامت بطرد آلاف المصريين بعد توتر العلاقات الدبلوماسية مع مصر بسبب تبنى الرئيس المصرى أنور السادات سياسة خارجية منحازة للغرب. (Farrag فراج 1999:74) حدثت واقعة مماثلة للعمال التونسيين خلال فترة توتر العلاقات بين ليبيا وتونس. كما قامت ليبيا بترحيل آلاف الفلسطينيين عندما وقّع ياسر عرفات على اتفاقية أوسلو فى عام ١٩٩٣. منذ عام ١٩٨٩ كان مسموحا نظريًا أن يدخل مواطنو دول الاتحاد المغربى (المغرب تونس الجزائر موريتانيا) إلى ليبيا بحُرية تامة ولكن كان لهذا التوحيد الإقليمى تأثير ضعيف فى الحياة الواقعية (Safir سفير 1999:89). منذ أوائل التسعينيات أصبح الرئيس القذافى يصور نفسه على أنه زعيم أفريقى وشجع على دخول العمال من السودان وتشاد والنيجر. وأصبحت تلك الدول معابر للمهاجرين القادمين من الجنوب الأفريقى. ولكن، منذ عام ٢٠٠٠ عانى الأفارقة السود فى ليبيا من ظاهرة عداء الأجانب ومن أعمال الشغب المناهضة للمهاجرين ومن

عمليات الترحيل الجماعى. ولكن تظل ليبيا الوجهة الأخيرة للعمال المهاجرين ومنطقة عبور للأفارقة الساعين للهجرة إلى أوروبا. (Bakewell and De Hass باكويل ودى هاس 2007:98-99).

فى فترة السبعينيات ازداد قلق العائلات الملكية فى دول الخليج من التبعات السياسية المحتملة لوجود المهاجرين فى بلادهم. فقد كان يُنظر للفلسطينيين، على وجه أخص، على أنهم مخربون حيث إنهم تورطوا فى تنظيم إضرابات فى حقول النفط السعودية وفى نزاعات أهلية فى الأردن ولبنان. كما تورط اليمنيون فى عدة أنشطة مناهضة للحكم فى المملكة العربية السعودية. (Halliday هاليداى 1985:674). وقد حصل هجوم دموى على مكة فى عام ١٩٧٩ بفعل أشخاص عرب ليسوا من المملكة العربية السعودية ولم يتمكن من التصدى لهم سوى الجنود الفرنسيين. أحد آثار تلك التبعات السياسية هو زيادة توظيف الأيدى العاملة من جنوب وجنوب شرق آسيا، فاحتمالية تدخلهم فى السياسة أقل والتحكم بهم أسهل. وقد بلغت عملية تسييس الهجرة قمتها خلال حرب الخليج الأولى.

هناك بلاغات دائمة عن الأوضاع غير الآمنة وانعدام الحقوق والترحيل الجماعي والعنف والظلم الذى يعانى منه المهاجرون فى دول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل أبو ظبي والبحرين وإسرائيل وليبيا. وكما يقول الباحث المغربى بودحرين، إن تجاهل حقوق المهاجرين أمرٌ شائع، بالرغم من وجود اتفاقيات مبرمة لضمان حقوقهم. (Boudahrain بودحرين 1985:103-164) كما ساهمت عملية تأنيث الهجرة الناتجة عن ارتفاع نسبة تشغيل العاملات الأجنبيات فى المنازل، وهذا دليل آخر على الوضع المتردى للعمال المهاجرين فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (Jureidini جوريدينى 2003، Baldwin-Edwards بالدوين- إدواردز 2005).

للأسف يتوازى تزايد أعداد المهاجرين من جنوب وجنوب شرق آسيا في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع تدني أوضاع عملهم. يضعف نظام الكفالة (انظر المربع ٣,١) في معظم دول الخليج من موقف المهاجرين. (Lavergne لافيرن 2003).

مربع (٧,١) نظام الكفالة في الخليج

يعد نظام الكفالة خاصية منفردة ومهمة في سياسات الهجرة لدى دول الخليج. كان نظام الكفالة في البداية يعتمد على إجراء اتفاق بين الأمير المحلي وشركات النفط الأجنبية، وبناء عليه يلبي الكفيل طلب الشركات بتوفير عمال جديرين بالثقة، (وغالبًا كانوا من البدو) من أجل العمل في حقول النفط. ولكن اضطر الكفلاء إلى توظيف أيدي عاملة من خارج البلاد بسبب نمو صناعة النفط والعجز في العمالة المحلية الذي أدى إلى عدم توافر العدد المطلوب من الأيدي العاملة لتشغيل الحقول. مع مرور الوقت، أصبحت الأهداف الرئيسية من نظام الكفالة توظيف وكفالة الأيدي العاملة الأجنبية. فاليوم، من المفروض على كل مهاجر إلى دول الخليج أن يعثر على كفيل. وينطبق ذلك على أنواع المهاجرين المختلفين مثل عمال البناء وخادمات المنازل والتجار ورجال الأعمال الأجانب. الكفيل هو الوسيط الرسمي بين المهاجر الأجنبي وبين السلطات والإدارات والمجتمع المحلي. يقوم نظام الكفالة ببناء علاقة بين الدولة والكفيل الوطني والأجانب. يمنح نظام الكفالة تفويض الدول الخليجية للمواطنين إجراء بعض الأعمال الإدارية للسيطرة على المقيمين الأجانب ومكافأة لخدماتهم. ولكن كثيرًا ما يستغل الكفلاء المهاجرين بحرمانهم من الأجور والشروط المناسبة والاحتفاظ بجوازات سفرهم أو تهديدهم بتقديم تقارير مجحفة عنهم إلى الشرطة. وكثيرًا ما يتم بيع

عقود العمل بشكل غير قانوني إلى أرباب عمل آخرين. ومع ذلك، بدأت حكومات الدول الخليجية في التخلي عن نظام الكفالة لكسب المزيد من السيطرة على السكان الأجانب.

المصدر: Rycs,2005

هذه الاتجاهات التي ذكرناها سابقًا (أي: استبدال الأيدي العاملة الشرق أوسطية بالآسيوية وتأنيث هجرة الأيدي العاملة وسوء استغلالها وضعف المهاجرين والاعتماد على الأيدي العاملة المهاجرة) ترتبط أيضًا بهجرة الأيدي العاملة إلى الدول غير المنتجة للنفط. ففي منتصف السبعينيات كان حوالي ٤٠% من القوى العاملة بالأردن تعمل بالخارج وفي دول الخليج بشكل رئيسي. (Seccombe سكومبي 1986:378) مما أدى إلى دخول عمال أجانب إلى الأدرن ليحلوا محل القوى العاملة المحلية التي تدفقت إلى خارج البلاد. ولكن كانت معظم الأيدي العاملة الأردنية التي تعمل بالخارج من ذوي الكفاءات العالية، بالرغم من أن أغلب الأيدي العاملة الأجنبية التي وصلت إلى الأردن كانت تمتلك أيضًا مهارات عالية، إلا أنه كان هناك تدفق كبير من المصريين والسوريين ذوي المهارات المتدنية، ومن المعتقد أنه منذ الثمانينيات ساهم هذا التدفق من الأيدي العاملة في زيادة مستوى البطالة لدى المواطنين الأردنيين ومن المقيمين الأجانب في الأردن، وبالتالي انخفضت الأجور في الصناعات التي تأثرت بشكل كبير أيضًا من تدني مستوى الأيدي العاملة. (Seccombe سكومبي 1984:384-385).

على الجانب الأخر من نهر الأردن انفتح سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال القادمين من قطاع غزة والضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧ كجزء من الإستراتجية لضمّ الأراضي المحتلة إلى الاقتصاد الإسرائيلي. (Aronson

أرونسون 1990) كان المفروض على معظم العمال السفر يوميًا للعمل في إسرائيل والخروج منها مساء كل يوم. وجد الفلسطينيون فرص عمل في البناء والزراعة والفنادق والمطاعم والخدمة المنزلية. (Semyonov and Lewis-Epstein سمنيوف ولويس- أبستاين 1987) انتشرت ظاهرة التوظيف غير القانوني للفلسطينيين من الأراضي المحتلة. (Binur بينور 1990). في عام ١٩٨٤ كان يعمل في إسرائيل حوالي ٣٦% من إجمالي القوى العاملة بالأراضي المحتلة، أي ٨٧٠٠٠ شخص، ولكن بحلول عام ١٩٩١ بدأت فرص العمل للفلسطينيين تتقلص بسبب وفود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي. سعت الحكومة الإسرائيلية إلى استبدال الأيدي العاملة الفلسطينية في مجالات البناء والزراعة، ولكن محاولاتها لم تنجح في توظيف اليهود السوفييت المهاجرين حيث إن معظمهم كان يفضل وظائف أخرى أو أن الأجور لم تلق رضاهم. (Bartam بارتام 1991:175-161).

كان من الصعب قياس عملية تهجير الفلسطينيين بسبب وجود عوامل أخرى مؤثرة؛ فقد كانت موجات الهجوم الفلسطيني على اليهود في إسرائيل من الأراضي المحتلة خلال فترة الانتفاضة الأولى (الثورة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية التي بدأت عام ١٩٨٧) وفترة حرب الخليج الأولى، عوامل أدت إلى رفع حدة التوتر في إسرائيل. طبقت السلطات الإسرائيلية قوانين مشددة لإضعاف الانتفاضة وتوفير قدر أكبر من الأمن، ونتيجة لذلك حصل تراجع حاد في توظيف الفلسطينيين في إسرائيل بعد عام ١٩٩١ وازدداد مستوى توظيف الأيدي العاملة الأجنبية من رومانيا والفليبين وتايلاند لاستبدال الأيدي العاملة الفلسطينية. في نفس الوقت تم إغلاق أسواق العمل في الخليج أمام الفلسطينيين، مما زاد حالتهم الاقتصادية سوءًا وهدد زعامة السلطة الفلسطينية وعملية السلام في المنطقة بأكملها.

في عام ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة الإسرائيلية الحرب على التوظيف غير القانوني للمهاجرين. ولكن يبدو أن الضوابط التي تم وضعها مثل معاقبة صاحب العمل وترحيل الأجانب لم تكن مانعة وجزء من السبب هو أن الغرامات كانت صغيرة جدًا. أدى التناقض الواضح بين كرم الحكومة الذى منحته إلى المهاجرين اليهود وحصة العمال الأجانب الضئيلة فى إسرائيل إلى ظهور دعوات تطالب بالبحث عن الذات والتخلص التدريجى من عملية توظيف العمال الأجانب. (Kop and Litan كوب وليتان 2002:108) اتخذت حكومات بعض البلديات مثل تل أبيب خطوات من أجل تعزيز دمج فئات الشعب غير اليهودية وغير العربية المتزايدة، والتى تشتمل على العمال الأجانب الذين يحملون وثائق عمل والمقيمين من الأجانب بشكل غير شرعى وعائلاتهم وكذلك العائلات غير اليهودية من المهاجرين الملقبين بـ"اليهود السوفييت"؛ حيث إن ٢٠% ممن يطلق عليهم "الروس" هم فى الواقع، ليسوا يهودًا. (Bartam بارتام ٢٠٠٥) اتخذت البلديات هذه الخطوات بسبب مواجهاتها اليومية لمشاكل واقعية مثل تعليم الأطفال المقيمين بشكل غير نظامى.

الهجرة القسرية "الاضطرارية":

تسبب المزيج من الحروب والصراعات الداخلية والحكومات القمعية فى حدوث حالة من عدم الاستقرار فى المنطقة سياسيًا، مما نتج عنه تدفقات كبيرة للهجرة القسرية فى داخل منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وإلى خارجها. على مر العصور، كانت هذه المنطقة تستقبل وترسل بشكل دائم وفودًا متنوعة من المهاجرين. ففى خلال القرن الأخير من عهد الإمبراطورية العثمانية، طلب حوالى ٥ مليون شخص اللجوء إليها كما هرب

منها عدة ملايين خلال الفترة ما بين عشرينيات القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين. (McCarthy مكارثى 1995).

واليوم، تبقى مشكلة اللاجئين، متمركزة حول الفلسطينيين، أعلنت كل من منظمة "الأمم المتحدة للعمل" (United Nations Works) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى أو "الأونروا" (UNWRA) أنه منذ عام ٢٠٠٦، أصبح هناك ٤,٣ مليون لاجئ فلسطينى موزعين فى أرجاء المنطقة وحول العالم. كان لاتفاقيات السلام الفلسطيني- الإسرائيلى التى عقدت فى تسعينيات القرن العشرين دور ضعيف فى تحسين أزمة اللاجئين الفلسطينيين، على الرغم، من أنه تم السماح بعودة آلاف من المسئولين والعسكريين ورجال الشرطة التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضى التى تسيطر عليها السلطة الفلسطينية. لا يزال الوضع فى قطاع غزة غير مستقر بعد صراعات الفصائل الفلسطينية فى عام ٢٠٠٧. تعتبر مفاوضات عودة اللاجئين وإعادة توطينهم وتعويضهم والإصلاحات وحرية الدخول إلى الأراضى المحتلة، الأكثر تعقيدًا فى مفاوضات عملية السلام؛ فوجهات النظر الفلسطينية والإسرائيلية تختلف بشكل كبير بدءًا بتقديرات عدد اللاجئين. ومع صعوبة الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة تبدو احتمالات عودة اللاجئين من سوريا ولبنان ضعيفة جدًا. منذ بداية الانتفاضة الثانية فى عام ٢٠٠٠ هرب حوالى ١٠٠٠٠٠ فلسطينى من الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة لذلك، اضطر معظم اللاجئين فى العراق إلى الفرار منها بعدما تم قتل الكثير منهم فى عام ٢٠٠٦. (Fargues فارجوس 2007).

منذ عام ١٩٩٠، ظهرت أعداد كبيرة من اللاجئين فى المنطقة؛ ففى الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٢ رحل حوالى ١,٥ مليون عراقى من العراق

بسبب حرب الخليج الأولى والحكم الاستبدادى لصدام حسين، وفى الأعــوام التالية رحل حوالى ٥٠٠٠٠٠ عراقي عبــر تركيــا والأردن بينمــا رحــل عشرات الآلاف عبر إيران وسوريا. حدثت موجــة أخــرى مــن تهجيــر العراقيين بسبب احتلال العراق فى عام ٢٠٠٣ بقيادة الولايــات المتحــدة. أعلنت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR أن هناك أكثر من ٤ مليون عراقى متشرد حول العالم بينهم ١,٩ مليوناً داخل العــراق و٢ مليون فى الدول المجاورة، خاصة، فى سوريا والأردن. (UNHCR 2007c).

بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين تهتم منظمــة UNHCR بالتدفق غير المنقطع من اللاجئين والمهاجرين من الــسودان إلــى مــصر وسوريا والأدرن وإسرائيل، كما أعادت أحداث لبنــان فــى عــامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ عودة تدفق الهجرة القسرية؛ ففى عام ٢٠٠٥ هرب مئــات الآلاف من العمال السوريين من لبنان بعد اغتيال رئيس الــوزراء الأســبق رفيــق الحريرى وانسحاب القوات المسلحة السورية. وازدادت أعمال العنف التــى استهدفت العمال السوريين. كما أدى القصف الإسرائيلى للبنــان فــى عــام ٢٠٠٦ إلى عودة مئات الآلاف من العمال الأجانب إلى بلادهم. (أغلبهم من خادمات المنازل الآسيويات.) كما فرّ عدد غير معروف من اللبنانيين، ربما وصل عددهم إلى مليون نازح. (Fargues فارجوس 2007) لجأ معظمهم إلــى سوريا بشكل مؤقت، ومن ثم، عادوا بعد انتهاء القتال.

تأثرت بعض الدول بشكل خاص بسبب تدفق اللاجئين الهائــل؛ فمــع حلول أوائل التسعينيات أصبحت إيران أهم ملاذ للاجئين فى العــالم، كــان معظمهم، من أفغانستان. ولكنها استقبلت أيضًا أعدادًا كبيرة مــن مــواطنى أذربيجان الذين فرّوا من القوات العسكرية الأرمنيــة التــى كانــت تهــاجم أذربيجان. وبــالرغم مــن محــاولات إعــادة اللاجئــين إلــى أوطــانهم،

(UNHCR 1996:111) إلا أنه ظـل ١,٥ مليـون لاجـئ أفغـانى بإيران فى عام ٢٠٠٠، وازداد عددهم خلال فترة احتلال أفغانستان بقيـادة الولايـات المتحدة فى عام ٢٠٠١. (USCR 2001:174) بقى إلى اليوم، العديد من الأفغان فى إيران بسبب حصولهم على وظائف، ولأن لا أمل لديهم فـى الحـصول على وظائف فى بلدهم الأصلي؛ لذلك أصبحت الفروق بين اللاجئ والمهاجر الاقتصادى غير واضحة.

أصبحت كل من تركيا ومصر مناطق رئيسية لالتقاء مسارات تـدفق اللاجئين؛ حصلت تركيا على تدفق كبير من البلقان والعراق وإيران وسكان آسيا الوسطى، بينما استضافت مصر الكثير من الفلـسطينيين والـسودانيين وسكان آخرين من أفريقيا. كما تعتبر تركيا، دولة المنشأ للعديد من اللاجئين الأكراد الذين فرّوا إلى اليونان وألمانيا والسويد ودول أخـرى هربًـا مـن الصراعات العرقية.

الهجرة العابرة خلال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

ازدادت الهجرة العابرة خلال دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير فى السنوات الأخيرة؛ كانت أوروبا هى الوجهة التـى تجـذب أكثـر المهاجرين. تشمل دول الهجرة العابرة: الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا التى يقصدها المهاجرون من أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى. وأما لبنـان وسوريا، فيقصدهما المهاجرون من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. إضـافة لذلك، أصبحت اليمن دولة عابرة للمهاجرين من أفريقيا إلـى دول الخلـيج الثرية. هناك نقص فى الأرقام الدقيقة للمهاجرين العابرين.

أحيانًا، يكون مصير المهاجرين العابرين مأساويًا؛ إذ يفشل الكثير منهم فى الوصول إلى وجهتهم المقصودة فى أوروبا، كما يعـيش الكثيـر مـنهم

بصورة غير نظامية فى دول العبور، ويعانون من ظروف صعبة جدًا، بينما يجازف آخرون بالتعرض للمخاطر المرتبطة بدخول أوروبا. (Fargues فارجوس 2007) ومع ذلك، يقرر الكثير من المهاجرين الأفارقة القادمين من أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى الاستقرار فى دول شمال أفريقيا مثل مصر والمغرب اللتين كانتا تعتبران بالنسبة للمهاجرين دول عبور فقط؛ وذلك بسبب صعوبة الهجرة إلى الوجهة المقصودة. ظلت ليبيا وجهة هامة للعمال المهاجرين لسنين عديدة، ولكنها أصبحت أيضًا دولة لعبور المهاجرين إلى أوروبا. وهكذا، لا يمكن الادعاء بأن هناك تمييزًا واضحًا بين مناطق العبور والوجهات النهائية المقصودة للمهاجرين. لقد أصبحت الهجرة العابرة مصدرًا لتوتر جديد بالاعتبار. فالبلاد الأوروبية والاتحاد الأوروبى يمارسون الضغوط على دول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا للسيطرة على حدود بلادهم وضبط الهجرة غير الشرعية، بينما تشتكى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أن عليها تحمل هذه الأعباء لوحدها.

سياسات الهجرة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

قامت عدة دول فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتخاذ إجراءات لتنظيم الهجرة بعد أن ازداد تدفق المهاجرين وبعد أن أدركوا الأهمية السياسية والاقتصادية الناجمة عنها. ولكن النتائج كانت مختلطة؛ فالكثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ترى أن الهجرة وسيلة لخفض مستوى البطالة ورفع مستوى الدخل عبر الحوالات المالية. وقد وضعت هذه الدول سياسات لتشجيع المواطنين على الهجرة إلى الخارج، كما أنها تحاول تحريك هجرات جماعية من المشتتين من أجل تعزيز التنمية الوطنية. قامت كل من تركيا والمغرب وتونس والجزائر ومصر والأردن واليمن بتحسين أنظمة البنوك لديها من أجل

تسهيل عمليات تحويل الأموال. كما تم إضافة موضوعات الهجرة والحوالات المالية فى المناقشات والمفاوضات الدبلوماسية مع الدول المستقبلة للمهاجرين. وقد أسست تنظيمات متخصصة لتنظيم الهجرة فى الخارج. (De Bel-Air دى بل أير 2003، Fargues فارجوس 2006). كما تبنت تلك الدول سياسات ثقافية للحفاظ على صلة المهاجرين بدول المنشأ عن طريق إعطاء دروس لتلقين اللغة الأم وتوفير سفر العودة وتوفير التعاليم الدينية. (Castles and Delgado Wise كاستلز وديلجادو وايز 2008).

لكن من ناحية أخرى، وعلى النقيض، لم تتطور القوانين والسياسات الخاصة بتنظيم الهجرة الوافدة إلى تلك الدول وهجرة الأيدى العاملة بنفس الصورة. فى البداية، لم تعمل الدول الغنية بالنفط على تنظيم دخول العمال الأجانب أو توفير الظروف المعيشية الملائمة لهم. ولكن التطورات الحديثة شملت سن قوانين لضبط وتأمين فرص عمل لمواطنى هذه الدول فى المرتبة الأولى. اتخذت بعض الدول مثل تركيا والمغرب خطوات كبيرة للحدّ من الهجرة غير الشرعية نتيجة لضغوط من الاتحاد الأوروبى عليها؛ ولا تزال معظم الإجراءات المتبعة سارية لفرض المزيد من القيود مما يثير أحيانا المخاوف من انتهاك حقوق الإنسان. (Fargues فارجوس 2006)

تفتقد كثير من الدول فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السياسات الخاصة باللجوء، حاليًا، ولم ينضم سوى القليل منها لمعاهدة اللجوء الموقعة فى جنيف عام ١٩٥١. هناك القليل فقط من القوانين المحلية التى تهتم بحق طلب اللجوء، وغالبًا ما تكون غير واضحة وتقديرية. تدرك بعض الحكومات ضرورة حلّ مشاكل اللاجئين، ولكن تظل العلاقة متوترة بين منظمة UNHCR والسلطات المحلية، مما دفع أحد المعلقين بوصف الوضع الحالى لسياسات اللجوء فى الشرق الأوسط بأنها، فى حالة إخفاق وجمود. (Zaiotti زايوتى 2005).

من أهم القضايا المتوقع حدوثها فى المستقبل، اندماج المهاجرين فى الدول المضيفة مع مواطنى هذه الدول. ولكن معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتصف بمفهوم صارم فيما يخص المواطنة، قد يكون أحيانًا قوميًا وطنيًا أو عرقيًا. ولذا فتزايد ظاهرة بقاء المهاجرين لفترات زمنية أطول فى الدول المضيفة تستدعى التعجيل فى إجراء مناقشات حول التنوع الاجتماعى وتعدد الثقافات. (Fargues فارجوس 2006). صارت قضايا حماية المهاجرين وتوفير حقوقهم الأساسية جزءًا من الخطاب الوطنى فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإن لم يتم تطبيقها بعد. أعلنت حكومة دبى حديثًا، أنها تنوى تطبيق اصلاحات بخصوص هذه القضايا. (DePale دى بارل 2007). من الأمور المرفوضة لدى أغلب الحكومات منح الجنسية للأجانب. ولكن من الممكن أن تصبح من القضايا الهامة المؤثرة، خاصة، فى دول الخليج النفطية حيث إن عدد المهاجرين أكبر من المواطنين.

أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى: من مناطق مستوردة إلى مناطق مصدرة للهجرة

أحيانًا، توصف المنطقة الشاسعة المتنوعة جنوب حدود الولايات المتحدة الأمريكية بأنها مكونة من أربعة أقاليم أساسية. وبالرغم من أن بعضًا من دول هذه المنطقة لا يشملها هذا التصنيف الجغرافى بشكل كامل، إلا أنه يوضح كيف أن الهجرة أثرت على هذه المنطقة، بشكل مميز، منذ عام ١٩٤٢:

المخروط الجنوبى وهو إقليم جغرافى يشمل البرازيل والأرجنتين وتشيلى وأوروجواى وباراجواى. يعيش فى هذه الدول عدد كبير من السكان من أصل أوروبى، وذلك بسبب هجرة الاستيطان الهائلة التى جاءت قديمًا من

أوروبا. كان هناك تدفق للمهاجرين من أماكن أخرى أيضًا؛ على سبيل المثال، استقبلت البرازيل الرقيق الأفارقة فى القرن التاسع عشر والعمال اليابانيين منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى خمسينيات القرن التالى.

إقليم الأنديز الذى يقع فى شمال وغرب القارة ويختلف عن إقليم المخروط الجنوبى حيث إن أغلب السكان من الهنود والمستيزوز Mestizos (لقب يطلق على من لديه أصول أوروبية وهندية مختلطة) كانت الهجرة من أوروبا إلى تلك المناطق أثناء القرن التاسع عشر والعشرين أقل أهمية.

تتكون مجتمعات أمريكا الوسطى على الأغلب من أصول هندية ومستيزوز، مع وجود بعض الاستثناءات، ففى كوستاريكا مثلاً تبلغ نسبة السكان المستيزوز والبيض ٩٤% من تعداد السكان الكلى.

تتكون مجتمعات الكاريبى من سكان من أصل أفريقى فى الغالب، ولكن هناك أيضًا الكثير من أصول آسيوية وأوروبية.

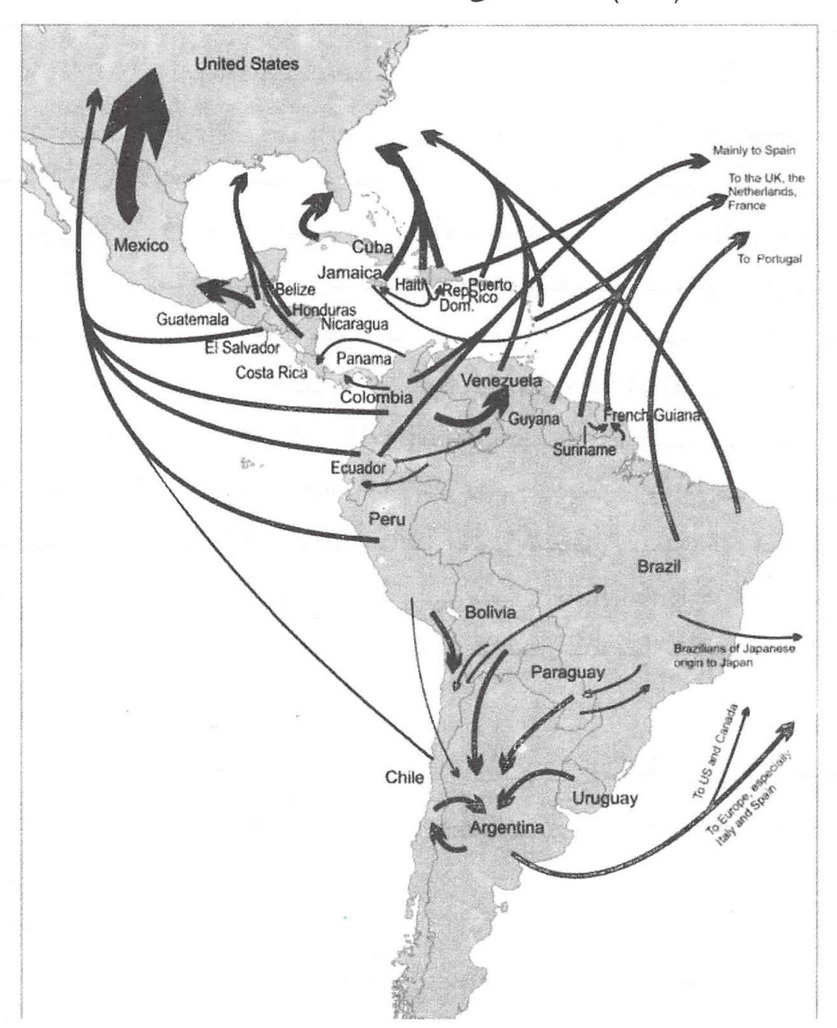
من الاستيطان الأوروبى إلى الهجرة الإقليمية الداخلية

يُقدر دى لاتس ودى لاتس (De Lattes and de Lattes 1991) أن عدد المهاجرين الوافدين إلى أمريكا اللاتينية والكاريبى منذ عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٧٠، كان حوالى ٢١ مليونًا. جاء أكثر المهاجرين من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال. وقد هاجر معظمهم إلى إقليم المخروط الجنوبى. كانت أكبر الهجرات هى هجرة حوالى ٣ مليون إيطالى للاستقرار فى الأرجنتين. شجعت كل من الأرجنتين وأوروجواى الهجرة إليها حتى بداية فترة ما بين الحربين العالميتين؛ حين أدى الكساد الاقتصادى فى الثلاثينيات إلى تغييرات سياسية كبيرة، وهكذا قلّت الهجرات الجماعية من أوروبا بشكل حاد فى

الثلاثينيات. (Barlan بارلان 1988:6-7) كانت فنزويلا الاستثناء الأكبر، من هذا النمط، حيث إنها لم تكن تستقبل إلاّ أعدادًا قليلة من المهاجرين من أصل أوروبى، إلا أن جاء عهد حكم بيريز جيمينز فى الفترة ما بين عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨؛ ليأتى ويستقر حوالى ٣٣٢٠٠٠ شخص أكثرهم من أصول إيطالية فى فنزويلا. ولكن بعد الإطاحة بالحكومة العسكرية فى عام ١٩٥٨ توقفت سياسية "الباب المفتوح". (Picquet, Pellingrino and Papail بيكيت، بلينجرو وبابايل 1986:25-29) وتحولت فنزويلا من دولة مستقبلة إلى دولة مصدرة للاجئين.

مع تراجع الهجرة من أوروبا نَمَت الهجرة الداخلية بين الأقاليم، وكانت الهجرة السائدة هى هجرة الأيدى العاملة. بدأت الهجرة الموسمية للعمال فى عام ١٩٣٥ من بوليفيا إلى الأرجنتين واستمرت لعدة عقود، إلى أن أدت تقنية الآليات إلى خفض الحاجة للأيدى العاملة البشرية. لم تكن الهجرة مُنظمة حتى عام ١٩٥٨، حين تم التوقيع على اتفاق ثنائى يهدف إلى حماية حقوق المهاجرين البوليفيين. (Barlan بارلان 1988:8-9) وفى حالة مشابهة، بدأت الأيدى العاملة من باراجواى وتشيلى فى البحث عن عمل فى شمال شرق الأرجنتين وباتاجونيا فى الخمسينيات والستينيات على التوالى. انتقل العمال الأجانب من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبدأت عائلات هؤلاء العمال الذين كانوا غالبًا من الذكور تنضم إليهم. مما أنشأ أحياء كاملة من المهاجرين غير الشرعيين فى بعض المدن. وبداية من عام ١٩٤٨ عدّلت الحكومة الأرجنتينية قوانينها وسياساتها، لتسمح للعمال الأجانب بتصحيح وضع إقامتهم. كانت الهجرة غير الشرعية وغير المنظمة هى النوع السائد من الهجرة فى أمريكا اللاتينية، ولكنها لم تكن تعتبر مشكلة حتى أواخر الستينيات. (Lohrmann لورمان 1987:258).

خريطة (٧,٣) الهجرة فى داخل ومن منطقة أمريكا اللاتينية



ملاحظة: تعطى الأسهم أبعادًا تقريبية لحجم التدفقات. الأرقام الدقيقــة غير متاحة

تاريخيًا، كانت فنزويلا تعتمد على العمال الموسميين مــن كولومبيــا للمساعدة فى حصاد محاصيل القهوة. وقد أدى انخفاض هجرة الأوروبيــين بعد عام ١٩٥٨ ونمو الاقتصاد بسبب الــنفط، إلــى تــدفق الملايــين مــن الكولومبيين إلى فنزويلا. فى عام ١٩٧٩ تم التوقيع على معاهدة الأنديز التى ألزمت الدول الأعضاء بتقنين وضع المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تلك الدول إلى دول أخرى أعضاء فى هذه المعاهــدة. (Picquet, Pellingrino and Papail بيكيت، بلينجرو وبابايل 1986:30) ولكن بالرغم، من وجود مــا يقدر بـــ١,٢ مليونًا إلى ٣,٥ مليونًا من المقيمين غير الشرعيين فى فنزويلا، من أصل تعداد السكان الإجمالى ١٣,٥ مليونًا عام ١٩٨٠، فقد تم التــصديق على ٢٨٠٠٠٠ إلى ٣٥٠٠٠٠ إقامة فقط من جملــة المقيمــين الأجانــب. (Meissner, Papademetriou and North مايزنر، باباديمترو و نورث 1987:1). وكما يعتقد، فمنذ عام ١٩٩٥، كان هناك مليونا شخص مقيمين فى فنــزويلا بصورة غير قانونية، أغلبهم مــن الكولــومبيين (Kratochwil كراتوتــشويل 1995:33) إضافة إلى مليونين آخرين يقيمون بشكل قانونى. (Davila دافــيلا 1998:18).

اتصف القرن الحادى والعشرين فى أوله بعدم الاستقرار الاقتــصادي والسياسي المتواصل فى فنزويلا. وهذا ما شجع على زيادة الهجــرة منهــا، خاصة، إلى الولايات المتحدة التى شــهدت زيــادة فــى عــدد المهــاجرين الفنزويليين من ٢٦٣٠ مهاجرًا فى عام ١٩٩٥ إلى ٥٢٥٩ فى عام ٢٠٠٢. (IOM 2005:93) (كما أصبحت إسبانيا، أيضًا، مقــصدًا رئيــسيًا للمهــاجرين الفنزويليين، خاصة، سكان المناطق الريفية. وعلى الرغم من ذلك، استمرت فنزويلا فى استقبال مهاجرين من الدول المجاورة التــى تعــانى اقتــصاديًا وسياسيًا، خاصة، من كولومبيا (O'Neil, Hamilton and Papademetriou أونيل، هاميلتون وباباديمتريو 2005:4).

ظلت الأرجنتين دولة مستقبلة ومصدرة للهجرة فى آن واحد؛ معظم الهجرة فى الأرجنتين هجرة إقليمية داخلية. هناك أكثر من ٦٥% من سكانها من الأجانب، من دول أخرى مجاورة فى أمريكا الجنوبية. (Jachimowicz حاخيمويتز 2006) يعمل معظم المهاجرين غير المصرح لهم بالعمل فى الأرجنتين فى مجالات الخدمة المنزلية والبناء ومصانع النسيج. أعلنت الأرجنتين فى عام ٢٠٠٦ عن برنامج تسوية جديد يستفيد منه حوالى ٧٥٠٠٠٠ مقيم فى البلاد من غير الحاصلين على مستندات قانونية، معظمهم من باراجواي وبوليفيا. جاء هذا الإعلان بعد أن شب حريق هائل فى أحد مصانع النسيج وأدى إلى مقتل ستة بوليفين بينهم أربعة أطفال. وتبع ذلك تظاهرات فى شوارع مدينة بوينس آيرس ضمت الآلاف من الناس احتجاجًا على أوضاع العمل السيئة للمهاجرين. (BBC Mando 2006) حصل المهاجرون غير الشرعيين الذين نجحوا فى التقدم إلى هذا البرنامج على تراخيص عمل لمدة سنتين مع إتاحة الفرصة لهم بطلب الإقامة الدائمة بعد خمس سنوات. (Migration News 2006) كما أسست الأرجنتين برنامج تسوية يستهدف المواطنين غير المنتمين لـMERCOSUR وكان أكثرهم من الصينيين والكوريين، وبحلول نوفمبر عام ٢٠٠٥ شارك أكثر من ٩٠٠ شخص فى هذا البرنامج. (Jachimowicz حاخيمويتز 2006).

تدل السياسات التشريعية التى تبنتها الأرجنتين وفنزويلا على تغير ملامح الهجرة فى أمريكا اللاتينية؛ استمرت الهجرة الداخلية بين الأقاليم حتى أوائل القرن الحادى والعشرين، ولكن ظهر منذ السبعينيات ميل لنزوح السكان من المنطقة وازداد فى الآونة الأخيرة. (انظر أدناه).

المبادرات الإقليمية:

اتسمت حقبة ما بعد الحرب الباردة بالسعى وبذل الجهد لإعادة إحياء وتوسيع المنظمات الإقليمية الاتحادية العديدة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى مثل، MERCOSUR ومجموعة الأنديز. GRAN (Derisbourg دريسبورج 2002) تشمل منظمة MERCOSUR الأرجنتين والبرازيل وبارجواي وأوروجواي وفنزويلا وتضم ٢٥٠ مليون شخص يجرى فى هذا الإقليم أكثر من ثلاثة أرباع النشاط الاقتصادى فى أمريكا الجنوبية. (BBC News 2007). أما مجموعة الأنديز فتشمل بوليفيا؛ وكولومبيا؛ وبيرو. ويبلغ عدد السكان ٩٨ مليونًا. (Comunidad Andina 2006) أصبحت التحركات البشرية عبر حدود دول تلك الكتلتين أمرًا مثيرًا للاهتمام. ومع ذلك، تم إعاقة أى تنسيق أو تعاون بينهما بسبب النقص فى المعلومات. (Maguid ماجويد 1993) استنتج كراتشويل بعد أن تفحص جهودا سابقة قامت بها مجموعة الأنديز لتنظيم هجرة العمال، أن جزءًا كبيرًا من هذا الجهد فى نهاية المطاف غير مجد، وأن المنظمات الإدارية منهارة بشكل جارف. (Kratochwil كراتشويل 1995:17)؛ فمشاريع التكامل الإقليمى بأمريكا اللاتينية والكاريبى سجلها ضعيف فى إدارةَ الهجرة الدولية، كما هو الحال فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى فى أفريقيا.

الهجرة القسرية:

إحدى السمات الأخرى لحقبة ما بعد الحرب الباردة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى والتى كان لها صدى لحدوث تطورات فى أماكن أخرى من العالم، هى إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوطانهم الأصلية بعد توقيع اتفاقيات

السلام. ولكن نشأت نزاعات أخرى تسببت فى تدفق لاجئين جدد. إحدى أهم اتفاقيات السلام التى تم توقيعها، هى التى أنهــت القتـــال بـــين الـــسلفادور ونيكارجوا وجواتيمالا. تشرد واقتلعت جذور حوالى مليونى شـــخص مـــن أمريكا الوسطى فى الثمانينيات، ولكن لـــم تعتـــرف منظمـــة UNHCRإلا ب ١٥٠٠٠٠ شخص منهم فقط كلاجئين. (Gallagher and Diller جالاجر وديلر 1990:3). شهدت التسعينيات إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين الجواتيماليين من المكسيك والنيكارجويين من الولايات المتحدة وكوســتاريكا والـــسلفادوريين أيضًا من الولايات المتحدة .

ولكن ظل الوضع السياسى متوترًا فى الدول الثلاثة، حيث قُتل عدد من الجواتيماليين العائدين، وكان أكثرهم من الهنود. استمر الجواتيمـــاليون فـــى الذهاب إلى الولايات المتحدة وازداد تواجدهم فى مجال الزراعة التى تتطلب أيد عاملة كثيرة وكذلك فى مجال تربية الدواجن. بالرغم من توقيع اتفاقيـــات السلام لم يغادر الكثير من الـــسلفادوريين والنيكـــاراجوين والجواتيمـــاليين الولايات المتحدة؛ قدّم أكثر من ٤٤٠٠٠٠ شخص من أمريكا الوسطى طلب اللجوء فى الولايات المتحدة فى الفترة ما بين عام ١٩٨٤ و١٩٩٤، ومع أنه تم رفض معظمهم، إلا أنهم ظلوا مقيمين فى الولايات المتحـــدة. (Martin and Widgron مارتن وويدجرون 1996:35) كتب الرئيس الـــسلفادورى نـــابوليون دوارت خطابًا لرئيس الولايات المتحدة يشتكى له مـــن القـــانون الأمريكـــى الصادر فى عام ١٩٨٦ والذى يهدف للحدّ من الهجرة غير الشرعية. وكـــان مضمون الشكوى أن هذا القانون يهدد استقرار الـــسلفادور لأن التحـــويلات المالية التى يرسلها مواطنو السلفادور من الولايات المتحدة أساسية لاقتـــصاد الـــسلفادور. (Mitchel ميتـــشل 1992:120-123) وفـــى حالـــة مماثلـــة، ظل العديد من أهل نيكاراجوا فى كوستا ريكا، بينما عاد البعض منهم إلـــى وطنهم الأصلى.

ظلت الولايات المتحدة مقصدًا شائعًا للهاربين من هايتي وكوبا بصورة غير شرعية عن طريق القوارب. وصل عدد الكوبيين الوافدين إلى الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨٢٧٠ شخصًا. ازدادت الاضطرابات السياسية فى هايتى بعد أن اندلعت ثورة عنيفة فى عام ٢٠٠٤، وأدت إلى فرار الرئيس جون – كلود أريستايد، ومع ذلك، وعلى عكس التوقعات لم يكن هناك تدفق كبير للاجئين بسبب هذه الأزمة وقد يرجع ذلك، إلى سياسات الهجرة المشددة التى تبنتها الولايات المتحدة، وعدد من دول الكاريبى، وليس لعدم رغبة الهايتيين فى الرحيل عن بلدهم. (IOM 2005:93-95) لقد كان أحد أسباب الغزو لهايتى فى عام ٢٠٠٤ والذى ترأسته الولايات المتحدة منع الهجرة الجماعية.

الهجرة الإقيلمية من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

كانت هجرة اللاجئين الهايتيين إلى الولايات المتحدة، جزءًا من النقلة الأكبر فى أمريكا اللايتينية والكاريبي من منطقة مستقبلة للهجرة إلى منطقة مصدرة لها. فمع حلول السبعينيات أصبحت منطقة الكاريبى شبكة مصدرة للمهاجرين أكثر منها مستقبلة لهم. وتتعدد أسباب هذا التحول التاريخى، فهو لم يحدث بين ليلة وضحاها. فمنذ عهد الاستعمار كان المهاجرون الكاريبيون يصلون إلى الشواطئ الشرقية والجنوبية لما أصبح بعد ذلك الولايات المتحدة. وقد ازدادت حدة هذه التدفقات شمالاً خلال الحرب العالمية الثانية عندما تم تعيين الكاريبيين فى وظائف متعلقة بالدفاع والأعمال الزراعية. لا تختلف أصول برنامج تعيين العمال المؤقتين الأجانب فى جزر الهند الغربية البريطانية والذى ما زال مستمرًا فى القرن الحادى والعشرين تحت مسمى برنامج H2-A، عن البرنامج الأكبر الذى أسس لتعيين العمال الأجانب المكسيكيين فى الولايات المتحدة. منذ عام ١٩٤٢ حتى عام ١٩٦٤.

ساعد التوظيف المؤقت للعمال فى توجه المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين شمالاً من أمريكا اللاتينية والكاريبى إلى الولايات المتحدة وكندا بعد عام ١٩٧٠. ولكن هناك أسبابا أخرى للتحول الذى مرت به المنطقة مثل: تقلص الثروات الاقتصادية فيها والانفجار الديموغرافي والهجرة من الريف إلى الحضر والاضطرابات السياسية والحروب. لا يمكن النظر إلى العديد من هذه العوامل الإضافية كعوامل داخلية فقط، فالسياسات التى تفرضها الولايات المتحدة، مثل تدخلها السياسى والعسكرى فى أمريكا الوسطى، لعبت دورًا بارزًا، ووضحت تلك العلاقة، فى جمهورية الدومينيكان عندما تسبب التدخل الأمريكى فى اغتيال الرئيس الدومينيكى تروجيلو فى عام ١٩٦١. وقد أدى ذلك إلى صدور أعداد كبيرة من تأشيرات الدخول للدومينكانيين لمنع حدوث ثورة مشابهة، كالتى حدثت فى كوبا. (Mitchell ميتشل 1992:69-101)

يعتبر العامل الأهم الذى تسبب فى زيادة الهجرة إلى خارج المنطقة (بعيدًا عن العوامل المتعلقة بزيادة الطلب على الأيدى العاملة فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) المحنات الاقتصادية التى ضربت أمريكا اللايتينية؛ فمعدل الناتج المحلى الإجمالى انخفض بشدة فى الثمانينيات وهو العقد الذى أطلق عليه البعض: "العقد الذى ضيعته الديون" (Fargues فارجوس 2002:443). أدت الجهود لتجديد الديمقراطية والليبرالية، إلى دعم الاقتصاد، لفترة قصيرة، فى أوائل ومنتصف التسعينيات، ولكن الكوارث الاقتصادية المتتالية دمرت المنطقة. طبقًا لتقرير الأمم المتحدة كان هناك ٢٠٩ مليون شخص (أى ٤٠% من سكان المنطقة) يعيشون تحت خط الفقر فى عام ٢٠٠٥ (ECLAC 2006)، وبالإضافة لذلك، كان ما يحصل عليه ١٠% من سكان أمريكا اللاتينية والكاريبى هو ما يعادل، أقل من دولار أمريكى فى اليوم. (GCIM 2005) زادت السياسة الليبرالية الاقتصادية من الظلم

الاجتماعي وعدم المساواة؛ في كل من المكسيك والأرجنتين. وكان من أحد عواقب هذه السياسة، أنه طبقًا لاستطلاع للرأى أقيم في عام ٢٠٠١ كانت هناك زيادة عن ٢١% من سكان الأرجنتين يريدون الهجرة منها وينطبق هذا على ثلث الأفراد البالغين من العمر ١٨ إلى ٢٤ عامًا. (Fregosi فريجوسى ٢٠٠٢:٤٣٦ 2004:436).

بالرغم من أن الهجرة الداخلية فى المنطقة لا تزال مهمة فى أوائل القرن الحادى والعشرين، إلا أن أعدادًا متزايدة من سكان أمريكا اللاتينية يهاجرون إلى قارات أخرى؛ يتضح ذلك من ارتفاع معدل تدفق المهاجرين إلى الولايات المتحدة وأعداد "المهاجرين العائدين إلى أرض الأجداد" أى إلى أوطان أجدادهم فى أوروبا وآسيا وفقًا لاتفاقيات تمييزية. (IOM 2005:91) فالدومينيكانيون كانوا فى أغلب الأحيان يهاجرون إلى فنزويلا، ولكن الاضطرابات السياسية والاقتصادية هناك، أدت إلى تغيير مسار هذا التدفق إلى الولايات المتحدة وإسبانيا.

كما هاجر البرازليون بصورة متزايدة إلى خارج قارة أمريكا الجنوبية خاصة إلى البرتغال والولايات المتحدة واليابان. تعتبر البرتغال وجهة رئيسية للبرازيليين بسبب الروابط التاريخية والاستعمارية. يشكل البرازيليون أكبر نسبة من تعداد السكان الأجانب فى البرتغال، أى ١١% من المهاجرين غير الشرعيين والذى يبلغ عددهم ١٩١٠٠٠ شخص. طبقت البرتغال فى عام ٢٠٠٣ برنامج تسوية خاصًا بالمقيمين البرازيليين من أجل تشجيع الهجرة إليها.(Padilla and Peixoto باديلا و بيزوتو ٢٠٠٧). كان أغلبهم من الحرفيين من الطبقة الوسطى، ولكن هناك أعدادا متزايدة من البرازيليين من ذوى المهارات المتوسطة أو الضعيفة يجدون وظائف فى

البيع بالتجزئة وفى البناء والخدمة الفندقية. (Pellegrino بليجرينـــو 2004:36) (أنظر الفصل الخامس أيضًا).

ارتفع عدد البرازيليين المقيمين بشكل شرعى فى الولايات المتحـــدة من ٨٢,٥٠٠ فى عام ١٩٩٥ إلى ٢١٢٤٠٠ فى عام ٢٠٠٠. كانت الجهـــة الأساسية للهجرة فلوريدا وماساشوستس ونيويورك. هاجر البرازيليون أيضًا إلى اليابان مع غيرهم من سكان أمريكا اللاتينية. وبحلول عام ٢٠٠٥، شكل المهاجرون البرازيليون الذى كان عددهم ٣٠٢,٠٠٠ مهـــاجر ثـــانى أكبـــر مجموعة مهاجرة إلى اليابان بعد الصينيين. كما شكل القادمون مـــن بيـــرو المجموعة الرابعة بعدد بلغ ٥٨٠٠٠ مهاجر. (منظمـــة التنميـــة والتعـــاون الاقتصادى) سهل تعديل بنود الاتفاقية للحد من الهجرة التـــى أبرمـــت عـــام ١٩٩٠، من زيادة الهجرة من دول أمريكا اللاتينية إلى اليابان، فقـــد نـــصت على قبول ذرية المهاجرين الذين هم من خلفية يابانية وإتاحة دورات تدريبية وفرص عمل لذوى الكفاءات العالية منهم. (أونيل وهاميلتون وبابـــديميتريو O'neil, Hamilton &Papdemetriou, 2005:2).

كانت الأرجنتين من الدول التقليدية للهجرة، وقد شهدت منذ التسعينيات موجة جديدة للهجرة إلى الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة وإســـبانيا وإيطاليـــا وإسرائيل، غذاها ضعف فرص العمل وزيادة الطلب على الأيدى العاملة فى الخارج واتفاقيات تفضيلية مبرمة مع الدول المقصودة بالهجرة. شمل النزوح من الأرجنتين إثر الأزمة الاقتصادية الحديثة عودة المهاجرين إلى الـــدول، التى كان مستوى الهجرة منها إلى الأرجنتين فى التسعينيات عاليًا، مثل شيلي وبوليفيا وباراجوي وبيرو. (المنظمة الدوليـــة للهجـــرة IOM 2005 :92). بحلـــول ٢٠٠٥ قدر أن ثمة مليون أرجنتينى يقيمون فى الخارج وهذا يعادل ضـــعف العدد فى عام ١٩٨٥. يعيش معظم المهاجرين الأرجنتينيين فـــى الولايـــات

المتحدة فى كاليفورنيا وفلوريدا ونيويورك. أقام البعض منهم وفق برنامج عمل مؤقت والأغلبية الباقية تحت برنامج لم شمل الأسر.

كانت لدى إسبانيا وإيطاليا سياسات خاصة مواتية للأرجنتينيين. ففى إطار سياسة إيطاليا بالسماح بالجنسية المزدوجة كان من الممكن للأجانب الذين يثبتون أن لهم جذورًا إيطالية التقدم بطلب التجنس. (باديلا وبيكسوتو Padilla &Peixoto, 2007) فى عام ٢٠٠٤ وصل عدد المقيمين فى إسبانيا من المولودين فى الأرجنتين ١٥٧,٣٢٣ شخصًا. وأما فى إيطاليا فقد بلغت الزيادة من ٥,٧٢٥ فى عام ١٩٩٩ إلى ١١,٢٦٦ فى عام ٢٠٠٣ (جاشيموويكس Jachimowics, 2006). ومع ذلك، مع تحسن الاقتصاد الأرجنتينى تباطأ معدل الهجرة وعاد إلى ما قبل الأزمة حوالى ١٥٠٠ مهاجر فى العام. (أونيل؛ وهاميلتون؛ بابدميتريوس ١٩ -١٨ :٢٠٠٥)

أصبحت أوروبا الوجهة الرئيسية للمهاجرين من أمريكا اللاتينية تشمل أسباب هذه الهجرة معدلات البطالة العالية فى دول المنشأ وعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسي وازدياد الطلب على العمل الخاص والحكومى فى الدول الأوروبية وازدياد قوة الشبكات الاجتماعية. بالإضافة، كانت زيادة التشديد والتحكم فى الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عاملا نشط من الهجرة نحو أوروبا.(بيليجرينو Pellegrino, 2004, 40- 50)

وقعت إسبانيا اتفاقيات مع عدة دول أوروبية، وهى الآن تستضيف أكبر جالية من سكان أمريكا اللاتينية فى أوروبا. يشكل ما يزيد عن المليون منهم ٣٥% من إجمالى السكان الأجانب فى إسبانيا. يشكل القادمون من الإكوادور ثانى أكبر مجموعة بعدد يبلغ ٣٧٦,٠٠٠ مواطن يليهم المغاربة. (باديللا وبيكسوتو Padilla &Peixoto, 2007) تستضيف دول أوروبية أخرى،

أعدادًا كبيرة من أمريكا اللاتينية وهى: إيطاليا والبرتغال والمملكة المتحدة وسويسرا والسويد. (بيليجينو Pellegrino, 2004:7). تعد أكبر جالية فى إيطاليا من دول أمريكا اللاتينية هى القادمة من بيرو، ومن الأكوادور. كما أن هناك أعدادًا كبيرة من البرازيل وهذا يعكس الروابط التاريخية المتأصلة بين الدولتين (باديلا وبيكسوتو ٢٠٠٧). ثمة اتجاه ملحوظ فى الهجرة إلى أوروبا وهو ازدياد الهجرة النسائية من أمريكا اللاتينية، خاصة من جمهورية الدومينيكان وكولوبيا. (بيلليجرينو 2004:38) ففى إسبانيا معظم المهاجرين من النساء بسبب زيادة الطلب على العاملات بالأعمال المنزلية. (بيللجرينو، ٣٠ -٢٨، ٢٠٠٤).

الاتجاهات الجديدة

قدَّر بنك التنمية الأمريكى أن إجمالى التحويلات المالية إلى أمريكا اللايتينية كانت ٦٢,٣ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠٠٦، حيث ازدادت عن عام ٢٠٠٥ الذى وصل الإجمالى فيه إلى ٥٢ مليار دولار. يرسل حوالى ٦٥% من الـ٢٥ مليونًا من مهاجرى أمريكا اللاتينية الأموال المحولة إلى دول المنشأ بصورة منتظمة. (Economist Intelligence 2006) تأتى معظم التحويلات المالية من الولايات المتحدة، ولكن، يوجد قدر كبير صادر من إسبانيا وكندا وإيطاليا. حصلت المكسيك على ٢٣ مليار دولار من هذه التحويلات، ويعد هذا أكبر مبلغ فى المنطقة، ويمثل ٣% من الناتج المحلى الإجمالى للمكسيك. يُقدر همبارتو لوبيز، (Humberto Lopez) أحد أخصائى الاقتصاد فى البنك الدولى أن التحويلات المالية وحدها، كانت السبب فى انخفاض نسبة هجرة سكان أمريكا اللاتينية الذين يعيشون فى حالة فقر؛

أى أن النسبة انخفضت من ٢٨% فى عام ١٩٩١ إلى ٢٥% فى عام ٢٠٠٥. (Migration News 2006) من المتوقع، أن التحويلات المالية ستظل مصدر دخل ثابت للعديد من العائلات فى أمريكا اللاتينية.

هناك أدلة على زيادة حركة تهريب البشر فى أنحاء أمريكا اللاتينية. أصبحت العديد من الدول بمثابة محطات عبور لتهريب البشر إلى كندا والولايات المتحدة بشكل خاص، وكذلك إلى أوروبا بشكل متزايد. تُقدر وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) أن حوالى ٥٠٠٠٠ طفلاً وامرأة يتم تهريبهم إلى الولايات المتحدة كل سنة، الكثير منهم من أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وتعد جمهورية الدومينيكان مصدرًا رئيسيًا لهم ومحطة عبور للتهريب أيضًا حيث تم تهريب النساء إلى أوروبا وأمريكا الجنوبية عبر سانت دومينجو. إضافة لذلك، هناك ما يتراوح بين ٥٠٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠ امرأة من جمهورية الدومينيكان يعملن بالدعارة فى الخارج. من المتوقع أن تهريب البشر سيستمر فى الازدياد فى أنحاء المنطقة.

ومع ذلك، بدأت عدة دول لاتينية فى التعاون مع بعضها البعض ومع منظمات دولية للحدّ من تجارة تهريب البشر. (IOM 2005:97-98) لقد كان أحد أهم أهداف عملية بيوبيلا (Puebela Process) المعروفة رسميًا بالمؤتمر الإقليمى للهجرة والتى بدأت فى عام ١٩٩٦ محاربة الهجرة غير القانونية. بحلول عام ٢٠٠٠ انضمت ١١ دولة من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، كما كانت هناك خمس دول أخرى اشتركوا كمراقبين. من ضمن إحدى عشر عملية استشارية إقليمية تراقبها منظمة IOM، تُعد عملية بيوبيلا الأكثر نجاحًا. (2001:34-3 Klekowski von Koppenfels كليكاوسكى فون كوبينفلز). مع ذلك، ما زال هناك الكثير من المشاكل فى التعاون الثنائى الإقليمى حول الهجرة غير القانونية.

ففى عام ٢٠٠٧ قدّرت الحكومة المكسيكية أن حوالى ٤٥٠٠ مهاجرًا على الأقل لاقوا حتفهم على الجانب المسكيكى من الحدود المكسيكية الأمريكية منذ أن شددت الولايات المتحدة التحكم على حدودها فى عام ١٩٩٤. (Emmott إيموت 2007) بالإضافة لذلك، هناك ٣٠٠٠ حالة وفاة سجلتها الولايات المتحدة على جانبها من الحدود ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٥. (Lomonoco لومونوكو 2007، Marosi ماروسى 2005) تضاعفت حالات الوفاة سنويًا منذ عام ١٩٩٥. شملت الإجراءات المشددة على الحدود الأمريكية عمليات مثل عملية "حارس البوابة" (Operation Gatekeeper) التى صدرت عام ١٩٩٤ وتضمنت هذه الإجراءات نشر حراس حدود إضافيين وبناء حواجز وتوفير معدات مراقبة متطورة. (Cornelius كورنيليوس 2001) أدى ذلك إلى اعتماد المهاجرين على المهربين كى يجتازوا الحدود إلى الولايات المتحدة عبر مناطق خطرة ومنعزلة (Andreas أندرياز 2001) فقد أصبحت صحراء ولاية أريزونا أكثر ممرات الهجرة غير الشرعية نشاطًا. تتدرج أسباب وفاة المهاجرين فى تعرضهم إلى ارتفاع درجات الحرارة والمناخ الصحراوى القاسى فى الصحراء؛ ونقص الغذاء والماء؛ والغرق وحوادث السيارات بالإضافة إلى حالات القتل العديدة بفعل حراس الحدود والمهربين وحراس اللجان الأهلية. فى عام ٢٠٠٧، كان هناك ١٣٥٠٠ حارس حدودى مقارنة، بأقل من ٤٠٠٠ فقط فى عام ١٩٩٣. تنوى الحكومة الأمريكية إضافة ٩٦٠٠ حارس بحلول عام ٢٠١٢، كما تخطط لبناء سياج حدودى يمتد بطول ٧٠٠ ميل. بالإضافة إلى الأسوار مع الاستعانة بالكاميرات وبمقاتلات بدون طيار ومجسات وحواجز للسيارات؛ وأقمار صناعية فى المناطق الصحراوية. (Emmott إيموت 2007). (انظر إلى مربع النص (١،١) فى الفصل الأول والفصل الخامس).

يبدو أن الاتجاهات وأنماط الهجرة التى تشمل شعوب أمريكا اللاتينية فى التسعينيات ستستمر فى المستقبل. فمعظم المهاجرين سيستمرون فى الذهاب إلى الولايات المتحدة وكندا، بينما ستنخفض الهجرة الداخلية بالمقارنة. فتكرار التسويات القانونية فى الأرجنتين تتنافس مع مثيلتها فى دول أوروبا الجنوبية. كما يبدو أن زيادة الهجرة إلى أوروبا أمر محتمل حدوثه.

الاستنتاجات:

تناول هذا الفصل البحث فى ثلاث مناطق شاسعة ومتنوعة تخضع لتغيرات سريعة، ولذا فالتعميم بشأنها أصعب من آسيا. (انظر الفصل السادس) نتمنى أن يكون ما سردناه فى هذا الفصل مشوقًا وفاتحًا لشهية القارئ، للاطلاع على المزيد من هذه الموضوعات، ربما عن طريق الدراسات التى استشهدنا بها والتى تحكى عن مناطق وشعوب بعينها.

ومع ذلك، فمع كل الاختلافات الموجودة بين أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية إلاّ أنها تعكس بعض السمات العامة والتوجهات العالمية للهجرة والتى أتينا على ذكرها فى الفصل الأول. فكلها تظهر اتجاهًا نحو العولمة وإلى تسارع عمليات الهجرة. وهذا يعنى أن هناك المزيد من الدول التى تأثرت بشكل عميق من تزايد تدفق المهاجرين من وإلى وجهات جديدة متنوعة ومختلفة. من الملاحظ أيضًا تنوع الهجرة مع تنوع وسائل النقل وعدم وضوح الفواصل والحدود بين الفئات البيروقراطية. أصبح تأنيث الهجرة أمرًا آخر مفروغًا منه ولا يمكن تجاهله، حيث تلعب النساء دورًا متزايدًا فى الهجرة القسرية والاقتصادية، وغالبًا ما يكن هن البادئات والأكثر

عددًا فى أشكال خاصة من الهجرة. وما زالت عمليات تسييس الهجرة مستمرة، وقد أصبحت قضية هامة ضمن مناقشات حركات الهجرة المشهورة والنخبة من الناس فى كل مكان. كما أن هناك ميلاً لتزايد الهجرة العابرة؛ فشمال أفريقيا وأجزاء كبيرة من الشرق الأوسط، (مثل إيران وتركيا) وأمريكا الوسطى لا يمكن النظر إليها كمناطق مصدرة للمهاجرين فقط، فقد أصبحت مناطق عبور ومقصدًا للمهاجرين أيضًا. تعتبر اليوم بعض الدول الغنية بالنفط مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة وليبيا وفنزويلا مناطق رئيسية لجذب المهاجرين إليها.

تختص كل منطقة بتجاربها التاريخية والثقافية الخاصة بها، ولكنها جميعًا، تعكس توجهات نحو العالمية بشكل أو بآخر. فعبر نظرة تاريخية طويلة يمكننا أن نرى أن كل حركات الهجرة التى حصلت فى الجنوب تتشارك فى جذورها؛ فالتدخل الغربى تسبب فى تغيرات عميقة أولاً من خلال الاستعمار ثم عبر التدخل العسكري والارتباطات السياسية والحرب الباردة؛ والتجارة؛ والإستثمار. فالسبب فى التزايد الجديد للهجرة يعود إلى تسارع عمليات التغيير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والديموغرافية والبيئية التى نتجت عن انتهاء الاستعمار والتحضر والتنمية المتفاوتة. يبدو أن تلك العمليات ستتسارع فى المستقبل مما سيؤدى إلى مزيد من التهجير والتغيرات فى المجتمعات وبالتالى سيتسبب فى قدر أكبر من عمليات الهجرة. لذلك يمكننا أن ننظر إلى دخول دول الجنوب إلى حلبة الهجرة العالمية ليس إلاّ نتيجة لا مفر منها، لعمليات الاندماج والتكامل المتزايدة فى الاقتصاد العالمى وفى الأنظمة العالمية للعلاقات الدولية وفى تبادل الثقافات.

دليل لمزيد من القراءة:

يضم موقع "عصر الهجرة" الإلكتروني www.ageofmigration.com نصوصا إضافية عن "الهجرات التى شكلت التاريخ الأفريقي" (migrations shaping African history)، (٤,٢) "والتحويلات المالية إلى الصومال" (remittances to Somalia)، (٧,١) "وكارثة حرب الخليج ما بين عام ١٩٩٠-١٩٩١" (the Gulf War Crisis of 1990-1991)، (٧,٢) "وأحداث كبرى أثرت على اللاجئين وسياسات اللجوء فى الشرق الأوسط ١٩٩٠-٢٠٠٣" (major events affecting refugees and refugee policies in the Middle East 1990-2003)، (٧,٣) و"هجرة الأيدى العاملة من هايتى، والتهريب فى جمهورية الدومينيكان" (Haitain Migrant labour and Trafficking in the Dominican Republic) (٧,٤).

يمكن العثور على معلومات حديثة عن الهجرة القسرية حول العالم على موقع http://www.forcedmigration.org/ ومعلومات عن التحويلات المالية فى جميع المناطق والدول من خلال راذا وزيمي (Ratha and Zhimei ٢٠٠٨) الموجودة على موقع www.worldbank.org/prospects/migrationand remittances . للحصول على تجارب وإستراتيجيات الدول المصدرة للهجرة، أنظر كاستلز و دلجادو وايز (Castles and Delgado Wise ٢٠٠٨). بعض المراجعات المفيدة عن الهجرة الأفريقية: أدبوجو Adepoju ٢٠٠٦، باكويل ودى هاس Bakewell and de Hass ٢٠٠٧، كروس و شركاه .Cross et al ٢٠٠٦، كورتن Curtin ١٩٩٧، مافوكدزى Mafukidze ٢٠٠٦، مانو Manuh ٢٠٠٥، وزلوتنيك Zlotnik ٢٠٠٤. انظر لموقع http://www.imi.ox.ac.uk للعثور على معلومات وروابط عن الهجرة الأفريقية.

أما بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هناك موقع إلكترونى مفيد www.carim.orh، بالإضافة إلى تقرير بولدوين إدواردز، (Baldwin-Edwards) الذى قدمه لمنظمة GCIM الذى يحتوى على قائمة مراجع شاملة ومحدّثة. يحتوى العدد الخاص لـ Revue Europeenne des Migrations Internationales الصادر فى ٢٠٠٣ على مقالات إنجليزية وفرنسية ويمكن الحصول عليه عبر موقع، http://remi.revues.org/sommaire167.html. أما عن التحويلات المالية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فانظر أدامز Adams ٢٠٠٦، وعن تركيا انظر كيريسكى Kirisci ٢٠٠٦، موتلر Mutluer ٢٠٠٣، وعن إسرائيل انظر بارتام Bartam ٢٠٠٥.

أما فيما يخص أمريكا اللاتينية، فقد قدم التقرير الذى كتبه أونيل وشركاه، عام ٢٠٠٥ (أونيل وشركاه لـGCIM) نظرة عامة عن المنطقة، ويمكن الحصول عليه من خلال www.gcim.org/en. تقارير الـIOM عن الدول تعتبر أيضًا مرجعًا مفيدًا، فمثلاً يمكن الحصول على حقائق وأرقام خاصة بفنزويلا عبر www.IOM.int/jahia/Jahia/pid/451، كما أن هناك أيضًا Migration News (أخبار الهجرة) لفيليب مارتن (Philip L. Martin) الذى يعتبر أيضًا مرجعًا مفيدًا عن أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى أيضًا. أما للحصول على معلومات عن الهجرة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا فأنظر باديلا وبيكسوتو (Padilla and Peixoto ٢٠٠٦) وبليجرينو (Pellergino ٢٠٠٤). كذلك بالنسبة للمعلومات الخاصة بالأرجنتين، فانظر حاخيموتز (Jachimowicz ٢٠٠٦) اللجنة الاقتصادية من أجل أميركا اللاتينية والكاريبى، ECLAC أيضًا من المراجع المفيدة، ويمكن الحصول على تقاريرها الصادرة فى ٢٠٠٦، Social Panorama of Latin America عبر موقع www.eclac.cl/id.aspid=27484.

الفصل الثامن

الدولة والهجرة الدولية: السعى للسيطرة عليها

دخلت الهجرة الدولية فى الدول المتقدمة جدًا مرحلة جديدة خلال الركود الاقتصادى العالمى فى أوائل السبعينيات. ولمكافحة الهجرة غير الشرعية شرَّعت الدول الديمقراطية بعد فترة التصنيع مثل: فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ما يمكن تسميته "السعى من أجل السيطرة" على تحركات الانتقال عبر الحدود. تطلب هذا السعى المتواصل بذل المزيد من الجهد لمنع الهجرة غير المشروعة أو لمنع التحايل على قوانين وسياسات الهجرة.

يقيم هذا الفصل العناصر المهمة للإستراتيجيات الحكومية الداعية إلى تحسين وتنظيم تدفقات الهجرة. على الرغم من أننا سنركز على الدول الأطلسية فإن العديد من القضايا التى سنتناولها فى هذا الفصل ذات صلة وتترتب عليها آثار فى مناطق أخرى تمت مناقشتها فى الفصلين السادس والسابع. فالسياسات التى نتفحصها تشمل العقوبات التى تفرض على رب العمل (والسماح) أو الإجازة القانونية أو برامج العفو العام (وتسمى أيضا التسوية) وبرامج الإقامة المؤقتة للعامل الأجنبي وسياسات اللجوء السياسى واللاجئين ومناهج التكامل الإقليمي واتخاذ الإجراءات لمكافحة تهريب البشر والاتجار بهم. يشهد كل هذا على الأهمية المتزايدة للهجرة. فقد أصبح التعاون بشأن مثل هذه القضايا سمة مهمة فى السياسة الدولية. تطورت سياسة الهجرة على مر الزمن، فقد أصبحت تعكس أسس الوطنية، وغالبًا، ما تكون قائمة على مصالح اقتصادية وسياسية قصيرة الأجل، لتصبح أوسع وأكثر شمولية وتفهمًا لإستراتيجيات الإدارة الدولية. (إن لم تكن العالمية).

معاقبة صاحب العمل:

منذ السبعينيات، عملت الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية على وضع وتنفيذ قوانين لمعاقبة أرباب العمل لتوظيفهم العمال الأجانب غير المصرح لهم بالعمل والذين لا يحملون وثائق رسمية. وقد عرفت هذه القوانين بعقوبات صاحب العمل، وكثيرا ما اقترنت ببرامج التسوية التى يتم من خلالها منح تصاريح عمل وإقامة للعمال غير الشرعيين الذين استوفوا شروطا معينة. هذه السياسة باستخدام مقاييس الجزرة والعصا كما أكد المنظرون تزيل الدافع للعمل، لمن لا يحملون وثائق رسمية، لأنه أصبح من الجائز معاقبة أرباب العمل لتوظيفهم العمال الأجانب غير الشرعيين، بينما يعطى الحق للعمال غير المسجلين سابقًا لتسوية أوضاعهم القانونية. ولكن فى الممارسة العملية واجهت هذه البرامج مقاومة لأن أرباب العمل فى كثير من الأحيان وجدوا المساندة السياسية التى توقف التنفيذ الفعلى لمعاقبتهم، فى حين فشل العديد من العمال المهاجرين من الوصول إلى تسوية بسب الخوف من فقدان وظائفهم أو عدم تمكنهم من العثور على وظيفة جديدة.

على الرغم من وجود توافق فى الرأى السياسى وراء الكثير من هذه السياسات، إلا أنه كان هناك فى كثير من الأحيان افتقار وضعف فى التنفيذ بسبب عدم كفاية أعداد الموظفين وعدم التنسيق بين مختلف الوكالات والمتابعة القضائية غير المؤهلة وعدم تكييف وتأقلم أرباب العمل والعمال غير الشرعيين على تنفيذ الضوابط المفروضة عليهم. هناك دلالات تشير إلى التأقلم التدريجى لسياسات الهجرة فى أوروبا، فقد اعتمدت المفوضية الأوروبية، فى مايو من عام ٢٠٠٧ تعليمات بشأن فرض العقوبات على صاحب العمل تهدف إلى حملة لفرض النظام على طلب العمالة المهاجرة غير الشرعية (CEC.2007b). كان الهدف، توفير الحد الأدنى من الضوابط

والتنسيق لاتخاذ الإجراءات الوقائية لفرض العقوبات على صاحب العمل وتطبيق سياسات تلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتنفيذها. وقد شملت هذه السياسات التحقق من هوية صاحب الترخيص وإذن العمل وتوظيف المواطنين من بلد ثالث فضلاً عن الالتزام بإخطار السلطات الحكومية المتنافسة عن نية استئجارهم قبل القيام بتوظيفهم بالفعل. وفي حالة عدم التزامهم بهذه الضوابط، سيعرض أصحاب العمل أنفسهم إلى دفع غرامات كبيرة، وغيرها من التكلفة المادية التي تشمل تكلفة الترحيل وسداد الأجور والضرائب غير المدفوعة للضمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، هناك عقوبات إدارية أخرى تشمل إمكانية إصدار قرار بمنعهم من إعانات الاتحاد الأوروبي وإدارة الأعمال لمدة خمس سنوات. ومع ذلك، استمرت الخلافات حول هذه التعليمات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨. (جولدريفيا Goldriva,2008)

وعلى خلاف العديد من الدول الغربية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل عام ١٩٨٦ تفتقر إلى قانون معاقبة صاحب العمل. وقد أدى إنهاء برنامج براسيرو (Braceros) مع المكسيك في عام ١٩٦٤ إلى تزايد المخاوف بشأن الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينيات والسبعينيات. ومع ذلك، فقد هدأت هذه المخاوف من خلال اتفاقية ماكيلادورس (Maquiladores) لمجمع النباتات، في جنوب الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك) والتي أنشئت لتوفير فرص عمل، بدلاً من الاتفاقية السابقة براسيرو (العمالة المهاجرة) ومع ذلك، استمر العديد من العمال المهاجرين في دخول الولايات المتحدة للبحث عن عمل. عكست هذه التحركات المستوى الكبير للهجرة غير الشرعية، من خلال برنامج براسيرو منذ عام ١٩٤٢ إلى عام ١٩٦٤، حصل خلالها حوالي خمسة مليون مهاجر

مكسيكى على إذن بالخدمة المؤقتة فى الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٥٤ تم ترحيل حوالى مليون مكسيكيًا فى حملة ويتباك (Wetback).

أدى استمرار الهجرة غير الشرعية من المكسيك إلى الولايات المتحدة إلى تعيين لجنة سياسية لتحديد الهجرة واللاجئين فى عام ١٩٨١. وقد أوصت هذه اللجنة بتحديد سياسة فرض عقوبات على صاحب العمل وفرض برنامج يستند على القانون وكذلك فرض تقديم إثبات شخصية موثق وغير مزور للموظفين والعمال المهاجرين. (سكيراب .SCIRP,1981) فى عام ١٩٨٦ وقع الرئيس ريجان على قانون إصلاح الهجرة ومراقبتها، (IRCA) والذى جعل من تأجير وتوظيف العمالة الأجنبية غير النظامية جريمة يعاقب عليها القانون. ألزم قانون (IRCA) أرباب العمل بملء استمارة من ١ -٩، عن كل موظف أو عامل مستأجر من أجل إثبات أهليتهم للعمل. ومع ذلك، فقد سمح هذا القانون بمجموعة متنوعة من الوثائق التى يمكن تزوير الكثير منها أو الحصول عليها بسهولة عن طريق الاحتيال. واستنتجت اللجنة الموكلة بإصلاح الهجرة بحلول عام ١٩٩٤ أن قانون فرض العقوبات على أرباب العمل الذى تم اعتماده فى عام ١٩٨٦ قد فشل. لأن العديد من العمال الأجانب غير المصرح لهم بالعمل كان بإمكانهم تقديم، بمنتهى البساطة، وثائق مزورة لأرباب العمل. (مارتن وميلر Martin &Miller,2000:46).

كما أعاقت المعارضة السياسة فرض عقوبات على أصحاب العمل داخل الولايات المتحدة. إذ زعم العديد من جماعات الدعوة المعارضة الذين هم من أصل إسبانى، أن العقوبات المفروضة على صاحب العمل من شأنها أن تزيد من حدة التمييز العنصرى فى توظيف الأقليات، فى حين كان رأى أصحاب مصالح الأعمال التجارية أن شرط استمارة ١-٩ ما هى إلا عبء آخر مفروض من الحكومة. كما خشى آخرون من تنفيذ القانون لأنه سيؤدى

إلى تعطيل وإعاقة الصناعات بأكملها مثل الزراعة التى تتطلب عمالة مكثفة، وهذا سيؤدى إلى تعفن المحاصيل فى الحقول وارتفاع تكاليف الغذاء. حتى إن اتحاد العمال فى الكونجرس الأمريكى للمنظمات الصناعية الذى كان من أهم المؤيدين لقانون معاقبة أرباب العمل الذين يستخدمون العمال الأجانب غير الشرعيين منذ أوائل الثمانينيات، أعلن فى عام ٢٠٠٠ أنه لم يعد يؤيد فرض عقوبات عليهم. وكان اتحاد العمال الأمريكى قد أصبح تحت قيادة جديدة انبثقت من نقابات أصبحت تضم بين أعضائها أعدادًا كبيرة من المهاجرين بمن فيهم العديد من العمال الذين لا يحملون وثائق رسمية. وكان لهذا الانقسام علاقة وثيقة بمؤتمر الأساقفة الكاثوليك الذى عقد فى الولايات المتحدة والذى أيد وساند تسوية أوضاع الملايين من الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية. ضمنت هذه المعارضة المتنوعة، عدم وجود توافق سياسى يدعم فرض عقوبات على أرباب العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يكن السجل الشامل لتطبيق العقوبات على أصحاب العمل قويًا. ففى عام ١٩٩٩ أعلنت الحكومة الأمريكية أنها ستعلق تنفيذ هذا القانون، مما أدى إلى خفض عدد التحقيقات مع أصحاب العمل فى دائرة الهجرة والتجنيس من ٧٥٣٧ قضية تم إنجازها ومن ١٧٥٥٢ من المعتقلين فى عام ١٩٩٧ إلى ٨٩٨,٣. قضية و٢,٨٤٩ معتقلاً فى عام ١٩٩٩. (INS. 2002: 214). أما بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وتعاقب إعادة تنظيم دائرة الهجرة والتجنيس، فقد أصبحت تحت إدارة وزارة الأمن الداخلى فى عام ٢٠٠٣. وهذه دلالة على حدوث تحول ونقلة كبيرة فى مأمورية المفتشين فى مواقع العمل. إذ اتخذ التنفيذ منحى آخر. وأصبح التركيز على الأمن القومي، مما أدى إلى تحويل الأموال والموارد من أماكن العمل التى ينقصها الأمن والتى

لها صلة وثيقة بالموضوع أكثر من مشكلة أرباب العمل إلى المناطق ذات الإستراتيجية الرئيسية، مثل المطارات. (برونيل Brownell. 2005). وقد أدى النمو المستمر للسكان الأجانب غير الشرعيين إلى الجدل والانقسام فى الرأى حول الهجرة إلى الولايات المتحدة والذى كان فى طليعة جدول أعمال السياسة الأمريكية منذ عام ٢٠٠٤. وقد جدد هذا الجدل والنقاش إعادة الاهتمام فى ضرورة فرض عقوبات على أصحاب العمل، والتأكد من أنهم لا يقدمون إثباتات شخصية مزيفة عن العمال المأجورين. قُدمت العديد من الاقتراحات للتغلب على مشكلة الهوية المزورة. منها إشراك أصحاب العمل فى نظام التحقق من الشخصية باستخدام البطاقة الإلكترونية؛ وفى زيادة الغرامات المفروضة على أرباب العمل لمن يخالف منهم التعليمات وزيادة أمن الحدود وإنشاء برنامج العمالة الزائرة وتمكين معظم المهاجرين من الاستفادة عن طريق القانون للحصول على الإقامة واكتساب الصفة الشرعية.

فى عام ٢٠٠٧، أعلنت إدارة بوش عن مبادرة مهمة تركز على تنفيذ ما يسمى "خطابات عدم التطابق". يتم بموجبها إرسال رسائل من قبل إدارة الضمان الاجتماعى لأصحاب العمل تعلنهم أن اسم الموظف أو رقم الضمان الاجتماعى لا يتطابق مع السجلات الموجودة لدى الوكالة. للرد على هذه الرسالة يعطى لأرباب العمل مهلة ما بين ١٤ أو ٩٠ يومًا ليجد حلاً للتعارض على هذه الوثائق أو ليطرد العامل الذى لا يحمل وثائق سليمة أو يخاطر بدفع غرامة قد تصل إلى ١٠٠٠٠٠ دولار. عمومًا، قبل عام ٢٠٠٧، لم ينفذ العمل بمثل هذه الرسائل. ومع ذلك، أعلن متحدث باسم وزارة الأمن الداخلى قائلاً "نحن دولة متشددة ونؤكد بأننا سنزداد تشددًا وصعوبة". (بريستون Preston2007) بدت هذه المبادرة، كما لو أنها للتأكيد على أن

الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن ترى فى نظام معاقبة أصحاب العمل أى مصداقية، وهذا يعود، جزئيًا، لسهولة التحايل على قانون عام ١٩٨٦.

برامج مقننة (تقنين البرامج):

قبل السبعينيات، استخدمت العديد من السياسات الوطنية للهجرة سياسة "الباب الخلفي" بدلاً من "الباب الأمامي" لمعالجة النقص فى الأيدى العاملة أو النقص الديموغرافى للعمالة. ففى الولايات المتحدة، سمح للعمال المكسيكيين بالعمل بصورة غير شرعية، وكان هذا هو النموذج والمعيار المتبع، منذ عام ١٩٤٢ حتى عام ١٩٦٤، وأصبح يشار إليهم بما يعرف، (Wetbacks) أى: المكسيكيون الذين يدخلون إلى أمريكا بصورة غير شرعية. وأما فى فرنسا، فكان الأغراب يعملون، بالرغم من مخالفتهم لقوانين المكتب الوطنى للهجرة (ONI) واتخذت الإجراءات بعد عام ١٩٤٧ ليحصلوا على الوضع القانونى بشكل تلقائى. واشتملت، ما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠ برامج التقنين على وضع تشريع رئيسى يتيح الدخول المشروع إلى فرنسا. (ميللر Miller,1999:40-41) وأعلنت بعد ذلك، الحكومة الفرنسية أن التسوية القانونية ستكون بشكل استثنائى، ولكن ظلت التسويات القانونية سارية بشكل متكرر، طوال فترة السبعينيات. (ميللر Miller 2000).

وفى عام ١٩٨١ مهد انتخاب رئيس جمهورية اشتراكى فى فرنسا من أغلبية يسارية فى الجمعية الوطنية الطريق لمرحلة ونهج جديد لإتاحة التسويات القانونية لكى تساعد على مكافحة الهجرة والعمالة غير المشروعة وخلافًا للتسويات السابقة، شاركت النقابات العمالية وجمعيات المهاجرين فى السعى للحصول عليها. إضافة، لتعبئة موظفين حكوميين لتسهيل إجراء

الطلبات. ونتيجة لذلك، تم إعطاء الصفة القانونية إلــى ١٢٠٠٠٠ شــخص تقريبًا من بين ١٥٠٠٠٠ من المتقدمين. ومع ذلك، كانــت تقييمــات هــذه البرامج متنوعة فالكثير من الغرباء، غير المرغوب فيهم، لم تكن لديهم فكرة عن برامج التقنين، أو أنهم كانوا يخشون المشاركة فيها. إلا أنه كان هنــاك سبب للاعتقاد بأن هذه البرامج كان لها تأثير كالمغناطيس فى جذب المزيــد من المهاجرين غير الشرعيين إلى فرنسا. وبالتالى استفاد المشاركون فيهــا ولكنها لم تغير من ديناميكية سوق اليد العاملة التى عــززت مــن الهجــرة والعمالة غير المشروعة. كما كان يجرى تمديد لتطبيــق الموعــد النهــائى مرارًا، مما غير من مصداقيته. ولكن بالنسبة للمسئولين فى الحكومة الفرنسية أثبتت البرامج المقننة التى وضعت فى عام ١٩٨١ وعــام ١٩٨٣ نجاحهــا، بشكل كبير. يصلح لمحاكاته فى أى مكان آخر.

يختلف برنامج إصلاح الهجرة ومراقبتها فى الولايات المتحدة الــذى سن كقانون فى عام ١٩٨٦ (IRCA) فى عدة نواح عن نظيــره الفرنــسى. أولاً هناك فترة خمس سنوات بين تاريخ انتهاء صــلاحية هــذا البرنــامج (١ يناير من عام ١٩٨٢) وبين تاريخ بدء تنفيذ البرنامج العام (٤ مايو مــن عام ١٩٨٧) المعروف باسم ١ - ٦٨٧. كان الباب مفتوحًــا لتطبيــق هــذا البرنامج العام لكل الأجانب الذين تمكنوا من إثبات أن إقامتهم كانــت قبــل ١يناير من عام ١٩٨٢. وقد تقدم بالطلب ما يقرب مــن ١,٧ مليونــا مــن الأجانب للحصول على وضع قانونى بموجب مادة ١ - ٦٨٧ تم قبــول ٩٧ بالمائة منهم. فشلت محاولة من الكونجرس لتمديد موعد التطبيق. كما تضمن هذا البرنامج لإصلاح الهجرة، برنامجًا خاصًا بالعمــال الــزراعيين (SAW) الذى استهدف الأجانب الذين تمكنوا من تقديم أدلة على قيامهم بعمل موسمى لمدة ٩٠ يومًا ما بين ١ مايو ١٩٨٥ وا مايو ١٩٨٦. تقدم ما مجموعه ١,٣

مليونًا من الأجانب. ولكن ساهم الاحتيال والتزوير، على نطاق واسع، في قبول معدل أقل بكثير من برنامج ١ – ٦٨٧. إجمالاً، سويت أوضاع حوالي ٢,٧ مليونًا من المهاجرين غير الشرعيين في البرنامج الذي وضع لتقنين الهجرة وإصلاحها، ومراقبتها.(IRCA) (كرامر ,Kramer, 1999:43 GAO,2006,OECD,2006).

الاختلاف الثاني والمهم بين برامج التقنين الفرنسية ونظائرها في الولايات المتحدة، كان في أسلوب معاملة أفراد الأسر بشكل مباشر في حال نجاح تقديم الطلب. فقد اتبعت حكومة الولايات المتحدة بناء على حث ومطالبة من المؤتمر الأمريكي للأساقفة الكاثوليك أسلوبًا لإنصاف ومعاملة الأسر بالعدل. مما مكّن المفوضين عن الأحياء وأعطاهم السلطة لمنح وضع قانوني مؤقت لحماية المقيمين بصورة غير شرعية من الأجانب المعيلين، لإضفاء الشرعية على إقامتهم لاعتبارات إنسانية. وقد تطور هذا الأسلوب بموجب قانون الهجرة لعام ١٩٩٠ الذي مكن زوجات وأولاد الأجانب الذين سوى وضعهم بالقانون ليصبحوا من الأجانب المقيمين إقامة دائمة. (ميلر Miller,1989:143-١٤٤).

قادت الموجة الجماعية لإضفاء الصفة القانونية للمهاجرين إلى الهجرة الانتقالية من دول جنوب أوروبا خلال الثمانينيات إلى استفادة ما يزيد عن ٣,٢ مليون أجنبي. فمنذ عام ١٩٨٦، كان لدى إيطاليا خمسة برامج تقنين مما أعطى الصفة القانونية لحوالي ١,٤ مهاجرًا، إضافة إلى ٦٥٠٠٠٠ مهاجر من خلال برنامج عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥ منحت إسبانيا تحت برنامج (Normalizacion) ٥٤٩٠٠٠ تأشيرة سفر (OECD,2006: 82) ومع ذلك، عاد العديد من المهاجرين إلى الوضع غير الشرعي، نتيجة

للتأشيرات المنتهية الصلاحية والتراكمات الإدارية مما أجبر الحكومات على معالجة المشكلة من خلال تصديقات لاحقة. (انظر أيضًا الفصل ٥).

فى عام ٢٠٠٠ سنت سويسرا تشريعًا لتقنين وتسوية وضع ما يقارب من ١٥٠٠٠ أجنبى من الذين دخلوا إليها قبل ١٣ ديسمبر من عـــام١٩٩٢. وكان معظمهم أساسا مواطنين مـــن ســـريلانكا (OECD,2001:251) رُفـــض إعطاؤهم وضع لاجئ، ولكن لم يكن بالإمكان إعادتهم إلـــى بلادهـــم نظـــرا لاستمرار الصراع فيها. وبالمثل ازدادت الدعوة فى ألمانيـــا حيـــث كانـــت السلطات تنظر إلى هذه السياسة من فترة طويلة على أنها قد تـــأتى بنتـــائج عكسية، وتشجع على زيادة الهجرة غير الشرعية. دعا كاردينال كنيسة الروم الكاثوليك فى برلين ستازنسكى إلى إعطاء الصفة القانونيـــة للأجانـــب فـــى ألمانيا. وكذلك طالب اتحاد النقابات الألمانية، بالمثل (Appenzelleret all..,2001) وفى عام ٢٠٠٧، اعتمد مجلس النواب فى البرلمان الألمانى تشريعات لمنح وإضفاء الصفة القانونية للأجانب المحليين من الذين رفض إعطاؤهم وضع لاجئ ولا يمكنهم العودة إلى بلادهم.

ومن المفارقات، أنه بينما تبنت أجيال جديدة مـــن الـــدول الأوروبيـــة التصديق على إضفاء الشرعية على الأجانب العاملين لديها بـــشكل شـــامل، بدأت فرنسا التى كانت إحدى الدول الرائدة فى هذا التشريع، تتنكـــر لهـــذه السياسات. وفى عام ٢٠٠٦ تقدم نيكولا ساركوزى الذى كان حينذاك وزيرًا للداخلية بإجراء لإعطاء والدى الأولاد المقيمين بصورة غير قانونية والـــذين يدرسون فى المدارس الفرنسية الحق بتسوية وضعهم القانونى على أســـاس فردى. وبناء عليه منحت ٦٩٢٤ تأشيرة إقامة. تمثل مثل هـــذه الإجـــراءات جنبًا إلى جنب، مع زيادة أوامر الترحيل وإلغاء الحماية القانونية التى تمـــنح للمهاجرين غير المسجلين بعد مضى ١٠ سنوات على إقامتهم، التشديد الذى

انتهجته سياسة الهجرة فى فرنسا. ومع ذلك سجلت فرنسا ٥٥ فى المائة زيادة فى أعداد المهاجرين الذين حصلوا على حق الإقامة بشكل قانونى منذ عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦.

النقاش الدائر حول الحكمة من تشريع يقنن وضع الأجانب كسياسة سليمة، وجد له صدى أيضا عبر المحيط الأطلسى ففى عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧ ظهرت عدة اقتراحات لمواجهة التحديات التى يطرحها النمو السكانى غير الشرعى فى الولايات المتحدة الأمريكية. دعت العديد من هذه المقترحات إلى "اكتساب حق الإقامة بالقانون"، التى يسمح بموجبها للمهاجرين غير الشرعيين من الاستفادة من اتباع مسار يؤهلهم للحصول على الجنسية بمجرد برهان إتقانهم للغة الإنجليزية والعمل المستمر ودفع الضرائب وسجل جنائى نظيف. فى عام ٢٠٠٦ دعا الرئيس بوش لمثل هذا الاقتراح مع التحكم والسيطرة على طول الحدود. وبعد عام واحد، توصلت لجنة مؤلفة من الحزبين الجمهورى والديمقراطى فى الكونجرس إلى الموافقة على هذا القانون، عرفت باسم "التسوية الكبرى" والتى بموجبها، يمكن إعطاء الفرصة للأجانب الذين لا يحملون وثائق رسمية للحصول على صفة قانونية إذا ما توفرت لهم بعض الظروف المطلوبة. بما فيها دفع الرسوم الإدارية. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت هذه التسوية وضع مشروع برنامج نظام "عامل زائر وبرنامج النقط" الذى يؤكد على الكفاءات وعلى وثائق الاعتماد بدلا من الروابط العائلية للمهاجرين. ومع ذلك، واجهت هذه التسوية معارضة من مختلف ألوان الطيف السياسى وتمت هزيمتها فى يونيو ٢٠٠٧ مما أجّل أى فرصة لإصلاح شامل للهجرة فى الولايات المتحدة، إلى ما بعد الانتخابات العامة عام ٢٠٠٨.

وقد اختلفت التقييمات لبرامج تقنين وتسوية وضع الأجانب على جانبى المحيط الأطلسى. ويمكن تفسير التسويات كدليل على عدم قدرة الحكومات على منع الهجرة غير المشروعة أو كدليل على تكييف الدول ذات السيادة وقدرتها على المواجهة والتعامل مع حركات الهجرة السكانية الدولية فى عصر العولمة. يدعى المعارضون للتشريع عادة بأن مثل هذه السياسة من شأنها أن تقوض سيادة القانون. بينما يشير المؤيدون للتصديق بأن الأجانب الذين سويت أوضاعهم قانونيًا يمرون، بشكل عام، بتجربة جيدة من تحسن الأحوال فى جميع المظاهر الاجتماعية والاقتصادية وفى مجالات التوظف والعمل. وبالفعل فإن هذه الاختلافات المهمة عبر الأطلسى قد لوحظت من خلال مثل هذه السياسات التى أثرت على حياة المهاجرين. (لاتشر وليفينسون Laacher2002:66,Levinson2005:9-10).

برامج للسماح بالعمل المؤقت للعامل الأجنبي:

شهدت حقبة ما بعد الحرب الباردة عودة ظهور برنامج عامل أجنبى مؤقت (TFW) التى تم تقليصه فى غرب أوروبا بعد عام ١٩٧٣. وقد حدث هذا فى الدول التى كان لديها تاريخ من برامج "عامل زائر" مثل ألمانيا وهولندا، وكذلك فى الدول التى لديها تجربة قليلة سابقة أو معدومة من برامج "عامل زائر" مثل إيطاليا. وقد اختلفت برامج مرحلة ما بعد الحرب الباردة TFW فى كثير من النواحى عن التى سبقتها فى الستينيات والسبعينيات. ولكن ظهر أمر مهم، وهو انخفاض عدد العمال الأجانب المعترف بهم. ففى عام ٢٠٠٢، منحت ألمانيا ما يقرب من ٣٧٥٠٠٠ تأشيرة مؤقتة، منها ٢٩٨٠٠٠ للعمال الموسميين. ومع ذلك، فإن هذا الرقم يعتبر منخفضًا مقارنة بحوالى ٦٤٦,٠٠٠ عاملاً أجنبيًا جديدًا دخلوا ألمانيا فى عام ١٩٦٩

(Castles & Kosck,1973:40) الاختلافات الرئيسية الأخرى، تـشمل المعاملـة المتميزة والمفرقة بين العمـال الأجانـب ذوى المهـارات العاليـة وبـين المهارات المنخفضة. والطلب من الدول المستقبلة، المـساهمة فـى التنميـة الاقتصادية للـدول المرسـلة للعمالـة مـن خـلال التحـويلات الماليـة. (كاسليس Casles,2006b:741).

وكان استئناف ألمانيا القبول بالعمل المؤقت للأجانب TFW. جزئيًـا، محاولة منها لدعم الحكومات الديمقراطية الجديـدة فـى أوروبـا الوسـطى والشرقية وتأمين تعاونها فى مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. منذ منتصف السبعينيات، أيد ممثلو النفوذ الألمانى من أصـحاب الأعمـال مثل الفنادق والمطاعم والمشاريع الزراعية اعتماد برنامج العامل الموسمى، المماثلة للبرامج السويسرية فى الستينيات والسبعينيات. ومـع ذلـك، فـإن الحكومة السويسرية بدلت من سياستها فى الثمانينيات لأن العمال الموسميين السابقين وعائلاتهم أصبحوا يشكلون أكبر عنصر من الأجانب المقيمين فـى سويسرا. بحلول عام ١٩٩٩ سمحت سويسرا بدخول ١٠,٠٠٠ من العمـال الموسميين، مقارنة بأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ فى عام ١٩٦٤.

(منظمة التعاون والتنميـة). (ميلـر Miller,1986:71,OECD,2001:50). وبالمثل، سمحت فرنسا بدخول ٧٦١٢ عاملاً موسميًا فقط فى عـام ١٩٩٩، مقارنة بمتوسط ١٠٠٠٠٠ عامل سنويًا فى الماضى. وقد خفضت سويسرا، إلى حد كبير، وعلى مراحل، من سياسة عامل أجنبى موسـمى. (تـابينوس Tapinos 1984:47) وبالتالى، فإن الدعوة الألمانية إلـى مـضاهاة الـسياسة السويسرية لاستخدام العمال الموسميين يعكس هفوة فى الذاكرة التاريخية.

فى جنوب أوروبا، ظلت برامج "عامل زائر" فى الأسـاس سياسـات هامشية. (رينيه Reyneri 2003) (كاستلس Castles,2006b:754) أما فى إسبانيا،

فقد تم استخراج العديد من التأشيرات التى كانت مخصصة مبدئيا لتوظيـف العمال الأجانب، وبدلاً من ذلك تم منحها إلى أجانب غير شرعيين، من الذين يمرون بمرحلة الحصول على وضع قانونى. (لوبيز – جارسيا Lopez- Garcia 2001: 114-115) ولكى تزداد الأمور تعقيدًا، فضل بعض أصـحاب العمـل العمال الأجانب غير الشرعيين عن العمال الأجانب الشرعيين، مـن أجـل تجنب دفع الرسوم للضمان الاجتماعى. (لالوش Lluch,2002: 87-88) وبحلول عام ٢٠٠٢، طُلب من معظم الأجانب العودة إلى ديارهم من أجل الحـصول على تأشيرة دخول قانونية. (بليوا وميللر Plewa &Miller. 2005:73). ومـع ذلك، استمرت الهجرة المستترة، مما أسفر عن سن برنـامج Normalisacion فى عام ٢٠٠٥. (انظر أعلاه) أضعفت الإمكانيات المتكررة للحصول علـى إقامة طويلة الأجل من خلال تقنين شامل للجميع جـدوى سياسـات عامـل أجنبى مؤقت TFW فى إسبانيا وغيرها من دول البحر الأبـيض المتوسـط. (كاستلس Castles,2006b:257، بيلوا وميللر Plew & Miller,2005).

فى الولايات المتحدة كان الاقتراح للعمل وفق برنامج عامـل أجنبـى مؤقت وسيلة فعالة لإضفاء الشرعية على الملايين من الأجانـب العـاملين بشكل غير قانونى. ومع ذلك، فمن المشكوك فيه، أن مشروع TFW قد قلـل من استخدام العمالة الأجنبية غير الشرعية، كما اتضح فشل مثل هذه البرامج فى أوروبا. وقد كشف استطلاع للرأى أجرته مؤسسة بيـو مـؤخرًا عـن المهاجرين المكسيكيين الذين هم من أصول إسبانية، أنه فى حين، أظهـروا دعمًا قويًا لبرنامج عامل زائر الذى تم اقتراحه، إلا أن أكثر من نصف الذين شملهم الاستطلاع عبروا عن رغبتهم فى البقاء بصورة دائمة فى الولايـات المتحدة الأمريكية. والأغلبية منهم سوف تبقى على الأغلب، إلى حين انتهاء تأشيراتهم والتى من المفروض، أنها قابلة للتجديـد لمـدة سـت سـنوات.

(مارتين Martin. 2005a: 47). ومع ذلك، شددت كل من الجهات الفاعلة والمسئولين فى الدولة أو من خارجها على أن عودة العاملين الزوار إلى دولهم الأصلية من خلال برامج موضوعة بتعقل TFW يمكن أن يقلل من الآثار السلبية المحتملة للهجرة الدولية. كما أنه يضمن الفائدة للجانبين على حد سواء، الدول المرسلة والدول المستقبلة. (كاستلز Castles.2006b. 748)

وقد أدى عودة ظهور برامج عامل زائر TFW فى العقد الماضى إلى اتخاذ نهج ثنائى للهجرة، فالعديد من الدول سعت لتسوية وضع العمال من ذوى الكفاءات العالية ودمجهم فى مجتمعاتها، بينما قيدت مدة إقامة العمالة المتدنية. وقد ركزت الدول أيضا تركيزًا زائدًا لجذب الطلاب الأجانب والباحثين وربطهم بعلاقات مع الدول المضيفة حيث إن مثل هؤلاء الأفراد يشكلون مجموعة من المهاجرين الجاهزين والمفيدين من المرغوب ببقائهم. (OECD. 2006: 80-81).

اللاجئون وطالبو اللجوء السياسي:

ارتفع عدد اللاجئين وطالبى اللجوء السياسى فى جميع أنحاء العالم فى هذا القرن بعد انخفاضه نسبيًا فى منتصف التسعينيات. ونتيجة لذلك، أصبح اللجوء السياسى، بشكل متزايد، قضية سياسية كبرى فى العديد من الدول الغربية. أشار مروجو الأخبار المثيرة من الصحفيين والسياسيين اليمينيين إلى العواقب الوخيمة والخطيرة، مثل الانطلاق الصاروخى لمعدلات الجريمة والإرهاب المتطرف ونظم رعاية اجتماعية فوق طاقة تحمل الدول والمطالبة إلى ضبط الحدود بشكل صارم واحتجاز طالبى اللجوء السياسي وترحيل الكثير من الأجانب غير الشرعيين. الانجذاب العام لمثل هذه

المهاترات واضح فى نجاح انتخابات الأحزاب اليمينية فى دول متنوعة مثل الدانمرك وهولندا وبلجيكا والنمسا من الممكن ضم فرنسا وأستراليا للدول القلقة من تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة من الجنوب والشرق. ومع ذلك، ففى الحقيقة، ما زالت الغالبية العظمى من اللاجئين موجودة فى الدول الفقيرة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

تعريف الهجرة "قسرًا" الاضطرارية:

اللاجئون وطالبو اللجوء السياسى هم المهاجرون المكرهون على الفرار من أوطانهم الذين يتركون منازلهم هربا من الاضطهاد أو الصراع وهم غير المهاجرين الذين ينتقلون طوعًا بدافع من تحسين أوضاعهم الاقتصادية أو غيرها من المنافع. بشكل عام، يميل الناس إلى الإشارة إلى جميع أنواع المهاجرين قسرًا باسم "اللاجئين"، ولكن معظم المهاجرين قسرًا يفرون لأسباب لا يتعرف عليها القانون الدولى للاجئين، وفى الأغلب، يبقون داخل دولهم الأصلية. ونحن فى هذا الكتاب مهتمون، بالدرجة الأولى، بهؤلاء الذين يعبرون الحدود الدولية، ولكن كل أنواع الهجرة قسرًا ترتبط فى أسبابها ونتائجها. (لمزيد من التفاصيل انظر كاستلس وفان هير Castles &Van Hear, 2005).

تعريف اللاجئ، كما جاء فى المؤتمر الذى عقد عام ١٩٥١ فى الأمم المتحدة لبحث الوضع القانونى للاجئين، أنه الإنسان الذى يقيم خارج موطنه أو موطنها والذى لا يستطيع أو لا يرغب فى العودة إلى بلاده بسبب "خوف محكم، له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو عضويته فى مجموعة اجتماعية معينة أو لآراء سياسية مرفوضة". بحلول عام ٢٠٠٦ وقعت ١٤٧ من ١٩٢ دولة من الدول

الأعضاء فى الأمم المتحدة على اتفاقية أو بروتوكول فى عام ١٩٦٧. تعهدت فيه الدول الموقعة حماية اللاجئين واحترام مبدأ عدم إعادتهم قسرًا (إلى بلد يمكن أن يعرضهم للاضطهاد). أحصت المفوضية السامية "العليا" للاجئين التابعة للأمم المتحدة أنه تم إحصاء ٩,٩ مليون لاجئ فى نهاية عام ٢٠٠٦ (UNHCR.2007a).

يشير مصطلح إعادة الاستيطان إلى اللاجئين الذين يسمح لهم بالانتقال من الدولة التى لجأوا إليها فى أول الأمر "دولة العبور"، إلى الدولة المستعدة لتقديم الحماية لأجل طويل. ويتم اختيار هؤلاء الأشخاص، عادة، من قبل المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومات دول إعادة الاستيطان – على الأخص، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وإلى حد أقل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى.

طالبو اللجوء هم الناس الذين عبروا الحدود الدولية بحثا عن الحماية، ولكن طلبهم للحصول على وضع لاجئ لم يتقرر بعد. وقد تتخذ إجراءات تحديد أوضاعهم سنوات طويلة. تقدم الدول المضيفة أنواعًا مختلفة من الحماية – عادة، يعتبر، وضع لاجئ مستوف للشروط فى حالة اللاجئين الذين تنطبق عليهم معايير اتفاقية ١٩٥١، وتمنح الحماية المؤقتة للاجئى الحروب والحماية الإنسانية للأشخاص الذين لا يعتبرون من اللاجئين ولكن من الممكن أن يتعرضوا للخطر فى حال عودتهم إلى موطنهم. فى بعض الدول الأوروبية تم رفض ٩٠ فى المائة من طلبات اللجوء ولكن العديد من مقدمى الطلبات المرفوضة استمروا فى البقاء ولكن بدون الحصول على أى وضع قانونى واضح، وتبقى إقامتهم مهمشة. خلال عام ٢٠٠٦. كان هناك ٥٠٣,٦٠٠ طلب لجوء جديد فى كافة أنحاء العالم. (UNHCR. 2007a).

وقد اضطر المشردون داخليًا (IDP) إلى الفرار من منازلهم لأن حياتهم كانت فى خطر، ولكن خلافا للاجئين لم يعبروا الحدود الدولية. ظل الكثيرون من النازحين عرضة للعنف والجوع والأوبئة خلال نزوحهم وخضعوا لأشكال عديدة من انتهاكات حقوق الإنسان. (IDMC. 2007: 9). ليس هناك أى وثائق قانونية دولية أو مؤسسات مختصة لحماية المشردين داخليًا على الرغم من أنهم تحت حماية وغطاء المعاهدات العامة لحقوق الإنسان. ومع زيادة الصعوبة على الهاربين من العنف عبور الحدود الوطنية، إلا أن أعدادهم ارتفعت فى جميع أنحاء العالم إلى ما مجموعه ٢٤,٥ مليون شخص فى عام ٢٠٠٦ من المشردين داخل أوطانهم فى ٥٢ دولة من دول العالم. (IDMC. 2007 11)

أما السكان المرغمين على هجرة أوطانهم أو بيوتهم من أجل مشاريع التنمية الواسعة النطاق فهم الذين اضطروا إلى الانتقال من أجل مشاريع كبيرة، مثل السدود والمطارات والطرق والمساكن فى المناطق الحضرية. قدر البنك الدولى – الذى يمول العديد من هذه المشاريع التنموية – بأن مشاريع التنمية تعمل على تهجير من ١٠ إلى ١٥ مليون نسمة سنويًا. يمر المرغمون على الهجرة من أجل تطوير مشاريع التنمية بتجربة قاسية من حالة فقر دائم وتهميش اجتماعى. (Cernea&McDowell,2002)

هناك أيضًا النازحون بسبب الكوارث والتغييرات البيئية مثل (التصحر؛ وتقطيع أشجار الغابات وتدهور وقحط الأراضي وارتفاع مستويات سطح البحر) والكوارث الطبيعية مثل (الفيضانات والبراكين والانهيارات الأرضية والزلازل) والكوارث التى هى من صنع الإنسان (مثل الحوادث الناتجة عن التصنيع والنشاط الإشعاعي) وهذه الفئة مثيرة للخلاف والجدل. (كاستلز Castles. 2002): فالبعض من حماة البيئة يعلنون بأن

هناك بالفعل عشرات الملايين من اللاجئين بسبب الظروف البيئية وأنه مع ازدياد ارتفاع درجة حرارة الأرض قد يتعرض فى نهاية المطاف مئات الملايين لمواجهة خطر النزوح الجماعى من بلادهم. (مايرز Mayers & Kent 1995, Myers,1997). يناقش خبراء شئون اللاجئين وجهات النظر هذه مشيرين إلى أنه، فى حين، تلعب العوامل البيئية دورها فى الهجرة قسرًا، إلا أنها ترتبط بشكل وثيق دائمًا بعوامل أخرى، مثل النزاعات الاجتماعية والعرقية وضعف الدول والتوزيع غير العادل للموارد وانتهاك حقوق الإنسان. (بلاك Black, 1998.2001). وأخيرًا، فإن مفهوم "الأشخاص المعنيين"، بالنسبة(UNHCR) للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة يشمل اللاجئين الذين تضمهم المعاهدة بالإضافة إلى جميع الأشخاص الذين يتلقون الحماية أو المساعدة منها. وهم: طالبو اللجوء "السياسي" النازحون والمشردون داخليًا والعائدون إلى دول المنشأ والمشردون الذين لا يحملون جنسية.

اتجاهات الهجرة الاضطرارية عالميًا:

ارتفع عدد اللاجئين فى العالم من مليون فى عام ١٩٧٥ إلى ١٤,٩ مليون فى عام ١٩٩٠. وبلغ الذروة بعد نهاية الحرب الباردة ليصل إلى ١٨,٢ مليون لاجئ فى عام ١٩٩٣ تبعًا لتقرير المفوضية العليا للاجئين. (UNHCR,1995:2000a). وبحلول عام ٢٠٠٠ عاد وانخفض عدد اللاجئين فى العالم إلى ١٢,١ مليون نسمة، وفى عام ٢٠٠٥ ازداد الانخفاض ليصل إلى ٨,٧ مليونًا – وهو أدنى رقم منذ عام ١٩٨٠. لكن هذا الميل انعكس فى عام ٢٠٠٦ مع زيادة أعداد اللاجئين الذى قفز إلى ٩,٩ مليون نسمة ويرجع ذلك أساسًا إلى فرار ١,٢ مليون من العراقيين إلى الأردن وسوريا. (UNHCR.2007a:5).

وقد وصل عدد الأشخاص الذين تهتم المفوضية العليا للاجئين بهم إلى ٢٧,٤ مليون فى عام ١٩٩٥. ثم انخفض العدد إلى ١٧,٥ مليون بحلول عام ٢٠٠٣. ويبدو أن العنف العالمى كان قد أخذ فى الانخفاض (UNHCR. 2006h). ولكن، عاد وازداد عدد الأشخاص الذين تعتنى بهم المفوضية ليصل إلى رقم قياسى بلغ ٣٢,٩ مليون فى عام ٢٠٠٦. وحصلت معظم هذه الزيادة بسبب تحمل المفوضية العليا للاجئين مسئولية النازحين والمشردين داخليًا والذين لا يحملون جنسية، ولكن هناك أيضًا المشردون حديثًا الذين وصل عددهم إلى ٣ مليون شخصًا. (UNHCR. 2007a).

يأتى اللاجئون من المناطق التى ضربها العنف والحرب والفوضى. وضعت المفوضية العليا للاجئين حصرًا للدول التى تحتل المركز الأعلى فى قائمة المصدرين للاجئين فى العالم منذ بداية عام ٢٠٠٦، وكان الترتيب على النحو التالى: أفغانستان (١,٩ مليون)؛ السودان (٦٩٣,٠٠٠ لاجئ)؛ وبوروندى (٤٣٨،٧٠٠)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٤٣٠٦٠٠)؛ والصومال: (٣٩٤٨٠٠)؛ ومع ذلك، فهذه الأرقام لا تشير إلا إلى اللاجئين الذين تتحمل المفوضية مسئوليتهم. وفى حين، استضافت باكستان مليون لاجئ معترفا بهم وإيران زيادة عن ٧٠٠،٠٠٠ لاجئ فما زال هناك، ١,٥ مليونًا آخرين من الأفغان يعيشون فى المخيمات فى باكستان وعدد غير معروف فى إيران. وعلاوة على ذلك، فالمفوضية العليا للاجئين لا تغطى معظم اللاجئين الفلسطينيين، فهم يشكلون أكبر عدد لشعب منفى فى العالم. هناك فقط ٤,٣ مليون لاجئ فلسطينى تحت وصاية المفوضية العليا للاجئين. (UNHCR. 2006a).

الدول العشر التى هى على رأس الدول المضيفة للاجئين هى (بالترتيب التنازلى. التالى باكستان ثم إيران فالولايات المتحدة الأمريكية فسوريا فألمانيا فالأردن ثم تنزانيا فالمملكة المتحدة فالصين وأخيرًا تشاد. من الملاحظ أن هناك ثلاث من الدول الغنية فقط وهى - الولايات المتحدة الأمريكية (844,000 لاجئ)؛ وألمانيا (605,000 لاجئ) والمملكة المتحدة (302,000) تحدث تدفقات للاجئين بكثرة في مناطق الفقر والصراع وتبقى فى الغالب محصورة داخل هذه المناطق. ولكن، منذ الثمانينيات أصيبت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا بنوبة من الهلع فيما يتعلق باللجوء السياسى إليهم. فقد ارتفع الطلب للجوء السنوى من ٩٠,٤٠٠ شخص فى عام ١٩٨٣ إلى ٣٢٣،٠٥٠ لاجئًا فى عام ١٩٨٨. ثم عاد وارتفع مرة أخرى مع نهاية الحرب الباردة إلى ٨٢٨,٦٤٥ لاجئ فى عام ١٩٩٢. (UNHCR,1995: 253) ثم انخفضت الطلبات بحدة من جديد إلى ٤٨٠,٠٠٠ لاجئ بحلول عام ١٩٩٥.(OECD,2001:280). ترجع أسباب معظم هذا الانخفاض فى تقديم الطلبات تقريبًا إلى التغييرات التى تلت صدور القوانين الخاصة باللاجئين فى كل من ألمانيا والسويد. بدأت الأرقام فى الزيادة مرة أخرى منذ عام ١٩٩٧. بالنسبة للدول التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى OECO ازدادت تدفقات طالبى اللجوء إلى ٥٩٤,٠٠٠ لاجئ فى عام ٢٠٠١ ثم انخفضت ثانية إلى ٢٩٨,٠٠٠ لاجئ فى عام ٢٠٠٥. (OECD. 2007: 321) على الصعيد العالمى، بلغ مجموع طلبات اللجوء الجديدة فى عام ٢٠٠٦، ٥٠٣٠٠٠ طلبًا. ولقد أصبحت منطقة جنوب أفريقيا الوجهة الرئيسية بالنسبة لطالبى اللجوء السياسى، فقد تم تقديم ٥٣٤٠٠ طلب جديد، أكثر مما قدم من طلبات إلى لولايات المتحدة الأمريكية. (UNHCR.2007a).

الهجرة الاضطرارية والسياسة العالمية:

أصبحت الهجرة الاضطرارية عاملاً رئيسيا فى السياسة العالمية. (لوشير Loescher. 2001). وينعكس هذا فى تغيير طبيعة النظام الدولى للاجئين. وهذا المصطلح يدل على مجموعة من القواعد التشريعية القائمة على أساس من قوانين حقوق الإنسان. فضلا عن عدد من المؤسسات الرامية إلى حماية ومساعدة اللاجئين. كان أساس هذا النظام اتفاقية عام ١٩٥١، وأهم مؤسساته المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، ولكن هناك أيضًا العديد من المؤسسات الأخرى التى تلعب دورًا مثل: الوكالات الداخلية للحكومات؛ كاللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) ومنظمة الأمم المتحدة للموارد المالية للطفولة (اليونيسيف)؛ فضلا عن المئات من المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة أوكسفام (Oxfam) ومؤسسة الرعاية الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF) ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC).

تطور نظام اللاجئين نتيجة لصراع عالمى مهم ذى شقين وهما: الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. (كيلىKeely. 2001). فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تم استيطان ٤٠ مليونا من النازحين الذين هاجروا من أوروبا فى عام ١٩٤٥ إلى أستراليا وكندا ودول أخرى. ساهم هؤلاء المهاجرون بشكل كبير فى انتعاش النمو الاقتصادى. من ناحية ثانية، تم منح اللجوء، خلال الحرب الباردة لأولئك الذين "صوتوا بأقدامهم" ضد الشيوعية. وقد كانت هذه السياسة مصدرًا قويًا للدعاية للغرب. فمنذ اتباع "نظام منع المغادرة" التابع للستار الحديدى انخفضت، إجمالاً، مستويات اللجوء السياسى، وأصبح بإمكان الغرب أن يرحب ترحيبًا حارًا بتلك القلة التى تمكنت من اللجوء إليه. ظلت الحكومات الغربية قادرة على التعامل مع

مستويات الهجرة مع حدوث طفرات، أحيانًا، مثل التى تلت أحداث ثورة عام ١٩٥٦ فى المجر ومشكلة براغ فى عام ١٩٦٨.

كانت أوضاع اللاجئين المختلفة تتطور فى الجنوب، فقد أدى الإرث الاستعمارى، إلى نشوء دول غير ديمقراطية وضعيفة واقتصاد متخلف وإلى انتشار الفقر على نطاق واسع فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. سعت دول الشمال للحفاظ على هيمنتها من خلال التأثير على النخب الجديدة، فى حين شجعت الكتلة السوفيتية الحركات الثورية. تصاعد الصراع ضد الاستعمار الأبيض أو أنظمة الاستيطان فى أفريقيا، منذ الستينيات من القرن الماضى، وكثرت المقاومة ضد الأنظمة العسكرية التى كانت تدعمها الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية فى السبعينيات والثمانينيات، واشتعلت الصراعات السياسية والعرقية الطويلة الأمد فى الشرق الأوسط وآسيا – أدى كل هذا، إلى تدفقات كبيرة من اللاجئين. (زولبرج وآخرون.. Zolberg et all.. 1989). ومنذ الثمانينيات، ومع نهاية الحرب الباردة، أدت عولمة الاقتصاد إلى تحولات اجتماعية عميقة، وإلى زيادة انتقال السكان وإلى الزيادة فى عدم المساواة مما أجج وأشعل الصراعات من جديد. (انظر الفصل ٣).

تجاوبت الدول الشمالية والوكالات الدولية وأعلنت أن مثل هذه الحالات كانت من حيث النوع مختلفة عن حالات الاضطهاد الفردية التى بنيت عليها اتفاقية ١٩٥١. (شيمني Chimni. 1998) ووجدوا أن الحل فى إعادة الاستيطان الدائم فى الدول المتقدمة لم يعد مناسبًا أو مجديًا. باستثناء اللاجئين فى الهند الصينية وكوبا الذين كانت أوضاعهم متوافقة مع قالب الحرب الباردة.

في عام ١٩٦٩ قدمت منظمة الوحدة الأفريقية ميثاقها الخاص باللاجئين (OAU) والذى سعت من خلاله إلى تعريف اللاجئين ليشمل الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من بلادهم بسبب الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان أو العنف بصورة عامة. وقد ورد تعريف مماثل فى أمريكا اللاتينية فى إعلان قرطاجنة لعام ١٩٨٤. واليوم تتبع المفوضية العليا للاجئين هذا النهج الأكثر توسعًا باتخاذ مهمات جديدة مثل إنشاء منظمة الإغاثة الإنسانية التى تساعد على إدارة المخيمات وتوفير الغذاء والرعاية الطبية فى جميع أنحاء العالم. (لوشير Loescher. 2001). وهذا الدور الذى اتسع، جعلها واحدة من أقوى وكالات الأمم المتحدة.

منذ الثمانينيات، جاء طالبو اللجوء السياسى مباشرة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية من مناطق الصراع فى أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وقد ازدادت أعداد الوافدين بشدة مع انهيار الكتلة السوفيتية. وكانت التدفقات الأكثر مأسوية من ألبانيا إلى إيطاليا فى عام ١٩٩١ ومرة أخرى فى عام ١٩٩٧. ومن يوغوسلافيا السابقة خلال الحروب فى كرواتيا والبوسنة وكوسوفو. وكان هناك العديد من طالبى اللجوء حوالى ١,٣ مليونًا وصلوا إلى ألمانيا بين عام ١٩٩١ و١٩٩٥ من أفراد الأقليات الإثنية (مثل الغجر) من رومانيا وبلغاريا وأماكن أخرى فى أوروبا الشرقية. وقد زاد من تعقيد الوضع عودة الأقليات العرقية إلى أوطانهم الأصلية، فضلا عن العمال غير الشرعيين من بولندا؛ وأوكرانيا وغيرها من المناطق بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. (انظر الفصل ٥)

وهكذا كانت أوائل التسعينيات، فترة جرى فيها تسييس اللجوء السياسى. وكان من أثاره تعبئة اليمين المتطرف والهجمات على بيوت الشباب من طالبى اللجوء والاعتداء على الأجانب الذى أصبح يهدد النظام

العام. وكان رد فعل الدول الأوروبية فرض سلسلة من القيود والتى على ما يبدو قادت لإنشاء "حصن أوروبي". (UNHCR,2000a,Keely,2001):

- التغيير فى التشريعات الوطنية لتقييد الوصول إلى وضع لاجئ.
- وضع أنظمة الحماية المؤقتة بدلا من وضع لاجئ دائم للاجئين الذين فروا من الحروب فى يوغوسلافيا السابقة.
- "سياسات عدم الوصول" لمنع الناس من الدخول من غير وثائق كافية إلى أوروبا الغربية وذلك بالطلب من مواطنى بعض الدول الحصول على تأشيرات قبل المغادرة. "وفرض عقوبات على شركات النقل" مما يجبر موظفى شركات الطيران على التحقق من الوثائق قبل السماح للناس بركوب الطائرات.
- سياسات التحويل: وذلك بإعلان الدول المجاورة للاتحاد الأوروبى أنها "دول ثالثة آمنة". بمعنى، أنه يمكن لدول أوروبا الغربية أن تعيد طالبى اللجوء إلى هذه الدول إذا كانوا قد استخدموها كطريق للعبور.
- تقييد تفسيرات اتفاقية الأمم المتحدة اللاجئين لعام ١٩٥١، على سبيل المثال، استثناء الاضطهاد من خلال "جهات فاعلة غير حكومية" (مثل حركة طالبان فى أفغانستان).
- التعاون الأوروبى لوضع قواعد اللجوء والهجرة، من خلال اتفاقية شنجن واتفاقية دبلن، واتفاقيات الاتحاد الأوروبى.

كانت تجربة الولايات المتحدة مماثلة: بدأ قبول اللاجئين فى الانخفاض فى أواخر التسعينيات بعد أن بدأت الهجرات التقليدية إليها تتضاءل تدريجيًا من الدول الشيوعية مع نهاية الحرب الباردة. ثم زادت

أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ من انخفاضها انخفاضًا حادًا. كان اتخاذ الإجراءات المقيدة للهجرة فى الدول المستقبلة - بدلاً من السعى لإصلاحات حقيقية فى حقوق الإنسان- السبب الرئيسى فى انخفاض عدد اللاجئين المعترف بهم رسميًا فى جميع أنحاء العالم بعد عام ١٩٩٥. تحول نظام اللاجئين فى الدول الغربية بشكل أساسى على مدى الثلاثين عامًا الماضية. فقد تغيير من نظام تم تصميمه لاستقبال لاجئى الحرب الباردة من الشرق لإعادة استيطانهم كمنفيين دائمين فى موطنهم الجديد إلى نظام استبعادى يهدف إلى إبعاد طالبى اللجوء من الجنوب. فى عام ٢٠٠٥ وفى أثناء اجتماعهم فى هاج، قرر برنامج الاتحاد الأوروبى من أجل الحرية والعدل والأمن الاستمرار فى هذا الاتجاه مع التركيز القوى على إدارة الهجرة ومراقبة الحدود والعمل وفق سياسة مشتركة بالنسبة لطلبات اللجوء. (CEC. 2005c).

اللاجئون وطالبو اللجوء فى الدول الغربية:

أعطت الولايات المتحدة الأمريكية بين عامى ١٩٧٥ و٢٠٠٠ الحق فى إعادة الاستيطان الدائم لأكثر من ٢ مليون لاجئ، بما فى ذلك نحو ١,٣ مليون شخص من الهند الصينية. وقبلت الولايات المتحدة دخول المزيد من الناس لإعادة استيطانهم خلال هذه الفترة أكثر من بقية دول العالم مجتمعة. (UNHCR. 2000b) كما كانت موجات الهجرة من أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبى مهمة أيضًا، على الرغم من أن العديد من اللاجئين دخلوا بطريق "غير قانوني" لأن الولايات المتحدة لم تأخذ فى الاعتبار أن جميع تلك الدول من الدول المنتجة للاجئين. فسياسة الباب المفتوح تجاه الكوبيين التى كانت موجودة بالأصل منذ عام ١٩٥٩ أصبحت مقيدة فى الثمانينيات. وبدأ المنع

من الدخول عن طريق البحر فى التسعينيات. وقد حاول العديد من مواطنى هايتى من دخول الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينيات ولكنهم منعوا من القيام بذلك فى التسعينيات.

بعد الهجمات الإرهابية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أوقفت الولايات المتحدة مؤقتا برنامجها لإعادة استيطان اللاجئين. وأعطت سلطات أقوى لاعتقال غير المواطنين المشتبه فى قيامهم بأنشطة إرهابية. وفى عام ٢٠٠٦. قبضت حكومة الولايات المتحدة على ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ من طالبى اللجوء واحتجزتهم، إلى أجل غير معلوم، وغالبا، إلى مناطق نائية مع فرصة محدودة، للحصول على استشارة قانونية. (USCRI. 2007c) وقد تم تسجيل فترة الاحتجاز لمدة تصل إلى ثلاث سنوات ونصف. (USCRI. 2007c) وهكذا، انخفض قبول اللاجئين من متوسط ٧٩,٠٠٠ لاجئ فى السنة فى الفترة ما بين عام ١٩٩٧ – ٢٠٠١، إلى أقل من ٢٩,٠٠٠ لاجئ فى عام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣. كما أدت زيادة التعزيزات الأمنية والتحقيق والضبط، إلى زيادة تكلفة الإجراءات وكذلك الشك فى مقدمى الطلبات الذين هم من خلفية مسلمة مما جعل من الصعب جدًا الحصول على اللجوء. ومع ذلك، استعادت الأرقام السنوية صعودها لتصل إلى حوالى ٥٠,٠٠٠ لاجئ بحلول عام ٢٠٠٥. جزئيًا، من خلال برامج، تستهدف الفئات ذات الأولوية التى هى فى حاجة ماسة إلى إعادة الاستيطان. (مارتين Martin. 2005a)

استقبلت كندا، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، أعدادًا كبيرة من الناس. فقد دخل من الهند الصينية حوالى ٢٠٠،٠٠٠ لاجئ بين عامى ١٩٧٥ و١٩٩٥. وبحلول عام ١٩٩٨، تراجع قبول إعادة الاستيطان إلى ما دون ٩,٠٠٠ شخص فقط، ليعود ويرتفع مرة أخرى إلى ١٧,٠٠٠ شخص فى عام ١٩٩٩، نتيجة لبرنامج الإجلاء الإنسانى لكوسوفو (UNHCR. 2000b).

بحلول عام ٢٠٠٥، تراجعت مرة أخرى أعداد إعادة الاستيطان لتصل إلى ١٠,٤٠٠.(UNHCR,2006b) وفى عام ٢٠٠١ ارتفع عدد طالبى اللجوء الذين يريدون الذهاب إلى كندا إلى أعلى مستوى، على الإطلاق، إذ بلغ ٤٤٠٠٠ طلب. وكان معظمهم من شبه القارة الهندية والصين مع تصدر سريلانكا للقائمة. (USCR. 2001: 261) وفى عام ٢٠٠٦ وصل الرقم إلى ٣٠٠٠٠ لاجئ وطالب للجوء، مع تحول نوعًا ما، فى منشئهم وأصولهم، ليصل عدد أكبر مجموعة من كولومبيا (٥٠٠٠) طالب للجوء والمكسيك (٣٩٠٠) وأفغانستان (٣٠٠٠) والصين (٢٧٠٠)؛ (USCRI,2007b).

ولا تزال أستراليا، أيضا، دولة مهمة، فى إعادة الاستيطان. وقد تعهد برنامجها الإنسانى قبول ما بين ١٢,٠٠٠ و ١٦,٠٠٠ لاجئ سنويا منذ أوائل التسعينيات. وهكذا بلغ مجموع الموافق على قبولهم فى إطار هذا البرنامج ١٤,١٤٤ لاجئًا، فى عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ (DIAC. 2007b). وكان متوسط عدد طالبى اللجوء الذين وصلوا بالقوارب بضع مئات سنويًا فقط حتى أواخر التسعينيات. ثم عاد الرقم للارتفاع ليصل إلى حوالى ٤،٠٠٠ لاجئ من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١. (كروك وسول Crock&Saul,2002:2) وعلى الرغم أن هذا العدد يبدو منخفضا مقارنة مع مناطق أخرى من العالم، إلا أنه كان ينظر إليه، على أنه يضعف التقاليد الصارمة لسيطرة الحكومة على تقييد دخول اللاجئين. وهذا أدى إلى تسييس قضايا اللاجئين. (كاسل وفاستا Castles &Vasta,2004) صدرت قوانين صارمة لاستبعاد الجزر الشمالية من أستراليا من نطاق الهجرة. وجد طالبو اللجوء أن "الحل فى المحيط الهادى"، كانوا يصلون بالقوارب من إندونيسيا (وهم أساسًا من الأفغان والعراقيين والإيرانيين) وقد تم إرسالهم إلى جزر مثل جزيرة نوروه وبابوا وغينيا الجديدة حيث تم احتجازهم فى المخيمات. أما الآخرون من طالبى اللجوء

والموجدون بالفعل فى أستراليا فتم احتجازهم فى مراكز قائمة فى المناطق النائية، وقد ظل البعض منهم محتجزين لعدة سنوات. وحتى الأطفال كانوا من بين المحتجزين وراء الأسلاك. أثارت هذه السياسات احتجاجًا كبيرًا. وبحلول عام ٢٠٠٥، بدا أن هناك إشارات لتحريرهم (USCRI. 2007a). كما تعهد حزب العمال الأسترالى الذى استلم الحكم بعد انتخابات عام ٢٠٠٧ بإغلاق المعسكرات فى الجزر.

أما فى دول الاتحاد الأوروبى، فإن الدول الخمس التى هى فى أعلى قائمة الدول الطالبة للجوء خلال الفترة ما بين ١٩٩٠-٢٠٠٠ كانت، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (٨٣٦٠٠٠) شخص ورومانيا (٤٠٠,٠٠٠) وتركيا (٣٥٦,٠٠٠) والعراق (٢١١,٠٠٠)؛ وأفغانستان (١٥٥,٠٠٠). تزامنت هجرة أكبر ذروتين من طالبى اللجوء من يوغوسلافيا مع الحروب المشتعلة فى كرواتيا والبوسنة ما بين ١٩٩١ - ١٩٩٣؛ والحرب فى كوسوفو ما بين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وجاء غالبية المهاجرين من رومانيا فى أوائل التسعينيات، فى زمن اضطهاد الغجر والأقليات العرقية الأخرى. وكان معظم اللاجئين من تركيا من الأكراد الهاربين من الصراعات العنيفة مع القوات الحكومية. (كاسلس وآخرون Castles et al.,2003).

انخفضت طلبات اللجوء فى الجزء الأخير من التسعينيات قبل عودتها للزيادة مرة أخرى. كانت طلبات اللجوء إلى المملكة المتحدة قليلة نسبيًا، لكن بحلول عام ١٩٩٩ ازدادت الطلبات الجديدة بكثرة لتصبح أكثر من ٩٠,٠٠٠ طلب، مع ذروة بلغت ١٠٣،٠٠٠ فى عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. صرح رئيس الوزراء بلير أنه سيمنع دخول طالبى اللجوء بنسبة ٣٠-٤٠ فى المائة فى غضون بضعة أشهر اللاحقة. (بى بى سى نيوز. ٢٠٠٣).

تقدمت الحكومة البريطانية "برؤية جديدة" من أجل حماية اللاجئين. وكانت إحدى هذه الأفكار إنشاء مناطق لحماية اللاجئين فى بلادهم الأصلية، وهكذا يمكن التخلص من طالبى اللجوء بسلام وبدون خطورة تذكر على دول الاتحاد الأوروبى. وكانت الفكرة الأخرى، إقامة "مراكز تجهيزية للعبور" خارج حدود الاتحاد الأوروبى: وبناء عليه، فإن طالبى اللجوء الذين قد يصلون إلى دول الاتحاد الأوروبى سيتم إرسالهم إلى مخيمات فى دول مثل ليبيا وأوكرانيا لتحديد طلباتهم. (كاسلس وفان هير Castles &Van hear, 2005:118-119). أثارت هذه المقترحات الخطيرة قلق المهتمين بحقوق الإنسان ولم يتم تنفيذ هذه الفكرة، لكنها ساهمت فى خلق مناخ أصبح ينظر من خلاله إلى طالبى اللجوء أنهم من المهددين للأمن، وهذا ما برر الإجراءات القانونية التى أصبحت أكثر إحكامًا من أى وقت مضى وزادت من استخدام الاعتقال والترحيل.

وكانت النتيجة، أن الطلبات الجديدة للجوء إلى دول الاتحاد الأوروبى انخفضت بحدة من ٣٩٢٠٠٠ فى عام ٢٠٠٢ إلى ١٨٠٠٠٠ طلب فى عام ٢٠٠٦. ففى المملكة المتحدة انخفضت إلى ٢٨٠٠٠ طلب بينما تلقت فرنسا ٣١٠٠٠ طلب للجوء. بالنسبة لحجم الكثافة السكانية كانت أعلى معدلات طلبات اللجوء، إلى قبرص والنمسا والسويد. بحلول عام ٢٠٠٦ أصبحت آثار الغزو العراقى واضحة تمامًا: فطلبات اللجوء السياسى التى تقدم بها العراقيون ارتفعت بنسبة ٨٠ بالمائة لتصل إلى ١٩٣٧٥ شخصًا – أكبر لجوء إلى دول الاتحاد الأوروبى. تأتى بعدها روسيا ثم الصرب ثم الجبل الأسود فأفغانستان وأخيرًا تركيا. (UNHCR,2007b)

أوضاع اللاجئين المرجأة،"التى طال أمدها":

من الواضح، أن الهروب من العنف لا يزال يشكل تحديا دوليًا كبيرًا. فالجهود المبذولة لمنع النزاعات وتوفير الحماية والمساعدة للمهاجرين قسرًا، لا تزال غير كافية. كما أن الدول الغنية أصبحت أقل استعدادًا لقبول طالبى اللجوء، ولذا قصد العديد منهم إلى مناطق جديدة للهجرة مثل جنوب أفريقيا وكينيا ومصر وماليزيا وتايلاند. فاندلاع الصراعات والفقر، غالبا ما يتلازمان. وأصبح من الصعوبة بمكان، التمييز بشكل واضح، بين الهجرة قسرًا، والهجرة الاقتصادية.

يبقى الغالبية العظمى من اللاجئين فى الدول الفقيرة التى قد تفتقر إلى القدرة على حمايتهم وعلى توفير ما يكفيهم من المساعدات المادية اللازمة. قد يقضى اللاجئون سنوات عديدة يعيشون على الكفاف من حصص الإعانات، فى مخيمات معزولة مع انعدام احتمال عودتهم إلى أوطانهم أو إعادة استيطانهم. تطلق المفوضية العامة للاجئين مصطلح "حالة اللاجئين المرجأة، التى طال أمدها" على تجمعات اللاجئين التى يصل عددها إلى ٢٥,٠٠٠ شخص أو أكثر من الذين يعيشون فى المنفى لمدة خمس سنوات أو أكثر، فى حين أن اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين تتحدث عن اللاجئين الذين يعيشون فى عنابر التخزين. (USCR. 2004). قدرت المفوضية العامة للاجئين أنه فى عام ٢٠٠٣ كان هناك ٦,٢٠٠٠٠٠ لاجئ يعيشون فى مثل هذه الظروف – وهذا يعادل حوالى ثلثى مجموع اللاجئين. وقد حددت المفوضية ٣٨ حالة تعانى من نفس هذه الظروف منها ٢٢ حالة (تشمل ٢,٣ مليون لاجئ) فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، فإن أكبر هذه التجمعات موجودة فى المناطق التى تضم آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. حيث يعانى فى ثمانى تجمعات رئيسية، ما يصل إلى ٢,٧ مليونا من حالات اللاجئين التى طال أمدها. (UNHCR. ٢٠٠٤).

التكامل الإقليمي:

سعت الدول لتنظيم الهجرة الدولية، سواء من خلال المعاهدات الثنائية أو من خلال الاتفاقات الإقليمية. ويمكن للخيار الأخير أن يثبت فعاليته كي يكون حلاً قابلاً للتطبيق، فقط، إذا ما التزمت الدول الأعضاء فى المنظمات الإقليمية بهدف طويل الأجل من أجل خلق توازن فى الاقتصاد الوطنى. (كاسلس Castles. 2006a: 749) ويبقى السؤال حول ما إذا كان التكامل الإقليمى فى فترة ما بعد الحرب الباردة فى أوروبا وأمريكا الشمالية قد ساعد أو أعاق السعى من أجل السيطرة على الهجرة. تحتاج المقارنة فى الدول عبر الأطلسى للاستناد إلى التاريخ، ذلك لأن تطور عمليات التكامل الإقليمى بين هاتين المنطقتين أثبتت أنها مختلفة تمامًا. فالمشروع الأوروبى أقدم بكثير وأكثر قدرة على الوصول، من اتفاقية أمريكا الشمالية حول التجارة الحرة (NAFTA). وليس بعيدًا عن المنطق، أن اتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية ستتبع نفس مسار الاتحاد الأوروبى.

بنية الحكم فى دول الاتحاد الأوروبي:

تعود فكرة الاتحاد الأوروبى إلى الجمعية الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) التى أنشئت فى أوائل الخمسينيات وإلى الجمعية الأوروبية (EC) حتى عام ١٩٩٢. ويتألف الاتحاد الأوروبى والجمعيات التى سبقته من مشروع فيدرالى مع التزام صريح فى نهاية المطاف ليحل محل سيادة الدول الأعضاء من خلال إنشاء حكم ومؤسسات أوروبية موحدة. كان الهدف من هذا المشروع دائما مبنيًا على اعتبارات أمنية. فالتكامل الإقليمى، قبل كل شيء إستراتيجية، لمنع تكرار الحرب بين الدول الأعضاء.

فالقانون الأوروبى الموحد (SEA) الذى صدر عام ١٩٨٦ كان يهدف إلى تحقيق سوق مشتركة حقيقية، كما أنه مهد الطريق لتوقيع معاهدة عام ١٩٩٢ بشأن الاتحاد الأوروبى. TEU (المعروفة أيضا باسم معاهدة ماستريخت)، وهذا ما أدى إلى تقوية وتوسيع المؤسسات الفيدرالية الأوروبية فى داخل مناطق ال ١٥ دولة الأعضاء فى ذلك الحين. نتج عن هذه المعاهدة إنشاء ثلاث ركائز أو أعمدة تربط بين الدول الأعضاء: السوق الموحدة والعدالة والشئون الداخلية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة؛ على التوالى. كانت إجراءات الحكم من خلال هذه الأعمدة متنوعة مع اعتبار العمود الأول، الأكثر قوة ونفوذًا – أى أن القرارات تتخذ على مستوى الاتحاد الأوروبى، وليس من الدول الأعضاء. وقد أحال الاتحاد الأوروبى مسائل الهجرة واللجوء إلى الركيزة الثالثة وهذا يعنى أن القرارات فى أيدى الدول الأعضاء.

بهدف تأمين "منطقة تسود فيها الحرية؛ والأمن؛ والعدالة؛" تم فى معاهدة أمستردام عام ١٩٩٧ دمج قوانين الاتحاد الأوروبى للموافقة على كافة القرارات التى تتخذها الدول الأعضاء فى اتفاقية شينجن Schengen (انظر أدناه). تم وضع القضايا المتعلقة "بالتأشيرات واللجوء والهجرة وغيرها من السياسات المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص تحت بند العامود الأول للاتحاد الأوروبى. أدخلت هذه السياسة المشتركة، فيما يتعلق بالهجرة واللاجئين نقلة تصاعدية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بحرية الحركة، (المراقبة والتحكم فى الحدود الخارجية وفى اللجوء والهجرة وحقوق المواطنين فى دولة ثالثة) من قرارات على مستوى الحكومات إلى قرارات على مستوى السلطة فوق الوطنية. وقد تم دعم هذا النهج فى قمة "تامبير فى فنلندا" التى أعطت تعريفًا شاملاً للجوء وإدارة الهجرة وتقوية مشاركة الدول

المرسلة للمهاجرين. وكان من أهداف برنامج "هاج" في هولندا: في نوفمبر عام ٢٠٠٤، توسيع نطاق "الحرية والأمن والعدالة في الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٠.

حرية الانتقال داخل المجتمعات الأوروبية والاتحاد الأوروبي:

لعبت الهجرة دائمًا دورًا في تصور تاريخ التكامل والاندماج الأوروبي. ففي معاهدة باريس عام ١٩٥١ الذي تم خلالها إنشاء الجمعية الأوروبية للحديد والصلب تم منع فرض قيود على العمالة التي ترتكز على الجنسية لمواطني الدول الست الأعضاء. (Geddes. 2000: 45). وفي معاهدة روما لعام ١٩٥٧ كان هناك تصور لإنشاء سوق مشتركة بين الدول الست الموقعة. كما أنه تقرر بموجب مادة ٤٨ إعطاء العمال من الدول الأعضاء الحق في التمتع بحرية الحركة إذا ما وجدوا فرص عمل في أي دولة أخرى من الدول الأعضاء. وقد سعت إيطاليا بقوة من أجل التكامل الإقليمي لإتاحة فرص عمل للعديد من مواطنيها العاطلين عن العمل. (روميرو، ١٩٩٣). قاومت الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذا المشروع ولكن بحلول عام ١٩٦٨ حينما دخلت المادة (٤٨) حيز التنفيذ خفت مشكلة البطالة في إيطاليا ويرجع ذلك جزئيا إلى تحسن التنمية الاقتصادية نتيجة لضخ أموال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لمساندة البنية المالية في إيطاليا. وهكذا نرى أن المواطنين الإيطاليين كانوا المستفيدين الرئيسيين من المادة ٤٨ ولكن نسبيًا لم تحدث سوى هجرة قليلة للأيدي العاملة بين الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي، على الرغم أن التوقعات كانت أكثر من ذلك بكثير. (ورمر Werner. 1973). وقد كان القرار صارمًا لمنح حرية الحركة والانتقال للأيدي العاملة فقط من مواطني الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية وليس لرعايا دولة ثالثة من خارج الاتحاد الأوروبي.

وأثار ما تم تخطيطه لانضمام إسبانيا والبرتغال في منتصف الثمانينيات جدلاً مهمًا حول الآثار المحتملة من انتقال العمالة إلى بقية دول الاتحاد. فقد خشى البعض أن تغمر بقية المجموعة الأوروبية التي توسعت بفيض من العمالة البرتغالية والإسبانية. ومع ذلك، ففي نهاية الفترة الانتقالية التي دامت سبع سنوات لم يحدث ما كان متوقعًا من تدفق عمالي مكثف. بدلاً من ذلك، أصبحت كل من إسبانيا والبرتغال مناطق لها أهميتها في جذب الهجرة إليها، وتمتلكان الحق، باعتبارهما دولتين في الاتحاد الأوروبي. وتدفقت إليهما الموارد المالية والاستثمارات الخاصة، وهكذا حل تدفق رؤوس الأموال بين الدول الأوروبية محل انتقال العمالة فيما بينها. (كوسلوسكى Koslowski. 2000: 117، وانظر أيضا الفصل ٥).

وأدى تزايد التأييد لإنشاء سوق مشتركة أكثر فعالية إلى عقد وتوقيع اتفاق تشنغن بين فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا في عام ١٩٨٥. وألزموا أنفسهم بسرعة العمل لإنشاء حدود حرة ومفتوحة في أوروبا تمكن مواطني الاتحاد الأوروبي من التجول بحرية داخليًا، مع التنسيق لمراقبة الحدود الخارجية. عرّف القانون الأوروبي الموحد الذي صدر عام ١٩٨٦، السوق الموحدة، بأنها "منطقة بلا حدود داخلية، تكفل حرية الحركة للبضائع والأشخاص والخدمات ورأس المال"، كما نصت المعاهدة (جيدس Geddes 2000:70). عارضت العديد من الدول الأوروبية، بما فيهما حكومات العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فكرة القضاء على الحدود الداخلية، خوفًا من أن ذلك سيؤدى إلى مزيد من الهجرة غير المشروعة وعدم السيطرة على دخول وإقامة الأجانب. وفي الواقع، فإن الأحزاب المعادية للهجرة، مثل الجبهة الوطنية في فرنسا التي كانت معادية للاتحاد الأوروبي لأسباب قومية، جعلت من مقاومة مثل هذه الاتفاقات جزءًا

من برنامجها. ومع ذلك، احتفظ الذين وقعوا على اتفاق تشنغن على خاصية إعادة فرض التحكم بالحدود إذا ما اقتضت الظروف. وفى وقت لاحـــق رأى العديد من الموقعين أن هناك فائدة من هذا الخيار.

فى مارس ١٩٩٥، أصبح اتفاق تشنغن أخيرًا فى حيز التنفيذ بالنـــسبة للدول التى التزمت بالتوقيع واستكملت إنشاء الإجراءات الضرورية وهـــى: ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا والبرتغال ولوكسمبورغ وهولندا. وهذا يعنى، إزالة كاملة للرقابة على الحدود، بالنسبة لانتقال مواطنى هذه الدول فيما بينها ومع ذلك كان البديل لإلغاء الحدود إنشاء نظام معلومات تـــشنغن.. تهـــدف شبكة المعلومات هذه إلى تعزيز التعاون القضائى بين الدول بـــشأن بعـــض المسائل القضائية مثل الجريمة العابرة للحدود الوطنيـــة والإرهـــاب. خلـــق هذا الاتفاق بشكل فعال طبقة جديدة من مواطنى تشنغن إضافة إلـــى الفئـــات الحالية من مواطنى الاتحاد الأوروبى، ومن "دولة ثالثـــة" (أى مـــن خـــارج الاتحاد الأوروبى.. انضمت النمسا إلى اتفاق تشنغن فى عـــام ١٩٩٥ تلتهـــا الدنمارك. (وقد انسحبت الدنمارك من بعـــض البنـــود) وفنلنـــدا والـــسويد، فى عام ١٩٩٦. فى البداية، رفضت المملكة المتحدة وأيرلندا الانضمام إلـــى اتفاق تشنغن وأصرتا على ضبط منافذ الحدود بشكل أكثر صرامة والـــتحكم فى الناس القادمين من القارة ولكنهما وافقتا أخيرًا على المشاركة فى بعـــض جوانب الاتفاق.

فى الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، أثارت المفاوضـــات، بـــين الاتحاد الأوروبي؛ ودول وسط وشرق أوروبا؛ بالإضافة إلى مالطا؛ وقبرص (A10) النقاش بشأن التدفقات المحتملة للأيدى العاملة البولندية إلـــى ألمانيـــا وفرنسا. وقد وضعت القيود لانتقال اليد العاملة من دول أوروبـــا الوســـطى والشرقية التى انضمت إلى الاتحاد الأوروبي (A8) فى عام ٢٠٠٤ من معظم

دول الاتحاد الأوروبى ال١٥، ولكن ليس منها كلهـــا. (انظـــر الفـــصل٥).
وكجزء من الفترة الانتقالية المتفق عليها، تمكنت ألمانيا أن تحد مـــن حريـــة الانتقال والوصول إلى سوق العمل لديها لمدة عامين آخرين بعـــد الموعـــد النهائى الذى حدد فى عام ٢٠٠٩. أعلنت حكومة ميركل فى يوليـــو ٢٠٠٧، عن قرارها فى رفع القيود، وعلى الأرجح، كان ذلك نتيجة لتقرير شـــباط/ فبراير عام ٢٠٠٦ بشأن الإجراءات الانتقالية التى صدرت عن المفوضـــية الأوروبية. (CEC. 2004) شددت هذه الوثيقة على الآثار الإيجابيـــة لحريـــة الحركة على الاقتصاد وعلى أسواق العمل فى البلاد التى كانت بالفعل قـــد خففت القيود المفروضة على الحركة العمالية. أزالت أيضًا كل من إســـبانيا والبرتغال هذه القيود.

مخاوف مماثلة تحيط بمساعى تركيا لترشيح دخولها الاتحاد الأوروبى.
ففى أعقاب التصويت الذى كان إيجابيًا فى البرلمان الأوروبى، قـــرر قـــادة الاتحاد الأوروبى بدء محادثات انضمام تركيا فى أكتوبر عام ٢٠٠٥، بالرغم من التحفظات التى أبدتها العديد من الحكومات. وعلـــى عكـــس الموجـــات السابقة التى كانت تغلب عليها الرغبة فى التوسع فى الفترات التى كان ينشأ فيها التكييف والتنظيم، وضع فى الاعتبار، استخدام آليات للسيطرة المستمرة، على تدفقات الهجرة الإضافية المتوقعة من العمال الأتراك إذا ما انضمت إلى الاتحاد الأوروبى. ليس هناك شك، من أن شبح الهجرة التركية إلى أوروبـــا مع ارتفاع الخوف من المسلمين قد استغلها وغزاها السياسيون الغربيون. وقد لعبت دورًا هامًا فى استفتاءات مايو عـــام ٢٠٠٥ التـــى أدت إلـــى رفـــض الفرنسيين والهولنديين للمعاهدة الدستورية. تشهد القضية التركيـــة علـــى أن استخدام "بطاقة العرق"، لتنفيذ أغراض وطموحات سياسية لا يـــزال تقليـــدًا خطيرًا فى السياسة الأوروبية.

المواطنة الأوروبية:

بناء على معاهدة الاتحاد الأوروبى، أعطى الحق، للأجانب المقيمين فى دول الاتحاد الأوروبى بالتصويت فى الدولة التى يقيمون فيها. (فى الانتخابات المحلية والأوروبية، ولكن ليس فى الانتخابات الوطنية) وتعد هذه سمة مهمة للمواطن الأوروبى. ومع ذلك، أخذ فى الاعتبار وضع احتياطات لحماية الدول فى الاتحاد الأوروبى التى تزيد نسبة الأجانب فيها عن ٢٠ فى المائة من مجموع السكان مثل لكسمبرج. بحلول عام ٢٠٠٦ كان هناك، ١٣,٢ مليون مقيم (٢,٧ فى المائة من مجموع السكان) فى ال٢٧ دولة من الدول الأعضاء، من دول أخرى من دول الاتحاد. (ميونز وآخرون Munz et all.,2007:2-4).

كان وضع الرعايا من دولة ثالثة أكثر حرجًا. فبحلول عام ٢٠٠٦، كان عدد المقيمين من مواطني دولة ثالثة فى ال ٢٧ دولة من دول الاتحاد الأوروبى قد بلغ ٢٧,٣ مليونًا أى (٥,٦ فى المائة من مجموع السكان) (ميونز وآخرون Munz et all.,2007: 2-4) ولا يستفيد هؤلاء الأفراد من حرية التجول والحركة. بل على العكس، فالدول الأعضاء تحتفظ بشكل كبير، بحقها فى معاملتهم بتمييز عنصري وفى التحكم فى دخولهم وإقامتهم واستبعاد من هم ليسوا من مواطنى الاتحاد الأوروبى. حاولت المفوضية الأوروبية والسلطة فوق القومية فى الهيئة التنفيذية المزدوجة فى الاتحاد الأوروبى منح حرية الحركة داخل المجال الأوروبى للمواطنين المقيمين من دولة ثالثة ولكن لقى هذا الطلب معارضة من مجلس الوزراء الذى يمثل مصالح الدول الأعضاء. ومن بين الاعتراضات الأخرى احتج عدد من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى بأن اقتراح المفوضية الأوروبية سيقلل من أهمية انتماء المواطن لوطنه. وعلى الرغم من النصائح لتنسيق سياسة دول

الاتحاد الأوروبى وتسهيل اندماج المهاجرين، ظلت المشاركة السياسية فـــى العملية الديمقراطية للمجتمعات المضيفة امتيازًا تقديريا للدول الأعضاء، ولم تمنح سوى تنازلات لا قيمة لها، فيما يخــص الانتقــال والحركــة داخــل دول الاتحاد.

ليس هناك أدلة قاطعة إن كان إلغاء الحــدود الداخليــة بــين الــدول الأوروبية قد أدى إلى فقدان السيطرة على التحركات السكانية الدولية لمن هم ليسوا من مواطنى الاتحاد الأوروبى. فقد جعل التأثير الكلى للتكامل الإقليمى الأوروبى فى السنوات الأخيرة السعى من أجل السيطرة الأوروبيــة أكثــر مصداقية، إذ تمكنت دول الاتحاد الأوروبى المشاركة فى مجموعة تشنغن من تجسيد القدرة على التحكم من خلال إنشاء حزام عازل فى الشرق والوســط من أوروبا وحدود مشتركة فى جنوب أوروبــا. وهكــذا، أصــبح الاتحــاد الأوروبى مفتوحا للهجرة الشرعية وغير محكم وقابل للنفــاذ منــه للهجــرة غير الشرعية. ولكن التوسعات والمعاهدات والتغيير فى المؤســسات الــذى حدث فى السنوات الأخيرة تأثر بشدة بالمخاوف المتعلقة بالتحكم فى الهجرة.

منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية (نافتا):

كان التطور المفاجئ للتكامل الإقليمى فــى أوروبــا فــى منتــصف الثمانينيات، قد أثر تأثيرًا كبيرًا على تأسيس منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية. سواء، كان هذا خطأ أو صوابًا، إلا أن العديد مــن الــشركاء فــى التجارة، فى المجموعة الأوروبية خشوا من أن اتفاقيــة تــشنغن والقــانون الأوروبى الموحد من شأنهما أن يؤديا إلى "قلعة أوروبية". منطقــة يــصعب

إدخال الصادرات إليها من خارج المجموعة الأوروبية. وقـد سـاعد هـذا التصور على سرعة توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا فى عام ١٩٨٨. فى وقت لاحق، اقترح الرئيس المكسيكى كارلوس ساليناس على إدارة الحكم الأمريكية فكرة توسيع اتفاق التجارة الحرة بين الولايـات المتحدة وكندا لتشمل المكسيك. وقد أحال الرئيس بوش الاقتراح المكـسيكى إلى مجلس الأمن الوطنى الذى ساند هذه الفكرة. وهكذا تم توقيع معاهدة نافتا فى عام ١٩٩٣، ودخلت حيز التنفيذ فى ١ يناير عام ١٩٩٤. وخلافًا لـدول الاتحاد الأوروبى لم تخلق نافتا NAFTA سوى منطقة للتجارة الحرة. ومـع ذلك، قوبل هذا المشروع الذى يعد أقل ما يكون طموحًا، بمعارضة كبيرة فى كل من الولايات المتحدة والمكسيك التى ساعدت على إشعال ثورة زاباتيستا (Zapatista).

ومن المفارقات، أن المخاوف من الهجرة الدولية أُخذت بعين الاعتبار مركزيا عند إنشاء "النافتا"، ولكن مثل هذه المخاوف لم يأت ذكرها إلا فيمـا ندر فى نص المعاهدة. فوجهات نظر الولايات المتحدة والمكـسيك بـشان الهجرة غير المشروعة تتعارض بشدة. بالنسبة للمكسيكيين كانت الهجرة إلى الولايات المتحدة مدفوعة بزيادة الطلب على سوق العمـل فـى الولايـات المتحدة. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فكان قدر كبير من الهجـرة مخالفًـا لقوانينها، وكان ما حفز اليد العاملة ندرة الفرص الاقتصادية والاجتماعية فى المكسيك. ببساطة، لم يتمكن الاقتصاد المكسيكى من خلق ما يكفى من النمو الاقتصادى ومن إتاحة فرص عمل لتوظيف سكانها الذين يتزايدون بكثـرة. ظلت القيود الصارمة المفروضة على الهجرة كما هى دون أى تغييـر بعـد المعاهدة، إلا على فئات معينة من المهنيين والحرفيين المهرة، كان بإمكانهم التحرك بحرية عبر الحدود.

خلال عمليات التجهيز لاتفاقية النافتا، أشاد، كل من الرئيس كلينتـــون والرئيس ساليناس بهذه الاتفاقية كوسيلة للحد من الهجرة غيـــر الـــشرعية. حذر ساليناس بأن الولايات المتحدة سوف تحـصل إمـــا علـــى الطمـــاطم المكسيكية، أو على المهاجرين المكسيكيين الذين سيعملون على قطفهـــا فـــى الولايات المتحدة الأمريكية. كذّبت الأبحاث المهمة التى أجريت تفاؤل الرئيس المكسيكى حول تأثير النافتا للحد من الهجرة، فقد وجدت أن مجرى دراسات الهجرة الدولية بعد قانون إصلاح وتنظيم الهجرة فـــى الولايـــات المتحـــدة الصادر فى عام ١٩٨٦ (IRCA) قد أظهرت أن تحرير التجارة ســـيقلل مـــن الهجرة غير المشروعة فقط على المدى الطويل. شذب فيليـــب لام مـــارتن فى وقت لاحق هذه الحقائق فى نظريته "الحالة الحرجة للهجـــرة". (مـــارتين ١٩٩٣ Martin). وفى الواقع، ازدادت الهجرة غير الشرعية من المكـــسيك إلـــى الولايات المتحدة بشكل ملحوظ فى أعقاب اتفاقية النافتا. وقد ضرب تحريـــر الاقتصاد المكسيكى فى فترة التسعينيات الفقراء والطبقة الوســـطى بقـــسوة شديدة وهكذا اضطر الكثير من المزارعين وأسرهم فى القطاع الـــذى كـــان مدعومًا فى السابق فى منطقة إيجيدو الذين يشكلون ثلث سكان المكسيك بعد أن تأثروا سلبًا من الانتقال إلى الشمال، تمامًا كما توقع مارتن؛ هاجر تقريبًا حوالى ٣ مليون مكسيكى بصورة شرعية، و٢٦٠٠٠٠٠ مهاجر بشكل غير شرعى إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٥ حتى عـــام ٢٠٠٠ مقارنة ب ١,٩ و١,٥ مليونًا، على التوالى ما بـــين عـــام ١٩٩٠ و ١٩٩٤ (هوفباور آخرون..Hufbauer et all 2005:448).. وعمومًا، أدت النافتا، إلـــى توسيع نطاق التجارة بشكل كبير بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية. وعلى قدر أكبر من الترابط الاجتماعى والاقتصادى.

كان انتخاب فينسنت فوكس رئيسا للمكسيك فى عام ٢٠٠٠ إيذانا ببدء حقبة جديدة. سعى كل من الرئيس فوكس ونظيره الأمريكى المنتخب حديثا الرئيس بوش إلى شكل جديد فى العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك، وتحديدًا فى المسائل الثنائية المتعلقة بالهجرة. أشار الرئيس فوكس ووزير خارجيته مرات عديدة إلى التجربة الأوروبية. ودعا إلى حرية الهجرة بين الدول الموقعة على اتفاقية النافتا. ومع ذلك، اختلف مشروعا التكامل الإقليمى بشكل ملحوظ للفجوة الاقتصادية الضخمة بين المكسيك والولايات المتحدة ونتيجة لهيمنة الولايات المتحدة على اقتصاد أمريكا الشمالية. (OECD. 199S: 7). أظهر استحضار المرجع الأوروبى تضليلاً وسوء فهم لتاريخ التكامل الإقليمى فى أوروبا. فقد قاومت الدول الأعضاء فى المجموعة الأوروبية جهود إيطاليا لتصدير عمالها العاطلين عن العمل إلى الشمال فى فترة ما بعد الحرب مباشرة. كما عارض الاتحاد الأوروبى فى البداية انضمام تركيا، إلى حد كبير بسبب المخاوف من أن عضوية تركيا سوف تؤدى إلى هجرة جماعية من الأتراك حتى بعد الفترة الانتقالية. (مارتين Martin١٩٩١).

ومن الغريب، لم يكن هناك سوى القليل من الجدل العام حول ما هو أهم مرجع أوروبى بالنسبة للنافتا، أى إمكانية أن تحاكى أمريكا الشمالية البنية والتمويل الإقليمي فى أوروبا الذى ترك أثرًا فى تسوية أرض الملعب فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية داخل المجال الأوروبى.

ينطوى التاريخ الأوروبى فى التكامل الإقليمى على جانب من الالتزام لمشروع الفيدرالية باستخدام تمويل الاتحاد الأوروبى لمساعدة المناطق الأقل نموا. كانت إيطاليا وأيرلندا وفى وقت لاحق إسبانيا والبرتغال من الدول الرئيسية التى استفادت فائدة كبيرة وعلى النقيض كان الوضع فى أمريكا الشمالية متصلبًا تمامًا. (ميلر وغابرييل Miller & Gabriel 2008).

وقد كان للتكامل الإقليمى فى أمريكا الشمالية وأوروبا انعكاسات هامة على إستراتيجيات السيطرة الحكومية. يختلف السياق التاريخى والمؤسسى للمشروعين اختلافًا كبيرًا، ولكنها تشمل بعذا ملحوظًا لمجمل الإستراتيجيات الرامية إلى الحد من الهجرة غير المشروعة أو غير المرغوب فيها. ومن المحتمل أن تتطور النافتا إلى شيء قريب من الاتحاد الأوروبى. ومع ذلك، كانت النتائج على المدى القصير لاتفاقية النافتا زيادة كبيرة فى الهجرة غير الشرعية من المكسيك إلى الولايات المتحدة. وبرغم ذلك، فقد توقعت دراسة واحدة على الأقل تباطؤ الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٠ نتيجة لمزيج من العوامل، منها معدل انخفاض الخصوبة فى المكسيك وتحسن فى الظروف الاقتصادية وفى وضع الأيدى العاملة. (Hufbaueretat..2005:464).

صناعة الهجرة:

من أجل شرح أسباب الفشل المتكرر لسياسات الهجرة الرسمية فى تحقيق أهدافها، لابد من دراسة نشأة ما يسمى بصناعة الهجرة. هذا المصطلح يشمل طائفة واسعة من الناس الذين يكسبون رزقهم عن طريق تنظيم حركات الهجرة. وهذا يشمل وكلاء السفر ومكاتب توظيف الأيدى العاملة والوسطاء والمترجمين ووكلاء الإسكان ومحامى الهجرة وتجار تهريب البشر. (مثل المهربين الملقبين "ذئاب البراري" الذين يقودون العمال المكسيكيين عبر نهر ريو غراندى أو الصيادين المغاربة الذين يساعدون العمال الأفارقة فى العبور إلى إسبانيا) وحتى المزورين الذين يزورون وثائق إثبات الشخصية وجوازات السفر الرسمية. يشكل تزوير الوثائق مصدرًا لقلق كبير، يزداد

عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يستخدمون تأشيرات سياحية مزورة لدخول الدول من خلال التسهيلات والمرافق فى المطارات. كما أصبحت المؤسسات المصرفية بشكل عام جزءًا من صناعة الهجرة لأن العديد من البنوك أنشأت تسهيلات ومرافق خاصة لنقل التحويلات.

يشمل وكلاء الهجرة أيضًا أعضاء من مجتمعات المهاجرين مثل أصحاب المتاجر والمعلمين والكهنة وغيرهم من قادة المجتمع الذين يقدمون المساعدات لمواطنيهم بشكل طوعى أو كموظفين بدوام جزئى. هناك البعض الآخر من المجرمين من عديمى الضمير يستغلون المهاجرين أو طالبى اللجوء بفرض رسوم باهظة على وظائف فى معظم الأحيان غير حقيقية. وهؤلاء، يتراوحون ما بين أفراد يعملون بشكل منفرد وبين عصابات من المجرمين المنظمين للغاية الذين يعملون فى منظمات إجرامية عابرة للحدود. (TSOs) والتى شدت الاهتمام خلال السنوات القليلة الماضية. كما أن هناك أيضًا البعض من رجال الشرطة أو الموظفين الحكوميين الذين يسعون لكسب المال بطرق غير شرعية خارج العمل وذلك بتعريف المهاجرين على الثغرات فى اللوائح أو فى إصدار وثائق مزورة. وكان هذا، أحد العقبات الرئيسية أمام الجهود للحد من الهجرة غير الشرعية، غالبا ما ينظر إلى هؤلاء المهربين على أنهم "قطاع طرق فى المجتمع" إن لم يكن أبطالاً بدلاً من مجرمين.

إن تطوير صناعة الهجرة أمر ضرورى، لا مفر منه، فى الشبكات الاجتماعية والروابط العابرة للحدود الوطنية التى أصبحت جزءًا مهمًا فى عملية الهجرة. (انظر الفصل ٢). ما إن يتم تأسيس حركة الهجرة، حتى

يستدعى الأمر إنشاء مجموعة متنوعة من الاحتياجات والخدمات الخاصة. حتى الحكومات فى بدء توظيفها للعمالة الأجنبية نادرًا ما تسعى إلى توفير الخدمات الضرورية للمهاجرين. وفى حين تميل بعض الدول إلى استخدام المعاهدات الثنائية، يتجه آخرون كما هو الحال فى المملكة المتحدة للاستفادة من وسيط، أو "طرف ثالث" أو شركات خاصة لإبرام العقود مع المهاجرين الذين يعملون كعمال زائرين. (GAO,2006:21-23) على الرغم من أنه ينظر إلى توظيف المهاجرين عن طريق طرف ثالث بأنه قد يعرض العمالة الأجنبية للاستغلال وسوء المعاملة. وبالتالى يتطلب إشرافًا دقيقا من جانب السلطات الحكومية. فى حين تزداد الحاجة فى حركات الهجرة التلقائية أو غير الشرعية إلى الوكلاء والوسطاء. هناك مجال واسع من الفرص المتاحة لمشاريع كى يستغلها كل من المهاجرين وغير المهاجرين على حد سواء. وهنا يلعب الوكلاء والسماسرة دورًا حيويًا: بدونهما لا يحصل سوى القليل من المهاجرين على المعلومات أو الاتصالات اللازمة من أجل هجرة ناجحة.

مع الوقت، يمكن لصناعة الهجرة أن تصبح القوة الدافعة الرئيسية فى حركة الهجرة. فى مثل هذه الظروف، يمكن أن تتعارض السياسات الحكومية التى تعمل على الحد من حركة الهجرة مع الفائدة الاقتصادية لوكلاء الهجرة الذين يرغبون فى استمرارها، على الرغم، من أن شكل الهجرة قد يتغير (على سبيل المثال، بدلاً من توظيف الأيدى العاملة بشكل قانونى، يعملون على تيسير دخول المهاجرين بشكل غير شرعى). وقد وصف أحد الخبراء المراقبين لعملية الهجرة الوكلاء والسماسرة "بأنهم أصبحوا شبكة دولية غير مرئية تتحكم فى سوق العمل العالمى مثل حشد من النمل الأبيض يحفر ويهدم التحصين الوطنى ويعمل على تغيير المجتمعات بالكامل. (هاريس Harris,1006:135)

التهريب والاتجار بالبشر:

هناك سمة بارزة ومثيرة للقلق، بشكل متزايد، فى صناعة الهجرة، وهو ارتفاع معدلات المنظمات التى تختص فقط، بعمليات التهريب والاتجار بالمهاجرين. ومن المهم أن نميز بين الناس الذين يعملون فى تهريب البشر، وبين الآخرين الذين يتاجرون بهم. تضم التعريفات الرسمية معاهدتين دوليتين المتعارف عليهما باسم "بروتوكولات أو اتفاقيات فيينا"، التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٠. ووفقًا لآن غالاغر عام (٢٠٠٢) المتحدثة باسم اللجنة العليا لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة:

ينقل المهربون المهاجرين الذين يرغبون بالدخول بشكل غير قانونى من أجل التربح والفائدة المادية وهم يعتبرون شركاء، بالرغم من عدم تكافئهم فى هذه الصفقة التجارية... على النقيض، فإن حركة الاتجار بالبشر تقوم على الخداع والإكراه الذى يهدف إلى الاستغلال. فالأرباح التى تجنى من الاتجار لا تأتى نتيجة لحركة الهجرة ولكن عن طريق بيع الأشخاص الذين يتاجرون بهم لاستخدامهم فى تجارة الدعارة أو للعمل قسرًا فى الدولة المقصودة".

من المستحيل الحصول على رقم دقيق لعدد الأشخاص المتضررين نتيجة الاتجار والتهريب نظرا للطبيعة السرية والأحكام الجنائية لمثل هذه الأنشطة. عملاء عصابات التهريب ليسوا فقط من المهاجرين الاقتصاديين ولكن أيضًا من اللاجئين الشرعيين غير القادرين على المطالبة باللجوء، لأن لوائح الحدود المقيدة تمنعهم من دخول الدول التى قد تقبل بدخولهم. (Gibney. 2000) سلطت الدراسة الشاملة التى أجراها إيسدوجو استنادًا على مصادر حكومية رسمية الضوء على مدى توسع صناعة تهريب البشر فى تركيا. (Icduygu. 2004: 302) ينتقل عبر تركيا باعتبارها بوابة الاتحاد الأوروبى

حوالى ٢٠٠،٠٠٠ من المهاجرين غير الشرعيين كل عام بتكلفة تقدر ب ١،٦٠٠ دولار للشخص الواحد، تدفع للمهربين. وبالتالى تصل قيمة هذه الأعمال التجارية إلى ٣٠٠ مليون دولار سنويًا. ومن المعروف أن ربع المهاجرين استعانوا بخدمات المهربين للدخول إلى تركيا، فى حين، أنه من المتوقع أن يلجأ معظمهم لاستخدام المساعدة ذاتها للعبور إلى أوروبا. ولقد ألقى القبض على حوالى ٤٠٠،٠٠٠ مهاجر أثناء عبورهم تركيا ما بين عام ١٩٩٧ و٢٠٠٣. وارتفع عدد المهربين الذين اعتقلوا من ٩٨ مهربًا فى عام ١٩٩٨ إلى ٨٥٠ مهربًا بحلول عام ٢٠٠٠. ووصل إلى ١،١٥٧ مهربًا فى عام ٢٠٠٢.

كشف تقرير للحكومة الأمريكية أن نسبة الأجانب الذين تم تهريبهم ارتفع من ٩ فى المائة من خلال جميع المخارج فى دوريات الحدود فى عام ١٩٩٧ إلى ١٤ فى المائة فى عام ١٩٩٩. وقد ألقت دائرة الهجرة والتجنيس فى السنة المالية من عام ١٩٩٩ القبض على٤،١٠٠ مهرب وعلى أكثر من ٤٠،٠٠٠ من الأجانب الذين دخلوا البلاد عن طريق المهربين. اتهمت دائرة الهجرة والتجنيس ٢٠٠٠ مهربًا وتم إدانة ٦١ فى المائة منهم وتلقوا حكمًا بالسجن لمدة ١٠ أشهر فى المتوسط وغرامة بما يعادل ١٤٠ دولارًا أميركيًا (GAO,2000:2) وقد تم إدانة ما يقرب من ٢،٤٠٠ مهرب فى عام ٢٠٠٤ فى محاكم أميركية مختلفة (وزارة الأمن الوطنى، DHS,2006:15-16). ومع ذلك، انخفض عدد المتهمين ووصل إلى ١,٦٥٧ مدانًا فى السنة المالية ٢٠٠٥ من أصل ٢,٧١٣ معتقلاً (DHS,2006b:4) أعلن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، أن هناك ٢٠٠ مليون شخص متورط من جميع أنحاء العالم، بطريقة أو بأخرى، فى الاتجار بالبشر. وأضاف "أن هذا أسرع وأكثر الأسواق الجنائية نموًا فى العالم نظرًا لوجود العديد من الأشخاص المتورطين

بالعمل فيه. يزداد مجال وحجم الأرباح من خلال المنظمات الإجرامية وبسبب طبيعتها المتعددة الجوانب" (كروست Crossette. 2000: انظر أيضا باريزو Parisot ١٩٩٨) وقد أظهرت مصادر أخرى أن الأرقام أقل من ذلك بكثير، تتراوح بين من ٤ إلى ٢٧ مليون شخص جرى الاتجار بهم. وقدرت التقارير فى الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٦ أن عدد الأفراد الذين تم تهريبهم عبر الحدود كان ٨٠٠,٠٠٠ شخص سنويًا (وبالتالى لم يؤخذ فى الاعتبار العديد من الهاربين فى داخل الدول). وقد قدرت إحدى الدراسات أنه يتم الاتجار بما يصل إلى ٥٠,٠٠٠ امرأة فى الولايات المتحدة كل عام (Richards. 1999: 3). وأن صناعة الاتجار بالبشر تدر أرباحًا تصل من ٥ إلى ١٠ مليار دولار أمريكى سنويًا. (مارتن وميلر Martin&Miller,2000a:969). يقدر تقرير منظمة العمل الدولية أن عدد الضحايا فى أى شكل من أشكال العمل الاضطرارى يصل إلى ١٢٣٠٠٠٠٠ شخصًا فى أى وقت من الأوقات. (USDS. 2007: 8).

النساء والفتيات، بشكل خاص، أكثر عرضة للاستغلال والاتجار، ويشكلن ٨٠ فى المائة من مجموع الضحايا. (يشكل القصر بوجه عام قرابة ٥٠ فى المائة من مجموع الضحايا) (USDS. 2007: 8) وقد أكد مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة هذه الأرقام. (UNODC. 2006: 33). وذكرت البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة أن حالات الاتجار تشمل ٧٠ فى المائة من النساء؛ و٣٣ فى المائة من الأطفال؛ و٩ فى المائة من الرجال فقط. من هذه الحالات، هناك ٨٧ فى المائة تم استغلالهم جنسيًا، فى حين تم استخدام ٢٨ فى المائة منهم فى أعمال السخرة. جعلت المنظمة الدولية للهجرة مكافحة الاتجار بالبشر أحد أولوياتها فى التسعينيات من القرن الماضى. وهذا ما أعطى أسبابًا متعددة لتصاعد الحرب الباردة على الاتجار

بالبشر (1999:4). غالبًا ما يجد المهاجرون الهاربون من الحروب والاضطهاد والعنف والفقر أنفسهم فى أمس الحاجة للبحث عن فرص أفضل فى الحياة، ولذا فهم يوافقون، أحيانا، على قبول خدمات التجار المهربين بمحض إرادتهم. ومع ذلك، فقد خدع هؤلاء المهربون الكثيرين بوعود عن وظائف ورواتب جيدة لقبول خدماتهم الوهمية. فاحتمال الحصول على هجرة شرعية تضاءلت جدًا. وغالبًا ما تكون التشريعات القانونية لمنع الاتجار بالبشر غائبة أو ضعيفة وليس لها السلطة الكافية على التنفيذ.

يواجه المهاجرون غير الشرعيين الكثير من المخاطر كالسجن والترحيل وحتى الموت. بينما، نادرًا ما يتم القبض على قادة منظمات التهريب والاتجار. يحرك العرض والطلب عمليات الاتجار بالبشر: أشارت الوزيرة البريطانية المسئولة عن شئون المرأة هارييت هارمان فى يوليو من عام ٢٠٠٧ أن ٨٥ فى المائة من النساء اللواتى يعملن فى بيوت الدعارة البريطانية جئن من خارج المملكة المتحدة مقارنة مع ١٥ بالمائة فقط منذ ١٠ سنوات سابقة. وقد تحولت صناعة الجنس عن طريق الاتجار العالمى، إلا أنه لم يتم محاكمة سوى ٣٠ رجلاً فى بريطانيا لتهريبهم النساء لأغراض الدعارة. ولم تتم مقاضاة أى رجل قط لدفعه الأموال لممارسته البغاء مع النساء اللاتى تم استغلالهن تجاريًا. (Branigan. 2007).

لم يتضح بعد كيف أثَّرت القوانين واللوائح الجديدة على تهريب البشر والاتجار بهم. وقد اعتبر بعض المراقبين أن اتخاذ الوسائل القمعية الزائدة فى الاتحاد الأوروبى قد أدى إلى خلق المزيد من الطلب على خدمات المتاجرين بالجنس. (Morrison. 1998). وعزا عدد من المحللين حادثة وفاة ٥٨ مهاجرًا تم نقلهم إلى دوفر فى إنجلترا فى عام ٢٠٠٠ إلى القوانين المقيدة والمتشددة. غالبًا ما تشتمل قائمة عملاء التجار بالبشر والمهربين على اللاجئين الذين قد

يكون لهم الحق فى طلب الحصول على صفة لاجئين سياسيين مثل الأكراد الفارين من العراق. (كايل وكولوسكي Kyle & Koslowski,2000:340).

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أحداثا مماثلة وغير مقصودة. (Skerry& Rockwell,1988; Cornelius,2001) فقد ساهم تعطيل الطرق التقليدية للمهربين وزيادة تطويق الحدود فى ارتفاع الرسوم التى يدفعها المهاجرون للمهربين. ويؤكد الفصل الزائف، فى بعض الأحيان، بين التهريب والاتجار على تعسر أوضاع المهاجرين لدى وصولهم مما يضطرهم إلى الخوض فى ظروف صعبة من عبودية الدين إلى أن يتمكنوا من تسديد النفقات للمهربين. بالإضافة إلى ذلك، أدى ازدياد قوات الحدود إلى ارتفاع معدلات الوفاة لأن المهربين لا يتورعون عن اتخاذ أكبر المخاطر لتنفيذ مهمتهم. ففى عام ٢٠٠٥ بلغت حالات الوفاة ٤٧٢ حالة على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، أى بزيادة ٢٤١ حالة وفاة عن عام ١٩٩٩ (GAO. 2006: 9؛ انظر أيضا الفصل ٧).

فى عام ٢٠٠٠، سنت الولايات المتحدة قانونا لحماية ضحايا الاتجار بالبشر ومن أجل مكافحة الاتجار بالبشر ومساعدة الضحايا. بدأت الولايات المتحدة أيضا برصد جهود مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد العالمى. وفى عام ٢٠٠٦ أنفقت الولايات المتحدة أكثر من ١٠٢ مليون دولار أمريكى لمحاربة الاتجار بالبشر، منها ٧٢ فى المائة لتمويل المشاريع الدولية. وبحلول ربيع عام ٢٠٠٧ تم اعتماد ما يقرب من ١٢٠٠ ضحية أصبح بإمكانهم الحصول على إعانات حكومية مماثلة لتلك الممنوحة للاجئين. (USDS. 2007: 49). وعلاوة على ذلك، تم عن طريق (TVPA) إعطاء تأشيرات دخول مؤقتة للضحايا الذين ساعدوا السلطات الأمريكية فى

مقاضاة المتاجرين. وفى ربيع عام ٢٠٠٧، تم إعطاء تأشيرات مؤقتة إلى ٧٢٩ ضحية من الذين تم تحريرهم و٦٤٥ إلى أفراد أسرهم.

وضعت جمهورية الصين الشعبية (PRC) كدولة منشأ ومنطقة عبور ودولة مقصودة للهجرة، قوانين شديدة القسوة، لمكافحة الاتجار بالبشر، بما فى ذلك السجن المؤبد وعقوبة الإعدام للمجرمين المدانين. (Chin. 1999: 200) كشفت الدراسات عن المهربين والمتاجرين بالبشر من الصينيين عن شبكات عالمية معقدة يصعب تفكيكها وإزالتها عن طريق القانون. قد يمكن القبض على "رؤوس الأفاعي" فى القيادات السفلى ومعاقبتهم، ولكن المجرمين فى أعلى المراتب هم الأكثر مراوغة ويصعب الوصول إليهم. أقر كوسلوفسكى Koslowski بأن الصورة العامة لفعالية مكافحة التهريب والاتجار بالبشر والإجراءات المضادة، ما زالت "قاتمة جدا". (كوسلوفسكى وكايل Kyle & Koslowski. 2001:353) ومع ذلك، أشار بأن الخوف من الجريمة المنظمة الخطيرة قد تدفع لحشد تعاون دولى للحد من تهريب البشر.

الاستنتاجات: هل هو وهم، أم سعى صادق للتحكم؟

يبدو أن تقييم قدرة الدول الوطنية على تنظيم الهجرة الدولية أمر على حد سواء، حتمى وبشكل استثنائى مثبط للهمة. من الواضح أن الدول الغربية تتدخل الآن بشكل أكبر بكثير مما كانت عليه فى الماضى لتنظيم الهجرة. يتميز السعى للسيطرة بأنه يشمل فرض العقوبات على أرباب العمل وإلغاء سياسات قبول دخول وخروج العمالة الأجنبية المؤقتة وفرض القانون على تصديقات الهجرة وفرض عقوبات لتنظيم مكافحة الاتجار بالبشر ووضع أنظمة تتعلق باللاجئين وطالبى اللجوء السياسى. وفى الوقت ذاته، تطورت

صناعة الهجرة وكذلك تطورت الخلافات السياسية اللانهائية حول أفضل السبل لتحقيق السعى إلى التحكم والتنظيم. لا شك، بأن التكامل الإقليمى أثر بشكل ملحوظ على هذه الجهود والتى هى بدورها حفزت التكامل الإقليمى فى أمريكا الشمالية وأوروبا. فى السنوات الأخيرة تمت الدعوة إلى وضع إستراتيجيات لتشمل بالفعل العالم كله. وقد تم مناقشتها وتحليلها فى الفصول ١ و٣ و١٢.

التقييم الشامل الذى يبرز يبدو مختلطاً. ولذا ينبغى ألا نفسر بأى حال من الأحوال مستويات الهجرة غير الشرعية الحالية فى جميع أنحاء العالم على أنها نتيجة لفشل الدول فى السيطرة على حدودها. فما تقوم بفعله الدول فى واقع الأمر على قدر كبير من الأهمية. ومع ذلك، فإن الحكومات، فى صياغتها وتنفيذها لمثل هذه السياسات تواجه قوى بالغة القوة عبر الحدود الوطنية ومصالح محلية وطنية. ففى الولايات المتحدة وحدها، ازداد عدد السكان الأجانب المقيمين بصورة غير شرعية ليصبح ١٢ مليوناً فى عام ٢٠٠٧. وبالتالى سادت الرغبة للتحقق من صحة الشكوك حول استعداد ومقدرة الحكومات الديمقراطية على تنظيم الهجرة الدولية على مدى العقود الثلاثة الماضية. وقد ألقت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ الضوء على أوجه القصور الحاد فى تخفيف الرقابة على الهجرة فى الولايات المتحدة. بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأخرى فى جميع أنحاء العالم، فى إصلاح سياساتها واتخاذ الإجراءات لتعزيز أمن أوطانها مما يثير الآمال فى سياسات أكثر مصداقية وتماسكاً فى المستقبل. (OECD، 2001:14).

دليل لمزيد من القراءة:

يشمل موقع الشبكة الإلكترونية لكتاب عصر الهجرة على نص إضافى عن النهج الفرنسى لمكافحة العمالة غير الشرعية. (8.1) كما يتضمن جدولاً: "موجزًا لأهم برامج التقنين فى منطقة المحيط الأطلسي" (8.2).

بالنسبة للقوانين المتعلقة بمعاقبة الاستخدام غير القانونى للعمالة الأجنبية تصدر العديد من الحكومات تقارير سنوية أو دورية عن المواضيع التى هى فى حيز التنفيذ. فعلى سبيل المثال بدأت فرنسا فى نشر تقارير منذ منتصف السبعينيات. ولقد تطورت عناوين التقارير من وقت لآخر مع تبدل الحكومات. (انظر مارتن وميللر Martin&Miller2000b) وكذلك انظر (GAO2006 & USDS2006).

أما عن سياسات العمالة الأجنبية المؤقتة، انظر فى كاستل (Castle 2006b) بلوا وميلر (Plwa & Miller 2005) وكذلك (مارتن وأبيلا (Martin Abella & Kuptsch2006) وكذلك أنظر فى (GCIM 2005). تكاثرت التحليلات عن عمليات تقنين سياسات الهجرة خاصة، فى فرنسا. انظر فى (دى بروكير De Bruycker 2000 ليفنسن (Levinson 2005) (هيكمان ووانديرليك وميلر (Heckmann& Wunderlich 2005 &Miller 2002). تحتل المقارنة بين الهجرة الدولية والإقليمية مجالاً مهمًا للبحث. انظر فى (لافنكس واوسارر Lavenex& Ucarer 2002) وفيست وايت (Faist& Ette 2007) جيدز (Geddes 2002 &2003) وهوفبوير وآخرون) (Hufbauer et all 2005) ميلر & ستيفانوفا (Miller &Stefanova 2006). كولسوفسكى (Koslowski 2000). وميلر وجابريل (Miller &Gabriel 2008).

فحص كل من لازكو وجوزدياك (Laczko &Gozdziak 2005) مـــشاكل البيانات والقضايا فى الأبحاث المتعلقة بالاتجار بالبشر. يضم المجلد قضيتين مدرجتين فى مجلة "الهجرة الدولية". تشارك المنظمة الدولية للهجرة والمركز الدولى لتنمية وتطوير سياسات الهجرة، فى إجراء أبحاث مكثفة وعلى نطاق واسع بشأن الاتجار بالبشر والتى يتم نشر تقرير عنها فى إصداراتهم. تشمل التقارير السنوية القيمة عن الاتجار بالبشر تقرير إدارة الـــشئون الخارجيـــة الأمريكية عن هذا الموضوع.

الفصل التاسع

الهجرة والأمن

قبل أحداث ١١ سبتمبر، لم يبد الدارسون للعلاقات الدولية والأمن الدولي سوى اهتمامًا ضئيلاً بالهجرة الدولية. كما أن الدارسين للهجرة الدولية نادرًا ما حللوا الآثار المترتبة عنها على الأمن أو لفهم العلاقات الدولية أو السياسة العالمية. (Tirman. 2004) غيرت هجمات ٩/١١ والتفجيرات التى تلتها فى كل من مدريد ولندن وأماكن أخرى إلى حد كبير الكثير من الأوضاع الدولية، مما أدى إلى زيادة أهمية البعد الأمنى للهجرة الدولية. والواقع أن التفحص الدقيق والجديد إلى العلاقة بين الهجرة والأمن أصبح جزءًا من تسييس الهجرة الدولية التى تم تحديدها فى الفصل الأول على أنها اتجاه لتعريف عصر الهجرة.

لن نتمكن فى هذا الفصل من تقديم واستيعاب كل الدراسات التى تشمل العلاقات بين الهجرة والأمن. بدلاً من ذلك، سنسعى فى القسم الأول منه إلى توضيح لماذا أصبحت العلاقة بين الهجرة والأمن مصدر قلق أكثر بكثير فى فترة ما بعد الحرب الباردة، عما كانت عليه فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففى الواقع، فإن النظرة الآن إلى الهجرة الدولية باعتبارها قضية مهمة جدًا وتحتل مكانة أولوية تقريبا فى جميع أنحاء العالم تعكس التحولات الفكرية والمادية أيضًا. وسنستعرض فى الجزء الثانى من هذا الفصل دراسة الأبعاد الرئيسية للهجرة والأمن. وسنضع تقييمًا فى الأقسام اللاحقة للتهديد الذى يشكله السكان المهاجرون من خلفية مسلمة فى المنطقة عبر الأطلسية وتحليل الحرب على الإرهاب.

لماذا نسعى إلى إعادة اكتشاف الصلة بين الهجرة الدولية والأمن؟

كما ذكرنا في الفصل الرابع شكلت الهجرة الدولية بشكل مستمر وأعادت تشكيل المجتمعات والدول منذ زمن بعيد جدًا. تقدمت وتحركت الهجرات على وجه الإجمال بشكل سلمي، ولكن تولد عن العديد منها صراعات واشتباكات مختلفة. ويكفي أن نشير إلى أن الهجرات الجماعية الأوروبية إلى العالم الجديد قد أدت إلى فناء وإخضاع واستعباد السكان الأصليين. من نواح عديدة، كانت الفترة ما بين عام ١٩٤٥ و١٩٨٠ غير عادية. فقد أدت أهوال الحرب العالمية الثانية إلى التشكيك، وإلى كراهية الأجانب من جانب اليمين المتطرف. مما جعلهم يتصورون أن المهاجرين يشكلون تهديدًا للأمن والاستقرار. وفي الواقع كان غالبًا ينظر إلى الهجرة الدولية باعتبارها ظاهرة اقتصادية ومفيدة إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، كان يعتقد أن الهجرة الدولية ما هي سوى ظاهرة مؤقتة أو خاضعة لظروف معينة ولا سيما في أوروبا الغربية.

مربع (١.٩) امتداد تمرد حزب العمال الكردستاني إلى ألمانيا

خلال الستينيات والسبعينيات، وظفت جمهورية ألمانيا الاتحادية "الفدرالية" الآلاف من المواطنين الأتراك للعمل في الصناعات والخدمات. وكان الكثير من هؤلاء المواطنين الأتراك من خلفية كردية. وقد بدا هذا خلال فترة التوظيف المكثف والشامل كما لو أنه بلا عواقب سياسية تذكر، ولكنه أصبح قضية سياسية واضحة مع التطلعات الكردية من أجل الحصول على الاستقلال عن تركيا أو الوصول إلى الحكم الذاتي والتي بلغت أوجها خلال الثمانينيات. وقد ظهر حزب العمال الكردستاني كمنظمة كردية انفصالية هامة تقود التمرد المسلح ضد الجمهورية التركية.

كان ثلث المواطنين الأتراك المقيمين فى ألمانيا والذين يزيد عـددهم عن ٢ مليون شخص فى فترة التسعينات من أصل كردى. ربما كان هنـاك حوالى ٥٠،٠٠٠ شخصًا منهم يتعاطفون مع حزب العمـال الكردسـتانى، ولكن عدد الأعضاء الناشطين، وصل إلى ١٢،٠٠٠ ناشط فى حزب العمال الكردستانى أو فى الجبهات المنظمة.(Boulanger. 2000: 23) وهكـذا، مـن خلال ضرب الخطوط الجوية التركية والقنصليات والشركات حوّل حزب العمال الكردستانى ألمانيا وغيرها من دول أوروبا الغربية إلى جبهة ثانية. وعلاوة على ذلك، قاد القمع التركى للقضاء على التمرد الذى يقوده حزب العمال الكردستانى إلى زهق عشرات الآلاف مـن الأرواح وإلـى تعقـد العلاقات الدبلوماسية التركية مع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبـى. شملت إجراءات مكافحة التمرد الكردى فرق الموت الغامضة والاقـتلاع والترحيل بالقوة للملايين من المدنيين الأكراد. وقد جعلت هذه الخلفية من أنشطة حزب العمال الكردستانى على الأراضى الألمانيـة والإجـراءات المضادة التى اتخذتها كل من الحكومة الألمانية والتركيـة الوضـع بـالغ الحساسية وذا آثار خطيرة. منذ منتصف التسعينات، أصبح حزب العمال الكردستانى مصدرًا حيويًا مثيرًا لقلق الحكومة الألمانية فيما يخص بأمنها القومى. خاصة، بعد أن هدد زعيم حزب العمـال الكردسـتانى عبـد الله أوجلان بإرسال انتحاريين لضرب أهداف ألمانيـة ردًا علـى المـساعدة الألمانية لتركيا فى صراعها مع حزب العمال الكردستانى.

على الرغم من قرار الحكومة الألمانيـة حظـر حـزب العمـال الكردستانى والجبهات المنظمة له من متابعة أنشطتهم، إلا أنه كان يمتلـك بنية تحتية منظمة على نطاق واسع داخـل ألمانيـا والـدول الأوروبيـة المجـاورة. نظمت تكتيكات حزب العمال الكردستانى مسيرات احتجاجية

وإضرابات عن الطعام. أسفرت التظاهرات التى نظمت فى الشوارع الألمانية من أجل إيجاد حل للقضايا الكردية والتركية على الرغم من حظر السلطات الألمانية بشكل روتينى من تشكيلها عن اشتباكات عنيفة فى معظم الأحيان. فى عام ١٩٩٦، سعت الحكومة الألمانية لمنع احتجاجات حزب العمال الكردستانى وحظر تنظيمه للمظاهرات فى الشوارع وسنت قانونًا اعتبرت بمقتضاه المشاركة فى مثل هذه الأحداث جريمة من الدرجة الأولى. تم القبض على العديد من المتظاهرين الأكراد فى وقت لاحق و أوصى بترحيلهم، على الرغم من أن الإضراب عن الطعام فى السجون التركية، قد كلف العديد من السجناء حياتهم. وقد أصبح واضحًا أن التعذيب وسوء معاملة السجناء الأكراد فى السجون التركية أمرًا شائعا وعامًا. ونتيجة لذلك أثار ترحيل الناشطين الأكراد قضايا قانونية هامة لانتهاك حقوق الإنسان مما دعا إلى استقطاب الرأى العام الألمانى.

وقد أثار اعتقال عبد الله أوجلان من قبل السلطات التركية فى عام ١٩٩٩ موجة عارمة من الاحتجاجات الكردية فى أوروبا و حتى وصلت إلى مناطق بعيدة مثل أستراليا. قتل ثلاثة من الأكراد بعد محاولتهم دخول القنصلية الإسرائيلية فى برلين ونتج عن الحادثة إصابة العديد من المتظاهرين. دعا أوجلان أتباعه خلال محاكمته لاحقًا بالتخلى عن الكفاح المسلح مما أدى إلى خفض الأنشطة المسلحة الكردية على الأراضى الألمانية. ولكن ظلت المشكلة الكردية قائمة بدون حل. وتجددت معها احتمالات عودة الصراع. ساهمت هذه المخاوف، بلا شك، فى معارضة ألمانيا للهجوم الذى قادته الولايات المتحدة الأمريكية على العراق فى عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى تضرر العلاقات الدبلوماسية بشكل شامل بين

حليفين طال تحالفهما لزمن طويل. وقد لعب هذا التحول الدراماتيكى الهائل للأحداث الكثير من الاختلاف فى وجهات النظـر الألمانيـة والأمريكيـة المتعلقة بالهجرة والأمن فى الشرق الأوسط.

مع تطور حرب العراق إلى ما هو شبيه بمستنقع وورطة طال أمدها بالنسبة للولايات المتحدة، تبين أن المخاوف الألمانية من الغزو الأمريكـى كانت قائمة على أسس سليمة. فبالإضافة إلى الأعداد الكبيرة مـن القتلـى والجرحى هناك مالا يقل عن مليونين من اللاجئين تدفقوا ونزحـوا إلـى الدول المجاورة كما أعيد استيطان البعض منهم فى أوروبا ولا سيما فـى السويد. (انظر الفصل ٨) ففى شمال العراق فى هذا الجيب الـذى تمكـن سكانه الأكراد من الحصول على الحكم الذاتى استطاعت فلـول حـزب العمال الكردستانى من تنظيم نفسها وبحلول عـام ٢٠٠٧ قامـت بـشن هجمات على القوات التركية داخل تركيا. بالمثل هاجم المسلحون الأكـراد أهدافًا فى إيران انطلاقا من الأراضى العراقية. ردت كـل مـن إيـران وتركيا على الهجوم. ويبدو أنه من الممكن حـدوث تـصعيد أكبـر لأن الطائرات التركية والجنود هاجموا أهدافًا لحزب العمال الكردستانى داخـل الأراضى العراقية فى أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨.

بالنسبة لدارسى التيار الرئيسى للعلاقات الدولية تشكل الدول القائمـة على مفهوم الوطن الجهات الفاعلة الأساسية وكل ما عـداها مـن جهـات أخرى يبدو دورها باهتًا وثانويًا فى العلاقـات الدوليـة وتتعلـق المـسائل الرئيسية المهمة فى العلاقات الدولية، إلى السلم والحرب. ولكن على ما يبدو، لا تحمل الهجرة الدولية دورًا مهمًا فى أى منهما، وبالتالى نجد غيابًـا يكـاد يكون كاملاً تقريبا فى العلاقة بين دراسة العلاقات الدولية والهجرة الدوليـة. وقد بدأ الاهتمام فى مثل هذه الشئون يتطور فى السبعينيات. فقد بدأ بعـض

دارسى السياسة العالمية فى التحقيق والبحث عن تـأثير "السـياسة الـدنيا" كسياسة متعارضة مع "السياسة العليا" فى السلم والحرب. وسـع كـل مـن كيوهان وناى نطاق التحقيقات لتشمل الظواهر العـابرة للحـدود الوطنيـة والأحداث السياسية، التى تؤثر على اثنتين، على الأقل، من الدول فى وقـت واحد. (كيوهين وناى 1977) وهكذا تم فتح نافذة على دراسة الهجرة الدولية والعلاقات الدولية.

أدى فشل سياسات عمالة زائرة فيما بعد الحرب فى أوروبا الغربية فى منتصف السبعينيات إلى استيطان المهاجرين غير المتوقع وإلى إعادة لم شمل العائلات. فى هذا الوقت أصبح احتمال الحرب التقليدية أو النووية بين حلف شمال الأطلسى والكتلة التابعة لحلف وارسـو منخفـضًا بـشكل ملحـوظ. (Barnett. 2004) كمـا تراجعـت أيـضًا النزاعـات بـين الـدول. (Kaldor. 2001) أدى ازدياد أعداد المستوطنين نتيجة لتراكم طالبى اللجـوء والمهاجرين غير الشرعيين فى الثمانينيات إلى فتح أوراق قضايا الهجـرة: الـربط بـين قـضايا الهجـرة والدراسـات المتعلقـة بـالأمن. (waever et all...1993; Buzan et all.,1998 ;Tirman.2004; Messina,2007) وفى الوقت نفسه، برزت قضية مكافحة الإرهاب كأولوية فيمـا يخـص الأمـن القومى فى العديد من الـدول ولـيس حـصرًا علـى منطقـة الأطلـسى. (Laqueur. 2003) ومع ذلك، فإن تفهم ما يربط بين الهجرة الدولية والإرهاب تخلف كثيرًا عن فهم وإدراك التطورات الحقيقية الحاصلة فى العالم الحقيقى.

مربع (٩،٢) امتداد التمرد فى الجزائر إلى فرنسا

فى عام ١٩٩٢، واصلت الجماعة الإسلامية المسلحة التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ تمردها ضد الحكومة الجزائرية. قتل أثناءهـا عـشرات الآلاف من البشر فى حرب لا هوادة فيها بين الإرهاب ومكافحة الإرهاب.

قدمت فرنسا الدعم العسكرى والاقتصادى للحكومة الجزائرية والذى أصبح ذريعة لتمديد عمليات الجماعة الإسلامية إلى الأراضى الفرنسية. شنت شبكة من المتشددين حملة قصف خاصة على منطقة باريس فى عام ١٩٩٥ إلى أن تم تفكيكها. وفى أواخر عام ١٩٩٦ كان هناك اعتقاد أن الجماعة الإسلامية المسلحة كانت وراء تفجير تخريبى آخر، على الرغم من عدم إعلان أى جماعة عن مسئوليتها فى الهجوم. يعتقد بعض العلماء والصحافيين الفرنسيين أنه قد تم اختراق الجماعة الإسلامية المسلحة من قبل عملاء جزائريين استطاعوا التلاعب بقدرات الناشطين من الجماعة الإسلامية المسلحة لمهاجمة أهداف فى فرنسا من أجل تعزيز الدعم الفرنسى للحكومة الجزائرية. (Aggon&Rivoire,2004)

اتخذت السلطات الفرنسية العديد من الخطوات لمنع التفجيرات وللقبض على المهاجمين. وتعرض الأشخاص المقيمون من خلفية شمال أفريقية بصورة روتينية للتحقق فى هوياتهم. تقبل معظم المواطنين الفرنسيين والأجانب المقيمين الذين هم من أصول شمال أفريقية هذه الإجراءات اللازمة وغير المريحة، والواقع أن المعلومات التى قدمها هؤلاء الأفراد ساعدت، إلى حد كبير، فى القضاء على المجموعات الإرهابية، فقد لقى العديد منهم مصرعهم فى تبادل لإطلاق النار مع الشرطة الفرنسية. ومع ذلك اعتقلت الشرطة الفرنسية العشرات من المشتبه بتعاطفهم مع الجماعة الإسلامية المسلحة فى مناسبات عديدة، ولكن ما زال التخوف من الهجمات مرتفعًا.

ظهر أن لهذه المخاوف ما يبررها فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١. فقد تم اعتقال عشرات من الجماعة الإسلامية المسلحة لارتباطهم مع أفراد من تنظيم القاعدة الذين هم أساسًا من خلفية شمال

أفريقية لضلوعهم في مؤامرات مختلفة بما في ذلك هجومهم على السفارة الأمريكية في باريس. وكان العديد من الذين اعتقلوا يحملون الجنسية الفرنسية من خلفية شمال افريقية مثل زكريا موسوى. وهو متهم بالتآمر مع منفذى هجمات ٩/١١. قتل على الأقل مواطن فرنسى من خلفية شمال أفريقية من خلال الحملة العسكرية التى شنها الحلفاء ضد طالبان والقاعدة فى أفغانستان. وقد كان هناك مئات الاعتقالات من الجزائريين وغيرهم من الأفراد الذين هم من خلفية مسلمة من دول شمال أفريقيا لصلتهم مع الجماعة الإسلامية المسلحة فى المنطقة عبر الأطلسى. وترتبط مشاعر الاستياء ضد الغرب من بعض هؤلاء المعتقلين بالظلم والإساءة المشهودة التى تحملها المهاجرون وعائلاتهم. على الرغم من زيادة اليقظة والاحتراس شارك عدد من المواطنين الفرنسيين من خلفيات شمال أفريقية، فى سلسلة من التفجيرات الانتحارية على أهداف غربية فى الدار البيضاء فى عام ٢٠٠٣. وقد تم تجنيد العديد من المهاجمين من شبكة أصولية فى الضواحى الباريسية وقد أزعجت مشاركتهم للغاية السكان الفرنسيين بمن فيهم معظم المنتمين إلى المجتمع الإسلامى.

على الرغم من عرض الحكومة الجزائرية العفو عن المقاتلين الإسلاميين الذين تخلوا عن أسلحتهم وأوقفوا القتال فى عام ٢٠٠٦ إلا أن العديد منهم استمروا فيه. وفى عام ٢٠٠٧، أعاد هؤلاء المقاتلين المسلحين تسمية أنفسهم، "تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامي"، وقاموا بشن حملة تفجيرات قاتلة فى الجزائر. لا يزال المسئولون فى الاستخبارات الفرنسية وغيرها من الاستخبارات الأوروبية يشعرون بالقلق من احتمال امتداد التفجيرات إلى أوروبا.

مربعات (٩,١) و(٩,٢) تبين كيف أن الصراعات فى تركيا والجزائر امتدت إلى ألمانيا وفرنسا على التوالى خلال منتصف عقد التسعينيات. أصبح انتقال هذين التمردين الجزائرى والكردى شاغلاً مسببًا لقلق الأمن الوطنى فى ألمانيا وتركيا وفرنسا وعلاوة على ذلك، هدد كل من حزب العمال الكردستانى والجماعة الإسلامية المسلحة، قيادة الطائرات المخطوفة إلى أهداف معينة. أنذرت هذه التهديدات بهجمات ٩/١١، التى كثيرا ما تفسر على أنها دخول فى حقبة جديدة فى السياسة العالمية. ومع ذلك، فإن هجمات ٩/١١ تعكس فعلا الاتجاهات والأنماط التى هى من صنع عدة عقود ماضية. فإذا ما استعرضنا الأحداث الماضية كان من الممكن أن نتنبأ بمثل هذه الهجمات. (Shenon. 2008). ولكن احتشاد الكثير من الأحداث والعوامل حجب وغطى على هذه التهديدات.

فى حقبة ما بعد الحرب. تركزت الدراسات الأمنية على تقييم التهديدات الصادرة عن الدول. بينما أُعطى اهتمام أقل للتهديدات التى تسببها جهات فاعلة أخرى لا علاقة لها بالدول. يشكل تنظيم القاعدة وحلفائها هذا النوع من التهديدات التى لا علاقة لها بأى دولة من الدول. كما جاء فى تقرير لجنة ٩/١١، عانت وكالات الأمن الأمريكية من سوء التنسيق والحواجز القانونية التى تعترض تبادل المعلومات. وهى العوامل ذاتها التى تفسر عدم وجود علاقة بين دراسة الهجرة الدولية والعلاقات الدولية إلى حد كبير. ويشرح التقرير الموثق، لماذا كان التهديد الذى شكله تنظيم القاعدة غير كاف وأنه لم يتم إدراكه واستيعاب خطره إلا بعد فوات الأوان. تؤثر الهجرة الدولية على أمن الدول بطرق تختلف عن غيرها من التهديدات بسبب طبيعتها المعقدة للغاية، وفى كثير من الأحيان بشكل متناقض. (Adamson. 2006: 197).

كان إدراك المحللين للسياسية و الأمن بطيئًا لفهم كيف مالت الحركات السياسية إلى استخدام الإرهاب و العنف الموجه ضد مجموعة مــن الـــسكان المدنيين لتحقيق أهداف سياسية، وبالتالى لدفع السكان للهجرة و النزوح مــن بلادهم. أصبح الانتقال الدولى سمة مهمة فى الصراعات غيـــر المتكافئـــة. تعمل الدول الوطنية التى هى الأقوى و الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجيـــة للوقوف ضد حركات التمرد. يجسد تنظيم القاعدة مثل هذه التهديـــدات لأنـــه يشكل شبكة واسعة النطاق من المسلحين المهاجرين المنخرطين فى حـــرب ضد الغرب. (Roy,2003;Tirman,2004)

العلاقة المهمة بين أبعاد الهجرة الدولية و الأمن:

عامةً، ينظر إلى الأمن من خلال منظور أمن الدولة. ونتيجـــة لـــذلك، لم يسع نسبيًا سوى عدد قليل من العلماء لوضع تصور لما يمكن أن يـــسمى بالربط أو العلاقة بين الهجرة و الأمن. (Miller,2000;..Tirman,2004). ومـــع ذلك، فإن نطاق المخاوف على الوضع الأمنى أوسع من ذلك بكثير،إذ إنهـــا تشمل الأمن البشرى. (بوكو وغراهام. Poku& Graham 1998 كثيرًا ما يعانى المهاجرون الدوليون من عدم الإحساس بالأمان. ولذا فإن هذا الشعور مـــن انعدام الأمن لابد وأن يكون محورًا رئيسيًا للدراسات الأمنية.

إن الدافع لقدر كبير من الهجرات من الجنوب هو عدم الشعور بالأمان البشرى الذى يكون نتيجة للعنف و الفقر وانعدام حصول المـــواطنين علـــى حقوقهم الإنسانية وضعف الدول.

ويرتبط هذا التخلف السياسى و الاجتماعى و الاقتصادى بتـــاريخ مـــن الاستعمار وبالحالة الراهنة من عدم المساواة التى تسيطر على العالم أجمع.

(انظر الفصل ٣) حيث تعجز الدول على وضع وإنشاء أنظمة قانونية والعمل على تنظيم الهجرة. وهكذا يضطر العديد من المهاجرين إلى التحرك تحت ظروف تتسم بقدر كبير من انعدام الأمن والاتجار بتهريب البشر وأعمال السخرة وعدم احترام حقوق الإنسان والعمال وتقييد العمل أصبحت هذه الظروف قدرًا للملايين من المهاجرين. حتى الهجرة الشرعية، قد تتعرض أيضًا إلى أوضاع غير آمنة، وبالتالي يتعرض المهاجرون للاستغلال الاقتصادي والتمييز والعنف العنصرى. أحيانًا، قد تدفع التغييرات القانونية المهاجرين المقيمين إلى اللجوء إلى أساليب غير شرعية كما حدث للمهاجرين فى فرنسا، فقد أطلق عليهم وصف "أجانب بدون وثائق" فى التسعينيات. غالبًا ما يُنسى ذكر انعدام الأمن المتكرر لشعوب الدول الفقيرة فى مناقشات أمن الدول مع أن هاتين الظاهرتين الهجرة والأمن يرتبطان بعضهما ببعض ارتباطًا وثيقًا.

كثيرًا ما يرتبط مثل هذا الانعدام لأمن المهاجرين بالتهديدات التى يعانون منها، والتى يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من التهديدات: ثقافية واجتماعية اقتصادية وسياسية (Lucassen.٢٠٠٥). قد ينظر إلى النوع الأول من التهديدات بأنه تصور بأن المهاجرين وخلفياتهم الثقافية يشكلون تحديًا للوضع الراهن فى الدولة المستقبلة والذى يمكن أن يكون العامل الأكثر مساهمة لانعدام أمن المهاجرين. وكان هذا النوع من التصور شائعًا فى أوروبا خلال الثمانينيات، وقد ساهم فى فتح أوراق وتفحص كما سبق وأشرنا أعلاه سياسات الهجرة (Messina. 2007). كما ينظر إلى المهاجرين المكسيكيين "من أصل إسباني" وغيرهم من المهاجرين إلى الولايات المتحدة على أنهم يشكلون تهديدًا ثقافيًا (Huntington. 2004). فى كثير من الأحيان تهيمن الهوية الدينية والممارسة اللغوية بشكل واسع على التهديدات المتصورة. أما

الأمثلة عن النوع الثانى من التهديدات المتصورة، بأن المهاجرين يشكلون تهديدات اجتماعية اقتصادية، فهى تشمل المهاجرين الإيطاليين المقيمين فى "الجمهورية الثالثة فى فرنسا" والمغتربين من العرق الصينى الذين يعيشون فى الشتات فى الكثير من دول جنوب شرق آسيا. والجالية السورية اللبنانية المحلية فى غرب أفريقيا والشيشان وغيرهم من سكان منطقة القوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. وأخيرًا، فإن التهديد الثالث المتصور هو احتمال النظر إلى المهاجرين على أنهم غير موالين للدولة التى يقيمون فيها أو حتى اعتبارهم سياسيًا من المخربين مثل الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون فى الكويت قبل حرب الخليج الأولى واليمنيين الذين كانوا يعيشون فى المملكة العربية السعودية فى المرحلة ذاتها كان هناك اشتباه بأن مهاجرين من العرق الصينى قاموا بأعمال تخريبية فى اندونيسيا، باسم الشيوعيين الصينيين فى الستينات، وقد تم تهجير السكان، من العرق الروسى من جمهوريات البلطيق، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى..

تشكل، التهديدات المتصورة للهجرة الدولية على الهوية الوطنية وعلى الحفاظ على التماسك الثقافي جانبًا هاما من جوانب التحديات التى تطرحها الهجرة الدولية على سيادة الدول (Adamson. 2006). تؤثر الهجرة الدولية على الاستقلال والحكم الذاتى للدول وعلى حقها السيادى فى السيطرة على جميع المسائل التى تحدث على أراضيها وعلى قدرة الدول على تنفيذ السياسات العامة وفرض القوانين. (Adamson. ٢٠٠٦) من ناحية أخرى، من الممكن أن تزود الهجرة الدولية أيضًا من قوة وسلطة الدولة فهى كثيرا ما تيسر وتسهل النمو الاقتصادى وكثيرًا ما ينظر إليها، بأنه لا غنى عنها للخير والرفاهية الاقتصادية للدولة. تبطئ تدفقات المهاجرين فى كثير من الأحيان

من نقص تعداد السكان ومن نسبة المسنين في الدولة المستقبلة وهو ما قد يؤثر سلبًا على الأداء الاقتصادي والأمن العام للدولة بالإضافة إلى ذلك يستخدم العديد من المهاجرين كجنود للدفاع والحماية. وفي كثير من الأحيان تستفيد أجهزة المخابرات من خبرات المهاجرين ومعرفتهم باللغات. إذا ما انتهجت الدول سياسات عامة فعالة فقد تقوى وتعزز الهجرة الدولية من سلطة الدولة بدلاً من أن تضعفها. (Adamson. 2006: 185)

كما يمكن أن تسهم سياسات الهجرة في "تعادل قوى" الدولة وفي قدرتها على تحقيق أهدافها في سياستها الخارجية وفي الأمن دون اللجوء إلى الوسائل العسكرية أو الاقتصادية. يرى ناى أن وجود مجموعات كبيرة من الطلاب الأجانب الذين يدرسون في الولايات المتحدة، يشكل مصدرًا مهمًا من تعادل القوى. (Nye. 2004) وبالمثل، يمكن أن تؤثر معاملة المهاجرين على سمعة الدولة في الخارج، وهو أمر منطقي للدبلوماسية و"القوة الذكية"، فالتأثير الذي ينشأ من استثمار المنفعة والخير عالميًا يمكن الدولة من مواجهة التحديات العالمية بشكل أفضل. (Graham &Poku) جراهام وبوكو. ٢٠٠٠. اللجنة الوطنية حول الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة. ٢٠٠٤).

كان للهجرة الدولية أيضًا تأثيرًا كبيرًا على الطبيعة المتغيرة للصراعات العنيفة. قد تتفاعل تدفقات الهجرة مع عوامل أخرى لإثارة الصراعات العنيفة بثلاث طرق: عن طريق توفير الموارد التي تؤجج الصراعات الداخلية وعن طريق تيسير شبكات الجريمة المنظمة وعن طريق تسهيل قنوات تخدم وتقود إلى الإرهاب الدولي. (Adamson. 2006:190-191). غالبًا، ما تقدم مجتمعات المهاجرين واللاجئين المبعثرين في الشتات المساعدات المالية والمتطوعين إلى الجماعات المتورطة في النزاعات في وطنهم الأصلي. فعلى سبيل المثال، قدمت المجتمعات التي تنتمي في الأصل إلى إقليم

كوسوفا الألبانى والتى تعيش فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية الكثير من التمويل المالى والعديد من المجندين من أجل تحرير جيش كوسوفو الذى اشتبك فى أواخر التسعينيات فى قتال عنيف مع القوات الصربية فى الجمهورية الصربية السابقة والتى حصلت على الاستقلال فى عام ٢٠٠٨. وبالمثل، حرض المهاجرون من منطقة التاميل السريلانكية الذين يعيشون فى أوروبا وكندا والهند وأماكن أخرى نمور التاميل على التمرد فى سريلانكا.

منذ عام ١٩٩٠، منحت السياسات الخارجية والأمن القومى لمعظم الدول فى جميع أنحاء العالم الأولوية لمكافحة الاتجار بالبشر ولغيرها من أنواع الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. (انظر الفصل ٨). ففى بعض الحالات ينظر إلى المنظمات المشاركة فى الإرهاب مثل حزب العمال الكردستانى، على أنه متورط فى الوقت ذاته فى الاتجار بالبشر. كما تخوض بعضًا من مثل هذه المنظمات فى الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة. وبينما أدى، أحيانًا الوعى المتزايد للأبعاد الأمنية للهجرة الدولية منذ أحداث ٩/١١ إلى اتخاذ سياسات وإجراءات أمنية مقيدة، إلا أنه علينا أن نوضح أن بعض أنواع الهجرة وبعض أنواع المزج فى السياسات العامة يساعد على تعزيز الأمن وليس على تقويضه. الدول القوية هى الأكثر قدرة على فرض السياسات العامة وتنفيذها بنجاح وكذلك على وضع وتسخير القوانين لتقوية الهجرة الدولية. (ادامسون، Adamson,2006:199). ومن الواضح أيضًا، أن العديد من الدول، ولا سيما فى أوروبا، تتخلى وتتنازل عن عناصر متعددة من استقلالها الذاتى من أجل تحسين قدرتها على المحافظة على تنظيم حركة انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال والأفكار عبر الحدود الوطنية.

(انظر الفصلين ٨ و١٢). وقد عززت مثل هذه الإجراءات، من سلطة الدولة بدلاً من إضعافها. ففي كثير من الأحيان تهدد قضايا الأمن ذات الصلة بالهجرة الدولية أمن واستقرار الدول الضعيفة.

المهاجرون والمهاجرون من خلفيات مسلمة والأمن عبر الأطلسي:

منذ أحداث ٩/١١ كثُر التساؤل عن مدى اندماج المهاجرين المسلمين وذريتهم، في الديمقراطيات الغربية، للأهمية الجغرافية والإستراتيجية الكبيرة لهذه المنطقة. وقد تم الإشارة إلى أوروبا، في إحدى جلسات مجلس الشيوخ الأميركي في عام ٢٠٠٦ بأنها أصبحت جبهة ثالثة في الحرب على الإرهاب. وقد صدر منذ عام ٢٠٠١ عدد لا بأس به من الكتب والمقالات والتقارير تم فيها تحليل ودراسة أوضاع السكان المسلمين في المنطقة عبر الأطلسي.

قبل عام ٢٠٠١، قدمت الكثير من المنح الدراسية للمهاجرين المسلمين وذريتهم. فإلى جانب مناطق مثل يوغوسلافيا السابقة وبلغاريا حيث أقامت جالية كبيرة من السكان المسلمين لقرون عديدة، فإن معظم المسلمين في منطقة عبر الأطلسي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانوا من المهاجرين أو من أحفادهم. تشكل فرنسا نمطًا استثنائيًا، يرجع ذلك إلى واقع أن الجمهورية الفرنسية ضمت الجزائريين إليها منذ القرن التاسع عشر، حتى حصول الجزائر على الاستقلال في عام ١٩٦٢. بعد الاستقلال احتفظ العديد من الأشخاص من خلفية مسلمة والمقيمين في فرنسا بالجنسية الفرنسية. وعلاوة على ذلك فقد فر إلى فرنسا عشرات الآلاف من الهاركيز Hurkis

وهم من القوات الفرنسية من خلفية جزائرية مسلمة لتجنب التعرض إلى الانتقام منهم فى الجزائر. ومع ذلك خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى ما قبل عام ١٩١٤ تم توظيف العديد من الجزائريين الحاصلين على الجنسية الجزائرية ومن خلفية مسلمة للعمل فى فرنسا. وقد استقر البعض منهم فيها. اعتبرت الجالية المسلمة من الجزائريين بأنها تشكل تهديدًا كبيرًا للأمن فى فرنسا فى الفترة ما بين الحربين العالميتين. (Rosenberg. 2006).

فى معظم الأحيان، لم يكن ينظر إلى هجرة المسلمين إلى الغرب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية باعتبارها مشكلة أمنية حتى السبعينيات والثمانينيات. وفى معظم الحالات كان يفترض بأن العمالة الزائرة من المسلمين ومن العمالة الأجنبية الموسمية من المقيمين المؤقتين فى نهاية المطاف، سيرحلون إلى بلادهم. تشكل المملكة المتحدة نمطًا استثنائيًا حيث إن المهاجرين من دول الكومنولث مثل الهند وباكستان وغيرها؛ كان بإمكانهم الإقامة والاستيطان. تابعت فرنسا فيما بعد الحرب العالمية سياسة الهجرة ذات الشقين وبموجبها ترحب باستيطان وإقامة المهاجرين من الدول الأوروبية المجاورة مثل إيطاليا، ولكن فيما يتعلق بالعمال الأجانب من الدول الإسلامية مثل المغرب وتركيا وتونس وما بعد عام ١٩٦٢من الجزائر؛ فقد اعتبرتهم من المهاجرين المؤقتين الذين سيعودون إلى بلادهم. (Tapinos. 1975). بحلول السبعينيات، انكشف ما كان يفترض بأنه سياسات للعمالة الأجنبية المؤقتة. ومع أنه كانت هناك حركات أصولية إسلامية ناشطة فى أوروبا الغربية فى السبعينيات، إلا أنه لم يكن ينظر إليها على أنها تشكل تهديدًا حقيقيًا. ولكن نجاح الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ بدأ فى تغيير هذا التصور. شعرت العديد من الدول العربية وتركيا التى تحكمها حكومات ذات اتجاهات علمانية بالتهديد من الحركات الأصولية الإسلامية

التى ترى أن هذه الحكومات غير شرعية. فهى بنظــر بعــض الأصــوليين الإسلاميين الأكثر تطرفا تعتبر "العدو القريب" الذى يجب أن يتم التخلص منه وأن يتم استبداله، بحكومة إسلامية حقيقية. (Gerges.2005)

وهكذا، بحلول الثمانينيات ومع تنامى الحركات الأصولية الإســلامية تأثرت المنطقة عبر الأطلسى بطرق متنوعة ومختلفة. ولقد أدت مذبحة قــام بشنها الجيش السورى على الطلبة السوريين إلى قمــع الحركــة الأصــولية السورية قمعًا وحشيًا. انتهى العديد من الناجين كلاجئين فى ألمانيــا. ودفــع الاجتياح الإسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢، إلى التدخل الإيرانى فى النزاع، وإلى إنشاء منظمة "حزب الله". عانت القوات الأمريكية والفرنسية المنتــشرة فى منطقة بيروت كجزء من القوة المتعددة الجنسيات فى عــام ١٩٨٢ مــن خسائر فادحة نتيجة للهجمات الانتحارية التى قادتها قوات حزب الله وحلفائه. أما فى الحرب الأفغانية التى كانت بين الاتحاد السوفيتى وحلفائه من الأفغان من جانب والمجاهدين من الجانب الآخر، فقد بدأ الأفغان فى حــربهم ضــد السوفيت فى جذب متطوعين إسلاميين من غير الأفغان. جاء بعــضهم مــن مناطق عبر الأطلسى. وكان هذا بدء تكوين ما سيصبح لاحقًا تنظيم القاعــدة التى وصفها وأسماها أوليفر روى بأنها فى الغالب حركة غربية أو قادمة من الغرب (Roy 2003). تم تشكيل تحالف بقيادة الولايات المتحدة، شاملاً باكــستان؛ والمملكة العربية السعودية لإمداد المجاهدين بالأسلحة ومــساعدتهم. وبعــد هزيمة الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان، قامت الاستخبارات الباكــستانية فــى المساعدة على تكوين حركة طالبان وتم تجنيدهم بكثافة من اللاجئين الأفغان فى باكستان. حالة أخرى من الجنود اللاجئين. بحلول عام ١٩٩٦ استطاعت حركة طالبان أن تسيطر على معظم أفغانستان.

كان المسئولون عن تفجير مركز التجارة العالمى فى مانهاتن عام ١٩٩٣ أساسًا، من المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة. وإذا ما استعدنا الأحداث، نجد أنه كان ينبغى أن يحفز هذا الهجوم على زيادة الانتباه للخطر والعمل على اتخاذ إجراءات مضادة أكثر قوة. ولقد حذرت لجان اتحادية متتالية كانت مسئولة فى التحقيق عن الإرهاب فى الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك ضرورة لاتخاذ إجراءات إضافية مضادة، ولكن لم يتم الاستجابة عمومًا إلى هذه التحذيرات. (اللجنة الوطنية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة. ٢٠٠٤). كشف مسئول يقظ فى جمارك الولايات المتحدة فى مساء اليوم الأول من الألفية الجديدة عن توتر وعصبية أحمد رسام وهو مسلح جزائري وعضو فى الجماعة الإسلامية من المقيمين فى كندا والذين كانوا قد خططوا لمهاجمة مطار لوس أنجلس الدولى. بحلول عام ٢٠٠١. كان عدد من المسئولين الأمريكيين يترقبون حدوث هجوم فاجع قد تشنه القاعدة على هدف أو أهداف، فى الولايات المتحدة ولكنهم فشلوا فى منعه. (Shenon. 2008).

بعد الغزو الذى قادته الولايات المتحدة على العراق فى عام ٢٠٠٣، تطوع المئات، إن لم يكن الآلاف، من المسلمين الأوروبيين لصد الحرب الأمريكية على العراق، وقد قتل الكثير منهم أو تم اعتقالهم. تلقى آلاف من المسلمين الأوروبيين تدريبات عسكرية فى معسكرات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (Mena) ثم عادوا بعد ذلك إلى أوروبا. (Scheuer. 2008) وفرت الهجمات الإرهابية فى كل من مدريد ولندن، وكذلك العديد من مخططات الهجوم التى استطاع البوليس وأجهزة الأمن الأوروبية إحباطها وكان من نتائجها اعتقال الآلاف من المسلمين المتطرفين المشتبه فيهم منذ عام ٢٠٠١، أسبابًا كافية للقلق من المسلمين فى أوروبا. لكن

رجحان الأدلة يشير إلى أن تطرف تنظيم القاعدة لا يحظى إلا بالقليل من اهتمام الغالبية العظمى من المسلمين فى المنطقة عبر الأطلسى.

تختلف وتتباين تمامًا اللمحات الشخصية وتاريخ السكان المسلمين فى أمريكا الشمالية عمّا هى عليه فى أوروبا. فالمسلمون المقيمون فى أمريكا الشمالية عادةً أكثر غنىً وأفضل تعليمًا من المسلمين فى أوروبا الذين يعملون بوظائف متواضعة باعتبارهم من العمالة غير الماهرة. (CSIS. 2006) ومع ذلك، وحتى داخل أوروبا الغربية فإن السكان المسلمين يتصفون عادة بأنهم، إلى حد كبير غير متجانسين مع بقية المواطنين. فالمسلمون، من خلفية تركية على سبيل المثال متنوعون جدًا. منهم التابعون للمذهب السنى وآخرون للمذهب العلوى الذى يتفرع منه المذهب الشيعى. فضلاً عن العرق الكردى والعرق التركى. يميل الكثير من الأتراك والأكراد إلى العلمانية. فى الواقع، يعانى ويواجه العديد من المهاجرين المسلمين وذريتهم فى أوروبا من الحواجز التى تمنعهم من الاندماج والتعايش فى كافة المجالات فى السكن والإقامة؛ والتعليم والعمل ويتحملون العنف والتحيز العنصرى. وهكذا، يشير الكم الهائل من الأبحاث فى العلوم الاجتماعية، إلى أن اندماج المهاجرين المسلمين وذريتهم يميل فى معظمه، إلى البطء مثل الكثير من موجات الهجرة السابقة، فى المنطقة عبر الأطلسية التى كان ينظر إليها فى الماضى على أنها مثيرة للمشاكل ومهددة للأمن. (Lucassen. 2005، وانظر أيضًا فى الفصلين ١٠ و ١١).

ولعل أفضل تحليل أُجرى على نطاق واسع عن خلفية المهاجرين فى أوروبا من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى المرحلتين قبل وبعد أحداث ٩/١١، كان ذلك الذى تم إجراؤه فى فرنسا. ففى إحدى الدراسات المشهورة التى قامت بإجرائها ميشيل تريبالات Michel Tribalat

عثرت على أدلة تناقض تمامًا ما كان يذكر من حالة عــدم الانــدماج فــى المجتمعات التى هى من أصول متنوعة فى منطقة الشرق الأوسط وشــمال أفريقيا. (Tribalat. 1995). فقد بينت هذه الأدلة الاستخدام واسع النطاق، للغة الفرنسية فى أسر المهاجرين وانخفاض استخدام اللغة العربية واللغــات الأم الأخرى. بالإضافة أظهرت الأدلة تراجعًا فى الزيجــات التقليديــة المــدبرة وارتفاع معدل التزاوج مع المواطنين الفرنسيين والممارسات الاجتماعية مثل مواعدة الشباب من الجنسيين والتعايش مع المواطنين الفرنسيين وممارسة العادات الفرنسية؛ وهذا يدل بشكل عام على تحسن فى الاندماج إن لم يكــن الاستيعاب التام أو الذوبان فى المجتمع الفرنــسى. ولكــن كانــت المــشكلة الرئيسية ارتفاع معدلات البطالة والإحساس بالتفرقــة العنــصرية ومــشاكل التعليم.

وقد وجدت تريبالات أيضًا، أن بعض المجتمعات لا يمكــن تــصنيفها ضمن النمط العام. فمثلاً يميل الأشخاص من خلفيات جزائرية إلى العلمانيــة فهم أقل تدينًا من الخلفيات المغربية. بالإضافة وجدت تريبالات، أن الجاليــة التركية فى فرنسا أقل ميلاً إلى استخدام اللغة الفرنسية فــى المنــزل وأقــل تفاعلاً واندماجًا مع المجتمع الفرنسى وقلما يحدث تزاوج بين أفراد الجاليــة التركية وبين المواطنين الفرنسيين.

أوضحت الدراسة التى قدمتها تريبالات الخطر النــاجم مــن زيــادة التعميم فيما يتعلق بعدم تجانس السكان من خلفيات شرق أوســطية وشــمال أفريقية، فى فرنسا، ناهيك عن بقية أوروبا أو الغرب. فبحسب رؤيتها التــى هى فى غاية الأهمية، فإن المسلمين الفرنسيين آخذون فى الاندماج ليصبحوا منتمين للشعب الفرنسى مثل غيرهم من الموجات السابقة من المهاجرين إلى فرنسا، وتتوافق رؤيتها إلى حد كبير مع وجهات نظر غيرها مــن العلمــاء

الاجتماعيين. يرى كل من جيلز كيبل و أوليفر روى Gilles Kepel &Oliver Roy، وهما من كبار الخبراء فيما يخص الإسلام الراديكالى فى أن المتطرفين سوف لا يجدون الكثير من الدعم، من السكان المهاجرين من خلفيات مسلمة فى أوروبا، على الرغم من أن كيبل انتقد التسامح والتساهل البريطانى مع المسلمين المتطرفين فى منطقة لندن. (Kepel كيبل، ٢٠٠٢, ٢٠٠٥، Roy روى، ٢٠٠٣). يبدو أن تقييمهما كان قائمًا عن نقل فى بحث أُجرى لمعرفة الرأى العام فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من المناطق ذات الأغلبية المسلمة فى العالم، والذى دلّ على أن المسلمين بشكل عام، لا يساندون الإرهاب إلا بشكل ضئيل يكاد لا يذكر. (اسبوزيتو ومجاهد. Esposito & Mogahed ٢٠٠٧).

من الصعب وصف ملخص الدراسات فى العلوم الاجتماعية المعنية باندماج المهاجرين من خلفيات متنوعة، (وخاصة المسلمين منهم) فى أوروبا. فعمليات الاندماج معقدة. يتبع العلماء مناهج مختلفة ومتنوعة. وتبدو الأدلة مختلطة ومتباينة من بلد إلى آخر. وقد كان لهجمات ٩/١١ فى الولايات المتحدة وفى مدريد ولندن تأثير لتحويل العقود الماضية بل حتى القرون الماضية؛ فى مسألة اندماج المهاجرين فى الدول الغربية إلى قضية أمنية مهمة، ليس فقط فى أوروبا بل أيضًا فى أمريكا الشمالية وأستراليا. ولقد كتب الكثيرون فى السنوات الأخيرة عن حساسية الوضع وعن احتمال أن يكون للمهاجرين المسلمين والمهاجرين من خلفية مسلمة يدًا فى تحريك وتعبئة الحركات الإرهابية. (ياور Ye'or ٢٠٠٥؛ بور Bawer ٢٠٠٦. فيليبس. Philips ٢٠٠٦؛ برلنسكى. Berlinski ٢٠٠٧). بالنسبة للجزء الأكبر منها، تبدو مثل هذه المقالات والكتب غير وافية، وفى كثير من الأحيان، تستند على دراسات العلوم الاجتماعية المتعلقة باندماج المهاجرين.

ولكى نحصل على تحليل مبنى على المزيد من القياس، علينا البدء بالاعتراف بأن جميع الدول المتقدمة أصبحت عرضة بدرجة كبيرة لأعمال الدمار والتخريب على أيدى الجماعات التى تميل لأعمال العنف. ومما يزيد من تعرضها للهجوم منافذ وتخلل الهجرة التى تتراوح بين الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر. وبتعريف أوسع كما قال روبرت كوبر، إن أهم ما يهدد أمن الدول المتقدمة، فى القرن الواحد والعشرين هو حالة الفوضى النابعة من الدول الخارجية، التى فشلت أو الفاشلة، والتى تؤثر على أمن الدول المتقدمة (Cooper. 2003). فالظروف المواتية ذاتها لظهور التهديدات الإرهابية هى أيضًا، تلك التى تسعى إلى اللجوء السياسى الشامل وإلى الاتجار بالبشر.

فى الماضى، حاولت الجماعات اليسارية المتطرفة اللجوء إلى المهاجرين للحصول على دعم جماعى، ولكنها عمومًا لم تنجح فى تحريكهم. هناك سبب بسيط، كى لا نتوقع أن يستمر هذا النمط فى القرن الحادى والعشرين. فقد نجح حتى الآن الجيل الجديد من المنظمات الإرهابية فى استقطاب الدعم من مجموعة مهمشة من المهاجرين ومن السكان من خلفية مهاجرة. تشهد تفجيرات مدريد ولندن على خطورة التهديد الذى تشكله هذه الأقلية المهمشة. ولكن مفتاح أى إستراتيجية ناجحة لمكافحة الإرهاب ينطوى على معرفة من هم أعداؤك ومن هم ليسوا بأعدائك. ينبغى ألاّ ينظر إلى الجزء الأكبر من السكان المهاجرين ومن الخلفيات المهاجرة على أنهم من الأعداء. وعلى ضوء ذلك، فإن اندماجهم بشكل ناجح مع بقية المواطنين فى الدول الغربية يبدو ضرورة جيوستراتيجية للقضاء على الإرهاب.

الهجرة والأمن والحرب على الإرهاب:

ما أطلقت عليه إدارة جورج دبليو بوش، الحرب على الإرهاب، ينطوى على مبالغة محسوبة وتبسيط مضلل فبعد تجاهلها لحد كبير الخطر والتهديد الذى ولده تنظيم القاعدة فى الأشهر الأولى من تولى الرئيس لمنصبه أعلنت إدارة حكومته الحرب على الإرهاب وشبهتها بالحرب العالمية الثانية (Clarke ٢٠٠٤. ؛ Shenon 2008). وقد بالغت الحكومة فى هذا "التضليل" وفى التركيز على الخطر الذى يفرضه المسلمون المتطرفون، فى وقت، كان الدعم الشامل لتحقيق الأهداف الإسلامية الأصولية من خلال العنف السياسى، قد انخفض بشكل ملحوظ، كما رفض التيار الرئيسى للحركات الأصولية الإسلامية، العنف، وقام باحتضان إصلاحات إضافية. (Gerges. 2005: روى ١٩٩٤) هذا لا يعنى أننا نلمح بأن الثأر الذى شنته الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان فى أفغانستان عام ٢٠٠١، على نحو ما، له ما يبرره، بل على العكس.

فقد ارتكبت الإدارة خطأ كلاسيكيًا فى مكافحة الإرهاب، أولاً، بسوء تعريفها للعدو، وثانيًا، بالمبالغة فى رد الفعل. فقد كان تحديدها لعدوها الإرهابى غير صحيح، مما ولد مزيجًا من التهديدات الإرهابية العالمية التى لا علاقة لها بتاتًا بالواقع، على الرغم من وجود علاقات واتصالات ثابتة ومعروفة جدًا بين حركات ومنظمات، تمارس الإرهاب بالفعل على سبيل المثال، بين الجيش الجمهورى الأيرلندى والقوات المسلحة للثورة الكولومبية فى أمريكا الجنوبية. وبعد ذلك، ضاعفت الخطأ من خلال ربطها بين الحكومة العراقية وتنظيم القاعدة، ومن ثم، استخدامها الاتهام غير المبرر، المتعلق بأسلحة الدمار الشامل كذريعة لغزو العراق.

ولقد ثبت أن غزو العراق جاء بنتائج عكسية فى الحملة ضد القاعدة وحلفائها مثل طالبان في أفغانستان. (ريكس ٢٠٠٧) ومع ذلك، فإن الهجوم الذى قادته الولايات المتحدة على أفغانستان، مستندة فى وقت لاحق على قوات حلف شمال الأطلسى NATO تسبب فى أضرار بالغة لقوات طالبان والقاعدة، ولكنهم لم يتمكنوا من القضاء عليهما. (ميلر، ٢٠٠٧) بحلول عام ٢٠٠٧، كانت قوات طالبان فى أفغانستان قد استعادت قوتها ونشاطها، ويرجع ذلك جزئيًا، إلى قدرة تنظيم القاعدة وحلفائه مثل طالبان على استخدام المناطق الحدودية لباكستان كملاذ فعلى لإعادة تجميع وتدريب وتجنيد قواتهما. وهكذا، بحلول عام ٢٠٠٨ ظلت القاعدة القوة المهددة الحقيقية وظلت قادرة على ضرب "العدو البعيد"، كما فعلت فى ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١.

ربما لعب تنظيم القاعدة دورًا فى تصاعد الهجوم فى مدريد عام ٢٠٠٤ والهجمات فى لندن فى عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أنه من الممكن اعتبار أن هذه الهجمات نابعة فى الأصل من الداخل ولكنها مستوحاة من تنظيم القاعدة. (بنجامين وسايمون، ٢٠٠٥ Binjamin & Simon). فى أوائل عام ٢٠٠٨ أحبطت السلطات الفرنسية والإسبانية سلسلة من الهجمات التى كان مخططًا القيام بها فى أوروبا الغربية على ما يبدو كان توقيتها مرة أخرى لتسبق الانتخابات العامة فى إسبانيا. وكان معظم المهاجرين المشتبه بهم من الباكستانيين، كان قد وصل العديد منهم مؤخرًا من منطقة الحدود فى وزيريستان فى باكستان. وكما علق أهم قاض لمكافحة الإرهاب فى إسبانيا قائلاً: "إن التهديد الذى يسببه المجاهدون القادمون من باكستان هو أكبر تهديد واجهناه فى أوروبا. فباكستان مرتع للأيديولوجية ولتدريب المجاهدين، يجيئون إلى هنا بعد أن يتم تدريبهم". (Scoliano et all,

سكوليانو وآخرون.. 2008). وبالتالى، فإن ما أعلنه وزير الدفاع الأمريكى كان صحيحًا. وهو أن نتائج الحرب فى أفغانستان أثرت بشكل مباشر على الوضع الأمنى فى أوروبا. (شانكر وكوليش Shanker & Kulish 2008). ومع ذلك، فقد كانت نصيحته للأوروبيين: "بأن عليهم القضاء وتفتيت هذه الحركة فى مهدها – والعمل دائمًا للحد من قدرتها على الهجوم المدمر على العالم وعلى نزع فتيل أيديولوجيتها". وهذا يدل، على أنه على ما يبدو قد تجاهل مرة أخرى العديد من العقود التى شهدت صعود وانحسار الإسلام الراديكالى. (روى Roy. 1994 ؛ جورج Georges 2005).

ومع أن التطورات غير المرغوب فيها أصبحت مقلقة فى كل من باكستان وأفغانستان إلا أنه من الضرورى إجراء تقييم دقيق للخطر والتهديد الذى يشكله تنظيم القاعدة وحلفاؤه. فالعنف الذى يمارسونه مدان من معظم الأصوليين الإسلاميين ومن الغالبية العظمى من المسلمين فى جميع أنحاء العالم بمن فيهم المسلمين المقيمين فى الغرب. فتنظيم القاعدة يشكل، سوى حركة هامشية فى السياسة الإسلامية التى تكاد علاقتها، بحركات مثل حزب الله اللبناني أو حركات مثل حماس وفتح الفلسطينيتين ضعيفة أو شبه معدومة. تشتكى القاعدة وتندد من الإحساس بالظلم والافتقار إلى العدالة شعور يشاركها فيه المسلمون على نطاق واسع. ولكن الخلط بين جماعات مثل حماس والقاعدة يعوق كثيرًا التقدم بشأن مسألة بالغة الأهمية، وهى قيام الدولة الفلسطينية التى طال انتظارها والتى إن تحققت قد يخف ذلك الشعور والإحساس بالظلم.

كما أنه، لا يزال من المستبعد جدًا، أن تحقق الحركات المرتبطة بتنظيم القاعدة نصرًا إستراتيجيًا، وأن تتمكن من السيطرة على بلد مثل باكستان؛ أو الجزائر؛ أو أفغانستان. ومع ذلك، فقد توقع محلل سابق فى

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، له خبرة واسعة بهذه القضايا، بأن الولايات المتحدة وحلفاءها سوف يخسرون الحرب فى أفغانستان والعراق. (Scheuer. 2004. 2008). إن توطيد سيطرة القاعدة على أى منطقة كانت فى العالم سيعرضها لهجوم بكافة الوسائل المتاحة للجيش الأمريكى. فقد تم القضاء على التمرد الأصولى الإسلامى فى الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٠. يرجع فشل التمرد الأصولى الإسلامى لهزيمة، "العدو القريب"، مثل: الأنظمة الحاكمة فى مصر والجزائر جزئيا إلى مساندة الولايات المتحدة وفرنسا لهذه الأنظمة، وهذا ما دعا، معظم الأصوليين الإسلاميين لتعديل سياساتهم وتجنب الصراع المسلح. أما صراع تنظيم القاعدة وحربه مع "العدو البعيد" فيحتاج أن ينظر إليه بالشكل الذى وصل إليه بأنه نتيجة لأعمال يائسة من حركة هامشية، مع احتمالات محدودة لحشد دعم كبير من المسلمين فى أى مكان، ومرة أخرى قدم محللون آخرون تقييمات وتقارير متناقضة، بشكل صارخ، ولا سيما فيما يتعلق بتقدم الإسلام الراديكالى فى القوقاز والصومال وتايلاند ونيجيريا وبنجلاديش حيث وضح التطرف الدينى على العمال من المهاجرين السابقين فى دول الخليج العربى والذى أصبح يشكل عاملاً جديدًا مزعزعًا للاستقرار. (انظر شوير، ٢٠٠٨).

حتى حملة المطاردة التى شنتها سياسة الولايات المتحدة من أجل أمنها القومى جاءت بنتائج عكسية، منذ عام ٢٠٠٢، ولم تحسّن بشكل فعال على المدى الطويل من احتمال القضاء على القاعدة. وقد بدا أن غزو العراق، كان بشكل ما، من حظ تنظيم القاعدة أو دعمًا لها من العناية الإلهية. وكان له أثر راديكالى متطرف على المسلمين فى أوروبا وفى غيرها من المناطق.(Gerges. 2005). ومع ذلك، فإن سياسة تنظيم القاعدة الرجعية

والعنيفة مقضى عليها بالنسيان وعدم الاعتبار في عالم السياسية. (Miller. 2007). كما أنه ينبغى عدم خلط طالبان مع تنظيم القاعدة.

وبالتالى، هناك حاجة لحذر واحتراس معتدل وموزون وتعاون دولي لمجابهة التهديد الذى يفرضه إرهاب تنظيم القاعدة وحلفائها لبعض الوقت. وسوف تبقى الأهمية فى المرتبة الأولى إلى تسارع وتيرة الجهود الثنائية الإقليمية والدبلوماسية والمتعددة الأطراف بشأن الهجرة الدولية والأمن. بالفعل، كان لهجمات ٩/١١ تأثير فى تصعيد أهمية الهجرة والأمن فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وهذا الاهتمام ومع أنه جاء متأخرا على الأرجح، سيصمد بدلاً من أن يتراجع بغض النظر عمّا سيؤول إليه مصير القاعدة.

الاستنتاجات: الهجرة والأمن فى عصر الهجرة

تمر على العصور كلها، حالة من الاستمرارية والارتباط مع الماضى أو من انعدامها، وما يميز العصر الحاضر، منذ فترة الحرب الباردة، مركزية وشمولية الارتباطات المتوقعة بين الهجرة والأمن. وسواء كان هذا صوابًا أم خطأ، لم تحتل الهجرة مركزًا أساسيًا ومهمًا فى التفكير الأمنى. ومع ذلك، فإن بعض سمات العصر الحالى، ما هو إلا صدى لسلسلة الأحداث التى جرت فى الماضى البعيد. فالتطهير العرقي والاتجار بالبشر قد لطخ بعمق عصر الهجرة. ولكن مثل هذه المآسى ليست بدون أحداث كثيرة سابقة لها. إن الوعى والإدراك والإجماع العالمى الحديث على أن هذه الظواهر تشكل مهانة ومذلة غير محتملة لحقوق الإنسان يميز العصر الحالى عن العصور الماضية. ومع ذلك، فإنه لا يزال من غير الواضح إذا كانت بداية هذا الوعى

العالمى فيما يخص حقوق الإنسان والقيم الديمقراطيــة ستــستمر وتــدوم. (Shaw. ٢٠٠٠؛ هابرماس وبينسكى ٢٠٠١)

يشمل تزايد الفهم والتقدير لأهمية العلاقة بين الهجرة والأمــن إدراك الدول الأقوى والأغنى فى العالم أنها لن تستطيع التعامــل بعــدم المبــالاة فيما يخص المعاناة الجماعية والفوضى والتطرف الــسياسي فــى المنــاطق البعيدة عنها من العالم. ويبدو أن الزعماء الأوروبيين أصبحوا أكثر استعدادًا لاستيعاب هذا الأمر من نظرائهم الأمريكيين، ويعود ذلك جزئيًا، إلى أنهــم أكثر قربًا من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهذا يعنى أن عواقــب ونتائج الصراعات الإنسانية، غالبًا، ما تؤثر مباشرة على أوروبا من خــلال وصول اللاجئين واللاجئين السياسيين إليها. هــذه الاختلافــات الأوروبيــة الأمريكية، هددت بدورها تماسك المؤسسة الأمنيــة الرئيــسية فــى حقبــة ما بعد الحرب الباردة. ونعنى بها منظمة حلف شمال الأطلــسى. (النــاتو) (كبوتشان Kup- chan. 1998؛ Linberg ليندبرج 2005).

دليل لمزيد من القراءة:

كان هناك تدفق ملحوظ من المنح الدراسية حول موضــوع الهجــرة والأمن منذ عام ٢٠٠٢. تشمل أهم الأعمال السابقة ما قدمه وينــر Weiner عام (١٩٩٣)؛ وويفر وآخرون Waever et all. عام (١٩٩٣)؛ ليون ويوكارير Lyon & Ucarer عام (٢٠٠١)؛ وبوكو وغراهــام Poku & Graham عــام (١٩٩٨)؛ وغراهام وبوكو Graham & Poku عام (٢٠٠٠)؛ ووينر وراســيل Weiner & Russell عام (٢٠٠١). تشمل المساهمات المهمة فى الآونة الأخيرة أدامــــسون Adamson (٢٠٠٤، و٢٠٠٦)؛ الكــــسييف Alexseev (٢٠٠٥)؛

وفريــــدمان Freedmun (٢٠٠٤)؛ وكلاينـــشميت Kleinschmidt (٢٠٠٦)؛ ولوكاسان Lucassen (٢٠٠٥)؛ وتيرمان Tirman (٢٠٠٤) وجيلد وفان ســلم Guild &Van Selm (٢٠٠٥).

لمزيد من القراءة عن المسلمين فى أوروبا، انظر فى CSIS (٢٠٠٦)؛ وبنجــامين وســايمون Benjamin & Simon (٢٠٠٥)؛ وســيزارى Cesari (٢٠٠٤)؛ وديرديريان Derderian (٢٠٠٤)؛ وحداد Hadad (٢٠٠٢)؛ كيبــل Kepel (٢٠٠٢، ٢٠٠٤)؛ ولورنس وفيس Laurence Vaisse (٢٠٠٦)؛ وليكن Leiken (٢٠٠٥)؛ وروى Roy (٢٠٠٣. ٢٠٠٤) وكلاوسن Klausen (٢٠٠٥). وأما عن الآثار الأمنية المعقدة على السكان العابرين للحدود الوطنية انظر فى أرغون Argun (٢٠٠٣)؛ اســتجارد- نيلــسن Ostegaars- Nelso (٢٠٠٣)؛ وأوجلمــــــان Ogelman (٢٠٠٣)؛ وسيلفرســـــــتاين Silverstein (٢٠٠٤)؛ وروزنبرغ Rosenberg (٢٠٠٦).

الفصل العاشر

المهاجرون والأقليات في القوى العاملة

يهاجر الناس لأسباب عديدة؛ فبالرغم من تركيز السياسات الحديثة على الهجرة الاقتصادية، إلا أن أكثر الهجرات إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) دافعها الرئيسي ليس اقتصاديًا، وإنما معظمها لجمع شمل الأسر. بالإضافة لذلك، هناك أعداد كبيرة من المهاجرين طلبوا اللجوء هربًا من الحروب والاضطهاد وآخرون هاجروا لتحسين مستوى تعليمهم. ساعدت سهولة الانتقال المتنامية في عصر الهجرة على الهجرة من أجل الزواج والتقاعد أو فقط من أجل تغيير نمط الحياة. ولكن جزءا كبيرا من المهاجرين سافروا لأهداف اقتصادية بحتة: مثل دخل أكبر وفرص عمل أفضل أو تقدم مهني ومستوى أعلى. علاوة على ذلك، فالهجرات الدولية كلها تتسم بأن لديها بُعدا اقتصاديا وقدرة على فهم واستيعاب الأسباب والنتائج الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على عملية صنع القرار والسياسات في الدول المستقبلة والمرسلة للمهاجرين؛ فالدول المرسلة تنظر إلى الحوالات المالية والاستثمارات وانتقال التكنولوجيا عبر المهاجرين كمصادر للتنمية الاقتصادية، بينما تهتم الدول المستقبلة بدور المهاجرين لسدّ احتياجتها للأيدي العاملة والمهارات الحرفية.

يركز هذا الفصل على أوضاع المهاجرين والأقليات من القوى العاملة. هناك جدال كبير حول تقدير التكاليف والفوائد الناتجة عن هجرة مجموعات اجتماعية متنوعة، (مثل المهاجرين أنفسهم والمحترفين وغير المحترفين من العمال المحليين وأصحاب العمل والمتلقين لإعانات الرعاية الاجتماعية) فهناك تناقض كبير في التقديرات التي أصبحت مسيّسة بصورة

متزايدة. سنطرح في هذا الفصل نبذة من هذا النقاش، ولكنا لن نغطي سوى جزءًا صغيرًا فقط، من هذه القضية المعقدة. سنركز على أوضاع المهاجرين من ذوي الكفاءات المتدنية وأحفادهم في الدول التي تتمتع باقتصاد متقدم. ولن تناقش أوضاع المهاجرين ذوي الكفاءات العالية بالتفصيل، حيث إننا تناولنا هذا الموضوع في الفصل الثالث تحت عنوان "استنزاف العقول أو تداول العقول".

سنبحث هذه القضايا أولاً من خلال النظر إلى العوامل التي تجعل الدول المتقدمة اقتصاديًا في حاجة للأيدي العاملة، وكيف لبي المهاجرون هذه الحاجة. يقدم الجزء التالي معلومات عن أوضاع العمل بالنسبة للمهاجرين، مع التركيز على العمال المولودين بالخارج وذريتهم، أو ما يطلق عليهم "الجيل الثاني". بعد ذلك، سنلقي نظرة سريعة على الخلافات بين خبراء الاقتصاد حول ما إذا كانت الهجرة مفيدة أم مضرة لاقتصاد الدول المستقبلة. ويدرس قسم آخر ديناميكية تغيرات سوق العمل ويربطها "بالسياسة الاقتصادية الحديثة" للعولمة والتحولات الاجتماعية في مجتمعات كل من دول الشمال والجنوب.

رواج العمل في الاقتصاد المتقدم:

كثيرًا ما يقال إن هجرة الأيدي العاملة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية تؤدي إلى تلبية "الاحتياجات المتبادلة". (انظر CEC, 2005b و GCIM 2005). فالدول الفقيرة لديها فائض من الأيدي العاملة الشابة في سوق عمل ضعيف لا يسمح باستخدامهم، ولذلك فهي بحاجة إلى تصدير هذا الفائض. على النقيض، فالدول الغنية تعاني من نقص في العمالة الشابة الداخلة إلى سوق العمل، ولا يمكنها ملء الأعداد المتزايدة من الوظائف، لذلك فهي في حاجة إلى استيراد الأيدي العاملة. لكن من المهم أن ندرك أن تلك الاحتياجات مبنية على أسس اجتماعية. ناقشنا في الفصل الثالث العوامل الاقتصادية والتاريخية

التي تحفز على الهجرة من الجنوب، أما في هذا الفصل فإننا نهتم بالعملية المقابلة، ولكن في الشمال.

إن الحاجة إلى الأيدي العاملة غير المحترفة في الدول الشمالية مبنية اجتماعيًا على الأجور الزهيدة وظروف العمل المتدنية والوضع الاجتماعي المنخفض في بعض قطاعات العمل. أوضحت دراسة أوروبية أن "الهجرة لعبت دورًا مهمًا في تحسين فعالية سوق العمل لأن السكان المحليين يتجنبون بعض الوظائف مثل:

الوظائف القذرة والصعبة والخطيرة ووظائف الخدمات المنزلية ذات الأجور الزهيدة والوظائف ذات المهارة المتدنية في القطاع الاقتصادي غير الرسمي والوظائف في قطاعات تخضع لتغيرات موسمية قوية، مثل الزراعة والبناء وتصليح الطرق والخدمة الفندقية وفي المطاعم وخدمات أخرى مرتبطة بالسياحة. (Munz et al. مونز وشركاه ٢٠٠٧:٧).

إذا تحسنت ظروف وأوضاع هذه الوظائف قد يرغب العمال المحليون في العمل بها، بينما قد يفقد أصحاب الأعمال الثانوية أعمالهم. وقد تكون النتيجة، أن بعض الأعمال ستصبح غير قابلة للنمو أو للاستمرار بها. لذلك يتم نقلها إلى دول الجنوب حيث يساعد اقتصادها على العمل بأجور منخفضة. وهذا ما حدث بالفعل منذ السبعينيات. حيث تم تصدير العمل في قطاع الصناعة إلى الخارج لينتقل أكثر الإنتاج إلى دول الاقتصاد الحديث. ويبدو أن قطاع الزراعة أيضًا، اختيار واضح في اعتماده على موارد خارجية وهذا يعود لضعف الإنتاج. ففي أوائل التسعينيات عندما كان يتم مناقشة اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) اقترح الرئيس المكسيكي آنذاك ساليناس على الأمريكيين بأن شراء الطماطم المزروعة في المكسيك، بدلاً من تلك التي يقوم بزراعتها العمال المكسيكيون في كاليفورنيا، سيكون أفضل وأوفر على المستهلك الأمريكي. (انظر الفصل الثامن) لكن

هذا كان سيؤدي إلى تضرر العمال الزارعين وأرباب العمل الأمريكيين الذين كان لديهم النفوذ السياسي الكافي لمنع حدوث تلك الاتفاقية. وهذا يفسر إصرار الاتحاد الأوروبي على "سياسة الزراعة المشتركة" ويشرح أيضًا الدعم الأمريكي للمزارعين، بالرغم من الضرر الناتج على المستهلك ودافع الضرائب والأذى الكبير لقطاع الزراعة في الدول الفقيرة.

لذلك بدلاً من تقييم الحاجة للقوى العاملة المهاجرة يجب تقييم الطلب عليها، لأن ما يحددها المصالح السياسية والاقتصادية القوية. وقد استجابت، حكومات الدول المستقبلة للمهاجرين لهذا الطلب عن طريق إنشاء أنظمة توظيف وإدارة للقوى العاملة الأجنبية الشرعية أو السماح (وأحيانًا إصدار قوانين) بالتوظيف غير الرسمي للمهاجرين أو باستعمال مزيج من هذين الأسلوبين.

اعتراف الدول المتقدمة اقتصاديًا بالحاجة إلى طلب الأيدي العاملة المهاجرة يشكل تحولاً في النهج في السنوات الأخيرة. فكما وصفنا في الفصل الخامس، انخفض وتراجع الطلب على توظيف الأيدي العاملة المهاجرة في أوروبا بعد عام ١٩٧٣ نتيجة للركود الاقتصادي ولعملية إعادة هيكلة الاقتصاد. فقد تبنت عدة دول أوروبية سياسات منع الهجرة إليها بشكل قطعي، ولكنها فشلت في إيقاف جمع شمل الأسر والإقامة الدائمة. كما غيرت الولايات المتحدة الأمريكية قوانين الهجرة في عام ١٩٦٥، ولكنها لم تكن تتوقع الازدياد الملحوظ من الهجرات عبر قنوات غير تقليدية، ومع ذلك، شهدت أوائل التسعينيات تصاعدًا في معدل الهجرة إلى الدول المتقدمة بسبب كل من العوامل السياسية والاقتصادية.

كان رد فعل صناع القرار السياسي تقييد الهجرة وتكثيف التعاون الدولي للتحكم في حدود الدول. أحد أهم أسباب تطبيق تلك القيود (وينطبق ذلك بشكل خاص على أوروبا) هو خشيتهم من تحول المهاجرين المؤقتين،

مرة أخرى، إلى أقليات عرقية جديدة. كما أن ثمـــة ســبب آخــر وهــو أن حكومات تلك الدول لم تعد ترى جدوى من استقبال العاملين المهاجرين مـــن ذوي المهارات المتدنية في المستقبل؛ وتم التركيز على المهاجرين من ذوي المؤهلات العالية والأيدي العاملة المحترفة، بينما تم تصدير الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية إلى الخارج. وظلت تلك القيود قائمة خلال التسعينيات. إضافة لذلك، تحولت دول جنوب أوروبا التي كانت مصدرًا هامًـــا للعمالـــة المهاجرة في الماضي إلى مناطق مهمة لاستقطاب المهاجرين.

في السنوات الأخيرة، حدث تحول تدريجي في وجهات النظر الرسمية فيما يخص الهجرة. ومن الأحداث المهمة الفارقة، كان صدور تقرير لجنـــة سوسمث (Sussmuth Commission Report 2001) الذي أكد بأن ألمانيا تعتبر، من الدول المستقبلة للمهاجرين، وبأنها بحاجة للاعتماد على العمالة المهاجرة لملء الوظائف الشاغرة التي تتطلب كلاً من المهارات العالية والمتدنية فـــي المستقبل. وأما في بريطانيا، فبعد مرور ٣٠ عامًا من عدم القيام بأي تحليل اقتصادي جاد عن الهجرة، أصدرت وزارة الخارجية تقريرًا يوضح الفوائـــد المحتملة من استخدام الأيدي العاملة المهاجرة. (Glover et al. جلوفر و شركاه ٢٠٠١) فما الذي أدى إلى هذا التغيير؟

أحد الأسباب الاقتصادية المهمة، هي إدراك الـــدول المتقدمـــة عـــدم استطاعتها تصدير جميع الأعمال التي لا تتطلب مهارات عالية إلى الـــدول ذات الأجور المنخفضة؛ فبإمكانها نقل صناعة السيارات وأجهزة الحاســـوب والملابس إلى الصين والبرازيل وماليزيا ولكن لابد أن تظل صناعات البناء والفنادق والمطاعم والمستشفيات حيث يقيم الزبائن.

وأحد الأسباب الديموغرافية الهامة هي إدراك تلك الدول أن معـــدلات الولادة بها انخفضت بشدة؛ يوضح تقدير Eurostat أن عدد ســـكان الاتحـــاد الأوروبي قد ينخفض بحوالي ١,٥% من ٤٥٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٤

إلى ٤٥٠ مليون في ٢٠٥٠. وتشير التوقعات إلـــى أن معـــدل الانخفـــاض سيكون أكبر في ألمانيا (٩,٦%) وإيطاليـــا (٨,٩%)، ومجموعـــة دول A10 التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٤ (١١,٧%). ولكـــن التوقـــع الأخطر هو انخفاض تعداد الفئة العاملة الأوروبية (الأفـــراد بـــين ١٥- ٦٤ سنة)؛ ففي عام ٢٠٠٤ كان ٦٧% من تعداد سكان الاتحاد الأوروبي من الفئة العمرية الصالحة للعمل مع وجود ١٦% من السكان البالغين من العمر ٦٥ سنة فأكثر، ولكن مع حلول عام ٢٠٥٠ فـــإن نـــسبة ٥٧ % مـــن الـــسكان الصالحين للعمل سيكون عليهم إعالة ٣٠ % من السكان البالغين من العمـــر ٦٥ سنة وأكثر. (CEC، 2005a: Annexe Table 1 and 2، تقريـــر CEC 2005a جدول ١ و٢). وكما ذكرت المفوضية الأوروبية (CEC، 2005a: Section 1 and 2، الجزء ١ و ٢):

قد تساهم هجرة الأيدي العاملة بشكل إيجابى على المدى القصير وحتى المتوسط فى معالجة آثار هذا التطور الديموغرافي وستثبت بأنها ضـــرورية لسدّ احتياجات سوق العمل في الحاضر والمستقبل مما يضمن استدامة ونمو الاقتصاد.

مع ذلك، وعلى الأرجح، ستكون المساندة التي تقدمها الهجرة ضـــعيفة الأثر، لأن حجم الهجرة المطلوبة لمواجهة العدد الكبير من المسنين بـــشكل واف، سيكون كبيرًا جدًا. علاوة على ذلك، فإن الفائدة الديموجرافية قـــصيرة المدى، لأن معدل خصوبة المهاجرين على الأغلـــب ســـتتناقص. وســـيحذو المهاجرون نفس سلوك المجتمع الذي استقبلهم على المدى البعيد.

يـــستمد العامـــل الاجتمـــاعي أهميتـــه مـــن التغيـــرات الاقتـــصادية والديموجرافية؛ فنسبة الأطفال من سن ٠- ١٤ سنة في دول الاتحاد الأوروبي الـــ٢٥ ستنخفض من ١٦,٤% في ٢٠٠٥ إلى ١٣,٤% فـــي عـــام ٢٠٥٠ (CEC،2005a Annexxe Table 2، جدول ٢). فإن كان عدد الشباب قليلاً فـــي

المستقبل، فهم سيتلقون فرصا تعليمية أفضل، ولن يرضى سوى القليل منهم القيام بأعمال متدنية. يتوقع خبراء سوق العمل الأوروبي، بأن الأعمال اليدوية في قطاعات التصنيع والزراعة قد تنخفض وتتراجع، ولكن على الأرجح سيزداد الطلب على الأيدي العاملة ذات المهارة المنخفضة للعمل في المنازل والرعاية الصحية. (Munz et al مونز وشركاه 2007:9).

كيف تلبي الهجرة الطلب للأيدي العاملة:

ساهمت الأيدي العاملة المهاجرة مساهمة كبيرة في الدول ذات الاقتصاد المتقدم في فترة ازدهار ما بعد الحرب العالمية الثانية. كان ثمة مساءلة وشك لهذا الدور في ديناميكية القوى العاملة خلال السبعينيات والثمانينيات، ولكن تم التأكيد بشدة على صحة فعاليتها في التسعينيات. فقد ازداد متوسط عدد العمال الأجانب المولودين في الخارج في دول الـ OECD (أي دول الاقتصاد المتقدم في أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا بالإضافة إلى اليابان وكوريا) بنسبة ٢٠% ما بين عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. وبحلول ٢٠٠٥ شكل العمال الأجانب جزءًا كبيرًا من القوى العاملة: ٢٥% في أستراليا وسويسرا؛ و٢٠% في كندا؛ وحوالي ١٥% في الولايات المتحدة؛ ونيوزيلندا؛ والنمسا؛ وألمانيا، و١٢% في دول أخرى من أوروبا الغربية. كانت نسبة العمال المهاجرين منخفضة فقط في اليابان (٠,٣%) و كوريا (٠,٨%) وبعض دول وسط وشرق أوروبا. (OECD 2007:63).

كان هناك نمو مستمر منذ عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥ في اقتصاد دول الـOECD، مما أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة. ففي الولايات المتحدة تم توفير ١٦ مليون فرصة عمل جديدة منها حوالي ٩ مليون

وظيفة. (أي ٥٥%) يعمل فيها أفـــراد مولـــودون فـــي الخـــارج. ويـــشكل المهاجرون ما بين ثلث إلى ثلثي العاملين الجدد في أغلب دول غرب وجنوب أوروبا. في الواقع، انخفض عدد المواطنين الصالحين للعمل في ألمانيا بسبب عوامل ديموغرافية؛ ومن المتوقع حدوث هذا في دول أوروبية أخرى، ممـــا سيزيد من أهمية مساهمة العمال الأجانب في القوة العاملة. (OECD، 2007).

كثيرًا ما يجلب المهاجرون الجدد معهم مهارات وحرف إلـــى الـــدول المستقبلة لهم، ولم تعد الصورة النمطية القديمة للمهاجرين الذين لا يتقنـــون حرفة ويرضون العمل بأعمال متدنية. (Portes and Rumbaut ،Collins 2006 2006:67-68 كولنز) فأكثر من ٤٠% من المهاجرين الجدد القادمين ما بـــين عام ١٩٩٥ – ٢٠٠٥ إلى بلجيكا؛ ولوكسمبورج والسويد والـــدانمرك مـــن الحاصلين على تعليم عال، وبلغت نسبتهم ٣٥% في فرنسا؛ و٣٠% في هولندا. في العديد من الحالات كان العمال المهاجرون الحاصلون على مؤهلات أعلى من العمال المحليين؛ باستثناء دول جنوب أوروبا التي سادت فيهـــا أعـــداد العمال المهاجرين من ذوي المهارات المتدنية. (OECD.2007:67-68).

ولكن، حتى في غرب أوروبا كان المهاجرون مـــن الأهميـــة بمكـــان، لأصحاب الأعمال من أجل ملء الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية، على سبيل المثال، وجدت دراسة أجريت على أصحاب الأعمال في المملكة المتحدة أن المهاجرين مصدر مهم للعمل في الوظائف المتدنية في قطاعات الزراعـــة والفنادق والخدمات الغذائية والإدارة والتجـــارة وإدارة الأعمـــال والأعمـــال المصرفية والمالية. في بعض الحالات يفـــضل أصـــحاب الأعمـــال العمـــال المهاجرين عن العمال المحليين لأنهم أكثر اكتسابًا للثقة ومن الممكن الاعتمـــاد عليهم وتحفيزهم على أداء أفضل ويتحلون بالالتزام، كما أنهم علـــى اســـتعداد للعمل لساعات أطول قابلة للتغيير ويعملون بجهد أكبر من العمال المحليين.

(Institute for Employment Studies et al. 2006:iv، معهـد دراسـة التوظيف وشركاه ٢٠٠٦: الجزء الرابع).

المهاجرون في سوق العمل:

هناك طرق عديدة لوصف وتقييم أداء سوق العمل، وأما هنا فسنركز على توزيع القطاع المهنى والبطالة والعمل الحر.

جيل المهاجرين:

يشير "توزيع قطاع الأعمال" إلى مختلف الصناعات التى يعمل بها العمال المهاجرون، ففي السبعينيات، كانت الوظائف المتعددة المتوفرة للرجال المهاجرين أعمال يدوية في المصانع ومواقع الإنشاء والبناء وفي الخدمات المتدنية مثل جمع القمامة وتنظيف الشوارع. وكانت النساء أيضًا تعملن في المصانع (خاصة مصانع النسيج؛ وصناعة الملابس وفي تحضير المواد الغذائية) وفي مجال الخدمات كالتنظيف والرعاية الصحية. أما اليوم، فالمهاجرون يعملون في كافة القطاعات الاقتصادية. لكن، لا يزال العدد الأكبر منهم يعمل في مجال التصنيع، وهو مجال تخلى عنه الكثير من السكان المحليين؛ ففي إيطاليا وألمانيا وفنلندا والنمسا، هناك عامل من المواطنين في مقابل خمسة من العمال الأجانب المولودين في الخارج الذين يعملون في مجال التصنيع، وأما في اليابان فتصل النسبة إلى ٥٤%. كما أن هناك أعدادًا كبيرة من العمال المهاجرين، الذين يعملون في مجال البناء والإنشاء في العديد من الدول. ومع ذلك، ففي دول الـOECD يسود الطلب على أعمال الخدمات، حيث يعمل معظم العمال المهاجرين في هذا القطاع، الذى يضم الفنادق والمطاعم وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية. (2007:72-73 OECD).

أما "التوزيع المهني" فيشير إلى الوظائف التي يشغلها الناس، ففي سويسرا يكثر وجود المهاجرين من العمال الأجانب في وظائف خدمات التنظيف ويشغلون أكثر من ٥٠% منها. وتصل النسبة إلى أكثر من ٣٠% في النمسا وألمانيا والسويد وإيطاليا واليونان والولايات المتحدة. كما يعمل المهاجرون بكثرة كطباخين ونوادل في المطاعم والخدمة الفندقية وفي الخدمات المنزلية. وهذه الأعمال، عادة، تكون بأجر وأوضاع متردية. ومع ذلك، هناك أعداد كبيرة من العمال المهاجرين العاملين في مهن أخرى تتطلب مهارات عالية مثل المدرسين (في سويسرا وأيرلندا) والأطباء والممرضات (في المملكة المتحدة) وخبراء الحاسوب. (في الولايات المتحدة) بشكل عام، يبدو أن عمل المهاجرين في قطاع الخدمات يتصف بأكثر من صفة حيث يتركز معظمهم في أعمال تتأرجح ما بين مستويات من المهارة العالية والمتدنية، مع وجود فجوة بين هذين المستويين (OECD 2007: 73-74).

في المراحل المبكرة للهجرة نجح معظم المهاجرين في الحصول على عمل، ونادرًا ما كانوا يعانون من البطالة. أما اليوم، فالصورة أصبحت أكثر اختلافًا واختلاطًا، كما يوضح الجدول (10.1)؛ ففي جنوب أوروبا (باستثناء إيطاليا) نسبة معدلات البطالة للعمال الأجانب أعلى بقليل فقط من المواطنين، لكن في غرب أوروبا فقد تحمل العمال الأجانب وطأة الركود الاقتصادى وعملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، ولذلك فمعدلات البطالة بينهم أعلى بكثير مقارنة بالمواطنين. يختلف الوضع أيضًا، في الولايات المتحدة وأستراليا فقد اندمج المهاجرون الشرعيون في سوق العمل بشكل جيد، وتساوت معدلات البطالة بين المهاجرين والمواطنين. (OECD 71-72 :2007) لكن من المهم الأخذ في الاعتبار، أن هذه الأرقام تمثل المهاجرين الشرعيين فقط، أما المهاجرون غير الشرعيين فإنهم يعانون من ظروف حرجة. (انظر أدناه)

جدول(10.1): معدلات البطالة للسكان الأجانب والمواطنين
في بعض دول الـــOECD (٢٠٠٥)

الدولة	النسبة المئوية لمعدلات البطالة في عام ٢٠٠٥			
	النساء		الرجال	
	المحليات	الأجنبيات	المحليون	الأجانب
النمسا	4.4	9.8	4.1	11.8
بلجيكا	7.5	20.3	6.3	14.8
جمهورية التشيك	9.7	16.5	6.2	10.4
الدانمارك	5	12.4	4	7.2
فنلندا	8.3	20.2	8	16.6
فرنسا	9.2	16.5	8.1	13.3
ألمانيا	10.2	16.3	10.6	17.5
اليونان	15.3	15.9	5.9	6.4
المجر	7.4	7.3	7	-
أيرلندا	3.5	6	4.5	6
إيطاليا	9.2	14.6	6.2	6.1
لوكسمبرج	4.5	7.5	3	4.2
هولندا	4.5	9.5	3.6	11.9
النرويج	4.3	8.5	4.2	12.5

البرتغال	8.4	9.7	6.8	8.5
جمهورية سلوفاكيا	17	28.6	15.7	23
إسبانيا	12	13.5	7	9.5
السويد	7.9	14.1	7.9	15.6
سويسرا	3.7	9.7	2.7	7.7
المملكة المتحدة	3.8	7.1	4.7	7.4
أستراليا	5	5.2	4.7	5
كندا	-	-	-	-
الولايات المتحدة	5.2	5.2	6.3	5.1

المصدر: OECD (2007) جدول I.A1.1

بشكل إجمالي، يخضع العمال المهاجرون لأعمال ذات مستوى مهني أقل ومعدلات بطالة أعلى من العمال المحليين. ولكن تنوعت الأعمال المتاحة للعمال المهاجرين بشكل كبير خلال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية. قد تظلل النسب المطروحة في الجدول الفروق الشاسعة بين مجموعات العمال من ذوي الكفاءات العالية والمتدنية في مهن معينة. غالبًا ما يأتي المهاجرون الجدد من ذوي المؤهلات العالية ليشغلوا أماكن من سبقوهم من المهاجرين وعلى العكس، غالبًا يلتصق المهاجرون القدامى في نفس المهن اليدوية التي شغلوها من قبل. وكثيرًا ما أدى الركود الاقتصادي وإعادة الهيكلة إلى الاستغناء عنهم

أو نقلهم إلى أماكن أخرى في سوق العمل. أحد المؤشرات على ذلك هــو أن معدل مشاركة المهاجرين في سوق العمل في الواقع، أقــل مــن المــواطنين. (OECD 2007: Annexe Table I.A 1.2).

ومع ذلك، لا تظهر معلومات الـــOECD الأنماط المعقــدة للتنوعـــات والاختلافات التي ترتكز على العرق والجنس والوضع القانوني. وسنتخذ من المملكة المتحدة مثلاً (أما بالنسبة للولايات المتحدة فانظر في أبحاث بـــورتز ورومباوت ٢٠٠٦: الفــصل الرابـــع Portes and Rumbaut 2006: chapter 4) حيث نجد أن عدم المساواة المبنى على العرق صفة شبه دائمة فـــي ســـوق العمل. وقد أظهرت دراسة رسمية في إحصائية تعداد السكان لعـــام ٢٠٠١ بأن النساء القادمات من بنجلاديش تعانين من أكبر نسبة بطالـــة (٢٤%) أي ستة أضعاف معدل النساء البيض، أما الرجال البنجلادشيون فمعدل البطالـــة لديهم يبلغ ٢٠% أي أربعة أضعاف الرجال البيض. أمـــا بالنـــسبة للرجـــال والنساء من الهنود، فمعدل البطالة لديهم أعلى بقدر قليل من البيض، ولكـــن تزداد معدلات البطالة مرتين أو أكثر لدى الرجال والنساء في بقية الأقليـــات العرقية. وتزداد احتمالية بطالة الشباب من دون سن الخامـــسة والعـــشرين. فنسبة البطالة لدى الشباب البنجلادشي تبلغ ٤٠%، مقارنة بـــ١٤% مـــن الشباب البيض، بينما تتراوح النسبة بين شباب الأقليات الأخرى مـــن ٢٥% إلى ٣١%. ولا تختلف الصورة كثيرًا بالنسبة للأقلية من الشابات حيـــث إن معدل البطالة بينهن أعلى من غيرهن من البيض (ONS 2002).

الصورة العامة لسوق العمل في المملكة المتحدة في عام ٢٠٠١ كانت تسيطر عليه الطبقية والعرقية، مع وجود معدل عال من البطالة بين الشباب، ولكن المواطنين من ذوي الخلفية الأيرلندية أو الصينية أو الهندية يحـــصلون على مناصب في نفس المستوى أو ربما أفضل من السكان البيض. (انظـــر أيضًا Dustmann and Fabbri 2005 ، دستمان وفابري ٢٠٠٥). مـــن الناحيـــة

الأخرى، فإن أوضاع المجموعات من الجنسيات الأخرى أسوأ بكثير، حيث تتراوح تبعًا للسلم الطبقي والعرقي فتنخفض أجور الأفارقة والكاريبيين من العرق الأسود والباكستانيين، في حين، تنخفض أجور البنجلادشيين إلى أسفل الدرك. (ONS 2004). وأما التمييز في الجنس بين الذكور والنساء فالصورة مختلفة: يبدو أن الشابات الأفريقيات والكاريبيات من العرق الأسود، لديهن فرص أفضل من الرجال في مجال التعليم والوظائف، بينما العكس صحيح بالنسبة للباكستانيات والبنجلادشيات. (انظر أيضًا Schierup et al. 2006: 120-130، شيرب وشركاه).

الجيل الثاني:

كان معظم العمال المهاجرين إلى دول الـ OECD حتى فترة السبعينيات من ذوي المهارات المتدنية. وكان من نتيجة عمليات التوطين المتتالية أن نشأ "جيل ثانٍ" جديد. (أي من وُلد محليًا من أب وأم أجنبيين) في معظم دول الـOECD يشكل المواطنون من ذوي الخلفية المهاجرة، (المولودون بالخارج إضافة للجيل الثانى) نسبة كبيرة من الشباب. وأكبرها موجودة في أستراليا إذ تبلغ (٤٥% من البالغين من العمر ٢٠ - ٢٩ سنة) تتبعها سويسرا وكندا (٣٠ - ٣٥%) ثم السويد والولايات المتحدة؛ وهولندا؛ وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة. (٢٠-٣٠%) (OECD 2007:79).

وبما أن أفراد الجيل الثانى، قد تم تعليمهم في الدولة المضيفة، فمن المفيد مقارنة تجاربهم مع تجربة المهاجرين من نفس الفئة العمرية ومن الشباب الذين هم أصلاً من المواطنين (أي من المولودين محليًا من أب وأم من المواطنين الأصليين) توقعت الدراسات التي أجريت على التعليم في الدول المستقبلة للمهاجرين خلال فترة التوطين المبكرة أن أبناء المهاجرين

سيحصلون على نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض الذي فرض على أبائهم. (Castles et al. 1984: Chp.6، كاسلز وشركاه ١٩٨٤ الفصل السادس) لكن هل حدث هذا بالفعل؟ لقد مكنت الدراسات التي تستخدم الإحصاءات الرسمية (مثل تعداد السكان ودراسات القوى العاملة وغيرها) مع الاستعانة بالدراسات الدولية (مثل برنامج الـــOECD الدولي لتقييم الطلاب-PISA) من الحصول على إجابة مؤقتة لهذا السؤال. أما بالنسبة للولايات المتحدة فتم توفير المعلومات من خلال "الاستطلاع الحالي للتعداد السكاني" (Current Population Survey) والاستطلاع الطولي لأولاد المهاجرين. (Children of Immigrants Longitudinal Survey) (انظر Portes and Rumbaut 2006:chapter 8، بورتز وورومباوت ٢٠٠٦: الفصل الثامن).

توضح الأبحاث، بشكل عام، أن الجيل الثاني يحظى بمتوسط تعليمي أفضل من آبائهم من المهاجرين، كما أن أداءهم أفضل من الشباب المهاجرين الذين هم من نفس الفئة العمرية. (٢٠-٢٩ سنة) ولكن، تتراجع النتائج بالنسبة للجيل الثانى، مقارنة بالشباب من المواطنين الأصليين، (الذين ليست لديهم أي خلفية مهاجرة) قد يعود السبب جزئيًا، إلى انخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي لأهلهم من المهاجرين، فالعامل الوراثى يمكن أن ينتقل عبر الأجيال. تم وضع دراسة قامت بها الــPISA لمعرفة أداء الأولاد، من خلفية مهاجرة، من سن ١٥ سنة في الرياضيات والعلوم والقراءة، وعن كفاءتهم عبر المناهج الدراسية، وقد أظهرت هذه الدراسات، أنه حتى مع الأخذ في الاعتبار ضعف تعليم الآباء المهاجرين كعامل مؤثر، ظل أفراد الجيل الثانى يعانون من نقص كبير في مستوى التعليم. ينطبق هذا، بشكل خاص، على الدول التي كانت قديمًا تعتمد على سياسة "عامل زائر" من العمالة المهاجرة مثل: ألمانيا وبلجيكا وسويسرا والنمسا. أما في حالة السويد؛ وفرنسا وأستراليا وكندا فكان النقص في المستوى التعليمي غير ملحوظ تقريبًا (OECD 2007:79-80) وتوضح هذه الدراسة، أن طريقة الدخول الأصلية إلى

سوق العمل كان لها تأثير كبير عبر الأجيـــال. (انظـــر Portes and Rumbaut بورتز و رومباوت 2006: 92-101).

كما كشفت أبحاث الـــOECD عن اختلافات واضحة بين الجنسين مـــن الذكور والإناث، ففي جميع دول الـــOECD التي تـــم دراســـتها (باســـتثناء الولايات المتحدة) كانت نتائج أداء الشابات من الجيل الثـــاني أفـــضل مـــن الشباب في المدارس. وهذا مثير للاهتمام بشكل خـــاص، بـــالنظر إلـــى أن مستوى تعليم معظم الشابات المهـــاجرات أقـــل مـــن الـــشباب المهـــاجر. (OECD 81 :2007) يبدو أن للتعليم في الدول المستقبلة للمهاجرين تأثيرًا مهمًا في تحرير وتثقيف الشابات من الجيل الثانى.

والسؤال المهم بالنسبة للجيل الثانى هو، هل سيـــستطيعون الحـــصول على وظائف جيدة في الدول المضيفة على المدى الطويل؟ وجدت الـــOECD أنه من المحتمل أن يحظى الجيل الثاني بفرص عمل أفضل مقارنة بالـــشباب المهاجرين من نفس الفئة العمرية، ولكنهم ما زالوا يعانون من فروق كبيـــرة في إمكانية الحصول على عمل مقارنة بالمواطنين الأصليين مـــن الـــشباب. ومن المقلق أن هذا الشعور بالانحياز يزداد عند قمة السلم التأهيلى مما يشير إلى استمرارية وجود "سقف من زجاج" للأقليات في المجتمع. يبدو أن الجيل الثاني من أبناء المهاجرين الأفارقة هم الأكثر معاناة ويجدون صعوبة كبيرة في سوق العمل: تتضاعف احتمالات البطالة بالنسبة لأفراد الجيـــل الثـــاني في أوروبا مقارنة بالمواطنين من الشباب ممن ليس لهـــم خلفيـــة مهـــاجرة. من الأسباب المحتملة لذلك: نقص وجود شبكات تعارف غير رسمية تـــسهل لهم عملية العثور على عمل وضعف المعلومات عن سوق العمل والتفرقـــة العنـــصرية المبنيـــة علـــى الأصـــل العرقـــي والمـــستوى الاجتمـــاعى. (OECD 2007:81-85).

رجال أعمال من المهاجرين:

حتى السبعينيات، كان ينظر إلى المهاجرين على أنهم من العمال المأجورين (خاصة في أوروبا)، ونادرًا، ما كانوا يملكون أو يديرون أعمالهم الخاصة. ففي بعض الدول (مثل ألمانيا والنمسا وسويسرا) لم تكن تراخيص العمل تسمح للمهاجرين بالعمل في المجال الحر. ولكن الوضع كان مختلفًا في الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة وفرنسا حيث بدأ المهاجرون في إدارة المحلات الصغيرة والمقاهي في وقت مبكر. ومنذ الثمانينيات، أصبحت ظاهرة امتلاك المهاجرين لأعمالهم الخاصة أكثر انتشارًا، بشكل عام في كل مكان. وتشير الـOECD إلى أنه في عام ٢٠٠٥ كان الأشخاص المولودن في الخارج يمثلون نسبة ١٢% من الذين يديرون أعمالهم الخاصة في المملكة المتحدة و١٣% في بلجيكا وفرنسا وألمانيا و١٤% في السويد. ولكن امتلاك عمل خاص لا يعني بالضرورة تحسن الوضع الاجتماعي للمهاجرين فالعديد منهم يختار هذا العمل كوسيلة احتياطية لكسب الرزق إذا ما حدث وفقد وظيفته أو عانى من البطالة؛ أو أنه وجد أن فرص الترقية في الوظيفة معدومة. (OECD 2007:74-75) ومع ذلك، وجدت دراسة أمريكية أجريت في أوائل التسعينيات، أن دخل الأشخاص الذين يمتلكون ويديرون أعمالهم الحرة الخاصة أعلى من دخل الموظفين. (Portes and Rumbaut 2006:81، بورتز ورومباوت).

من الأعمال الحرة المألوفة التى يمتلكها المهاجرون: المطاعم التي تقدم أطعمة ترتبط بأصل وعرق صاحب المطعم ومحلات الطعام الصغيرة والمتاجر والمخازن الغذائية. (Waldinger et al. 1990 والدينجر وشركاه) غالبًا، ما يوظفون أشخاصًا من عائلاتهم من الذين ينتمون إلى بلد المنشأ. تتبع كل من لايت وبونانيش (Light and Bonanich ١٩٨٨) أصول أصحاب الأعمال الكوريين في لوس أنجلوس حتى الحرب الكورية التي أدت إلى

ارتباطات مكثفة ومتخطية للحدود الوطنية، وفي نهاية المطاف إلى زيادة الهجرة بين كوريا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أظهر نيس حديثا (Ness 2005:58-95) كيف هيمن رجال الأعمال الكوريين على تجارة سوق الخضار في نيويورك، فقد بدءوا في أول الأمر في توظيف أفراد من خلفية عرقية مشتركة، ثم استبدلوهم بعمال من المكسيك بأجور أقل ثم أعادوا توظيف الكوريين حينما طالب العمال المكسيكيون بأجور أعلى وبتحسين ظروف العمل. (انظر أيضا Waldinger 1996).

يتم تقييم مجال العمل الحر والخاص بالمهاجرين بصورة متشعبة؛ يؤكد بعض الباحثين على الديناميكية الاقتصادية لرجال الأعمال المهاجرين وتأثيرهم الإيجابي على تنمية الاقتصاد وعلى تحسين المستوى المعيشي للمستهلك. (Fix and Passel 1994:53، فيكس وباسل) أما وجهة النظر الأخرى الأكثر انتقادا، فهي تؤكد على المعاناة الإنسانية الناتجة عن التنافس الشديد وعلى أوقات العمل الطويلة واستغلال الأفراد والعائلات الأجنبية المهاجرة بشكل غير شرعي، للعمل بظروف مجحفة. (Collins et al. 1995، كولنز و شركاه، Light and Bonibach 1988:425-436، لايت وبونيباش). أما في أوروبا، فيرتبط تزايد الأعمال الصغيرة بالسياسات الليبرالية الحديثة التي حررت الاقتصاد ويسرت إنشاء هذه الأعمال وتوظيف العمال للعمل فيها لوقت قصير، وبشكل غير ثابت. في الكثير من هذه الأعمال يكون صاحب العمل والعاملون من الأقليات العرقية أو من المهاجرين.

أظهرت دراسة رسمية أقيمت في المملكة المتحدة في عام ٢٠٠١ أن نسبة من يعملون في مجال الأعمال الحرة بين الأقليات الباكستانية تصل إلى (٢٣%) ثم الصينية (١٨%) وهي أكبر من نسبة العاملين بشكل حر من البريطانيين البيض التي تبلغ (١٢%). (انظر أيضا Dustman and Fabbri دستمان وفابري ٢٠٠٥). أحيانا، يعكس قرار العمل بالمجال الحر حالة

اليأس والرغبة في الفرار من حلقة الوظائف ذات الأجر المنخفض وعدم الآمان والبطالة. أظهر استطلاع القوى العاملة المحلي السنوي لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ أن واحدًا من كل ستة من الباكستانيين الموظفين يعملون إما كسائقين لسيارات الأجرة أو للسيارات الخاصة، مقارنة بـ ١ % من الرجال البريطانيين البيض. وأن ٤٠% من الرجال البنجلادشيين يعملون كطباخين أو كقائمين على خدمة الزبائن في المطاعم والمقاهى مقارنة بـ ١% من الرجال البريطانيين البيض. كما تعمل في وظائف التمريض ١٠% من النساء الأفريقيات السود والأيرلنديات البيض مقارنة بـ ٣% من النساء البريطانيات البيض. من جهة أخرى، نجد أن معدلات عمل الهنود والصينيين والأيرلنديين البيض ومجموعات أخرى من البيض من غير البريطانيين في مجالات الحرف والأعمال هي بنسبة ١٧-٢٠% مقارنة بـ ١١% من البريطانيين البيض. (ONS 2004a).

تظهر البيانات النمط المعقد للتقسيم العرقي والجنسى حيث تسنح الفرص لبعض الأقليات العرقية للعمل والعيش بشكل جيد بينما يعاني آخرون من سوء الأحوال ومن الفقر. ليس هناك فرقا واضحا بين الموظفين وبين من يمتلكون أعمالاً حرة، فالموظفون قد يكونون من المديرين الذين يحتلون المناصب العالية أو من العمال العاملين في الخدمات بأجر زهيد. أما العاملون بالمهن الحرة فهم يتراوحون ما بين أطباء محترفين وبين بائعي أطعمة وسائقي سيارات الأجرة. فالتجارة والأعمال الحرة الصغيرة التى يديرها مهاجرون من خلفيات عرقية متعددة أصبحت جزءًا هامًا من الاقتصاد السياسي الجديد للقوى العاملة في الدول المتقدمة. (انظر أسفل وانظر لايت وجولد ١٩٩٩، رايتز ١٩٩٨، والدينجر وليختر ٢٠٠٣ Light and Gold 1999، Reitz 1998، Waldinger and Lichter 2003).

كيف تؤثر الهجرة على اقتصاد الدولة المضيفة والعمال المحليين؟

يجادل بعض خبراء الاقتصاد أن الهجرة قد تضر الاقتصاد لأنها تدهور التوازن في المدفوعات وتتسبب في تضخم الأسعار وإضعاف الحوافز لتحسين معدلات الإنتاج. كما يزعمون أن المهاجرين من العمال قد يضرون العمال المحليين من ذوي المهارات المتدنية ويتنافسون معهم على فرص العمل بالمزايدة والموافقة على أجور أقل. وقد تصدرت هذه الأفكار العناوين الرئيسية في الصحف؛ مثل صحيفة الديلي ميل (Daily Mail) البريطانية التي نشرت تحت عنوان: "تسبب المهاجرون القادمون من شرق أوروبا في زيادة عدد العاطلين عن العمل لأعلى نسبة منذ ست سنوات" تم نشر هذا التعليق في ١٧ أغسطس عام ٢٠٠٦، واستشهدت به الـTUC في ٢٠٠٧ كما لخص خبير اقتصاد بريطاني في تقريره عن هجرة الأيدي العاملة:

"يستنتج التقرير أن الفوائد الاقتصادية الناتجة عن توسيع نطاق الهجرة قليلة أو سلبية أو زائلة، وأن مصالح المجموعات الأكثر ضعفاً من الشعوب المحلية قد تتضرر بشكل كبير، وأن أية فوائد اقتصادية لن تتمكن من مواكبة النمو السكاني ولن يكون لها أي تأثير إيجابي يذكر. وأن مثل هذه التقارير متمشية مع النتائج التي تم التوصل إليها في دول متقدمة أخرى. (روثورن 2004 Rowthorn).

وعلى النقيض من ذلك، وجدت دراسة أجرتها وزارة الداخلية البريطانية أنه "على الأرجح، ستساعد الهجرة على تحسين النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية لكل من السكان المحليين والمهاجرين على السواء" (جلوفر و شركاه .2001 Glover et al). ووفقاً لدراسة مبكرة عن التوسع الأوروبي للهجرة بعد عام ١٩٤٥، ذكر التقرير أن دخول العمال الأجانب المهاجرين منع الدخول في عنق الزجاجة وإعاقة التقدم الاقتصادي ووفر المهارات؛

وقلل من ضغوط التضخم. وقد سمحت تلك العوامل باستمرار عملية التوسع الاقتصادي التي تفيد العمال المحليين أيضًا. أما في غياب التـــزود بالعمالـــة المهاجرة فقد يحدث ركود اقتصادى مما يؤدي إلى انخفـــاض دخـــل كافـــة المجتمع. (كينـــدلبرجر Kindleberger ١٩٦٧) بالمثـــل، وجـــد بحـــث قـــام باستعراض الماضى بأن جميع الدراسات التي تمت عن تأثير الهجرة علـــى الاقتصاد الكلي منذ السبعينيات حتى أوائل التـــسعينيات أجمعـــت علـــى أن الهجرة لم تتسبب في حجب أو في ازدحام سوق العمل ولـــم تتـــسبب فـــي انخفاض دخل السكان المحليين. (OECD 1994:164).

ومع ذلك، قد تؤثر الهجرة بصورة مختلفة على مجموعات مختلفة من سكان الدول المضيفة: فقد يصبح أصحاب الأعمال من أكثر المستفيدين بينما قد يخسر العمال من ذوي المهارات المتدنيـــة. يؤكـــد كـــل مـــن هـــاتون ووليامـــسون (Hatton and Williamson 2005:125) أن العمـــال مـــن ذوي المهارات المتدنية في الولايات المتحدة تأثروا سلبًا من الهجرة الدولية قبـــل الحرب العالمية الأولى. وبرأيهم أن ما أشار إليه دانيالز (Daniels 2004) من "غلق الباب الذهبي"، أي فرض قوانين مقيدة وسياسات تحدّ من الهجرة إلـــى الولايات المتحدة بعد عام ١٩١٨، هو انعكاس لرغبة سياسية لحماية العمـــال من ذوي المهـــارات المتدنيـــة. (Hatton and Williamson 2005:177;222 هـــاتون ووليامسون) لكن ما مدى صلة تلك النتائج التاريخية بوقتنا الحالي؟ في عام ١٩٩٧ وجد بحث أصدرته لجنة مكونة من خبراء في الاقتصاد وعلمـــاء اجتمـــاع أمريكيين تابعة للمجلس القومي للبحوث، أنه بالرغم من أن تأثير الهجرة على الاقتصاد الإجمالي الأمريكي كان صغيرًا، إلا أنه تسبب بفوائـــد اقتـــصادية واضحة للـــسكان المحليـــين. (ســـميث وإدمنـــستون Smith and Edmonston 1997:4). ولكنهم نبهوا إلى:

"حتى إذا ما استفاد الاقتصاد الأمريكي ككل، فقد يكون ثمة خاسرين، كما أن هناك مستفيدين من مختلف المجموعات السكانية الأمريكية بمن فيهم المهاجرين أنفسهم. فالمستفيدون هم من يملكون العوامل الإنتاجية المكملة لعمل المهاجرين، (أي العمال المحليين من ذوي المهارات العالية وربما من يملكون رأس مال) الذين سيزداد معدل دخلهم. كما سيستفيد المشترون للمنتجات والبضائع التى ينتجها المهاجرون وكذلك من خدماتهم. أما الخاسرون، فقد يكونون العمال المحليين من ذوي المهارات المتدنية حيث سينافسهم المهاجرون على فرص العمل وهذا بالتالي سيخفض من أجورهم". (سميث وإدمونستون Smith and Edmonston ١٩٩٧:٥).

أظهرت الدراسة الاقتصادية التي أجرتها لجنة المجلس القومي للبحوث أن التأثير السلبي للهجرة على أجور وفرص عمل المجموعات المحلية المتنافسة كان صغيرًا نسبيًا. (سميث وإدمونستون Smith and Edmonston 1997:7)، ولكن أكد بعض خبراء الاقتصاد الأمريكيين، أن التأثيرات السلبية على اقتصاد المجتمعات المستقبلة وعلى أجور العمال المتنافسين أكثر خطورة من ذلك. قدّر كل من هاتون ووليامسون (Hatton and Williamson) أن تأثير الهجرة على الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٩٧٩ و١٩٩٥ يمكن حصره ضمن سيناريوهين: افترضا في السيناريو الأول أن رأس المال ثابت، وفي الثاني افترضا تغيرًا في رأس المال نتيجة لعوامل متعددة. كانت النتيجة أنه في السيناريو الأول، أنقصت الهجرة أجور المواطنين من العمال ذوي الكفاءة العالية بنسبة ٢,٥% ومن ذوي الكفاءة المتدنية بنسبة ٤,٦%. أما في السيناريو الثاني فقد ارتفعت أجور العمال ذوي الكفاءة العالية بشكل هامشي، بينما انخفضت أيضًا أجور العمال ذوي الكفاءات المتدنية بنسبة ٤,٦%. (هاتون ووليامسون Hatton and Williamson 2005:304-306-317-318).

يشير بورجاس (Borjas) بأن هناك سمة واضحة بين مجموعات المهاجرين بعد عام ١٩٦٥، ألا وهي تراجع الكفاءات. فمع استبدال القادمين من غرب أوروبا ليحل محلهم القادمون من آسيا وأمريكا اللاتينية ظهر الفارق الاجتماعي والاقتصادي والمستوى التعليمي بين تلك المناطق واضحًا في تدني المهارات وازد الفقر بين المهاجرين. (بورجاس Borjas ١٩٩٠؛١٩٩٩). ولكن، تحليلات بورتز ورومباوت (Portes and Rumbaut) تختلف مع المقولة السابقة بالنسبة للمؤهلات التعليمية للمهاجرين. (2006:67-76). ولقد وجد بورجاس حديثًا، أنه ما بين عام ١٩٨٠ و٢٠٠ لم تؤثر الهجرة على متوسط أجور القوى العاملة، ولكنها أدت إلى خفض ٥-١٠% من أجور العمال ذوي الكفاءات المنخفضة. (بورجاسBorjas 2006). ووجد بورجاس أيضًا أن العمال الأكثر تضررًا من الهجرة كانوا الأقليات، خاصة العمال السود الذين هم بالأصل يحصلون على أجور منخفضة. (انظر أيضًا بورجاس Borjas 2001) على النقيض من ذلك لم يجد الخبير الاقتصادي الأمريكي كارد (Card) أية آثار سلبية على العمال الأمريكيين نتيجة للهجرة. (كارد Card 2005).

يجرى أيضًا خبراء الاقتصاد الأستراليين دراسات عن الهجرة منذ سنوات عديدة، حيث إنها كانت المحرك للنمو الاقتصادي في أستراليا منذ الأربعينيات. (وودن Wooden ١٩٩٤، فوستر Foster 1996). وقدم فوستر تحليلاً ذكر فيه:

"أن الهجرة تؤثر على جانبي العرض والطلب في الاقتصاد؛ فالمهاجرون يساعدون على خلق فرص عمل ويشغلونها ويدفعون الضرائب ويقدمون طلباتهم للحكومة؛ ويأتون بتمويلات مالية من الخارج ويساهمون في زيادة الصادرات والواردات. لكن بعيدًا عن وجود المهاجرين، كما تشير أدلة البحث، فإن الجانب المؤثر في العرض والطلب، في الواقع، يوازن

بعضه بعضًا بشكل متقارب، حتى إنه لا يمكن ضبط سوى تأثير هامشي على أي من مؤشرات الاقتصاد الأساسية.. لدرجة أن أيًا من القياسات المعتادة التي تعتمد على قياس صحة الاقتصاد، تكشف أن الهجرة كانت مفيدة بشكل عام بالنسبة للاقتصاد الأسترالي، وعلى إتاحة فرص عمل وعلى دخل السكان الأستراليين". (كاستلز وشركاه .Castles et al 1998:73).

وقد جدت دراسة أجرتها وزارة الداخلية البريطانية، أن الأدلة التي تشير إلى تضرر السكان المحليين نتيجة للهجرة ضئيلة جدًا. هناك دعم كبير لوجهة النظر، التي ترى أن المهاجرين يخلقون فرص عمل جديدة ويملأون العجز في سوق العمل ويحسنون معدلات الإنتاج ويقللون من ضغوط التضخم. (جلوفر وشركاه .Glover et al 2001، انظر أيضًا دستمان وجليتز Dustmann and Glitz 2005).

وقد فوض مجلس اتحاد النقابات التجارية حديثًا دراسة وجدت:

"أن التأثير الإجمالي للهجرة على الاقتصاد محدود، ولكنه إيجابي. فالعمال المهاجرون يساهمون في دفع الضرائب أكثر مما يحصلون على فوائد وخدمات، كما تؤدي الهجرة، على الأرجح، إلى زيادة معدلات فرص العمل وإلى رفع أجور العمال المحليين. قد تكون الهجرة سببًا في ازدياد عدم المساواة في الأجور في هذه الدولة، ولكن الأدلة ليست قاطعة.. إن الإجابة الوحيدة المناسبة للرد على أسباب هذه المشاكل الصغيرة التي حدثت بسبب الهجرة، هي المطالبة بحقوق متساوية لكل من العمال المهاجرين والمحليين". (TUC 2007).

من الواضح أن خبراء الاقتصاد منقسمون فيما يخص فوائد وعيوب الهجرة. ومع ذلك، يبدو أن ما يؤكد على النتائج الإيجابية لها، يظهر واضحًا في حماس العديد من الحكومات على تشجيع الهجرة الاقتصادية. بالرغم من

أنهم يؤكدون على جذب العمالة ذات الكفاءة العالية، إلا أن هناك أيضًا طلبًا متزايدا على العمالة ذات الكفاءة المتدنية- وهو طلب تم تلبيته في أوروبا من خلال مزيج من الانتقال بين دول الاتحاد الأوروبى (خاصة بولندا ورومانيا ودول أخرى انضمت حديثًا) وقوانين التوظيف المؤقت والرضا الصامت عن الهجرة غير الرسمية حيث يبدو أن الهجرة غير الرسمية في الولايات المتحدة هي المصدر الأساسي للأيدي العاملة المهاجرة ذات المهارات المتدنية.

الاقتصاد السياسي الجديد وتغير ديناميكيات القوى العاملة:

يشير البحث الذي قدمناه في هذا الفصل إلى الأهمية المستمرة والمتزايدة لهجرة الأيدي العاملة في دول الاقتصاد المتقدم. كما بيّنا أن العمال المهاجرين يلبّون أنواعًا خاصة من احتياجات العمل. وكثيرًا ما يعانون من صعوبات اقتصادية واجتماعية، ولكن ما فشلت في توضيحه تحليلات البيانات الرسمية لسوق العمل، هو الديناميكية المعقدة لتغير القوى العاملة. في الفصل الثالث، أكدنا أن العولمة هي السياق الحاسم للهجرة في القرن الحادي والعشرين؛ فالتغييرات في أوضاع العمل والحالة الاجتماعية للعمال في دول الاقتصاد المتقدم يمكن فهمها بالكامل، فقط، من خلال تحليل إعادة الهيكلة العالمية للاستثمارات العالمية والإنتاج والتجارة والأسلوب الذي استخدم لتغيير الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول المرسلة والعابرة والمستقبلة للمهاجرين.

أمدتنا دراسة حديثة بنظرة شاملة عن مراحل الاقتصاد السياسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. (شيريب وآخرون .Schierup et al 2006:240-246). ففي دول الاقتصاد الصناعي تميزت المرحلة الأولى في الفترة ما بين عام ١٩٤٥ إلى حوالي عام ١٩٧٣ بالتوسع الهائل في الإنتاج

في مصانع ضخمة؛ حيث كانت تتركز الآلاف من الأيدي العاملة مما ساعد على إنشاء نقابات عمالية قوية، كانت تتفاوض مع أصحاب العمل من أجل الحصول على أجور وأوضاع عمل أفضل للعمال، بينما كانت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية تؤمن العمال وعائلاتهم من خلال فرض شروط وأحكام الرعاية الصحية الاجتماعية. مع تزايد توظيف العمال المهاجرين أصبحوا يميلون للحصول على أعمال في مصانع تابعة للنقابات- ولو أنها،عادة ما، تكون في مراكز أقل داخل تلك المصانع- ولكنهم تمكنوا من الاستفادة من مزايا المرتبات العالية وضمان شروط لرعاية اجتماعية قوية.

ظل هذا المنهج ناجحًا طوال التوسع الاقتصادي في دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، ولم يلق سوى منافسة دولية ضعيفة. ولكنه واجه بعض الصعوبات في السبعينيات مثل الركود الاقتصادي وازدياد المنافسة من الدول الآسيوية وانخفاض في احتياطي الأرباح الذي أدى إلى "المرحلة الثانية"؛ التي ارتكزت على تقسيم دولي جديد للأيدي العاملة. حيث تم نقل الإنتاج المكثف للعمل إلى المناطق الاقتصادية التي ترضى بأجور قليلة. بينما توقف توظيف العمالة الأجنبية في دول الشمال. وأدى ذلك إلى غلق العديد من "المصانع التي أحاطها الصدأ" كما أصاب النقابات العمالية القوية. شجعت حكومات اليمين الجديد على إعادة البناء في فترة الثمانينيات (مثل حكومة تاتشر في المملكة المتحدة وريجان في الولايات المتحدة) مما مهد الطريق للتراجع في حقوق العمال. كما أدى تحرير الاقتصاد و"الولايات الصغيرة"، إلى تغيرات اجتماعية كبيرة مثل ظهور فئة العمال الفقراء في الولايات المتحدة- ملايين من الناس العاملين ولكنهم لا يحصلون على دخل يكفل لهم الصعود من هاوية الفقر ولم يعد لهم الحق في الحصول على ميزات الإعانة الاجتماعية. كانت سياسات منع الهجرة أحد جوانب هذه النقلة في أوروبا، على الرغم، من بقاء المهاجرين الذين كانوا موجودين من قبل والذين كثيرًا ما عانوا من البطالة والإقصاء الاجتماعي.

ومع ذلك، وبحلول التسعينيات، أدى نجاح العولمة الليبرالية الجديـــدة إلى مرحلة جديدة ثالثة لدول الاقتصاد المتقدم حيث أعيد تشغيل ورش العمل وأشكال أخرى من الأعمال الاستغلالية. وقـــد أدت التحـــولات الاجتماعيـــة المجحفة في الجنوب إلى ظروف اقتصادية ساهمت في هجرة كل من العمال ذوي الكفاءات العالية والمتدنية إلى الشمال. (شيرب وشركاه .Schierup et al (2006: 243-244).

وتوافق ذلك مع الطلب الجديد إلى العمالة المهاجرة، كما ذكرنا ســـابقًا اختلف "سياق الاستقبال" (بورتز ورونباوت Portes and Runbaut 2006:92-93) للمهاجرين الجدد اختلافًا تامًا عما سبق، حين استقبلت تلك الدول المهاجرين في الستينيات والسبعينيات. فالسياسة الجديدة التي اعتمدت على ســـوق حـــر وعدم تدخل من الدولة لم توفر سوى حماية ضئيلة للعمال المهاجرين، إضافة إلى ضعف النقابات وتجزئة سوق العمل ممـــا مهـــد الطريـــق لممارســـات الاستغلال في العمل وتواجد المجتمعات العرقية بقدراتها المختلفة والمتنوعة لمساعدة المهاجرين الجدد في البحث عن عمل.

من المهم أيضًا عدم تمجيد الماضي؛ فالعمال المهاجرون فـــي حقبـــة الستينيات والسبعينيات كانوا دائمًا في أوضاع اقتـــصادية وقانونيـــة ســـيئة وعرضة للاستغلال. ومع ذلك، فإن ديناميكيـــة القـــوى العاملـــة فـــي دول الاقتصاد المتقدم اعتمدت وارتكزت على تفشي وانتشار العلاقات التي تفرق بين العمال على أساس العرق والأصل والجنس مما أدى إلى أشـــكال مـــن العمل معقدة وغالبًا ظالمة ومجحفة للمهاجرين والأقليات العرقية.

الأشكال الجديدة للعمل: التعاقد من الباطن؛ والعمل المؤقت؛ والعمل العرضي

أحد العناصر الرئيسية لممارسات العمل الليبرالي الجديد هـــو الـــدفع لتحويل العمال المأجورين الذين يتمتعون بحماية قانون العمـــل والاتفاقيـــات

الجماعية المنظمة إلى "متعهدين" مستقلين لا يتمتعون بأي ضمان للعمل، ومن المفترض أن يشتروا أدواتهم ومعداتهم الخاصة بالعمل، وتحمّل جميع مخاطر الحوادث والمرض أو ندرة فرص العمل. (شيرب وشركاه Shierup et al. 2006 الفصل التاسع) أثرت الضغوط الناتجة عن أعمال المقاولات الحرة على أعمال مختلفة مثل تجار البناء وسائقي الشاحنات؛ ومصممي الجرافيك والمهندسين المعماريين. ومن الأمثلة الملفتة للنظر في الولايات المتحدة الأمريكية تلك الخاصة بسائقي "السيارات السوداء" في مدينة نيويورك الذين ينقلون السياح والإداريين من وإلى المطارات. فبعد أن كانوا من الموظفين المأجورين أصبح عليهم الآن شراء السيارات الفخمة الغالية "بالدين" وتحمل كافة تكاليف التشغيل مع عدم ضمان فرص العمل. وكانت النتيجة هي نقص في الدخل وزيادة قصوى في ساعات العمل، وكان معظم السائقين من جنوب آسيا. وقد تأثروا بشدة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، ليس فقط بسبب الانخفاض الحاد في فرص العمل ولكن أيضًا بسبب تزايد العدوانية نحوهم من قبل الزبائن والسلطات. (نس Ness 2005:130-180).

من الطرق الأخرى التى يتبعها أصحاب العمل لزيادة التحكم في الموظفين من المهاجرين وتقليل فرص المطالبة بتحسين الأجر وأوضاع العمل هي توظيفهم بشكل مؤقت. وجدت الـ OECD أن احتمال توظيف المهاجرين بصورة مؤقتة أكبر بكثير من توظيف السكان من المواطنين المحليين في جميع الدول الأوروبية المستقبلة للهجرة. (ما عدا النمسا وسويسرا) ففي إسبانيا تبلغ نسبة الأجانب الذين يعملون بشكل مؤقت ٥٦% مقارنة بـ ٣٠% من السكان المحليين وفي البرتغال وبولندا وفنلندا يؤثر العمل المؤقت على ٣٠% من الأجانب. (OECD 2007:75-76) فالفكرة القديمة عن المهاجرين كمرؤوسين وتابعين هي المسيطرة، كما أن مرونة القوة العاملة من الواضح أنها لم تنته أو تمت.

أدى التحرر الاقتصادي إلى رفع القيود القانونية عن عمليات التوظيف وتقليل عمليات التفتيش في أماكن العمل التي تنفذها السلطات المعنية بسوق العمل. وقد سمح هذا بالتوسع الكبير في التوظيف العرضي، غير الرسمي أي العمل بالأجر بالساعة وبأجر يتفق عليه أو القيام بعمل معين لفترة قصيرة محددة، وليس بشكل دائم. وقد أثر هذا على المهاجرين، خاصة على الشباب والنساء. تشمل هذه الوظائف العرضية غير الرسمية مجالات مثل أعمال النظافة وتجهيز الأطعمة وغيرها من المجالات التي تختص بتوفير الخدمات وكذلك في التشييد والبناء وفي صناعة النسيج والملابس. لم تعد العديد من الشركات الكبرى تهتم بالعمل المباشر في عملية الإنتاج ولكنها تتعاقد بتوكيلات من الباطن مع شركات أصغر تعمل في نفس المجال في سوق العمل وتسمح بقدر عال من التعامل بشكل غير رسمي وبعدم التقييد بأوضاع وظروف عمل مناسبة. وهكذا تسعى هذه الشركات الكبيرة للاستعانة بمصادر خارجية عبر تلك التوكيلات للحصول على أقصى حد من المرونة. إذن فالاحتفالات المتكررة عن ازدياد المشاريع التي تتعاقد مع الفئات العرقية في حاجة لأن ينظر إليها في سياق من هذا النمط.

العاملات من النساء المهاجرات:

في الفصل الثاني لخصنا بعض المناقشات عن النظريات المطروحة حول الجنس والهجرة. فمنذ عام ١٩٨٤ أكد موروكفازيك Morokvasic أن النساء المهاجرات من المناطق الخارجية الهامشية إلى دول الغرب الديمقراطية:

هن بمثابة مخزون جاهز من الأيدي العاملة ولكنهن في الوقت ذاته الأكثر تعرضًا للأذى والتهديد، كما أنهن الأكثر مرونة، على الأقل في البداية، والأقل مطالبة بأي حقوق. فقد تم إدراجهن في أسواق العمل التي

تفرق بين الرجال والنساء في الفئة الدنيا في صناعات التكنولوجيا العالية وفي أرخص أقسام هذه القطاعات الصناعية التي تعتمد على أيد عاملة كثيرة بأجور زهيدة كي تتحمل منافسة ما يماثلها من الصناعات. (موركفازيك Morokvasic 1984:886)

مازال الوضع اللاإنساني والمتدني للنساء المهاجرات مستمرًا حتى اليوم، فقد وجدت الـOECD أن النساء المهاجرات بشكل عام هن أقل المجموعات حظًا في سوق العمل.. على السواء وبالمقاييس المطلقة، وحتى بالنسبة للسيدات من المواطنات المحليات. (OECD 2007: 81-82). حتى إن المواطنات من الإناث المحليات أكثر تعرضًا للمعاملة السيئة والحرمان من الحقوق مقارنة بالرجال بسبب عوامل متعددة، منها افتراض أصحاب العمل أن النساء لسن مسئولات بالدرجة الأولى عن كسب رزق العائلة؛ أو أنهم يتوقعون بأن النساء سيعملن لمدة مؤقتة لحين زواجهن؛ أو أن النساء يفضلن العمل بدوام جزئي لرعاية أسرهن؛ أو أن ثمة مواصفات معينة في العمل تتطلب مهارات ذكرية لا تتمتع بها المرأة؛ أو شبكات التوظيف الاجتماعية التي تشترط أن يكون العاملون من جنس واحد؛ أو التمييز على أساس الجنس. (قارن مع شروفر وآخرين Schrover et al. 2007) تواجه النساء المهاجرات هذه العوامل المجحفة والمؤذية كلها، بالإضافة إلى الصور النمطية من التمييز العنصري الذى يخص بالذات أجناسًا عرقية معينة، كما أنه كثيرًا ما يتسم وضعهن القانوني بالضعف وعدم الشرعية.

وهكذا كما رأينا، فالنساء المهاجرات تعانين من ظروف سيئة بفعل آليتين متشابكتين، وأما الرجال المهاجرون فيتأثرون بالقطع أيضًا من مجموعة العوامل الثانية، ألا وهي التفرقة العنصرية والعرقية والإقامة غير الشرعية. وقد تعانى المهاجرات من انخفاض في الأجور ومن الوضع المهني المتدني مقارنة بالنساء المواطنات. (براون وميسرا Brown and Misra 2003:489).

الموضوع الأساسي الذى يجب دراسته هو كيفية تفاعل العوامل العرقية والجنسية في أوضاع عمل معينة. أحد الأساليب التى يمكن الاعتماد عليها، هو النظر إلى كيفية تكون البيئة الملائمة العرقية، (والتي غالبا ما تستخدم لدراسة المقاولين الملتزمين) ومدى تأثير عامل الجنس في ذلك. مرجع شروفر وآخرين Schrover et al 2007 مفيد لدراسة هذا الموضوع. هناك طريقة أخرى وهي تفحص ودراسة "مدى تداخل" تلك العوامل في القطاعات المختلفة مثلما فعل براون وميسرا Brown and Misra 2003 في دراستهما عن العرق والجنس في سوق العمل الأمريكى.

على عكس النظريات الليبرالية الحديثة عن سوق العمل والتي تقول أن الاختلاف في الوضع المهنى سببه تباين مستويات رأس المال البشرى. (براون وميسرا Brown and Misra 2003:506) تشير العديد من الدراسات إلى أهمية العرق والجنس والمستوى الاجتماعي والتوجه الجنسي في تحديده. فالوضع المهني الخاص بالنساء المهاجرات (السيئ في العادة) مهم في صناعات معينة مثل صناعة الملابس. أظهرت دراسة أمريكية أن وضع النساء الملونات متدن ويختلف في أسواق العمل المحلية مقارنة بالنساء من البيض والرجال الذين هم من نفس العرق، مما يجعل عمليات إعادة البنية الاقتصادية تؤثر على كل مجموعة بشكل منفرد وخاص. (براون وميسرا Brown and Misra 2003:497). كما أظهرت الدراسة أدلة تشير إلى تزايد عدم المساواة وانعدام العدل في الأجور بين البيض والسود ومن هم من أصول لاتينية؛ وكذلك بين مجموعات العمال من ذوي الكفاءات العالية والمتدنية. (براون وميسرا Brown and Misra 2003:496). كما وجد تحليل عن إحصاء لأسواق العمل الأوروبية أن:

هناك فصل في الوضع المهني بين مواطني الاتحاد الأوروبي ومواطني العالم الثالث من المهاجرين على أساس الجنسية والعرق والجنس

والوضع القانوني فأغلب مواطني العالم الثالث من المهاجرين يتم تعيينهم في وظائف قد تعرضهم للمخاطر ولا تتطلب مهارات عالية وبأعمال بأجور زهيدة في قطاعات متوسطة أو منخفضة....كما أن هناك فروقا حادة في الأجر بين الرجال والنساء. وهذا يمكن تفسيره، جزئيًا، إلى تواجد النساء غير المتناسب في قطاعات عمل تدفع أجورًا زهيدة مثل: خدمات النظافة والخدمات المنزلية بالإضافة إلى أن معظم الوظائف التي تشغلها النساء هي بدوام جزئي أو عرضي، كما تتركز أعمالهن في القطاعات غير الرسمية من سوق العمل. (أيرس وباربر ٣٠: ٢٠٠٦ Ayres and Barber).

كما أشارت تلك الدراسة إلى الظروف الخاصة السيئة والحرجة التي تعاني منها النساء والأطفال والتي تعرضهم لمخاطر تجارة تهريب البشر التي قد تؤدي إلى العمل المنزلي الإجباري والعمل بالورش الاستغلالية وفي الدعارة. فهناك ما بين ١٢٠٠٠٠ إلى ١٧٠٠٠٠ شخص يتم تهريبهم إلى داخل الاتحاد الأوروبي كل عام؛ ويعمل ما بين ٧٥-٨٠% منهم بالدعارة.ى يبدو أن الدعارة في الزمن الحاضر أصبحت ركنًا عرقيًا خاصًا بالمهاجرين في أوروبا. من المقدر أن حوالي ٨٠% من مجموع نصف مليون شخص من المهاجرين متورطون بالعمل في الدعارة. (أيرس وباربر 2006:30 Ayres and Barber).

أصبح توظيف النساء المهاجرات في العمل المنزلي جزءًا من قطاع الأعمال التي تتسم بالعرقية والتمييز الجنسى، وثمة توسع ملحوظ بالفعل في هذا المجال في السنوات الأخيرة في جميع دول الاقتصاد الصناعي المتقدم. (أندرسون Anderson 2000، كوكس Cox 2000). وهنا نجد تداخل المعتقدات بأن رعاية الأطفال والأعمال المنزلية من اختصاص المرأة مع الصورة النمطية للتمييز العنصرى الذي ينظر للأقليات العرقية على أنها من الخدم.

على مر التاريخ اشتغلت الأقليات العرقية بالأعمال المنزلية، وقد أثـر العرق والجنسية والوضع القانوني للمهاجرين في بناء معتقد أن مـن يعمـل بالخدمة المنزلية هم "الآخرون" الذين لا يستحقون الحـصول علـى أجـور أو ظروف عمل أفضل. فظروف العمل غير الرسمية تعطي المجال والحرية لأصحاب العمل لاختيار المتقدمين للعمل حسب تفضيل شخصي في تحديـد الأجر وأسلوب معاملة العاملين التي تتم عادة بناء علـى الميـل والتحيـز الشخصي. (براون وميسرا Browne and Misra 2003:502).

لقد أصبح مجال العمل المنزلي ملجـأ خاصـًا بالنـساء المهـاجرات (شروفر وشركاه Schrover et al. 2007:536-537)، فبالرغم من سوء ظـروف العمل إلا أنهن يجدن أنها فرصة للقيام بأي عمل. كمـا أن هنـاك احتمـال المبيت في منازل من يستخدموهن وهذا يعتبر في نظر أسرة المرأة العاملـة كملجأ لها. تتسم الخدمة في المنازل بتسلسل هرمي في مجال الأعمال التـي يطلب منهن القيام بها وكيفية توظيفهن وهل هي بشكل رسمي أم لا. فلكـل مجموعة من هذه الأقليات وضعها القانوني الخاص والمختلف عن غيرها من المجموعات. فمثلاً يفضل البعض تعيين العاملات الفلبينيات بسبب مستواهن التعليمي المتقدم ومعرفتهن باللغة الإنجليزية، بينما البعض الآخـر رفـض توظيفهن لأنهم يظنون، بأنهن لن يتهاون في الدفاع عن حقوقهن غالبًا، تتكون وكالات التوظيف وتساعد على تكاثر هذه التسلسلات الهرمية عبر توظيفهن بشكل رسمي، ولكنها تتكون أيضًا بشكل متزايد من خلال ممارسات وكالات التوظيف والشبكات الاجتماعية التي أصبحت جزءًا لايتجزأ من اقتصاد غير شرعي يتغذى على الهجرة غير الشرعية القادمة من أفريقيا وآسيا وأمريكـا اللاتينية وكذلك من دول شرق أوروبا ودول الاتحـاد الـسوفيتي الـسابق. (جردن ودرفل Gordon and Duvell 2002).

قد يكون عمل النساء المهاجرات في المنازل نتيجة لزيادة فرص العمل بالنسبة للغالبية العظمى من المواطنات ذوات الكفاءات العالية أو من ذوات الياقات البيضاء فقد حرر توظيف الخادمات الأجنبيات النساء في إيطاليا والولايات المتحدة وسنغافورة، من الأعمال المنزلية ومن رعاية أطفالهن. (هوانج وشركاه ٢٠٠٥ .Huang et al) وقد تأخذ هذه الظاهرة منحى آخر حين تقوم الخادمات الأجنبيات أنفسهن بتوظيف خادمات في موطنهن الأصلي لرعاية أطفالهن. وقد يعني هذا تحسناً في مستوى المعيشة والتعليم ولكن على حساب المشاعر العاطفية السامية التي تربط الأمهات بالأطفال.

نمو الاقتصاد غير الرسمي:

من أكثر الأنماط المأسوية- وربما المفاجئة- التي تورط بها العالم في العشرين سنة الماضية، هي نمو اقتصاد غير رسمي أو غير شرعي في الدول المتقدمة. في الماضي، كانت ممارسات التوظيف غير الشرعية مرتبطة بالدول النامية في الجنوب حيث اضطر الناس لعدم انتظام فرص العمل في كل من القطاع العام والخاص، إلى البحث عن مصدر رزق عبر إنتاج صغير أو عن طريق التجارة. وقد أدت الليبرالية الحديثة وتحرير الاقتصاد إلى ازدهار الأعمال غير الشرعية في أسواق عمل كانت في السابق شديدة الانضباط والتنظيم والشرعية. فجميع الأنماط التي جئنا على ذكرها سابقًا: المقاولة من الباطن والعمل المؤقت والعمل العرضي وأوضاع العمل الخاضعة للتمييز العنصري والجنسي يمكن جمعها تحت مفهوم وصفة "انعدام الشرعية" التي يعرفها نس Ness بأنها: "إعادة توزيع العمل في قطاع اقتصادي شرعي ونظامي إلى قطاع اقتصادي جديد غير شرعي وغير رسمي" (نس Ness 2005:22).

بالرغم من أن الاقتصاد غير الرسمى يمكن أن يؤثر على السكان المحليين كما أثر على المهاجرين إلا أن الهجرة غير الرسمية كانت العامل الأساسي لنموه وازدهاره. ويتضح ذلك بشكل خاص في الولايات المتحدة، حيث بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين ١٢ مليون مهاجر طبقًا للأرقام الرسمية. (باسل ٢٠٠٦ Passel) كان معظمهم من المكسيك، كما أن ثمة مهاجرين آخرين من دول أمريكا الوسطى والكاريبى يعملون في أعمال تتطلب مهارات متدنية- على الرغم من أن قانون تنظيم الهجرة المتسامح في الولايات المتحدة يعنى أن المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة غالبًا، يعتبر توظيفهم قانونيًا. أما في أوروبا فتقديرات أعداد السكان غير الشرعيين أقل دقة، حيث يصل ما بين ٥ إلى ٧,٥ مليونًا (أيرس وباربر Ayres and Barber 2008:29، دوفل 2005: جدول Duvell 2.1). يجادل بعض الساسة الأوروبيين أن الهجرة غير الشرعية هي السبب في ازدهار العمل بشكل "غير رسمي" ولكن مراقبين من الجانب الآخر، يعتقدون أن السبب هو العكس تمامًا: فتحرير الاقتصاد وممارسات أصحاب العمل ساعد على خلق وظائف غير رسمية بشكل غير شرعى وكان عاملاً لجذب المهاجرين غير الشرعيين. (ريناري Reynari 2003). وينطبق ذلك بشكل واضح على جنوب أوروبا. ولكن العمل غير الرسمي أصبح منتشرًا في مناطق أخرى على سبيل المثال في الزراعة والنظافة وتحضير الأغذية والأطعمة في بريطانيا، بالإضافة إلى الخدمات الأمنية ومراقبة المرور- وهاتين الخدمتين الأخيرتين تطورتا بتفويض من السلطات العامة إلى مقاولين فرعيين للعمل فيها.

كان ينظر إلى العمل بشكل رسمي في سوق العمل الألمانى منذ زمن طويل على أنه نقيض للاقتصاد غير الشرعي أو الاقتصاد الأسود الذي كان متفشيًا في جنوب أوروبا، ولكن بعد أن ازداد الميل نحو العمل وفق مشاريع صغيرة وتحرير الاقتصاد والمقاولات العرضية والمقاولات من الباطن،

تم فتح المجال للأعمال غير الرسمية في ألمانيا أيضًا، كما وجـدت إحـدى الدراسات، التي قام بتكليفها الاتحاد الأوروبي باعتبار أن ألمانيا واحدة مـن أعضائه:

لم يعد العمل غير الرسمي في ألمانيا مقتصرًا على الأجانب المقيمين بشكل غير شرعي، ولكن أصبح يمارسه أيضًا، وبصورة متزايدة، الأجانب المقيمون بشكل شرعي أو الشباب المجنسين الذين هم من أصـول تركيـة.. ارتبط هذا الاتجاه بازدياد عام "للعمل في الاقتصاد الأسود"....ففـي بعض الحالات في ألمانيا يرى العاملون ضرورة العمل في القطاع غير الرسمي من سوق العمل كي يدعموا الدخل الضئيل الذى يحصلون عليـه مـن المعونـة الحكومية ولكسب العيش الذي توفره لهم الأعمال غيـر الرسـمية لتفـادي الاعتماد على المعونة العامة. في حالات أخرى، يرجع سبب العمـل بـدون تصريح إلى الوضع القانوني غيـر المـستقر حيـث إن تـصريح الإقامـة يشمله الحصول على تصريح عمل. لذلك لا يجد العاطلون عن العمـل مـن ذوي الكفاءات المتدنية سوى الأعمال غير الشرعية لكسب العيش. (ويلبـر ولاشر 1999:53 Wilper and Laacher).

أصبح العمل غير الرسمي جزءًا حاسمًا في الاقتصاد السياسي العالمي الجديد، وكثيرًا ما يكون حيويًا لبقاء صناعات معينة في الدول ذات الاقتصاد المتقدم. كما يشير نس Ness:

فى الوقت الحاضر، تم استبدال الأعمال الشرعية التي كـان سـوق العمل معتمدًا عليها في أسواق العمل بأعمال تتصف بأجور زهيدة وبظروف عمل دون المستوى، غالبًا، ما تكون في الخفـاء. لـذلك "فالأعمـال غيـر الرسمية" لا تمثل تدهورًا وتراجعًا في الصناعة وإنما تمثل مؤشرًا على إعادة بنائها بشكل أفقى، وغالبًا ما يكون الهدف المحافظة على المرونـة وزيـادة

القدرة على التكييف والتنافس في الأسواق المحليـــة والوطنيـــة والعالميـــة. (نس 2005:23 Ness).

تقسيم "تجزئة" سوق العمل:

حينما نعيد تجميع الأشكال المتنوعة لإعادة تشكيل القوى العاملة التـــي أتينا على ذكرها في هذا الجزء نجد أنها كانت نتيجة لعملية "تقسيم أو تجزئة سوق العمل"؛ وهذا يعنى أن فرص الحصول على عمل لم تعد مقتصرة على رأس المال البشري فحسب (أي المستوى التعليمي والكفاءات) ولكن أيـــضًا على الجنس والعرق والأصل والوضع القانونى. فأحيانًا يولد الوضع القانوني الحرج للكثير من العمال الأجانب امتعاضًا وغضبًا لدى العمال المـــواطنين الذين يخشون من تدني أجورهم وظروفهم في العمل. بالإضافة، قد ينتمـــي العاملون من المهاجرين إلى أقليات عرقية موصومة من خـــلال معتقـــدات أيديولوجية تتسم بالعنصرية ومن خلال أفكار استعمارية راسخة. ومثل هـــذه العوامل قد تعززها مشاعر الاستياء والرفض للعمـــال الأجانـــب لأســـباب اجتماعية وثقافية (على سبيل المثال، العداوة للإسلام والمسلمين).

عملية تقسيم سوق العمل ليست حديثة؛ ففي فترة الـــستينيات، كانـــت التفرقة العنصرية في غرب أوروبا تتلخص في سياسات تفرضها القـــوانين التي تقيد توظيف وسكن العمال الأجانب من فئة عامل زائر، مما أدى إلـــى تركز المهاجرين في وظائف وقطاعات معينة في الاقتصاد (كاستلز وكوساك Castles and Kosak 1973). ويعتبر كولنز Collins أن أثر الهجرة على التنمية وعلى تقسيم الطبقة العاملة الأسترالية بعد الحرب العالمية الثانية، هـــو أحـــد الجوانب البارزة في تجربة الهجرة الأســـترالية. (كـــولنز Collins 1971:87) ووجد تقرير لوزارة العمل الأمريكية أن: "الوافدين الجدد إلى الولايات المتحـــدة يأتون بأوضاع قانونية مختلفة. وبدوره قد يصبح هذا التكاثر في الأوضـــاع

القانونية مصدرًا جديدًا لعدم تطابق المستويات الاقتصادية والاجتماعية" (وزارة العمل الأمريكيةUS Department of Labor 1989:18).

ومع ذلك، فإن أسلوب عملية تقسيم سوق العمل تغير بطرق معقدة ترتبط بجغرافية اجتماعية عالمية جديدة. ولقد أوضح ساسن Sassen في الثمانينيات، كيف عززت الاستثمارات الأجنبية ونقل أعمال التصنيع إلى الخارج المسارات الجديدة للهجرة إلى الولايات المتحدة. وقد ولدت شبكة المواصلات بين المدن العالمية وبين المناطق النائية في العالم إلى مفارقات، حيث تتواجد الأعمال والوظائف ذات الأجور العالية جدًا والمستفزة، إلى جانب ازدياد التشغيل في أعمال وخدمات صناعية ذات كفاءات متدنية، في صناعات تعمل في الخفاء وبصورة غير رسمية مثل تلك الظروف والأعمال المشابهة المجحفة بوضوح في دول العالم الثالث. لقد أصبح العمل بشكل عرضى وازدياد توظيف العمالة الأجنبية غير الشرعية سمة مميزة للمدن العالية الكبرى. وغالبًا ما ترتبط عملية التوظيف غير القانوني للمهاجرين مع تزايد نسبة البطالة بين المواطنين والمقيمين الشرعيين. فهؤلاء المقيمون بشكل شرعى ينتمون على الأرجح إلى الأقليات العرقية، فهم بالتالي الأكثر عرضة لأن يكونوا من الضحايا الذين فقدوا أعمالهم في الصناعات التي تم نقل عمليات إنتاجها إلى الخارج.

درس نس Ness، بعد مرور عشرين عامًا، تحول الجغرافية الاجتماعية في مدينة نيويورك (نس 2005: الفصل الثاني Ness). ففي بداية القرن العشرين كانت القوى العاملة المهاجرة من جنوب وشرق أوروبا عاملاً حاسمًا في نشأة صناعات الملابس والطباعة وتعليب اللحوم والبناء والتشييد وصناعة المواصلات. كانت الصناعة تتركز في "الأحياء العرقية" وجاء المهاجرون ليكونوا العمود الفقري وأساس حركة القوة العاملة في المدينة. وفي أواخر

القرن العشرين تم إعادة تشكيل تلك الصناعات التقليدية، حيث تم نقل معظم هذه الأعمال المنتجة إلى ولايات غير تابعة للنقابات في جنوب البلاد أو إلى الخارج مثل منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية وآسيا. وظهر العديد من الأعمال والوظائف الجديدة في مجالات البيع بالتجزئة؛ والخدمات الشخصية والخدمات التجارية. (انظر أيضًا والدنجر Waldinger 1996) وأصبح الاقتصاد الجديد مبنيًا بصورة كبيرة على أساس عرقي.

بشكل عام، انجذب الجنس الأبيض من المواطنين إلى أعمال ووظائف في مجال الخدمات بأجور عالية، وأما الأمريكيون الذين هم من أصول أفريقية ولاتينية من المولودين محليًا فقد شغلوا الأعمال التي تعتمد على تمويل القطاع العام... يميل المهاجرون لملء الأعمال والوظائف ذات الأجور الزهيدة التي تولدت في القطاعات الجديدة من الاقتصاد. وتعتبر الأعمال الأكثر تدنيًا وهي التي تتبع قطاع الخدمات، حيث الأجور المنخفضة التي لا توفر سوى القليل، أو ما يكاد لا يكفي لسد الظروف المعيشية المتدنية. تضم هذه الوظائف الجديدة: خدمات المواصلات الخاصة؛ والفنادق والمطاعم وتوزيع وتسليم البضائع والأمن وصيانة المباني وخدمات أخرى بأجور منخفضة (نس Ness 2005:17).

لم تعد الأعمال الجديدة تتركز في الأحياء العرقية، كما أصبحت المشاريع الجديدة، على الغالب، صغيرة جدًا، مما يجعل من الصعب تكوين نقابات عمالية (على الرغم من أن دراسة نس استكشفت أمثلة من نضال المهاجرين). فالسياسات الحكومية هي التي تشكل أسواق العمل الجديدة:

في الواقع هناك سياستان تتبعهما الدولة في تعاملها مع الهجرة: السياسة الرسمية التي تحد من الهجرة والتي تمررها الدولة لإرضاء الأحزاب السياسية التي تفرضها الدوائر الانتخابية المعادية للهجرة. والثانية، وهي السياسة الواقعية التي تسمح بتدفق مستمر من المهاجرين إلى البلاد لإرضاء

الدوائر الانتخابية المتحدة التي تبحث عن عمالة رخيصة. وهذا يخلق أفضل الأوضاع لأصحاب الأعمال؛ فمن جهة، هناك دائمًا عمالة رخيصة متاحة لاستخدامها ومن الجهة الأخرى، يزيد الوضع غير القانوني للمهاجرين، من نفوذ أصحاب الأعمال وتحكمهم في العمالة المهاجرة في جميع أوجه التعامل والعلاقات. (نس Ness 2005:15).

وجد إحصاء تعداد السكان لعام ٢٠٠٠ أن هناك ٢,٩ مليون مهاجر في مدينة نيويورك من أصل ٨ مليون نسمة (أي بنسبة ٣٦%)، وأنهم يمثلون مالا يقل عن ٤٧% من القوى العاملة في المدينة. بالإضافة لذلك يشكل المهاجرون ٦٢% من العمالة ذات الأجور الزهيدة. (أي بأجر ما بين ٥,١٥-٧,١٠ دولار أمريكي في الساعة). من الملاحظ أن القوى العاملة العرقية الجديدة متنوعة للغاية، حيث إن هناك وافدين جددا من كل القارات. وقد تم استبدال السيدات الإيطاليات والروسيات اللواتي كن يعملن في خياطة الملابس في منطقة "الجانب الشرقي الأدنى" Lower East Side بسيدات من الصين وأمريكا اللاتينية يعملن في ورش جديدة استغلالية في منطقة القرية الصينية Chinatown وحديقة الغروب Sunset Park. أما أسوأ الأعمال فيشغلها المهاجرون غير الشرعيين الذين لا يملكون أية أوراق رسمية، مثل المهاجرين من جمهورية الدومينيكان والمكسيك ومن الغرب الأفريقي الفرنسي الذين يتنافسون على أعمال ووظائف غير مستقرة واستغلالية مثل عمال السوبر ماركت وسائقي توصيل الطلبات وعمال المطابخ. (نس Ness 2005).

من الممكن أن نرى مثل تلك التغيرات التي حدثت في مدينة نيويورك في كل مكان، وكل حالة من الحالات تتصف وتتميز بصفات خاصة، لأسباب وأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية في كل من الدول المرسلة والمستقبلة

للمهاجرين، بالإضافة إلى ما يتصف به أصحاب الأعمال والعمال. ولكن من الممكن أيضًا رؤية أنماط متكررة، مما يشير إلى وجود ترابط بين التجارب الخاصة والتحولات العالمية.

فلنأخذ على سبيل المثال صناعة البناء في برلين، فبعد توحيد ألمانيا في عام ١٩٩٠ ونقل مقر الحكومة إلى برلين، مرت المدينة بفترة غير مسبوقة من الازدهار في التشييد والبناء. ومع ذلك، في عام ١٩٩٦ كان ٢٥% من العاطلين عن العمل في برلين عمال بناء سابقين، فبعض أصحاب الأعمال استعانوا بعمال من بولندا جاءوا عن طريق تصاريح عمل مؤقتة. وكان هناك اختيار آخر، وهو تعاقد من الباطن في بعض الأعمال مع شركات برتغالية استطاعت جلب عمالها (بأجور رخيصة) عن طريق الاتفاق بين دول الاتحاد الأوروبى التي تمنح حرية الحركة للأعضاء في داخلها. بالإضافة لذلك، كان هناك العديد من العمالة التي تأتى يوميًا من المنطقة النائية في براندنبورج الموجودة في ألمانيا الشرقية السابقة. خلق هذا التنافس الكبير أضرارًا جسيمة لعمال البناء التابعين للنقابات، فقد كان العديد منهم من السكان الأجانب المقيمين منذ فترة طويلة في برلين. ففي النظام الألماني القديم من التعاقد في أعمال طويلة الأجل، كانت النقابات والشركات أماكن لتواصل واندماج الأعراق المختلفة، وكانت العنصرية ضد المهاجرين غير ملموسة، مقارنة بمناطق اجتماعية أخرى. وقد أدى تراجع وتلاشي هذا النموذج واستبداله بنظام المقاولين وعقود مع العمال إلى آثار سلبية على الاندماج الاجتماعي والعلاقات بين المجموعات العرقية المختلفة. وهذا بدون أدنى شك أحد العوامل لتزايد العنف ضد الأجانب والتمييز العنصرى بعد توحد ألمانيا. (هانجر وثرانهاردت Hunger and Thrandhardt 2001).

تقدم لنا صناعة الملابس في الدول أمثلة متعددة عن المشاريع والتدرج القائم على أساس العرق والجنس (ذكور وإناث) (راث Rath 2002). ففي

بريطانيا سمح التقسيم العنصري والجنسي بإحياء إنتاج صناعة الملابس بعد أن كانت مهددة بالفناء إثر نقل الإنتاج إلى اقتصاد يستخدم العمالة الرخيصة. (انظر فيزاكلي Phizacklea 1990) فمنذ السبعينات، أصبح تصميم وتسويق وإدارة صناعة الملابس يتركز بشكل مكثف في عدد قليل من الشركات الرأسمالية الكبيرة التي تعمل بالتجزئة في صناعة الملابس في بريطانيا. (ميتر Mitter 1986). تراجعت صناعة الملابس المحلية بشكل كبير. ففي حقبة الستينيات والسبعينيات، كانت القوى العاملة المهاجرة التي تعمل في صناعة الملابس من الذكور من الجيل الأول أي من الباكستانيين والهنود البنجلادشيين ومن مهاجرين آخرين. فقد العديد من هؤلاء المهاجرين أعمالهم، ومن ثم أصبحوا مقاولين يعملون من الباطن لبيوت الأزياء الكبرى. وقاموا بإنشاء ورش عمل صغيرة استغلالية مستقلة رسميًا تعتمد على العمالة الرخيصة من الأقليات العرقية أو على عائلات المهاجرين، خاصة النساء منهم. كانت الأجور وأوضاع العمل سيئة جدًا ونسبة الحوادث وإصابات العمل عالية. تناسبت الصفة غير الرسمية لهذه الصناعة مع المصالح الاقتصادية للشركات الكبيرة التي تعمل بالتجزئة والتي يديرها رجال من أصول عرقية يعملون كوسطاء مقاولين يتحكمون بالقوى العاملة الأنثوية من نسائهم من خلال العلاقات العائلية والولاء للمجموعات العرقية. (ميتر Mitter 1986، شيرب وشركاه Scheirup et al. 2006:235-237).

وقد أوضح شيرب أيضًا (2006: 238-240) كيف أن عملية إعادة هيكلة الصناعة في إسبانيا اتسمت بتناقض ملموس؛ فمن ناحية، أصبحت الشركات الكبيرة المتقدمة تكنولوجيًا مركزا للخبرات المالية والقانونية والتصميم والمعرفة والخبرة وتصور المشاريع ومراقبتها. ومن الناحية الأخرى تم إحالة جميع أعمال الإنتاج اليدوي والوظائف والتكاليف التي ترتبط بها، بالإضافة إلى الضمان الاجتماعى إلى مقاولات لشركات صغيرة عليها تحمل

مخاطر اضطرابات السوق. أدى ذلك إلى حدوث استقطاب في ظروف العمل؛ ففي الشركات المهيمنة هناك فرص لإعادة التقييم وللترقي في السلم الوظيفي وللحصول على أجور أفضل، وأما في الشركات الصغيرة، فالعكس صحيح، حيث يجرد العاملون من أهليتهم ويفرض عليهم القبول بأجور زهيدة، مما يشعرهم بعدم بالأمان والاستقرار. وظفت تلك الشركات الصغيرة مهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي من شرق أوروبا وأفريقيا، وغالبًا تمر أعمال المقاولات بسلسلة طويلة تنتهي بشركات صغيرة يملكها مهاجرون يقومون بتوظيف مهاجرين آخرين، بشكل مؤقت، بدون أي عقود عمل رسمية، وقد تعرضهم ظروف العمل إلى المخاطر. أدت زيادة العمل الحر المزيف إلى تفاقم المشكلة، فقد أُجبر العمال اليدويون على أن يصبحوا مقاولين "مستقلين" يأخذون على عاتقهم تحمل كل مخاطر البطالة والحوادث والأمراض. (فييجا Viega 1999).

الاستنتاجات:

الهجرة الاقتصادية هامة وحيوية للتقدم الاقتصادى. فالمهاجرون من ذوي الكفاءات العالية والمتدنية يوفرون عمالة إضافية في الأوقات التي تنقص فيها الأيدي العاملة بسبب التحولات الاقتصادية والديموجرافية. كما أنهم يوفرون عمالة لأنواع عمل معينة لملء الفجوات، التي لا يرضى بها المواطنون المحليون أو أنهم غير متاحين، للقيام بها. وهكذا، أتاحت الهجرة المحافظة على مرونة سوق العمل مما شجع على نمو الاستثمارات والاقتصاد.

خلال فترة الازدهار، ما بعد الحرب العالمية الثانية، عام ١٩٤٥، تم توجيه العمال المهاجرين للعمل في أعمال متدنية: فحقوق العاملين من فئة "عامل زائر" محدودة جدًا في سوق العمل، بينما يعاني المهاجرون من

المستعمرات من التفرقة العنصرية في أغلب الأحيان. بالإضافة لذلك افتقر العديد من المهاجرين للتدريب والتعليم الكافى، ولـذلك دخلوا إلى أدنى المستويات المطلوبة في سوق العمل. وكان السؤال المهم، هو هل من الممكن أن تتيح الإقامة طويلة الأمد في الدول المتقدمة الفرصة للترقي إلى مستوى أعلى؟ والسؤال الأكثر أهمية هو ما إذا كانت الظروف المجحفة التي عانى منها المهاجرون الأوائل ستستمر وسيرثها الجيل الثاني من الأولاد والأحفاد.

أظهرت معلومات حديثة عن سوق العمل أن عمل المهاجرين أصبح أكثر تنوعًا واختلافًا عن ذي قبل، ويرجع ذلك جزئيًا نتيجة لتحول الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على توفير الخدمات. ولكنه، يورط بعض المهاجرين في أعمال صناعية بإمكانيات ضعيفة. وتشير معدلات البطالة المرتفعة – التي تصل إلى ضعف نسبة البطالة لدى السكان المحليين– ومعدلات العمل المتدنية إلى أن العمال المهاجرين ما زالوا يعانون من ظروف قاسية. يشغل الكثير من العمال المهاجرين الآن أعمالاً في مجال الخدمات، فيعمل البعض منهم في أعمال تتطلب كفاءات عالية (مثل الأطباء والممرضين والممرضات والمدرسين). ولكن الغالبية العظمى ما زالت تعمل في مجالات النظافة وتقديم وتجهيز الطعام والرعاية والخدمة في المنازل.

أما بالنسبة للجيل الثانى، فالصورة أكثر اختلاطًا مع تنوع هام في المجموعات العرقية والدول المضيفة. بوجه عام، كان أداء أبناء المهاجرين أفضل من آبائهم، ولكنهم كانوا بصورة عامة أقل نجاحًا في كل من التعليم وسوق العمل من أقرانهم من الشباب من المواطنين الأصليين. بالإضافة، حتى هؤلاء الشباب من الجيل الثانى المتفوقين دراسيًا فشلوا في الحصول على أعمال ملائمة أحيانًا. بعض التفسيرات المطروحة لهذا "السقف الزجاجي" تشمل النقص في المعرفة وفي المعلومات المحلية وفي الشبكات

الاجتماعية، ولكن أيضًا إلى التفرقة الواضحة المبنية على أساس الجنس والعرق والمستوى الاجتماعي.

أحد ردود الفعل لهذه التجربة السلبية في سوق العمل، هو قيام المهاجرين بإنشاء أعمال وتجارة خاصة بهم، ولكن ليس من الواضح إن كان هذا قد وفر لهم دائمًا ظروف حياة أفضل: فبعض رجال الأعمال من العرقيات المهاجرة تمكنوا من الحصول على دخل ومستوى اجتماعي أفضل، ولكن هناك آخرين أنشأوا أعمالاً في قطاعات هامشية، تتطلب منهم الاستمرار في العمل لساعات طويلة وفي أوضاع عمل سيئة، حيث يقومون باستغلال غيرهم من المهاجرين، (بمن فيهم أعضاء من عائلاتهم).

من الواضح، أن القوى العاملة المهاجرة تلعب دورًا هامًا في الدول الغنية، ولكن علماء الاقتصاد لا يمكنهم أن يوافقوا على التوابع والنتائج التي تؤثر على الاقتصاد بمجمله. فمعظم الدراسات تشير إلى وجود فوائد من حيث النمو الاقتصادي ودخل الفرد، ولكن يرى آخرون، أن العمال المحليين (خاصة من لا يملكون كفاءات عالية) يخضعون للمنافسة في الحصول على فرص عمل ويعانون من ظروف مجحفة. لا يمكن حل هذا الجدال بسهولة، ولكن ممارسات أصحاب الأعمال الذين يستمرون في توظيف العمال المهاجرين بالإضافة إلى سعي الحكومات إلى إقامة خطط لتسهيل دخولهم أو تجاهل الهجرة غير الشرعية، كل هذا يشير إلى أن هناك مجموعات تفرض إرادتها بالقوة وتعتبر أن القوى العاملة المهاجرة أمر حتمي وحاسم بالنسبة للاقتصاد.

النتيجة المهمة لهذا الفصل، أنه على مر الثلاثين سنة الماضية ارتبطت إعادة الهيكلة الاقتصادية في الدول الغنية بتقسيم دولي جديد للقوى

العاملة، حيث يلعب العمال المهاجرون أدوارًا هامة ولكنها متنوعة. فالانتقال إلى الإدارة الليبرالية الحديثة للاقتصاد أعاد تشكيل الأوضاع التى يتم على أساسها تعيين العمال المهاجرين. فتحرير الاقتصاد حدث جنبًا إلى جنب مع انهيار قوة نقابات اتحاد العمال وتآكل الرعاية الاجتماعية في الدول. ففي حالات كثيرة تم استبدال التوظيف الرسمي في الشركات الكبيرة في حالات كثيرة بأنواع متنوعة من أنظمة العمل التي تفرق في المعاملة وتبعد ما بين العمال. أثرت الأشكال الجديدة من تقسيم سوق العمل والأعمال العرضية المؤقتة وتسلسل المقاولات من الباطن والأعمال غير الرسمية، على كل من العمال المحليين والمهاجرين. ومع ذلك، فإن العمالة التي هي أكثر تعرضًا للأذى والأكثر ضعفًا من المجموعات المهاجرة- مثل النساء المهاجرات والعمال غير المنتظمين الأقليات العرقية والعنصرية تعاني من ظروف غير مستقرة وسيئة. يبدو أن حرمان المجموعات التي تفتقد لوضع قانوني شرعي أو لقوة في سوق العمل من حقوقهم الإنسانية ومن حقهم في العمل أصبح اليوم سمة عامة وسائدة في جميع الدول التي تنعم باقتصاد مُتقدم.

دليل لمزيد من القراءة:

في هذا الفصل لم نتمكن من الاطلاع سوى على عدد محدود من الدراسات التي أجريت عن تجارب المهاجرين في أسواق العمل والآثار الاقتصادية للهجرة. من المهم النظر إلى مؤشرات أخرى مثل مستوى الأجور (وكيفية تغيرها مع الزمن) ومستوى دخل الفرد ومستوى الفقر ونسب البطالة؛ ونسب المشاركة في سوق العمل. ننصح القراء باستخدام مزيد من القراءة الإضافية ومراجعة المصادر التي ذكرناها من أجل الحصول على معلومات أكثر حول هذه القضايا.

يتضمن الموقع الإلكتروني لعصر الهجرة www.age-of-migration.com نصا إضافيا عن تفوق الجيل الثاني في ألمانيا من الناحية التعليمية والعملية (10.1) بالإضافة إلى ملخص للنقاش الذي دار بين الخبيرين الاقتصاديين جورج بورجاس George Borjas ودافيد كارد David Card عما إذا كانت الهجرة العمالية قد أضرت العمال الأمريكيين أم لا (10.2). كما يشتمل الموقع على تحليل لتقسيم سوق العمل في صناعة السيارات والبناء في فرنسا خلال السبعينيات والثمانينيات.

قدم الكتابان اللذان نشرهما كل من هاتون ووليامسون (1998 ، 2005) مراجع مفيدة عن علوم اقتصاد الهجرة العمالية. أما بالنسبة للدول المتقدمة بصورة عامة فانظر في International Migration Outlook أو توقعات الهجرة الدولية السنوية التابعة للـOECD (مثل OECD 2007). وعن مراجع خاصة بالولايات المتحدة انظر: بورجاس Borjas 2001، ودانيالز Daniels 2004، وبورتز ورومباوت Portes and Rumbaut 2006، وسميث وإدمونستون Smith and Edmondston 1997. وعن التحليلات المبكرة عن الهجرة العمالية في أوروبا انظر: بونينج Bohning 1984، وكاسلز وكوساك Castles and Kosack 1973، كاسلز وآخرون Castles et al. 1984، وكيندلبرجر Kindelberger 1967. أما بالنسبة لأعمال أوروبية حديثة انظر: داستمان وجليتز Dustman and 2005 Glitz ودوفل Duvell 2005 وجلوفر وآخرون Glover et al 2001، مونز وآخرون Munz et al. 2007، وستراوبار وزيمرمان Straubahr and Zimmerman. أما عن أستراليا فانظر: كاسلز وآخرون Castles et al. 1998، وكولنز 2006 ، Collins 1991 وليفر-تراسي وكوينلان Lever- Tracy and Quinlan 1988، وودن Wooden 1994. وبالنسبة لكندا فهناك: رايتز Reitz 1998.

أما فيما يخص الاقتصاد السياسي لهجـرة الأيـدي العاملـة فهنـاك دراسات: بيور Piore 1979، وساسن 1991، Sassen 1988 التي مازالت مفيدة؛ بينما قدم ستوكر (Stalker 2000) نبذة مختصرة. تشتمل الدراسات الأقدم عن رجال الأعمال الذين هم من عرقيات مختلفة: كولنز وآخـرون Collins et al. 1995، ولايـت وبوناسـتش Light and Bonacich 1988، والـدنجر وآخـرون Waldinger et al. 1990. للحصول على دراسات أحدث انظـر: كلوسـترمان وراث Kloosterman and Rath، ولايـت وجولـد Light and Gold 1999، وراث Rath 2002، ووالـدنجر Waldinger 1996، والـدنجر وليختـر Waldinger and Lichter 2003. تم دراسة الجنس وعمل المهاجرين في أبحاث: أندرسـون Anderson 2000، وبـراون وميـسرا Browne and Misra 2003، وبيسار ومالر Pessar and Mahler 2003، وفيزاكليـا 1990، Phizacklea 1998، وشروفر وآخرون Schrover et al. 2007. أما عن الهجرة غير الشرعية والقطـاع غير الرسمي من سوق العمل فانظر: دوفل Duvell 2005، ونـس Ness 2005، وراينيري Reyneri 2003.

الفصل الحادى عشر

الأقليات العرقية الجديدة والمجتمع

أدت الهجرة منذ عام ١٩٤٥ إلى تزايد التنوع الثقافى وإلى تشكيل مجموعات عرقية جديدة فى العديد من الدول. يمكن تمييز هذه المجموعات من خلال تواجد أشخاص مختلفين فى المظهر ويتحدثون بلغاتهم الأصلية ومن خلال تطور وتزايد المجتمعات العرقية التى تقيم فى أحياء مجاورة للمدن تتسم بخصائص معينة ومن خلال إنشاء الجمعيات والمؤسسات العرقية. سوف نبحث فى هذا الفصل تجربة مجموعة واسعة من المجتمعات الغربية. ويتطلب هذا الموضوع بالفعل وصفًا مفصلاً للتطورات فى كل دولة من الدول المستقبلة للمهاجرين. وهذا غير ممكن فى هذا السياق، ولذا سنجرى تقييمًا ووصفًا لنوعيات من الأقليات فى دول مختارة مثل- الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأستراليا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا- ونقدمها على شكل مربعات نصية. وهذه يجب قراءتها مقترنة مع وصف الهجرة الذى تحدثنا عنه بإسهاب فى الفصل الخامس. يقدم موقعنا على شبكة الإنترنت "عصر الهجرة" مادة إضافية عن عدد من الدول المستقبلة للهجرة. (انظر فى دليل لمزيد من القراءة فى نهاية هذا الفصل).

والهدف من هذا الفصل، هو إظهار أوجه الشبه والاختلاف مع تقدم عملية الهجرة، ومناقشة لمَ تم قبول التشكيل المتزايد للمجموعات العرقية المتنوعة بسهولة نسبية فى بعض الدول، بينما فى دول أخرى كانت النتيجة التهميش والاستبعاد. كما نقوم بتفحص ودراسة النتائج التى ترتبت عن تكون جماعات عرقية معينة وكذلك المجتمع ككل بشكل عام. وحجتنا فى اتباع هذا

الأسلوب من التحليل أن عملية الهجرة تسير بطريقة متشابهة فى كل مكـــان، فيما يتعلق بالاستيطان الدائم وتجزئة سوق العمل والعزل السكاني وتـــشكيل المجوعات العرقية. بينما نجد الاختلافات الرئيسية واضحة فـــى المواقـــف العامة للناس وسياسة الحكومات الخاصة بـــالهجرة والإقامـــة والاســـتيطان والمواطنة والتعددية والثقافة.

يستخدم هذا الفصل مجموعة من الأساليب الإحـــصائية. ومـــن أجـــل تفهم أفضل يرجى الاطلاع علـــى الملاحظـــات عـــن إحـــصاءات الهجـــرة فى مقدمة الكتاب.

الاندماج: كيف يصبح المهاجرون جزءًا من المجتمع:

السؤال الصعب هو كيف يمكن للمهاجرين وذريتهم أن يصبحوا جزءًا من المجتمع ومن مواطنى الدولة التى استقبلتهم؟ والسؤال الثانى، كيف يمكن للدولة المضيفة والمجتمع المدنى تسهيل تقدم هذه العمليـــة؟ وقـــد تفاوتـــت الإجابات فى دول مختلفة. التعريف الأكثر شيوعًا للعمليـــة هـــو "التكامـــل أو توحيد المجتمع". ولكن، من الممكن أن يشير هذا التعريف إلى فكرة محددة وهى إلى أين يمكن أن تؤدى هذه العملية، لذلك نحن نفضل اســـتخدام كلمـــة "اندماج" فهو مصطلح أكثر حيادية. فالقضية الرئيسية هى هل ينبغـــى دمـــج المهاجرين باعتبارهم أفرادًا من المجتمع – بمعنى بدون الأخذ فى الاعتبـــار الاخـــتلاف الثقـــافي أو المجموعـــة العرقيـــة التـــى ينتمـــون إليهـــا أو كجماعات – أى الاعتراف بهم كمجموعة عرقية تميل إلى التجمع وإلـــى المحافظة على كل من ثقافتها ولغتها ودينها الخاص.

نقطة البداية لفهم الاندماج، هى التجارب التاريخية التى شكلت الدول الوطنية: الأساليب التى انتهجتها الدول الناشئة لمعالجة الاختلافات عند التعامل داخليًا مع الأقليات العرقية والدينية، هل كانت عن طريق غزو مناطق جديدة؟ أو عن طريق دمج المهاجرين؟ أو عن طريق حكم الناس فى مستعمراتها؟ (انظر الفصل الرابع). فقد تطورت الأفكار المختلفة حول المواطنة من خلال هذه التجارب (انظر الفصل الثانى). كما ظهرت "نماذج من الوطنية" للتعامل مع الأجناس العرقية والاختلافات الثقافية فى مختلف الدول الأوروبية. (انظر بروهيكر Bruhaker. 1992 – فايفيل Favell. 1998 – بيرتوسى Bertossi. 2007). وقد ساعدت هذه النماذج على تحديد كيف كان رد فعل الدول وعامة الشعب لاحقًا بالنسبة للمهاجرين. (كاستلز ودايفيدسون Castles and Davidson. 2000).

فقد أدى التاريخ البريطانى لقهر ويلز وإسكتلندا وأيرلندا وأسلوب تعامله مع التنوع الدينى إلى دولة قبلت بالاندماج السياسى وأقرت بالاختلافات الأخرى: فالمملكة المتحدة تتطلب الولاء السياسى من مواطنيها وقد تكون هوية الفرد الذى ينتمى إلى مجموعة عرقية معينة، إما من ويلز أو من إسكتلندا أو أن يكون بروتستانتيًا أو كاثوليكيًا. وأما فى فرنسا فقد وضعت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ مبادئ المساواة وحقوق الإنسان التى رفضت الانتماء لهوية المجموعة الثقافية وهدفت لضم الأفراد واعتبارهم من المواطنين المتساوين سياسيًا. ومع ذلك، ففى كل من بريطانيا وفرنسا كان التوسع الاستعمارى لهذه الدول هو الذى جعل الانتماء السياسى للدولة أكثر أهمية، وفى مركز أقوى من الهوية الوطنية.

وقد كان الوضع مختلفًا فى ألمانيا، فهى لم تكن متحدة كدولة حتى عام ١٨٧١. وتكونت الأمة قبل تكون الدولة. وهذا أدى إلى شكل من أشكال

الانتماء العرقى أو الشعبى الذى لا يتفق مع دمج الأقليات كمواطنين. علـــى النقيض من ذلك، تم بناء مجتمعات المستوطنين البيض فى العالم الجديد من خلال نزع ملكية الشعوب الأصلية ومن خلال الهجرة من أوروبا. كان دمج المهاجرين الجدد كمواطنين جزءًا من أساطيرهم الوطنية. وقد أدى هذا إلـــى نماذج من الاستيعاب مثل تصوير الولايات المتحدة بأنها" بوتقـــة انـــصهار". بالطبع، كان من المعتقد، أنه من الممكن استيعاب الجنس الأبيض فقط: فقـــد كان لدى كل من أستراليا ونيوزيلندا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية قوانين هجرة انتقائية عنصرية.

هذه الأساليب المختلفة فى التعامل تعبر عن علاقـــات مختلفـــة بـــين المجتمع والأمة وبين الانتماء المدني والهوية الوطنية. ففى بريطانيا، يستطيع الفرد أن يكون عضوا حاصلاً على كامل حقوقه فى المجتمع وفى الـــسياسة الوطنية حتى ولو كان منتميًا إلى مجموعة ثقافية أو دينيـــة مختلفـــة. وفـــى فرنسا، يتطلب الحصول على هوية مدنية هوية وطنية موحدة. أما فى ألمانيا فتأتى الهوية الوطنية فى المقام الأول، وتعتبر شرطًا مسبقًا للحصول علـــى المواطنة أو الجنسية. كان من المعتقد فى المجتمعات الاستيطانية أن الانتماء المدنى يؤدى إلى الهوية الوطنية مما يسمح بقبول الهويات المختلفة باعتبارها مرحلة عابرة فى الطريق إلى "الأمركة" (أو ما يعادلها من جنسيات).

عندما بدأت الهجرة فى فترة ما بعد ازدهارها فى عـــام ١٩٤٥، (انظـــر الفصل الخامس) لم يكن يعتبر دمج القادمين الجدد قضية رئيسية. ولم يكن مـــن المتوقع أن تكون الأعداد بتلك الكثرة. وكان ثمة اعتقاد قوى فى قـــدرة الـــدول المضيفة على "التحكم فى الاختلافات". فقد أرادت "الـــدول المـــستقبلة للهجـــرة التقليدية" (الولايات المتحدة الأمريكية وكنـــدا وأســـتراليا إلـــخ) أن يكـــون

المستوطنون من البيض، فقط، من "المهاجرين من الدولة الأم" أو غيرها من دول شمال غرب أوروبا. ولم تكن ترى أى مشكلة فى استيعابهم. وكذلك توقعت كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا أيضًا، أن يكونوا قادرين على استيعاب مجموعات صغيرة نسبيًا من المهاجرين من مستعمراتهم ومن الدول الأوروبية الأخرى. أما فى ألمانيا وغيرها من الدول المستوردة (للعمالة الزائرة) على سبيل المثال (النمسا وسويسرا)، فلم يوافقوا على جمع شمل الأسر والإقامة بشكل دائم لذا استمروا فى العمل بسياسات التصاريح المؤقتة فى سوق العمل.

الاستيعاب، يعنى أنه لابد من دمج المهاجرين فى المجتمع من خلال عملية تكييف من جانب واحد. وبناء عليه، كان عليهم التخلى عن لغاتهم المختلفة وخصائصهم الثقافية والاجتماعية كى لا يختلفوا عن غالبية السكان. ويمكن وصف نموذج "العامل الزائر على أنه "استبعاد استقصائي": حيث يتم دمج المهاجرين بشكل مؤقت فى أماكن معينة من المجتمع (عن طريق استغلالهم، قبل كل شيء فى سوق العمل) مع عدم السماح لهم بالاقتراب من قنوات أخرى. (خاصة المواطنة والمشاركة السياسية) (كاستلز Castles 1995)

ولكن تم إثبات أن الاعتقاد بالقدرة على التحكم فى الاختلافات كان فى غير محله فى جميع هذه الحالات. ففى مرحلة الازدهار ما بعد الحرب العالمية الثانية، نمت هجرة اليد العاملة وازدادت فى العدد وأصبحت ضرورة قصوى فى بناء الاقتصاد الأوروبى. وهذا ما أدى إلى كسر قواعد الهجرة الانتقائية. وجاء المهاجرون من دول أكثر بعدًا واختلافًا فى الثقافة. وعندما تعثر الازدهار فى السبعينيات حل محله قانون جمع شمل الأسر وأصبح واقعًا، حتى فى الدول التى تعمل بنظام "العامل الزائر". ثم جاءت نهاية

الحرب الباردة والعولمة بهجرات جديدة من أصول أكثر تنوعا واختلافًا من أى وقت مضى.

فى دول الهجرة التقليدية، يلجأ المهاجرون القادمون من خلفية من خارج أوروبا الغربية إلى العمل فى أعمال متدنية وسيئة. حيث تتركز إقامتهم فى أحياء معينة قد تكون عشوائية وخارج المدن. وقد أدى هذا إلى تشكيل مجتمعات خاصة بهم وإلى المحافظة على ثقافات ولغات الأقليات منهم. وبما أن العديد من المهاجرين أصبحوا من المواطنين فقد اكتسبوا نفوذا انتخابيًا فى بعض المناطق داخل المدينة. من الواضح أن سياسة الاستيعاب قد فشلت وأن هناك حاجة لنهج جديد. ففى الدول الأوروبية المضيفة نشأت اتجاهات مشابهة حتى فى الدول التى تقر بنظام "عامل زائر" أصبح الاستيطان بشكل دائم أمرًا واقعًا على الرغم من الإنكار الرسمى له، مما أدى إلى العزل الاجتماعى وإلى وجود صلة وارتباط دائم بين المستوى الاجتماعى والخلفية العرقية.

وتم استبدال الاستيعاب (فى البداية على الأقل) بمبدأ (التكامل) وهو ما يعنى، الاعتراف بأن التكييف عملية تدريجية تتطلب درجة معينة من التفاهم المتبادل. إن القبول بالمحافظة وصيانة ثقافة المهاجرين وتشكيل المجتمعات قد تكون مرحلة ضرورية، ولكن الهدف النهائى لايزال استيعابهم ضمن الثقافة المهيمنة - كان التكامل، فى كثير من الأحيان، مجرد شكل أبطأ وألطف من الاستيعاب. واليوم، من بين جميع الدول المتقدمة جدًا فى مجال الهجرة يظهر النموذج الفرنسى الأكثر قربًا من الاستيعاب. (انظر مربع نص 11.4)

ومع ذلك، ففى أماكن أخرى، كان هناك تحول إلى اتخاذ نهج يقر على المدى الطويل باستمرار قبول المجموعات المختلفة.

التعددية الثقافية تعنى بأنه يجب أن تتاح الفرصة للمهاجرين للمشاركة على قدم المساواة فى جميع المجالات فى المجتمع، على ألا ينتظر منهم التخلى عن ثقافتهم ودينهم ولغتهم. على الرغم من أنه عادة، من المتوقع، أن يتم خرق بعض القيم الأساسية. كان هناك خياران رئيسيان. فالولايات المتحدة الأمريكية توافق رسميًا على التنوع الثقافى وعلى وجود مجتمعات عرقية، ولكنها لا ترى أن دورها كدولة يقتضى أن تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية أو الدعم للمحافظة على الثقافات العرقية.

الخيار الثانى هو الأخذ بالتعددية الثقافية كسياسة عامة. وهنا التعددية الثقافية تعنى على حد سواء، استعداد الأغلبية السكانية بقبول الاختلاف الثقافى وإجراءات الدولة لضمان حقوق متساوية للأقليات مع بقية المواطنين. نشأت التعددية الثقافية فى كندا واتخذت أشكالاً مختلفة فيما بين السبعينيات والتسعينيات فى كل من أستراليا والمملكة المتحدة والسويد.

كما سيوضح ما سيتبقى من هذا الفصل فإن علاقة السكان المهاجرين مع مجتمعاتهم ودولهم الأصلية قد تطورت بطرق معقدة وغير متوقعة. وقد برهنت جميع المناهج المختلفة للاندماج عن وجود إشكالية ما، بشكل أو بآخر. وهكذا فإنه بحلول أوائل القرن الحادى والعشرين بدا أن هناك أزمة واسعة النطاق فى تطبيق الاندماج أو توحيد المجتمعات.

مربع (11.1): الأقليات فى الولايات المتحدة الأمريكية

يتشكل مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية من تركيبة عرقية معقدة من الفسيفساء تكونت عبر خمسة قرون من الهجرة. فالسكان البيض خليط من المستعمرين البريطانيين والمهاجرين الذين جاءوا، في وقت لاحق من جميع أنحاء أوروبا في واحدة من أكبر الهجرات في التاريخ من عام ١٨٥٠ إلى عام ١٩١٤. كان استيعاب القادمين الجدد جزءًا من "العقيدة الأمريكية"، ولكن تمت هذه العملية دائمًا بانتقائية عنصرية. تم القضاء وتفتيت المجتمعات من السكان الأصليين مع التوسع الاستيطاني الأبيض القادم من الغرب، في حين تم جلب الملايين من العبيد الأفارقة إلى أمريكا للعمل في المزارع في الجنوب.

أصبح التنوع والاختلاف الثقافي الآن في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أي وقت مضى. جاء معظم المهاجرين حديثًا من أمريكا اللاتينية وآسيا. وقد ازداد عدد السكان المولودين في الخارج من ٥,٦ مليونًا فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ ليصل ٣٥,٧ مليونًا. وارتفعت نسبة المولودين في الخارج من إجمالي عدد السكان من ٤,٨ % فقط في عام ١٩٧٠ ليصل إلى ١٢,٤% في عام ٢٠٠٥. بحلول عام ٢٠٠٥ أصبح ٥٣% من السكان المولودين بالخارج من أمريكا اللاتينية و٢٧% من آسيا و١٤% فقط من أوروبا.

وحتى وقت قريب استقر زيادة عن ثلاثة أرباع المهاجرين الجدد في "الولايات الستة" في كاليفورنيا ونيويورك وفلوريدا وتكساس ونيوجيرسي وإلينوى. بعد عام ٢٠٠٠ ذهبت نسبة متزايدة إلى ولايات أخرى لم يكن يهاجر إليها كثيرًا في الماضي.

تشكل الأقليات العرقية الآن أكثر من ربع سكان الولايات المتحـــدة. لايزال أكبر تقسيم فى المجتمع الأمريكى بين الأمريكيين الذين هـــم مـــن أصل أفريقى، وبين الجنس الأبيض. ومع ذلك، فإن عدد الذين من أصول إسبانية تجاوز الآن عدد الأمريكيين الذين هم من أصل أفريقى.

سكان الولايات المتحدة من حيث العرق ومن ذوى الأصل الإسبانى، ٢٠٠٥

	بالملايين	النسبة المئوية
بيض	215.4	74.7
سود أو أمريكيون من أصل أفريقى	34.9	12.1
الهنـــود الحمـــر وســـكان ألاســـكا	2.3	0.8
الآسيويون: سكان هاواى الأصليين	11.5	4.4
أيسلندر: سكان الجزر		
بعض الأعراق الأخرى (الأجناس)	17.3	6.0
اثنان أو أكثر من الأجناس	5.5	1.9
إجمالى السكان	288.4	100.0
إسبانى أو من أصل لاتينى (من أى عرق)	41.8	14.5

ملحوظة: البيانات هى عن "سكان المنازل" (يستثنى منهـــا الأفـــراد الموجودين فى مؤسسات مثل السجون).

المصدر: مسح المجتمعات الأمريكية (مكتب التعداد فـــى الولايـــات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٥).

اللاتينيون، أو من يتكلمون اللغة الإسبانية،(هيسبانيك) هم الأحفـــاد الذين هاجروا من المكسيك والذين تم استيعابهم داخل المجتمع الأمريكـــى من خلال التوسع فى الجنوب الغربى. وكذلك المهاجرون حديثاً، القادمون

من دول أمريكا اللاتينية. من الممكن أن يكون الهيسبانيك من أى جنس ولكن ينظر إليهم على أنهم مجموعة تتميز على أساس اللغة والثقافة. وكذلك يتزايد عدد السكان الآسيويين بشكل سريع أيضًا.

أدت حركة الأوروبيين والأمريكيين الذين من أصل أفريقى للعمل فى وظائف صناعية تتطلب مهارات متدنية، فى أوائل القرن العشرين، إلى تجزئة سوق العمل والعزل السكانى. وقد استطاع "العرق الأبيض"، على المدى الطويل تحقيق العديد من النجاحات والترقى فى السلم الاجتماعى، فى حين، أصبح الأمريكيون الأفارقة أكثر شعورًا بالانعزال والدونية. وما زالت الفروق بين البيض والسود فى الدخل ومعدلات البطالة؛ والظروف الاجتماعية والتعليم واسعة بدرجة قصوى. حصل أعضاء من بعض الجماعات المهاجرة حديثًا، ولا سيما الذين هم من أصول آسيوية، على مستويات مرتفعة تعليمية ومهنية، بينما يفتقر العديد من الأمريكيين الذين هم من أصول لاتينية إلى التعليم وأغلبهم يتمركزون بين الفئات ذات الكفاءات المتدنية.

لقد تُرك، إلى حد كبير دمج المهاجرين فى "الحلم الأمريكى" إلى قوى السوق. وبالرغم من ذلك، لعبت الحكومة دورًا بأن سهلت الحصول على الجنسية الأمريكية وكذلك من خلال التعليم العام الإلزامى. وقد أدت التشريعات والتفعيل السياسى الذى تم فى أعقاب حركة الحقوق المدنية فى الخمسينيات والستينيات إلى تعزيز دور الطبقة الوسطى من السود. ومع ذلك، فقد تراجع التزام حكومة الولايات المتحدة للسعى لإتاحة فرص متكافئة للأقليات وباتخاذ إجراءات للحد من الفقر منذ الثمانينيات مما أدى إلى زيادة الفقر وعدم المساواة بينهم وبين بقية المواطنين.

أصبحت الهجرة غير الشرعية وتكاليف الرعاية الاجتماعية للمهاجرين من القضايا السياسية الرئيسية فى التسعينيات. قامت إدارة "كلينتون" بتنفيذ (عملية حارس البوابة) عن طريق بناء الأسوار وفرض نظم مراقبة على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. وكان التأثير ليس فى منع الهجرة نهائيًا ولكن فى جعلها أكثر خطورة وتكلفة: مما أدى إلى أن وصل عدد الذين فقدوا حياتهم سنويًا ٥٠٠ مهاجرًا وهم يحاولون عبور صحراء كاليفورنيا وأريزونا وتكساس، بينما استغل المهربون الفرصة لزيادة رسوم التهريب بشكل مبالغ فيه. وبالنظر إلى المخاطر والتكاليف العالية قرر العديد من العمال المكسيكيين البقاء فى الولايات المتحدة وجلب عائلاتهم للبقاء بشكل دائم. وهكذا حولت قوانين مراقبة الحدود هجرة العمال المؤقتين إلى مقيمين دائمين. كما لعبت القيود المفروضة على الرعاية الاجتماعية (المعونة) دورًا مماثلا، ففى عام ١٩٩٦ وافق الكونجرس الأمريكى على القانون الذى وضع خطًا حادًا فى استحقاقات الرعاية الاجتماعية بين المواطنين الأمريكيين والمقيمين الأجانب مما شجع الكثير من المهاجرين على تقديم طلب الحصول على الجنسية.

واليوم، فإن إصلاح قانون الهجرة يعتبر القضية المركزية فى السياسة الأمريكية. ففى عام ٢٠٠٦ كان التقدير أنه تم تجنيس حوالى ثلث المهاجرين الذين يبلغ عددهم ٣٥ مليونًا من السكان المولودين بالخارج كمواطنين أمريكيين، والثلث الآخر من المقيمين بصورة قانونية، والثلث الأخير من المقيمين غير الشرعيين. ومع ذلك فإن الجهود الرامية للإصلاح تم تأجيلها بحلول عام ٢٠٠٧ (انظر مربع 1.1 أعلاه).

المصدر: فيجن Feagin (١٩٨٩)منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD (٢٠٠٧)؛ كورنيليوس Cornelius (٢٠٠١)؛ باسل Passel (٢٠٠٦)؛ بورت ورمبو Portes & Rumbaut (٢٠٠٦)؛

مكتب الإحصاء فى الولايات المتحدة US census Bureau (٢٠٠٥)؛ وازم Wasem (٢٠٠٧).

مربع (11.2) الأقليات فى أستراليا

واصلت أستراليا برنامج الهجرة المنظمة منذ عام ١٩٤٧. فقد وصل واستقر ٦,٥ مليون شخص بصفة دائمة (كان عشرهم من اللاجئين). وقد ساعدت الهجرة على زيادة عدد السكان إلى ثلاثة أضعاف من ٧ مليون عام ١٩٤٧ إلى ٢٠ مليونًا فى يومنا هذا. فقد أحصى تعداد عام ٢٠٠٦ بأن هناك ٤,٤ مليون شخص من المولودين بالخارج وهذا يشكل ٢٢% من مجموع سكان أستراليا. وبالإضافة إلى ذلك فإن ربع السكان "أستراليون من الجيل الثانى" وهذا يعنى أنه استرالى المولد ولكن، أحد الوالدين، على الأقل مولود فى الخارج. فى عام ٢٠٠٦ كان هناك ٤٥٥,٠٠٠ شخصًا من الأبوريجينال من سكان أستراليا الأصليين. بما يعادل (٢,٣% من إجمالى السكان.)

تاريخيًا، كانت أستراليا تخشى الهجرة القادمة من آسيا. اعتمدت أستراليا سياستها البيضاء (سياسة قبول الجنس الأبيض فقط) عام ١٩٠١. بعد عام ١٩٤٧ تقرر أن تكون الهجرة على الأكثر من بريطانيا مع توسع تدريجى من بقية أوروبا. ولكن ثبت بعد ذلك أن سياسة أستراليا البيضاء لا يمكن الاعتماد عليها، وهكذا ازدادت أعداد القادمين من آسيا فى

الثمانينيات. فى عام ٢٠٠١ كان ٥١% من السكان المولودين فى الخارج من أوروبا. (على الأخص من المملكة المتحدة وإيطاليا واليونان وألمانيا وهولندا) بينما ٢١% كانوا من آسيا (على الأكثر من فيتنام؛ والصين؛ والفلبين والهند) و١١% من أوقيانوسيا (على الأكثر من نيوزيلندا ولكن أيضًا من ساموا؛ وتونغا؛ وفجى). أما الأفارقة فشكلوا نسبة ٤% فقط من إجمالى السكان، ولكن أعدادهم تزايدت بسبب اللاجئين من السودان والهجرة من جنوب أفريقيا.

رأت أستراليا – مثل الولايات المتحدة وكندا – أن الهجرة تشكل عنصرًا حيويًا لبناء الأمة. وأعطت الأولوية لهجرة الأسر وخفضت فترة الخمس سنوات من الانتظار للحصول على الجنسية إلى عامين فى عام ١٩٨٤. والآن يحمل ثلثا المهاجرين الذين أقاموا فى أستراليا على مدى عامين الجنسية الاسترالية. فى الخمسينيات والستينيات تم تسمية المهاجرين "الاستراليون الجدد" وكان من المتوقع أن يندمجوا بسرعة بالثقافة ونمط الحياة الأسترالية. ومع ذلك، فإن المهاجرين من غير البريطانيين (خاصة من شرق وجنوب أوروبا) مالوا إلى العمل فى الأعمال اليدوية ذات الدخل المنخفض فى الصناعة وفى البناء والنقل. وهذا بدوره كان يعنى تجمعهم فى المناطق ذات المستوى المنخفض التى وفرت الأساس لتشكيل مجتمع عرقى. ولقد أصبح واضحًا أن محافظتهم على لغاتهم الأصلية ودياناتهم وثقافاتهم وإنشاء الأعمال والشركات والجمعيات العرقية جعل من غير الممكن نجاح اندماجهم فى المجتمع. علاوة على ذلك، ما إن يصبح المهاجرون من المواطنين حتى يصبحوا قوة انتخابية مهمة لها ثقلها.

بحلول السبعينيات، تم تبنى سياسة التعددية الثقافية بدعم من جميع الأحزاب السياسية الرئيسية. تجمع التعددية الثقافيــة الأســترالية بــين مبدأين رئيسيين: الاعتراف بحق الأقليات فى الحفاظ على ثقافتها (ضمن إطار قانونى عام) والاهتمام بالضمان الاجتماعى والمــساواة. ويؤكــد النهج الأسترالى على واجب الدولة مكافحة العنــصرية وعلــى ضــمان حصول الأقليات على فرص متساوية فى الخدمات الحكوميــة والتعلــيم وسوق العمل.

تراجع تأييد الرأى العام للهجرة وللتعددية الثقافية فى التــسعينيات. وقد فكك التحالف الليبرالى الوطنى فى الحكومات المتتالية من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٧ العديد من مؤسسات التعددية الثقافية والخدمات. وعــزز مبادئ التكامل والتماسك الاجتماعى التى تدور حول "جوهر القيم الثقافية" وارتبط هذا بموقف متشدد بشأن اللجوء السياسى ودخول مــن لا يملــك وثائق شرعية وفى التركيز على الهجرة الاقتصادية - خاصة مــن ذوى الكفاءات العالية. وقد أصدر قانون الجنسية الأسترالية لعام ٢٠٠٧ زيــادة المدة التى تؤهل المهاجرين للحصول على الجنسية من سنتين إلى أربــع سنوات وإلى فرض التقدم إلى اختبارات المواطنة. وقد أشــارت حكومــة حزب العمال الأسترالى المنتخبة فى نوفمبر٢٠٠٧ بأنها ســتحافظ علــى سياسات الهجرة الحالية، على الرغم من أنها ستعيد فحص قوانين الحصول على الجنسية، كما قد تقر إلغاء اختبارات المواطنة.

المصادر: (المكتب الأسترالى للإحصاء 2007a) (كاســتلز وفاســتا Caslles and Vasta 2004) (دائرة الهجرة والمواطنة فــى أســتراليا 2007a) (جــوب jupp 2002) (منظمــة التنميــة التعــاون الاقتــصادى 2007) (كولينز Collins 1991).

سياسات الهجرة وتشكل الأقليات:

إذا ما نظرنا إلى الفترة منذ عام ١٩٤٥ ككل، يمكننا تمييز ثلاث مجموعات من الدول، "دول الهجرة التقليدية" التى شجعت جمع شمل الأسر والإقامة الدائمة، وتعاملت مع المهاجرين الشرعيين بأنهم من مواطنى المستقبل. وقد اتبعت السويد، على الرغم، من أن لها خلفية تاريخية مختلفة جدًا، سياسات مماثلة. المجموعة الثانية تضم فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة، فقد أعطوا الجنسية للمهاجرين القادمين من مستعمراتهم السابقة واعتبروهم من المواطنين فور دخولهم وسمحوا لهم بالهجرة الدائمة، وبجمع شمل أسرهم، بشكل عام (مع وجود بعض الاستثناءات). أما المهاجرون من دول أخرى فكانت أوضاعهم أقل إيجابية بالرغم من أنهم غالبًا حصلوا على إقامة دائمة وعلى الحق فى التجنس. أما المجموعة الثالثة، فتضم الدول التى حاولت التشبث بنموذج "العامل الزائر"، وعلى رأسها ألمانيا والنمسا وسويسرا. فقد حاولت تلك الدول منع جمع شمل الأسر وكانوا مترددين فى منح وضع إقامة دائمة آمنة كما فرضوا قوانين فى غاية الصرامة، للحصول على الجنسية.

الاختلافات بين هذه الفئات الثلاث ليست مطلقة ولا ثابتة. وقد سمحت الولايات المتحدة ضمنًا بدخول المهاجرين غير الشرعيين الذين يعملون فى مجال الزراعة القادمين من المكسيك. ولكنها رفضت إعطاءهم أية حقوق. كما اتخذت فرنسا قواعد صارمة للغاية بشأن جمع شمل الأسر حتى السبعينيات. حسنت كل من ألمانيا وسويسرا تدريجيًا من قوانين جمع شمل الأسرة والإقامة. وكان أحد التغيرات الهامة، تآكل وتراجع قانون إعطاء مكانة متميزة للمهاجرين من المستعمرات السابقة. فإن إعطاء الجنسية لشعوب الدول التى كانت مستعمرة من رعايا التاج البريطاني أو الهولندي

أو من المستعمرات الفرنسية وجعلهم مواطنين فرنسيين ما كان سوى وسيلة لإضفاء الشرعية على الاستعمار. وبعد عام ١٩٤٥ كانت على ما يبدو وسيلة مناسبة من أجل جلب عمالة بأجور متدنية.

وكرد فعل على الإقامة الدائمة وعلى انخفاض الطلب على العمالة أزالت هذه الدول الثلاثة حق المواطنة عن معظم رعاياها القادمين من مستعمراتها السابقة وجعلوهم متساوين مع الأجانب.

وكانت هناك بعض أوجه التقارب: أصبحت الدول الاستعمارية السابقة، أكثر فرضًا للقيود على الهجرة، في حين أصبحت الدول التي كانت تفرض نظام "العامل الزائر" سابقًا أقل فرضًا للقيود. ولكن سار هذا جنبًا إلى جنب مع اختلافات جديدة: فقد منحت دول الاتحاد الأوروبي مكانة مميزة لمن هم داخل المجتمع من المهاجرين في عام ١٩٦٨. كان الهدف من إنشاء الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٣ هو خلق سوق عمل موحد وعلى حصول مواطني الاتحاد الأوروبي على حقوق العمل كاملة وكذلك الحصول على الفوائد الاجتماعية التي لها صلة بالعمل في أي دولة من الدول الأعضاء. وفي الواقع، أدت توسعات الاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ إلى تحركات عمالية كبيرة. (انظر الفصل الخامس) ولكن الدخول والإقامة أصبح أكثر صعوبة على من لا يتجنس بالجنسية الأوروبية، خاصة هؤلاء القادمين من خارج أوروبا.

أثرت سياسات الهجرة على مستقبل أوضاع المهاجرين. وضعت السياسات قوانين تسمح للمهاجرين بالعمل بشكل مؤقت فقط، كما أن الحق في الحصول على الاستيطان الدائم كان يميل على الأرجح، إلى التمييز بين المهاجرين. بالإضافة لذلك، فإن الأيديولوجيات الرسمية للهجرة المؤقتة (أو في الآونة الأخيرة "للهجرة الدائرية") ولدت توقعات عند الشعوب

المستقبلة. فإذا ما تحولت الإقامة المؤقتة إلى استيطان دائم، يلقى اللوم دائمًا على المهاجرين عند حدوث أية مشكلة. فأى شخص يبدو مختلفًا فى الشكل، يصبح من المشتبه بهم وموضع ارتياب.

شكلت السياسات أيضًا الوعى لدى المهاجرين أنفسهم، فالدول التى سمحت بالهجرة الدائمة سمحت باستيطان المهاجرين ومنحتهم الحق بإقامة دائمة وبجميع الحقوق المدنية كغيرهم من المواطنين. كما سمحت بأن يكون لهم رؤية لمستقبل طويل الأمد. وعلى النقيض من ذلك، فالدول التى حافظت على بقاء أسطورة الإقامة قصيرة الأجل فلا محالة أن الرؤية المستقبلية للمهاجرين شابها الإحباط وعدم الأمان. فالعودة إلى دول المنشأ قد يكون صعبًا أو مستحيلاً، ولكن البقاء فى دول الهجرة أمر مشكوك فيه. فهؤلاء المهاجرين استقروا وشكلوا مجموعات عرقية ولكنهم لا يستطيعون وضع خطة مستقبلية للاندماج أو كى يصبحوا جزءًا من مجتمع أوسع قادر على استيعابهم. والنتيجة هى انعزالهم وميلهم إلى الانفصال والتركيز على الاختلافات. وهكذا فإن سياسات الهجرة التى تتصف بالتمييز العنصرى لن يمكنها وقف تدفق الهجرة، ولكنها قد تكون الخطوة الأولى نحو تهميش المستوطنين الجدد.

مربع (11.3) الأقليات فى المملكة المتحدة

تستخدم المملكة المتحدة لحصر السكان الذين هم من أصول مهاجرة العمل على تصنيفهم ضمن ثلاث فئات رئيسية: الأجانب المقيمون والأجانب المولودون فى الخارج والأقليات العرقية. ويستند هذا التقسيم على معايير مختلفة.

فى عام ٢٠٠٥ كان هناك ٣ مليون من الأجانب المقيمين. (بنسبة ٥,٢% من إجمالى السكان) وهذه زيادة حادة مقارنة ب ١,٩ مليونا فى عام ١٩٩٦. أهم دول المنشأ لهؤلاء المهاجرين: أيرلندا (٣٦٩,٠٠٠) مهاجرًا؛ والهند (١٩٠,٠٠٠)؛ وبولندا (١١٠,٠٠٠)؛ والولايات المتحدة الأمريكية (١٠٦,٠٠٠)؛ وفرنسا (١٠٠,٠٠٠)؛ ألمانيا (١٠٠,٠٠٠)؛ جنوب أفريقيا (١٠٠,٠٠٠)؛ باكستان (٩٥,٠٠٠)؛ إيطاليا (٨٨,٠٠٠)؛ والبرتغال (٨٨,٠٠٠).

أعداد السكان الأجانب المولودين بالخارج فى عام ٢٠٠٦ كانت ٥,٨ مليونا (بنسبة ٩,٧ % من إجمالى السكان) مقارنة مع ٤,١ مليون فى عام ١٩٩٦ وكانت دول المنشأ الأساسية، هى: الهند (٥٧٠,٠٠٠) مهاجرًا؛ ايرلندا (٤١٧,٠٠٠)؛ باكستان(٢٧٤,٠٠٠) مهاجرًا. ألمانيا(٢٦٩,٠٠٠)؛ بولندا(٢٢٩,٠٠٠)؛ بنجلاديش(٢٢١,٠٠٠)؛ جنوب أفريقيا(١٩٨,٠٠٠)؛ الولايات المتحدة الأمريكية (١٦٩,٠٠٠)؛ كينيا (١٣٨,٠٠٠)؛ وجامايكا (١٣٦,٠٠٠).

أما السكان الذين هم من الأقليات العرقية، فمعظمهم ولدوا فى بريطانيا كمواطنين بريطانيين من سلالة المهاجرين من دول الكومنولث الجديد الذين وصلوا إلى بريطانيا، باعتبارهم من الرعية منذ الخمسينيات حتى السبعينات. وقد سجل تعداد عام ٢٠٠١ أن عدد الأفراد من الأقليات العرقية حوالى ٤,٦ مليون شخص. (بنسبة ٧,٩ % من إجمالى السكان) كان نصفهم "آسيويا أو آسيويا بريطانيا" والربع كان "أفريقيا أو أفريقيا بريطانيا" ونسبة ١٤,٦% كانوا من "المخلطين". ونسبة ٥,٢% من الصينيين. ونسبة ٥% من أقليات عرقية أخرى. وهذا التصنيف يستند على "العرق والسلالة"، ولا يشمل الأيرلنديين الذين كان تعدداهم (٦٩١,٠٠٠ فى عام ٢٠٠١) ولا المجموعات الأخرى من المهاجرين البيض. ففى عام ٢٠٠١، ضمت لندن نسبة ٤٥% من السكان البريطانيين، الذين هم

من أصول عرقية مختلفة. وكان تسع وعشرون فى المائة من سكان لندن من الأقليات العرقية المختلفة. (مكتب الإحصائيات الوطنية فـــى المملكـــة المتحدة 2004b).

كان المهاجرون القادمون من دول الكومنولث من الذين جاءوا قبــل عام ١٩٧١ من الرعايا البريطانيين الذين يتمتعون بجميع حقوق المواطنة، فقد وضع قانون الهجـــرة عـــام ١٩٧١ وقـــانون الجنـــسية البريطانيـــة عام ١٩٨١ المهاجرين القادمين من الكومنولث على قـــدم المـــساواة مـــع الأجانب فى معظم النواحى.

ومع ذلك، فالمقيمون بشكل شرعى من مواطنى الكومنولث مازالت لديهم الحقوق فى التصويت كاملة، كما يتمتع المهاجرون الأيرلنديون أيضًا تقريبًا، بجميع الحقوق. وكذلك فإن مواطنى دول الاتحاد الأوروبى الأخرى يتمتعون بحق العمل وبكافة الحقوق الاجتماعية. ويمكنهم التـــصويت فـــى الانتخابات المحلية والأوروبية ولكن ليس فـــى الانتخابـــات البرلمانيـــة. ويعطى القانون الحق للأجانب للتقدم بطلب للحصول على الجنـــسية بعـــد خمس سنوات من الإقامة القانونية. وقد ظهر نهج جديد لتحديد العلاقـــات العرقية فى أواخر الستينيات والـــسبعينيات وارتكـــز علـــى إدارة الدولـــة للعلاقات بين المجموعات العرقيـــة. وهـــذا يعنـــى الاعتـــراف بوجـــود المجموعات العرقية المختلفة التى تعرف فى المقام الأول علـــى أســـاس "العرق" وتعترف وتقبل بالاختلافات الثقافية والدينية التى تم تسميتها رسميًا "بالتعددية الثقافية"، خاصة فى المجال التعليمى. كمـــا حظـــرت قـــوانين العلاقات العرقية لعام ١٩٦٥ و١٩٦٨ و١٩٧٦ التمييز العرقى والعنصرى فى الأماكن العامة وفى العمل والسكن. وتم إنشاء لجنة المساواة العرقيـــة (CRE) عام ١٩٧٦، لفرض هذه القـــوانين وتعزيـــز العلاقـــات الطيبـــة فى المجتمع.

ومع ذلك، لا يزال التمييز العرقي والعنف العنصري من المشاكل الرئيسية. فقد انفجر سخط الشباب من السود، بقيامهم بأعمال شغب في وسط المدينة في أعوام ١٩٨٠-١٩٨١ و ١٩٨٥- ١٩٨٦و١٩٩١ على التوالي. وكان رد فعل الحكومة اتخاذ إجراءات لمكافحة البطالة بين الشباب وتحسين التعليم وإعادة تأهيل وإصلاح المناطق الحضرية؛ وتغيير بعض ممارسات الشرطة. ولكن التحقيق الذي أجراه "ستيفن لورانس" عام ١٩٩٩ (وقد تشكل لتحليل الاستجابة السيئة للشرطة بعد مقتل شاب أسود على يد عصابة من البيض) كشف استمرار قوة وتحكم المؤسسة العنصرية. طالبت قوانين العلاقات العرقية (لتعديل القوانين) والتي صدرت عام ٢٠٠٠ جميع الهيئات العامة بفرض خطط للمساواة بين العرقيات وللقضاء على التمييز العرقي والعنصري. لكن في عام٢٠٠١ اندلعت أعمال الشغب، التي شارك فيها الشباب الذين هم من أصل آسيوي في المدن الشمالية في أولدهم وبيرنلي وبرادفورد. وقد سعى اليمين المتطرف في الحزب الوطني البريطاني إلى استغلال الصراعات المحلية وحقق بعض النجاحات الانتخابية بين الناخبين البيض.

في أوائل القرن الحادي والعشرين، كانت القضية الرئيسية في الهجرة هي اللجوء السياسي (انظر الفصل الثامن). قدمت الحكومات المتعاقبة خمسة قوانين جديدة فيما بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٦ نصت على تقييد وتضييق قوانين الدخول ووضع قوانين ردع مثل الاعتقال وتشديد القيود المفروضة على الإعانات. انخفض عدد طلبات اللجوء من ١٠٣,٠٠٠ في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨,٠٠٠ فقط في عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من ذلك، تحول الرأي العام إلى قضية جديدة وهي: زيادة المسلمين إلى ١,٦ مليون مسلم في بريطانيا وهم يشكلون نسبة تبلغ ٢,٧% من إجمالي السكان. ولكن أدت تفجيرات

لندن فى ٧ يوليو عام ٢٠٠٥ ومحاولات لاحقة أخرى إلى ازدياد القلق حول ولاء الشباب المسلم. يرى البعض أن التعددية الثقافية قد فشلت فـــى تقـــديم هوية وطنية موحدة. فالسياسات الحكومية تحولـــت لتؤكـــد علـــى "التماســـك الاجتماعي". واختبارات المواطنة التى تم طرحها اعتمدت على أفكـــار مثـــل "الانتماء لبريطانيا" و"القيم الأساسية" ومع ذلك أشار المنتقدون إلـــى التنـــاقض بين المساواة الشكلية التى يقال إنها رسمية والتى من المفروض أن تتمتع بهـــا الأقليات العرقية وبين تجربتهم اليومية مع البطالة وعدم المساواة والإقـــصاء الاجتماعى.

تظهر تجربة المملكة المتحدة أن المواطنة ليست بالضرورة كافيـــة لحماية الأقليات ضد العنصرية وسوء الظروف الاجتماعية.

المصادر: (منظمة التعاون الاقتـــصادى والتنميـــة 2007) ،(مكتـــب الإحصائيات الوطنية فى المملكة المتحدة 2003:2004a,b)، (بينيون Benyon 1986)، (ليتون هنـــرى Layton-Henry 2004)، (ســـكيرب وآخـــرون Schierup et al.2006 الفصل الخامس).

موقف سوق العمل:

كما بينا فى الفصل العاشر فإن تجزئة سوق العمل على أسس عرقيـــة وجنسية تطورت فى جميع الدول المستقبلة للهجرة. وكان هذا أمرا جوهريـــا فى تحديد نوعية اليد العاملة المهاجرة، وظل هـــذا ســـائدًا حتـــى منتـــصف السبعينيات. ولكن الوضع تغير: فالمهاجرون اليوم، أكثر تنوعًا واختلافًا من الناحية التعليمية والمهنية. إذ يتم تشجيع الأشخاص من ذوى الكفاءات العالية على الدخول، إما بشكل مؤقت أو دائم، وهم يشكلون عاملاً هامًا فـــى رفـــع مستوى الكفاءات ونقل التكنولوجيا. جلب العديد من اللاجئين مهاراتهم معهم.

على الرغم من أنه لا يسمح لهم دائمًا باستخدامها. أما المهاجرون من ذوى الكفاءات المنخفضة، فغير مرحب بهم كعمال، ولكنهم يدخلون عن طريق جمع شمل الأسر أو كلاجئين سياسيين أو بشكل غير شرعى. ومساهماتهم فى المهن التى تتطلب مهارات متدنية وفى الأعمال التجارية الصغيرة ذات أهمية اقتصادية كبيرة ولكن غير معترف بها رسميًا.

تجزئة وتقسيم سوق العمل هى جزء من عملية الهجرة. فحين يأتى الناس من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية من غير المعرفة والشبكات الكافية التى تمدهم بالظروف المحلية للدولة المستقبلة ومن غير إتقان للغة أو من غير دراية ومعرفة بأساليب العمل المحلية فإن نقطة دخولهم إلى سوق العمل على الأرجح، تكون فى أدنى مستوى. والسؤال الذى يفرض نفسه هو، ما إذا كانت ثمة فرصة عادلة للترقى فى وقت لاحق. الجواب غالبًا ما يعتمد على سياسات الدولة المستقبلة. بعض الدول (بما فيها أستراليا؛ والسويد؛ وكندا وفرنسا المملكة المتحدة وهولندا) لديها سياسات فعالة لتحسين وضع وظروف سوق العمل بالنسبة للمهاجرين والأقليات من خلال إتاحة دورات فى اللغة والتعليم الأساسي والتدريب المهني وإصدار تشريعات مناهضة للتمييز.

أما الدول التى تعمل بسياسة "عامل زائر"، فتقتصر حقوق المهاجرين على إعطائهم تصاريح عمل مؤقتة تقيد العمال الأجانب فى مهن وأعمال ومواقع محددة. ما زالت قوانين العمال المؤقتين تفرض مثل هذه القيود. ومع ذلك، ففى أواخر السبعينيات أدخلت كل من ألمانيا وأستراليا برامج التعليم والتدريب المهنى للعمال الأجانب والشباب. واليوم، فإن لدى الغالبية العظمى من العمال تصاريح لإقامة طويلة الأجل وهذا ما أعطاهم الحقوق للتساوى مع المواطنين فى سوق العمل. والنقاش الدائر حديثًا حول "الهجرة الدائرية"

يقترح أحيانًا الحد من الحقوق الممنوحة للمهاجرين. (انظر الفصل الثالث) وهذا ما قد يعنى العودة إلى أشكال من الاندماج فى سوق العمل الذى يؤدى إلى أوضاع مجحفة طويلة الأمد.

مربع (11.4) الأقليات فى فرنسا

يبلغ عدد المولودين فى خارج فرنسا من المستوطنين ٤,٩ مليون شخصًا وقد كانوا يشكلون نسبة ٨,١ % من إجمالى عدد السكان فى عام ٢٠٠٥ (انظر مربع 11.1). وأما أحدث البيانات عن المقيمين الأجانب فى عام ١٩٩٩ فكان آخرها حين كان عددهم ٣,٣ مليونًا وكانوا يشكلون نسبة ٥,٦ % من إجمالى السكان الفرنسيين. أصبح هناك أكثر من مليون شخص من المهاجرين سابقًا من المواطنين، بالإضافة إلى أن هناك نصف مليون مواطن فرنسى، من أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي ومن مناطق وأقاليم ما وراء البحار "المستعمرات السابقة". تبدلت أصول المهاجرين إلى فرنسا فى السبعينيات فبعد أن كانوا يأتون من جنوب أوروبا يأتى اليوم معظمهم، من شمال وغرب أفريقيا.

يرتكز "نموذج المواطن" الفرنسى على مبدأ المواطنة المدنية وعلى منح الحقوق الفردية المتساوية للجميع، ومن المرفوض الاعتراف بالاختلافات الثقافية أو الجماعات العرقية. وترتكز الفكرة على أنه يجب أن يصبح المهاجرون أولاً من المواطنين، وبعدها سوف يتمتعون بفرص متساوية. ولكن الواقع مختلف جدًا. فالأشخاص من غير المولودين فى أوروبا (سواء كانوا من المواطنين أم لا) يعانون من الاستبعاد والعزل الاجتماعي والتمييز العنصرى. ويتركز سكن الأقليات فى مناطق متكدسة داخل المدينة أو فى عقارات كبيرة عالية على هامش المدن

(les banlieues) وتتسم أوضاع العمل بالنسبة للأقليات العرقية بانخفاض المستوى وبأعمال غير آمنة وبارتفاع معدلات البطالة خاصة بالنسبة للشباب. كما ينتشر التمييز العنصرى والعنف على نطاق واسع. ومع ذلك، منذ الثمانينيات ظهرت طبقة متوسطة جديدة من المهنيين ورجال الأعمال من الأقليات العرقية، عرفت تحت اسم "الطبقة البرجوازية" (مصطلح عامى beurs يعنى من أصول عربية).

لقد أصبح وضع الأقليات العرقية فى المجتمع الفرنسى خاضعًا للسياسة العامة للدولة إلى حد كبير. ففى السبعينيات، كانت الغارات التى شنتها الشرطة للتحقق من الهويات وترحيل المهاجرين المدانين بجرائم، حتى ولو كانت صغيرة، شيئًا مألوفًا وعاديا. وكان للمهاجرين دور نشط فى الإضرابات الكبيرة، على سبيل المثال فى صناعة السيارات. قامت الحكومة الاشتراكية فى الثمانينيات بتحسين حقوق الإقامة وأصدرت عفوًا للمهاجرين غير الشرعيين، كما سمحت بالمشاركة السياسية بشكل أوسع. حاولت الحكومة عن طريق سلسلة من البرامج الخاصة تنفيذ إصلاحات لتحسين السكن والتعليم ومكافحة البطالة بين الشباب. ولكن، فى ذلك الحين برز اليمين المتطرف المعادى للمهاجرين (الجبهة الوطنية) (FN) كقوة سياسية مهيمنة.

أدت احتجاجات الشباب ضد البطالة وضد قهر الشرطة والتفرقة العنصرية فى مجابهة الأقليات إلى أعمال شغب فى ليون وباريس؛ ومدن أخرى. شنت الأقليات من ال (beurs) حملات خاصة ونظمت حركات مثل "SOS" للاستغاثة من "التفرقة العنصرية" تحت شعار: "فرنسا أفضل"، وطالبت باندماج حقيقى فى المجتمع الفرنسي ودعت إلى شكل جديد من "المواطنة من خلال المشاركة"، يرتكز على الإقامة بدلا من الجنسية

أو الأصل العرقى. ولكن بحلول منتصف التسعينيات فقدت هذه الحركات العلمانية الدعم والمساندة مع تزايد الاهتمام بالإسلام. وهذا أدى إلى ازدياد المخاوف من الأصوليين، خاصة، بعد أن امتد العنف من الجزائر إلى هجمات بالقنابل على مترو باريس فى عام ١٩٩٥. مما جعل حكومة يمين الوسط، تسن قوانين متشددة بالنسبة للهجرة والجنسية وتقوض مبدأ الجمهوريين (ius soli) (اكتساب المواطنة من خلال الولادة فى فرنسا) وهكذا تم فرض ترحيل جماعى لمن ثبت أنه لا يملك أوراقاً شرعية من المهاجرين، (sans papiers) الذين فقدوا وضعهم القانونى من خلال القوانين الجديدة.

أعادت الحكومة الاشتراكية فى الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢ العمل بقوانين اكتساب المواطنة من خلال الولادة فى فرنسا، ius soli لأحفاد المهاجرين وحررت قرارات الدخول والإقامة. ومع ذلك، ظلت الادعاءات التى تزعم بأن المجتمع مهدد بسبب إجرام المهاجرين وبأن ذلك يقوض الهوية الفرنسية نقاطا قوية فى سياسة اليمين المتطرف. وقد صدم فوز لو بن (Le Pen) زعيم الجبهة الوطنية أوروبا بحصوله على خمس الأصوات فى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٢. وقد تعهدت حكومة اليمين المتطرف المنتخبة فى عام ٢٠٠٢ بخفض نسبة الهجرة وتعزيز القانون والنظام. ووضع وزير الداخلية، حينذاك، نيكولا ساركوزى قوانين مقيدة ومتشددة للهجرة. وقد منع القانون الصادر عام ٢٠٠٤ ارتداء الحجاب الإسلامى وغيره من الرموز الدينية الواضحة فى الأماكن العامة مثل المدارس. وهكذا، أثارت هجمات ساركوزى على الأقليات وتزايد السياسات الصارمة للشرطة فى الضواحى من سخط الشباب. ففى خريف عام ٢٠٠٥ شهدت فرنسا أعمال شغب حادة مع معارك ليلية بين الشرطة

والشباب تخللتها هجمات على المبانى العامة واحتراق المئات من السيارات وجرح العديد من الناس. وكان الرد الرسمى ليس التشكيك فى نهج السياسات الحالية ضد الأقليات لكن الدعوة إلى وضع قوانين مقيدة أكثر صرامة، والأمر باتخاذ إجراءات أكثر قوة.

وكانت النتيجة إصدار قانون الهجرة والاندماج لعام ٢٠٠٦ المعروف بقانون ساركوزى Loi Sarkozy ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسية: سياسة جديدة للهجرة تعتمد على الاختيار وفقا لمعايير اقتصادية (immigration choisie) عقود اندماج إلزامية (contrat daccueil et dintegrattion) من أجل الإقامة طويلة الأجل وسياسات "التنمية المشتركة" للربط بين الهجرة وبين العودة للتنمية فى دول المنشأ. وكان لهذا القانون شعبية لدى الناخبين الفرنسيين، ويبدو أنه ساعد، على فوز ساركوزى رئيسًا لفرنسا فى عام ٢٠٠٧. وكان من أول أعماله كرئيس لفرنسا إنشاء وزارة الهجرة والهوية الوطنية. ومع ذلك، أظهرت أعمال شغب جديدة فى أواخر عام ٢٠٠٧ أن المشاكل العميقة ما زالت قائمة.

المصادر: (Body-Gendrot and Wihtol de Wenden 2007) (Wihtol de Wenden1988-1995) (Wihtol de Wenden and Leveau 2001) (Weil 1991b) (Bertossi 2007) (Chou and Baygert 2007) (Hargreaves 2007) (OECD2006-2007) (Hollifield2004b)

العزل السكانى: تشكل المجتمع والمدينة العالمية

هناك قدر من العزل السكانى نجده فى العديد من دول الهجرة على الرغم، من أن هذه الظاهرة أكثر وجودًا فى الولايات المتحدة من أى مكان آخر فى العالم. ففى بعض المناطق ثمة فصل شبه مطلق بين السود والبيض.

وكذلك، فى بعض الأحيان للآسيويين واللاتينيين أما فى الدول الأخرى، فهناك أحياء على مشارف المدن يتركز فيها المهاجرون بكثرة، على الرغم من أنهم نادرًا ما يشكلون الأغلبية من السكان. ينشأ العزل السكانى جزئيًا، مع قدوم مهاجرين جدد فهم يفتقرون إلى الشبكات الاجتماعية والمعلومات الكافية عن الأوضاع المحلية، كما أن ظروفهم الاجتماعية ودخولهم المتدنية تلعب نفس القدر من الأهمية كعامل مساعد على انعزالهم. وثمة عامل آخر هو التمييز العنصرى الذى يمارسه ملاك المبانى السكنية، فالبعض يرفض التأجير للمهاجرين فى حين أن البعض الآخر يجدها فرصة للاستغلال بطلب أجور سكن مرتفعة مقابل تجهيزات فقيرة ومتدنية.

قد تشجع أيضًا ممارسات المؤسسات على الإقصاء والعزل السكنى. ففى البداية، يتم إيواء العمال المهاجرين عن طريق أرباب العمل أو السلطات العامة. كانت هناك بيوت ومعسكرات خاصة بالمهاجرين فى أستراليا؛ وثكنات يقدمها أرباب العمل فى ألمانيا وسويسرا؛ كما توجد هناك نزل وبيوت خاصة بالمهاجرين تديرها الحكومة (أو صندوق العمل الاجتماعي FAS) فى فرنسا. وفرت هذه البيوت، بشكل عام، ظروفًا أفضل من السكن الخاص المستأجر. ولكنها أدت إلى إحكام السيطرة وزيادة العزلة. كما شجعت هذه النزل والبيوت على التكتل والتجمع: فحين يغادر العمال أماكن إقامتهم الأولى، فهم يميلون إلى السكن فى جوار بعضهم البعض.

أما فى الدول التى لا تظهر العنصرية فيها إلا بشكل ضعيف نسبيًا، فينتقل المهاجرون، غالبًا من داخل المدينة إلى أماكن أفضل فى الضواحى، إذا ما تحسنت أوضاعهم الاقتصادية. ولكن فى الدول التى يظهر فيها الإقصاء الاجتماعى والتمييز العنصرى بقوة أكبر، يستمر تمركز وتجمع الأقليات العرقية، بل إنهم يزدادون تكتلاً. ويزداد الانفصال والعزل العرقى

حينما ينتقل غالبية السكان من المناطق الداخلية في المدينة إلى الضواحي. قد يؤدى رحيل المهاجرين الميسورين إلى زيادة تركيز الطبقة الاجتماعية وكذلك العرقية. أفادت الإحصائيات في هولندا، أن ٧٠% من الأتراك و٦٠% من المغاربة يختلطون ويتعاملون على الأكثر مع الجماعات العرقية، التي ينتمون إليها، بينما ثلثا السكان من المواطنين الهولنديين لا يختلطون أو يتصلون بالمهاجرين إلا فيما ندر. (ELJMAP. 2007).

العزل السكاني ظاهرة متناقضة، فمن الناحية النظرية يشتمل تشكل الأقليات العرقية (انظر الفصل الثاني) على رؤيتين أو تعريفين، رؤية الآخرين أو تعريف الآخرين؛ والتعريف الذاتي أو الرؤية الذاتية. يتجمع المهاجرون مع بعضهم البعض لأسباب اقتصادية واجتماعية وغالبًا يتم إقصاؤهم عن مناطق معينة بسبب التعصب العنصري. ولكنهم في كثير من الأحيان يفضلون التكتل والتجمع سويًا من أجل توفير الدعم المتبادل ولتطوير الشبكات التي تربطهم بأسرهم وبأحيائهم؛ ومن أجل المحافظة على لغاتهم وثقافاتهم. تسمح الأحياء العرقية بإنشاء الشركات الصغيرة والوكالات التي تلبي احتياجات المهاجرين، فضلاً عن تشكيل جمعيات بأنواع متعددة.

ومن المثير للاهتمام، أن الدول التي تم فيها تشكل المجتمعات بسهولة، كانت هي التي أظهرت مرونة وانفتاحًا في الأسواق السكنية المرتكزة أساسًا على سكن المالك بشكل منفرد، مثل أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. أما النمط في القارة الأوروبية الذي يرتكز على المجمعات السكنية التي يملكها أصحاب العقارات الخاصة فلم يساعد على تشكيل المجتمعات، في حين أدى النمو الكبير في المساكن المملوكة للقطاع العام في كثير من الأحيان، إلى العزلة والمشاكل الاجتماعية التي باتت أرضًا خصبة للعنصرية.

حولت الهجرة وتشكيل الأقليات العرقية المدن الرئيسية بطرق متناقضة. بين لنا ساسين (Sassen 1988) كيف أدت الأشكال الجديدة من منظمات الإدارة المالية العالمية والإنتاج؛ والتوزيع إلى نشأة "المدن العالمية" التى جذبت تدفقات من المهاجرين، سواء بالنسبة للأنشطة العالية التخصص أو أعمال الخدمات التى تتطلب مهارات متدنية، لخدمة الحياة المتميزة للنخبة. وهذا بدوره أدى إلى إعادة هيكلة الحيز المكانى للمدينة والذى تداخلت معه عوامل اجتماعية واقتصادية وخلفية عرقية أدت إلى تغيير سريع واختلاف فى الشكل بين الأحياء.

ويضطر، العديد من المهاجرين بقوة العوامل الاجتماعية والاقتصادية إلى الانعزال فى المناطق الحضرية السيئة والمعزولة، حيث يتقاسمون المعيشة البائسة مع غيرهم من الجماعات المهمشة اجتماعيًا. (ديوبت ولابيرونى Dubet and Lapeyronnic. 1992). يتصور بعض السكان المحليين بأن الانعزال السكانى، ما هو إلا محاولة متعمدة من المهاجرين لتشكيل "الجيوب العرقية" أو "الجيتو". وقد قام اليمين المتطرف بحشد المجتمع فى حملة تخويف من مجتمعات الـ"الجيتو" فى دول أوروبا الغربية منذ السبعينيات. من الممكن أيضًا أن تتعرض أحياء الأقليات العرقية إلى مواجهات مع الدولة ووكالاتها وتخضع للرقابة الاجتماعية، ولا سيما من الشرطة. (انظر الفصل الثانى عشر)

ومن الممكن النظر إلى أن تجمع وتكتل المجموعات العرقية وتشكل المجتمعات هى نتائج ضرورية للهجرة إلى المدن العالمية. وهذا قد يؤدى إلى تفاقم الصراعات، ولكنه قد يؤدى أيضًا إلى تجديد وإثراء الحياة الحضرية والثقافية. فثمة مجموعات عرقية معينة لا يمكنها أبدًا أن تنعزل أو تكتفى ذاتيًا فى المدن الحديثة. هناك تفاوض وتداخل بين الثقافة والسياسة

حول العمليات المعقدة للاندماج والاستبعاد وانتقال الثقافات. يكمن الكثير من الطاقة والابتكار داخل المدن، فى قدرتها على التوفيق بين المعتقدات الثقافية للسكان الذين هم من خلفيات عرقية متعددة كما أوضح ديفيز (Davis 1990) فى إطار مدينة لوس أنجلوس. كما أنه ليس بالإمكان عودة المجتمعات إلى العرق الأوحد، (وهذه فى كل الأحوال ليست سوى أسطورة) إذن، فليس هناك أى مجال للعودة إلى الثقافات الثابتة أو المتجانسة. إن المدينة العالمية مع سكانها الذين ينتمون إلى ثقافات متعددة، ما هى إلا مختبرًا قويًا للتغيير.

جدول (11.1) السكان الأجانب المولودين فى الخارج والمقيمون فى فرنسا وهولندا والسويد فى عام (٢٠٠٥) من اختيارات من دول المنشأ

دولة المنشأ	فرنسا	هولندا	السويد
ألمانيا	-	117	42
إيطاليا	342	-	-
المملكة المتحدة	-	47	17
إسبانيا	280	-	-
البرتغال	565	-	-
بولندا	-	-	46
فنلندا	-	-	184
النرويج	-	-	45
الدانمرك	-	-	43
يوغسلافيا السابقة	-	54	74
البوسنة والهرسك	-	-	55

الاتحاد السوفيتى السابق	-	35	-
الجزائر	677	-	-
المغرب	619	١٦٩	-
تونس	220	-	-
كمبوديا	163	-	-
تركيا	225	196	36
العراق	-	35	73
إيران	-	24	55
سورينام	-	189	-
إندونيسيا	-	153	0
بلاد أخرى	1.835	1.016	456
الإجمالى	4.926	1.735	1,126
النسبة من إجمالى السكان	8.1	10.6	12.4

ملاحظة: نشير إلى أن بعض دول المنشأ ليست من بين المصادر الرئيسية للمهاجرين. بالنسبة للدول المستقبلة تم إدراج المجموعات الصغيرة تحت مسمى "الآخرون"

المصادر: (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية 2007 جدول B.1.4)

السياسة الاجتماعية:

وجه اللوم للمهاجرين الذين أقاموا فى داخل المدن وفى المدن الصناعية بأنهم كانوا السبب فى ارتفاع تكاليف السكن وفى تدنى مستوى الإسكان وتدهور المرافق الاجتماعية. وكرد فعل لهذا، تم تطوير ووضع مجموعة كاملة من السياسات الاجتماعية. فى بعض الأحيان، أدت هذه السياسات التى تم اعتمادها للحد من تركيز التجمعات العرقية وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية إلى عكس السياسة المرجوة.

المشاكل فى فرنسا هى الأكثر بروزًا وخطورة من أى مكان آخر فى العالم. فبعد عام ١٩٦٨ تم اتخاذ إجراءات للقضاء على (مدن الصفيح) لجعل المساكن التابعة للقطاع العام فى متناول المهاجرين. وتم العمل بمفهوم أو بمبدأ "عتبة التحمل" (مدى القدرة على الاحتمال) وبموجبه يسمح بتواجد المهاجرين فى حد أقصى لا يزيد عن ١٠ أو ١٥ % من عدد السكان فى أى منطقة سكنية أو ٢٥% من نسبة الطلاب فى أى فصل دراسى. (فيربنت Verbunt1985:147-155، ماكماستر MacMaster1991:14-28) وكانت الورطة أن تركز المهاجرين ظهر كما لو أنه السبب الأساسى للمشكلة وهكذا كان التشتيت والفصل شرطًا مسبقًا للاستيعاب. إلى جانب إعانات جمعيات الإسكان العام فى فرنسا ومشروع الإسكان بإيجار متوسط (HLMs Habitations a loyer modere) تم تخصيص حصص للمهاجرين. وهكذا تركز سكن عائلات المهاجرين فى مناطق معينة. تدعى جمعيات الإسكان العام فى فرنسا بأنها وفرت حصصًا للمهاجرين- بنسبة تقارب متوسط سكنهم كله - بينما هى فى الواقع الأمر خلقت "جيتو" جيب جديد. ghettos (ويل Weil, 1991b:249-258) وكان هذا، هو أصل تكوين التركيز العرقى على أطراف المدن ومحيطها الذى أصبح أحد المعضلات الرئيسية فى فرنسا، فى أوائل القرن الحادى والعشرين. (هارجريفيس Hargreaves2007:Body-Gendort and Wihtol de Weenden, 2007).

بحلول الثمانينيات، تحولت هذه المناطق المحيطة بالمدن (banlieues) بسرعة إلى مناطق تعم فيها البطالة المستمرة والمشاكل الاجتماعية والصراعات العرقية. ركزت السياسات الاجتماعية على الشباب فى المناطق الحضرية ووضعت الحكومة الاشتراكية مجموعة من البرامج لتحسين السكن والظروف الاجتماعية وشجعت على تحسين التعليم ومكافحة البطالة بين الشباب. ووفقًا لأحد العلماء الفرنسيين الذى علق: إن هذه الإجراءات السياسة والاجتماعية قد وضعت بالأصل لتحقيق الاندماج فى المجتمع الفرنسى ولكنها فى الحقيقة ربطت بين جميع هذه المشاكل الموجودة فى المدن والأحياء المجاورة لها وبين الهجرة، مركزة بأن المشاكل كانت نتيجة للهجرة. وهكذا شجعت هذه السياسات على تركيز الأقليات فى مناطق خاصة بهم وأبطأت من عملية الاندماج الاجتماعي وعززت من الانتماء للمجموعات الدينية والثقافية. (ويل Weil, 1991b:176-179) هذا التفسير يتماشى مع تقليد وعرف الجمهورية الفرنسية الذى يرفض أى اعتراف بالمجموعات العرقية. فى الواقع، فإن المدى الذى يجب أن توفره الدولة فى سياساتها الاجتماعية الخاصة لتسهيل اندماج المهاجرين ما زال مثيرًا للخلاف والجدل فى معظم الدول المستقبلة للهجرة.

فمن ناحية، قد تقوى السياسات الخاصة بالمهاجرين الميل إلى عزلهم عرقيًا. حتى الثمانينيات، اتبعت السلطات التعليمية الألمانية "إستراتيجية مزدوجة" تعمدت توفير الكفاءات اللازمة ليتمكن الأجانب من العيش فى ألمانيا، وفى الوقت ذاته، تعمدت المحافظة على ثقافتهم الأصلية لتيسير عودتهم إلى بلادهم. وأدى هذا إلى فرض فصول خاصة بالأولاد الأجانب،

مما تسبب فى عزلهم اجتماعيًا وإضعاف أدائهم التعليمى. (كاستلز وآخـــرون (Castles el al.. 19S4: Chapter قصدت سياسات الإسكان فى المملكة المتحـــدة عدم التمييز أو التفريق العنصرى فى السكن، إلا أنه لم يخل الأمر من وجود عقارات سكنية "خاصة بالبيض" وأخرى "للـــسود". قـــاد تخطـــيط مـــشاريع الإسكان العام للمهاجرين بالسويد إلى عزل سكانى عرقى للمهاجرين بدرجة عالية من التركيز. وتم فصلهم عن المواطنين السويديين.

من ناحية أخرى، ترتكز السياسات الاجتماعية المتعددة الثقافات علـــى فكرة، أن المهاجرين فى حاجة إلى الخدمات التى تلبى احتياجاتهم الخاصـــة فيما يتعلق بالتعليم واللغة والسكن. وغياب مثل هذه الإجراءات يجعل أحوال المهاجرين وأطفالهم سيئة ويحول بينهم وبين حقهم فى الترقى والتقدم لوضع أفضل. فالمفروض فى أهمية التعددية الثقافية انتهاجها لـــسياسات معينـــة لا تؤدى إلى الانفصال، بل على العكس، تكون شرطًا مسبقًا لنجاح الانـــدماج. وهذا لأن أوضاع الأقليات العرقية ما هو إلا نتيجـــة للاختلافـــات الثقافيـــة والاجتماعية؛ والحواجز التى توضع بسبب التمييز العنصرى والعرقى لمنعهم من المشاركة.

من الممكن اقتراح القيام بتصنيف قاس استجابة للسياسات الاجتماعية. فمنذ السبعينيات، اتبعت كل من أستراليا وكندا والمملكة المتحـــدة والـــسويد وهولندا سياسات اجتماعية نشطة من أجل إصلاح حال المهاجرين والأقليات العرقية. فى الدول الثلاثة الأولى، تم استخدام شعار "التعددية الثقافية" وكذلك تحدثت بريطانيا عن "سياسة العلاقات العرقية"؛ بينمـــا اســـتخدمت الـــسويد مصطلح "سياسة المهاجر"؛ وأطلقت عليها هولندا "سياســـة الأقليـــات"؛ وقـــد تعرضت السياسات الاجتماعية المستهدفة للمهاجرين فى جميع هذه الدول فى السنوات الأخيرة إلى انتقادات شديدة. ونتيجة لذلك تـــم اســـتبدال سياســـات

التعددية الثقافية فى بعض الحالات بالتركيز على مصطلحات: "الاندماج" و"التلاحم؛ أو التماسك الاجتماعي" و"قيم مشتركة للمواطنة" وفى الحقيقة، فقد تم المحافظة على العديد من السياسات الاجتماعية القديمة تحت مسميات جديدة.

ترفض المجموعة الثانية من الدول العمل بسياسات اجتماعية معينة فيما يخص المهاجرين. فالسلطات الأمريكية تعتبر أن التدخل الحكومى فى هذه السياسات الاجتماعية لا لزوم له. ومع ذلك، فقد أفادت المهاجرين كثيرًا سياسة تكافؤ الفرص والحركات المناهضة للتمييز العنصرى التى بدأ العمل بموجبها بعد الحركة التى قامت للدفاع عن الحقوق المدنية فى الستينيات وأصبح من الممكن العثور على إجراءات اجتماعية وتعليمية جيدة على الصعيد المحلى بالنسبة للمهاجرين. ومع ذلك، فإن إمكانية الحصول على فوائد اجتماعية وتعليمية لغير المواطنين (خاصة المهاجرين غير الشرعيين) كانت معرضة للهجوم منذ الثمانينيات. وقد رفضت الحكومات الفرنسية المتتالية سياسات اجتماعية معينة تؤيد المبدأ القائل، بأنه يجب اعتبار المهاجرين من المواطنين، وعرقلت أى إجراء خاص بهذا الشأن. ولكن، على الرغم من ذلك كانت هناك برامج، مثل "منح الأولوية للتربية والتعليم فى مناطق معينة أو بشكل أعم، La politique de la ville (سياسة المدن) التى تستهدف المناطق التى تعانى من نقص فى التعليم دون ذكر أنها خاصة بالمهاجرين.

أما المجموعة الثالثة من الدول التى كانت سابقا توظف المهاجرين بنظام "عامل زائر". فقد اتبعت ألمانيا سياسات متناقضة. ففى الستينيات، كلفت الحكومة منظمات خيرية (لها علاقة بالكنائس والحركات العمالية)

بتوفير خدمات اجتماعية خاصة بالعمال الأجانب. ومنحت العمال الأجانب أيضًا حقوقا متساوية مع العمال المواطنين فى الحقوق الاجتماعية المتعلقة بالعمل. ولكن كان للحكومة الحق فى ترحيلهم فى حالة تعرضهم للبطالة لفترة طويلة أو فى حالة عجزهم عن العمل. وبعد أن توقف التوظيف بهذا النظام فى عام ١٩٧٣ فاز المهاجرون (عن طريق الدعم الذى تلقوه من النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية) بدعاوى قضائية بارزة فى مجال حقوق الرعاية الاجتماعية والحق فى جمع شمل الأسر. وبعد أن أصبح مسموحًا بالاستيطان الدائم أخذت الرعاية الاجتماعية ووكالات الصحة والتعليم فى الاعتبار احتياجات المهاجرين- رغم الادعاءات الرسمية بأن "ألمانيا لم تعد من الدول المستقبلة للهجرة". كانت التجربة فى أستراليا مشابهة، فبينما رفضت الحكومة الاتحادية اندماج المهاجرين على المدى الطويل اعترفت السلطات المدينة وأقرت، بتنوع حقيقى لسكان المناطق الحضرية من خلال تقديم خدمات معينة للأقليات. أما فى سويسرا، فعلى النقيض من ذلك، تركت الشروط الاجتماعية للمبادرات الفردية والقطاع الخاص.

فى أوائل القرن الحادى والعشرين، كان هناك بعض الالتقاء فى السياسات الاجتماعية تغذت بالمخاوف من الاستبعاد الاجتماعى أو ما جاء فى التقارير عن أعمال الشغب فى عام ٢٠٠١ فى شمال إنجلترا الذى أشير إليه تحت مسمى "حياة متوازية". (كانتل Cantle,2001) فقد شكك القادة السياسيون فى نهج التعددية الثقافية وأدخلوا إجراءات جديدة مثل اختبارات المواطنة وعقود الاندماج. ومع ذلك، من الممكن أيضًا العثور فى كل مكان تقريبًا، على برامج خاصة لمكافحة المساوئ الاجتماعية التى تواجه المهاجرين وذريتهم على الرغم من الاختلافات فى الخطاب.

ثمة اتجاه عام آخر، وهو السياسات الداعية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العرقي. في عام ٢٠٠٠، أجمع مجلس الاتحاد الأوروبي على مبدأ المساواة العرقية. وقد تطلب هذا من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنفيذ مبادئ المساواة في المعاملة بين جميع المواطنين، بغض النظر عن الأصل العرقي في العمالة والتدريب والتعليم والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وتوفير السلع والخدمات اللازمة. وكان على الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٣ أن تدخل هذه المبادئ ضمن قوانينها المحلية، وأن تسعى لإنشاء منظمات وطنية لتعزيز المساواة في المعاملة بين المواطنين ومساعدة ضحايا التمييز العنصري. (لجنة الانتخابات المركزية 2007a) على الرغم من أن تنفيذ هذه التوجيهات ما زال متفاوتًا إلا أنه يمثل تغييرًا مهمًا للعديد من الدول.

مربع (11.5) الأقليات في ألمانيا

في أواخر التسعينيات، أعلن السياسيون في ألمانيا بأنها لم تعد دولة مستقبلة للهجرة، مع أنها، منذ عام ١٩٤٥ استقبلت ما يزيد عن ٢٠ مليون مهاجرًا، فقد دخلها في الواقع عدد من المهاجرين أكثر من أية دولة أوروبية أخرى. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بوقت قصير وصل إليها ٨ مليون من الهاربين من المناطق التي انضمت إلى الاتحاد السوفيتي وبولندا. كما تم توظيف الملايين في الستينيات والسبعينيات بنظام عامل زائر" من جنوب أوروبا وتركيا. وقد استمر في الإقامة الكثير منهم مع أسرهم. (انظر مربع 5.1) ومع نهاية الحرب الباردة كانت هناك تدفقات جديدة من "العرق الألماني" الفارين من روسيا ورومانيا، وكذلك العديد من طالبي اللجوء السياسي والمهاجرين لأسباب اقتصادية من جميع أنحاء العالم.

بحلول عام ٢٠٠٣، كان فى ألمانيا ١٠,٦ مليون شخص من الأجانب المولودين بالخارج وقد شكلوا نسبة 12.9 % من إجمالى السكان الذين كان عددهم 82.5 مليونا. ومع ذلك، فليس هناك إحصائية متاحة عن قدر التراجع فى عدد المولودين فى الخارج. ولذلك فمن الضرورى استخدام البيانات عن السكان المقيمين من الأجانب الذين ازدادوا من ٠,٧ مليونا فى عام ١٩٦١ (بنسبة ١,٢% من إجمالى السكان) إلى ٤,٦ مليونا فى عام ١٩٨١ (بنسبة ٧,٥%) و٧,٣ مليونا فى عام ٢٠٠١ (بنسبة ٨,٩%). أما الرقم فى عام ٢٠٠٥ فكان ٦,٨ مليونا (بنسبة ٨,٢%.) وعلى الأرجح، هذا لا يمثل انخفاضا حقيقيا لكن من الأفضل مراجعة سجلات السكان لنأخذ فى الاعتبار أعداد المغادرين.

فى عام ٢٠٠٥، وصل إلى ألمانيا ما يعادل نسبة ٦٨% من السكان الأجانب الذين جاءوا من خارج الاتحاد الأوروبى، بينما وصل ٢٥% من دول الاتحاد الأوروبى القديم، و٧% من الدول العشر المنضمة إلى الاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٤. لا يزال من غير المسموح للأطفال المولودين فى ألمانيا من أبوين أجنبيين الحصول تلقائيًا على الجنسية الألمانية. هناك واحد من كل خمسة من الأجانب (١,٤ مليون شخص) ولدوا بالفعل فى ألمانيا.

معظم "العمال الزائرين" كانوا يعملون فى البداية فى أعمال يدوية فى الصناعات الإنتاجية، مما أدى إلى تركيز السكن فى المناطق الصناعية وفى وسط المدينة. وفى وقت لاحق، قضت إعادة الهيكلة الاقتصادية على العديد من الأعمال التى كان يشغلها المهاجرون، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى ٢٠% أو أكثر– تقريبا ضعف المعدل الوطني. ترك

الكثير من الأجانب القوى العاملة أو أقاموا مشاريع صغيرة هامشية. كان عدم وجود برامج دراسية لمعالجة المشاكل التى يواجهها أطفال المهاجرين يعنى أنهم أيضًا سيصبحون عرضة لانعدام أو قلة الفرص فى سوق العمل.

تلا إعادة توحيد ألمانيا فى عام ١٩٩٠ موجة من العنف العنصرى ضد المهاجرين وطالبى اللجوء السياسى.أصبح واقع الاستيطان الدائم ومخاطر خلق طبقة دنيا أمرًا واضحًا. وتم التركيز على الأقلية التركية بشكل خاص، ممن لهم خلفية إسلامية. أنشأت سلطات البلدية مكاتب خاصة لتضمن توفير خدمات مناسبة للأقليات- أطلق عليه فى فرانكفورت مكتب شئون التعدد الثقافى. ولكن على الصعيد الوطنى تم رفض التعددية الثقافية لأنها تهدد الوحدة الوطنية.

نتج عن قانون الجنسية فى عام ١٩٩٩ تغير كبير، فقد روعى فى مادته تسهيل حصول المهاجرين وأبنائهم على الجنسية الألمانية، لكنه لم يصل إلى حد الاعتراف بالجنسية المزدوجة- وهو مطلب أساسى للمهاجرين الأتراك. فى عام ٢٠٠١ كلف وزير الداخلية الفيدرالى بكتابة تقرير أوصى فيه بالقيام بتحول جوهرى. وصدر أول قانون للهجرة فى ألمانيا عام ٢٠٠٤ والذى تم من خلاله إنشاء نظام حديث لإدارة الهجرة. كما مهد الطريق للاندماج، بتوفير دورات تعليم للغة الألمانية وكذلك دراسة وتمهيد لمعرفة قوانين الدولة وتاريخها وثقافتها. هذه الدورات إجبارية بالنسبة لفئات معينة من الوافدين الجدد وللأجانب المقيمين.

السكان الأجانب من المقيمين فى ألمانيا بحسب جنسياتهم الأصلية (١٩٩٥ و٢٠٠٥)

الجنسية	1995 بالآلاف	2005 بالآلاف	2005 النسبة المئوية من إجمالى السكان الأجانب	2005 النسبة المئوية من إجمالى السكان
تركيا	2.014	1.764	26.1	2.1
إيطاليا	586	541	8.0	0.7
صربيا والجبل الأسود	798	494	7.3	0.6
بولندا	277	327	4.8	0.4
اليونان	•36	310	4.6	0.4
كورواتيا	185	229	3.4	0.3
روسيا الفدرالية	-	186	2.8	0.2
النمسا	185	175	2.6	0.2
البوسنة والهرسك	316	157	2.3	0.2
أوكرانيا	-	131	1.9	0.2
دول أخرى	2.413	2.442	36.2	3.0
الإجمالى	7.134	6.756	100	8.2

وفى الوقت نفسه، ونتيجة للركود الاقتصادى حدث تحول ملحوظ: إذ بدأ الألمان فى الهجرة للمرة الأولى منذ سنوات طويلة. حتى إن الحكومة قدمت دورات لإعداد العاطلين عن العمل من العمالة الماهرة للعمل فى سويسرا والنرويج والنمسا والمملكة المتحدة.

تُعد ألمانيا مثلاً مهمًا للآثار غير المتوقعة للهجرة. فقانون توظيف العمالة قد تم تخطيطه لجلب عمالة مؤقتة لن تستمر فى البقاء بصفة دائمة. ولكن على المدى الطويل، أدى هذا إلى إقامة دائمة وظهور مجتمع متعدد الأعراق. زاد الإنكار الرسمى الأمور سوءًا، لأنه ساعد على تفاقم الأمر وعلى استبعاد المهاجرين من المجتمع. وهكذا كان لابد على المدى الطويل أن يتغير السلوك العام والمناهج السياسية وهذا ما يحدث الآن، ولكنها عملية صعبة وطويلة.

المصادر: (BAMF 2006a,b) (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية 2006. 2007) (جرين Green 2004) (سكيراب وآخرون Schierup et al.2006 الفصل السادس) (Sussmuth 2001)

العنصرية والأقليات:

يمكن تمييز ثلاثة نماذج من الدول المستقبلة للهجرة. فى النموذج الأول، اندمج بعض المستوطنين مع السكان من المواطنين ولم يشكلوا مجموعات عرقية منفصلة: بشكل عام، هؤلاء الناس كانوا متقاربين ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا مع سكان الدولة المستقبلة لهم، على سبيل المثال، المستوطنون البريطانيون فى أستراليا أو النمساويون فى ألمانيا.

فى النموذج الثانى، شكل بعض المستوطنين مجتمعات عرقية: فهم يميلون إلى التجمع فى أحياء معينة والحفاظ على لغاتهم الأصلية وثقافتهم، ولكن لم يتم استبعادهم من المواطنة ومن المشاركة السياسية ومن إتاحة فرص الحراك الاقتصادى والاجتماعى لهم. ربما كان تطور المجتمعات العرقية جزئيًا نتيجة للتمييز العنصرى الأولى، ولكن الأسباب الرئيسية لاستمراره هى أسباب ثقافية ونفسية. ومن الأمثلة على ذلك، الإيطاليون فى

أستراليا وكندا أو فى الولايات المتحدة الأمريكية والأيرلنديون فى المملكة المتحدة. والمهاجرون من دول جنوب أوروبا فى فرنسا أو هولندا. مثل هذه المجتمعات، من المرجح، سيتراجع تأثيرها مع الوقت نتيجة لتزاوج الأجيال اللاحقة منهم مع المجموعات الأخرى فى المجتمع وخروجهم من المناطق التى كانوا يتجمعون فيها فى بداية هجرتهم.

فى النموذج الثالث، شكل بعض المستوطنين أقليات عرقية. وكغيرهم من المجتمعات العرقية مالوا إلى العيش فى أحياء منعزلة معينة وحافظوا على لغاتهم وثقافاتهم. ولكن، بالإضافة لذلك كانوا يعانون من سوء ظروف اقتصادية واجتماعية، وتم استبعادهم جزئيًا من المجتمع الأوسع لأكثر من عامل من العوامل مثل، ضعف وضعهم القانوني ورفض منحهم الجنسية وحرمانهم من الحقوق السياسية والاجتماعية والتفرقة والتمييز العنصري والمضايقات العنصرية المستمرة. ومن الأمثلة على ذلك، بعض المهاجرين الآسيويين فى أستراليا وكندا أو فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ واللاتينيون فى الولايات المتحدة والأفريقيون فى الكاريبي والآسيويون فى المملكة المتحدة والمهاجرون من شمال أفريقيا والأتراك فى معظم دول أوروبا الغربية والطالبون للجوء السياسى من خلفيات غير أوروبية، تقريبًا فى كل مكان من العالم.

جميع الدول التى تم فحصها يقيم فيها مستوطنون ينتمون لهذه الفئات الثلاث، لكن اهتمامنا هنا بالفئة الثانية والثالثة. ومن المهم أن نعرف لمَ يأخذ بعض المهاجرين طابع المجتمعات العرقية، بينما يعتبر الآخرون من الأقليات العرقية. وثمة سؤال آخر مهم، لمَ يزداد عدد المهاجرين الذين يصنفون من الأقليات العرقية فى بعض الدول أكثر من غيرها. هناك مجموعتان من العوامل تبدو وثيقة الصلة: تلك التى ترتبط بخصائص المستوطنين أنفسهم،

والأخرى التي ترتبط بالهياكل الاجتماعية والممارسات الثقافية والأيديولوجيات فى المجتمعات المستقبلة.

بالنظر إلى المستوطنين، من الواضح أن الفروق المظهرية (لون الجلد والمظهر الخارجى العرقى) هو العلامة الأساسية المميزة للأقلية. وهذا ينطبق أكثر على الأقليات من غير المهاجرين، مثل الشعوب الأصلية فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا و"الأبوريجينال" أو الأمريكيين من أصل أفريقى فى الولايات المتحدة. فهم جميعًا مع المهاجرين من غير الأوروبيين يشكلون أكثر الفئات تهميشًا فى جميع الدول. وهناك أربعة تفسيرات ممكنة لهذا: فالفروق المظهرية قد تتزامن وتتطابق مع الوصول الحديث؛ ومع البعد الثقافي أو مع الوضع الاجتماعى والاقتصادي أو أخيرًا، قد يكونون هدفا للعنصرية.

التفسير الأول صحيح جزئيًا: ففى كثير من الحالات، فإن السود أو الآسيويين أو المستوطنين من أصل إسبانى هم من بين أكثر المجموعات التى وصلت مؤخرًا. كشفت الدراسات التاريخية أمثلة من التمييز العنصرى العنيف ضد المهاجرين من البيض وبضراوة شديدة كالتى تمارس اليوم مع غير البيض. (انظر الفصل الرابع) قد يشكل الوصول حديثًا لمجموعة ما، نوعًا من التهديد للمواطنين. فالمجموعات الجديدة تميل إلى أن تنافس الفئات منخفضة الدخل من السكان المحليين على فرص العمل والسكن. ولكن الوصول حديثًا لا يمكن أن يفسر لمَ كان السكان الأصليون من الأبوريجينال أول ضحايا ممارسات الإقصاء والعزل، ولا لمَ لا يزال التمييز العنصرى ضد الأمريكيين الأفارقة والأقليات الأخرى من المقيمين منذ فترة طويلة مستمرًا. كما لا يمكن تفسير لمَ يميل التمييز العنصرى ضد جماعات المهاجرين من البيض إلى الاختفاء فى حين أن العنصرية ضد غير البيض مستمرة على مدى الأجيال.

وماذا عن البعد الثقافي؟ جاء بعض المستوطنين من غير الأوروبيين من مناطق ريفية تشيع بينهم ثقافات عصر ما قبل الصناعة، وربما أنهم وجدوا صعوبة فى التكيف مع الثقافات الصناعية أو ما تلاها. ولكن العديد من المستوطنين الآسيويين فى أمريكا الشمالية وأستراليا جاءوا من خلفية حضرية من المدن ومن الحاصلين على تعليم عال. ولكن هذا لم يحمهم من التمييز العنصرى. فالكثير من الناس يميزون الثقافة فى الدرجة الأولى على أساس اللغة والدين والقيم، ويعتبرون المهاجرين من غير الأوروبيين مختلفين جدًا. وهذا ينطبق بصفة خاصة على المسلمين. فالخوف من الإسلام، تقليد يعود إلى الحروب الصليبية فى القرون الوسطى. أدت المخاوف من الإرهاب فى السنوات الأخيرة، إلى انتشار الكراهية والخوف والعداء للإسلام والمسلمين، بالرغم من أن أقلية صغيرة جدًا من المسلمين يدعمون بالفعل الأيديولوجيات الأصولية المتطرفة.

أما بالنسبة للتفسير الثالث، فالفرق فى المظهر الخارجى كثيرًا ما يتطابق مع الوضع الاجتماعى والاقتصادى. بعض المهاجرين من الدول النامية ينقصهم التعليم والتدريب المهنى اللازم للترقى فى الصناعات الاقتصادية. ولكن حتى المهاجرين من ذوى الكفاءات العالية قد يواجهون التمييز العنصرى. ويكتشف العديد من المهاجرين بأنهم لن يدخلوا سوق العمل إلا من أسفل الدرك وأنه سيصعب عليهم ارتقاء السلم فى وقت لاحق. وبالتالى فإن تدنى الوضع الاجتماعى والاقتصادى هو نتيجة لعمليات التهميش بقدر ما هو سبب فى الوضع السيئ للأقليات.

ولذلك نستنتج أن التفسير الأكثر أهمية ودقة عن تشكل الأقليات العرقية يكمن فى ممارسات الاستبعاد والإقصاء التى يمارسها غالبية السكان

والحكومات في الدول المستقبلة للهجرة. ونشير إلى أن هذه الممارسات تتصف بالعنصرية وإلى أن نتائجها ما هى إلا سياسة عنصرية ضد الأقليات. (أنظر الفصل الثانى). إن التقاليد والثقافات العنصرية موجودة بقوة في جميع الدول الأوروبية والمستعمرات الأوروبية السابقة. (جولدبرج Goldberg 1993) ويمكن ربط زيادة الاهتمام بالعنصرية والعنف العنصرى منذ السبعينيات بازدياد عدم الشعور بالأمان بالنسبة للعديد من الناس الناجم عن التغيير الاقتصادى والاجتماعى السريع.

مربع (11.6) الأقليات فى إيطاليا

شهدت إيطاليا انتقالا وهجرة مأسوية ومثيرة منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٥. هاجر ٧ مليون إيطالى هربًا من الفقر والركود الاقتصادى. واستقرت مجتمعات إيطالية كبيرة من اللاجئين فى الولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل وأستراليا وألمانيا وسويسرا. ولكن، منذ السبعينات أدى النمو الاقتصادى السريع وانخفاض الخصوبة إلى انعكاس الوضع السابق. وفى أوائل القرن الحادى والعشرين أصبحت إيطاليا (مع إسبانيا) من أكثر الدول الأوروبية المستقبلة لتدفقات المهاجرين.

وقد ارتفع عدد السكان الأجانب المقيمين فى إيطاليا بشكل شرعى من ٠,٤ مليونًا فقط فى عام ١٩٨٥ ليصل إلى ٠,٧ مليونًا فى عام ١٩٩٥ ثم يزداد نموًا ليصبح ٢,٧ مليونًا فى عام ٢٠٠٥. وكان الشكل العام للدخول، هو هجرة الأيدى العاملة بشكل غير شرعى ثم يليه تقنين لأوضاع المهاجرين. (انظر الفصل الثامن). إذن فالزيادة الواضحة فى أعداد المهاجرين، كان البعض منها، نتيجة لتغير الوضع القائم، وكذلك للأعداد غير المعروفة من المهاجرين غير الشرعيين الذين ظلوا فى إيطاليا. شكل

المقيمون بشكل شرعى من الأجانب أكثر من ٤,٦% من إجمالى عدد السكان الإيطاليين الذين يصل عددهم إلى ٥٩ مليونًا. يبين الجدول تنوع السكان المهاجرين من مجموعات كبيرة جاءت من شرق أوروبا وشمال أفريقيا ومن وآسيا وأمريكا اللاتينية.

تبرز أهمية المهاجرين فى مساندتهم وعملهم فى الزراعة؛ والصناعة فى الوقت الذى انخفضت فيه الأعداد المتاحة من الشباب الإيطاليين. يتركز العمال غير الشرعيين فى العمل غير الشرعي "الاقتصاد الخفي"، المسئول عن حوالى ربع نشاط الاقتصاد الإيطالى. أما المهاجرون بصورة شرعية فهم فى غاية الأهمية- سواء كانوا من العمالة ذات الكفاءة العالية أو المنخفضة- فى الصناعة فى شمال إيطاليا؛ وكذلك للعمل فى مجال الخدمات فى جميع أنحاء البلاد. هناك العديد من المؤشرات التى تظهر أن الميل لمنح إقامة دائمة قد أدى: إلى جمع شمل الأسر؛ (٥٨% من الداخلين فى عام ٢٠٠٥) وارتفاع نسبة المقيمات من النساء؛ (٤٩% من نسبة الأجانب المقيمين فى عام ٢٠٠٦) وزيادة عدد المواليد للمرأة الأجنبية؛ (١١% من مجموع المواليد فى عام ٢٠٠٤) وزيادة أعداد الأطفال اللذين يدخلون المدارس الإيطالية.

لا تزال نسبة السكان المهاجرين فى إيطاليا أقل من أقدم الدول الأوروبية المستقبلة للهجرة، لكن النمو السريع والتنوع الكبير جعل الهجرة تحديًا للمجتمع. يشن جناح اليمين لرابطة الشمال والتحالف الوطنى حملة ضد الهجرة بزعم أنها تشكل تهديدا للقانون والنظام، وكان هناك قدر كبير من العنف خاصة ضد المستوطنين من غير الأوروبيين.

تدعم، النقابات والأحزاب اليسارية والمنظمات التابعة للكنائس والجماعات المدافعة عن المهاجرين حقوق المهاجرين ويطالبون بالتعددية الثقافية، بينما تنظم رابطة أرباب العمل حملات لزيادة هجرة الأيدى العاملة.

لم يكن لدى إيطاليا قانون للهجرة حتى عام ١٩٨٦، ولم تكتمل محاولة حكومة الوسط اليسارية لإنشاء نظام متكامل إلا فى عام ١٩٩٨ والذى نص على منح تصاريح إقامة طويلة الأجل، كما قامت هذه الحكومة باتخاذ إجراءات خاصة لدمج المهاجرين مع بقية المواطنين. ومع ذلك، فقد اتسم تطبيقها بالصعوبة والبطء. فعلى المستوى المحلى كانت السلطات اليمينية مترددة فى تسليم تصاريح الإقامة وأدى التأخير البيروقراطى إلى فترة طويلة من الانتظار. ولم يكن أداء السلطات المحلية اليسارية أكثر كفاءة، فسياساتها القائمة على الاعتراف بالتنوع والاختلاف وعلى تحسين الخدمات كانت مجرد أقوال وخطب أكثر منها واقعًا ملموسًا. ولا يزال من الصعوبة بمكان، اعتبار المهاجرين من المواطنين.

الأجانب المقيمون بصورة شرعية فى إيطاليا طبقا لجنسياتهم الأصلية فى عام ١٩٩٥ و٢٠٠٥

الجنسية	1995 بالآلاف	2005 بالآلاف	2005 النسبة المئوية من إجمالى السكان الأجانب	2005 النسبة المئوية من إجمالى السكان
ألبانيا	30	349	13.1	0.6
المغرب	81	320	13.0	0.5
رومانيا	14	298	11.1	0.5

الصين	16	128	4.8	0.2
أوكرانيا	1	107	4.0	0.2
الفلبين	36	90	3.4	0.2
تونس	31	84	3.1	0.1
صربيا والجبل الأسود	34	64	2.4	0.1
الإكوادور	2	62	2.3	0.1
الهند	12	62	2.3	0.1
دول أخرى	472	1.107	41.5	1.9
الإجمالى	729	2.671	100.0	4.6

وفى عام ٢٠٠١، فاز المرشح عن ائتلاف يسار الوسط برلسكونى بالانتخابات الوطنية، جزئيًا، من خلال تصويره بأن المهاجرين يمثلون تهديدًا للبلاد. بعد عام من حكمه، تم تمرير قانون (Bossi-Fini) الذى ألغى العديد من إجراءات عام ١٩٩٨. ونص هذا القانون الجديد على تأييده لتوظيف العمال الموسميين واتخاذ إجراءات صارمة ضد الهجرة غير الشرعية، بما فى ذلك، الاعتقال والزيادة فى الترحيل. ولكن قامت حكومة برلسكونى أيضا بحملة لتقنين وضع المهاجرين والتى أدت- ربما عن غير قصد- إلى زيادة كبيرة فى عدد السكان الأجانب الذين أصبحوا يقيمون بشكل شرعى.

وعدت حكومة يسار الوسط التى ترأسها "برودى" بعد أن تم انتخابه فى مايو ٢٠٠٦ باتخاذ نهج جديد. وتم تقديم مشروعين من أجل إصلاح

شامل فى قوانين المواطنة والهجرة، بما فى ذلك تأمين الحصول على إقامة دائمة وإجراءات للاندماج، وأخيرًا حق الحصول على الجنسية. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ ما خطط له من هذه الإصلاحات. وفى أوائل عام ٢٠٠٨ تم انتخاب حكومة يمين وسط جديدة شنت حملات تحمل شعارات معادية للمهاجرين، ولا سيما، من شركاء برلسكونى فى التحالف مع رابطة الشمال وغيرها من الأحزاب اليمينية المتطرفة. وتلا هذا هجمات عنصرية شنت على المهاجرين بما فيها قيام بعض الغوغاء بحرق أكواخ المهاجرين فى نابولى.

المصادر: (Calavita 2004): (Einaudi 2007): (المعهد الوطنى للإحصاءات 2007) (كينج وآخرون King et al.2000) (باستور .Pastore 2006 2007) (Reyneri 2003) (منظمة التعاون والتنمية OECD 2006. 2007)

العنف العنصرى:

فى منتصف الثمانينيات، وجدت لجنة التحقيق عن الفاشية والعنصرية فى أوروبا المكلفة من قبل البرلمان الأوروبى، أن المجتمعات المهاجرة تتعرض يوميًا لممارسات تكشف عن انعدام الثقة والعداء والتمييز العنصرى المستمر.. وفى كثير من الحالات أعمال عنف عرقى، بما فى ذلك "القتل" (البرلمان الأوروبى ١٩٨٥). وقد تفجر العنف العنصرى عقب إعادة توحيد ألمانيا فى عام ١٩٩٠، حيث هاجمت جماعات النازيين الجدد بيوت اللاجئين والأجانب فى الشوارع. وفى بعض الأحيان وسط تصفيق الجمهور. فى البداية، كانت أسوأ أعمال العنف فى المنطقة التى كانت تحمل فى السابق اسم جمهورية ألمانيا الديمقراطية. ولكن، فى عام ١٩٩٢ -١٩٩٣، قتل العديد من المهاجرين الأتراك فى هجمات حرق متعمد فى ألمانيا الغربية. فى الواقع أصبح هذا النوع من العنف والعدوان شائعًا فى جميع أنحاء أوروبا.

ووفقًا لإحدى الدراسات: بحلول أوائل التسعينيات، واجهت مجموعات عديدة من المهاجرين عنفًا عنصريًا وأصبحت المضايقات والتهديد جزءًا من حياتهم اليومية. (Bjorgo and Witte. 1993:1).

للولايات المتحدة، تاريخ طويل من العنف الأبيض ضد الأمريكيين الذين هم من أصول أفريقية. على الرغم من قوانين مكافحة العنصرية، التى تضمن العمل بموجبها حركة حماية الحقوق المدنية، إلا أن جماعة الكوك لوس كلان والجماعات المنتمية إليها لا تزال تشكل تهديدًا. يتعرض إليه أيضا الآسيويون والعرب وغيرهم من الأقليات الذين ما زالوا أهدافًا متكررة. كما أن عنف الشرطة ضد الأقليات أمر شائع. وكان من نتيجتها أعمال الشغب التى أثارها فى لوس أنجلوس فى مايو من عام ١٩٩٢ عنف ووحشية الشرطة، نحو سائق أسود والتى تمت دون محاسبة قانونية أو عقاب لرجال الشرطة الذين نفذوا هذا الاعتداء. وحتى الدول التى تفخر بتسامحها وتحملها للمهاجرين مثل كندا والسويد وهولندا سجلت تزايدًا فى حوادث العنف والهجمات العنصرية.

أشار تقرير للمركز الأوروبى لمراقبة العنصرية والعدائية للأجانب فى الاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠٦ إلى أنه كان من الصعب مقارنة العنف العنصرى فى دول الاتحاد الأوروبى بسبب اختلاف القوانين وممارسات العدالة الجنائية. كانت لدى المملكة المتحدة وفنلندا فقط "آليات شاملة لجمع البيانات"، فى حين أن هناك خمس دول أخرى وهى – قبرص واليونان وإيطاليا؛ ومالطا وإسبانيا – لا تملك أية بيانات رسمية على الإطلاق. (المركز الأوروبى لمراقبة العنصرية والعدائية للأجانب 2006:96) سجلت المملكة المتحدة ٥٧,٩٠٢ "حادثة للعنف العنصرى" فى الفترة ما بين عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ مقارنة بـ ٩٧٤ "حادثة ضد الأجانب والسامية" فى

فرنسا؛ و١٥,٩١٤ جريمة "بدوافع سياسية قام بها الجناح اليميني" فى ألمانيا فى عام ٢٠٠٥. ليس هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن العنف العنصرى بالفعل أشد فى المملكة المتحدة: هذه الأرقام تعكس ببساطة اختلاف التعريف والممارسات السياسة. قام المركز الأوروبى لمراقبة العنصرية والعدائية للأجانب بتحديد اتجاه العنف العنصرى خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥. ففى الإحدى عشرة دولة فى الاتحاد الأوروبى التى كانت فيها البيانات متاحة، تبين أن ثمانية منها وهى (الدانمرك وألمانيا وفرنسا وأيرلندا وبولندا وسلوفاكيا وفنلندا والمملكة المتحدة) كان الاتجاه فيها تصاعديًا فى العداء العنصرى ضد الأقليات. وتبين أن الدول الثلاث الأخرى، (الجمهورية التشيكية والنمسا والسويد) كان الاتجاه فيها تنازليًا. (المركز الأوروبى لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب 2006: 99-100) ضمت أكثر الأقليات العرقية المستهدفة للعنف العنصرى فى أوروبا ٨ مليونًا من الغجر وكذلك المسلمين واليهود. وحدد التقرير أيضًا درجات عالية من التمييز فى التوظيف وفرص العمل والسكن والتعليم.

ومن الواضح أن العنف والتمييز العنصرى لا يزال من المشاكل الرئيسية. فى عام ٢٠٠١ قدمت المفوضية الأوروبية مقترحات لمكافحة العنصرية والعداء للأجانب. وفى أوائل عام ٢٠٠٧ وافق أخيرًا وزراء العدل والداخلية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى على مجموعة من القوانين. ومع ذلك، كانت هذه القوانين أضعف بكثير من مقترحات اللجنة. فقد أقروا فقط، الحد الأدنى من المعايير المطلوبة. كما سمحوا للدول الأعضاء بالانسحاب من الاتفاقية إذا ما رغبوا. وقد علقت الجماعات المكافحة للعنصرية بأن هذه المبادئ التى أقروها لن تفعل شيئا يذكر لدعم وتعزيز القوانين الوطنية القائمة. (Brand. 2007).

ولقد واجه تصاعد العنف العنصرى تحديات مثمرة. فقد نمت حركات مكافحة العنصرية فى معظم الدول المستقبلة للهجرة والتى غالبا ما تقوم على تحالفات بين منظمات الأقليات والنقابات؛ والأحـزاب اليـسارية والكنـائس ومنظمات الرعاية الاجتماعية. وقد ساعدت منظمات مكافحة العنصرية علـى وضع تشريعات لتكافؤ الفرص ومناهضة التمييز فـضلا عـن الـسياسات والوكالات التى تهدف إلى كبح العنف.

ومع ذلك، ما دام السياسيون حريـصون علـى جعـل رأس المـال الانتخابى نابعًا من المشاعر المعادية للمهاجرين أو للمسلمين، سيستمر اعتبار التفرقـة العنـصرية مـشكلة كبـرى. لا شـك، أن الحمـلات العنـصرية والمضايقات والعنف من العوامل الهامة فى عملية تشكيل الأقليـات العرقيـة. فمن خلال عزل الأقليات وإرغامهم على اتخاذ إستراتيجيات دفاعية قد تـؤدى العنصرية إلى تنظيم داخلى للأقليات وانفصالهم عن المجتمع، كما أنها تشجع على التطرف الدينى. والعكس هو الصحيح فإن مكافحة العنصرية قد تساعد فى التغلب على عزلة الأقليات وتسهل من اندماجهم الاجتمـاعى والـسياسى فى تيار المجتمع.

الأقليات والمواطنة:

أن يصبح المهاجر مواطنًا، أمر هام وحاسم فـى عمليـة الانـدماج. المواطنة صفة قانونية رسمية. (غالبا ما يشار إليها بالجنسية) وهـى تحـدد عضوية الفرد فى الدولة الوطنية. ولكن، من المهم أيضًا النظر إلى مـضمون المواطنة. وهذه فى العادة، تعرّف بأنها الحقوق المدنية والسياسية الاجتماعية التى يكتسبها الفرد عن طريق الجنسية. ولكـن أيـضًا، فـالحقوق اللغويـة

والثقافية مهمة جدًا بالنسبة للمهاجرين. إن المواطنة ليست مجرد سؤال إما/ أو: فمع تزايد طول الإقامة يحصل المهاجرون فى بعض الأحيان على شكل من أشكال "المواطنة" أو "شبه المواطنة" التى تمنح بعضًا ولكن ليس كل حقوق المواطنة.

تاريخيًا، قوانين المواطنة أو الجنسية مستمدة من مبدأين متنافسين: (ius sanguinis) (حرفيًا: القانون المتعلق بصلة الدم) الذى يرتكز على أساس انتساب الفرد إلى سلالة متوطنة فى دولة معنية. و(ius soli) (القانون المتعلق بصلة الأرض) الذى يرتكز على أساس ولادة الفرد على أرض هذه الدولة. ويرتبط (ius sanguinis) فى كثير من الأحيان، بنموذج عرقى أو شعبى للدولة الوطنية، تمامًا كما فى (الأسلوب المتبع فى ألمانيا والنمسا) بينما يتعلق قانون الأرض (ius soli)، عمومًا، ببناء الدولة الوطنية فى منطقة ما من خلال دمج الجماعات المختلفة. كما فى (الأسلوب المتبع فى فرنسا والمملكة المتحدة)، أو عن طريق الهجرة مثل (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ودول أمريكا اللاتينية) عمليًا، تستند قوانين المواطنة فى جميع الدول الحديثة على مزيج من (ius sanguinis) و(ius soli)، رغم أنه، قد يسود واحد منها على الآخر.

اكتساب المهاجرين للجنسية:

يبين جدول (11.2) طرق اكتساب الجنسية وما يليها من إجراءات، مثل تقديم بيانات تثبت أن طالب الجنسية من نسل آباء من المهاجرين الأجانب أو عن طريق إجراءات التجنس أو الحصول عليها عن طريق الزواج. كانت الأرقام المطلقة للذين اكتسبوا الجنسية عالية

فى الدول التى طبقت نظام اكتساب الجنسية على أساس الولادة على أرضها، مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. ليس من الممكن حساب معدلات اكتساب الجنسية بسبب عدم وجود بيانات مسجلة عن السكان الأجانب. ولكن، لا شك أنها معدلات عالية حيث إن "الدول التقليدية المستقبلة للهجرة" تعتبر أن منح الجنسية للقادمين الجدد ضروريًا من أجل الهوية الوطنية. فى عام ٢٠٠٥ فقط، منحت الولايات المتحدة وكندا الجنسية لـ ٨٠٠,٠٠٠ مهاجرًا، مقارنة ب ٦٨٧,٠٠٠ مهاجر فى ٢٥ دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبى.

ما بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٥، كان هناك اتجاه تصاعدى لاكتساب الجنسية فى عدة دول أوروبية. احتلت السويد وهولندا أعلى الأرقام بفضل الجهود الواعية لتشجيع المهاجرين كى يصبحوا من المواطنين. استمر هذا الاتجاه من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥ بالنسبة للسويد ولكن ليس بالنسبة لهولندا، حيث أصبحت السياسات أكثر تقييدًا. كما سجلت بلجيكا وسويسرا زيادة فى الفترتين وإن كان بنسب منخفضة. اتجهت ألمانيا بعيدًا عن نهجها التقليدى، المقيد لتجنيس المهاجرين فى أواخر التسعينيات، وهكذا ازدادت أعداد الحاصلين على الجنسية الألمانية. فى الماضى كانت دول جنوب أوروبا شديدة التقييد فى منح الجنسية للمهاجرين، ولكن إسبانيا أصبحت الآن أكثر انفتاحًا. حافظت اليابان على نظمها شديدة التقييد، فى حين، انضمت الجمهورية التشيكية إلى الدول التى تنخفض لديها معدلات الحصول على الجنسية، وهذا ينطبق أيضًا على دول شرق ووسط أوروبا.

القوانين، التى تسمح بالمواطنة فى مختلف الدول شديدة التعقيد. وقد شهدت تغييرًا كبيرًا فى السنوات الأخيرة. (انظر فى ألينكوف وكلوسمير Aleinikoff and Klusmeyer. 2000. 2001). ففى أوروبا تآكل

الاختلاف بين الدول التى تتبع نظام منح الجنسية على أساس الـدم أو التـى تمنحها على أساس الأرض وظهر فى التسعينيات اتجاه نحو قـوانين أكثـر ليبرالية. (بوبوك وآخرون Baubock et al.. 2006a. b). ومع ذلـك، ظهـرت اتجاهات معاكسة فى أوائل القرن الحادى والعشرين. فقد أصـبحت قـوانين التجنيس والحصول على حق المواطنة للجيل الثانى من المهـاجرين أكثـر تقييدًا خاصة فى الدانمرك وفرنسا واليونان وهولندا والمملكة المتحدة والنمسا وكانت التطورات أكثر إيجابية فى بلجيكا وفنلنـدا وألمانيـا ولوكـسمبورج والسويد. (Baubock et al.. 2006h: 23). حيث أدرجت برامج اندماج إجباريـة وفرضت اختبارات للغة والمواطنة. (انظر إلى المربعات) وتعتبر جميع هذه الإجراءات عوائق للتجنس.

جدول (11.2) اكتساب الجنسية فى دول مختارة من منظمة التعاون والتنمية فى أعوام (٢٠٠٥-١٩٩٥-١٩٨٨)

الدولة	اكتساب الجنسية لعام ١٩٨٨		اكتساب الجنسية لعام ١٩٩٥		اكتساب الجنسية لعام ٢٠٠٥	
	بالآلاف	معدل النسبة المئوية	بالآلاف	معدل النسبة المئوية	بالآلاف	معدل النسبة المئوية
أستراليا	٨١	n.a	١١٥	n.a	٩٣	n.a
البلجيك	٨	١,٠	٢٦	٢,٨	٣٢	٣,٥
كندا	٥٦	n.a	٢٢٨	n.a	١٩٦	n.a
جمهورية التشيك	n.a	n.a	n.a	n.a	٣	٠,٩
فرنسا	٤٦	١,٣	n.a	n.a	١٥٥	٤,٨*
ألمانيا	١٧	٠,٤	٧٢	١,٠	١١٧	١,٦
ايطاليا	١٢	١,٢	٧	١,١	١٢**	٠,٥**
اليابان	٦	٠,٦	١٤	١,٠	١٥	٠,٨
هولندا	٩	١,٤	٧١	٩,٤	٢٨	٤,١
اسبانيا	n.a	n.a	٧	١,٥	٤٣	٢,٢
السويد	١٨	٤,٣	٣٢	٦,٠	٤٠	٨,٢
سويسرا	١١	١,١	١٧	١,٣	٣٨	٢,٦
المملكة المتحدة	٦٥	٣,٥	٤١	٢,٠	١٦٢	٥,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤٢	n.a	٤٨٨	n.a	٦٠٤	n.a
دول الاتحاد الأوروبى الـ25	n.a	n.a	n.a	n.a	٦٨٧	n.a

ملاحظات: الإحصاءات تغطى جميع وسائل الحصول على جنسية الدولة.

معدل الاكتساب يغطى عدد الأشخاص الذين حصلوا على جنسية بلد كنسبة مئوية من مجموع السكان الأجانب فى بداية السنة.

n.a تعنى عدم توفر البيانات.

* معدل عام ٢٠٠٥ بالنسبة لفرنسا هو تقدير تقريبى يستند على أرقام السكان الأجانب لعام ١٩٩٥

** أرقام عام ٢٠٠٤ بالنسبة لإيطاليا.

المصادر: لعام ١٩٨٨ تعتمد حساباتنا على (منظمة التعاون والتنمية ١٩٩٧)، بالنسبة لعام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٥ وعلى (منظمة التعاون والتنمية جدول A.I.6 2006 وجدول 2007:A.I.6).

ومن المهم ألا ننظر فقط إلى الشروط الرسمية ولكن أيضًا إلى مدى الترحيب أو الرفض في السياسات العامة، للمواطنين الجدد (Baubock etal.. 2006h: 25) فالشروط القانونية المطلوبة للحصول على الجنسية (مثل "تكامل الشخصية" والوظيفة المنتظمة وإتقان اللغة والدليل على الاندماج) تتشابه إلى حد كبير في العديد من الدول، لكن الممارسات الفعلية تختلف بشكل حاد. تفرض كل من سويسرا والنمسا (وحتى وقت قريب) ألمانيا فترات طويلة من الانتظار والممارسات البيروقراطية المعقدة وتتعامل مع إعطاء الجنسية كما لو أنه تفضل ورحمة من الدولة. وفي المقابل، تشجع دول الهجرة التقليدية القادمين الجدد ليصبحوا من مواطنيها. ينظر إلى أوراق منح الجنسية التي تؤهل المهاجر كي يصبح أمريكيًا أو أستراليا أو كنديًا على أنها مناسبة للاحتفال بأسطورة الوطن. وأصبح التمهيد في الآونة الأخيرة، لاحتفالات المواطنة، في بعض الدول الأوروبية، مدفوعًا بالرغبة في ترسيخ "القيم الوطنية". وفي النهاية قد يكون لها آثار إيجابية لأنها توفر الترحيب الرمزي بالوطن.

وضع الجيل الثاني:

نقل المواطنة إلى الجيل الثاني (أبناء المهاجرين) والأجيال اللاحقة من أهم القضايا في المستقبل. تتوازى اختلافات المواطنة مع تلك التي وجدت فيما يتعلق بالتجنس. فالدول التي تعتمد على مبدأ (ius soli) (الصلة

بالأرض) تمنح المواطنة كحق مكتسب لجميع الأطفال المولودين على أراضيها. أما الدول التي تعتمد على مبدأ (ius sanguinis) (الصلة بالدم) فتمنح الجنسية لأطفال المواطنين فقط. ومع ذلك، فإن معظم الدول، في الواقع، تطبق مزيجا من المبدأين. وقد تزايد إعطاء حق الحصول على المواطنة بعد الإقامة لفترة طويلة فى الدولة. (ius domicile)

يطبق قانون حق المواطنة لمن ولد على أرض الدولة فى أستراليا وكندا ونيوزيلندا؛ والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأيرلندا. كما يصبح الطفل المولود لأبوين من المهاجرين فى الولايات المتحدة أو كندا من المواطنين، حتى لو كان الوالدان من الزوار أو من المقيمين غير الشرعيين. ويحصل الطفل فى أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة على الجنسية إذا كان أحد الوالدين مواطنا أو مقيما بصفة شرعية دائمة. أما الدول التى تطبق فقط مبدأ (isu sanguinis) (صلة الدم) فإنها تمنح الجنسية للأطفال الذين يولدون من مواطنين لها حتى لو كانوا يعيشون فى الخارج. (Cinar, 1994:58-60: Guimezanes,1995:159) ومع ذلك، هناك هجوم على القانون الذى يمنح الجنسية المكتسبة بالولادة والتى تسمى (سياحة المواطنة لاكتساب الجنسية): تسافر النساء الحوامل إلى الدولة التى يريدون أن يحصل الطفل على جنسيتها ليلدن على أرضها. انتهجت أيرلندا، نهج الولايات المتحدة هذا حتى عام ٢٠٠٤ ثم أوقفت العمل بموجبه بعد أن أيد 79% من المصوتين الاستفتاء لتقييد منح الجنسية الأيرلندية للأطفال إلا فى حالة ثبوت أن أحد الوالدين كان مقيمًا على الأقل لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات فى أيرلندا (BBC News, 2004).

ظهر مزيج من المبدأين (ius soli) و(ius domicile) فى فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا فى التسعينيات. فالأطفال الذين يولدون لأبوين أجنبيين فى إقليم من أقاليم هذه الدول يحصلون على الجنسية على شرط إقامتهم لفترة

معينة والوفاء بشروط أخرى. منذ عام ٢٠٠٠، اعتمدت كل من ألمانيا و فنلندا وإسبانيا ترتيبات مماثلة. كما طبقت كل من فرنسا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا ما يسمى بمبدأ ius soli المزدوج. فالأطفال الذين يولدون لأبوين أجنبيين ولد أحدهما على الأقل على أرض هذه الدولة يحصلون على الجنسية عند الولادة. وهذا يعنى أن أعضاء "الجيل الثالث" يصبحون من المواطنين بشكل تلقائى ما لم يتخلوا عن هذا الحق، عند بلوغهم سن الرشد.. (Cinar. 1994:61;Baubocketall,2006a).

بينما لا يزال قانون صلة الدم يطبق بشكل صارم فى أستراليا وسويسرا واليابان. قد يتم رفض إعطاء الأطفال الذين ولدوا ونشأوا فى هذه الدول إقامة دائمة، بل وأيضا يرفض إعطاؤهم هوية وطنية بشكل واضح. فهم رسميًا من مواطنى دولة لم يعرفوها قط. وقد يتم ترحيلهم إلى تلك الدولة فى ظروف معينة. أما الدول الأخرى التى تطبق مبدأ isu sanguinis (ولا سيما ألمانيا) فقد اتخذت خطوات حذرة، نحو تطبيق ius domicili والذى يعنى إعطاء خيار تيسير التجنس للشباب الذين لهم أصول مهاجرة. فى الغالب، فى الدول التى تمنح الجنسية لمن يولد على أرضها، isu soli يحظى الجيل الثانى، عمومًا، على هويات ثقافية متعددة، فهم يملكون أساسًا قانونيًا آمنًا يستندون إليه فى اتخاذ قرارات مستقبل حياتهم.

عموما، فإن الاختلافات بين الدول التى تمنح الجنسية عن طريق صلة الدم ius saguinis والدول التى تمنحها عن طريق الولادة على أرضها ius soli أصبحت أقل من خلال التغييرات السياسية منذ التسعينيات. فى فترة مبكرة، ظهر التقارب للاتجاه نحو سياسات أكثر ليبرالية، ولكن، بسبب المناخ المعادى المتزايد للهجرة والتعددية الثقافية منذ عام ٢٠٠٠، مال الاتجاه العام نحو نهج أكثر تقييدًا للمهاجرين وذريتهم. (Baubock el al. 2006a, b).

الجنسية المزدوجة:

اختلفت الاتجاهات فيما يتعلق بالجنسية المزدوجة أو المتعددة (الحصول على جنسية الدولة المضيفة دون التخلى عن جنسية دولة المنشأ) وهى وسيلة للاعتراف بهويات متعددة للمهاجرين وأبنائهم. ويمكن رؤية المواطنة المزدوجة كشكل من أشكال "العولمة الداخلية"، تعترف من خلالها أنظمة الدولة الوطنية ضمنًا أو صراحة بعلاقة المواطنين عبر الدول. (Faist. 2007: 3) وهذا يمثل تحولاً كبيرًا، حيث إن فكرة الولاء لوطن واحد، كانت على مدى التاريخ، أساسية بالنسبة لسيادة الدولة. ثمة سبب واحد لهذا التبدل وهو الاتجاه نحو المساواة بين الجنسين "الذكور والإناث". فى الماضى، كانت الجنسية التى تنتقل عن طريق الزواج بين شخصين من جنسيتين مختلفين (الزواج المختلط) تنتقل فقط عن طريق الأب. تغيرت قوانين الجنسية فى الدول الأوروبية فى السبعينيات والثمانينيات. فبعد أن حصلت الأمهات على نفس الحق فى نقل جنسيتهن إلى أبنائهن مثلهن مثل الآباء، أعطى الزواج المختلط بشكل تلقائى الحق على أن يحصل الأولاد على جنسية مزدوجة.

سمحت أستراليا وكندا والولايات المتحدة منذ فترة طويلة أو تغاضت عن الجنسية المزدوجة للمهاجرين. على النقيض من ذلك، وقعت معظم الدول الأوروبية فى ستراسبورج عام ١٩٦٣على اتفاقية بشأن تخفيض حالات تعدد الجنسية. ومع ذلك، تغيرت المواقف والقوانين بحلول عام ٢٠٠٤، فقد طلبت خمس فقط من دول (الـ15 دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، حتى أبريل 2004) التخلى عن الجنسية السابقة .(Baubock el al, 2006b: 24) وأقرت هولندا الحق فى الجنسية المزدوجة فى عام ١٩٩١، ولكنها ألغت هذا القانون مرة أخرى فى ١٩٩٧، (Entzinger. 2003) وضعت ألمانيا إجراءات، لتسهيل

الحصول على الجنسية للمهاجرين وأبنائهم فى عام ٢٠٠٠، ولكنها استمرت فى تنفيذ الحظر الذى فرضته على الجنسية المزدوجة. ومع ذلك، هناك استثناءات واضحة فى كل من الدولتين، فقد احتفظ العديد من الناس بالجنسية المزدوجة، بالإضافة إلى ذلك، غيرت الكثير من دول المنشأ قوانين الجنسية كى يحتفظ المهاجرون بجنسياتهم المزدوجة كوسيلة للحفاظ على الروابط مع المغتربين وربطهم بالبلد الأم. (انظر الفصل الثالث).

الحقوق اللغوية والثقافية:

اهتمت العديد من الجمعيات التى أنشئت من خلال عملية تشكيل المجتمعات العرقية والإثنية باللغة والثقافة: يعلمون الجيل الثانى اللغة الأم وينظمون المهرجانات ويجرون الطقوس الدينية فاللغة والثقافة لا تعتبران فقط، وسيلة للاتصال، بل تأخذان معنى رمزيًا أهم، وهو أمر أساسى لتماسك الجماعات العرقية. فى معظم الحالات، تحافظ على اللغة الأم الأجيال الأولى والثانية والثالثة، وبعد ذلك يتراجع الاهتمام بشكل سريع. وقد تستمر أهمية الرموز الثقافية والطقوس والشعائر الدينية لفترة أطول.

يرى الأغلبية من المواطنين، أن الاختلاف الثقافى يشكل تهديدًا للتجانس الثقافى والهوية الوطنية. فقد أصبحت لغات المهاجرين ودياناتهم؛ وثقافاتهم رموزًا لاختلافهم وعلامة لتمييزهم. وكما هو واضح، ولا سيما من بعد نمو العداء للإسلام، ورموزه الواضحة – مثل ملابس النساء، اعتبر أن وجوب التخلى عن هذه الممارسات أساسيا وضروريا للنجاح فى دول الهجرة. ويعتبر عدم القيام بذلك دليلاً على الرغبة فى الانفصال. تم ترشيد العداء للغات والثقافات المختلفة مع التأكيد على أن اللغة الرسمية ضرورية لتحقيق

النجاح الاقتصادى. كما أن ثقافات المهاجرين غير كافية بالنسبة للمجتمعات العلمانية الحديثة. ثمة وجهة نظر أخرى وهى أن الجاليات المهاجرة فى حاجة للغاتها وثقافاتها لتطوير الهوية واحترام الذات. فالحفاظ على الثقافة الأصلية يساعد على خلق أساس آمن يساعد المجموعات على الاندماج فى المجتمع الأوسع، كما أن، الثنائية اللغوية لها فوائدها فى مجال التعليم والتنمية الفكرية.

تختلف السياسات والمواقف للمحافظة على الثقافة واللغة إلى حد كبير. لبعض الدول تاريخ فى تعدد اللغات. تستند سياسة كندا على التعددية اللغوية فهى تعتمد "لغتين رسميتين" الإنجليزية والفرنسية. وقد أدت سياسات التعدد الثقافى إلى اعتراف ودعم – محدود – للغات المهاجرين، لكنها بالكاد تستخدم فى السياقات السائدة، على سبيل المثال، فى الإذاعة. تعترف سويسرا بالتعددية اللغوية لكنها لا تعترف بلغات المهاجرين. قبلت كل من أستراليا والسويد مبدأ المحافظة على لغات وثقافات المهاجرين وتعتمدان سياسات التعدد الثقافى فى التعليم. وتوفران خدمات لغوية: (التفسير والترجمة ودروس لتعليم اللغة الأم وتمويل وسائل الإعلام العرقية؛ وتقديم الدعم لمنظمات المجتمعات الثقافية العرقية ومع ذلك، تم تخفيض مثل هذه الإجراءات فى السنوات الأخيرة.

أما فى الولايات المتحدة، فقد أصبحت اللغة قضية مثيرة للجدل والخلاف. وتآكل تقليد اللغة الواحدة بسبب نمو المجتمع الذى ينتمى لأصول إسبانية: ففى المدن الكبرى مثل لوس أنجلوس وميامى تجاوز عدد الناطقين بالاسبانية عدد المتحدثين باللغة الإنجليزية. وأدى ذلك إلى رد فعل عنيف فى الثمانينيات وإلى تشكيل حركة "الإنجليزية فقط"، التى دعت إلى تعديل دستورى يؤكد أن الإنجليزية هى اللغة الرسمية. أصدرت معظم الدول تشريعات من هذا

القبيل، ولكن واجهت صعوبة بالغة فى تنفيذها، ومع ذلك، واصلت الهيئات العامة وشركات القطاع الخاص توفير الخدمات بلغات متعددة. كان المبدأ الأساسى فى فرنسا وبريطانيا وألمانيا وهولندا "لغة واحدة". ومع ذلك، اضطرت جميع هذه الدول تقديم الخدمات اللغوية لأنها أخذت فى الاعتبار، احتياجات المهاجرين للتواصل والتفاهم فى المحاكم والدوائر البيروقراطية والخدمات الصحية. وقد أدى وجود التلاميذ من خلفيات لغوية متعددة فى فصول المدارس داخل المدن إلى اتخاذ إجراءات خاصة بالأطفال المهاجرين والتحول تدريجيًا نحو سياسات تعليمية تدخل فى برامجها التعددية الثقافية.

استنتاجات: تحديات الاندماج

الواقع، فى كل دولة من الدول التى ناقشنا أوضاعها تعقيد وتناقض، أكثر مما أظهرته أبحاثنا المختصرة، ومع ذلك، فالمقارنة بين هذه التجارب تمدنا ببعض الاستنتاجات المفيدة. أولاً، أن التوظيف المؤقت للعمالة المهاجرة كثيرًا ما أدى، فى النهاية، إلى الإقامة الدائمة بالنسبة لمعظم المهاجرين. ثانيًا، أن وضع المجموعات العرقية فى المستقبل يحدده جزئيا ما فعلته الدول المضيفة، فى المراحل الأولى من الهجرة فالسياسات التى تنكر ولا تعترف بحقيقة الهجرة تؤدى إلى التهميش الاجتماعي تشكيل الأقليات العرقية تولد العنصرية. ثالثا، يحتاج المهاجرون وذريتهم ن أجل مواجهة التجربة الصعبة للاستيطان الدائم فى مجتمع جديد إلى الجمعيات والمنظمات والشبكات الاجتماعية الخاصة بهم. كما يحتاجون إلى لغتهم وثقافتهم. رابعًا أفضل

أسلوب لمنع التهميش والصراعات الاجتماعية، هو منح المهاجرين الدائمين الحقوق الكاملة فى جميع المجالات الاجتماعية. وهذا يعنى منحهم الحق بالمواطنة بسهولة، وحتى لو أدى هذا إلى حصولهم على جنسية مزدوجة.

اختلف النهج لدى الدول المضيفة والرأى العام إلى حد كبير بالنسبة إلى دمج المهاجرين فى المجتمع بدءًا من التسعينيات، ولكنه ازداد تعسفًا، خاصة، مع أوائل القرن الحادى والعشرين. فقد مال الاتجاه إلى التشكك وإعادة النظر فى السياسات الخاصة باندماج المهاجرين والأقليات. وإلى العودة إلى النقطة التى تمت فيها مناقشة النماذج القديمة فى بداية هذا الفصل. وهو منهج يفتقر إلى القوة لتبريره. فالواقع الذى لا مهرب منه أن الإقامة الدائمة أدت إلى التخلى عن منهج المفاضلة أو التمييز فى الاستبعاد فى ألمانيا. وهكذا تم تعديل قوانين الهجرة والمواطنة. وبينما تم رفض مبدأ التعدد الثقافى على المستوى الوطنى إلا أن الخدمات المحلية الخاصة الاجتماعية والتعليمية للأقليات توفرت وانتشرت. ومع هذا فهناك حدود للتغيير: ما زالت ألمانيا ترفض السماح بالجنسية المزدوجة كما أنها اتخذت إجراءات لجعل الاندماج إجباريًا. وأما أستراليا وسويسرا فمازالتا تتشبثان بسياسات الاستبعاد، بالرغم من أن هذه تم تعديلها نتيجة لجهود الاندماج المحلى. بالطبع ما زالت سياسة الاستبعاد الاستقصائى النهج السائد فى معاملة العمال الأجانب فى كثير من الدول الصناعية الجديدة فى آسيا ودول الخليج العربى.

فى بداية التسعينيات بدا أن الاستيعاب فى طريقه للانتشار فى كل مكان باستثناء فرنسا. وكان ثمة اعتقاد أن المجتمعات المدنية الديمقراطية تتجه نحو التعددية الثقافية. (باوهوك Bauhock 1996) لم تعد هذه هى القضية، فقد تولدت ردود فعل عنيفة على نطاق واسع ضد التعددية الثقافية. حافظت

كندا على مبادئها بقبول التعددية الثقافية ولكنها خففت من تطبيقها. وذهبت أستراليا إلى أبعد من ذلك فى هذا الاتجاه. قامت كل من السويد وهولندا والمملكة المتحدة بإعادة تصنيف سياساتها، مع التركيز الشديد على "الاندماج" و"التماسك الاجتماعي" و"القيم الوطنية الأساسية". وربما كان التحول فى هولندا، الأكثر دراماتيكية، لما بدا أنها فى طريقها إلى مرحلة جديدة من الاستيعاب. (فاستا) Vasta 2007 ولقد سعى العديد من العلماء لتفسير وتنظير هذه العودة إلى بلاغة الاستيعاب. (ألبا ونيى Alba and Nee 1997 بروبيكر Brubaker 2003 جوبك Joppke, 2004 وأشار آخرون إلى أن الاستيعاب ليس عملية فردية ولكنها ترتبط بأساليب معقدة من التمييز على أساس العرق والطبقة الاجتماعية.

(زوه Zhou 1997، بورتس ورامبات Portes and Rumbaut 2006:60-63.271-280).

ردود الفعل العنيفة ضد التعددية الثقافية لها العديد من الأسباب. أولاً الوعى المتنامى بسوء الأوضاع الاجتماعية الدائمة والتهميش للعديد من المجموعات المهاجرة، لا سيما الذين من أصل غير أوروبى. الأسلوب السائد، هو الادعاء بأن اللوم يقع على الأقليات العرقية لأنها تميل إلى التكتل مع بعضها وترفض الاندماج. وثمة عامل آخر، هو الخوف من الإسلام والإرهاب. فأحداث مثل تفجيرات مدريد ولندن وقتل (ثيوفان جوخ) فى هولندا تعتبر دليلاً على عدم توافق القيم الإسلامية مع المجتمعات الأوروبية الحديثة.

من خلال هذه التفسيرات تم الاعتراف بأن التنوع الثقافى كانت له آثار ضارة، من خلال تشجيع النزعات الانفصالية العرقية ونشوء "حياة موازية". وقد لخص الكاريكاتير الذى نشر فى مجلة الأكاديمية الفرنسية كيبل (Kepel's caricature of 'LondoniStan') الذى جعل من لندن "لندستان" ملاذاً آمنا وملجأ للأيديولوجيين الإسلاميين. (كيبل Kepel. 2005)

فالنموذج للاندماج الفردى- الذى يستند، إذا لزم الأمر علـــى اتفاقيـــة للاندماج الإجبارى واختبارات المواطنة - يمكن أن ينظر إليه كوسيلة لتحقيق أكبر قدر من المساواة للمهاجرين وأبنائهم. ومع ذلك، فالمشكلة بالنسبة لمثل هذه الآراء هو أن الدولة التى حافظت على النموذج الاستيعابى الخاص تعانى هى أيضًا، من مشاكل كبيرة. فأعمال الشغب التى فجرها الشباب من الأقليات فى عام ٢٠٠٥ فى فرنسا أظهرت أن النموذج الجمهورى للاندماج الفــردى غير كاف للتغلب على عدم المساواة والعنصرية.

وهكذا، تبدو جميع الأساليب المختلفة لدمج المهاجرين مثيرة للمشاكل. فالإقصاء غير مجد بعد أن يستوطن المهاجرون فى الدولة المضيفة. ويبـــدو أن التعددية الثقافية تؤدى إلى عزل وانفصال مستمر؛ كما أن الاستيعاب قــد يطيل أمد التهميش والصراع. وفى رأينا، أن هذا الوضع فى الواقع، يعكـــس عدم رغبة المجتمعات المضيفة فى التعامل مع قضيتين، القضية الأولى، هى ترسخ وعمق الثقافات العنصرية التى هى إرث خلفه الاستعمار والإمبريالية. ففى أوقات الشدة، مثل إعادة البنية الاقتصادية أو الصراعات الدوليـــة؛ قــد تؤدى العنصرية إلى التمييز والإقصاء الاجتماعى والعنف ضـــد الأقليـــات. والقضية الثانية، هى الاتجاه إلى مزيد من عدم المساواة الناتجة عن العولمة وإعادة الهيكلة الاقتصادية؛ وتزايد المنافسة العالمية التى وضعت ضـــغوطًا على العمالة وظروف العمل المجحفة ونظم الرعايـــة الاجتماعيـــة الـــسيئة. وفى الوقت نفسه، شجعت السياسات الاقتصادية الليبراليـــة الجديـــدة، علـــى الاختلافات الكبيرة فى الأجور وعلى تقليص قدرة الدول لإعادة توزيع الدخل للحد من الفقر والحرمان الاجتماعى.

أدى اجتماع هذه العوامل معًا إلى تطرف عنصرى ضد الاختلاف العرقى. تعانى الأقليات العرقية من ظروف العمل المجحفة والدخل المنخفض وارتفاع معدلات الفقر وهذا بدوره أدى إلى تركزهم فى الأحياء الفقيرة؛ وتزايد العزل السكانى. وهكذا اعتبر وجود هذه المجتمعات المنفصلة والمنعزلة والمهمشة دليلاً على فشل عملية الاندماج. وهذا بدوره يشكل تهديدًا للمجتمع المضيف. والنتيجة كما ذكرها شيروب وآخرون: (Chierup et all 2006) بالنسبة لأوروبا، أنها تشكل "أزمة مزدوجة" فيما يخص الهوية الوطنية والرعاية الاجتماعية فى الدولة. ومحاولة حل الأزمة عن طريق (racialization) التعسف العنصرى ضد الأقليات لا يمثل حلاً. بل يهدد القيم الجوهرية التى تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية، وعلاوة على ذلك، وكما حللنا فى الفصل التاسع، فإنه يهدد أمن المجتمعات الديمقراطية.

دليل لمزيد من القراءة:

قدمنا فى طبعات سابقة من "عصر الهجرة" مقارنة تفصيلية بين دولتين مختلفتين من الدول المستقبلة للهجرة، وهما أستراليا وألمانيا، ولم نتمكن من إضافتها فى الطبعة الرابعة، لضيق مساحة هذا الفصل. ولكنها متوافرة كبند 11.1 فى موقع كتاب عصر الهجرة على شبكة الإنترنت www.the-age-of-migration.com. يحتوى الموقع أيضا على سرد قصير لحالة المهاجرين والأقليات فى كندا، (11.2) وهولندا (11.3) والسويد (11.4). سيتطلب الأمر مساحة كبيرة جدا لتوفير المزيد من الاطلاع عن كل دولة على حدة، بدلاً من ذلك، سوف نرشد القراء إلى المصادر المستخدمة فى مربعات النص

الخاصة بالدول التى أتينا على ذكرها. توقعات الهجرة الدولية لـــ(منظمـة التنمية والتعاون الاقتصادى) توفر إحصائيات متجددة ومعلومـات سياسـية للعديد من الدول. بينما تحتوى مصادر معلومـات الهجـرة علـى بيانـات ودراسات مختصرة جيدة عن الدول www.migralioninformation.org.

تشتمل دراسات المقارنة المفيدة على أبحاث (ريتز Reitz 1998) الذى يغطى كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

قام كل من (كوبمانس وستاثام Koopmans and Statham 2000) بدراسة سياسات اندماج المهاجرين فى أوروبا. كما قارن (فافيل Favell 1998) بـين النهج الفرنسى والبريطانى. قدم (كينج وآخرون King et al 2000) دراسـات عن الهجرة فى دول جنوب أوروبا. وتشمل دراسات مقارنة جيدة عن المواطنة أبحاث قام بهـا (ألينيكوافنـد وكلاسـمير Aleinikoffand Klusmeyer 200-2001) و(باوبك وآخرون 2006a Baubock et all).

الفصــل الثانــى عشــر

الهجرات والسياسات

إن الأهمية البالغة والدائمة للهجرة الدولية تظهر بشكل واضح في تأثيرها على سياسة الدول. ولكن حتمًا هذا ليس كل شيء، فالكثير يعتمد على كيفية معاملة الحكومات المستقبلة للمهاجرين وعلى أصولهم وعلى زمن الهجرة وعلى طبيعة وحالة وتوقيت تدفق المهاجرين، حيث إن هناك اختلافا بين حال المهاجرين الذين سُمح لهم بالدخول بشكلٍ شرعى، ومُنحوا حقوق المواطنين، والمهاجرين الذين كان دخولهم (شرعيًا كان أو مخالفًا) دخولاً مؤقتًا، ولكنهم ظلوا مقيمين فى الدول المستقبلة لهم بشكل دائم. فمن ناحية، من الممكن أن يتخذ المهاجرون صفة المواطنين بشكلٍ سريع دون التسبب فى أى تأثير ظاهر على السياسة، إلا فى زيادة عدد المصوتين، أما من الناحية الأخرى، فقد تؤدى الهجرة إلى زيادة عدد الأشخاص المحرومين من الحقوق السياسية الذى يسبب تهميشهم السياسى العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية. يلعب المهاجرون دورًا رئيسيًا فى طبيعة السياسات العامة التى تؤثر عليهم، لا سيما فى سياسات الهجرة، ومما لا يثير الدهشة أن النشطاء فى مجال الهجرة يركزون عادة للتأثير على مستقبل سياسات الهجرة.

إن المؤثرات السياسية العالمية الممكنة على الهجرة الدولية واسعة جدًا إذ إنها تشبك وتربط بشكل مميز النظم السياسية لدولتين على الأقل، (الوطن الأم "دولة المنشأ" والمجتمع المستقبل للمهاجرين) وأحيانًا دولة أو دولتين من دول العبور التى يقيم فيها المهاجرون فترة قبل انتقالهم للدولة المقصودة بالهجرة. من الممكن أن تكون الأهمية السياسية للهجرة الدولية

إيجابية أو سلبية. فمن الممكن أن يكون للمهاجرين الحق بالفعل السياسى إذا أرادوا أو أن يبدوا عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية، وهذا فى حد ذاته مهم للمحافظة على الوضع القائم. من ناحية أخرى، غالبًا ما يُستخدم المهاجرون كأداة فى السياسة: يتحالفون مع البعض ويعادون البعض الآخر. وقد أثرنا بالفعل، فى الفصل الحادى عشر قضية سياسية رئيسية وهى: إلى أى مدى من الممكن اعتبار المهاجرين وسلالاتهم من المواطنين الحاصلين على كافة حقوق المشاركة السياسية؟ عادة ما يتسبب منح حقوق المواطنة للمهاجرين فى الدول الديمقراطية إلى "حلقة تغذية مرتدة"، مما يمكن المهاجرين من التصويت وأحيانًا التأثير الحاسم على نتائج التصويت وعلى محتوى سياسات الهجرة. (زولبرج، Zolberg, 2006: 92, 95-98).

ركزنا فى الفصل التاسع على الهجرة والأمن، أما فى هذا الفصل فسيتم تحليل الظواهر السياسية المتعلقة بالهجرة دون التركيز المباشر على الأمن، وسيتم النظر فى الموضوعات التالية: أرض الوطن والمغتربون وأشكال المشاركة غير البرلمانية والتمثيل للمهاجرين، وحقوق التصويت لغير المواطنين، وتصويت المجموعات من المهاجرين، والتكتلات العرقية، والأحزاب والحركات المناهضة للهجرة، وكذلك السياسات التى تهدف إلى صنع سياسة الهجرة.

أرض الوطن والمغتربون:

سعت الدول الأوروبية التجارية فى القرن السابع والثامن عشر إلى إعاقة أو منع الهجرة منها، خوفًا من أن تؤدى خسارتها لرعاياها إلى انتقاص قوتها الاقتصادية والعسكرية. (جرين وفايل، Green and Weil, 2007) وبعد أن

أعلنت الثورة الفرنسية بأن الهجرة حق من حقوق الإنسان، بـدأت تتلاشـى قدرة الدول الأوروبية على منع الهجرة منها، وفى الوقت ذاته، أدت بعـض العوامل مثل تخفيض الحواجز الاقتصادية للسفر عبر الأطلسى، وفى بعـض الأحيان، أدت مساعدة الدول للمهاجرين إلى الهجرة الجماعيـة للأوروبيـين فيما بين عام ١٨٢٠ وعام ١٩٢٠. واستمر الكثير من النماذج فى التعاملات متعددة الأشكال بين الدول والمهاجرين التى شاهدها القـرن التاسـع عـشر ساريًا حتى القرن الحادى والعشرين، بالرغم من اختلاف العلماء حول ما إذا كان لعوامل مثل اختلاط الجنسيات العابرة للحدود الوطنية قد (انظر الفـصل الثانى) شكل من حيث النوع ظواهر جديدة.

بالرغم من أنه لم يعد يشارك فى اتباع هذا الأسلوب التجارى فى القرن الحادى والعشرين سوى القليل من الدول، إلا أن فئة منهم واصـلت سياسـة محاولة منع الهجرة منها. فقد استخدمت دول شيوعية مثل كوريـا الـشمالية وسائل وحشية لمنع المواطنين من الهجرة، ولكن بالرغم مـن ذلـك، نجـح عشرات الآلاف من مواطنى كوريا الشمالية فـى الهـرب نحـو الـشمال إلى جمهورية الصين الشعبية، كما سعى الكثيـر مـن هـؤلاء المهـاجرين إلى الوصول إلى بانكوك فى تايلاند، ومنها إلى مناطق أخـرى بمـا فيهـا جمهورية كوريا.

فى كثير من الحالات الأخرى، بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصـة، فى الدول النامية، لم تعد حكومات المنشأ تنظر إلى المهاجرين بشكل إيجابى، بالرغم من أن بعضًا من هذه الحكومات وقعت اتفاقيات ثنائية تسمح بتوظيف رعاياها للعمل فى الخارج وصرحت بأن الهجرة منها سـتكون مؤقتـة وأن المهاجرين سيعودون إلى أوطانهم. مثل هذه المداهنة تكون عـادة لإخفـاء السياسات الحقيقية فى إهمالهم للمواطنين المغتربين فى الخارج، ولكن بعض

حكومات المنشأ – مثل حكومة إيطاليا – اتخذت بالفعل خطوات فعالة لمساندة ودعم حقوق مواطنيها فى الدول المقصودة بالهجرة منذ الستينيات. فى القرن الحادى والعشرين، وفى معظم دول العالم تعيش أعداد كبيرة من المــواطنين أو الرعايا فى الخارج، وتظل دول المنشأ وسياساتها محور الاهتمام الرئيسى لمعظم – إن لم يكن لجميع – المغتربين. (أوجلمان، Ogelman, 2003). وكذلك فإن الحكومات المرسلة للمجتمعات المهاجرة تعمل الآن على الاهتمام بإنشاء علاقة وطيدة مع مواطنيها ورعاياها فى الخارج، عادةً يكون الدافع لمثل هذه السياسات الاهتمام بالمصالح الاقتصادية مثل تسهيل إرسال التحويلات.

بالطبع، تختلف دول العالم فى مؤسساتها السياسية، فالحال يختلف بين الهجرة التى تتم بين دولتين استبداديتين أو دولتين غير ديمقراطيتين، والتــى تتم بين دولتين خاضعتين لمؤسسات ديمقراطية، فعادةً يأتى المهاجرون مــن دول خاضعة لحكومات استبدادية إلى مناطق تحكمها حكومــة ديمقراطيــة، إضافةً لذلك، توجد فى الدول المصدرة للمهاجرين أعداد وافرة من الترتيبات التأسيسية، وهى تمثل جزءًا من الموضوع الرئيسى الذى يتناوله هذا الفصل، حيث إن مثل هذه الاختلافات تؤثر بشكل هام على الأنماط المعنية المشاركة فى الهجرة وفى طريقة تمثيلها الدبلوماسى.

من غير المحتمل أن يهــتم المهــاجرون القــادمون مــن دول غيــر ديمقراطية بالمشاركة فى الحياة السياسية للدولة المستقبلة لهم، فالملايين مــن المهاجرين العاملين فى الإمارات العربية فى منطقة الخليج الفارسى هم فــى الأغلب، من جنوب آسيا أو من أصول عربية، بشكل عــام، يغلــب علــيهم الهدوء السياسى، بالرغم من أن احتجاجاتهم وإضرابهم فــى عــامى ٢٠٠٦

و٢٠٠٧ قد أدى بالفعل إلى بعض الإصلاحات. (دوبارل، Deparle, 2007؛ سورك وأبوت، Surk and Abbot, 2008)، فى مثل هذه الحالات، فإن التمثيل الدبلوماسى لدول المنشأ ودعمه لمصالح المهاجرين يصبح فى غاية الأهمية، ولكن سجل متابعة حكومات المنشأ فى دفاعها عن مصالح أبنائها من المغتربين – فى أحسن أحواله – متفاوت.

وعلى سبيل المثال، محاولة كل من الفلبين والهند فرض الحد الأدنى للأجور للمغتربين من مواطنيهم الذين يعملون فى دول الخليج فى عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على التوالى، فقد رفضت الشركات البحرينية دفع أجور أعلى، مما أشعل الإضرابات التى قام بها العاملون من الهنود، وصرح وزير العمل البحرينى أن الهند لا تملك السلطة لفرض مثل هذا الإجراء فى الخليج، كما أدت الجهود الفلبينية لتأمين الحد الأدنى لأجور الخادمات المغتربات الفلبينيات إلى انخفاض الطلب عليهن، فالخطوات التى اتخذتها كل من الفلبين والهند لتحسين حياة المغتربين من مواطنيهم تم تقويضها بسبب لجوء أصحاب العمل فى دول الخليج لإيجاد عمال مماثلين من مناطق أخرى من العالم. (سورك وأبوت، Surk and Abbot, 2008).

عادة تتم الهجرة الدولية على شكل علاقات ثنائية تتسم بهيمنة الدول المستقبلة وتبعية تتصف بها عادة دول المنشأ. ويؤثر هذا الوضع السيئ بشكل سلبى فى قدرة حكومات المنشأ على حماية مصالح المهاجرين من مواطنيها من خلال الوسائل الدبلوماسية. إضافةً لذلك، تتآمر أحياناً حكومات المنشأ مع حكومات الدول المستقبلة للحفاظ على الوضع الراهن غير الملائم – إن لم يكن القمعى – للمهاجرين. وهذا هو ما يبدو عليه الحال، على الأقل، لبعض حكومات العديد من الملايين من المهاجرين العاملين فى إمارات

الخليج الفارسى، ويرتبط رضوخ حكومات المنشأ بوجهات النظر التى ترى أن الهجرة تخفف من عناء البطالة أو من نقص العمالة، كما أنها تساعد على ضخ التحويلات التى تُحَسِّن من حياة السكان البائسة وتساعد على التنمية الاقتصادية. (انظر الفصل الثالث) ولكن عادة ما تكون التكاليف والخسائر التى يتكبدها المهاجرون مرتفعة جدًا من حيث حوادث العمل وظروف العمل المستغلة وترتيبات السكن المنعزل والسيئ والذى يكون غالبًا، خاليًا من الحياة العائلية. وكثيرًا ما يتم التغاضى عن الحقيقة البائسة لحياة الملايين من المهاجرين فى المناقشات العالمية على مستوى الحكومات المتعسفة والمصابة بالدوار والتى تدور حول مزايا السياسات التى أُحسن تخطيطها فيما يخص العمالة الأجنبية المؤقتة.

ولقد كافحت أيضًا حكومات الجزائر وتركيا والمكسيك كما سبق ذكره فى الفصل السابع من أجل الدفاع عن مصالح المغتربين فى الخارج، وأنشأت الكثير من دول المنشأ خدمات قنصلية واسعة النطاق لهذه الغاية، ومن النتائج المباشرة لهذا أن هناك بُعدًا آخر بالغ الأهمية لسياسة الهجرة، وهو جهود حكومات المنشأ للمحافظة على إخلاص المغتربين وولائهم السياسى لها. (سميث، Smith, 2003) وهذه النقطة فى غاية الأهمية، خاصةً فى السياقات الثنائية التى تتضمن الهجرة من أوطان ترزح تحت حكم استبدادى إلى دول تسود فيها الديمقراطية، مثل هجرة الجزائريين إلى فرنسا.

فى الآونة الأخيرة، سعت المكسيك بقيادة الرئيس فوكس (Fox)، إلى تعزيز علاقة الحكومة المكسيكية مع الأعداد الهائلة من المستوطنين المكسيكيين فى الولايات المتحدة. وحتى قبل وصول فوكس إلى السلطة عام ٢٠٠٠، لعب الناشطون من موظفى القنصلية المكسيكية دورًا هامًا وصريحًا فى قيادة المعارضة ضد اقتراح ١٨٧ فى كاليفورنيا الذى يهدف إلى منع

المواطنين غير الأمريكيين من الحصول على الخدمات الحكومية مثل تعليم الأطفال المقيمين بصفة غير شرعية. وكان لزيارة الرئيس فوكس إلى الولايات المتحدة التى كانت قبل ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ بفترة وجيزة كل بهرجة وجذب الحملات الانتخابية وتضمنت نداءات حماسية من أجل تشريع وزيادة قبول العاملين المكسيكيين بشكل قانونى. (انظر مربع ١,١ فى الفصل الأول) وقد قام برحلة مشابهة قبل ترك منصبه فى عام ٢٠٠٦.

أحد العوامل التى تؤثر على جهود حكومات المنشأ لتحسين ظروف المغتربين يمكن تحقيقها فقط، فى الحالات التى تمكن المغتربين من الإدلاء بأصواتهم فى انتخابات وطنهم الأصلى. وتختلف أشكال تصويت المغتربين بشكل متفاوت؛ فبعض دول المنشأ مثل تركيا والمكسيك تلزم المهاجرين بالعودة للتصويت، ثمة دول أخرى مثل الجزائر وإيطاليا وإسرائيل تسمح بالتصويت القنصلى، وهناك أيضًا دول تسمح بالتصويت الغيابى مثل الولايات المتحدة، حيث لعب الاقتراع الغيابى لسكان ولاية فلوريدا المقيمين بالخارج دورًا محوريًا فى نتيجة انتخابات الرئاسة المتنازع عليها فى عام ٢٠٠٠. وتعكس الحملات الانتخابية، بشكل كبير، مدى أهمية أصوات المغتربين المقيمين فى الخارج، وقد شن المرشحون للرئاسة من إكوادور وجمهورية الدومينيك حملات للتصويت فى مدينة نيويورك، كما شنت أحزاب من البرتغال وإيطاليا حملات للتصويت فى باريس. (ميلر Miller, 1978 – لى Lee, 1981 – رماكريشنان وراميرز، Ramakrishnan and Ramirez, 2006) ومع ذلك، فإن احتمالات تأثير المهاجرين على نتائج الانتخابات فى أوطانهم، لا يترجم بالضرورة، بأن حكومات المنشأ ستعمل على تمثيل مصالحهم بشكل جاد وفعلى.

أشكال من المشاركة والتمثيل غير البرلمانى للمهاجرين:

تؤدى عادةً الهجرة من دولة المنشأ إلى حرمان المهاجرين من حقوقهم السياسية فى موطنهم الجديد، سواء كان الحكم فيه ديمقراطيًا أو استبداديًا. وهكذا، تؤدى الهجرة واسعة النطاق إلى أعداد ضخمة من الناس لا يحق لهم التصويت فى الدول الديمقراطية التى يقيمون فيها، وتختلف بشكل كبير معدلات التطبيع التى ينتج عنها منح الأجانب حق التصويت السياسى. ومن ثم، فإحدى العواقب الأساسية لسياسية الهجرة الدولية هى السلبية السياسية، ولكن هذه النتيجة ليست حتمية، وهذا واضح فى اكتساب المهاجرين دورًا سياسيًا فعالاً فى غرب أوروبا منذ السبعينيات.

يشكل ضعف التمثيل الدبلوماسى للمقيمين الأجانب سببًا من أسباب ظهور قنوات مميزة للمشاركة السياسية الأجنبية والتمثيل السياسى الأجنبى فى أوروبا. هناك بالطبع أسباب للاعتقاد بأن المشاركة الحديثة للمهاجرين فى سياسة أوروبا الغربية قد ساهمت فى القرارات التى حدت من توظيف العمال الأجانب حوالى عام ١٩٧٣. فمنذ بداية السبعينيات شارك الأجانب، المفترض أنهم هادئون سياسيا، فى عدد من الإضرابات الصناعية الخطيرة والحركات الاحتجاجية، وفى بعض الحالات نجحت مجموعات يسارية متطرفة من ترحيل الأجانب، ولقد أظهرت وبشكلٍ كبير إضرابات العاملين الأجانب فى مصانع السيارات الفرنسية والألمانية والقدرة التخريبية لليد العاملة الأجنبية وفى تكليف النقابات لبذل المزيد من الجهد لتمثيل العمال الأجانب، وبصفة عامة، كان اندماج العمال الأجانب فى النقابات ضعيفًا فى عام ١٩٧٠. وبحلول عام ١٩٨٠ تم اتخاذ خطوات مهمة، وقد انعكس ذلك فى ازدياد معدلات إنشاء النقابات بين العمال الأجانب وفى انتخاب العمال الأجانب للعمل فى مجالس العمال والمناصب القيادية فى النقابات.

بدأ المهاجرون منذ السبعينيات فى التعبير عن اهتماماتهم السياسية بشكل كبير وفى المشاركة فى السياسة والسعى لنيل حقهم فى التمثيل السياسى. فقد أصبحت حركات احتجاج المهاجرين جزءًا من نسيج سياسة أوروبا الغربية، وكثيرًا ما أثرت على سياساتها. ومن أمثلة ذلك، الإضرابات المستمرة عن الطعام التى قام بها المهاجرون الذين لا يملكون وثائق شرعية وأعوانهم الذين استطاعوا أن يضغطوا على السلطات الفرنسية والهولندية لتحرير القوانين المتعلقة بتقنين أوضاع المهاجرين والسماح لهم بالإقامة بشكل شرعى. (انظر الفصل الثامن) ثمة اختلاف شديد فى أنماط المشاركة والتمثيل السياسى للأجانب بين دولة وأخرى، وقد نجحت بعض الدول مثل السويد فى إدخال الكثير منها ضمن نظامها القانونى وضمن مؤسساتها.

كانت أعمال الشغب الممتدة فى فرنسا فى عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ (انظر مربع ١٢,٢) متوقعة. وقد تنبأت بها أحداث تمت فى السبعينيات والثمانينيات، وبالفعل كانت أول النذر المباشرة لأحداث عام ٢٠٠٥ أعمال الشغب التى حدثت فى ضواحى ليون، "الجرابينير "La Grapinniere"، فى عام ١٩٧٩، وفى غيرها من ضواحى ليون فى عام ١٩٨١، ووصلت الحالة لدرجة أن النزاعات مع الشرطة أصبحت جزءًا من الروتين وجزءًا من سيناريو الأحداث فى الثمانينيات والتسعينيات حتى عام ٢٠٠٥. ثمة أنواع أخرى من الاحتجاجات الهامة، فقد بدأ إضراب سلمى ضخم بسبب الإيجارات قامت به شركة سوناكوترا لإسكان العمال الأجانب فى عام ١٩٧٥، واستمر لأعوام بالرغم من ترحيل بعض قادة الإضراب. وواصل عشرات الآلاف من المهاجرين وأعوانهم الفرنسيين فى مسيراتهم وتجمعاتهم الاحتجاجية (ميلر Miller, 1978). وقد سببت فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات إضرابات المهاجرين المتكررة وأيضًا العمال من أصول مهاجرة - قلقًا

لصناعة السيارات الفرنسية التى يبلغ عدد العاملين الأجانب فيها ثلث عـــدد موظفيها (ميلر Miller, 1984).

وكذلك ظهرت خلال الثمانينيات حركة واسعة النطاق للناشطين مـــن بير (beur) ومعناها العرب، وهى كلمة فى اللهجة الفرنسية العامية (verlan)، التى يستخدمها خاصةً الشباب المهاجر أو الشباب من أصول مهـــاجرة فـــى المناطق الحضرية "المدن". بدأت حركـــة beur فـــى الانتخابـــات الرئاســـية الفرنسية والانتخابات التشريعية لعام ١٩٨١، حيـــث تجمـــع الـــشباب مـــن المهاجرين لدعم الحزب الاشتراكى. ودعموا بشكل ساحق المرشح للرئاســـة فرانسوا ميتران، ولكن خاب أمل الناشطين بنتائج القوانين التـــشريعية لعـــام ١٩٨١- ١٩٨٢ وبقانون الهجرة الجديد الذى تم اعتماده فى أكتوبر ١٩٨١. (بواماما، Bouamama. 1994: 44) ومن ثم، فسرعان ما عقدوا دورة مـــستقلة، واستمر الناشطون فى حركة بير beur فى تنظيم تجمعات كبيرة بشكل متكرر وفى المشاركة فى مسيرات للاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعلى العلاقات المتأزمة بين الشرطة والجالية، وكـــذلك لتأكيـــد هـــويتهم ومكانتهم فـــى المجتمـــع الفرنـــسى. (جـــازولى Jazouli, 1986؛ بوامامـــا، Bouamama,1994) وقد ضمت تجمعات ومـــسيرات عـــامى ١٩٨٣ و١٩٨٤ عشرات الآلاف، على الأغلب، من الشباب المهاجر. وهزت أعمال الـــشغب فى عام ٢٠٠٥ كثيرًا من الأحياء المكتظة بالمهاجرين التى كانـــت مركـــزًا للناشطين فى حركة بير beur فى الثمانينيات.

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولـــى مـــن القرن الحادى والعشرين فى الولايات المتحدة – نشاطًا متزايدًا من المهاجرين والمواطنين من أصول مهاجرة فى القضايا التى تتعلق بـــسياسة الولايـــات المتحدة للهجرة. جاء المواطنون من جواتيمالا من ذوى الأصول الهندية من

قبائل المايا العاملين فى مزارع ومصانع تجهيز الدواجن فى ديلاوير وماريلاند - استمروا فى المجيء بانتظام إلى العاصمة واشنطن بالآلاف للانضمام إلى المسيرات لدعم السياسات التى تطالب بتقنين وضع المهاجرين. وقد نظم المهاجرون المكسيكيون سباقات بالتناوب لمتسابقين يحملون تمثال لسيدة جوادالوب آملين بذلك من تدخل إلهى فى السياسة التى تهتم بسن قوانين لتسوية وضع المهاجرين. كما شهد ربيع عام ٢٠٠٦ تجمعات ومسيرات ضخمة فى جميع أنحاء الولايات المتحدة لمعارضة قانون مقيد للهجرة قام بسنه مجلس النواب، ولدعم قانون قام بسنه مجلس الشيوخ، وفى حالة اعتماده، كان سيسمح بتقنين وضع المهاجرين.

على ما نظن، كانت أكبر المظاهرات، هى تلك التى جرت فى لوس أنجلوس، وقد قدر عدد المتظاهرين الذين ساروا فى الطرقات بمليون شخص. كان الكثيرون منهم يلوحون بالعلم الأمريكى والعلم المكسيكى. كما نُظمت أيضًا احتجاجات ضخمة فى شيكاغو وفى العاصمة واشنطن، حيث ألقى السناتور الأمريكى تيد كينيدى من ماساتشوستس- وهو مؤسس رئيسى لقانون الهجرة وسياساتها منذ الثمانينيات- خطابًا حماسيًا لدعم تشريع قانون الهجرة. ومع ذلك، كان من أكثر السمات إثارة للدهشة فى هذه الاحتجاجات، نطاقها الوطنى الذى أثر بالفعل على كل منطقة فى الدولة، حتى فى المناطق التى لم تتأثر إلا مؤخرًا من الهجرة المكثفة إلى الولايات المتحدة التى ابتدأت منذ السبعينيات.

هناك علاقة تربط بين أشكال المشاركة والتمثيل غير البرلمانى للمهاجرين فى مناطق مختلفة من العالم، فهى جميعها تشهد التحدى العالمى الذى تفرضه الهجرة على القواعد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

مربع (١٢,١) الاضطراب فى فرنسا فى عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٧

تسبب الشغب فى أكتوبر ونوفمبر من عـــام ٢٠٠٥ فـــى تخريـــب حوالى ٩،٢٠٠ من وسائل النقل والعربات ومقتل شـــخص بـــدون عمـــد واعتقال ٢،٨٠٠ شخصًا وتكلفة بلغت ٢٠٠ مليون يـــورو. وقـــد أظهـــر الاضطراب مدى الانزعاج الاجتماعى الناتج من عدم قدرة فرنـــسا علـــى دمج الشباب الساخط الذين هم من أصول مهاجرة فى المجتمع الفرنـــسى. وترجع جذور هذا الاضطراب، ليس كما فسره بـــشكل خـــاطئ الإعـــلام الألمانى والأمريكى بأنها انتفاضة ضواحى المدن الفرنسية "العـــشوائيات"، ولا إلى الإسلام، بل إلى الظاهرة المتداخلة والمترابطة للإقصاء الاجتماعي الاقتصادي والعرقي لهذه الفئات من المجتمع، وعلينا أن نفرق بين أسباب الشغب، بعيدة الأمد، والأسباب المباشرة التى دفعت لهذه الأحداث.

تشمل العوامل طويلة الأمد تفشى مشاعر الألـــم والظلـــم واليـــأس عند الكثير من الشباب الذين يعيشون فى الضواحى بما يخـــص حيـــاتهم ومستقبلهم المجهول. حيث يواجه الشباب الفرنسى من أصول مهاجرة من دول شمال أفريقيا، وخاصة، من المغرب وتركيا جميع أنواع الاضـــطهاد والتمييز العنصري المتوطنة فى سوق العمل، مع وصول معدل البطالة فى مجتمعات السكن الشعبى "العشوائيات" (انظر الفصل الحادى عشر) إلـــى ٤٠ فى المائة، مما يعادل تقريبًا أربعة أضعاف المعدل القومى. وعادةً ما تعتمد الإجراءات الروتينية للشرطة فى تحديد وتعريف الهوية على التمييز العنصرى، بينما يمنع أصحاب النوادى الليلية والحانات دخول غير البيض إلى منشآتهم. ولقد تسببت هذه الممارسات فى تقويـــة مـــشاعر التعـــصب ضد المهاجرين من أصول عربية "beur" وضد "السود"، إضافةً لذلك عادةً

ما تتسبب مواقف العنف، الذى تمارسه الشرطة ضد الشباب المهاجر إلى تفاقم العلاقات المتوترة بينهما، مما أدى إلى زيادة إحساسهم بالعزلة والنفور من المؤسسات الحكومية فى الدولة.

عقب عملية تقسيم الأحياء أصبحت هذه الضواحى العشوائية مناطق مبعدة ومقصية. يكثر فيها الفقر ومعدلات البطالة العالية وغياب الترقية الاجتماعية إلى جانب الجرائم البسيطة والجنح. وتعانى هذه المناطق من العزلة عن المدن الداخلية بسبب التكاليف العالية ونقص فى المواصلات العامة بشكلٍ نسبى. وقد عززت هذه البيئة المنعزلة على نشأة وتطور ثقافة بارزة يهيمن عليها الرجال، وتتميز بأشكالها الفنية والموسيقية الإبداعية الفريدة، مثل التعبير بالرسم الجرافيكى وموسيقى الراب. أدى هذا الانعزال أيضًا إلى شعور بضرورة الاعتماد المحلى على عصابات متنافسة من الشباب الذين شعروا بضرورة الدفاع عن منطقتهم ضد الأغراب. فالعصابات أعطت لكثير من الشباب الإحساس بالانتماء، وجعلت لحياتهم معنى. ولعبت فعاليات المضاهاة والتنافس بين الأعضاء والمجموعات المتنافسة دورًا مصيريًا فى هجمات الحرق على السيارات، بالإضافة إلى وجود الإعلام الذى ساهم فى توليد نوع من المنافسة المدمرة بين عصابات الشباب المتعددة.

وترجع الأسباب المباشرة للاضطرابات إلى عدة حوادث وقعت نسبيًا، فى فترة زمنية قصيرة، ولكنها أشعلت نوبات الغضب فى الضواحى العشوائية cités، كان أولها الحريق المدمر الذى حدث فى فندق أوبرا باريس فى أبريل عام ٢٠٠٥، والذى أسفر عن مقتل ٢٥ شخصًا: كان أغلبهم من المهاجرين الذين يدفعون إيجارًا عاليًا نسبيًا والذين انتظروا لسنوات طويلة للاستفادة من نظام إسكان اجتماعى. وكشفت هذه الحادثة

الظروف المعيشية غير المستقرة والكئيبة لكثير من عائلات المهاجرين. وهكذا تم تنظيم مظاهرات قامت بها العديد من الجمعيات التى يتكون أعضاؤها أساسًا من هؤلاء الذين هم من أصل أفريقى مثل ضحايا الحريق.

ثانيًا، ألغت الحكومة الفرنسية العديد من البرامج الاجتماعية والإعانات التى كانت سارية منذ التسعينيات بما فيها police de proximitè (الشرطة القريبة)، وهو برنامج يساعد على تدعيم الثقة بين الشباب والضباط المنفذين للقانون. وقبيل هذا الشغب تعهد نيكولا ساركوزى الذى كان وزيرًا للداخلية آنذاك، بأن يطهر البلد من ال "banlieues"، ابتداءً من لا كورنيف "La Courneuve" (حيث قتل ولد فى الحادية عشر من عمره رميًا بالرصاص بشكل مأساوى خلال ربيع عام ٢٠٠٥) إضافة إلى توبيخه الشديد لشباب أرغنتويل، وهى ضاحية أخرى من ضواحى باريس العشوائية عقب حادث وقع فى ٢٥ أكتوبر وأشار إليهم بوصفهم حثالة المجتمع "racailles"، وبعد ذلك بيومين أثار حادث مقتل مراهقَين صعقًا بالكهرباء وهم يحاولون الاختباء من رجال الشرطة فى إشعال لهيب أعمال الشغب.

كما ذكرنا من قبل، لم يكن لأعمال الشغب أية دلالات دينية، وبالرغم من أن كثيرا من المشاركين- وليس جميعهم- كانوا من أصول مسلمة، لم تقدم أية طلبات دينية، إضافة إلى أن مثيرى الشغب تجاهلوا نداءات المنظمات الإسلامية مثل Union des Organisations Islamiques de France (اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية) أو جمعية التبليغ وهى طائفة متطرفة لإنهاء الشغب. لم يكن أغلبية المشاركين من المجرمين وإنما من الشباب العاديين الذين أثار غضبهم الأوضاع المزرية والاعتداءات

المستمرة عليهم، وبالفعل، لم يكن معظم المشاركين من المعـــروفين لـــدى الشرطة قبل حدوث أعمال الشغب، أما الأشخاص الخطيرون المـــسجلون لدى الشرطة، فلم يشتركوا فى الشغب إلا بعد أسبوع لاحق، من ٨ إلى ١٥ نوفمبر. وكانت أعمال الشغب حركة عفوية وتلقائية وصادقة من الـــشباب المنبوذين وغير المرغوب فيهم فى المجتمع وكان هدفها التعبير عن شعور هؤلاء الشباب بالإحباط من رد فعل الحكومة الفرنسية والمجتمـــع الـــذى شعروا بأنه تخلى عنهم. ومن المفارقات أن الاحتجاجات العنيفة التى قـــام بها الشباب الذين كان أغلبهم من أصول مهاجرة شكلت مشاركة سياســـية فرنسية كلاسيكية وضمت العديد من المواطنين الفرنسيين.

لم يحدث تغيير كبير فى الضواحى فى عام ٢٠٠٧ وأعقبها موجـــة بسيطة من أعمال الشغب، وفى عام ٢٠٠٨ أعلن الرئيس الفرنسى الجديد ساركوزى الذى انتخب حديثًا عن خطة أخـــرى لتحـــسين المعيـــشة فـــى الضواحى المكتظة بالمهاجرين، وكانت هذه الخطة السادسة عشر خـــلال ٣١ عامًا.

مربع (١٢,٢) مسيرة العاشر من أبريل فى عام ٢٠٠٦ فى ماديـــسون، ويسكونسن

ماديسون هى عاصمة ولاية ويسكونسن ومقر جامعة ويسكونـــسن؛ إضافةً لذلك تعتبر المركز التاريخى للنشاط السياسى فى الولايات المتحدة؛ وبؤرة الاحتجاجات العنيفة ضد حرب فيتنام فى الستينيات. يبلغ عدد سكان ماديسون ٢٠٠،٠٠٠ نسمة، ومن الملاحظ تغير تكوينهم بـــشكل ســـريع وأوضح صورة لهذا التغيير هو التنوع المتزايد فـــى طـــلاب المـــدارس

الحكومية الذى أصبح ما يقرب من نصف عددهم الآن من الأقليات، على عكس الرقم الضئيل الذى كان موجودًا منذ فترة وجيـزة، لا تزيـد عـن عقدين من الزمان. فقد ازداد عدد من هم من أصل إسبانى من المقيمين فى ماديسون بشكل سريع خلال العقد الماضى مع وصول عـدد كبيـر مـن المهاجرين من المكسيك، ومن المفترض أن معظمهم يقيمون مـن غيـر وثائق شرعية.

شارك حوالى ١٠،٠٠٠ شخصًا فـى المـسيرة والمظـاهرة التـى اعتبرت جزءًا من يوم الاحتجاجات الذى كان على مستوى الدولة. كـان معظم المتظاهرين من أصل إسبانى، وكان من ضمنهم الكثير من شـباب المدارس الثانوية المحلية، كما كان هناك متظاهرون ممن ليسوا من أصول إسبانية، وكذلك فرق من طلاب الجامعات يمثلون دولهم. وقد عبر عدد من موظفى الدولة ومسئولى المدن بمن فيهم محـافظ ماديـسون والأسـقف الكاثوليكى عن دعمهم للمحتجين. وكان الراعى الرئيسى لمشروع قـانون مجلس النواب التقييدى عضو الكونجرس جيمس سنسنبرينر الـذى يمثـل حيا قريبا من شمال ميلووكى، وهو خريج كليـة الحقـوق فـى جامعـة ويسكونسن.

كانت هذه المظاهرة من أضخم الأحداث منذ فترة حرب فيتنام، وتم الإعلان عنها والتعليق عليها بشكل واسـع فـى الـصحافة، وأدت هـذه المظاهرة إلى رأب الفجوة الحادة التى تفرق بين المـواطنين الأمـريكيين المؤيدين لقانون مجلس الشيوخ وهؤلاء الذين أيدوا نهج مجلـس النـواب. واعتبر بعض الناس أن هذه المظاهرة بالفعل تحد وقـح، بينمـا تعـاطف البعض الآخر معها بوصفها صدى لعهد المـسيرات المطالبـة بـالحقوق المدنية والمظاهرات ضد حرب فيتنام والتى أثارت ضجة فـى ماديـسون

بشكل كبير فى الستينيات وأوائل السبعينيات. وأيضًا شهدت المسيرة انبثاق قوة جديدة فى سياسية الدولة والسياسة الوطنية، وهى قوة بالغة الحساسية، لجيل من الشباب الإسبانى الأصل، من المواطنين وغير المواطنين الذين ينادون بالعدل الاجتماعى والاندماج فى المجتمع. وأصبح شعارهم "si se puede" (نعم نستطيع) وهو الموضوع والشعار الرئيسى الذى اعتمده لاحقًا السناتور باراك أوباما فى حملته الرئاسية فى عام ٢٠٠٨، وهكذا مضى أوباما فى طريقه للفوز بالانتخابات الأولية للحزب الديمقراطى فى ويسكونسن عام ٢٠٠٨. (المصدر: صحيفة ولاية ويسكونسن).

حقوق التصويت لغير المواطنين: قضية عالمية

منذ فترة طويلة أصبح النظر إلى الحالة الشاذة المتمثلة فى عدم حصول الأجانب، غير المواطنين المقيمين فى المجتمعات الديمقراطية على حقوقهم السياسية بأنها بالفعل مثيرة للمشاكل. تختلف قواعد منح حق المواطنة وممارساتها من دولة إلى دولة. ففى بعض المناطق، من الصعب على المهاجرين أن يصبحوا من المواطنين، ونتيجة لذلك سمحت الكثير من الدول الديمقراطية لغير المواطنين بالتصويت فى الانتخابات المحلية- وبنسبة أقل- فى الانتخابات الوطنية، وقد سمحت أيضًا بعض الدول الاستبدادية للأجانب بالتصويت فى الانتخابات بالرغم من أن نتائج هذه الانتخابات محددة مسبقًا. وقد تشعل هذه الشرعية المتصورة أو عدم الشرعية المتمثلة فى استبعاد غير المواطنين أو منعهم من حق الاقتراع فى الانتخابات، فتيل الصراع.

بشكل عام، تسمح ٦٥ دولة من دول العالم الذى يبلغ عددها ٢٠٠ دولة تقريبًا بشكل من أشكال التصويت لغير المواطنين. وفى ٣٦ دولة من هذه الدول يمنح حق التصويت لجميع الأجانب بغض النظر عن أصلهم.

(أندريه، Andrès. 2007: 80) منها ٣٥ دولة ليست أوروبية. ومع الكثير من الاحترام، تعتبر الولايات المتحدة سباقة فى منحها حق التصويت الانتخابى لغير المواطنين، ففى الفترة بين عامى ١٧٧٦ و١٩٢٦ سمحت ٤٠ ولاية فيدرالية ومنطقة أمريكية، على الأقل، بشكل من أشكال التصويت لغير المواطنين، بما فيه التصويت على مستوى الولاية وأيضًا فى الانتخابات الوطنية الأمريكية. وفى الواقع كانت الانتخابات الوطنية لعام ١٩٢٨، المرة الأولى التى لم يسمح فيها للأجانب بالتصويت (أندريس، Andrès, 2007:68).

أما فى غرب أوروبا، فقد برزت مسألة حقوق التصويت لغير المواطنين كقضية هامة فى السبعينيات، كثيرًا ما سعى المهاجرون إلى المشاركة والتمثيل فى الحكومة المحلية وفى العديد من الدول تم تأسيس مجالس استشارية لمنح المهاجرين صوتًا فى الحكومة المحلية واختلفت تجارب هذه المجالس الاستشارية وتم توقيف بعضها، فبعض الناس أشاروا إلى أنها محاولة لضم الأجانب، بينما رآها آخرون مشاركة غير شرعية من المهاجرين فى سياسة المجتمع المضيف لهم. وفى بعض الدول مُنح المهاجرون حق التصويت فى الانتخابات المحلية والإقليمية.

كانت السويد الدولة القائدة فى هذا النهج، حيث تم إدخال حقوق التصويت للمقيمين من غير المواطنين فى الانتخابات المحلية والإقليمية منذ عام ١٩٧٥. ولكن تراجعت المشاركة الأجنبية مع مرور الوقت. كانت هولندا الدولة الثانية التى منحت حقوق التصويت للأجانب المؤهلين فى عام ١٩٨٥، ومع ذلك كانت نتائج التصويت الأجنبى مخيبة للآمال إلى حد ما. (راث، Rath, 1988: 25-35) وأصبحت مقترحات منح حقوق التصويت المحلى للأجانب المقيمين بشكل قانونى من القضايا السياسية والدستورية الهامة، خاصةً فى فرنسا وألمانيا. وبحلول عام ٢٠٠١، أصبح لدى بلجيكا

أوسع شبكة من الهيئات الاستشارية للحكومة المحلية للمقيمين الأجانب. ومن الدول الجديرة بالذكر لوكسمبورج وسويسرا لتنوع ومدى استخدامهما لاستشارة السكان الأجانب، على المستوى المحلى. (أوريل، Oriol, 2001:20)، ومع ذلك، استمر نموذج، ضعف مشاركة المهاجرين فى الانتخابات المحلية واضحًا، بالرغم من منح الدول الأوروبية دولة تلو الأخرى لهذا الحق فى التصويت (أوريل وفيانا، Oriol and Vianna, 2007: 40-44).

بحلول الثمانينيات، كان الرهان،على منح حقوق التصويت فى العديد من الدول الديمقراطية الغربية عاليًا جدًا. غالبًا، يتركز الأجانب فى المدن الكبرى وفى بعض الأحياء. ولا شك أن منحهم الحقوق السياسية سيؤثر على النتائج السياسية بشكل كبير فى كثير من الانتخابات المحلية. وقد اعتبر المؤيدون لمنح حقوق التصويت المحلى بأنها بشكل عام، وسيلة لتعزيز الاندماج، كما أنها تضعف من التأثير المتزايد لأحزاب مثل حزب الجبهة الوطنية فى فرنسا. ومع ذلك، فقد تم بالفعل منح الحقوق السياسية لكثير من المهاجرين. خاصةً فى المملكة المتحدة، ولم يمنع هذا من اندلاع أعمال الشغب التى قام بها المهاجرون وأبناؤهم المولودون فى بريطانيا فى أوائل الثمانينيات. إذن لم يكن منح حقوق التصويت المحلى فى حد ذاته الدواء الناجع لكثير من المشاكل الحادة والقاسية التى يواجهها المهاجرون فى أوروبا الغربية.

فى عام ١٩٩٢، اعتمد المجلس الأوروبى، وهو منظمة تشمل الآن ٤٧ دولة معاهدة تضمن مشاركة الأجانب فى الشئون العامة على المستوى المحلى. وتعهدت الدول المشاركة التى وقعت على المعاهدة بأن تسمح بالتصويت فى الانتخابات المحلية للأجانب الذين أقاموا فى الدولة لمدة ٥ سنوات. واعتبارًا من عام ٢٠٠٧، لم يوقع على هذه المعاهدة ويصدق

عليها إلا ثمانيـــة مـــن الـــدول الأعـــضاء ثـــم تـــبعهم أربعـــة آخـــرون. (أوريل، Oriol, 2007: 84).

تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبى أيـــضًا، فـــى عـــام ١٩٩٢، (انظر الفصلين الخامس والثامن) وبناءً على هذه المعاهدة، أصبح من حـــق مواطنى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى التصويت أو الترشيح لمناصب فى الانتخابات الأوروبية والانتخابات المحلية ما داموا يقيمون فى أى مكـــان داخل المنطقة الأوروبية. وأصبح من حق الأجانب مـــن دول أخـــرى فـــى الاتحاد الأوروبى التصويت والترشيح فى الانتخابات بدءًا من عـــام ١٩٩٤. ومن ثم فى الانتخابات الأوروبيـــة لعـــام ١٩٩٩ وعـــام ٢٠٠٤. وبحلـــول عام ٢٠٠١، تم منح حق التصويت والترشـــيح فـــى الانتخابـــات المحليـــة الفرنسية، فقد كانت فرنسا الدولة الأخيرة من الدول الخمسة عشر الأعـــضاء آنذاك فى الاتحاد الأوروبى التى نفذت معاهدة الاتحاد الأوروبى (TEU) فى هذا الصدد، فقد بدت مشاركة المصوتين من غير الفرنسيين فى الانتخابات الأوروبية فى فرنسا بشكل ضعيف، حيث بلغ عدد أصوات الأجانب ٤ فـــى المائة فقط فى عام ١٩٩٤، ولكن تضاعف العدد مع كل انتخابات أوروبيـــة لاحقة. (أوريل، Oriol,2007:41) ويمكن ملاحظة نماذج مماثلة مـــن ضـــعف مشاركة المواطنين فى الاتحاد الأوروبى من الـــذين ليـــسوا مـــن الرعايـــا الأصليين فى الانتخابات الأوروبية فى كل من فنلندا ولوكسمبورج وبلجيكا؛ (درفين ووايبـــرج، Dervin and Wiberg, 2007؛ دوباجيـــك، Dubajic, 2007؛ زيبوه، Zibouh, 2007).

ولقد كانت هناك حركة متزايدة منذ عام ١٩٩٢ لدعم منح رعايا دول العالم الثالث حقوق التصويت داخل الدول الأعضاء فى الاتحـــاد الأوروبـــى وعلى مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبى، وقد صوت البرلمان الأوروبـــى

عدة مرات من أجل توسيع نطاق المواطنة الأوروبية لجميع الأشخاص المقيمين بشكل مستقر ولمدة طويلة داخل أية دولة من الدول الأعضاء. (أوريل، Oriol, 2007:95) كما دعا قرار فى البرلمان الأوروبى فى عام ٢٠٠١ إلى منح الحقوق السياسية لجميع المقيميين غير الأوروبيين الذين أقاموا بشكل شرعى فى إحدى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى لمدة ثلاث سنوات. ولكن أعاق هذه المبادرات المعارضة فى داخل المجلس الأوروبى التى تمثل اهتمامات الدول الأعضاء فى الإجراءات المعقدة، فى حكم الاتحاد الأوروبى. إذ يرى بعض الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، أن منح حقوق التصويت لرعايا دول العالم الثالث سوف يقلل من أهمية منحهم الجنسية.

اعتبارًا من عام ٢٠٠٧، يمكن تمييز خمس مجموعات من دول الاتحاد الأوروبى بما يخص سياسياتهم نحو رعايا دول العالم الثالث. سبعة منهم، منحتهم حق التصويت والأهلية لترشيح أنفسهم فى الانتخابات. وخمس دول منحتهم حق التصويت، ولكن لم تعطهم أهلية الترشيح. وأربعة دول منحتهم حق التصويت وأهلية الترشيح على أساس المعاملة بالمثل، أى أنه فقط إذا ما تم منح رعاياهم نفس حقوق التصويت والترشيح فى دول العالم الثالث وقد منحت عشر دول من دول الاتحاد، بما فيها فرنسا وألمانيا حقوق التصويت وأهلية الترشيح للمقيمين على أراضيها من مواطنى الاتحاد الأوروبى، ممن ليسوا من الرعايا الأوروبيين فى الأصل. (أوريل،Oriol, 2007: 84-88).

أما فى مناطق أخرى، فقد منح نصف عدد الولايات الأمريكية، أى نصف ال ٢٣ ولاية، بما فيهم منطقة البحر الكاريبى وأمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية نوعًا من التصويت لغير المواطنين، كما منحهم إمكانية

الترشيح. سمحت معظم دول أمريكا الجنوبية بالتصويت في الانتخابات المحلية للمقيمين الأجانب. أما سورينام والإكوادور، فهما الدولتان الوحيدتان اللتان تحتفظان بحقوق التصويت لرعاياهما فقط، وتسمح البرازيل للمقيمين من البرتغاليين بالتصويت على أساس المعاهدة الثنائية بينهما، كما تسمح ثمانية دول أفريقية من بين ٥٣ دولة بالتصويت لغير المواطنين عادةً على أساس من رابطة الكومنولث البريطانية أو على أساس اتفاقيات متبادلة.

سمحت أيضًا العديد من الدول الآسيوية بالتصويت لغير الأجانب، بما فيها جمهورية كوريا التى تسمح الآن للمقيمين الأجانب بعد إقامتهم لمدة ثلاث سنوات بالتصويت فى الانتخابات المحلية، وقد صوت حوالى ٧٠٠٠ شخصًا من غير الكوريين فى انتخابات عام ٢٠٠٦، وكانوا جميعًا من أصل تايوانى. وقد يكون أحد الدوافع لهذا الإجراء الكورى، زيادة الضغط على اليابان لتوسيع حقوق التصويت للنسبة السكانية الكبيرة من الكوريين المقيمين فى اليابان. أما أستراليا فكانت تمنح حقوق التصويت للمواطنين البريطانيين والأيرلنديين، ولكن تغير الحال فى عام ١٩٨٤، ومع ذلك فهؤلاء المسجلون قبل هذا التاريخ ما زال بإمكانهم التصويت، كما تمنح ثلاث ولايات من الولايات الأسترالية الثمانية للمقيمين الأجانب حق التصويت فى الانتخابات المحلية، بينما تسمح نيوزيلندا بالتصويت لجميع المقيمين الدائمين من الأجانب فى جميع أنواع الانتخابات، على ألا يتم ترشيحهم لأى منصب. (أندريس، Andrès, 2007).

هذه الموجة الجديدة من تطبيق الديمقراطية التى ظهرت منذ التسعينيات والتى يراها البعض بوصفها ظاهرة عالمية – لم يكن لها من فائدة سوى أنها زادت من أهمية قضايا التصويت لغير المواطنين حول العالم. وإحدى مفارقات هذه الفترة هو العدد المتزايد من الأشخاص، ممن ليس لديهم حقوقا

سياسية من المقيمين فى نفس المجتمعات الديمقراطية التى تعتبر مثلا يُحتذى بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم.

المهاجرون وتصويت التكتلات العرقية:

تعتمد سياسة دولة إسرائيل التى تم تأسيسها عام ١٩٤٨ اعتمادًا كبيرًا على هجرة اليهود التى لا تعتبر من وجهة النظر الصهيونية بأنها هجرة، بل إنها "عودة" (بارترام، Bartram, 2008: 303-304)، وكان من نتيجة تدفقات اليهود الشرقيين أو السفارديم القادمين من مجتمعات، هى على الأغلب مسلمة خلال الخمسينيات والستينيات، أن عدد السكان اليهود، من أصل السفارديم فاق عدد اليهود الاشكنازى، من الأصل الأوروبى، فى منتصف السبعينيات. وقد استفادت من هذه النقلة الديموجرافية كتلة الليكود من اليمين التى يقودها مناحم بيجين الذى تم انتخابه رئيسًا للوزراء فى عام ١٩٧٧ بتأييد من اليهود من أصل سفارديم. وفى التسعينيات، بدأت موجة جديدة من المهاجرين اليهود السوفيت، مما أثر مرة أخرى على التوازن بين اليهود الأشكنازى واليهود السفارديم وكذلك العرب. فقد وصل ما يقارب من مليون يهودى سوفيتى إلى إسرائيل ما بين عام ١٩٩٠ و٢٠٠٢.

وقد أثر تصويت اليهود السوفيت أو "الروس" (انظر الفصل السابع) تأثيرًا هامًا على الانتخابات العامة بدءًا من عام ١٩٩٢، حيث إنهم يشكلون الآن ١٥ فى المائة من جمهور الناخبين الإسرائيليين، وبحلول انتخابات عام ١٩٩٦، فاز حزب المهاجرين بقيادة المنشق السوفيتى السابق ناتان شارانسكى بسبعة مقاعد فى الكنيست (البرلمان) وانضم إلى حكومة التحالف التى يسيطر عليها الليكود. أما فى انتخابات إسرائيل لعام ٢٠٠١، فقد تنافست

عدة أحزاب يهودية سوفيتية في الأغلب على الأصوات، وفاز مرة أخرى شارانسكي بمعظمها. وطالب عدد من القادة السياسيين اليهود السوفيت بطرد جماعي للإسرائيليين العرب وللفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة. وفي عام ٢٠٠٢ سعت حكومة الأردن للحصول على تأكيد مجددا أن الهجوم على العراق لن يؤدي إلى ترحيل جماعي للفلسطينيين. وقد كشفت استطلاعات الرأي الدعم المتزايد "للتحويل" – "للترحيل"، وهو التعبير الذي تستخدمه إسرائيل بدلاً من مصطلح التطهير العرقي للفلسطينيين العرب. وبحلول عام ٢٠٠٧ أصبح قائد الحزب السياسي الذي تبنى فكرة الترحيل وزيرًا في الحكومة المحاصرة لرئيس الوزراء إيهود أولمرت.

توضح الحالة الإسرائيلية التأثير المفرط والمحتمل التي قد يسببه تصويت كتل المهاجرين على النتائج الانتخابية، ولكن المهاجرين بشكل عام، ليسوا عاملاً مهمًا كما هم في إسرائيل، فهم لا يصوتون بالضرورة على شكل تكتلات عرقية، ومع ذلك تؤثر الهجرة بشكل واضح على السياسات الانتخابية داخل الديمقراطيات الغربية مع تزايد أعداد المتجنسين من الأجانب ومع تحرك السكان المهاجرين في الأصل للمشاركة في التصويت. في استفتاء عام ١٩٩٦ حول مستقبل كيبيك والاتحاد الكندي صوت المهاجرون في كيبيك بشكل ساحق ضد الاستفتاء وشجعوا بقاء الحال على ما هو عليه. وأثروا بشكل حاسم على النتيجة، مما أدى إلى إدلاء قادة كيبيك بتصريحات غاضبة مناهضة للهجرة. وفي انتخابات ألمانيا لعام ٢٠٠٢، برزت مجموعة من الألمان من أصل تركي مكونة من ٣٥،٠٠٠ شخصًا بوصفها كتلة من المحتمل أن تؤثر أصواتها بشكل حاسم، وربما أن دعمها قد يمكن التحالف الاجتماعي الديمقراطي الأخضر من شق طريقه بصعوبة نحو النصر. وبالرغم من أنهم شكلوا واحدًا في المائة فقط من جمهور الناخبين في

عام ٢٠٠٢، إلا أنه من المتوقع أن تتضاعف كتلة الناخبين الألمان الأتـــراك بحلول عـــام ٢٠٠٦ (جونـــسون وجوجـــاث، Johnson and Gugath, 2002). من ناحية أخرى شجع بشدة المستوطنون الألمان الذين هم بالأصل من شرق أوروبا الأحزاب المحافظة التى كانـــت مـــسيطرة فـــى انتخابـــات ٢٠٠٦، والتى جاءت بأنجيلا ميركـــل لتحتـــل منـــصب مستـــشارة فـــى ألمانيـــا. (ووسط، Wust, 2000, 2002).

جعلت أعداد المهاجرين المتزايدة من الذين منحوا حق الانتخاب العديد من الأحزاب السياسية والقادة، أكثر حساسية للشئون والاهتمامات المتعلقـــة بالهجرة ففى بعض الحالات تأثرت المناقـــشات حـــول سياســـات الهجـــرة، بالحسابات الانتخابية. بشكل عام، يبدو أن الأحزاب السياسية التى هى علـــى الجانب الأيسر من الطيف السياسى تأخذ بزمام المبادرة فى مناشدة الناخبين مـــن المهاجرين ويتم مكافأتهم على جهودهم. (مسينا، Messina, 2007) وتستفيد عـــادة الأحزاب المحافظة فى الانتخابات من ردود الفعل العنيفـــة مـــن معارضـــى الهجرة، وقد شرع عدد من الأحزاب المعارضة، فى التنافس بشكل جاد على جذب الناخبين الذين هم من أصول مهاجرة خاصةً فى بريطانيـــا العظمـــى والولايات المتحدة. وشعر بعض الجمهوريين بعد انتخابات الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٦ أن الرئيس كلينتون والديمقراطيين هزموا الجمهوريين لتشجيعهم لحملة التجنيس، بينما اتخذت العديد من الحملات الرئاسية للحزب الجمهورى موقفًا ضد الهجرة، ومن ثم وجه جورج دبليـــو بـــوش حملتـــه الانتخابيـــة فى عام ٢٠٠٠ متوددًا للناخبين الذين هم من أصول إسبانية، بينمـــا قـــادت مبادرته الانتخابية التخوف من عودة اســـتقبال المهـــاجرين مـــن المكـــسيك فى عام ٢٠٠١ (انظر مربع ١,١).

عكس فوز بوش المحدود والمتنافس عليه في انتخابات ٢٠٠١، انجذاب الناخبين اللاتينيين المتصاعد لبوش وللحزب الجمهورى في حين كانوا، عامةً، يصوتون للحزب الديمقراطى في الماضى، ومن الممكن أن تفضيل الأمريكان الكوبيين الشديد في فلوريدا للجمهوريين كان حاسمًا للنتيجة وقد أدى الأداء الأقوى لبوش والمرشحين الجمهوريين إلى احتمال انحياز اللاتينيين بعيدًا عن الديمقراطيين، ولكن نتائج الانتخابات النصفية لعام ٢٠٠٦ رجحت بقوة أن هذا الانحياز لم يحدث، وفي الأغلب، وكما هو متوقع لن يحدث في المستقبل.

لم يسجل العديد من المواطنين المجنسين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، ولم يمارسوا حقوقهم في التصويت. ويبدو أن هذا يشكل نمطًا واضحًا من خلال الديمقراطيات. (ميسينا، Messina. 2007). أما دراسات ديسيبيو DeSipio حول مشاركة الأمريكان المتجنسين في انتخابات عام ١٩٩٦ فقد قادته إلى استنتاج أن المجنسين يشاركون بشكل أقل من المواطنين الأمريكيين، حتى مع وجود ضوابط للاختلافات الاقتصادية والاجتماعية. أما الخصائص الديموجرافية الاجتماعية التي تتعلق بالتهميش السياسي، فاحتمالية وجودها أعلى عند المواطنين الأمريكيين المجنسين من وجودها عند المجتمع ككل. كما يؤكد ديسيبيو أن التأقلم السياسي للمهاجرين في الولايات المتحدة ليس عملية جماعية وإنما عملية شخصية بحتة، فمشاركة المهاجرين تتشكل بعوامل تتعلق بالمستوى الاجتماعي وبالتعليم وهي العوامل التي تشكل المشاركة في سياسة الولايات المتحدة، بشكل عام. (ديسيبيو، DiSipio. 2001).

قام ديسيبيو مؤخرًا بتحليل أثر الارتباط السياسي عبر الدول وعن مدى مشاركة المهاجرين في سياسية الولايات المتحدة، وقدر أن ٢٠ في

المائة من المهاجرين من ذوى الأصول اللاتينية وقليل مـــن الجيـــل الثـــانى يشاركون فى الحياة السياسية والمدنية للدولة المرسلة بعد هجـــرتهم منهـــا، ولكنه وجد أن هذا النشاط عبر الدول ليس له أثرًا قويًا على سياسة الولايات المتحدة. فالمهاجرون اللاتينيون الذين ينتمون إلى الجمعيات التى تميل نحـــو سياسات دول المنشأ، عادةً، يصبحون أكثر نشاطًا مـــن معظـــم المهـــاجرين الآخرين فيما يخص سياسة الولايات المتحدة، إلا أن هذا يعكس الرغبة فـــى المشاركة السياسية أكثر من الاهتمام بالسياسة المتخطية للحـــدود. فـــالأكثر احتمالاً أن الأفراد النشطاء والتابعين للمنظمات سيمارسون أنـــشطتهم فـــى مجالات متعددة. (ديسيبيو DiSipio. 2006). وتأكيدًا لهذا، فقد أوضحت دراسة تمت حول أثر الحصول على جنسية مزدوجة بالنسبة للمشاركة السياسية، فإن احتمال تصويت المواطنين الأمريكيين المولودين بالخارج فـــى دول تـــسمح بازدواج الجنسية فى الولايات المتحدة أقل من احتمال تـــصويت المـــواطنين الأمريكيين المولودين فى دول تمنع الحصول على جنسية مزدوجة. إضـــافةً لذلك، فإن احتمال تسجيل المواطنين الأمريكيين، الذين لديهم جنسية مزدوجة فى التسجيل للإدلاء بأصواتهم أقل من المواطنين الأمريكيين القـــادمين مـــن الوطن ذاته ولكنهم لا يطالبون بجنسية مزدوجة. (كاين ودوثرتى، Cain and Doherty, 2006).

أثرت اتجاهات الهجرة فى العقود الأخيرة تأثيرًا هامًا علـــى الـــسياسة الانتخابية فى كثير من الديمقراطيات الغربية، فإمكانية المهاجرين الشرعيين فى الحصول على الجنسية ثم أخيرًا على الحق فى الانتخابات تشكل اهتمامًا رئيسيًا لأية ديمقراطية وتعتبر مشاركة المهاجرين السياسية حقا شرعيا. وهى أيضًا نتيجة متوقعة تميزت بها تجارب الولايات المتحدة وأستراليا وكندا عن غيرها من الدول الأوروبية الغربية.

تعتبر المملكة المتحدة استثناءً للنمط الأوروبي الغربي لأن معظم المهاجرين الذين هاجروا بعد ١٩٤٥ – الذين هم من رابطة الشعوب البريطانية "الكومنولث"، حتى عام ١٩٧١ وكذلك الأيرلنديين – منذ أن دخلوا وهم يتمتعون بحق الجنسية والتصويت، وقد خضعت الهجرة بشكل كبير للسياسة في منتصف السبعينيات. ولعبت الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة دورًا رئيسيًا في أحداث العنف المتعلقة بالهجرة. وارتبطت الاشتباكات العنيفة المتعددة، في كثير من الأحيان، والتي تعتبر شيئًا غير معهود في السياسة المدنية البريطانية، مع الزيادة المتصاعدة في أعداد المهاجرين، لجعل الهجرة قضية رئيسية في الانتخابات العامة لعام ١٩٧٩. واستغلت مارجريت تاتشر ببراعة، رد الفعل العنيف ضد الهجرة، لتقليل الدعم للجبهة الوطنية ولتحقق النصر على حزب العمال الذي كان يشجعه معظم الناخبين المهاجرين. (لايتون هنري Layton-Henry, 1981).

أصبحت مشاركة السود والآسيويين أكثر وضوحًا في الانتخابات التي جاءت فيما بعد، ففي عام ١٩٨٧، تم انتخاب أربعة بريطانيين سود في البرلمان، ولكن لم تنتج مشاركة السود والآسيويين المتزايدة وتمثيلهم في السياسة البريطانية في زيادة الاهتمام بشئون المهاجرين والمظالم التي يعانون منها. (ستادلر ولايتون هنري، Studlar and Layton-Henry, 1990: 288) ولذا، فإن تكوين حزب بديل للمهاجرين لم يكن خيارًا قابلاً للتطبيق. وهكذا، مازالت مشاركة المهاجرين وتمثيلهم تمثل إشكالية حتى في الدول الأوروبية الغربية التي يتمتع فيها معظم المهاجرين بحقهم في الاقتراع. يمكن أن يؤثر الناخبون من ذوي الأصول المهاجرة بشكل كبير على نتائج الانتخابات في ٣٠-٦٠ دائرة من الدوائر الانتخابية للبرلمان البريطاني الذي يبلغ عدد الدوائر فيه ٦٥٠ دائرة تقع معظمها في المدن.

أما فى أستراليا، فقد أكد معظم المراقبين، أنه حتى التسعينيات من القرن الماضى كان تأثير الهجرة على السياسة محدودًا. (جب ويورك وماكروبى، Jupp, York, and McRobbie, 1989: 51). وأشار عالم سياسى بارز إلى أن الهجرة التى تمت بعد الحرب العالمية "لم ينتج عنها أى تغيير ملحوظ فى النمط العام للسلوك الانتخابى. وبالرغم من نطاق الهجرة الواسع ظل المستوى الاجتماعى وليس مكان الولادة هو أساس التفريق بين الأحزاب السياسية" (ماكاليستر، McAllister. 1988: 919) ومع ذلك، كان يبدو أن تأييد الائتلاف المحافظ الذى كان فى الحكم للتعددية الثقافية من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٢- كان مرتبطًا بالاهتمام "بالتصويت العرقى" (كاسلز وآخرون. Castles et al., 1992) مرت أيرلندا مؤخرًا بفترة انتقالية من الهجرة. فقد بدأت قضايا الهجرة فى التأثير على سياسة أيرلندا، وأصبح لأصوات الناخبين المهاجرين أيضًا بعض التأثير. (انظر شهود مربع ١٢,٣).

مربع (١٢,٣) أول محافظ أسود لأيرلندا

تم انتخاب روتيمى أديبارى (٤٣) فى يونيو ٢٠٠٧ محافظًا لبورت لاويس، وهى مدينة صغيرة وسط أيرلندا، وكان أول محافظ أسود لأيرلندا وكان قد جاء إلى أيرلندا قادمًا من نيجيريا قبل ذلك بسبع سنوات طالبًا اللجوء السياسى وهو مسيحى من ولاية أوغون فى الجنوب الغربى من نيجيريا. وقد غادر بلاده هو وزوجته وولداه هربًا من الاضطهاد الدينى ويعتبر انتخاب السيد أديبارى كمواطن أول لمدة عام فى هذه المدينة القديمة رمزًا للتغيرات الدراماتيكية التى تتم فى عصر الهجرة.

فقد كانت أيرلندا منذ زمن بعيد أرضًا مصدرة للمهاجرين، حيث سعى الملايين من أهلها منذ ١٨٣٠ إلى اللجوء إلى ما وراء البحار هربًا من الاستعمار الإنجليزى والقحط الشديد، وقد ساعد المهاجرون الأيرلنديون فى بناء أمريكا وأستراليا وكانوا عاملاً مهمًا فى تشكيل ثقافة هذه الدول المستوطنة. ثمة الكثير من الأيرلنديين الذين يعيشون خارجها أكثر من الذين فى الداخل، ولكن كل شيء تغير، فى العشرين سنة الماضية بفضل طفرة اقتصادية حولت أيرلندا لتصبح دولة من الأغنى والأسرع فى النمو الاقتصادى من دول الاتحاد الأوروبى.

والآن فالمهاجرون يتدفقون إلى أيرلندا من دول عديدة كعمال، ولاجئين، وأعضاء لعائلات مهاجرة. فأيرلندا واحدة من الدول القلائل التى فتحت أبوابها للعمال القادمين من الدول العشر التى تقع فى وسط أوروبا وشرقها والتى انضمت إلى الاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٤. فقد بلغ عدد الأجانب المولودين بالخارج ١١ فى المائة من عدد السكان فى عام ٢٠٠٥. وبعد قرون من الهجرة أصبحت أيرلندا بشكل سريع مجتمعًا متعدد الثقافات.

حينما وصل السيد أديبارى لم يجد عملاً. وكذلك واجه التمييز العنصرى والتحيز ضد السود، ولكنه ساعد فى إقامة مجموعة للعمل ضد البطالة فى حى لاويس. ودرس ليحصل على شهادة الماجستير حول تداخل الثقافات بجامعة مدينة دبلن، ويعمل الآن فى مجلس الحى على مشروع تكامل ودمج المهاجرين الجدد. حينما وصلت عائلة أديبارى إلى أيرلندا كان الصبيان التلميذين الوحيدين الأجنبيين فى المدرسة المحلية، أما الآن فهناك أكثر من ٣٠ جنسية فى المدرسة.

تم انتخاب السيد أديبارى كمرشح مستقل بدعم من مستـشارين مـن أحزاب أخرى، ويقول عن أيرلندا بأنها "دولة ترحب وتستقبل مئات الآلاف وأنها أرض الفرص"، فهو يراها منفردة ومتميزة لاحتضانها التعددية الثقافية فى فترة وجيزة، ويرى أنها مثال وقدوة لأوروبا ولبقية أنحاء العالم.

(المـــصادر: http://Ireland.com/newspaper/28 June 2007; The Guardian, 30 June, 2007; OECD, 2007: 254-255.)

الحركات المناهضة للهجرة والأحزاب:

تم فحص نشأة الأحزاب والحركات المناهضة للهجرة فى أوروبا منـذ السبعينيات بشكل دقيق وشامل. (بيتز، Betz. 1994؛ شاين وآخرون، Schain et al., 2003؛ جيفنز، Givens. 2005؛ نورس، Norris, 2005) وكما رأينا فـى الفصل السابع برزت أهمية السياسات المناهضة للهجرة فى عدد من الـدول الأفريقية شملت ساحل العاج وجمهورية جنوب أفريقيا. كما ظهرت السياسات المناهضة للهجرة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيـا وفـى لبنـان والعراق قبل عام ١٩٩٠ وفى إيران ومصر وليبيا والكويت والسعودية. أما فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقد برزت السياسات المناهـضة للهجرة فى جمهورية الدومينيكان وإلى حد أقل فى كوستاريكا. وفـى آسـيا ومنطقة المحيط الهادى تم تسيس قضايا الهجرة بشكل شـديد فـى ماليزيـا وسنغافورة وكوريا وتايوان واليابـان وقـد لعبـت الـسياسات المناهـضة للهجرة دورًا فى عدم الاستقرار فى فيجى وفى بعض المنـاطق فـى الهنـد خاصة فى أسام.

كما ذكرنا فى الفصل الرابع، إن السياسات المناهـضة للهجـرة فـى منطقة عبر الأطلسى هى بالكاد تكون دون سابقة تاريخية، إلا مـن بعـض

الاستثناءات، ومع ذلك ظلت السياسات المناهضة للهجرة أمرًا ثانويًا حتى الثمانينيات. وأدى تسييس شئون الهجرة فى كل من المملكة المتحدة؛ وسويسرا فى أواخر الخمسينيات ومنتصف الستينيات على التوالى إلى تقليص قبول العمال المهاجرين. وقد أصبحت الهجرة فى السنوات التالية قضية سياسية رئيسية ومازالت حتى اليوم.

أما فى فرنسا. فتم تسييس شئون الهجرة فى السبعينيات، خاصةً بعد أن شرع الطلاب من اليمين المتطرف فى التظاهر ضد immigration sauvage "الهجرة المتوحشة" أو الهجرة غير الشرعية، وبعد اشتباكات متعددة تم حظر المحركين الرئيسيين. وقرر بعض عناصر الحركة الفاشية الجديدة مواصلة الحملة المناهضة للهجرة على مستوى القاعدة الشعبية ثم الظهور بها فى وقت لاحق باعتبارها جزءا من الجبهة الوطنية (FN). ومن المؤكد أن دعم الأحزاب المناهضة للهجرة تدخلت فيه الأصوات المعارضة من الناخبين. فبينما صوّت ١٥ فى المائة من الناخبين للجبهة الوطنية فى فرنسا؛ تعاطف ثلث إجمالى عدد الناخبين مع مواقف الجبهة الوطنية فيما يخص الهجرة. (فايل، Weil, 1991a: 82) وكان واضحًا، أيضًا أن الجبهة الوطنية تلقت جزءًا من أصوات المحتجين التى عادةً تتلقاه من الحزب الشيوعى الفرنسى. وقد أدت الجبهة الوطنية أداء جيدًا فى المناطق المكتظة بالسكان Pieds-Noirs من ذوى الأقدام السوداء، أى الأوروبيين من الجزائريين وذريتهم الذين تم إعادة استيطانهم من الجزائر عام ١٩٦٢. ولقد كانت أيضًا معارضة الجبهة الوطنية للمؤسسات الأوروبية نقطة جذب مهمة لبعض ناخبيها. (ماركوس، Marcus, 1995).

سيطرت الجبهة الوطنية بحلول عام ١٩٩٧ على الحكومات المحلية فى أربعة مدن فى الجنوب، بما فيها تولون، وكان يدعمها ١٥ فى المائة من

الناخبين الوطنيين. وقد صوت حوالى ٤ مليون مواطن فرنسى لمرشحى الجبهة الوطنية فى الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧، وهكذا لم تعكس نهاية فوز مرشح الجبهة الوطنية، لو بان، بالمركز الثانى فى الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٢ زيادة كبيرة ومفاجئة فى دعم الجبهة الوطنية. ولكن هبط الدعم للجبهة الوطنية فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٠٧، وقد لعب تخلى نصير الجبهة الوطنية السابق برونو مجريت وأعوانه دورًا فى هذا الهبوط. وقام وزير الداخلية السابق ساركوزى بحملات لانتخابه رئيسًا مستخدمًا حملة وقانونا ضد الهجرة غير الشرعية. (انظر الفصل ١١) ولكن بمجرد انتخابه رئيسًا، فاجأ الرئيس ساركوزى العديد من المراقبين بأن حكومته اشتملت على العديد من اليساريين بمن فيهم فضيلة أمارا المناصرة للمرأة، والمنادية بالمساواة بين الجنسين والناشطة فى أمور الهجرة.

أما بلجيكا فأصبحت مسرحًا لعدم الاستقرار المدنى فى عام ١٩٩١، عندما تشابك بعض الشباب الذين كان معظمهم من أصل مغربى مع الشرطة بعد انتشار شائعة أن Vlaams Blok (الكتلة الفلمنكية) وهو حزب يسعى إلى استقلال الفلاندرز، ستنظم مسيرة فى منطقة مكتظة بالسكان المهاجرين. وبحلول التسعينيات كانت الكتلة الفلمنكية قد أصبحت على السواء حزبًا إقليميًا وحزبًا مناهضًا للهجرة. هذه التركيبة أصبحت واضحة وموجودة فى العديد من الدول الأوروبية الأخرى خاصةً فى شمال إيطاليا. ونادت مجموعة مهمة من واضعى برامج الحزب بإعادة المهاجرين إلى أوطانهم، وهكذا فازت الكتلة الفلمنكية باثنى عشرة مقعدًا فى الجمعية الوطنية فى الانتخابات العامة لعام ١٩٩١، مقارنةً بمقعدين فى الانتخابات السابقة. وتحسنت النتيجة بعد عام ١٩٩١، ففى انتخابات ١٩٩٩ و٢٠٠٣ فازت الكتلة الفلمنكية بأكثر من ١١ فى المائة من الأصوات

فى عام ٢٠٠٣. ولكن كان لقرار محكمة بلجيكا فى عام ٢٠٠٤ الكلمة العليا، بعد أن اتهمه بالعنصرية. وهكذا حل الحزب نفسه لمصلحة الفلمنك. (مسينا، Messina, 2007:63).

ومما يماثل ذلك، انتخابات النمسا المحلية والإقليمية لعام ١٩٩١، حيث سجل حزب الحرية المناهض للهجرة اختراقًا مهمًا، بزيادة حصته فى الأصوات التى وصلت إلى ربع عدد الأصوات الإجمالى. وفى نهاية المطاف، حقق حزب الحرية تكافؤًا متقاربًا مع الحزب الاشتراكى النمساوى وحزب الشعب وشكل حكومة مع الحزب الأخير. وقد سرع هذا الحدث فى تأزم علاقات الاتحاد الأوروبى مع النمسا وذلك لأن الدول الأعضاء الأخرى فى الاتحاد الأوروبى اعتبروا مواقف حزب الحرية من الهجرة غير مقبولة. وفى الحقيقية فإن موقف حزب الحرية من الهجرة لم يكن ليختلف كثيرًا عن التيار العام فى الاتحاد الأوروبى. ولقد استقال رئيس حزب الحرية يورج هايدر من مركزه الرئاسى فى عام ٢٠٠٠ بعد هبوط حصة أصوات حزب الحرية إلى ١٠ فى المائة فى الانتخابات الدولية لعام ٢٠٠٢ مقارنةً بعددها فى انتخابات ١٩٩٥ الذى بلغ ٢٢ فى المائة. ترك هايدر الحزب ليشكل حزب الاتحاد من أجل مستقبل النمسا ولحق به العديد من نواب حزب الحرية للانضمام إلى الحزب الجديد. (مسينا، Messina, 2007:61).

أما فى إيطاليا، فقد أصبح رد الفعل العنيف ضد الهجرة قوة سياسية شديدة. ففى التسعينيات، هاجم الهجرة كل من رابطة الشمال الإقليمية، Forza Italia (التى يقودها المبادر سيلفيو برلوسكونى) والتحالف الجديد للفاشية الوطنية. وفى تلك الأثناء، عبر رجال الدين الكاثوليكيون الذين يتميزون بتأثيرهم السياسى القوى بمن فيهم البابا بذاته عن دعمهم للمبادرات الإنسانية مثل منح الجنسية للمهاجرين. ودعم العديد من الناخبين الإيطاليين أحزاب

اليمين واحتجوا على الفساد المتأصل فى الحزب المسيحى الديمقراطى والحزب الاشتراكى. وكان التصويت احتجاجًا ضد الآلية لسياسة حزب (partitocrazia) الذى فقد مصداقيته أكثر بكثير من التصويت ضد الهجرة. ولكن حكومة برلوسكونى الثانية أعلنت عن حملة لفرض النظام حول الهجرة غير الشرعية فى عام ٢٠٠٢. ولقد ربحت رابطة الشمال بزيادة عشرة فى المائة من الأصوات فى الانتخابات العامة لعام ١٩٩٦، ولكن فى عام ٢٠٠٦ هبط الدعم المساند لها إلى أقل من خمسة فى المائة، حينما أجبرها ائتلاف يمين الوسط بقيادة برلوسكونى إلى الخروج من الحكومة. (مسينا، Messina, 2007: 62-63) ولكن عاد برلوسكونى بأغلبية زائدة فى بداية عام ٢٠٠٨، واعتمدت حملته الانتخابية بشكل كبير على تحريك وإثارة الاستياء ضد الهجرة وقد حضت الملصقات، التى وضعها أعضاء رابطة الشمال الناخبين، بمنشورات تقول: "دافعوا عن مستقبلكم. أخرجوا المهاجرين غير الشرعيين".

بحلول عام ٢٠٠٧، كانت الحركات السياسية المناهضة للهجرة عبر أوروبا قد تطورت بالفعل. حتى فى الدول الشيوعية سابقًا، مثل جمهورية التشيك، وبلغاريا فاز حزب الهجوم بتسعة فى المائة من المقاعد التشريعية فى انتخابات عام ٢٠٠٥. وكان للعديد من هذه الحركات سوابق تاريخية. فعلى سبيل المثال، جاء جزء من الدعم المتشدد للجبهة الوطنية الفرنسية من جهات متعارف عنها تقليديًا، بأنها مع المناهضين لليمين الجمهورى. وكانت هذه القوى السياسية قد فقدت مصداقيتها مع الحرب العالمية الثانية، وكان ينظر عمومًا إلى برامجها وسياساتها على أنها غير شرعية، إلى أن ظهر رد الفعل المناهض للهجرة، فى الثمانينيات والتسعينيات. وقد فتحت قضايا الهجرة الباب لأحزاب اليمين المتطرف لدخول التيار السياسى العام عبر أوروبا، حتى فى الدول الإسكندنافية ولكن كان الهدف الرئيسى لحزب الهجوم

البلغارى التخلص من الغجر والمهاجرين الذين هم من أصل تركى وكان شعارهم "دعونا نعيد بلغاريا إلى البلغاريين" (ستيفانوفا Stefanova, 2007).

سيكون من الخطأ اعتبار التزايد المفاجئ فى التصويت للأحزاب المناهضة للهجرة على أنه مجرد تعبير عن العنصرية والتعصب. كما أشرنا فى الفصل الثانى، فإن الدعم للمجموعات اليمينية المتطرفة عادة ما يكون نتيجة ارتباك فى مواجهة التغيير السريع الاقتصادى والاجتماعى، كما أن تآكل قوة منظمات العمل التى حصلت نتيجة لتغييرات فى الهياكل المهنية عامل مهم أيضًا. تجذب الأحزاب اليمينية المتطرفة الدعم نتيجةً للاستياء العام من بعض السياسات، مثل تلك التى تخص طلب اللجوء السياسى والهجرة غير الشرعية. كما كان أداء الأحزاب المتطرفة الأخرى أقل جودة. فعلى سبيل المثال، كان يبدو أن الجبهة الوطنية فى المملكة المتحدة ازدادت قوة فى منتصف السبعينيات، قبل أن يسبقها الحزب المحافظ بقيادة مارجريت تاتشر لتبنى أجزاء مهمة من برنامجه. (لايتون- هنرى وريتش، Layton-Henry and Rich, 1986:74-75) فقد جعل نظام الحزبين فى بريطانيا وقانونها الانتخابى، "الأول هو الفائز" فوز أى حزب جديد بمقاعد فى مجلس العموم فى غاية الصعوبة. ولكن بعد أعمال الشغب التى حدثت عام ٢٠٠١ فى بعض مدن شمال بريطانيا، (انظر الفصل ١١) نجح الحزب الوطنى البريطانى المتطرف وحقق بعض النجاح فى انتخابات البلدية التالية.

وبالمثل، فقد جعلت الحواجز الدستورية والمؤسسية الأمر صعبًا على الأحزاب السياسية المتطرفة المناهضة للهجرة كى تتقدم فى ألمانيا. (نورس، Norris. 2005) فأساس القانون يخول الحكومة القوة كى تمنع الأحزاب التى تهدد كيان الجمهورية الألمانية، ولكن بعد إعادة توحيد ألمانيا،

اكتسبت أحزاب اليمين المتطرف المهمشة، مثل الحزب الوطني الديمقراطي (NPD) الكثير من المؤيدين بمن فيهم حليقي الرؤوس من الفوضويين العنيفين الذين قاموا بسلسلة من الهجمات على طالبي اللجوء والمهاجرين. ومع تراجع نظام الأحزاب الثلاثة السابق في التسعينيات، استطاع اليمين المتطرف أن يحصل على بعض التمثيل في مجالس المدينة وفي البرلمانات الإقليمية.

يرى بعض العلماء أن ظهور أحزاب جناح اليمين كان له تأثير مناهض للهجرة عبر الطيف السياسي خاصةً في أوروبا، ولكن على النقيض من ذلك، فقد جعل نظام الحزبين في الولايات المتحدة وقانون الانتخاب الذي يتيح للفائز في أي منطقة الحصول على كل شيء، ويجعل فرصة تنافس أي حزب ثالث معهما في غاية الصعوبة ولكن قد تبقى بقوة آراء جناح اليمين موجودة داخل التيار الأساسي في الأحزاب. وفي كندا، بصرف النظر عما لوحظ سابقًا من شكوى حول نتائج تصويت المهاجرين في كيبيك، فالمعارضة السياسية للهجرة في حد ذاتها غير موجودة تقريبًا.

أما في أستراليا فالوضع مختلف إلى حد كبير، فقد أصبحت الهجرة في الانتخابات الفيدرالية لعام ١٩٩٦ أمرًا مثيرًا للقلق الشديد في التيار السياسي. حيث شن الحزب الجديد للأمة الواحدة بقيادة بولين هانسون حملة ضد الخدمات الخاصة للمهاجرين والسكان الأصليين من الأبوريجينال. وتم انتخاب هانسون عضوًا في البرلمان، وتبنت الحكومة الائتلافية المحافظة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء جون هاورد الكثير من خطابها السياسي المناهض للهجرة. وقد تأثرت انتخابات عام ٢٠٠١ بشكل كبير بسياسات هاورد المناهضة لطلب اللجوء السياسي. (كاسلز وفاستا، Castles and Vasta, 2004).

ويبدو أن فوز حزب العمال فى الحكومة الأسترالية فى انتخابات عام ٢٠٠٧ يبشر بنهج جديد أكثر ليونة فيما يخص الهجرة، ولكن، مع ذلك، ظلت الهجرة على ما هى عليه تشكل موضوعًا سياسيًا هامًا.

سياسات صنع سياسة الهجرة:

فى نهاية المطاف، تعد الأبعاد السياسية للهجرة الدولية الموضوع الأهم على الإطلاق، لأنه تم بناء العالم الحديث على نظام قائم على الدول الوطنية. وهذا يجعل الهجرة الدولية بطبيعتها مشكلة موروثة أو نوعًا من الشذوذ. (زولبرج، Zolberg, 1981) بهذا المعنى، تعد الهجرة الدولية أمرًا سياسيًا جوهريًا. ومن هنا، ينشأ النقاش الهام الدائر حول صنع سياسات الهجرة، خاصةً فى الدول الديمقراطية الأكثر تقدمًا نتيجة للخلافات حول الحكم الذاتى للدول الوطنية وحول الاستمرارية أوعدم الاستمرارية فى طبيعة نظام الدولة الوطنية فى عصر العولمة. وقد أثر هذا النقاش على الدراسة التى تسعى إلى توضيح سبب تبنى الدول لسياسات الهجرة، وسبب حدوث بعض النتائج فى سياسات الهجرة.

يؤكد فريمان أن هناك فجوة فى الأفضلية السياسية بين أولويات النخبة السياسية وبين أولويات عامة الشعب فى سياسة الهجرة فى الديمقراطيات الغربية. (١٩٩٥، ٢٠٠٢) فالنخبة السياسية تفضل سياسات الهجرة التوسعية التى عادةً ما يعارضها الشعب. وافترض فريمان أن الهجرة تولد فوائد مركزة، خاصة لأصحاب العمل والمستثمرين، وأن تكاليفها تتوزع ويتحملها عامة الشعب، خاصة على المدى المتوسط والبعيد. وقد أدى انعزال النخبة السياسية من الذين يشجعون الهجرة عن الناخبين الذين هم أقل تأييدًا،

إلى حد ما، لسياسات الهجرة الليبرالية. ليصبح نمطًا عامًا لسياسات الهجـــرة التوسعية فى الديمقراطيات الغربية. ومع ذلك فقد لاحظ فريمان فروقًا شديدة وهامة، بين المناطق التقليدية للهجرة، مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ودول أوروبا الشمالية وأوروبا الجنوبية. وكانت آراء فريمان بالتأكيد معاكسة لآراء هؤلاء المحللين، الذين اعتبروا سياسات الهجرة فى منطقـــة منظمـــة التعاون الاقتصادى والتنمية، تقييدية، وشديدة القسوة.

أما من وجهة نظر هوليفيلد، فهو يرى أن الـــديمقراطيات المتحـــررة "الليبرالية" تواجه قيودًا راسخة تحد من صلاحياتها فـــى صـــناعة سياســـات الهجرة (١٩٩٢)، فالمهاجرون الدوليون بشرٌ لهم حقوق، وبالتـــالى تعتبـــر سياسات الهجرة مقيدة لهم، والمثال التقليدى لهذا كان واضحًا فى فرنسا عام ١٩٧٧، حينما أبطل قرار من مجلس الدولة مجهود الحكومة لمنع لم شـــمل العائلة. وقد أعلنت الحكومة الفرنسية عن سياستها لمنع الهجـــرة بالكامـــل، ولكنها لم تتمكن من ترجمتها إلى الواقع، لأن فرنسا كانت قد عقدت معاهـــدة ثنائية مع البرتغال تمنح العاملين البرتغاليين الذين دخلوا بشكل شرعى حق لم شمل العائلة، وهكذا تعكس الطبيعة التوسعية لسياسات الهجرة فى العديد من الديمقراطيات الغربية نشر القيم التحررية، مثـــل مفـــاهيم حقـــوق الإنـــسان الأساسية، ولكن هذا لا ينبغى أن يفسر على أنه تآكل لسيادة الدولة.

يرى سويسال أن ظهور نظام دولى غير ناضج "فى مراحله الأولـــى" فيما يخص حقوق المهاجرين قيد بفعاليـــة صـــنع سياســـات الهجـــرة فـــى الديمقراطيات الأوروبية (١٩٩٤). وقد عملت المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية وكذلك أثرت المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية والمجلـــس الأوروبي على تقوية المهاجرين الدوليين وعلى تـــشكيل وصـــنع سياســـات الهجرة. ولكن جوبك (Joppke) اختلف معه، حيث يرى أن مثل هذه القيـــود

فرضت ذاتيًا إلى حد كبير من أنظمة قانونية وطنية، أو أنها كانت نتيجة لسياسات سابقة. (١٩٩٨، ١٩٩٩). ومن وجهة نظره، فهو يرى أن الدول بحاجة لتنظيم الهجرة ولكن من خلال ارتباطها بالالتزامات- مثل توقيع اتفاقية جنيف حول اللاجئين- وهكذا فهم يفرضون قيودًا على ما يمكن أن يفعلوه. ولا يعتبر جابوك أن هذه القيود، قيودًا خارجية.

ومن وجهات النظر الهامة الأخرى نظرية العولمة، التى تعتبر أن الدول الديمقراطية غير قادرة إلى حد كبير على السيطرة على الهجرة بين الدول بسبب التحولات السياسية والاقتصادية الاجتماعية، التى تتسبب فى تآكل قدرة الحكومات على تنظيم الهجرة الدولية، ولكن العلماء رفضوا صراحة هذه النظرية مؤكدين، أن سياسات الهجرة تعكس مصالح الدولة على المدى المتوسط والبعيد (مسينا، Messina, 2007: 239-245). من منظور مسار التبعية، يمكن أن نرى أن نتائج سياسة الهجرة هى بسبب الترتيبات المؤسسية الراسخة التى تحدد الخيارات وتشكل صنع القرار. (مسينا، Messina, 2007: 102-105). ومن ثم فإن هناك علاقة بين الميل الفرنسى إلى اللجوء إلى التقنين وقرارات تم اتخاذها فى ١٩٣٠ و١٩٤٠ لتشريع إقامة الأجانب (ميلر، Miller, 2002). وتقترح الدراسات الأخيرة الخاصة بالاتحاد الأوروبى وصنع سياسات الهجرة بأن الدول الأعضاء يجمعون الصلاحيات السيادية من أجل تحقيق أهداف لسياسة الهجرة بشكل أفضل والتى يمكن تحقيقها بسهولة أكبر على المستوى المحلى. (جديس، Geddes, 2003؛ لاهاف، Lahav, 2004).

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فيؤكد زولبرج أن سياسة الهجرة كانت دائمًا عاملاً مهمًا فى تقدم الدولة والمجتمع الأمريكى، فهى "أمة تم تصميمها" (٢٠٠٦) وهو يرى أن تاريخ سياسات الهجرة للولايات المتحدة يتألف من فترات توسعية وأخرى مقيدة، وهى سياسة الوضع الراهن متى تحققت

يصعب تغييرها. ويرجع هذا جزئيًا إلى الطبيعة المؤسسية للدولة الأمريكيـة التى تتصف بتقسيم القوة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقـضائية فـى الحكومة، وقد حدد تيكنور (2002:294) أربعة عمليات متشابكة تـؤثر علـى صنع قوانين الهجرة فى الولايات المتحدة: أولاً، تغيير فـرص المؤسـسات والقيود؛ وثانيا، تحول وجهات نظر خبراء الهجرة وثالثا، التهديدات الدوليـة المتصورة وعدم وجودها ورابعًا، الطبيعة المتغيرة لاهتمامات المجموعـات المتحالفة. كل هذه العمليات تعمل معًا لتحديد قانون الهجرة فـى الولايـات المتحدة ونتائجه السياسية.

استنتاجات:

لعبت الهجرة الدولية دورًا كبيرًا فى تعزيز السياسة متعددة الثقافـات، فالهجرة تؤثر تأثيرًا كبيرًا على عدد النـاخبين، كمـا رأينـا فـى الحالـة الإسرائيلية، كما يستطيع المهاجرون أن يؤثروا على السياسة بطرق أخـرى غير الانتخابات، فقد عزز المهاجرون السياسة المتعددة الجنسيات من خلال الربط بين الأنظمة السياسية فى أوطانهم مع أنظمة المجتمع المضيف بطرق جوهرية أساسية. تتأثر السياسة بالمهاجرين والأقليات، كما أنها تؤثر عليهم. فالرد العنيف المناهض للمهاجرين قوى الانجذاب نحو الأحـزاب اليمينيـة المتطرفة فى أوروبا الغربية. لقد كانت الهجرة إحدى الوسائل التـى أثـرت على المسرح السياسى فى أوروبا الغربية بشكل كبيـر، حيـث ازداد حجـم المنظمات الإسلامية التى علا صوتها، والتى تسببت فى أزمة وورطة كبيرة للأنظمة السياسية الديمقراطية: حيث إن رفض قبولها يعد انتهاكـا لمبـادئ الديمقراطية، بالرغم من أن الكثير من الناس، يرون أن أهـدافها وأسـاليبها فى جوهرها مناهضة للديمقراطية. ولقد شجعت الهجرة الدولية، على إنـشاء

دوائر انتخابية جديدة، وعلى تشكيل أحزاب جديدة، وولدت قضايا جديدة. فالعديد من الأحزاب السياسية الجديدة فى أوروبا الغربية مثل، الجبهة الوطنية فى فرنسا- تبرز أفكارًا مناهضة للهجرة. كما يعد العنف الذى يمارس ضد المهاجرين عاملاً فى زيادة تشكيل الأقليات العرقية والحراك السياسى.

لا تعتبر مشاركة المهاجرين وتمثيلهم السياسى قضية كبيرة فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ويرجع ذلك جزئيًا، إلى تفوق الهجرة الشرعية القائمة على لم شمل الأسر العائلية، ومع ذلك، فإن ما يقلق السلطات، حرمان الأجانب المقيمين بشكل شرعى، أو بشكل غير شرعى، فى المدن الأساسية فى الولايات المتحدة، من حقوقهم السياسية. فالكثير من سكان نيويورك لا يستطيعون التصويت، إما لأنهم غير حاصلين على الجنسية أو لأنهم مقيمون غير شرعيين.

فى كل مكان تقريبًا، جعلت الهجرة الدولية الأوضاع السياسية أكثر تعقيدًا، وأصبح التنظيم السياسى وأصوات الأقليات العرقية من القضايا الهامة فى العديد من الدول. وقد ظهرت قضية جديدة من خلال سياسة التجنس، فلم يكن أحدًا تقريبًا يعرف، منذ عقد أو عقدين ماضيين، ما هو قانون التجنس، ولم يكن يعتبره أمرًا هامًا، ولكن تغير كل هذا، بسبب الطبيعة المتغيرة للهجرة الدولية وخضوعها للسياسة، والآن تواجه معظم الديمقراطيات، مشكلة طويلة الأمد، نابعة من التزايد الكبير فى أعداد السكان من المقيمين الأجانب غير القادرين على الحصول على الجنسية أو غير الراغبين فيها، ويعد وضع المهاجرين غير الشرعيين، بشكل خاص، مشكلة كبيرة بحد ذاتها. (روبيو- مارتن، Rubio-Martin, 2000).

إن سياسة الهجرة فى حالة تغيير مستمر، وذلــك بــسبب التغييــرات السريعة فى تدفقات المهاجرين، وكذلك التحــولات الأوســع فــى الأنمــاط السياسية التى تحدث فى الكثير من المجتمعات الغربيــة. وكلمــا نــضجت حركات الهجرة – فى تدرجها من مرحلة الهجرة إلى الاســتيطان ثــم إلــى تكوين الأقليات العرقية – تتغير معها ملامح التنظيم السياسى والمــشاركة. هناك تحول من الاهتمام والقلق السابق للمهاجرين المرتبط بسياسة الــوطن الأم إلى التنظيم ونقل الاهتمام نحو المجموعات العرقية، فى الدولة المستقبلة. وإذا تم رفض منحهم المشاركة السياسية من خلال رفض تجنيــسهم وعــدم توفير قنوات تمثلهم، من المرجح أن سياسة المهاجرين ستأخذ منحى وأشكالا متشددة، وهذا ينطبق، على الأخص، على ذرية المهاجرين، الذين ولدوا فــى دول الهجرة، فإذا تم استبعادهم من الحياة السياسية من خلال رفض مــنحهم حقوق المواطنة أو من خلال تهميشهم اجتماعيًا وممارسة العنــصرية فــى التعامل معهم، فعلى الأرجح، سيشكلون فى المستقبل تحديًا فعليًــا للهياكــل السياسية الحالية.

دليل لمزيد من القراءة:

يتضمن الموقع الإلكترونى لكتاب "عصر الهجرة" (The Age of Migration) www.age-of-migration.com وصفًا موجزًا عن مراجعة اتفاقية العمل الثنائية الإيطالية السويسرية عام ١٩٦٤ (١٢,١)، باعتبارها مثالاً عن تأثير الــدول المصدرة للمهاجرين على سياسة الدول المستقبلة لها فى الــدول المجــاورة. يحوى الموقع أيضًا فى مربع نص (١٢,٢) تحلــيلاً لمجهــودات الحكومــة الجزائريـــة للاحتفـــاظ بـــولاء الجزائـــريين المقيمـــين فـــى فرنـــسا. (the Amicale des Algeriêns en Europe 1962-1992)، ومربع نــص (١٢,٣)

وهى دراسة تستند على كتاب لفضيلة أمارا (التى تم تعيينها وزيرة شابة، عن الشئون المدنية فى عام ٢٠٠٧) حول حركة تحسين أحوال النساء المهاجرات فى فرنسا. تتضمن مادة، موقع كتاب عصر الهجرة (The Age of Migration) تقريرًا عن حركات الإضراب التى قام بها العمال المهاجرون فى فرنسا (١٠,٣). ومن المصادر الهامة أيضًا (الموجودة فى مواقع الفيديو التجارية) فيلم باللغة الفرنسية La Haine (الكراهية) الذى يصور العنف المعتاد بين الشرطة الفرنسية والشباب الذين من أصول مهاجرة الذى حدث حوالى عام ٢٠٠٠.

تتضمن المادة عن الولايات المتحدة فى موقع كتاب عصر الهجرة (The Age of Migration) ملخصًا عن "الرواية المفقودة" (موتومورا Motomura, 2006) عن تصويت غير المواطنين فى تاريخ الولايات المتحدة، (١٢,٤) وتتضمن أيضًا بعض المعلومات عن المصوتين اللاتينيين فى انتخابات منتصف المدة للولايات المتحدة عام ٢٠٠٦ (١٢,٥)، وكذلك يوجد تقرير عن السياسة المتنازع عليها حول إصلاح قانون الهجرة (١٢,٦).

ومن المساهمات الكلاسيكية حول المهاجرين والسياسة، كاسلز وكوساك Castles and Kosack (1973)، وميلر Miller (1981)، وبالدوين-إدواردز وشاين Baldwin-Edwards and Schain (1994)، وفريمان Freeman (1979,1986, 1995)، وهامر Hammar (1990)، وهوليفيلد Hollifield (1992)، ولايتون- هنري Layton-Henry (1990)، وأيرلاند Ireland (1994)، وسويسال Soysal (1994). ويقدم مصدر كوهين ولايتون- هنرى Cohen and Layton-Henry (1997) مجموعة قيمة من المساهمات لدراسة سياسة الهجرة قبل عام ١٩٩٥.

تتضمن الدراسات الهامة الأخيرة بروشمان وهامار Brochman and Hammar (1999)، وكورنيليس وآخرين Cornelius et al. (2004)، وكاسلز ودايفدسون Castles and Davidson (2000)، وفيلدبلم Feldblum (1999)، وفريمان Freeman (1998)، وجديس Geddes (2000, 2003)، وجويرادون وجوب Guiraudon and Joppke (2001)، وجوبك Joppke (1998, 1999)، وكوسلاوسكى Koslowski (2000)، وكوبمانز وستاثام Koopmans and Statham (2000)، ولاهاف Lahav (2004). ومن الأعمال الهامة، عن المواطنة والتنوع: ألينيكوف وكلوزمير Aleinikoff and Klusmeyer (2000, 2001)، وباوبوك Bauböck (1994b)، وباوبوك وآخرون Bauböck et al. (2006a, b)، وباوبوك وآخرون Bauböck et al. (1996)، وباوبوك ورندل Bauböck and Rundell (1998)، وفايست Faist (2007)، وموني Money (1994)، وتوجمان Togman (2002). ولا يعتبر المصدران زولبرج Zolberg (2006)، وتيكينور Tichenor (2002) مصادر قيمة بالنسبة للولايات المتحدة، بينما يقدم مصدر مسينا Messina (2007) مساهمة شديدة التأثير لفهم الهجرة والسياسة فى أوروبا.

الفصل الثالث عشر

الاستنتاج: الهجرة وحركة التنقل فى القرن الحادى والعشرين

ناقشنا فى هذا الكتاب أن الهجرة الدولية هى حالة مستمرة ودائمة فى تاريخ البشرية، وليست مجرد خروج على المألوف. لقد ترافقت دائمًا تحركات السكان مع النمو الديموغرافي والتغيير التكنولوجي والصراعات السياسية والحروب. لعبت الهجرات الجماعية، على مدى القرون الخمسة الماضية، دورًا رئيسيًا فى الاستعمار والتصنيع وتشكيل الدول الوطنية؛ وتطور ونمو السوق الرأسمالى العالمى. ومع ذلك، فالهجرة الدولية لم تكن يومًا بمثل هذا الانتشار أو أن لها هذه الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبيرة كما هى عليه فى الزمن الحاضر. لم يحدث من قبل أن اتفق القادة السياسيون لمنح الأولوية لمثل هذا الاهتمام وهذه المخاوف والقلق من الهجرة. ولم يحدث من قبل أن بدت الهجرة بأن لها هذه الصلة الوثيقة بدواعى الأمن القومى وبأن لها هذه العلاقة القوية فى الصراع والفوضى المنتشرة على مستوى العالم.

ما يميز عصر الهجرة الطابع العالمى للهجرة الدولية: الأسلوب والطريقة التى أثرت بها الهجرة على المزيد والمزيد من الدول والمناطق وارتباطها بالعمليات المعقدة التى أثرت على العالم بأسره. وقد سعى هذا الكتاب لتوضيح الأسباب الرئيسية وعمليات وآثار الهجرة الدولية. فالأنماط المعاصرة من الهجرة، كما بينا فى الفصول ٥ و٦ و٧ موجودة فى جذور العلاقات التاريخية التى شكلتها العديد من العوامل السياسية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والثقافية نتج عن هذه التدفقات البشرية

المزيد من التنوع العرقى بين الدول؛ وتعميق للروابط العابرة والمتجاوزة للحدود الوطنية بين الدول والمجتمعات. تتأثر الهجرات الدولية بشكل كبير بالسياسات الحكومية، وفى الواقع من الممكن أن يترتب عليها سرعة اتخاذ القرارات لتوظيف العمال الأجانب أو قبول اللاجئين.

ومع ذلك، قد تحظى الهجرات الدولية أيضًا بحكم ذاتى، نسبيًا، ولا تتأثر بالسياسات الحكومية. فكثيرًا ما تفشل السياسات الرسمية فى تحقيق أهدافها أو حتى تعمل على تحقيق عكس المقصود. فالناس يتشاركون مع الحكومات على تشكيل الهجرة الدولية. إن القرارات التى يتخذها الأفراد والعائلات والمجتمعات تلعب فى كثير من الأحيان، بالرغم من المعلومات الناقصة والخيارات المقيدة، دورًا حيويًا فى تحديد وتوجيه الهجرة والاستيطان. تساعد الشبكات الاجتماعية التى تنشأ من خلال عملية الهجرة على تشكيل النتائج، على المدى البعيد. كما أن الوكلاء والسماسرة الذين يسعون لازدهار "صناعة الهجرة" يعملون وفقًا لمصالحهم وأهدافهم. وبالرغم من نمو وازدياد حركات الهجرة وقوة العوامل المسببة لها، إلا أن مقاومتها اتخذت أيضًا أهمية متزايدة. هناك قطاعات كبيرة من السكان فى الدول المستقبلة تعارض الهجرة. فكما رأينا فى الفصل الثامن، إن رد فعل الحكومات، فى بعض الأحيان، يتجه نحو تبنى إستراتيجيات تتسم بالإنكار، على أمل أن المشاكل سوف تزول إذا تم تجاهلها. وفى حالات أخرى، يتم القيام بتنفيذ عمليات ترحيل جماعى وإعادة استيطان. تختلف الحكومات إلى حد كبير فى قدراتها على تنظيم الهجرة الدولية وفى مدى مصداقيتها لبذل الجهد، من أجل تنظيم الهجرة غير الشرعية.

قدمنا فى الفصل الثانى، بعضًا من النظريات ووجهات النظر عن الأسباب التى أدت إلى الهجرات الدولية. وناقشنا كيف أنها، كثيرًا ما أدت

إلى استيطان دائم وإلى تشكيل المجموعات العرقية المتنوعة فى المجتمعات المستقبلة. وقد اقترحنا بأنه لكى نفهم مجمل عملية الهجرة فإننا فى حاجة لأن ننظر إليها على أنها نظام معقد من التفاعلات الاجتماعية. بالإضافة إلى المجموعة الواسعة من الهياكل التأسيسية ومن الشبكات غير الرسمية فى كل من الدول المرسلة ودول العبور والدول المستقبلة وكذلك على المستوى الدولى. ففى إطار ديمقراطى ينتج عن الاعتراف والقبول القانونى للمهاجرين بشكل دائم تقريبًا، نوع من الاستيطان، حتى عندما يكون قبولهم مؤقتًا.

إن قبول، ما يبدو أنه حتمى فى قضية الاستيطان الدائم، وتشكيل المجموعات العرقية هو نقطة الانطلاق الضرورية لأى وجهة نظر جادة وجديرة بالاعتبار للسياسات العامة المرغوب فيها. ولذا فإن مفتاح كيفية صنع السياسات فى هذا المجال، (كما فى غيره) هو فهم أسباب وديناميكية الهجرة الدولية. فالسياسات القائمة على أساس فهم خاطئ أو على مجرد التمنى، محكوم عليها واقعيًا بالفشل. وبالتالى، إذا ما قررت الحكومات قبول العمال الأجانب ينبغى لها، منذ البداية، توفير الإقامة القانونية لنسبة من هؤلاء الوافدين، والأخذ بالاعتبار أنهم، على الأرجح، سيقيمون فى الدولة المضيفة إقامة دائمة: وهذا يجب أن يؤخذ على محمل الجد ويوضع فى الاعتبار، كما نفذته بالفعل حكومات دول متنوعة مثل: اليابان وماليزيا وجمهورية كوريا وإسبانيا وإيطاليا واليونان فى الوقت الحاضر.

واليوم، على الحكومات والشعوب مواجهة بعض المعضلات الخطيرة للغاية. فالأجوبة التى سيختارونها ستساعد على تشكيل مستقبل مجتمعاتهم فى المستقبل، فضلا عن تحسن العلاقات بين الدول الغنية فى الشمال والدول النامية فى الجنوب. تشتمل القضايا الأساسية على ما يلى:

• الآفاق أو وجهات النظر لمستقبل الهجرة العالمية ولحركة الانتقال.

• تحسين التعاون الدولى والتحكم فى حلبة الهجرة.

• سياسات للتعامل مع الهجرة غير الشرعية.

• تنظيم الهجرة القانونية ودمج المستوطنين.

• دور التنوع العرقى فى التغيير الاجتماعى والثقـافى، والعواقـب التـى تترتب عنه على الدول الوطنية.

الرؤية المستقبلية للهجرة العالمية ولحركة الانتقال:

عندما صدرت الطبعة الأولى من عصر الهجرة فى عام ١٩٩٣. كان جلّ اهتمامنا الهجرة ومدى تأثيرها على تقدم الصناعة الاقتصادية. ولقد بينا كيف أن الهجرة من أجل العمل فى الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فـى عام ١٩٥٤، أدت إلى الاستيطان (غير المتوقع فى كثير من الأحيان)؛ وإلى تشكل الأقليات التى اعُتبرت تحديًا للهوية الوطنية. وبينا أيـضًا، كيـف أن الهجرة الداخلية؛ ومن أفريقيا؛ ومن الشرق الأوسط؛ وأمريكا اللاتينية؛ وآسيا؛ نمت فى الكم والأهمية. فمنذ عام ١٩٩٣، انتشرت عولمة الهجـرة بـسرعة فائقة. وقد تغيرت وتبدلت أنماطها ونتائجها بالنسبة لكل من مجتمعات المنشأ والعبور والوجهة المقصودة تغيرًا مستمرًا. حاولنا فى هذه الطبعة، الرابعة أن نعكس هذه الاتجاهات، ولكن، حتمًا، لم نتمكن من تغطية سوى جزءًا بسيطًا من التحولات الهائلة التى حدثت.

يظهر التحول فى المقام الأول فى الاتصال والارتباط المتزايد بـين عمليات العولمة والتحول الاجتماعي والهجرة. بحثنا فى الفصل ٣ عن هـذه

الروابط، وبينا أن عمليات التغيير الاقتصادي والسياسي والثقافي تبدل وتحول أيضًا العلاقات الاجتماعية فى كل من الدول الغنية والفقيرة مهيئة الظروف لحركة انتقال للبشر أكبر بكثير. إن المزيج من ازدياد التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة بين الشمال والجنوب وتحسن وسائل النقل والاتصالات التكنولوجية وارتفاع معدل الوعى والإدراك المتجاوز للحدود الوطنية، كل هذا أدى إلى مزيد من حركة الانتقال وإلى ازدياد التنوع فى النماذج والأنماط والنتائج. وكان من نتيجة ذلك، تزايد الاهتمام والقلق الدولى فى العلاقة بين الهجرة والتنمية، وهذا ما سنناقشه لاحقًا.

يرتبط التحول الثانى ارتباطًا وثيقا بالتحول الديموغرافى السريع فى انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة وزيادة طول العمر فى البلدان المتقدمة. كما جعل، انخفاض أفواج الشباب الداخلين سوق العمل وزيادة نسبة سن الإعالة، مستقبل زيادة الطلب للعمالة، على جميع مستويات المهارة، يبدو مؤكدًا، ولا ريب فيه. وكما ذكرنا فى الفصل (١)، فإن هناك، فى الواقع، تقريبًا ثلاثة مليارات من البشر، من المتوقع ولادتهم فى العقود القادمة فى العالم النامى. قد تضطر كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، شاءت أم أبت، إلى الاعتماد بشكل متزايد على الوافدين الجدد من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولكن، بحلول عام ٢٠٥٠ أو حتى ما قبل ذلك، من المتوقع أن يستقر عدد سكان العالم ثم يبدأ فى الانخفاض (Chamie, 2007). فالدول الصناعية الآسيوية مثل كوريا تمر بتحولات ديموغرافية سريعة مثيرة للدهشة، ويبدو أنه من المقدر للصين أن تمر بالعملية ذاتها. فبعض الدول التى كانت مناطق هامة مصدرة للهجرة فى القرن العشرين، مثل شمال أفريقيا والمكسيك قد تصبح قريبًا من المناطق المستقبلة للهجرة. وبحلول منتصف القرن الحادى والعشرين، قد تتنافس الدول الغنية والمزدهرة، ليس فقط على

الموظفين من ذوى المهارات العالية - كما يفعلون اليوم بالفعل -ولكن أيضا على العاملين من ذوى المهارات المتدنية لبناء منازلهم وتشغيل خدماتهم ورعاية المسنين منهم.

أما أهمية التحول الثالث، فيتعلق بديناميكيات القوى العاملة. وقد تطرقنا فى هذا الموضوع للمناطق النامية فى الفصلين ٦ و٧، وبحثنا فى مزيد من التفاصيل، عن اقتصاديات الدول المتقدمة فى الفصل ١٠. لقد لعبت الهجرة دورا حاسمًا في نمو القوى العاملة فى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى. وأصبحت مراكز المهاجرين فى سوق العمل والنتائج المترتبة عنها أكثر تنوعًا مما كانت عليه فى الماضى. ولكن ما زال العديد من العمال المهاجرين يعانون من العوائق وسوء المعاملة. ويرتبط هذا بالسياسة الاقتصادية الجديدة للعمل، حيث تم الاستعانة بالكثير من العمالة منخفضة الأجر فى اقتصاديات التصنيع من مصادر خارجية. ومن المفارقات، أن الاقتصاديات المتقدمة اليوم تتميز، بطفرة من العودة إلى الاستغلال وسوء التنظيم فى مجال الزراعة والخدمات والمصانع والورش المستغلة للعمال فى الصناعة الإنتاجية. كما تجبر الأنماط المعقدة من تجزئة سوق العمل، حسب النوع أو الجنس أو العرق أو العنصر أو الأصل أو الوضع القانوني، العديد من المهاجرين، على أشكال من العمالة غير المستقرة وغير الثابتة التى تتم بالتعاقد من الباطن أو بأعمال زائفة لحساب المستغلين الخاص، وبأعمال مؤقتة وعارضة بطريقة غير شرعية.

ثمة تحول رابع أساسي، حصل نتيجة لظهور عالم متعدد الأقطاب فى المناطق التى تتسم بأنماط إقليمية متباينة ومتميزة. فى الوقت ذاته، فإن نمو النفوذ السياسى والاقتصادى للقوى الناشئة التى برزت، مثل الصين والهند وكوريا وجنوب أفريقيا والبرازيل والمكسيك سيزيد من بروز التغيير فى المشهد العالمى للهجرة.

يرتبط التحول الخامس ارتباطًا وثيقًا بظهور أنواع أكثر مرونـــة مـــن الحراك الدولى، والتغيرات فى وسائل النقل والتكنولوجيا والثقافة التى جعلت الأمر طبيعيًا للناس للتفكير فيما وراء الحدود الوطنية وتجاوزها فى كثير من الأحيان، لأسباب كثيرة ومتنوعة. فمن المفترض، أن الانتقـــال مـــن أجـــل الدراسة والسياحة والزواج والتقاعد يحظى بالمزيد من الأهمية، كما أنه أثر على أسلوب تفكير المهاجرين. فالانتقال، يعنى فتح الحدود لأنواع متعـــددة من الحركة. على سبيل المثال، فإن الاتفاق بين دول الاتحـــاد الأوروبـــى والولايات المتحدة، لخلق مجال جوى واحد عبر الأطلسى، بالنـــسبة للـــسفر الجوى فى عام ٢٠٠٨ ساعد على زيادة وسهولة الانتقال عبر الأطلسى على الرغم، من استمرار المخاوف، حول احتمال حدوث آثار سلبية بالنسبة للأمـــن. الانتقال يعنى، أنواعًا أكثر مرونة فى الحركـــة لمجموعـــة متنوعـــة مـــن الأغراض، وقد لا يؤدى بالضرورة، إلى الإقامة الدائمة. بالنسبة للمـــستقبل المنظور، فإن العالم سوف يشهد كلاً من الهجرات التقليدية، والأنواع الجديدة من الانتقال.

تحسين التعاون الدولى وأسلوب الحكم:

على الأرجح، ستزيد هذه الاتجاهات الأهمية الاقتصادية للهجرة الدولية فى كثير من الدول، مما سيعزز من قدرتها علـــى حـــدوث تغييـــر ثقـــافي واجتماعى. وهذا بدوره قد يساعد على زيادة الأهمية السياسية للهجرة. وهذا يثير التساؤل، فيما إذا كان سيؤدى إلى تحسن التعاون الدولى وأسلوب الحكم، كما حدث فى تحسن الموارد المالية، (صندوق النقد الدولى والبنك الـــدولى) والتجارة (منظمة التجارة العالمية) وأشكال أخرى عديـــدة مـــن التواصـــل العالمى. (هيلد وآخرون، Held et all.. 1999). تشكل الهجرة الدوليـــة الوجـــه

الأكثر أهمية في سياسة الاقتصاد الدولي التي لا يغطيها نظام العولمة للتعاون والحكم.

ما هو مطلوب، بدا أكثر وضوحًا في أعقاب ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١، حينما دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى استجابة عالمية للحد من عنف ذلك اليوم من خلال التقليل من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية العالمية. ومع ذلك، لا يزال تحقيق التغيير الحقيقي من خلال التعاون الدولي بعيد المنال، بالرغم من حدوث ثلاث تطورات مهمة منذ عام ٢٠٠١: إنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية، ونشر تقاريرها المؤثرة (GCIM، 2005) وعقد الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، والمتابعة، من خلال المنتدى العالمي السنوي، حول الهجرة والتنمية بدءا من عام ٢٠٠٧.

ومع كل مزايا هذه التطورات والمساعي، فإنها لم تسفر عن نتائج لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التوصل إلى نظام للتعاون الدولي بشأن الهجرة. فعدم رغبة الدول للمضي قدمًا في هذا المجال يبدو واضحًا في الموافقة الدولية الهزيلة جدًا للاتفاقية الدولية في عام ١٩٩٠ بشأن حماية حقوق جميع العمالة المهاجرة والدول الأعضاء، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ من ديسمبر عام ١٩٩٠. وكما ذكرنا في الفصل الأول لم تصدق عليه سوى ٣٤ دولة فقط (من أصل ١٩٢ دولة عضو في الأمم المتحدة) في عام ٢٠٠٦. وكانت هذه الدول بالفعل من الدول المصدرة للهجرة: فالدول المستقبلة للهجرة لم تكن على استعداد لدعم الإجراءات اللازمة لحماية المهاجرين.

هناك على الأقل أربعة أسباب كي لا نتوقع ظهور أي نظام فعال للهجرة العالمية في وقت قريب أو على الأقل، بالنسبة لعدة عقود قادمة.

أولاً، سوف تظل هناك وفرة من العمالة الأجنبية على المستوى العالمى. وهذا يخلق عاملاً مثبطًا للتعاون المتعدد الأطراف، إذ من الممكن للدول بشكل منفرد أن توقع على اتفاقات ثنائية لتوظيف العمالة الأجنبية أو تتسامح مع الدخول غير المشروع للعمالة الأجنبية. ومع ذلك، فقد يتغير هذا الوضع، مع توقع استقرار الكثافة السكانية فى المستقبل وانخفاض عدد السكان فى العالم.

ثانيًا، ليس هناك أى معاملة بالمثل للاهتمام بمصالح العاملين بين الدول المتقدمة، اجتماعيًا واقتصاديا وبين الدول النامية. فالدول الغنية تدرك أنه ما من فائدة تذكر فى طلب المعاملة بالمثل. فعمالهم عامة لن يستفيدوا من سهولة دخولهم إلى الدول النامية. وحركات العمل تسير، إلى حد كبير، فى اتجاه واحد، من المناطق الأقل نموا إلى المناطق الأكثر نموا. فما الذى سيرغم الدول المتقدمة على التنازل عن حقوقها السيادية لتنظيم الهجرة الدولية لإقامة نظام دولي؟

ثالثًا، وكما أكد كوسلوسكى، فإن القيادة أمر حيوى لتكوين النظام. (2008) وقد ساعدت قيادة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ على صياغة نظم ليبرالية فى التجارة الدولية فى العديد من المجالات. بينما لم تبد الولايات المتحدة الأمريكية ولا أى دولة من الدول العظمى الأخرى أى دليل أو برهان، على اتخاذهم دور القيادة لصياغة نظام دولى للهجرة الدولية. على النقيض، كانت الولايات المتحدة متشككة جدًا بالنسبة للمنتديات الدولية، التى دارت حول الهجرة الدولية. وقد ظهر ذلك جليًا بالفعل فى منظمة التنمية والتعاون فى عام ١٩٨٦ حينما عقد أول مؤتمر رئيسى متعدد الأطراف حول الهجرة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية (ميلر وجابريل Miller & Gabriel,2008) كما أن سجل إدارة بوش جعل الكثيرين من بقية دول العالم، تشكك فى فكرة قيادة الولايات المتحدة.

رابعا، ما زال الزعماء السياسيون والمناقشات العامة في الدول المستقبلة للهجرة، يعاملون الهجرة بشكل عام، باعتبارها شيئًا غير طبيعي ومثيرا للمشاكل. وعلى ما يبدو، فإن قلقهم الزائد يتركز حول وقف الهجرة أو الحد منها، كما لو أنها سيئة بطبيعتها. وهذا واضح تمامًا فى الجدال الدائر حول الهجرة والتنمية (الفصل الثالث) وحتى المبادرات ذات المضمون الجيد، مثل محاولة علاج "الأسباب الجذرية" للهجرة فى الدول الفقيرة، من خلال بذل الجهود لتحقيق "حلول دائمة ومتينة" للقضاء على الفقر والعنف، نجدها مدفوعة بفكرة تحجيم الهجرة والحد منها. يبدو أن الزعماء السياسيين، ما زالوا يعتقدون أن التنمية ستقلص من الهجرة، فى الدول الفقيرة.

وفى النهاية، كما بينا فى هذا الكتاب، اتخذت الهجرة مكانتها على مر التاريخ. وقد نشطت بسبب التغيير والنمو الاقتصادى. ومن علامات هذا النمو زيادة حركة انتقال الكفاءات العالية، بين الاقتصاديات المتقدمة. ثمة علامة أخرى، هى إدراك الدول الغنية مثل بريطانيا والولايات المتحدة؛ وأستراليا بأن لديهم أعدادًا هائلة من المشتتين الذين يقومون بمساهمات وإنجازات هامة فى كل من الدول المرسلة والمستقبلة. فبدلاً من الحد من الهجرة، فإننا نقترح، بأن يكون الهدف العمل من أجل قدر أكبر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب، وهذا، سيتيح الفرصة للهجرة كى تجرى فى ظل ظروف أفضل. كما أنها ستثرى خبرات وقدرات المهاجرين والمجتمعات المحلية. وهكذا، فإن الحد من "الهجرة غير المرغوب فيها" هدف صحيح وشرعى، فقط،، إذا ما اقترن بمفهوم، أن هذا قد يعنى المزيد من الانتقال بشكل شامل - ولكنه انتقال من نوع مختلف وأكثر إيجابية. وهذا يتطلب وضع قوانين جديدة، تتجاوز كثيرًا النطاق والمفهوم المعتاد للسياسات المتعلقة بالهجرة.

فإصلاح السياسات التجارية، على سبيل المثال، قد يشجع النمو الاقتصادى فى الدول الأقل نموًا. وثمة مسألة رئيسية، وهى مستوى أسعار السلع الأولية مقارنة بالمنتجات الصناعية. وترتبط هذه بالقيود التى تفرض على التجارة العالمية من خلال التعريفات الجمركية والدعم الحكومى. من الممكن أن تحقق الإصلاحات فوائد مهمة للدول الأقل نموًا. لكن السياسات التجارية تعمل عمومًا ضمن قيود سياسية ضيقة: فقلة هم السياسيون المستعدون لمواجهة الفلاحين والعمال أو العاملين فى الصناعة، خاصة فى أوقات الركود الاقتصادى. على كل حال، فالإصلاحات المناسبة لاقتصاديات الدول الأقل نموا، لن تأتى إلا تدريجيًا. (كاستلز ودلغادو وايز. Casles & Delgado wise, 2008).

المساعدة على زيادة التنمية هى الإستراتيجية الثانية التى قد تساعد على الحد من هجرة"غير المرحب بهم" على المدى الطويل. بعض الدول تملك سجلات جيدة فى هذا الصدد. ولكن المساعدة الدولية عمومًا، لم ترتق إلى المستوى الكافى لتقديم صورة حقيقية عن مشاكل التخلف. ففى الواقع، كان التوازن خلال ما يقرب من ستة عقود من Hتباع سياسات التنمية غير إيجابى. فعلى الرغم، من أن بعض الدول تمكنت من تحقيق نمو كبير إلا أنه بشكل عام، ازدادت الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية اتساعًا. كما ازداد أيضًا، توزيع الدخل فى الجنوب جورًا وظلمًا، بشكل غير منصف، موسعًا الهوة بين النخب الثرية والجماهير الفقيرة. ما زالت مشاكل النمو السكانى السريع والركود الاقتصادي والتدهور البيئي وضعف الدول والحكومات وانتهاك حقوق الإنسان تؤثر على العديد من دول الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، أدت سيطرة الهيئات المالية، مثل صندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي على العالم إلى الخضوع لسياسات الائتمان التى زودت من التبعية وعدم الاستقرار، فى كثير من دول الجنوب.

التكامل الإقليمي – يعنى، إنشاء مناطق للتجارة الحـــرة ومجتمعـــات سياسية إقليمية – ينظر إليه أحيانًا، على أنه وسيلة لتقليص الهجـــرة "غيـــر المرحب فيها" عن طريق تخفـــيض الحـــواجز التجاريـــة وتحفيـــز النمـــو الاقتصادى، بالإضافة إلى إضفاء الشرعية على حركة العمالة الدولية. ولكن التكامل الإقليمى الناجح، يتم، عادة، بين الدول التى تشترك فى القيم السياسية والثقافية ذاتها والتى تتشابه اقتصاديًا. وبناء عليه، كما رأينا فـــى الفـــصلين ٥ و٨، فإن الاتحاد الأوروبى يُعد أنجح وحدة تكامل إقليمى فـــى العـــالم، إذ يشهد، نسبيًا، حركة انتقال منخفضة بين الدول الأعضاء. أما واقع التفـــاوت بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى القديم والجديد فهو يطـــابق، عـــن كثب، الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والمكـــسيك فـــى سياق NAFTA النافتا "معاهدة التجارة الحرة فى أمريكا الـــشمالية"، ويجعـــل نتائج توسعات الاتحاد الأوروبى فـــى عـــامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ موضـــوعًا للتفكير الجاد، للشركاء فى اتفاقية نافتا. (Bruecker. ٢٠٠٧) ومع ذلك، وحتى الآن، فإن عدم الالتزام بتضييق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الـــدول الشريكة من خلال قوانين إعادة التوزيع، أظهر بحدة، التفاوت بـــين النافتـــا وبين الاتحاد الأوروبى.

وبالتالى فإن تعويذة أو سحر "الهجرة والتنمية"، (كما سميناه فى الفصل ٣) لن يؤدى إلى انخفاض كبير فى الهجرة الدوليـــة. فـــالأثر الأولـــى للتنميـــة والاندماج فى السوق العالمية هو زيادة الهجرة من الدول النامية. وذلـــك لأن المراحل الأولى من التنمية تؤدى إلى الهجرة من الريف إلى الحضر وإلـــى اكتساب العديد من الناس للموارد المالية والثقافية اللازمة للهجرة الدولية. أما عن "الهجرة الانتقالية"– والتى من خلالها تتراجع الهجرة والتى يتم استبدالها فى نهاية المطاف بإقامة علاقة أكثر توازنًا، بين هجرة الداخل والخـــارج –

فإن هذا يتطلب ظروفًا ديموغرافية واقتصادية محددة، وهـــذا قـــد يـــستغرق أجيالا لتطويرها. لن تتمكن الأنظمة المقيدة ولا إستراتيجيات التنمية من وقف الهجرة الدولية، وذلك لأن ثمة قوى قوية تنعش وتحفز الناس على الانتقـــال والتحرك. وهذه تشمل زيادة شيوع الثقافة العالمية. ونمو الحركات المتجاوزة للحدود من الأفكار ورؤوس الأموال والسلع على المجتمع الدولى أن يـــتعلم بأن عليه أن يتعايش مع النزوح السكانى الجماعى المتوقع فى المستقبل.

التعامل مع الهجرة غير الشرعية:

منذ الثمانينيات، وثمة ميل كبير لإنشاء عهد جديد من سياسات العمالة الأجنبية المؤقتة، والتى غالبًا ما توصف، بأنهـــا أفـــضل وســـيلة لمعالجـــة واستبدال الهجرة غير الشرعية. ويبدو أن التوصية الرئيـــسية مـــن اللجنـــة العالمية كانت مؤيدة لهذا الاتجاه، وذلك باستخدام تسمية أكثر إيجابية وهـــى "الهجرة الدائرية". وكما تم تحليلها فى الفصول٣ و٥ و٨، هناك أسباب كثيرة للشك، فى أن هذه السياسات ستنجح.

ففى دول أوروبية مثل ألمانيا، اقترح بعض المراقبين، بأن ثمة حاجـــة لزيادة الهجرة للتعويض عن انخفاض معدلات المواليد وزيادة عدد المعمرين: فمن الممكن أن يوفر العمال الأجانب خدمات رعاية المسنين وغيرهـــا مـــن الخدمات، وكذلك العمل فى صناعة البناء والتشييد. ولكن يمكن للهجـــرة أن تواجه بشكل فعال ديموغرافية الشيخوخة فى المجتمعات الغربية، ما لم تـــزد بشكل كبير. وهذا ما لن تسمح به القيود السياسية. فقد يتقبل الـــرأى العـــام برامج إدخال العمالة ذات المهارة العالية وجمع شـــمل الأســـر واللاجئـــين،

ولكنه لن يوافق على استئناف توظيف الأعداد الضخمة من العمالة الأجنبية في الوظائف ذات المستوى المنخفض. ولذا على معظم الديمقراطيات الصناعية أن تكافح من أجل توفير فرص عمل مناسبة للسكان المواطنين من ذوى المهارات المتدنية وللمقيمين من العمال الأجانب.

فاليوم، أحد التحديات الأكثر إلحاحًا بالنسبة للكثير من الدول، هو البحث عن سبل للتعامل مع تدفقات الهجرة غير الشرعية أو "غير المرحب بها". "الهجرة غير المرحب بها" مصطلح شامل غامض بعض الشيء. فهو يضم:

- العابرون للحدود بطريقة غير شرعية.
- الداخلون بشكل قانونى، ولكن تجاوزوا مدة تأشيرات الدخول أو العاملون بدون إذن عمل.
- أفراد أسر العمال المهاجرين الممنوعين من الدخول بحكم القانون بسبب القيود المفروضة على جمع شمل الأسر.
- الطالبون للجوء، ولكن لا يعتبرون لاجئين حقيقيين.

فمعظم هؤلاء المهاجرين يأتون من دول فقيرة للبحث عن عمل، ولكنهم عمومًا يفتقرون إلى مؤهلات تمكنهم من العمل. وقد يتنافسون مع السكان المحليين من ذوى المؤهلات المتدنية للعمل فى أعمال لا تتطلب مهارة وفى الإسكان والمرافق الاجتماعية. كانت هناك زيادة هائلة من هذا النوع من الهجرة فى العديد من الدول فى جميع أنحاء العالم، فى الثلاثين سنة الماضية. بالطبع، فإن الهجرة ليست دائمًا "غير مرحب بها" كما أدلينا: فأرباب العمل غالبًا، يستفيدون من العمالة الرخيصة، التى تنقصها الحقوق

القانونية للإقامة. كما أن بعض الحكومات (خاصة، فى الولايات المتحدة ودول جنوب أوروبا) يسمحون، ضمنا، بمثل هذه الحركات. وفى كثير من الأحيان، نجد تناقضا كبيرًا بين التصريحات السياسية للحكومة وما يجرى تنفيذه بالفعل على أرض الواقع. ولكن، غالبا، ينظر إلى "الهجرة غير المرحب بها" على أنها تكمن فى جذور المخاوف العامة من التدفقات الجماعية. فهى إذن حافز للعنصرية وفى لب هياج اليمين المتطرف.

ترى الحكومات الآن بشكل متزايد، أن اتخاذ إجراءات صارمة لمنع "الهجرة غير المرحب بها"، مسألة ضرورية ومهمة جدًا لحماية السلام الاجتماعى. ففى أوروبا الغربية، كانت النتيجة، سلسلة من الاتفاقات التى خططت لتأمين التعاون الدولى، لوقف الدخول غير المشروع للمهاجرين وإلى الإسراع لمعالجة طلبات اللجوء. (انظر فى الفصول ٥ و٨ و٩). كما اتخذت كل من الولايات المتحدة؛ وكندا وأستراليا إجراءات لتحسين مراقبة الحدود ولتسريع تحديد هوية اللاجئين. وقامت العديد من الدول الأفريقية والآسيوية باتخاذ إجراءات صارمة جدًا، مثل الطرد الجماعى للعمال الأجانب (على سبيل المثال فى نيجيريا وليبيا وماليزيا) كما قاموا ببناء الأسوار على طول الحدود (فى جنوب أفريقيا) وفرضت عقوبات شديدة على المهاجرين غير الشرعيين (ففى سنغافورة نفذت العقوبة البدنية على اللاجئين) وتم فرض عقوبات على أرباب العمل (فى جنوب أفريقيا واليابان ودول أخرى) بالإضافة إلى العقوبات غير الرسمية التى يتلقاها المهاجرون فى بعض الدول من الشرطة بصورة روتينية مثل الضرب. من الصعب تقييم فعالية هذه الإجراءات، ومع ذلك، لا تزال الهجرة غير الشرعية مصدر قلق واضح فى كل مكان تقريبًا.

ليس من الصعب تفهم صعوبة تحقيق رقابة فعالة. فإن الحواجز التى تعوق حركة الانتقال تتعارض مع القوى القوية للعولمة التى تقود نحو مزيد من التبادل الاقتصادى والثقافى. ففى اقتصاد يزداد ميلاً نحو العولمة من الصعب فتح الحدود لحركة انتقال المعلومات والسلع ورأس المال وبعد ذلك إغلاقها أمام الناس. إن التداول العالمى للاستثمار والخبرة يعنى دائمًا تحركات الناس أيضًا. وعلاوة على ذلك، فإن تدفقات الأشخاص من ذوى المهارات العالية تميل إلى تشجيع تدفق العمالة الأقل مهارة. ولا يمكن لوسائل مراقبة الحدود أن تراقبها وتضبطها بالقدر الكافى للسماح بهؤلاء المرغوب والمطلوب وجودهم ومنع جميع أولئك، غير المرحب بهم. ومع ذلك، ينبغى ألا يكون هناك خلط للمفاهيم، فإن القوانين، مثل فرض عقوبات على صاحب العمل لها تأثير رادع لأنها تنبع من إرادة سياسية لمعاقبة العمالة الأجنبية غير الشرعية.

ثمة عوامل متعددة تزيد من تعقيد المسألة: حرص أرباب العمل على توظيف العمال الأجانب (سواء كان بشكل شرعى أو غير شرعى) فى وظائف وضيعة لا يرغبها المواطنون أو أنهم غير مستعدين لقبول العمل بها وصعوبة البت فى طلبات اللجوء للمهاجرين وكذلك صعوبة التمييز بين الهجرة لأسباب اقتصادية وبين التى هى فعلاً بغرض اللجوء وكذلك أوجه القصور أو النقص فى قانون الهجرة وضعف العمل المنظم والتراجع فى الانتساب إلى عضوية اتحاد التجارة فى العديد من الديمقراطيات الغربية. كل هذا أدى زيادة العمالة الأجنبية غير الشرعية. وبالمثل، فقد ينتج عن السياسات التى تؤدى إلى الحد من جمود السوق وإلى تشجيع التنافس، التوسع فى الاستعانة بالعمالة الأجنبية غير الشرعية. كما أن سياسات الرعاية الاجتماعية، قد يكون لها أيضًا عواقب غير مقصودة، تجعل اللجوء إلى العمال الأجانب، غير الشرعيين، أكثر ملاءمة.

وهكذا، على الرغم من ادعاء الحكومات برغبتها في إيقاف الهجرة غير المشروعة، فثمة العديد من الأسباب المشجعة على الهجرة في الهيكلة السياسية والاقتصادية للدول المستقبلة للهجرة وفي علاقاتها مع المناطق الأقل نموًا. لكن في المناخ السياسي الراهن، ليس هناك أي شك، في أن الدول المستقبلة للهجرة، سوف تستمر في تنظيمها لمحاولة الحد من الهجرة غير الشرعية، وعلى الأرجح، ستعطي الأولوية، لتطبيق قوانين الهجرة في المستقبل. وهذا سيتطلب المزيد من الاستثمار في الموظفين والموارد حتى ولو كان بسبب تزايد المخاوف بشأن العواقب السياسية المحتملة، من استمرار الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن. ولا يبقى أمامنا سوى أن نرى مدى نجاح هذه الإجراءات.

الهجرة القانونية والاندماج:

في الواقع، يتزايد عدد السكان الأجانب بكثرة في جميع الدول الديمقراطية، وكذلك في العديد من الدول التي لا تطبق النظام الديمقراطي. وكما بينا في الفصول ٥ و٦ و٧. فإن وجود هؤلاء المهاجرين يعود بشكل عام للوعي بأهمية توظيف العمالة أو لسياسات الهجرة أو إلى وجود روابط مختلفة بين الدول المرسلة والمستقبلة. في بعض الحالات، لا تزال سياسات الهجرة المستقبلة موجودة، على نطاق واسع. وهي دائمًا انتقائية: وأهمهم المهاجرون لأسباب اقتصادية ولجمع شمل الأسرة واللاجئون والداخلون وفقا لحصص معينة تتحدد سياسيًا.

هناك أدلة وفيرة تدل، على أن الدخول المُدبَّر والمُخطط له؛ والمُسيطر عليه؛ يؤول إلى ظروف اجتماعية مقبولة بالنسبة للمهاجرين، وكـذلك إلـى سلام اجتماعى نسبى، بين المهاجرين والسكان المحليين. فالدول التى تعمـل بنظام الحصص فى سياسة الهجرة، تقررها بشكل عام، من خلال العمليـات السياسية التى تسمح بالمناقشة العامة والموازنة بين مصالح فئات اجتماعيـة مختلفة. فالمشاركة فى صنع القرار يزيد من القبول ببرامج الهجـرة. وفـى الوقت نفسه، يسهل هذا النهج، اتخاذ الوسائل والإجراءات لمنـع التعـصب واستغلال المهاجرين وتوفير الخـدمات الاجتماعيـة لـدعمهم ومـساندتهم للتوصل إلى استيطان ناجح. وبالتالى، ثمة مبررات قوية، لدعوة جميع الدول التى لا تزال مستمرة فى قبول الهجرة بأن عليها التحرك نحو سياسات هجرة مدروسة ومخططة.

كما بينا فى الفصلين ٨ و١٢ تتماشى الالتزامات الحكومية تجاه السكان المهاجرين وفقا لطبيعة النظام السياسى فى المجتمع المضيف، وكذلك حسب طريقة دخول القادمين الجدد. فالحكومات المضيفة تمتلك الحق المعترف بـه دوليًا لتنظيم دخول الأجانب، وهو حق قد يكون محدودًا طوعًا مـن خـلال توقيع حكومى، إما باتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، (على سبيل المثال فى حالة اللاجئين). من الواضح، أن ثمة فرق فى المعاملة للأجنبى الذى يدخل إلى أرض أجنبية، بشكل شرعى، وبين من يدخلها بشكل غير شرعى. مـن حيث المبدأ، فإن اتباع المسار الصحيح للدخول والعمـل بالنـسبة لقـوانين القبول الشرعى لإقامة الأجانب فى دولة ديمقراطية صريح وواضح. ومـن المفروض، أن يتساوى المهاجرون بسرعة مـع المـواطنين فـى الحقـوق السياسية والاقتصادية وأن يحصلوا على قدر كبير من الحرية الـسياسية لأن

وضعهم، إن كان مناقضًا لذلك، سينقص من ممارسة الحياة الديمقراطية في المجتمع. ومع ذلك، كثيرًا ما يتم تجاهل هذا المبدأ في الممارسة العملية. كما حللنا في الفصلين ٨ و ١٠ فإن الهجرة والعمالة غير الشرعية تعرض المهاجرين للاستغلال. ويمكن أن يعتبر وجودهم غير الشرعي مثيرًا للصراع والعنف ضدهم.

على ما يبدو، من الصعب التوفيق بين القيود المفروضة على العمالة وعلى التنقل السكني للمهاجرين، وفق نظام "عامل زائر" من الأجانب المعترف بهم شرعيًا، وبين المبادئ السائدة في السوق، ناهيك عن المعايير الديمقراطية. وينطبق الشيء نفسه، على القيود المفروضة على الحقوق السياسية. وينبغي أن لا يرق الشك، إلى ضرورة منح المهاجرين حرية التعبير وتكوين مجتمع خاص بهم وحق التجمع. وأن يكون القيد الوحيد على حقوق الأجانب المعترف بهم شرعيًا والذي يبدو متوافقا مع مبادئ الديمقراطية، هو التحفظ على حقهم في الانتخاب وعلى الترشح للمناصب العامة التي هي من حق المواطنين فقط. وهذا من الممكن تداركه، إذا ما أعطيت الفرصة للأجانب المقيمين بالحصول على الجنسية بدون إجراءات شاقة أو رسوم مرتفعة. ولكن، حتى في حال أعطيت لهم الفرصة، فإنه من المحتمل، أن يقرر بعض المقيمين الأجانب عدم الحصول على الجنسية لأسباب مختلفة. ولكن، النظام الديمقراطي بحاجة أيضًا لتأمين مشاركتهم السياسية. وهذا قد يعني، إنشاء هيئات تمثل المقيمين من غير المواطنين أو توسيع حقوق التصويت لغير المواطنين الذين استوفوا فترة معينة من مدة إقامتهم. (كما في السويد وهولندا وفي القرن التاسع عشر وفي الكثير من الولايات المتحدة الأمريكية).

نتج عن الطابع العالمى للهجرة الدولية اختلاط وتعايش الناس، القادمين بشكل متزايد، من بيئات وخلفيات مختلفة، فى الشكل والثقافة. وقد وضعت الدول الأقدم فى الهجرة، نهجًا وقوانين لاستيعاب ودمج القادمين الجدد إلى مجتمعاتها، وذلك بهدف جعلهم من المواطنين على المدى الطويل. أما بعض الدول الأحدث فى الهجرة، على سبيل المثال فى الشرق الأوسط (انظر الفصل ٧) وشرق وجنوب شرق آسيا (انظر الفصل ٦). فهى ترفض فكرة الاستيطان الدائم وتعامل المهاجرين كزائرين مؤقتين، مهما طال بقاؤهم.

حللنا فى الفصل ١١ نماذج من التكامل أو الاندماج للمهاجرين التى تم تطبيقها فى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وبينا أن هناك اختلافات هامة، بدءًا من أسلوب "استبعاد المهاجرين" الذى يجعلهم يشعرون بأنهم فئة منفصلة عن المجتمع، (وعادة محرومة من الحقوق والرعاية) أو من خلال أسلوب "استيعابهم"، فيعطى لهم الحق فى عضوية كاملة، ولكن على حساب تخليهم عن لغاتهم وثقافاتهم الأصلية. أو اتباع نهج التعدد الثقافي. وهؤلاء يحظون بالعضوية الكاملة وبالاعتراف بالاختلاف الثقافى. ولقد ذكرنا، أنه أصبح منذ السبعينيات حتى التسعينيات، من الممكن، تمييز اتجاه بعيد عن نموذجى الاستبعاد والاستيعاب، والميل نحو أسلوب التعدد الثقافى. كانت التغييرات فى قوانين الجنسية وتسهيل الحصول على الجنسية للمهاجرين والمواطنة كحق مكتسب لأولادهم مؤشرا مهمًا على التغيير.

ومع ذلك، فثمة تساؤل عن صحة هذا الاتجاه فى السنوات الأخيرة. يناقش المنتقدون للتعددية الثقافية، بأنها مضرة للتكامل الاقتصادى ولنجاح الأقليات، وهذا قد يؤدى، إلى انقسامات ثقافية وسياسية دائمة. وقد أدى القلق المتزايد والمخاوف الأمنية منذ ٩/١١، إلى التركيز من جديد، على "الولاء

للوطن والقيم الوطنية". وكانت النتيجة الدعوة لوضع قوانين تحل محل سياسات التعددية الثقافية وتعزز "التماسك الاجتماعي". وقد كانت الأعراض التى نتجت عن هذا الاتجاه، تشديد القيود فى قوانين منح الجنسية وفرض القيود لمنع الحصول على جنسية مزدوجة فى بعض الدول وإدخال اختبارات المواطنة كما فى أستراليا وفى بعض الدول الأوروبية، ولكن فى نفس الوقت، حافظت كثير من الدول على تقديم الخدمات بلغات متعددة، وعلى قوانين مناهضة للتمييز العنصرى، على غرار المجتمعات التى تقر بالتعدد الثقافى. على ما يبدو، أن فن الخطابة والتشدق فى بعض الدول بأهمية التعددية الثقافية لم يفلح فى تغيير الكثير من الواقع. فعند كتابة هذا التقرير، ظهرت الصورة مشوشة، مما يدل على استمرار الصراعات الواضحة على الساحة العامة.

التنوع العرقى، والتغيير الاجتماعى، والدولة الوطنية:

غيَّر عصر الهجرة، بالفعل العالم والعديد من مجتمعاته. فقد أصبحت الآن، الدول الأكثر تطورًا ونموًا، وكذلك العديد من الدول النامية، أكثر تنوعًا، عما كانت عليه، حتى من جيل سابق. ففى الواقع، كان القليل من الأمم الحديثة، فيما مضى، متجانسة عرقيًا. ومع ذلك، جاهد الناس الساعون لإبراز الوطنية فى القرنين الماضيين لخلق الأساطير عن التجانس. حتى إنهم ذهبوا فى تطرفهم وحاولوا من أجل تحقيق هذا التجانس اللجوء إلى طرد الأقليات وممارسة التطهير العرقى والإبادة الجماعية. لكن الحقيقة، بالنسبة لمعظم الدول، اليوم، هى أن عليهم التعامل، مع نوع جديد من التعددية، وأن الهجرة – حتى بفرض أنها ستتوقف فى الغد – ستظل آثارها واضحة على مجتمعاتهم لعدة أجيال قادمة.

وكان أحد الأسباب الذى جعل للهجرة ولظهور جماعات عرقية جديدة مثل هذا التأثير، هو أن هذه الاتجاهات تزامنت مع أزمة الحداثة والانتقال إلى مجتمعات ما بعد الفورة الصناعية. وقد ظهرت هجرة اليد العاملة في فترة ما قبل عام ١٩٧٣، فى الوقت، الذى قويت فيه سيطرة وهيمنة الدول الصناعية القديمة على الاقتصاد. واليوم، يمكننا تفسير هذا كجزء من عملية تراكم رأس المال التى سبقت التغيير الذى حمل بذور التطور فى الاقتصاد العالمى. ولقد أدت عوامل تنامى حركة الانتقال العالمية لرؤوس الأموال والثورة الإلكترونية وتراجع أهمية المناطق الصناعية القديمة وصعود مناطق جديدة؛ إلى تغيير سريع فى الاقتصاد المتقدم. كما أدى تآكل الطبقة العاملة القديمة، من ذوى الياقات الزرقاء، وزيادة استقطاب القوى العاملة إلى أزمة اجتماعية، وجد معها المهاجرون أنفسهم بأنهم باتوا فى خطر مضاعف: فالكثير منهم يعانون من البطالة والتهميش الاجتماعى، ولكن فى الوقت نفسه، غالبًا ينظر إليهم على أنهم المتسببون فى المشاكل. وهذا هو السبب فى ظهور الانقسام فى المجتمع، فثلثا المجتمع حيث تنعم الطبقة العليا منه بالثراء الفاحش، فى حين أن الجزء السفلى منه يمثل الثلث الفقير الذى كثيرا ما يكون مصحوبًا بالعزل والحرمان من الحقوق، وتصاعد العنف والعنصرية.

ويتجلى هذا الوضع، اليوم، بشكل أوضح فى مدن عالمية مثل: لوس أنجلوس وتورنتو وباريس ولندن وطوكيو وبانكوك وسيدني - وهذا على سبيل المثال لا الحصر - التى أصبحت كبوتقات للتغيير الاجتماعي والصراعات السياسية والتجديد الثقافى. وهناك سمة ملحوظة تجمعهم، وتتمثل بوجود ثغرات واسعة: بين نخبة متشاركة ومتضامنة من الأغنياء وبين

القطاع غير الرسمى من العمال الذين يقومون على خدمتهم. وبين الضواحى الغنية التى تتمتع بحراسة متميزة، وبين المدن الداخلية المهملة التى تمزقها الجريمة. وبين المواطنين فى الدول الديمقراطية، وبين المهاجرين المقيمين بطرق غير شرعية. وبين ثقافات الأكثرية الغالبة، وبين ثقافات الأقليات. يمكن تلخيص هذه الفجوة، على أنها بين الاشتمال والإقصاء. الاشتمال يضم أولئك الذين تنطبق عليهم الصورة لمجتمع مزدهر متجدد تكنولوجيًا ويتمتع بالديمقراطية؛ والإقصاء يضم المستبعدين الذين هم على الجانب الآخر، من المقيمين فى الظل: أولئك الذين يفرض عليهم القيام بالخدمات الوضيعة فى الصناعة والخدمات ولكنهم "غير لائقين" للانتماء إلى أيديولوجية النموذج المطلوب.

تشتمل كلا الفئتين على مواطنين ومهاجرين، على الرغم من أن المهاجرين هم الأكثر عرضة لاعتبارهم من المستبعدين. ولكن كل من المجموعتين، بحاجة للأخرى بشكل وثيق، لربما أكثر مما قد ترغب: فالنخبة من الأغنياء بحاجة إلى المهاجرين غير الشرعيين، وسكان الضواحى الغنية والمزدهرة بحاجة إلى سكان الأحياء الفقيرة، التى قد يرون بأنها تهددهم. وانطلاقًا من هذه الشخصية المتناقضة والمتعددة الطبقات للمدينة العالمية المعاصرة، تبرز الطاقة الهائلة والحيوية الثقافية والقدرة على الابتكار والتجديد. ولكن إلى جانب هذا، ثمة احتمال لحدوث انهيار اجتماعى لا يخلو من قمع وصراع وعنف.

يؤثر التنوع العرقى الجديد على المجتمعات الجديدة فى نواح متعددة. من بين القضايا الأكثر أهمية: المشاركة السياسية؛ والتعددية الثقافية؛ والهوية الوطنية. كما بينا فى الفصل ١٢، خلفت الهجرة وتشكيل الجماعات العرقية،

بالفعل، آثارًا كبيرة على السياسة فى معظم الدول المتقدمة. وهناك احتمال أن تزعزع هذه المؤثرات استقرارها. ويبدو أن الحل الوحيد، هو الاعتماد على توسيع المشاركة السياسية لاحتضان الجماعات المهاجرة، وهذا بدوره قد يعنى، إعادة النظر فى شكل ومضمون المواطنة وفصلها عن أفكار التجانس العرقى أو الاستيعاب الثقافى.

وهذا يؤدى بنا إلى الخوض فى قضية التعددية الثقافية. فقد اتخذت عمليات التهميش والعزلة للجماعات العرقية منحى وصل إلى أقصى درجة، فى الكثير من الدول، حتى إن الثقافة أصبحت علامة للإقصاء والاستبعاد من بعض المناطق، التى تسكنها الأغلبية من السكان وآلية للمقاومة تستخدمها الأقليات. وحتى، إذا ما جرت محاولات جادة لوضع حد لجميع أشكال التمييز والعنصرية، فإن الاختلاف الثقافى واللغوى سوف يستمر لعدة أجيال قادمة، لا سيما، إذا ما وفدت هجرات جديدة. وهذا يعنى، أن على أغلبية السكان، أن يتعلموا التعايش مع التعددية الثقافية، حتى لو كان هذا يعنى، تعديل توقعاتهم الخاصة بالمعايير المقبولة للسلوك والامتثال الاجتماعى.

إن كانت أفكار الشعب عن الانتماء للوطن تستند على أساطير النقاء العرقى أو التفوق الثقافى، إذن، سيتعرض هذا الشعب لأن يصبح مهددًا بازدياد التنوع العرقى. وإن كان بناء مجتمع الوطن يستند على الانتماء إلى جماعة عرقية، (كما فى ألمانيا) أو يستند على ثقافة موحدة، (كما فى فرنسا)، إذن فمن المحتم، أن التنوع العرقى سيتطلب تعديلات رئيسية سياسية ونفسية. وأما بالنسبة للدول التى ترى نفسها، بأنها من الدول المهمة المستقبلة للمهاجرين، فإن التحول يكون بشكل أسهل، لأن هياكلها السياسية ونماذج المواطنة لديها؛ موجهة لدمج القادمين الجدد. ومع ذلك، فإن لهذه الدول أيضًا، تقاليدا تاريخية من الإقصاء العنصرى والتذويب الثقافى، التى لا يزال الأمر يتطلب العمل من خلالها.

على الدول المستقبلة للهجرة أن تعيد النظر فى مفهومها لمعنى الانتماء إلى مجتمعاتها. فنماذج الثقافة الأحادية والاستيعابية لتحديد الهوية الوطنية لم تعد صالحة للوضع الجديد. فقد يتمكن المهاجرون من تقديم مساهمة خاصة لتطوير أشكال جديدة للهوية. فجزء من ظروف المهاجر، يدعوه إلى تطوير هويته المتعددة التى ترتبط بثقافات كل من الوطن الحالى والوطن الأم الذى نشأ فيه. فمثل هذه الهويات الشخصية تمتلك عناصر، عبر الثقافات، جديدة ومعقدة تظهر بشكل جلى من خلال زيادة أعداد السكان المتجاوزين للحدود الوطنية وفى التوسع والانتشار الكبير للمشتتين فى جميع أنحاء العالم.

ولا ينفرد المهاجرون فى هذا؛ فتعدد الهويات أصبح سمة منتشرة على نطاق واسع فى المجتمعات المعاصرة. ولكن يأتى المهاجرون فى المقام الأول فهم يضطرون بسبب أوضاعهم القانونية، الحصول على هويات طبقية واجتماعية وثقافية متعددة تخضع دائما لحالة من التحول وإعادة التفاوض بشأنها. وعلاوة على ذلك، فكثيرا ما يطور المهاجرون من إدراكهم لانتمائهم لثقافات متعددة، وهو ما ينعكس ليس فقط فى أعمالهم الفنية والثقافية، ولكن أيضا فى الفعل الاجتماعى والسياسى. وعلى الرغم من الصراعات الحالية حول آثار التنوع العرقى على الثقافات الوطنية والهوية، فإن الهجرة تقدم وجهات نظر من أجل التغيير. وقد تنشأ مبادئ جديدة لمفهوم الهوية التى قد لا تكون استقصائية ولا عنصرية، وقد توفر الأساس من أجل تعاون أفضل بين المجموعات.

لا شك، فى أن الهويات الثقافية المتخطية والعابرة للحدود الوطنية سوف تؤثر حتمًا على البناء الأساسى لسياسة الدول. فالشكل الوطني الديمقراطي فى سياسة الدول، نوعًا ما، حديث النشأة، ظهر إلى حيز الوجود مع قيام كل من الثورة الفرنسية والأمريكية وحقق هيمنة عالمية

فى القرن التاسع عشر. ويتميز بالمبادئ التى تحدد العلاقة بين الشعب والحكومة والتى تتوسط فى العلاقة من خلال النظم القانونية التى يقرها المواطنون. كانت الدولة الوطنية قوة متجددة ومبتكرة وتقدمية فى أول نشأتها لأنها كانت شاملة. وعرّفت المواطنين بأنهم من الرعايا ولهم الحق بالحرية السياسية وبأنهم مرتبطون معًا من خلال بنية ديمقراطية. لكن مفهوم الوطنية الذى ظهر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، قلب مفهوم المواطنة رأسا على عقب بمساواتها مع عضوية الانتساب إلى المجموعة العرقية المهيمنة التى تعّرف على أساس السلالة البيولوجية؛ أو الدينية أو الثقافية. فى كثير من الحالات، أصبحت الدول الوطنية أداة للقمع والإقصاء.

إن الدول الوطنية، سواء للأفضل أو للأسوأ، من المرجح أنها ستستمر. ولكن الاقتصاد العالمي والاندماج والتكامل الثقافي وإقامة اتفاقات إقليمية من أجل تعاون اقتصادى وسياسي؛ يقوض ويضعف من خصوصية الولاء الوطنى. من الممكن، أن يتميز عصر الهجرة بتآكل الانتماء الوطنى أو القومى وإضعاف الانقسامات بين الشعوب. ولكن، علينا أن نعترف بأن هناك ميلا ونزعة متوازية، مثل العنصرية أو الطفرة الجديدة للعودة إلى الانتماء الوطنى والقومى فى بعض المناطق. على الأرجح، ستكون التحولات القادمة متفاوتة وغير متساوية، كما أنه من الممكن حدوث انتكاسات، ولا سيما فى حال حدوث أزمات اقتصادية أو سياسية. لكن، ما لا مفر منه، هو الاتجاهات المركزية نحو زيادة التنوع والاختلاف العرقى والثقافى فى معظم الدول، وظهور الشبكات المتخطية للحدود الوطنية التى تربط بين مجتمعات الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة، وتعمل على زيادة ونمو التبادل الثقافى العالمى. فى النهاية، من المحتمل أن يصبح عصر الهجرة مرحلة لوحدة أكبر، يتشارك فيها العالم بأثره، لمعالجة المشاكل الملحة التى تعصف بكوكبنا الصغير.

المؤلفان فى سطور:

ستيفن كاستلز:

أستاذ جامعي متخصص في دراسات الهجرة واللاجئين في معهد دراسات الهجرة الدولية – جامعة أكسفورد.

مارك ميللر:

وهى إيما سميث موريس؛ أستاذ في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة ديلاور.

المترجمة فى سطور:

منى برهان الدروبى:

ولدت في مدينة حمص في سوريا.. ثم انتقلت للإقامة في القاهرة، حصلت على التوجيهية ثم ليسانس آداب اللغة الإنجليزية من جامعة عين شمس. نشر لها مقالات في كل من صحيفة الأهرام، والحياة، ومجلة نصف الدنيا. اتجهت للترجمة بعد دراسة للترجمة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

نشر لها:

- ترجمة كتاب "الحافلة الليلكية" للروائية "مايف بينشى" الذي صدر عن المجلس الأعلى للثقافة.
- ترجمة كتاب "انتظار" للروائي الصيني "هاجين" الذي صدر أيضا عن المجلس الأعلى للثقافة.
- ترجمة كتاب علمي بتكليف من دار الشروق: بحث حول الحملة العالمية للحد من استهلاك التبغ تحت عنوان "وبأي ثمن؟" صادر عن جامعة مونتريال في كندا.
- كتاب علمي آخر بتكليف من دار نشر نهضة مصر تحت اسم "منشورات عن مبادئ الصحة: العلاج الطبيعي لمنع السرطان والتحكم به "بقلم/ إبراهام هوفر.

- ترجمة كتب لليافعين بتكليف من دار نشر المصرية اللبنانية:
- "اسمي بيكاسو" بقلم إيفا بارجالو في مونتريال.
- "اسمي فان جوخ" بقلم كارن مارتن وربيكا لبساتين في مونتريال.
- كتاب لليافعين "معالجة المخلفات" بقلم سالي مورجان.
- رواية "صوت البوم" بقلم كارل هياسن صدرت عن دار نهضة مصر.
- قصة للأطفال "هناك ما هو أسوأ" بقلم أ. هـ بنجامين. صدرت عن دار البلسم.
- رواية للشباب "الضفدع الناري" بقلم ج. س مايكل. صدرت عن دار البلسم.

التصحيح اللغوى: أشرف عويس

الإشراف الفنى: حسن كامل